

مجلة رؤى اقتصادية

مجلة دولية نصف سنوية علمية محكمة، متخصصة، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي

العدد الثاني عشر - جوان 2017 -

Roa Iktissadia Review

*International and specialized academic journal, semi-annually published by:
the Faculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Hamma Lakhther Eloued- ALGERIA*

P-ISSN: 2253-0088

E-ISSN: 2437-0789

Legal deposit: N° 1125/2011

الرئيس الشرفي

أ.د. عمر فرحاتي

مدير المجلة

د. فوزي محيريق

مدير النشر

د. نور الدين جودي

رئيس التحرير

د. عقبة عبد اللاوي

هيئة التحرير

د. الأزهر عزة

د. إلياس شاهد

د. سعيد بوشول

د. هشام غربي

أ. عبد الحليم الأسود

أ. عبد الفني حوبت

رئيس تحرير مجلة رؤى اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000 / الجزائر

تلفاكس: 0021332133519

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عن طريق البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126>

البريد الإلكتروني: roa.iktissadia@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

- أ.د. أحمد بلواي (جامعة الملك عبد العزيز / السعودية)
أ.د. أحمد لعماري (جامعة الحاج لخضر / الجزائر)
أ.د. بختي إبراهيم (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أ.د. بلقاسم زايري (أحمد بن بله / الجزائر)
أ.د. جميلة الجوزي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أ.د. رايح زبييري (جامعة الجزائر)
أ.د. عبد الغني دادان (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أ.د. عبد السلام مخلوفي (جامعة طاهري محمد بشار / الجزائر)
أ.د. عبد اللطيف مصيطفى (جامعة غرداية / الجزائر)
أ.د. عبد المجيد قدي (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أ.د. علي كساب (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أ.د. علي يوسفات (جامعة أحمد دراية / الجزائر)
أ.د. عمر عزوي (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أ.د. كمال لدرع (جامعة الأمير عبد القادر / الجزائر)
أ.د. محمد المكليف (جامعة محمد الخامس / المغرب)
أ.د. محمد براق (المدرسة العليا للتجارة / الجزائر)
أ.د. محمد قويدري (جامعة عمار ثليجي / الجزائر)
أ.د. مداني بن بليث (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أ.د. مراد زايد (جامعة دالي إبراهيم / الجزائر)
أ.د. مسعود بوضياف (جامعة المنار / تونس)
أ.د. منور أوسري (جامعة امحمد بوقرة / الجزائر)
أ.د. يحي سعيدي (جامعة محمد بوضياف / الجزائر)
أ.د. نوال بن عمارة (جامعة قاصدي مرباح / الجزائر)
أ.د. كمال أقاسي (جامعة عبد الرحمن ميرة / الجزائر)
أ.د. لخضر مرغاد (جامعة محمد خيضر / الجزائر)
أ.د. عبد القادر خليل (جامعة يحي فارس / الجزائر)
أ.د. رايح بوقرة (جامعة محمد بوضياف / الجزائر)
أ.د. إلياس الشاهد (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
أ.د. ظاهر القشي (جامعة جدارا / الأردن)
أ.د. برزان ميسر الحامد (جامعة الموصل / العراق)
أ.د. خالد عبد الوهاب البنداري (جامعة العلوم والتكنولوجيا / مصر)
أ.د. أمال رحمان (جامعة محمد خيضر / الجزائر)
أ.د. نورالدين حامد (جامعة محمد خيضر / الجزائر)
أ.د. عيسى دراجي (جامعة الجيلالي بونعامة / الجزائر)
أ.د. فوزي محيريق (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
أ.د. عطالله بن مسعود (جامعة زيان عاشور / الجزائر)
أ.د. لخضر عدوكة (جامعة مصطفى اسطمبولي / الجزائر)
أ.د. مراد علة (جامعة زيان عاشور / الجزائر)
أ.د. محمد الناصر حميداتو (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
أ.د. محمد أوضبجي (جامعة القاضي عياض / المغرب)
أ.د. هشام لبزة (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
أ.د. ياسر المشعل (جامعة دمشق / سورية)
أ.د. يوسف ناصر (الجامعة الإسلامية العالمية / ماليزيا)
أ.د. يونس زين (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
أ.د. فرحات عباس (جامعة محمد بوضياف / الجزائر)
أ.د. الأزهر عزه (جامعة الشهيد حمه لخضر / الجزائر)
أ.د. عبد الرحمان بن سانية (جامعة غرداية / الجزائر)

الرؤيا العامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. ترمي مجلة رؤى اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصلية والمراجعات العلمية، في مجالات البحوث والدراسات في الاقتصاد والتسيير والتجارة.

اهتمامات المجلة

تعنى المجلة بنشر ما يأتي:

1. البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص.
2. البحوث والدراسات النقدية التي تتصل بالإصدارات في مجالات التخصص التي تعنى بها المجلة.
3. البحوث والتقارير والترجمات العلمية، وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها.

شروط النشر

1. أن يكون البحث أصيلاً، ولم يسبق نشره، ويقدم الباحث تعهداً بذلك.
2. ألا يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
3. لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة رؤى اقتصادية إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
4. موافقة الباحث على نقل حقوق نشر البحث كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشره، فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
5. حصول الباحث على الإذن المناسب لاستخدام مادة سبق نشرها.

6 . تعريف الباحث بمصادر دعم بحثه.

7 . يمنح الباحث نسخة ورقية ونسخة إلكترونية من المجلة.

8. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي من طرف محكمين، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور استلام ردود كل المحكمين.

9 . أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردّ سواء نشرت أم لم تنشر.

10. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

11. على الباحثين الالتزام بأخلاقيات النشر المعتمدة من طرف المجلة

12. ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، ولا تُقبل الدراسات المرسلة خلافاً لذلك من، خلال الرابط الآتي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126>

13. يتوجب إرسال نسخة ثانية من المقال مرفقة بالتعهد واستمارة المعلومات على البريد الإلكتروني للمجلة:
roa.iktissadia@gmail.com

14. على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة أو البوابة الجزائرية للمجلات العلمية من خلال الروابط الآتية:

www.univ-eloued.dz/roa/

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/126>

لغة النشر: تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

متطلبات النص المقدم للنشر

1. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة عشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية. كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات .
2. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
3. أن يحوي البحث ملخص بلغة البحث وباللغة الإنجليزية في صفحة واحدة في حدود (150) كلمة لكل ملخص، كما يجب تقديم عنوان المساهمة البحثية باللغتين. ويجب تصنيف المقال حسب الترميز Jel، لمزيد من التوضيح أنظر أحد الرابط الآتي :

http://www.aeaweb.org/journal/jel_class_system.php

4. تقدم البحوث مطبوعة وفقاً لقالب المقال، مع ضرورة الالتزام بالشروط والخصائص المنهجية والشكلية المفصلة والموضحة ضمن قالب المجلة. المتاح من خلال البوابة الجزائرية للمجلات العلمية أو من خلال الرابطين الآتيين:

تحميل القالب للغة العربية

<http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20AR%20IMRAD.doc>

تحميل القالب للغة الأجنبية

<http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/M%20LA%20IMRAD.doc>

5. يتوجب تحرير المقال وفق النمط *IMRAD*، بحيث يشمل على (تمهيد، الإطار النظري والدراسات السابقة، الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة، تحليل وتفسير النتائج، الخلاصة، الملاحق، الإحالات والمراجع)، كما هو مبين في قالب المقال. ولا تُقبل أي دراسة معدة خلافاً لهذه المنهجية.

6. لا يتجاوز عدد الصفحات خمسة عشر (15) صفحة، وخط المتن حجم 16 نمط Simplified Arabic، مع ضرورة الالتزام بباقي الشروط الشكلية الواردة في قالب المجلة.

7. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

8. توضع الهوامش في آخر الدراسة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها، يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المبادئ التوجيهية المشار إليها في قالب المقال.

9. كل الدراسات التي لا تلتزم بشروط النشر لا يتم توجيهها للتحكيم العلمي، وتعد بذلك مرفوضة.

الوثائق المطلوب تسليمها

1. تقدم البحوث نسخة إلكترونية من خلال البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ونسخة ثانية من خلال البريد الإلكتروني للمجلة، وفق متطلبات النص المقدم للنشر وعلى برنامج *Microsoft Word* وفقاً لشروط النشر.

2. يرفق الباحث استمارة المعلومات المفصلة الموجودة ضمن صفحة شروط النشر بموقع المجلة على شبكة الانترنت. يمكن تحميل استمارة المعلومات من الرابط الآتي:

<http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/info.doc>

3. رسالة طلب نشر البحث، وتعهد بالالتزام بأخلاقيات وشروط النشر.

يمكن تحميل التعهد من الرابط الآتي:

<http://www.univ-eloued.dz/roa/images/doc/pro.doc>

المحتويات

30-13	د. أحمد بلواي معهد الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز	1. تدريس الاقتصاد والتمويل في كليات الاقتصاد والأعمال: دروس مستفادة من الأزمة
48-31	د. جديدي روضة / جامعة الوادي - الجزائر	2. أهمية الوقف العلمي ودوره في تعزيز التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية
65-49	د. محمد بوطوبة / المركز الجامعي غليزان أ.د. أحمد طويل / جامعة تلمسان، الجزائر	3. سياسة التسهيل الكمي وأثرها على سعر الصرف خلال الفترة 2008 - 2015
79-67	د. مداح عبد الهادي، أ.د. البشير عبد الكريم جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر	4. دراسة قياسية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة
101-81	د. سليمان دحو / جامعة غرداية ، الجزائر د. محمد بن مسعود / جامعة أدرار ، الجزائر	5. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
119-103	د. جلولي نسيم / جامعة مستغانم ، الجزائر أ.د. صوار يوسف / جامعة سعيدة ، الجزائر	6. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
141-121	د. نبيل بوقليج ، د. محمد طرشي جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر	7. دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط
155-143	د. نور الدين جواي / جامعة الوادي - الجزائر	8. إدارة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمة الاقتصادية الخارجية لليورو والدولار
179-157	د. عبد الناصر براني / جامعة الأمير عبد القادر دمسعي سمير / جامعة خنشلة ، الجزائر	9. منظومة الإبداع ودورها في الاقتصاد الجزائري
194-181	د. محمد حقيقة / جامعة ورقلة - الجزائر	10. أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي
210-195	د. مصطفى بودرامة ، د. الطيب قصاص جامعة سطيف 1 ، الجزائر	11. المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر
237-211	أ. العيد غربي / جامعة الوادي ، الجزائر أ.د. عبد الوهاب دادن / جامعة ورقلة ، الجزائر	12. أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني
249-239	د. شارف عبد القادر ، د. رمضان لعلا جامعة الأغواط، الجزائر	13. دعائم النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي تنافسي
275-251	أ. خليفة الحاج ، د. تراري مجاوي حسين جامعة وهران 2، الجزائر	14. تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات بواسطة التحليل اللوجستي



المحتويات

299-277	د. بن سانية عبد الرحمان، أ. بن شاعة وليد جامعة غرداية، الجزائر	15. التنبؤ بالتعثر المالي لبعض المؤسسات العاملة في القطاع الخاص الصناعي بولاية غرداية
316-301	أ. محي الدين طرفاوي، د. عبد الله مايو، أ.د. محمد زرغون / جامعة ورقلة، الجزائر	16. تأثير سياسة الاستدانة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
330-317	أ.كرومي آسية / جامعة بشار، الجزائر	17. مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها
348-331	أ. فاطمة الزهراء مهديد / جامعة برج بوعريش، الجزائر	18. قياس أثر عوامل الثقافة التنظيمية على جودة القرار الإداري
363-349	عبد اللطيف أولاد حيمودة / جامعة غرداية، الجزائر محمد الطيب بن مير / جامعة الوادي، الجزائر مصطفى ملويطي / جامعة الوادي، الجزائر	19. تأثير نظام الحوافز على رضا العاملين في المؤسسات العمومية الجزائرية
380-365	بدري قسم عبد الفراج مرسل، د. صديق بل إبراهيم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / السودان	20. أثر التسويق الداخلي على سلوك المواطنة التنظيمية
396-381	أ. عواطف عيشوش / جامعة الوادي، الجزائر دوسيلة بن ساهل / جامعة بسكرة، الجزائر	21. أثر خبرات العاملين في إنتاج المعرفة : دراسة حالة مركز البحث وتطوير بمجمع صيدال
409-397	د. رجم خالد، أ. عوني بوجمعة، أ. لحوّل آسيا جامعة ورقلة، الجزائر	22. أثر نظام المعلومات الصحي على القرارات الطبية
436-411	أ. قعيد لطيفة / المركز الجامعي تيبازة - الجزائر د. هدير عبد القادر / جامعة الجزائر3 - الجزائر	23. تفعيل السياحة الخضراء (البيئية) لمواكبة التغيرات العالمية البيئية
450-437	د. حميدي زقاي، د. وزاني محمد جامعة سعيدة - الجزائر	24. نموذج تحديد تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية - سعيدة-
467-451	أ. حططاش نشيدة / جامعة سطيف1، الجزائر	25. جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية الذكية - تجربة حكومة دبي-
483-469	د. عابي خليفة، د. فاتح سردوك جامعة الوادي، الجزائر	26. دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية
503-485	راشدي أمسين / جامعة سطيف 1 - الجزائر	27. دور التحقيق الجبائي العميق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي
520-505	أ. قريشي العيد، أ.د. مرغاد لخضر جامعة بسكرة - الجزائر	28. التكامل العمودي كإستراتيجية لتحسين أداء المؤسسات في الصناعة
541-521	SAKET Fatima; KADRI Nouria University of Mascara	29. L'ouverture internationale et le marché du travail algérien
553-543	Barkat Sara University of Biskra; Algeria	30. La relation de la gestion des risques financiers et la gouvernance des banques



تدريس الاقتصاد والتمويل في كليات الاقتصاد والأعمال: دروس مستفادة من الأزمة(*)

د. أحمد بلوافي

معهد الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

ambelouafi@kau.edu.sa

Teaching of Economics and Finance at Economics and Business Faculties: Lessons Learnt from the Crisis

Dr. Ahmed Belouafi

Islamic Economics Institute, King Abdul Aziz University, Jeddah,

Received: 11 May 2017

Accepted: 17 June 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

لقد كان - ولا يزال - وقع الأزمة المالية الأمريكية 2007-2008م شديداً وعميقاً أثر وبشكل كبير على جوانب مختلفة تتعلق بقضايا الاقتصاد والأعمال. ومن الجوانب المهمة التي مسها شيء من هذا التأثير مجال التعليم والتدريس للاقتصاد والتمويل في بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العالمية. ترصد هذه الورقة وتحلل أربع مبادرات طالبت بمراجعة مناهج التدريس السائدة في مقررات الاقتصاد والتمويل في المؤسسات التعليمية الجامعية. ما هي هذه المبادرات؟ وما حقيقة ماتدعو إليه؟ وما الدروس التي يمكن استخلاصها من عملها هذا فيما يتعلق بتدريس الاقتصاد والتمويل على مستوى جامعاتنا العربية، وفيما يتعلق ببرامج ومقررات الاقتصاد والتمويل الإسلامي التي تشهد تطوراً في العديد من الجامعات العربية والإسلامية، وفي غيرها من المؤسسات التعليمية العالمية؟ وما النتائج والتوصيات التي يمكن استخلاصها من الجهود التي قامت بها؟

الكلمات المفتاحية: تدريس الاقتصاد، الأزمة المالية العالمية، مناهج الاقتصاد، التعليم الجامعي، الاقتصاد الإسلامي، التمويل الإسلامي.

رموز JEL: A10, A11

Abstract:

The aftermath of the American financial crisis (2007-2008) has been so severe and widespread to the extent that it has impacted almost, all spheres relating to economics and business domains. One of the areas that have been touched by this impact is the economics and finance curricula at many Universities and colleges around the globe. This study analyses four initiatives that have been taken in this direction. The main objective of the investigation is to explore the reality of such initiatives; what are they? What do they stand for? What are some of the implications and relevance of the initiatives to the development of Islamic economics and finance teaching and curricula? What recommendations can be drawn from the efforts of these initiatives?

Keywords: economics teaching, the global financial crisis, economics curricula, university learning, Islamic economics, Islamic finance

(JEL) Classification : A11, A10 .

تمهيد:

في عام 1984م توقع جورج أكرلوف (George Akerlof) - اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001م - أن يتبوأ "علم الاقتصاد" المكانة المرموقة والتميزة¹ بالنسبة لبقية العلوم الاجتماعية، مما حدا به إلى نعته بالعلم "الإمبراطوري" (an imperial science)، (Loungani, 2011: 2). بعد مضي ربع قرن من الزمن على هذه "النبوءة" وفي عام 2009م كتب روبرت لوкас (Robert Lucas) - وهو اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد كذلك عام 1995م - مقالاً في مجلة الإكونومست حمل عنوان "دفاع عن العلم الكئيب (الاقتصاد)"²؛ ويعني به علم الاقتصاد بطبيعة الحال. إن هذا المآل طرح العديد من التساؤلات الجوهرية؛ ومن ذلك:

❖ لماذا تحدث الاقتصاديون عن علمهم بتلك الطريقة في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي؟

❖ ما العوامل التي جعلتهم يقدمون تلك القناعات بهذا الجزم وبتلك الثقة؟

❖ ما الذي جعل التطور يصل إلى هذا المأزق والمصير؛ "دفاع من العلم الكئيب"؟

إن الإجابة عن تلك الأسئلة يتجاوز النطاق المحدد لهذه الورقة، إلا أن ما ترشح به المبادرات المرصودة يشير إلى أن "علم الاقتصاد"، بما قام عليه من افتراضات ونظريات أصيب بآثار بليغة جراء الأزمة المالية الأمريكية³ لأنه فشل في أهم الجوانب التي بنى عليها الاقتصاديون ثقتهم تلك، وهما: "التنبؤ"، و"التفسير"؛ أي القدرة على التنبؤ أو على الأقل وضع حال الاضطراب وعدم الاستقرار كسيناريو ممكن الوقوع، والتفسير الذي يقدم الإجابات المقنعة المبنية على الأدلة والبراهين، وليس على أساس الخطابات "الأيديولوجية" التي لا يسندها الدليل. لقد كان يُفترض أن ما توصل إليه هذا العلم من تنظير وسياسات بناءً على الأدوات الكمية المعقدة سيحول دون وقوع مثل هذه الكوارث والاضطرابات وبهذه الشدة والآثار. وهذا ما دعا عدداً من الاقتصاديين حتى المحسوبين على التيار السائد (mainstream) إلى المطالبة بمراجعات تذهب إلى أبعد من الإصلاحات القانونية والتشريعية، والإجراءات المادية مثل برامج التحفيز (stimulus programs) إلى الأسس والمنطلقات الفكرية التي أُلِّفت على أساسها الكتب التدريسية واستخدمت كمراجع للطلبة في الجامعات والكليات والأقسام المختلفة للنظر في مدى: رصانتها؟ وواقعيتها؟ وهل تمثل فعلاً "العلم" الذي تتفق عليه جميع المدارس ويستوعب جميع الظروف والملابسات، والثقافات والقيم؟

تساؤلات غاية في الأهمية لأنها مفيدة جداً لتلمس المعالم المنهجية الصحيحة التي نستطيع على أساسها تدريس "علوم الاقتصاد"؛ تدريساً نافعاً، ومفيداً للفرد والمجتمع، ورافداً مهماً من روافد دعم اقتصاد الدولة على المستوى الكلي، وترشيد سلوك الأفراد على المستوى الجزئي. ترصد هذه الدراسة أربع مبادرات إصلاحية لاستخلاص الدروس التي يمكن استفادتها منها. وقد انتظمت الورقة في الفقرات التالية: الأولى: وخصصت للمبادرات، والثانية وتناولت الدروس المستفادة، والثالثة وعُرِّجت على ماذا تعني هذه المبادرات بالنسبة لتخصص الاقتصاد والتمويل الإسلامي، والرابعة وتناولت أمر كيف ينبغي تدريس مواد الاقتصاد الأساسية في ضوء هذه المستجدات، والخامسة والأخيرة خصصت للخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

أولاً . المبادرات:

وهي أربعة، وقع الاختيار عليها أساس سهولة الحصول على معلومات بالقدر الذي يسمح بالخروج ببعض النتائج والخلاصات المفيدة في تطوير مناهج تدريس وتعليم مواد الاقتصاد والمالية على مستوى المؤسسات التعليمية الجامعية وما كان في حكمها.

1. المبادرة الأولى: مبادرة تأسيس معهد لفكر اقتصادي جديد⁴. وهو مؤسسة بحثية تعليمية غير ربحية تتخذ من نيويورك مقراً لها. نشأ على إثر الأزمة المالية الأمريكية باقتراح من أحد الصحفيين⁵ على رجل الأعمال الأمريكي جورج سوروس (George Soros) على هامش قمة منتدى دافوس العالمي للاقتصاد عام 2009م⁶. بدأ المعهد عمله في أبريل (نيسان) 2010م بعد عقد أول مؤتمر له في رحاب جامعة كمبردج البريطانية⁷. يسعى المعهد إلى إعادة صياغة الفكر الاقتصادي السائد من خلال المناهج، والتدريس بدعم "العلماء" والخبراء المتميزين من مختلف أنحاء العالم⁸. ويظهر من خلال قائمة العاملين في المعهد والمتعاونين معه⁹ أنهم لا ينتمون لتيار فكري اقتصادي واحد، بل لمدارس شتى ومن بيئات مختلفة، وتخصصات متعددة كما هو الحال في تعاون المعهد مع معهد أكسفورد للفكر الاقتصادي الجديد¹⁰ التابع لمدرسة مارتن. وفي تعاونه الذي بدأ في أبريل عام 2012م حدد المعهد مع شريكه ست مجالات بحثية كما هو مبين في الشكل (1) أدناه. واللافت في هذه الشراكة أنه تجمع لعدد معتبر من الخبراء في تخصصات مختلفة؛ منها الاقتصاد، والتاريخ، وعلم النفس، والرياضيات، والأنثروبولوجيا¹¹.

الشكل 1: مجالات التعاون البحثي والأكاديمي بين المعهد ومعهد الفكر الاقتصادي الجديد بجامعة أكسفورد

1 النمذجة الاقتصادية	2 الاقتصاد المركب
3 الأخلاق والاقتصاد	4 التشغيل والعدالة والنمو
3 اقتصاديات الاستدامة	6 تطوير مناهج تدريس الاقتصاد

المصدر: <http://ineteconomics.org/about/partnerships/oxford>

وفيما يتعلق بالمجال الأخير - تطوير مناهج تدريس الاقتصاد - فقد بدأ المعهد في عام 2013م مشروع إصلاح محتوى مقررات مواد الاقتصاد على مستوى المراحل الجامعية الأولى (undergraduate)¹²، وذلك على إثر الندوة التي أقامها بمقر الخزانة البريطانية، وحضرها عدد من الأكاديميين ورجال الأعمال والطلاب وراسمي السياسات المالية والاقتصادية العامة على مستوى بريطانيا وخارجها، ويتولى الإشراف العام على المشروع الأستاذة ويندي كارلين (Wendy Carlin)¹³، على أن يمر المشروع بمراحل مختلفة؛ منها إعداد كتاب مقدمة في الاقتصاد لطلاب السنة أولى جامعي، ثم كتاب متوسط المستوى في الاقتصاد الجزئي، ثم آخر في الاقتصاد الكلي، على أن تكون تلك المناهج والمقررات متاحة مجاناً وبشكل مفتوح¹⁴ بالنسبة للمؤسسات المشاركة أو التي ترغب في الاستفادة من

المشروع. إن الدافع الرئيس لهذا المشروع - كما يقول القائلون عليه - هو عدم الرضا من قبل الأطراف ذات العلاقة؛ الطلاب، وراسمي السياسات، وأرباب العمل على محتوى مواد الاقتصاد، ومقرراته والطريقة التي تدرس بها تلك المقررات.

أول باكورة إنتاج للمعهد تمثلت في كتاب "المقدمة" الذي طرح في مطلع العام الدراسي 2014-2015م وهويتناول مبادئ الاقتصاد للمراحل الجامعية الأولى كما سبق شرحه. المنهج والمقرر متوفران عبر الانترنت¹⁵، وهما يغطيان موضوعات اقتصادية متنوعة¹⁶. الفلسفة التي حكمت تطوير مادة الكتاب والمقرر بهذا الشكل هو الأحداث التي أعقبت الأزمة المالية الأمريكية، والآثار البالغة التي خلفتها. كما أخذ معدو المشروع في الحسبان- كما يقولون- جانب مخاطبة شريحة واسعة من فئات المجتمع المختلفة لجعل مادة الاقتصاد في المتناول وذلك بتسهيل عرضها بالتركيز على القضايا وثيقة الصلة بمعاش الناس يتكون الكتاب من تسعة عشر وحدة كما هو موضح في الشكل (2) أدناه¹⁷:

الشكل - 2 - موضوعات كتاب مقدمة في الاقتصاد الذي أعده المعهد

الوحدة 1 الثورة الرأسمالية	الوحدة 2 التغيرات التكنولوجية والسكان والنمو الاقتصادي	الوحدة 3 النُدرة والعمل والاختيار	الوحدة 5 العقار والقوة: المنافع المشتركة والصراع
الوحدة 6 المنشأة: الملاك والمديرون والموظفون	الوحدة 7 المنشأة وزبائنوها	الوحدة 8 العرض والطلب: الأسعار والأسواق التنافسية	الوحدة 9 اختلال الأسواق: تحديد الأجور والأسعار
الوحدة 10 نجاح الأسواق وفشلها	الوحدة 11 الائتمان والمصارف والنقود	الوحدة 12 التقلبات الاقتصادية والبطالة	الوحدة 13 البطالة والسياسة المالية
الوحدة 14 التضخم والسياسة النقدية	الوحدة 15 الابتكار والبطالة ومستوى المعيشة في الأجل الطويل	الوحدة 16 الدولة في الاقتصاد العالمي	الوحدة 17 الكساد الكبير والعصر الذهبي للرأسمالية والأزمة المالية العالمية
	الوحدة 18 الاقتصاد والبيئة	الوحدة 19 التفاوت الاقتصادي	

المصدر: <http://www.core-econ.org>

إن ترجمة عناوين الوحدات التي تتكون منها محتويات الكتاب لا تفي بالغرض المرجو لأن بعض العناوين ذات معنى غير مفهوم بالنسبة للقارئ العربي؛ بل حتى في اللغة الأصل وهذا يتطلب فحص محتويات كل وحدة من وحدات الكتاب، إلا أن عملاً كهذا غير ممكن في هذه المناسبة لأنه سيخرج بالورقة عن نطاقها وعن الحيز

المحدد لها. فيما يلي إشارات إلى ما تضمنته المحتويات من موضوعات لم تكن مدرجة في المقررات المعهودة في كتب الاقتصاد السائدة، أو أن تناولها لم ينل حظه من البسط والتحليل:

a. البعد الاجتماعي والتطور التاريخي لعلم الاقتصاد والنظريات التي أثرت فيه. تناول البعد الاجتماعي من شأنه أن يبين ضوابط وحدود المصلحة الخاصة التي جُبِلَ الناس على تحقيقها، إلا أن التركيز عليها وإهمال البعد الاجتماعي أدى إلى سلبيات جعلت مصلحة فئة قليلة في تعارض مع مصلحة باقي فئات المجتمع. وهذا ما ينبغي أن يدركه الطلبة من خلال المقرر حتى يسهم ذلك في تعزيز التصرف بمسؤولية تعود على الجميع بالنفع والفائدة¹⁸. كما أن السياق التاريخي مهم ومفيد للغاية؛ لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية السائدة في لحظة ما، وفي مجتمع ما تؤثر بلورة وتطور النظرية الاقتصادية، وهذا ما أبانت عنه التجربة الأوروبية كما يرصد ذلك (أمين، 2008م: 7-10).

b. الأزمات وعدم الاستقرار ودور النظام المالي ومؤسساته وعملياته في ذلك.

c. الاختلال في الأسواق. وهذا ما يعارض فرضية كفاءة الأسواق (EMH)¹⁹ السائدة التي تدرس في مقررات الاقتصاد.

d. البطالة كهاجس اقتصادي ذو آثار اجتماعية بليغة ينبغي أن تولى له الأهمية في السياسة الاقتصادية، وتحت طائلة جميع الظروف الاقتصادية؛ وليس في ظل فترات الازدهار فحسب، لأن موارد مالية ضخمة تُرصد في برامج الإنقاذ (bail-out programs) التي تعقب حدوث الأزمات إلا أنها توجه بشكل رئيس لإنقاذ المؤسسات المالية الكبرى حتى لا تنهار (Too big to fail)، ولا توجه إلى معالجة الآثار الأخرى كالبطالة، والفقر وغيرهما من الاختلالات التي تمس الطبقات الأكثر عوزاً في المجتمع.

e. التفاوت في مستويات الدخل وتوزيع الثروات فيما بين الدول، وفي داخل الدولة الواحدة. هذا الموضوع أهمل لأن النظرية السائدة ركزت على الكفاءة (efficiency)، وأهملت العدالة (equity) بشكل كبير. لأن تناول الكفاءة يدخل ضمن حدود العلم الموضوعية (positive)، أما العدالة فهي جانب معياري وقيمي (normative) لا دخل للعلم فيها.

f. تبني سياسات اقتصادية تراعي حق الأجيال اللاحقة في الثروات المودعة لتجنب استخدامها بشكل غير عقلاني لتحقيق التوازن بين مصلحة الجيل الحالي والأجيال التالية.

g. قضايا البيئة وتأثير سياسات النمو الاقتصادية فيها.

إن تناول هذه الموضوعات بشكل معمق من شأنه أن يسهم في لفت أنظار المتعلمين، وتوجيه تفكيرهم صوب المشكلات الأساسية التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، وذلك على الرغم من تحقق معدلات نمو اقتصادية معتبرة في بعض البلدان، كما أن مستويات التضخم كانت تحت السيطرة لأنها اعتبرت المهمة الرئيسية التي استهدفت السلطات النقدية والمالية تحقيقها في العديد من الدول؛ وخاصة الكبرى. أما مسألة التفاوت الكبير في مستويات الدخل، وتداخل علم الاقتصاد مع غيره من العلوم، أو الاختلالات الهيكلية المزمنة التي تعاني منها الدول الكبرى فلم تكن محل اهتمام الفكر الاقتصادي الذي بسط نفوذه على

المعمورة في الخمسين سنة الماضية. ومن جهة أخرى فإنه حتى يتحقق بعض النجاح في هذا المضمار فإن طرق التدريس لهذه الموضوعات - كما يشرح معدو المقرر - ينبغي أن تنهج سبيلاً لطريقة التفاعلية التي تعرض للآراء المختلفة؛ فهماً، وتحليلاً، ثم استخلاصاً للسياسة الاقتصادية المناسبة من قبل الطلاب؛ أي تعويدهم على التفكير الحر الذي يأخذ بهم إلى توسيع المدارك خارج الأطر التقليدية الرتيبة (التفكير الصندوق). ولا يكون ذلك ممكناً إلا بتعويدهم على استخدام الأدوات التحليلية المناسبة، والطرق المنهجية المتسقة.

2. المبادرة الثانية: مؤتمر "تعليم الاقتصاد في مرحلة ما بعد الأزمة"²⁰، والذي عقد عام 2012م²¹ في بريطانيا بدعم كل من مصلحة خدمة الاقتصاد (the Government Economic Service)²² وبنك إنجلترا، والجمعية الملكية [البريطانية] للاقتصاد²³ بغرض النظر في مقررات الاقتصاد في الجامعات البريطانية على مستوى البكالوريوس²⁴، وكان من أهم المحاور التي دار حولها النقاش: "هل خريجو الاقتصاد مؤهلون التأهيل المناسب؟"²⁵؛ بمعنى هل ما يُقدم من مادة علمية وما يطلع عليه المتعلمون في الكتب الدراسية المتداولة يغطي الجوانب الرئيسة التي ستسمح لهؤلاء الخريجين للتعامل بشكل جيد مع التحديات، والمستجدات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة؟ أشار عدد من المتحدثين - كما تنقل ديان كويل (Diane Coyle)، أحد المشاركين في المؤتمر - إلى أن تطورات معتبرة حصلت في تخصص الاقتصاد خلال العقود الماضية؛ مثل نظرية المزاد (auction theory) واقتصاد التنمية، إلا أن عدداً من المشاركين أشار إلى أنه ينبغي على الاقتصاديين الاعتراف بمحدودية "النظرية الاقتصادية" التي ظلوا يقدمونها خلال العقود الفارطة. وهذا ما يتطلب وقفة مراجعة جادة؛ صريحة وموضوعية لتحديد جوانب القصور، وما العوامل التي ساهمت في الوصول إلى هذا الوضع؟ ثم تقديم المقترحات المناسبة التي من شأنها أن تقلل من ذلك. من الأمور التي أشار إليها المؤتمر²⁶، Diane Coyle, 2012: 3-4:

- a. مادة المقررات الدراسية (المناهج) مكثفة بشكل كبير، وهذا وضع لا يسمح بإضافة أشياء أخرى لأن الطلبة مشغولين بجوانب تتعلق بمستقبلهم أثناء الدراسة وبعد إتمامها؛ البحث عن مكان يستقبلهم لقضاء فترة عملية (internship) في فصل دراسي أو ربما سنة دراسية بأكملها، ثم البحث عن فرص العمل المناسبة. إن هذا الوضع يتطلب تحديد ما هي الجوانب (غير المهمة) التي ينبغي حذفها من المقررات الحالية؟ وما الإضافات المناسبة التي ينبغي إدراجها؟ وعلى أي مستوى؟ وفي أي موضع؟
- b. المنافسة الشديدة بين الجامعات لتدريس المواد ذات الصبغة الكمية والفنية (الرياضيات والاقتصاد القياسي)، وهذا ما أثر على نوعية الطلبة الذين يتم قبولهم في تخصص الاقتصاد بالجامعات.
- c. عدم استعداد الجامعات إلى تقديم فرص ومجالات للطلبة الذين ليس لديهم خلفية علمية قوية في الرياضيات والإحصاء وغيرهما من الأدوات الكمية، إلا أن لدى هؤلاء الطلبة رغبة كبرى في دراسة الاقتصاد. كما أن المواد التي تدرس توفر خيارات محدودة لهذا النوع من الطلاب.
- d. اختيار عدد محدود ونوعية معينة من المجلات العلمية التي تستخدم في تقويم النشاط البحثي والعلمي للجامعات. وهذا ما انعكس على اختيار عدد محدود، ونوعية معينة كذلك من المدرسين الذين يلتحقون بأقسام الاقتصاد. إن هذا الوضع أدى إلى ندرة - بل ربما انعدام - الأساتذة المتخصصون في مجالات معينة

مثل تاريخ الفكر الاقتصادي؛ "تشير المعطيات إلى أنه لا يوجد عدد كاف في الجامعات البريطانية من يستطيع تدريس مواد في هذا التخصص (تاريخ الفكر الاقتصادي)". وهذا ما أدى إلى عدم انفتاح الطلاب على المدارس الاقتصادية المتنوعة، ومن ثم مناقشة ما يطرح على أنه "نظرية" وأحد الخيارات، وليس "العلم" الذي ليس بعده إلا "الجهل" وعدم الفهم للمسائل الاقتصادية.

e. استلزم التوجه السائد إلى "فرض" كتب تدريسية تتبع ذات المنهج والفكر بسبب عدم رغبة الناشرين واستعدادهم لنشر كتب تخرج عن تلك "النظرية"، أو "المدرسة الفكرية" لتدريس الاقتصاد وتعليمه.

f. أشار مدرسو مواد الاقتصاد في الكليات وفي المراحل الثانوية إلى أهمية إدراج موضوعات معينة في البرامج الجامعية. ومن المواد التي أشاروا إليها: الاقتصاد السلوكي، والنقد والمصارف، واقتصاديات الدول الصاعدة التي تشهد معدلات نمو اقتصادي قوية، وأدوات المحاكاة والتجريب²⁷، وتاريخ الاقتصاد (فكراً وممارسة (الوقائع الاقتصادية))، والتطورات التقنية الحديثة ونماذج الشبكات²⁸.

إن ما سبق تداوله من مسائل في المؤتمر يشير إلى عمق وصعوبة المهمة، وهذا ما تطلب استحداث فريق عمل مكون من الأطراف ذات الصلة وبتركيبية متنوعة لأعضاء الفريق²⁹ للخروج بمقترحات عملية قابلة للتطبيق على مستوى الكليات والجامعات.

3. المبادرة الثالثة: بتأثير من مبادرة المؤتمر السابق (المبادرة 2) قام مجموعة من طلبة الاقتصاد بجامعة مانشستر ببريطانيا بتأسيس جمعية أطلقوا عليها اسم "جمعية ما بعد الأزمة الاقتصادية"³⁰. أصدرت الجمعية عام 2014م تقريراً مفصلاً عن وضعية تعليم الاقتصاد بقسم الاقتصاد بذات الجامعة³¹. يتكون التقرير من ستين صفحة، وقام بالتقديم له أندرو هالدان (Andrew Haldane)³² - المدير التنفيذي لوحدة الاستقرار بينك انجلترا. تناول التقرير مسائل متعددة، وقدم بعض المقترحات بشأن تطوير عملية تدريس الاقتصاد في الجامعة، وأشار معدو التقرير أن ما تضمنه ينطبق إلى حد كبير على باقي الجامعات البريطانية³³، بل والعالمية لأن مفردات المقررات والكتب المعتمدة تكاد تتطابق في المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد. ومن النتائج التي تضمنها التقرير يمكن الإشارة إلى ما يلي:

a. تشخيص مكان الخل في ما يدرس في قسم الاقتصاد بجامعة مانشستر ومن ذلك؛ هيمنة مدرسة ووجهة نظر واحدة وتقديمها على أساس أنها "علم الاقتصاد"، ومن ثم تهميش آراء المدارس الأخرى، ولا شك في تأثير هذه النظرة بفلسفة أحد روادها وهو ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، الذي لا يؤمن بوجود مدارس اقتصادية مختلفة، وإنما وجود "علم اقتصاد جيد، وآخر سيئاً"³⁴.

b. تحليل مفردات مادتي مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي التي تدرس للطلبة في المراحل الجامعية الأولى، والتي أبانت عن غياب موضوعات وقضايا ذات أهمية بالغة بالنسبة للمجتمعات المعاصرة، ومن ذلك التفاوت في مستويات الدخل، وعدم الاستقرار المالي، وعلاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

c. الحاجة إلى إصلاح التعليم في المجال الاقتصادي، وما تمثله الأزمة من "فرصة ذهبية" للقيام بذلك مع مناقشة وتفنيد الحجج التي تساق ضد الإصلاح والمعوقات التي تحول دون تطبيقه. ولم يفت معدو التقرير

تناول مبادرة معهد الفكر الاقتصادي الجديد بشيء من التحليل. وهذا ما قادهم إلى الإشادة بها، إلا أنهم تحفظوا على بعض الجوانب فيها.

d. الحديث عن بعض المبادئ المهمة لنجاح عملية الإصلاح على أحسن وجه ومن ذلك؛ المطالبة باستبعاد طريقة الصح والخطأ في الأسئلة واعتماد أسلوب التحليل المقالي في الأسئلة لتنمية المهارات الكتابية وطرق إيصال المعلومات (تنمية مهارة الاتصال والإقناع)، ومنها كذلك اعتماد منهجية الانفتاح والتعددية؛ أي تعدد الآراء الاقتصادية، في تناول المسائل الاقتصادية مع الجمع بين المنهج الاستنتاجي، والاستقرائي في التحليل ورسم السياسات الاقتصادية المناسبة.

4. المبادرة الرابعة: دراسة مسحية لثلاثة اقتصاديين استراليين حول فحص لمحتويات مواد تدريس الاقتصاد الكلي لطلبة سنة أولى اقتصاد في عدد من جامعات أستراليا ونيوزيلاندا، وبعض الجامعات الأمريكية في عام 2013م. حملت الدراسة عنوان "ماذا تُدرّس وما أهمية معرفة ذلك؟"⁵³. التركيز بشكل كبير على قضايا البيئة: هل هي مدرجة وبشكل مناسب فيما يدرس لطلبة الصف الأول جامعي؟ أم أن الأمر كما قال هيرمن دالي (Herman Daly) عام 1996م من أن الاقتصاديين يعتقدون أن الاقتصاد ليس له علاقة بقضايا البيئة؟ وكيف يتم تناولها؟ هل بشكل معمق ومفهوم أم بشكل سطحي؟

أبان الفحص أن حوالي ربع (25٪) الكتب والمقررات الدراسية أدرجت ما لا يقل عن جانب واحد من المسائل المتعلقة بالبيئة. إلا أن النتائج تدل على أن الوضع ليس مرض على الوجه المأمول بالنسبة للاقتصاديين المهتمين بقضايا البيئة. وما شد انتباه القائمين على الدراسة أن الأزمة المالية العالمية نالت نصيباً أكبر وأهم؛ حيث أبان الفحص عن أن حوالي 75٪ من مفردات الكتب الدراسية والمقررات تناولتها بشكل مفصل. إن هذه المفارقة - كما يقول معدو الدراسة - من الأهمية بمكان، لأن تناول الأزمة بهذا الشكل سيُساهم في تعزيز قناعة الطلبة بهشاشة النظام المالي السائد. وهذا ما قد يحفز إلى محاولة الفهم العميق لعمل هذا النظام ودوره، لتحديد مكان الخلل ثم رسم السياسات المناسبة التي قد تُساعد في زيادة متانته في مقابل ذلك يظهر أن عدم إعطاء ذات الاهتمام لقضايا البيئة سيضر بالمجتمعات، لأن علاج الأزمات أبان عن تحمل الدول لمستويات مرتفعة من المديونية. ومن أجل الوفاء بها في المستقبل فإن ذلك سيتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. والنتيجة لهذا الوضع واضحة كما أبانت تجربة السنوات القريبية الماضية؛ استهلاك غير متوازن للموارد الطبيعية المتاحة لدى بعض البلدان.

إن الاهتمام بقضايا البيئة من خلال الطرح المعمق سيجعل المتعلمين مدركين لأبعاد وآثار ذلك، ليس على مستوى الجيل الحالي بل على مستوى الأجيال القادمة وهذا ما يعرض مسألة "الاستدامة (sustainability)" إلى التهميش. ومن خلال المسح والتحليل الذي قام به معدو الدراسة أكدوا على ما يلي (McNeil, et al., 2014:113):

◆ التوقف عن استبعاد تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية من المقررات والكتب الدراسية؛ لأنها تشكل رافداً مهماً من روافد المعرفة التي تُساهم في توسيع آفاق ومدارك الطلاب. كما أن المعطيات التاريخية - إذا

كانت متوفرة ومن مصادر موثوقة - ستسمح بإعداد دراسات مهمة تفيد صناع القرار، وراسمي السياسات الاقتصادية إلى الاستفادة من هذا الرصيد الهائل من الدراسات.

◆ الاهتمام بالاقتصاد السلوكي لأنه يسمح بالوقوف على بعض العوامل التي تؤثر في التصرفات الاقتصادية للأعوان الاقتصادية.

◆ الاهتمام بقضايا البيئة والأخلاق والبحث عن البدائل التي تقيس مستوى "الرفاه" و"السعادة" لدى الأفراد والمجتمعات في مقررات ومناهج البرامج الاقتصادية على المستوى الجامعي؛ خاصة المراحل الجامعية الأولى منه.

◆ تعريف الطلبة بوجود بدائل ونظريات متعددة، وعدم الاقتصار على رؤية أو "مقاربة واحدة"؛ وهي النموذج النيوكلاسيكي.

◆ توسيع مدارك الطلاب في شمولية وتنوع أهداف الأعوان الاقتصادية وعدم حصرها في تعظيم المنافع بالنسبة للأفراد، وتعظيم الأرباح بالنسبة للشركات، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة بالنسبة للسياسة الاقتصادية على المستوى الكلي.

◆ البحث عن بناء نماذج تكون قريبة من الواقع الفعلي للسلوك الإنساني المتسم بالتعقيد. وهذا ما يتطلب إدراج مجالات أخرى في المنهج مثل نظرية الفوضى (chaos theory)، وتحليل النظم المركبة، وغيرها من الأدوات التي أثبتت فعالية استخدامها في الحقول العلمية القريبة من حقل الاقتصاد.

ثانياً. الدروس التي يمكن استخلاصها من تبعات الأزمة فيما يتعلق بتدريس الاقتصاد ومناهجه:

بناءً على ما سبق استعراضه من مبادرات يمكن استخلاص الدروس المستفادة التالية:

1. عزل الاقتصاد عن منظومة العلوم الاجتماعية والسلوكية. لقد تعامل نموذج المدرسة النيو - كلاسيكية الذي ساد لفترة طويلة من الزمن مع الظواهر الاقتصادية، والعلوم التي تدرسها كما لو كانت جزءاً من علوم الطبيعة (natural science)؛ فاستعارت النماذج الرياضية المبنية على افتراضات يغلب على الكثير منها التبسيط والتجريد مع الاعتماد عليها بشكل مفرط في التفسير والتنبؤ بالسلوك الاقتصادي، وفي رسم السياسات الاقتصادية والمالية. ونظراً لتعدد المسائل الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الإنساني المتأثر بالمحيط الاجتماعي وبالظروف السياسية التي يمر بها جعل هذا النموذج يفشل في أكبر اختبار تعرض له بحلول الكارثة المالية الأمريكية التي جعلت أقطاب هذا التيار - كآلنغرينسبان (الرئيس السابق للاحتياط الفدرالي - يتساءلون عن مدى واقعية الفلسفة والنظرة التي كانت تحكم عملهم في إدارة الشؤون الاقتصادية). لقد أبانت الكارثة قصر نظر هذه الرؤية وعدم واقعيته لأن الاقتصاد علم اجتماعي وسلوكي في المقام الأول مما يجعل مسألة التنبؤ بسلوك الوحدات الاقتصادية من الصعوبة بمكان.

يبين لنا جورج أكرلوف طرفاً من هذا الأمر ومن واقع بعض الأحداث الاقتصادية التي عاشتها أمريكا وبعض الدول الاقتصادية الكبرى. يقول ما حاصله في شأن واقعة من تلك الوقائع؛ "في عام 1991م دخلت أمريكا وبعض الدول الغربية في مرحلة انكماش اقتصادي كبير، اجتمع لدراسة أسبابه عدد من الاقتصاديين في أحد

الاجتماعات الدورية التي تعقدها جمعية الاقتصاد الأمريكية عام 1992م، فطرح عدد من الشروحات إلا أن أبسطها وأقربها للواقع - على حد تعبير أكرلوف - كان التفسير الذي قدمه الاقتصادي الفرنسي أوليفييه بلون شار (Olivier Blanchard)؛ الذي كان يعمل في معهد (MIT) آنذاك ثم انتقل لصندوق النقد الدولي بعد ذلك، هذا الاقتصادي ربط بين غزو صدام حسين للكويت وبين تأثر ثقة المستهلكين الأمريكيين مما انعكس سلباً في تخفيض معدلات الانفاق"، 3: 2011، Loungani. أي نموذج من النماذج التجريدية سيلتقط عاملاً كهذا؟

2. المغالاة في النمذجة والتجريد (الاعتماد شبه الكلي على النماذج الرياضية والقياسية لتفسير الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بمسارها). وقد نجم هذا التجريد من "عدم إدراك أساتذة الرياضيات المالية لحدود النماذج التي صمموها، لِمَا دفعهم لتطبيقها على نطاق واسع ظناً منهم أنها مناسبة في كل الأحوال، مع أنها لا تعدو أن تكون تطبيق مشكوك فيه للرياضيات"³⁶. وحتى في هذا الميدان اعتمدت قوالب بسيطة فلم تعر نماذج الشبكات (network models)، والنظم المركبة (complex systems) حظها من التناول والتحليل.

3. إهمال دور القيم والأخلاق وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي. يقول جون ماينركينز في هذا الصدد (Turner, 94 & xiii: 2012)، "الاقتصاد علم أخلاق في المقام الأول، وليس علماً [مجرداً] كبقية العلوم الطبيعية". ومن الأمثلة التي تدعم أهمية هذا البعد اهتمام الجامعات الكاثوليكية في أمريكا بالبعد الخُلقي في برامج التمويل والأعمال، حيث رأت هذه الجامعات³⁷ في الأزمة المالية (2007 - 2008م) فرصة من أجل تعليم الطلاب في كليات الإدارة والأعمال أهمية إدراك النتائج الوخيمة المترتبة على القرارات الاستثمارية الطائشة³⁸ في مجال الأعمال والاستثمار، وكذلك التحذير من الممارسات غير الجيدة كالجشع (Greed)، والأنانية (Selfishness)، وعدم مراعاة الصالح العام. ومن جهة أخرى قام ثلاثة اقتصاديين³⁹ بريطانيين ومن كليات الإدارة والأعمال؛ اثنان في جامعة ليسستر (University of Leicester) وآخر في جامعة لندن (University of London) باستعراض 2331 بحثاً نُشرت في أرقى عشرين (20) مجلة علمية متخصصة في التمويل والأعمال خلال عامي 2003م و2004م بغرض الاطلاع على نوعية الأبحاث التي تنشر في هذه المجلات والتي تستخدم على نطاق واسع كمراجع لطلاب كليات المال والأعمال، وأقسام الاقتصاد في الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية المتخصصة في هذا الميدان. توصل الباحثون إلى أن ما ينشر بعيد بشكل كبير عن ملامسة القضايا التي يعاني منها المجتمع البشري؛ كالحروب، وأوضاع البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والتفاوت في الدخل، في حين أنها تؤصل مسألة "الجشع" من خلال التركيز على تعظيم الأرباح والمصلحة الخاصة التي جعلت من يتخرجون من هذه الكليات أن يكونوا محل "غبطة" و"حسد" نظراً للرواتب والمكافآت العالية التي يتقاضونها في سوق العمل الذي يتنافس عليهم بشكل كبير. فعلى سبيل المثال يذكر الباحثون أن 90% من تلك المقالات التي استعرضوها لم تعر أهمية كبرى لظروف العمل غير الآمنة أو "الاستغلالية (Exploitative)" التي يعاني منها العمال في العالم. ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من كثرة الحديث عن أهمية الأخلاق في الأعمال والمال، فإن 85% من تلك المقالات لم تتناول مسائل مرتبطة بحوكمة الشركات أو أخلاقيات الأعمال (Business Ethics)⁴⁰. ويتساءل الباحثون لماذا كانت الأعمال العلمية في مجال الإدارة والأعمال بعيدة عن ملامسة القضايا الجوهرية للعديد من الناس على كوكبنا؟ هل يتحمل علماء

وأكاديمي هذا الميدان جزءاً من مسؤولية الصمت عن هذه القضايا؟ أم أن الأمر راجع إلى أن هذا المجال الذي يتخصصون فيه ليست له تلك الأهمية؟ ويجب الباحثون على السؤال الأخير بأن الأكاديميين في مجال الإدارة والأعمال يؤكدون لطلابهم على أن الحقل الذي يدرسونه يقع في قلب الحياة المعاصرة!! والدليل على ذلك أن كليات المال والأعمال تحتل مكانة في معظم الجامعات خاصة المرموقة منها، وأن الطلب على "منتوجهم" كبير و"بأسعار" مغرية يحسداهم عليها باقي التخصصات كما مر معنا، بل حتى الحكومات تحمل الاعتقاد ذاته من خلال "انحنائها" (Bow) "1 4 أمام "عالم الأعمال". ويخلص الباحثون إلى أن الأمر مرتبط بشكل رئيس بضيق أفق هذا العلم - على يد هؤلاء - ؛ ضيق مبني على حماس أيديولوجي (Ideological Zeal) 2 4. ومما يعضد أمر الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والأخلاق التعريف المبسط للفظه الاقتصاد في لغتنا العربية حسب ما درج عليه علماءنا، والذي ورد بمعنى الاعتدال والتوسط في الانفاق والاستهلاك، بل وفي جميع الأنشطة والأقوال التي يزاوئها الإنسان؛ سواء كان ذلك مادياً أو روحياً. وهذا أمر ماثوث في كتب الفقه وغيرها من كتب العلوم الإسلامية. وهكذا نجد البعد الأخلاقي من الوهلة الأولى في منظومة علم الاقتصاد الإسلامي.

4. تقديم ما يُدرس على أنه "علم الاقتصاد" المجمع والمتفق عليه بين جميع المدارس، وعلى مستوى المجتمعات والشعوب.

5. تكريس الواقع السابق وفرضه من خلال عدد من الآليات والأدوات:

- الدعم المالي لنوع محدد من الأبحاث (ذات الطابع الكمي).
- التصنيف والاعتماد الأكاديمي وفق ذات المعايير المعتمدة للنشر والدعم.
- النشر العلمي في المجالات المصنفة في قواعد بيانات معينة.
- اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق رؤية ضيقة، وبناء على القالب السائد في الاقتصاد.
- نوعية المتعلمين واختيارهم وفق معايير ضيقة كذلك.

ثالثاً - ماذا تعني هذه الدروس بالنسبة لتخصص الاقتصاد الإسلامي؟

بما أن علم الاقتصاد والتمويل الإسلامي حقلين جديدين واعددين، وهما في طور التكوين والتشكيل المعرفي والعلمي، من الأهمية بمكان الاستفادة من هذه التطورات وأخذها في الحسبان من أجل بنائهما على أسس علمية ومعرفية رصينة. ومن الأمور التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد ما يلي:

1. أهمية الموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي، والعامل السلوكي في التأثير على القرارات والسلوك الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين على المستوى الجزئي والكلّي. لا بد من ربط مقررات الاقتصاد بعدد من العلوم، والروافد بدل الاختصار على ثنائية "الاقتصاد - الفقه" التي ركزنا عليها - ولا يزال البعض كذلك - في التأسيس لعلم الاقتصاد الإسلامي. لا شك في أهمية الاقتصاد والفقه إلا أن المسألة أكبر من ذلك: إنها مرتبطة بالتصور الإسلامي للكون والإنسان بشكل رئيس، ثم بالسلوك الإنساني (الجوانب النفسية والاجتماعية) والوقائع الاقتصادية، وتاريخ الفكر الاقتصادي مع أهمية الاستفادة من مخرجات الاقتصاد الوضعي بتجاربه ومدارسه المتعددة. ومن أهم الجوانب التي ينبغي الاعتناء بها في جانب التأصيل مسألة التصور الإسلامي الذي يحدد موقع

الإنسان ودوره في هذا الكون وعلاقته به. ومن المفاهيم الأساسية في هذا الأمر: العبادة، والاستخلاف، والاستعمار (أي عمارة الأرض). ما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد هو أن الاقتصاد جزء من منظومة العلوم الاجتماعية والسلوكية، وهذه العلوم تتأثر بشكل كبير بالموروث الثقافي للمجتمع الذي تتطور في أحضانه. البعد الآخر المهم في التأسيس لعلم الاقتصاد الإسلامي هو الانطلاق من الواقع المحلي ثم التوسع شيئاً فشيئاً ليشمل واقع الأمة، والمجتمع الإنساني. فلقد أثبتت التجربة على أن القفز للواقع العالمي وتجاوز العضلات المحلية سوف لا يكون مجدياً وفعالاً بالشكل المطلوب. وهذا ما أبانه أمر لاختلاف الجوهر بين النظرة الأنجلوساكسونية (المعولة)، وبين النظرة الألمانية التي تنطلق من الواقع المحلي لبناء مؤسسات (كبنوك الادخار المحلية، والبنوك التعاونية) لحشد الموارد الرأسمالية وتوجيهها صوب الاحتياجات المحلية، بدل التوجه للمجازفات على مستوى الأسواق المالية العالمية كما حصل للعديد من البنوك الأوروبية وغيرها من البنوك العالمية عندما استثمرت بشكل كبير في الأدوات المالية المعقدة في السوق الأمريكية.

2. الانفتاح على المدارس الاقتصادية المختلفة، وتجنب الانغلاق على واحدة منها على اعتبار أنها تمثل الأقرب أو الأحسن، أو أنها تمثل "علم الاقتصاد".

3. الاهتمام بجوانب تم تهميشها في المناهج السائدة لتدريس الاقتصاد:

◆ تاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية: جانب مهم من جوانب المعرفة الاقتصادية ليس لأخذ العبر والدروس، بل لمعرفة كيف تطورت النظريات الاقتصادية، وفي أي ظرف؟ ولماذا؟ معرفة هذه الملابسات جد مهم حتى لا نجمد على نظرية أو فرضية طُورت في سياق اجتماعي وسياسي خاص، وفي لحظة تاريخية محددة. ومن الأعمال الحديثة التي تؤكد أهمية هذا الجانب ما يلي:

* دراسة رينهارتوروجوف عن الأزمات المالية⁴³، وكيف أن القواسم المشتركة الرئيسة أكثر من المغايرة بين هذه الأزمات. معطيات غطت حوالي ثمانية قرون (800 مائة سنة).

* دراسة توماس بيكيتي⁴⁴ عن سوء توزيع الثروات. معطيات غطت قرنين (مائتي سنة) من الزمن فأبرزت الدراسة أهمية هذا الموضوع وخطورته. فدعمت بذلك الدراسات والتقارير التي بدأت تولي هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه لما له من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة.

* كتاب "بيت الدين" لعاطف ميان و أمير صوفي⁴⁵، معطيات غطت الفترات التي سبقت أزمة الكساد الكبير (1929 - 1933م)، وأزمة الانكماش الكبير (2007 - 2008م)، لتخلص إلى خطورة تزايد مستويات الدين الخاص (الأفراد والعائلات) على هشاشة النظام المالي، وتشكل الفقاعات.

وبالنسبة لنا نحن المسلمين تركيز القرآن الكريم على القصص لفهم الظواهر النفسية والاجتماعية، والسلوك المرتبط بها يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أهمية هذا الجانب كرافد مهم من روافد المعرفة والتحليل الاقتصادي، لمعرفة السنن التي تحكم تطور المجتمعات في جوانب حياتها المختلفة.

◆ النقود ودور النظام المالي ومؤسساته المختلفة. وقد بدا هذا الأمر واضحاً من خلال المؤتمرات والنقاشات، والمؤلفات ككتاب ويندي كارلن عن الاقتصاد الكلي، والذي تعمّدت فيه إبراز هذه المسائل على العنوان⁴⁶، لتشير إلى أن من الموضوعات الرئيسة التي يتناولها الكتاب؛ البعد المؤسسي وعدم الاستقرار ودور النظام المالي. وهي موضوعات لم تتل حظها من المعالجة في كتب الاقتصاد الكلي السائدة.

* تناول المشكلات المحلية والعالمية المؤثرة والملحة: كالبطالة، والفقر، والمديونية وسوء توزيع الثروات، وتدني مستويات الادخار في المجتمعات، وزرع ثقافة التعاون والتكامل في التنافس المحمود، والفساد وآثاره المدمرة، مراعاة حق الأجيال القادمة وعدم الاستئثار باستهلاك الثروات والموارد العامة من غير انضباط ولا ترشيد. تأثير التطور التقني على المجتمعات⁴⁷. وماذا يمكن فعله للاستعداد لهذه التطورات والآثار: كيف يمكن التعامل مع البطالة في ظل هذه التطورات؟ ما السبيل لتأهيل اليد العاملة التأهيل المناسب في ظل هذه التحديات؟

رابعاً - كيف ينبغي أن تدرس مواد الاقتصاد في ضوء هذه المستجدات؟

هذا الجانب من المسائل المهمة جداً لأن تجويد أمرها سيسهم في جودة مخرجات التعليم بالشكل الذي تطمح إليه المؤسسة التعليمية - الجامعة أو الكلية في حالتنا - والأطراف ذات العلاقة في المحيط الاجتماعي الذي تعمل فيه. إن التدريس بطرق متجددة مبتكرة من شأنه أن ينمي لدى الطلاب حب الاستطلاع والاستكشاف، كما أن مزج ذلك بالجانب التحليلي والنقدي من شأنه أن ينمي ملكة التفكير "خارج الصندوق"، وعدم الاستسلام والركون للسائد لا لقوة حجته، وتماسك نظرياته ومعقوليته فرضياته؛ بل لأنه سائد فحسب. لأن استمرار السائد لفترة من الزمن يضفي عليه "شرعية" القبول، كما لاحظ آليه (1993م) في تشخيصه لأسباب هيمنة فكر اقتصادي واحد خلال العقود الأخيرة الماضية ومن الوسائل المينة لتحقيق تعليم فعال ضمن هذا السياق ما يلي:

1. التركيز في العملية التعليمية على دراسة الحالات⁴⁸ ومن واقع البيئة التي تُدرس فيها المادة؛ حتى تتاح للطلاب فرصة النقاش وإبداء الرأي، وعدم الجمود على مقولات وفرضيات قد تكون شديدة البعد عن المحيط الثقافي والاجتماعي المحلي. من المبادرات التي يمكن الاستفادة منها تجربة مجموعة من الاقتصاديين بتطوير موقع تفاعلي كنقطة التقاء لتبادل الأفكار والخبرات، ومن ذلك إتاحة الفرصة للاستفادة من بعض الحالات الدراسية التي أعدها البعض⁴⁹.

2. ربط المسائل الاقتصادية المطروحة في العملية التعليمية بالتخصصات المتنوعة (across disciplines) ذات الصلة، وخاصة العلوم الاجتماعية والسلوكية لأنها ستسمح بالتعامل مع الظاهرة الاقتصادية على أنها جزء من كيان معقد؛ وهو الإنسان الذي يصعب التنبؤ بمسار قراراته على وجه الدقة والتحديد، كما قد يصعب تفسير سلوكه بعامل أو عاملين؛ بل بجملة من العناصر التي تؤثر فيها العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والنفسية.

3. تجويد مخرجات العملية التعليمية ليكون المتعلم متأهلاً تأهيلاً مناسباً ليس لسوق العمل فحسب، بل ليكون قادراً على فهم العالم الذي يعيش فيه والسعي إلى إصلاحه والرقى به نحو الأفضل، وهذا أساس رسالة الإسلام:

"لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم؛ وهذا التقويم لا يتحقق إلا بالرقى بمستوى الإنسان - روحياً ومادياً - نحو الأفضل على الدوام.

4. التحلي بالواقعية والبعد عن المثاليات في التناول والمعالجة؛ من غير استسلام لهذا الواقع والرضوخ لكل ما فيه من مثالب، ومن غير مصادمة ومصادرة لما فيه من إيجابيات. إن هذا المبدأ ينبغي أن يكون مبنوياً في منهج التدريس، والتطبيق للقضايا المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي ومؤسساته. لأن الناظر في الجانب التطويري لبناء علم الاقتصاد الإسلامي، ولبعض تطبيقاته السائدة يقف على طرفين ووسط؛ فالطرفان هما: الاستغراق في هذا الواقع والدوبان في نظرياته وممارساته، أو الرفض المطلق لكل ما جاء به بحجة أنه من "الآخر (أي غير المسلم)". والوسط هو الذي يميز ويتدرج وفق رؤية تبني ولا تهدم، وتستلهم من غير أن تستسلم⁵⁰. ومن الأمثلة الواقعية التي لا يمكن تجاوزها في أية عملية إصلاحية للمناهج التعليمية - ومنها حالتنا هذه - مسألة معادلة الشهادات، والأهم من ذلك حالة الابتعاث التي تفرض على الطالب أن يكون ملماً بقدر لا بأس به من المعارف حتى يستطيع الالتحاق بالمؤسسات التعليمية العالمية. وهكذا نجد أنه لا يمكن القفز على بعض العقبات بمجرد العواطف، والمثاليات بل بالحكمة، والتخطيط المتسم بطول النفس في تحقيق المراد.

خلاصة:

استعرضت الورقة بالدراسة والتحليل أربع مبادرات على مستوى بعض المؤسسات البحثية، والتعليمية الغربية. وهي تجارب محدودة من حيث الحجم والأثر، ومن ثم فإن النتائج التي تستخلصها الدراسة والتوصيات التي تصل إليها تمثل خلاصات أولية يمكن الاسترشاد بها فيما يخص موضوع تطوير المنتجات التعليمية المتعلقة بتخصصي الاقتصاد والتويل. كما أنها تشكل أرضية مهمة لرصد مبادرات أخرى لتكون العينة ممثلة للمجتمع الذي تنتمي إليه، ولتكون مفيدة في تطوير العملية التعليمية لمقررات ومناهج الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي على مستوى جامعاتنا العربية والإسلامية في ضوء هذه المحددات، وفي ضوء ما سبق من نقاش يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

أولاً - النتائج:

1. على الرغم من شدة الأزمات التي تقع إلا أنها توفر فرصة للمراجعة لمن يحسن قراءاتها قراءة جيدة، ويتعامل معها بحكمة ورفق وأناة. الأزمة المالية الأمريكية لم تشذ عن هذه القاعدة. فلئن كانت أزمة الكساد الكبير قد ساهمت في بزوغ فرع معرفي اقتصادي جديد عرف بالاقتصاد الكلي على يد جون ماينر كينز، الذي أعاد الاعتبار لدور الدولة الاقتصادي وفند أطروحة "اليد الخفية"، ومسألة قدرة الأسواق على تصحيح نفسها بنفسها. فإن الأزمة الحالية ساهمت في تعزيز الأدوات والإجراءات الكينزية من دور كبير للدولة بالتدخل بحزمة إجراءات تقليدية وغير تقليدية مكلفة وباهظة الثمن والنتائج، إلا أنها جنب العالم - على المدى القصير - الدخول في كساد كبير كالذي حصل في السابق. إلا أنها أثارت شكوكاً، وتساؤلات كبيرة حول مدى نجاعة هذه السياسات ومدى قدرتها على الاستدامة (sustainability) في الأمد الطويل؟ والأهم من ذلك أنها أثارت تساؤلات كبيرة وعميقة بشأن النظرية الاقتصادية السائدة، والفرضيات التي بنيت عليها. كما أنها أعادت للواجهة مسألة

الأخلاق والقيم، ودورهما في التأثير في السلوك الاقتصادي. ومن ثم أعادت الطابع "الاجتماعي" و"السلوكي" لعلم الاقتصاد، بدل الطابع "العلمي الجاف" الذي نحا بالاقتصاد صوب العلوم التجريبية المحضة. وقد أكدت المبادرات المرصودة هذا البعد؛ بل أطبقت على تناوله بشيء من التفصيل في التشخيص والمراجعة لحال الأزمة التي يمر بها علم الاقتصاد.

2. تعتبر مبادرة معهد الفكر الاقتصادي الجديد من أقوى المبادرات المرصودة لأنها مدعومة، وشارك في برامجها الكثير من الشخصيات العلمية والمهنية المؤثرة. كما أنها دخلت في شراكات معتبرة مع مؤسسات علمية عريقة، ولذا بدأت بعض بواكير مشاريعها في الانطلاق. ومن ثم يمكن القول أن ما طرحه المعهد من طريقة مفتوحة، وموسعة لمراجعة وتطوير مقررات الاقتصاد آلية يمكن الاستفادة منها لتوسيع نطاق المشاركين في مثل هذه المبادرات حتى يُكتب لها القبول والنجاح. كما يمكن الاستفادة من الفلسفة التي أقيمت على أساسها مبادرة إعادة النظر في المقررات والمناهج الدراسية الاقتصادية؛ الأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة (المواكبة)، إشراك الأطراف ذات العلاقة بأخذ مرئياتهم، ووجهة نظرهم بعين الاعتبار، وكذلك عدم الاقتصار على تخصص الاقتصاد بالمعنى الضيق السائد، بل إشراك تخصصات اجتماعية وعلمية أخرى.

3. على الرغم من أهمية المبادرات المطروحة إلا أنها لم تستطع الانعقاد من محيطها التقليدي، ومن تاريخها "الأوروبي- الأمريكي"، الذي يعتبر نفسه المركز ومصدر "الإشعاع"، وغيره بمثابة الأطراف أو "اللاواحق" التي ينبغي أن تستفيد مما تنتجه عقول ومبادرات أصحاب هذه النزعة. ولهذا لم تخرج طروحاتهم من إعادة النظر والتجديد في ما هو معروف لديهم من مدارس، وأفكار؛ المدرسة الكينزية بأطيافها المتعددة، والمدرسة النمساوية، بل وحتى الماركسية وغيرها. ومن ثم ينبغي التعامل مع هذه الطروحات بحذر في الاستفادة من مراجعاتها تلك، لأنها علاوة على مسألة النزعة المركزية، فإنها لا تخلو من "تصفية" حسابات مع "الخصوم" و"المنافسين"؛ وهم أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية ومن تأثر بفكرها. ينبغي إدراك هذا الأمر واستصحابه حتى لا نقع في هذا "الشراك"، والذي يجعلنا نتخذنق في صف هذه المدرسة أو تلك - بقصد أو بغير قصد.

4. النمذجة الاقتصادية (economic modelling) أداة تحليلية مهمة لا يمكن التخلي عنها بالكلية، ولا التقليل من دورها. التحدي إذن: ما هي النظريات والفرضيات التي بنيت عليها هذه النماذج؟ وإلى أي حد تعبر عن واقع السلوك الإنساني المتسم بالتعقيد؟ وكيف يتم التعامل معها؟ هل إنها تتمتع بذات الدقة التي تتمتع بها النماذج في العلوم الطبيعية؟ أم أنها محدودة مما يتطلب إدراك هذه المحدودية والقصور، حتى لا يتم الاعتماد الكلي عليها، بل يجب النظر في الجوانب الأخرى من "النماذج النوعية" المكمل لها.

ثانياً - التوصيات:

1. إعطاء البعد الأخلاقي مكانته العلمية التي يستحقها في مناهج كليات الاقتصاد والأعمال، وإبراز مكانة القيم والمبادئ الأخلاقية الإسلامية في بلورة نظام اقتصادي متصالح نظرياً وتطبيقياً مع السنن الكونية، مع تعزيز الجانب التربوي في مقررات كليات الاقتصاد والأعمال، ويدخل في ذلك التربية على تعظيم المسؤولية المهنية والاجتماعية، وتعزيز الاهتمام بالمصلحة العامة⁵¹.

2. استمرارية التعاون بدأب غير منقطع؛ وإن في شكل مبادرات قليلة إلا أنها مستمرة مثل عقد ورش متخصصة لتبادل الخبرات في مجال التدريس والتأليف لمواد الاقتصاد، على مستوى الجامعات: محلياً وإقليمياً ثم عالمياً، ونشر ذلك وتداوله. ومن المستحسن أن يخصص لذلك مواقع تفاعلية تتيح الاستفادة الآنية وتسمح بالتجديد والمواكبة بشكل مستمر. وفي هذا الصدد أقترح إنشاء موقع تفاعلي بمسمى "ملتقى تطوير مقررات وطرق تدريس الاقتصاد بالجامعات العربية"⁵²، وآخر للاقتصاد الإسلامي⁵³. مثال عملي يمكن الاستفادة منه فيما يتعلق بمقترحنا هذا؛ موقع الشبكة الاقتصادية (The Economics Network)⁵⁴، والذي يُعنى بتقديم كل ما من شأنه أن يساعد أساتذة الجامعات الذين يدرسون مواد الاقتصاد على مستوى المملكة المتحدة والعالم؛ ومن ذلك المنشورات الحديثة، والدوريات، والمناشط والفعاليات التي تهتم بالجانب التعليمي والمنهجي.
3. الاهتمام بالجودة والاعتماد الأكاديمي انطلاقاً من معطيات الواقع المحلي وموارده المتاحة من غير إغفال للبيئة الخارجية التي تعمل في ظلها مؤسساتنا التعليمية.
4. التحديث والمواكبة المستمرين. من أمثلة ذلك مقترح ماجستير أكاديمي "في التحليل والسياسة الاقتصادية الإسلامية" على وشك الانطلاق بمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز حوى عدداً من المقررات عكست هذه التطورات، وأخذتها بعين الاعتبار؛ مثال ذلك مقررات النظم المالية وعدم الاستقرار المالي، وتفاوت التوزيع في الثروات والدخول، وتاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية للمجتمعات المسلمة.
5. الاعتناء بالتطوير المستمر - من خلال البرامج المتنوعة القصيرة والطويلة الأمد - لعضو هيئة التدريس. ففي الوقت الذي يلعب فيه المنهج التدريسي المعد بطريقة مهنية دوراً لا يستهان به في تنمية مواهب الطلاب، إلا أن المدرس يبقى المحور الرئيس في العملية التعليمية.
6. عدم التفريط في اللغة العربية بجعلها المرتكز الرئيس في العملية التعليمية⁵⁵، من غير تهوين بمسألة تعلم اللغات الأخرى، وخاصة اللغات ذات الانتشار الواسع كالإنجليزية والفرنسية لما لهما من تأثير بالغ في ميدان العلوم الاقتصادية والمالية. أقول هذا وأؤكد عليه للتمييز بين أهمية تعلم اللغات من جهة، وبين التفريط في اللغة الأم من جهة أخرى، لأن التاريخ القريب منه والبعيد يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن تقدم أية أمة من الأمم لا يمكن أن يكون من خلال لغة وثقافة غيرها. علينا بالعودة في هذا المضمار إلى توصيات مؤتمرين هامين عقدا قبل حوالي أربعين عاماً؛ وهما المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، والمؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي⁵⁶، ففيهما⁵⁷ تأكيد على هذه المسائل وعلى ضرورة التأصيل للاقتصاد الإسلامي من مصادره الأصلية في المقام الأول ثم الاستفادة من غيره من المعارف فيما بعد. دون هذا الترتيب للأوليات، والتركيز عليها سيظل الاقتصاد الإسلامي يتخبط في مسألة الهوية: أهو فقه؟ أم اقتصاد؟ أم مزيج بينهما؟ أم هو غير ذلك؟

(⁹) أصل هذا المقال ورقة عمل تقدم بها الباحث لندوة "تطوير المنتجات التعليمية في كليات الاقتصاد والأعمال" والتي نظمتها كلية العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بتاريخ 13 - 14 رجب 1437 هـ الموافق 20 - 21 أبريل 2016م. وقد أُجريت عليها تعديلات بناءً على ما ورد عليها من ملحوظات من اللجنة العلمية المشرفة على الندوة أو من المشاركين فيها. ينتهز الكاتب الفرصة لشكر هؤلاء وجميع الزملاء الذين أبدوا بعض الملحوظات على النسخة الأولية التي اطلعوا عليها. ويبقى المؤلف وحده مسؤولاً عن ما يرد في الورقة من آراء واستنتاجات.

1 The Queen of social sciences

2 Robert Lucas. (2009). In defense of the dismal science

³ غالب الأدبيات تتعنتها بالأزمة المالية العالمية (The global financial crisis)، والبعض يصفها بأزمة الانكماش الكبير (The great recession)، والأدق والأصوب هو هذا التعبير حيث الإشارة إلى منبع الأزمة ومصدرها؛ وقد جرى العرف على هذا في الغالب في سائر الأزمات السابقة واللاحقة؛ كآزمة ديون العالم الثالث، والآزمة الآسيوية، و آزمة اليونان، وآزمة الديون السيادية في منطقة أوروبا. لماذا الشذوذ في هذا الموطن إذن؟ في هذه الورقة سنستخدم هذا المسمى أو مسمى أزمة الانكماش الكبير للحديث عن هذه الأزمة.

4 Institute for New Economic Thinking (INET)

5. آناتولكاالتسكي (Anatole Kaletsky) محرر صحيفة التايمز اللندنية (Editor – The time of London). المصدر: شريط فيديو تعريفى على صفحة المعهد بالإنترنت: <http://ineteconomics.org/about/history>.

⁶ <http://ineteconomics.org/about/mission/>

7. عُقد المؤتمر في كلية الملك (King's College)، واستمر لمدة أربعة أيام من 8 إلى 11 أبريل، وشارك فيه عدد كبير من الأكاديميين الحائزين على جائزة نوبل، ومن الممارسين الذين تولوا مسؤوليات هامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية والمالية الفاعلة، وحمل عنوان "الأزمة الاقتصادية وأزمة علم الاقتصاد" (The Economic Crisis and the Crisis in Economics). المصدر: <http://ineteconomics.org/uploads/downloads/inet-2010-kings-program.pdf>.

8. يتعاون المعهد حالياً مع عدد من المؤسسات والمعاهد عالمية؛ منها جامعتي كمبردج وأكسفورد البريطانيتين، وجامعة كوبنهاجن بالدانمارك.

9. على سبيل المثال بلغ عدد أعضاء المجلس الاستشاري للمعهد أربعون شخصية علمية، ومنهن نافذة؛ منهم ستة حائزون على جائزة نوبل في الاقتصاد.

¹⁰ مؤسسة بحثية تعليمية (Institute for New Economic thinking at the Oxford Martin School) أنشئت عام 2005م بدعم من رجل الأعمال جيمس مارتين (James Martin) (1933-2013)، للنظر في التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وتقديم أفكار ورؤى جديدة لمعالجتها.

11 Interdisciplinary: The Institute includes over 75 affiliated scholars from disciplines that range from economics, to mathematics, computer science, physics, biology, ecology, geography, psychology, sociology, anthropology, philosophy, history, public policy, business, and law. Retrieved from: <http://ineteconomics.org/about/partnerships/oxford>

12 Project to Reform Undergraduate Syllabus

¹³ أستاذة الاقتصاد بجامعة كلية لندن (University College London)، والباحثة بمركز السياسات البحثية بلندن وعضو بمجلس الخبراء الاستشاري لمكتب إعداد الميزانية العامة البريطانية. عملت كمستشارة لعدد من المؤسسات الدولية؛ كالبنك الدولي، والبنك الأوروبي للتجهيز والتنمية قامت بتأليف مشتركة ثلاث كتب في الاقتصاد الكلي. ومن ذلك ما صدر عام 2015م من قبل مطابع جامعة أكسفورد وحمل عنوان "الاقتصاد الكلي: المؤسسات، وعدم الاستقرار والنظام المالي (Macroeconomics: Institutions, Instability and the Financial System)".

المصدر: <http://ineteconomics.org/community/experts/wcarlin>

14. CORE = Curriculum Open-access Resources in Economics. It is an **open-access, interactive eBook-based course** for anyone interested in learning about the economy and economics. And, it is a **collaborative project** using insights on the economy from a wide range of historical, geographical, disciplinary and methodological perspectives. Source: <http://www.core-econ.org>.

15. <http://www.core-econ.org>

¹⁶ أشرف على الكتاب فريق توجيه (Steering Group) مكون من أربعة اقتصاديين، وشارك في تأليفه 23 شخصية من جامعات مختلفة، وتخصصات متنوعة أغلبهم في تخصص الاقتصاد. الجوانب التي يدعي - معدو الكتاب - أنها تميزه عن السائد من المؤلفات في الاقتصاد هي:

1. المادة العلمية للكتاب تعتمد على آخر التطورات في علم الاقتصاد وبقية العلوم الاجتماعية الأخرى، ومن ذلك:

a. النظر للفاعلين الاقتصاديين (Economic actors) على أنهم معظمهم للمنفعة الخاصة إلا أنهم مراعين للجوانب الأخلاقية كذلك.

b. لماذا لا يكون العرض مساوياً للطلب في بعض الحالات؛ وخاصة في سوقي العمالة والائتمان؟

c. كيف تختلف المؤسسات الاقتصادية بين الدول؟ وماذا يعني هذا الاختلاف بالنسبة لأداء الاقتصاد على المستوى الكلي؟

2. مادة الكتاب قائمة على المعطيات الحقيقية التجريبية والتاريخية؛ الطلاب يتعلمون النماذج الاقتصادية من خلال الحقائق التاريخية، ومن خلال التجربة، والبيانات (data).

3. عدم الاقتصاد في تحليل الظواهر الاقتصادية على ما توصل إليه الاقتصاد في اللحظة الراهنة فحسب، بل الاستفادة من التجربة التاريخية، والتفاعل مع التخصصات والمنهجيات الأخرى.

¹⁷ تمت زيارة الموقع بتاريخ 27 فبراير 2017م للتأكد من أن موضوعات الكتاب لم تتعرض للتغيير.

18 Social interactions: A combination of self-interest, a regard for the wellbeing of others, and appropriate institutions can yield desirable social outcomes when people interact.

19 Efficient market hypothesis

20 Economics Education after the crisis

²¹ عُقد المؤتمر يوم 7 فبراير بمقر بنك إنجلترا (البنك المركزي البريطاني)، وشارك فيه عدد من الشخصيات الأكاديمية والمهنية، وحضره شريحة واسعة من الطلاب ومدرسو مواد الاقتصاد على مستوى الكليات وفي مرحلة الثانوية، ورأسمي السياسات الاقتصادية والمالية، وممارسين اقتصاديين في القطاعين العام والخاص.

²² وهي هيئة استشارية عامة مكونة من أربعين اقتصادياً يتولون مهمة تقديم الاستشارات اللازمة للوزارات والجهات العمومية المختلفة.

23 Royal Economics Society

24 <http://www.res.org.uk/view/article7Apr13Features.html>.

25 Are Graduate Economists fit for purpose?

26 Diane Coyle. (2012). Are graduate economists fit for purpose?. Retrieved: <http://www.post-crasheconomics.com/wp-content/uploads/2013/06/Are-economics-graduates-fit-for-purpose.pdf>.

27 simulations and experimental techniques

28 new technologies and network models

29 "A working group involving academics, employers including the Government Economic Service, the Royal Economic Society, and the Economics Network will be considering practical measures to respond to this plea ...", Coyle, 2012: 4.

30 The Post-Crash Economics Society

31 The Post-Crash Economics Society. (2014). Economics, Education and Unlearning: Economics Education at the University of Manchester.

32 أشار هالدان في تقديمه الذي حمل عنوان "ثورة في علم الاقتصاد (The Revolution in Economics)" إلى أنه إذا كان الفكر الاقتصادي في القرن العشرين قد استرشد بالمبادئ التي حواها كتاب ثروة الأمم لأدم سميث؛ كاليد الخفية والحرية المطلقة والمصلحة الشخصية، فإن على القرن الحادي والعشرين أن يسترشد بما تضمنه الكتاب الآخر لسميثو: نظرية المشاعر الأخلاقية (The Theory of Moral Sentiments). في إشارة إلى أهمية البعد الأخلاقي الذي برزت الحاجة إليه بشكل كبير على إثر فضائح الشركات الكبرى، والاضطرابات المالية كأزمة الانكماش الكبير.

33 توجد سبع مبادرات مشابهة على مستوى بعض الجامعات البريطانية، كجامعة كامبردج، وجامعة جلاسجو بإسكتلندا، وكلية لندن للاقتصاد (LSE)، وكلية لندن للدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS).

34 "...There is no such thing as different schools of economics; there is only good economics and bad economics", The Post-Crisis Economics Society (PCES) report, p. 46.

35 McNeil et al., (2014). What are we teaching and why it matters: A survey of the Australian and New Zealand university macroeconomics curriculum in a post-GFC, ecologically stressed world?

36 السحيباني وآخرون، (2016م: 334). إن هذا الذي وقع فيه هؤلاء المصممون يعيد للواجهة التساؤل الذي طرحه ساملسون -وهو أحد الذين ساهموا بإدخال الرياضيات في المجال الاقتصادي- قبل أكثر من خمسين عاماً - كما يسجل ذلك محمد أحمد صقر الذي حضر محاضرة له عام 1961م- حين قال -أي ساملسون-: "لست أدري إن كنا قدما خيراً بإدخال الرياضيات في علم الاقتصاد، أم أننا قد دمرنا العلم بذلك؟"، (صقر، 1981م: 20).

37 Casey, Eileen. (2008). "Catholic Colleges & Universities: Financial crisis as a learning opportunity".

38 Imprudent Business Decisions

39 Dune, et al. (2008). "The Responsibilities of Management Intellectuals: A Survey".

40 Ibid, p.2.

Ibid, p.3.41

42Ibid, p.6.

43 Carmen Reinhart and Kenneth Rogoff. (2009). This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly.

44 Thomas Piketty. (2014). Capital in the Twenty-First Century.

45AtiffMian and Amir Sufi. (2015). House of Debt: How They (and You) Caused the Great Recession, and How We Can Prevent It from Happening Again.

46) Macroeconomics: Institutions, Instability and the Financial System(جاء الكتاب بعنوان "الاقتصاد الكلي: المؤسسات، وعدم الاستقرار والنظام المالي

47 Institute for New Economic thinking at the Oxford Martin School. (2016). Impact of automation on developing countries puts up to 85% of jobs at risk.

48 القاعدة الرئيسية التي تحكم فلسفة هذا الأسلوب من التدريس هو ما يمكن أن أطلق عليه "الاكتفاء بالقليل الرصين المبني على المنهج والأساس القويم خير من الحشو غير المفيد"، وذلك مرادف لما ورد باللغة الأجنبية (less is more).

49 <http://www.economicsnetwork.ac.uk/showcase>: Total: 175 case studies

50 يُراجع بحث "فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي"، لسامي السويلم في كتاب "قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي"، دار كنوز إشبيليا، 1430هـ (2009م)، ص. 453 - 522.

51 من توصيات ندوة "تطوير المنتجات التعليمية في كليات الاقتصاد والأعمال": اللجنة العلمية للندوة (2016م: 24).

52 The Forum for the Development of the Teaching and Curricula of Economics at Arab Universities or in the Arab World

53 ملتقى تطوير مقررات وطرق تدريس الاقتصاد الإسلامي (The Forum for the Development of Islamic Economics Curriculum and Teaching)

54 "We provide publications, events, and other resources to support university teachers of economics throughout the UK and worldwide". Retrieved from: <http://www.economicsnetwork.ac.uk/>.

55 انظر ما كتبه أحمد محمد صقر (وهو أحد المشاركين وبفاعلية في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي) عن تدهور حال اللغة العربية في المؤتمرات التي تلت المؤتمر الأول، في الورقة التي قدمها في المؤتمر العالمي السابع الذي عقد في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام 1430هـ (2008م). أحمد محمد صقر. (2008م). انجازات المؤتمرات العالمية السابقة في الاقتصاد الإسلامي. ص. 91 - 92.

56 بالنسبة لتوصيات هذا المؤتمر راجع مجلة دعوة الحق التي تشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، العددان 176 و 177.

57 اللافت للنظر أن كلا المؤتمرات عقدا في مكة - نقطة انطلاق الإشعاع الرباني - وكأن المؤتمرين أرادوا التأكيد على أهمية ارتباط المعارف الإسلامية، بل نهضة الأمة بهذا المكان بما يحمله من مكانة خاصة كملتقى للعبادة، وما يحمله من رمز أبعد - وهو مرتبط بالوحي الإلهي الذي نزل باللسان العربي المبين. انعقد مؤتمر الاقتصاد بتاريخ 21 - 26 صفر عام 1396هـ (21 - 26 فبراير 1976م)، أما المؤتمر الأول للتعليم الإسلامي انعقد في الفترة ما بين 12 إلى 20 ربيع الثاني عام 1397 هـ الموافق 31 مارس إلى 8 أبريل 1977م، وكانا تحت إشراف جامعة الملك عبد العزيز.

أهمية الوقف العلمي ودوره في تعزيز التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية -الكراسي العلمية الوقفية أنموذجاً-

د.جديدي روضة

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر
Raouda-djedidi@univ-eloued.dz

The importance of scientific endowment and its role in sustaining the commitment of business organizations towards social responsibilities

-scientific chairs as a model-

Raouda DJEDIDI

University of echahidhammalakhdar-ElOued ; Algeria

Received: 18 Mar 2017

Accepted: 22 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

يعتبر الوقف العلمي ممثلاً في الكراسي العلمية الوقفية إحدى الصور التي تجسد السلوك الاجتماعي المسؤول، والذي يحمل في طياته كل معاني التعاون والتكافل الاجتماعي بين منظمات الأعمال والمجتمعات التي تعمل فيها، وذلك بالمساهمة في ترقية البحث العلمي وتطويره عبر تمويل الأبحاث العلمية والتخصصات الأكاديمية في الجامعات والمعاهد التعليمية. ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الوقف العلمي ودوره في تعزيز التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية وقد توصلنا إلى أن الوقف العلمي كان عاملاً أساسياً في ازدهار الحضارة الإسلامية وتقدمها، والآن هو شريك أساسي في العملية التعليمية في الدول الغربية وذلك بدافع تحقيق المسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها ومظاهرها.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الوقف العلمي، المسؤولية الاجتماعية، الكراسي العلمية

رموز JEL: M14.

Abstract:

The scientific endowment (research chair) is one of the aspects that embodies the responsible social behavior representing all types of cooperation and social solidarity between business organizations and communities, by contributing to the promotion of scientific research and development through funding researches and academic specialties in universities and educational institutes.

This study aims to highlight the importance of scientific endowment and its roles in strengthening the commitment of business organizations to social responsibilities. We reached that scientific endowment was a key factor in the prosperity and progress of Islamic civilization and now it is an effective partner of the educational process in western countries for the purpose of achieving social responsibility in all its aspects and dimensions.

Key words: Endowment; scientific Endowment; social responsibility; scientific chair.

(JEL) Classification : M14.

تمهيد:

يمثل الوقف أحد أعمدة المجتمعات الإسلامية حيث كان له دور بارز في البناء الإسلامي الممتد منذ بعثة الرسول (ص) فعمل على ازدهار وتماسك المجتمع الإسلامي وغرس أخلاق الاعتدال والرحمة والمحبة ، واستمر هذا الاهتمام بالوقف الى غاية العصر المملوكي اين عرف نظام الوقف انتشارا كبيرا حيث تطور وازدهر بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ البشري حتى أصبحت هناك منافسة بين السلاطين والأمراء في انشاء وتمويل الأوقاف من اجل كسب ود الشعب وثقتهم وولائهم . أما في العصر الحديث فقد شهدت العديد من المجتمعات خاصة الغربية منها نموا مطردا للعمل الخيري صاحبه تطور في مفهوم الوقف مما أدى إلى تنوع وتراكم في حصيلة الأوقاف عبر الزمن حتى أصبحت تحتل حيزا مهما من الثروة القومية في هذه الدول. وقد تزامن هذا الاهتمام بالوقف العلمي بشكل عام والكراسي العلمية الوقفية بشكل خاص مع بروز فكر المسؤولية الاجتماعية الذي يملئ على منظمات الأعمال ان تكون أعمالها وممارساتها ذات بعد استراتيجي يخدم بطريقة ما المسؤولية الاجتماعية وذلك من اجل إيجاد مجتمع يحمل تطورا مستداما ، وهو ما سيؤثر حتما بشكل ايجابي على تنافسية هذه المؤسسات.

وفي هذا السياق تدرج دراستنا التي نحاول من خلالها الإجابة على السؤال التالي: الى اي مدى يمكن

للوقف العلمي أن يساهم في تفعيل وتعزيز التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية؟

ومن المتوقع أن يكون للوقف العلمي أو بالأحرى الكراسي العلمية الوقفية اثر ايجابي على المؤسسات الاقتصادية التي تتولى تمويل هذه الأوقاف وهذا من شأنه ان يعزز من التزام هذه المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية مما ينعكس ايجابا على سمعتها ومكانتها في السوق.

نموذج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى المحاور الرئيسية التالية:

أولا: الإطار النظري ويتضمن:الإطار المفاهيمي للوقف ، المسؤولية الاجتماعية قراءة مفاهيمية ومعرفية ، مفهوم الكراسي العلمية.

ثانيا: الدراسة التطبيقية: الكراسي العلمية كنموذج لتجسيد فكر المسؤولية الاجتماعية:تجربتي السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء الكراسي العلمية.

ثالثا:النتائج ومناقشتها

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على حقيقة الوقف العلمي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وذلك من منطلق كون الوقف العلمي داعم أساسي لمسيرة التعليم والبحث العلمي في العديد من المجتمعات الإسلامية وكذا الغربية وهو ما يعد تجسيذا لثقافة المسؤولية الاجتماعية .

أهداف الدراسة:

- بيان أهمية الوقف العلمي ودوره في دعم التعليم وترقية البحث العلمي.
- إبراز الجانب الآخر للوقف العلمي الذي يعبر عن السلوك الاجتماعي المسؤول
- تسليط الضوء على فكرة الكراسي العلمية الوقفية وكيف يمكن أن تكون كآلية فعالة لتطبيق فكر المسؤولية الاجتماعية.
- عرض التجارب الرائدة في ميدان الوقف العلمي من أجل الاستفادة منها.

منهج الدراسة:

وقد اقتضت هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي لقراءة المفاهيم والمصطلحات الأساسية كما أن إيراد التجربتين السعودية والأمريكية في الوقف العلمي اقتضى الالتزام بالمنهج التاريخي.

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة

1- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوعي الوقف و المسؤولية الاجتماعية بشكل مستقل، إلا أنه لا توجد دراسة تتمحور حول أهمية الوقف العلمي (الكراسي العلمية الوقفية) وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. لهذا اخترنا بعض من هذه الدراسات والتي أمكن الوصول إليها:

1- 1 دراسة (حياة عبيد 2014) بعنوان (أحكام الوقف ودوره في تشجيع وترقية البحث العلمي): ولقد تناولت هذه الدراسة ماهية الوقف وأحكامه ومقاصده وعلاقته بمقاصد الشريعة الإسلامية وكيفية أداء الوقف لتلك المهمة العظمى، وكيف ساهم في تشجيع وترقية البحث العلمي، وتوصلت الباحثة إلى أن الوقف هو أحسن وسيلة تضمن مساهمة المجتمع المدني في تمويل التعليم والبحث العلمي، كما بينت أن فعالية الوقف ودوره الإيجابي يتحقق كلما كانت علاقة المجتمع بالدولة علاقة تعاون على خلفية مبدأ الشراكة الاجتماعية، مع المحافظة على الاستقلالية في إدارة الثروة الوقفية وتوجيه منافعها نحو ما يراه الواقفون من مصالح اجتماعية.

1- 2 دراسة (وليد عبد مولا 2013) بعنوان (المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية): ولقد اهتمت هذه الدراسة بتحليل دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية وكيفية النهوض بها بما يضمن تحولها من مجرد عمل خيري إلى فلسفة إدارية تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية للعملية الإنتاجية على المجتمعات في مجالات مختلفة كالتيقلم والصحة والبيئة ومن ثم تحقق التنمية كما وضحت الدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنافسية الاقتصادية مع استعراض تجارب بعض الدول النامية في مجال المسؤولية الاجتماعية وتسليط الضوء على واقعها في بعض الشركات العالمية. وتوصلت الدراسة إلى أن موقف القطاع الخاص

إيجابي اتجاه قضايا المشاركة في النهوض بالمجتمع المحلي أو حماية البيئة. كما ان للشركات متعددة الجنسيات تأثيرا ايجابيا على ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الدول النامية من خلال الضغط على مورديها والشركات المحلية المتعاقدة معها في الباطن، وهذا من أجل تحسين سمعتها في السوق واكتساب ميزة تنافسية تمكنها من تحسين مردوديتها، مما قد يمكن هذه الدول من تحقيق زيادات هامة في الدخل القومي والمنافع الاجتماعية ودفع عملية التنمية.

1- 3 دراسة (حسين الاسرج2012) بعنوان (الوقف الإسلامي وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات): حيث ركز الباحث على كون المسؤولية الاجتماعية هي أداة للتخفيف من سيطرة العولة وجموحها، وهي مطلب أساسي للحد من الفقر وتحسين رفاهية أفراد المجتمع، وبالتالي يمكن للوقف ان يلعب دورا مهما في تفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقد توصل الباحث إلى انه لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب الأفراد والمؤسسات والمجتمع العربي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها، كما نوه على انه عند تبني الوقف كأحد أدوات عمل مسؤولية الشركات سينعكس ذلك بشكل ايجابي على قطاع الأعمال وكذلك على المجتمع بشكل عام مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة عن طريق الاستدامة التي تحققها الأوقاف.

2-الإطار النظري للدراسة: ويشمل مفهوم كل من الوقف العلمي، المسؤولية الاجتماعية والكراسي العلمية

2-1 الإطار المفاهيمي للوقف العلمي:

لقد كان للوقف العلمي دورا كبير في بناء أسس الحضارة الإسلامية عبر نشر العلم والتعليم من خلال بناء المدارس والمعاهد وإقامة المكتبات ودور العلم ودعم البحث العلمي بكل أشكاله.

2-1-1 مفهوم الوقف العلمي :

قبل التطرق إلى مفهوم الوقف العلمي لابد من الوقوف عند معناه العام اللغوي والاصطلاحي

• تعريف الوقف:

الوقف لغة: الوقف بفتح الواو وسكون القاف، مصدر وقف الشيء أو أوقفه بمعنى حبسه وأحبسه، وسمي وقفا لما فيه من حبس المال على الجهة المعنية، وهي تطلق أساسا على ثلاثة معان هي: القيام والملازمة والحبس. فقولهم: "ووقف الأرض على المساكين، وقفا: حبسها"¹

الوقف بمعناه العام ومضمونه الواقعي هو وضع أموال وأصول منتجة في معزل عن التصرف الشخصي بأعيانها وتخصيص خيراتها أو منافعها لأهداف خيرية محددة شخصية أو اجتماعية أو دينية أو عامة.²

أما في اصطلاح الفقهاء فقد عرف الوقف بتعاريف كثيرة تبعا لاختلاف المذاهب والأقوال في مسائل الوقف، وأقرب تلك التعاريف لمعنى الوقف ما ذكره ابن قدامة في المعنى بأنه " تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة"³.

• تعريف الوقف العلمي:

يعرف الوقف العلمي قديما بأنه "تحبيس الأصول على منفعة الجوانب العلمية والتعليمية، كوقف المكتبات، ونسخ الكتب، ونسخ المصاحف، ووقف المدارس وحلقات العلم، والمتعلق بالمتعلمين والمعلمين ونفقاتهم، ووقف القرايطيس والأخبار والأقلام ونحوه مما يحتاجه العلم والتعليم"⁴.

أما المفهوم الحديث للوقف العلمي فيقصد به " وقف مالي يستخدم لأغراض تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي، ويعمل على دعم المشاريع والصناعات التي تؤدي إلى تنمية علمية واجتماعية واقتصادية في مجتمعاتنا"⁵.

فالوقف العلمي هو تحبيس لرغبة المال على التصرف وسبل المنفعة على تطوير البحث العلمي والارتقاء به بهدف تحقيق التنمية بمفهومها الشامل. ويأخذ الوقف العلمي أحد الشكلين:

- الوقف المباشر العيني: مثل وقف المكتبات، وقف الكتب، وقف البرامج الحاسوبية.
- الوقف الاستثماري: ويشمل مراكز البحوث، الموسوعات العلمية، كراسي الأبحاث.

و بذلك فالوقف ثروة استثمارية متزايدة، سواء كان مباشرا ام واستثماريا فهو ثروة انتاجية توضع في الاستثمار على سبيل التأييد يمنع بيعه واستهلاك قيمته ويمنع تعطيله عن الاستغلال وتجب صيانتة والإبقاء على قدرته على إنتاج السلع والخدمات التي خصص لإنتاجها لهذا فهو استثمار تراكمي من أهم خصائصه انه يتزايد يوم بعد يوم⁶.

2-1-2 أهمية الوقف العلمي:

لقد كان للوقف العلمي - ولا يزال - دور بارز في دعم العلم والتعليم على مر الزمن و يتجلى هذا الدور من خلال⁷:

- تعتبر الأوقاف مصدر أساس لتمويل النفقات التشغيلية لمؤسسات التعليم الخاصة في العديد من الدول، حيث يستخدم جزء من عوائد الأوقاف إلى جانب الهبات أو التبرعات والأقساط التي يدفعها الطلاب في هذا الغرض.
- المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال ما يدره من عائدات تساهم في توفير احتياجات الجامعات الموقوف من أجلها وينفق من ريع الوقف في الأوجه المقرر صرفها والتي تضمن الوفاء بمتطلبات الجامعة.
- المساهمة في التمكين من إجراء البحوث وتطبيق التكنولوجيات الحديثة وتطوير أساليب التدريس واستكشاف مجالات أكاديمية جديدة، كما يساهم في الحفاظ على المكتبات والمختبرات ومختلف الأصول المادية وتطويرها.

- تطوير النظام التعليمي من خلال الاشتراطات التي يضعها الواقفون في سير الدراسة في المؤسسات التعليمية الموقوفة .
- المساهمة بشكل كبير في إنشاء وتوفير المباني التعليمية ، ففي كثير من الأحيان كان المبنى أصل من أصول الوقف العلمي.
- يساهم الوقف العلمي في استمرارية نشاط الجامعات ومراكز التعليم العالي وتقديم الدعم الضروري لأعضاء هيئة التدريس والطلاب حتى في الأوقات المالية الصعبة التي تمر بها الدولة.
- تمكين الجامعات ومراكز البحث العلمي من التخطيط على المدى الطويل نظرا لضمان توفر الموارد المالية لإنجاز المشاريع الهامة في المستقبل ، وكذلك يدعم توسيع البنية التحتية للجامعات .
- يكرس الوقف العلمي لمبدأ الاستقلالية المالية للجامعات والذي يعد من أهم عوامل التفوق العلمي.
- يساعد الوقف العلمي على استقطاب الكوادر العلمية والبحثية التي تكون على قدر كبير من الكفاءة ، وهذا ما يمكن الجامعة من تزويد المجتمع بمخرجات تعليمية أفضل ، كما يضمن استقطاب أعضاء هيئة تدريس جدد لسد الاحتياجات.

2-2 المسؤولية الاجتماعية: قراءة مفاهيمية ومعرفية

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة الضغوط التي تمارس على المؤسسات من طرف الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والتي تطالبها بتحمل مسؤوليات اجتماعية عديدة اتجاه المجتمع والبيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية ظهر في بداية السبعينات مع انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 إلا أن حضوره بقوة كان مع انعقاد مؤتمر قمة الأرض في جوهانزبورغ سنة 2002 عندما تم وضعه كأحد الموضوعات الرئيسية ضمن جدول أعمال المؤتمر.

2-2-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

لقد ظهرت عدة دراسات واجتهادات لتحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي شهد تغيرات هامة عبر الزمن :

- تعريف peter drucker : عرف المسؤولية الاجتماعية في كتابه "مقدمة تمهيدية للإدارة" عام 1977 بأنها: "التزام المنظمة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"⁸
- تعريف Holmes Sundra 1985: المسؤولية الاجتماعية هي التزام منظمة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الفعاليات الاجتماعية مثل محاربة الفقر ، تحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث ، وخلق فرص عمل ، وحل مشاكل النقل و المواصلات والاسكان والتعليم وغيرها⁹.

- تعريف¹⁰ المنظمة الدولية للمعايير ISO 26102: المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب:

- ان يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع
- أن يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة
- أن يضع في اعتباره القوانين المتعلقة، ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك
- ان يكون متكامل مع المنظمة نفسها.

وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية ليست مجرد مبادرات تطوعية تقوم بها المؤسسة من وقت لآخر بل هي فلسفة وممارسات تدمج ضمن سياسات واستراتيجيات المؤسسة، كما أنها لا تقتصر فقط على الأموال التي تنفقها المؤسسة في سبيل تحقيق رفاهية المجتمع بل أن لها أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية وبيئية تتمثل في:¹¹

- البعد الاقتصادي: ويشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي.
- البعد الاجتماعي ويقصد به مساهمة المؤسسة في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجاباً على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية لهم.
- البعد البيئي: يتمثل في واجب المؤسسة لتغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة والقضاء على الانبعاثات والنفايات، وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد.

2-2-2 المسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي:

تشير الكثير من الدلائل القرآنية والأحاديث الشريفة إلى أن الإسلام أعطى أولوية للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية ابتغاء لمرضاة الله وقد اتضح ذلك جلياً في قوله تعالى: "فمن تطوع خيراً فهو خير له (البقرة 184) وقوله "وتعاونوا على البر والتقوى" (المائدة 3) وفي قوله صلى الله عليه وسلم "خير الناس انفعهم للناس" (رواه ابن ماجة). لهذا ففعل الخير وإشاعته بين الناس من المقاصد الشرعية التي تم حصرها في خمس "المحافظة على الدين، وعلى النفس، والنسل، والعقل، والمال" لذلك فحقوق المسلم كلها مسؤوليات اجتماعية.

فالمسؤولية الاجتماعية تزيد من التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع وفئاته لكونها تعبر عن تضامن أبناء المجتمع أفراداً وجماعات على اتخاذ مواقف ايجابية في المجتمع، بدافع من شعور وجداني ينبع من أصل

العقيدة الإسلامية ليعيش الفرد في كفالة الجماعة وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد، ويتعاون الجميع لإيجاد المجتمع الأفضل ودفع الضرر عن أفراد¹².

وتنقسم مسؤولية المجتمع في تحقيق التكافل إلى قسمين أساسيين :

- قسم يطالب به الأفراد لزاما: ويشمل الزكاة، الكفارات، صدقة الفطر، النذور.

- قسم يطالب به الأفراد تطوعا: الأوقاف، الوصية، الهدية

ويبين القرآن الكريم ان الفرد المسلم لديه المسؤولية الكبرى ألا وهي الخلافة في الأرض، ومسؤولية الخلافة في الأرض هي مسؤولية الرعاية لكل ما استخلف الإنسان فيه، ومن منطلق هذا الاستخلاف يتعين على رجال الأعمال ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات كون ان هذه المؤسسات هي جزء من الأمة الإسلامية لذلك تعد هذه المسؤولية التزاما أخلاقيا للشركة بما يتجاوز الجانب القانوني أو الاقتصادي، حيث هناك مبادئ أخلاقية تحكم العلاقة بين الشركات والمجتمع، مما يتوجب على المديرين ان يتبعوا السياسات ويتخذوا القرارات التي تتناسب مع قيم المجتمع وتحقيق أهدافه¹³.

2-3 مفهوم الكراسي العلمية (كراسي الأبحاث) research chair

الكرسي العلمي هو عبارة عن منحة نقدية أو عينية، دائمة أو مؤقتة يتبرع بها فرد أو شخصية اعتبارية (مؤسسة) لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة ويعين فيه أحد الأساتذة المتخصصين المشهود لهم بالتميز العلمي والخبرة الرائدة¹⁵.

كذلك فالكرسي العلمي يمكن ان يعرف بأنه "برنامج بحثي يقوم فيه عالم أو باحث متميز عالميا في مجال علمي معين بإجراء أبحاث متخصصة، بهدف إثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر ومواجهة التحديات لخدمة قضايا التنمية المحلية"¹⁶.

أما الوقف على الكرسي يعني وقف محسن على راتب أستاذ أو تكاليف مساق أو تخصص في جامعة أو معهد علمي، او برنامج بحثي وتوضع له شروط وضوابط بحيث يحافظ فيه على شروط الواقف دون اخلال، ومثال على ذلك وقف السيد سمير شما على كرسي لتدريس مادة مسكوكات إسلامية في قسم التاريخ بجامعة اليرموك الأردنية¹⁷.

وهناك نوعين من الكراسي العلمية هما¹⁸:

- الكراسي الوقفية: وهي التي يتم تمويلها عن طريق الأوقاف العينية الدائمة للجامعة
- الكراسي المؤقتة: وهي التي يتم تمويلها عن طريق التبرعات والمنح والوصايا لفترة زمنية محددة.

وتعمل هذه الكراسي في مجالات وتخصصات متعددة مثل الزراعة ، الهندسة ، الطب والعلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها من التخصصات ، ويتم تمويلها من طرف منظمات الأعمال ويشرف عليها نخبة من الأساتذة الباحثين وتتولى الجهات المختصة مسؤولية استثمار تلك الأوقاف في مشاريع استثمارية تدر ربح ينفق على البحوث العلمية .

وتتمثل الأهداف الأساسية من إنشاء الكراسي البحثية في ما يلي:¹⁹

- استقطاب الكفاءات العلمية المتخصصة المتميزة لدعم البرامج البحثية في الجامعة وتنشيطها.
- توفير البيئة الملائمة للبحث والتطوير، بما يدعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني.
- ربط الباحثين المتميزين في الجامعة بمراكز البحث في الجامعات العالمية عن طريق البحوث المشتركة في كراسي البحث.
- ربط مخرجات البحث العلمي في الجامعة بحاجات المجتمع من خلال ايجاد بيئة تقوم على الشراكة بين الجامعة والجهات الحكومية والقطاع الخاص .
- دعم المعرفة المتخصصة في المجالات العلمية المتنوعة وتسديد الممارسات التطبيقية في مجالاتها.
- تحقيق التكامل في مجال البحث العلمي بين الجامعة والمؤسسات البحثية داخل الجامعة وخارجها.
- توفير المصادر المالية اللازمة لدعم البحث العلمي في الجامعة واستدامتها .

وبالتالي فإنشاء الكراسي العلمية البحثية في الجامعات والمعاهد سيساهم حتما في تطوير وترقية البحث العلمي وتشجيع العلماء والباحثين على الإسهام في إثراء المعرفة الإنسانية بكافة فروعها هذا من جهة ومن جهة أخرى يخفف من الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتمويل الأبحاث العلمية كما توفر فرص للمؤسسات والأفراد للمشاركة في تحمل جانب من المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا: الدراسة التطبيقية: الكراسي العلمية الوقفية كنموذج لتجسيد فكر المسؤولية الاجتماعية (تجريتي السعودية والولايات المتحدة الأمريكية)

لقد كان الوقف في المجتمع العربي والإسلامي قديما من أهم مصادر تمويل الأبحاث العلمية والتكفل بعملية البحث من حيث الانفاق وتشجيع الباحثين، لهذا فتأسس المساجد والمدارس والأكاديميات وكذلك دور العلم والمكتبات ما هي إلا صور لدعم البحث العلمي والوصول الى جودة العملية التعليمية¹⁴.

أما في العصر الحديث فنجد أن مؤسسات التعليم العالي في العديد من الدول خاصة المتقدمة تبذل جهود كبيرة وحديثة لاستقطاب أموال منظمات الأعمال نحو الوقف العلمي خصوصا فيما يتعلق بتخصيص كراسي علمية تحمل أسماء عائلات وأفراد ومؤسسات.

ومن أهم التجارب الجديدة بالاهتمام والدراسة في مجال إنشاء الكراسي العلمية نذكر تجربتي السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

1-2 التجربة السعودية:

لقد كان للمملكة العربية السعودية في مطلع الثمانينات مساهمة في إنشاء الكراسي العلمية الوقفية في بعض الجامعات الغربية العريقة والمرموقة، التي عرفت بإنتاجها العلمي العالي الجودة عالميا، وذلك بهدف إيجاد قنوات اتصال بين الحضارتين الغربية والإسلامية وتيسير الاطلاع على الفكر الاسلامي وإسهاماته في المجالات العلمية. ومن أشهر الكراسي التي تم إنشاؤها في الجامعات الغربية²⁰:

- كرسي الملك عبد العزيز في جامعة كاليفورنيا الأمريكية عام 1404هـ - 1993م
- كرسي الملك عبد العزيز في جامعة بلونيا بايطاليا عام 1418هـ - 1998.
- كرسي الملك فهد للدراسات الإسلامية في جامعة لندن عام 1415هـ - 1995.
- كرسي الملك فهد بجامعة هارفارد الأمريكية عام 1413هـ - 1993.
- كرسي الأمير نايف لتعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة موسكو عام 1416هـ - 1996.

وينشط حاليا في جامعات المملكة العربية السعودية أكثر من 193 كرسي بحثي علمي ضمن منظومة البحوث الجامعية، وتعمل هذه الكراسي على دراسة موضوعات متنوعة تركز على التنمية بالمملكة وتخص الجوانب العلمية والتطبيقية والطبية والاقتصادية والاجتماعية والشرعية وغيرها سعيا منها نحو حلول عملية وعلمية مناسبة يقوم عليها علماء متميزون بتمويل وشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص والجامعة²¹.

وتعتبر جامعة الملك سعود بالرياض هي الرائدة في مجال الكراسي العلمية البحثية في السعودية، إذ تبلغ عدد كراسيها العلمية 134 كرسيًا تشمل تخصصات مختلفة، ويتم تمويل هذه الكراسي من طرف منظمات الأعمال وقد عملت الجامعة على استثمار تلك الأوقاف لتتفق من ريعها على البحث العلمي مجسدا في تلك الكراسي²².

وتمتلك جامعة الملك سعود محفظة استثمارية عقارية وقفية تتجاوز المليار دولار، وهي تعمل على أن تتجاوز قيمة وقفياتها 25 مليار دولار بحلول 2040، وتسعى الجامعة للاعتماد على 30% من مصروفاتها الذاتية على استثماراتها المختلفة، هذا وقد وقعت أوقاف جامعة الملك سعود سنة 2010 على اتفاقيتين مع "هيلتون العالمية" وهو ما يعد استثمارا للوقف لصالح الكراسي البحثية، إذ تنص الاتفاقية على إدارة وتشغيل الجامعة لفندق هيلتون الرياض ورiziدانس هيلتون الرياض²³.

ويتم استخدام الأموال المستثمرة لفائدة الكراسي العلمية الوقفية في المملكة في ما يلي²⁴:

✓ دعم مشاريع البحث والدراسات التي يقوم بها الكرسي.

- ✓ شراء واستكمال التجهيزات اللازمة لأنشطة البحوث التي يضطلع بها كرسي البحث.
- ✓ تمويل الندوات وحلقات البحث وورشات العمل والمؤتمرات الضرورية لأنشطة كرسي البحث.
- ✓ تمويل أنشطة أخرى يحتاجه الكرسي.

2-2 التجربة الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي بنت أنظمتها التعليمية من الأوقاف حتى أصبح الوقف شريك أساسي في العملية التعليمية والذي استطاعت من خلاله الجامعات أن تحقق التوازن بين تقديم نموذج تعليمي ذو جودة عالية وشراكة مجتمعية فاعلة .

ويرى الباحثين أن الأوروبيين قد استفادوا من نظام الوقف الإسلامي إبان تواجدهم في ديار الإسلام منذ القرن 10م وبالتحديد أثناء فترة الحروب الصليبية، ويؤكد بعض الباحثين أن صيغة "التراست" Trust في أوروبا قد تم تطويرها وأصبحت عرفا تشريعيا بعد رجوع أفواج الصليبيين من بيت المقدس، والذين تعرفوا على الصيغ الوقفية من خلال احتكاكهم بالمسلمين ومؤسساتهم خلال فترة قرنين من الزمان ومن ثم انتقلت هذه الصيغ الوقفية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر المهاجرين الأوروبيين²⁵.

ولعل هذا الأمر يعد أحد العوامل التاريخية التي تفسر الانتشار الواسع للصيغ الوقفية في أمريكا منذ نشأتها لتصبح أحد السمات المميزة للمجتمع الأمريكي وجزءا مهما من آليات تنظيم علاقاته والملفت في التجربة الأمريكية هي المستويات القياسية في حقل التبرع والعمل التطوعي بشكل عام، حيث بلغ عدد المؤسسات الخيرية بمختلف أنواعها سنة 2009 مليون ومائتين وثمانية وثلاثين ألفا (1.238000) وتبرع الأمريكيون في نفس السنة بما قدره 303,75 بليون دولار أي ما يساوي 2% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي²⁶.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن ما يزيد عن خمس المنح التي تقدمها المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية تذهب إلى المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالعملية التعليمية (جامعات، معاهد، مدارس، مراكز البحث والتدريب والتطوير)، وإذا ما أضيف لها المنح المرتبطة بتشجيع التطوير التكنولوجي العلمي فإن هذه النسبة تصل إلى ما يقارب الثلث من مجمل المنح التي تقدمها هذه المؤسسات، وهذه الأرقام تترجم واقع واتجاه التبرع عند الأفراد الذين يوجهون سنويا بما يعادل 75% من تبرعاتهم إلى التعليم، لهذا فقد قدر عدد المؤسسات التعليمية والجامعات التي نشأت من الأوقاف بـ 1694 معهدا وجامعة يتم تمويلها بشكل أساسي من الصيغ الوقفية وبذلك فهي تصنف قانونا ضمن المؤسسات اللانفعالية²⁷.

وقد انتشرت في السنوات الأخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية نمط المؤسسات الخيرية التي يقوم على تأسيسها فرد أو مؤسسة لرعاية الأموال الوقفية وإنفاق ريعها على وجوه البر، ويطلق على هذه المؤسسات مصطلح Foundation.

ومثال على ذلك فقد أسس صاحب شركة مايكروسفت "بيل غيتس" مع زوجته "ميلندا" مؤسسة خيرية بواشنطن يطلق عليها «BILL GATES AND MILANDA FOUNDATION» وتعد هذه المؤسسة الأكبر عالميا من حيث الإنفاق الخيري السنوي حيث يبلغ حجم موجوداتها 33 مليار دولار وتقوم بدعم التوسع في التعليم وخاصة التكنولوجيا، وفي سبيل تحقيق أهدافها تقوم بتقديم منح مالية للجامعات والمعاهد، والهيئات والمنظمات الدولية.²⁸

وبالتالي فهذا النشاط الخيري والوقفي يدرج في إطار التزام شركة مايكروسفت بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه .

كذلك الأمر بالنسبة لشركة فورد للسيارات "FORD" التي أنشأت مؤسسة خيرية تقدر أصولها المالية بـ 13 مليار دولار ، وهي تمنح الأموال لترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم السلم العلمي ويتم ذلك بالشراكة مع الجامعات وبالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الخيرية والدولية.²⁹

لهذا لا يمكن بحال إنكار أو تجاهل الأدوار والوظائف التي قدمتها المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية عبر مسيرتها الطويلة وذلك من خلال الجوانب التالية³⁰ :

أولا: الإسهام في تحقيق التقدم التكنولوجي وذلك من خلال التركيز على دعم قطاع التعليم بمختلف مراحله وخاصة برامج الدراسات العليا في الجامعات أو المراكز البحثية المختصة.

ثانيا: دعم التنمية البشرية من خلال إشباع الحاجات الضرورية للمواطنين مثل المساكن والرعاية الصحية، واستكمال ذلك عبر بناء رأس المال البشري الذي توفره تلك المؤسسات والوقفات من خدمات تعليمية وثقافية وصحية تسهم في تحسين مستوياتهم والارتقاء بهم.

ثالثا: الإسهام في حل المشكلات الاقتصادية المزمنة من خلال ما تقدمه تلك الاحباس و الوقفيات للفئات الأقل حظا، فمشكلة البطالة مثلا تعمل الأوقاف على حلها عبر توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة من خلال إتاحة فرص التعليم والتدريب. ففي اليوم أ بلغ عدد العاملين في المؤسسات الخيرية غير الربحية 11 مليون شخص، وبلغت قيمة أجورهم بما مقداره 48،9 مليار دولار للعام 2006م

رابعا: ضمان استمرار وتدفق الدعم الخيري وفق سياسات واستراتيجيات طويلة الأمد بعيدا عن أي تدخل خارجي.

خامسا: توفير البنى التحتية التي تعد أساسا لتحقيق التقدم من خلال بناء الطرق والجسور والمؤسسات التعليمية والاستشفائية وشبكات الصرف الصحي .

سادسا: التخفيف عن كاهل الميزانيات العامة للدول وبما يضمن تحريرها من الأعباء الضخمة والاستفادة من توجيه هذا النصيب إلى مجالات أخرى. على سبيل المثال فإن قطاع التبرعات والأوقاف في الولايات المتحدة الأمريكية يدعم المؤسسات التعليمية بـ 40 مليار دولار أمريكي لعام 2008.

سابعا: استثمار طاقات الأفراد وتوظيفها لخدمة المجتمع بشكل طوعي وخيري، حيث تشير الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن عدد الساعات التطوعية المقدمة من قبل الأفراد الأمريكيين قدرت بنحو مليار ساعة، وبواقع 15 مليون متطوع لكل يوم عمل، وبواقع ساعتين ونصف عمل تطوعي وخدمي، حيث تقدر هذه الساعات التطوعية بمئات المليارات من الدولارات.

ومن هنا تبرز أهمية التجربة الوقفية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الوظيفة التي أصبح يشغلها التبرع ضمن السياق الاجتماعي الكثيف لهذا فإن الأطراف القائمة عليها تحرص على تثبيت ثقافة التبرع وربطها بحزمة من المحفزات الاجتماعية والمالية لصالح الأفراد والشركات. تشمل ثلاث مستويات أساسية³¹:

- في المستوى الأول يتم استحضار التبرع كقيمة ذاتية مبنية على العوامل الدينية والأخلاقية، وتعمل المؤسسات الدينية والاجتماعية على الاستفادة من هذه العوامل من خلال برامج متعددة تستهدف جمع التبرعات من الأفراد.

- في المستوى الثاني تتحمل الدولة مسؤولية رئيسية في دعم الأنشطة المرتبطة بالقطاع التطوعي على خلفية ما تمتلكه من مسؤولية تشريعية من خلال تسهيلات ضريبية تستجيب بطرق متعددة لاحتياجات المتبرعين وتتراوح بين الإعفاء الضريبي الشامل على التبرعات المباشرة وبين ضرائب مخففة جدا على أسهم الشركات وبعض الأصول الأخرى.

- في المستوى الثالث تعمل القطاعات المجتمعية الرئيسية على تحميل المؤسسات الاقتصادية مسؤولية اجتماعية تستدعي مشاركة هذه المؤسسات في العمل الاجتماعي من خلال قنوات متعددة ومن بينها التبرع لصالح المشاريع الخيرية والعلمية والصحية.

وتمتاز الجامعات الأمريكية بإتباعها لإستراتيجية منظمة لتطوير الأوقاف التي لديها، حيث لا تخلو جامعة أمريكية تقريبا من هيئة مختصة في إدارة الأوقاف وتنميتها والتأكد من صرف ريع أعيانها في مصارفها المحددة. كما تجتهد كل الجامعات الأمريكية بما فيها الحكومية في عمليات مبرمجة ومدرسة لتطوير وقفياتها وطرح برامج أكاديمية جديدة بغرض تمويلها من الأوقاف والتبرعات بشكل عام³².

ثالثاً: النتائج ومناقشتها

لقد طرحت هذه الدراسة إشكالية أهمية الوقف العلمي ودوره في تعزيز التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية ، وبعد الدراسة والتحليل من خلال المحاور الثلاث التي عرضناها تبين لنا ما يلي:

- للوقف العلمي أبعاد مقاصدية تهدف للارتقاء بالفرد وتوفير متطلباته وتعزيز طموحاته الفكرية والروحية ، حيث يجمع بين قيمتين إسلاميتين عظيمتين: الأولى هي التصديق والإنفاق في سبيل الله ، والثانية دعم العلم الذي هو باب هداية وإصلاح للخلق أجمعين. لهذا فقد جعل بعض العلماء الإنفاق على العلم يعدل الإنفاق على الجهاد في سبيل الله³³.

- تتجلى المسؤولية الاجتماعية في أبسط صورها في تلك المبادرات الحسنة التي تقوم بها منظمات الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانوناً وذلك من أجل المساهمة في ترقية وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع وتشمل هذه المبادرات مجالات عديدة كالصحة والتعليم والتشغيل.... وغيرها من المجالات.

- يعتبر الوقف العلمي إحدى صور المسؤولية الاجتماعية التي تعبر على التكافل الاجتماعي وتضامن أبناء المجتمع أفراد وجماعات في سبيل تحقيق المنفعة العامة وخدمة المجتمع وهذا بدافع من شعور وجداني ينبع من أصل العقيدة الإسلامية قبل أن يكون ضرورة حتمية تستدعيها التطورات الحالية والاتجاهات الدولية.

- يساهم الوقف العلمي في خلق طاقة معنوية تحفز الأفراد على فعل الخير وتتمى لديهم الرغبة والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية من خلال المشاركة الفعالة في النهوض بالمجتمع.

- تعتبر الكراسي العلمية من أهم الصيغ الوقفية التي اتكأت عليها العديد من الجامعات الغربية العريقة وبعض الجامعات العربية لمردودها العلمي التنموي.

- لقد استطاعت المملكة العربية السعودية أن تخطو خطوات متقدمة نحو إرساء الوقف العلمي وإدماجه ضمن العملية التعليمية، بعد نجاح تجربتها في الخارج في بداية الثمانينات، وذلك من منطلق الوازع الديني لكن وبفعل التطور الحضاري تنامي الوعي والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية بالنسبة لرجال الأعمال في السعودية وأصبحت هناك ضرورة تستدعي إشراكهم بصورة فعالة في تنمية مجتمعاتهم وتطويرها .

- تكشف لنا التجربة الأمريكية إن الوقف بشكل عام والوقف العلمي بشكل خاص أصبح يغطي جزء كبير من احتياجات المجتمع في ميدان التعليم والبحث العلمي بل إنه ينوب أحياناً على الدولة في إقامة الجامعات الكبرى ومراكز البحوث والدراسات ، حيث أن أزيد من 90 بالمئة من الجامعات الأمريكية تدعم كلياً أو جزئياً بأموال الوقف ، لذلك تسعى المنظمات الكبرى في اليوم أ إلى ممارسة دورها الاجتماعي عبر تمويل ودعم المؤسسات

الوقفية بما تراه مناسباً و قد ساعدها في ذلك المنظومة التشريعية والقانونية التي تمنح مجموعة واسعة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية لهذه المؤسسات بهدف تشجيعها على الانخراط في العمل المجتمعي المسؤول.

- قدمت لنا التجربتين السعودية والأمريكية في إنشاء الكراسي العلمية نماذج عملية عن تطبيق المسؤولية الاجتماعية التي تعد استثمار طويل المدى من شأنه ان يساهم في تنمية المجتمعات وتطويرها من خلال دخول المؤسسات الاقتصادية كشريك في العملية التعليمية عبر تمويل القطاع الوقفي في الجامعات واستثمار الأموال الوقفية والإنفاق من ريعها على توفير متطلبات التعليم من الأجهزة والوسائل التعليمية لسد احتياجات مراكز الأبحاث.

الخلاصة:

من خلال ما تقدم في ثنايا البحث حول أهمية الوقف ودوره في تعزيز التزام منظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية توصلنا إلى جملة من النتائج، كان من أهمها:

- الوقف العلمي هو حبس المال وتسييل ثمره لفائدة الجوانب العلمية والثقافية مما يساهم في تحقيق التنمية الفكرية.
- المسؤولية الاجتماعية هي التزام منظمات الأعمال اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة أفراد والارتقاء بهم.
- يجمع مفهوم الوقف بين الثواب الآخروي للواقف وبين الدور التنموي والاجتماعي لهذا الوقف وكذلك الأمر بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية التي يراد بها فعل الخير وإشاعته ابتغاء لمرضاة الله، ومن جهة ثانية فهي التزام اجتماعي يعكس مشاركة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، وبالتالي فهما وجهان لعملة واحدة.
- قدمت لنا التجربة الأمريكية في الكراسي العلمية أفضل تطبيق لفكر المسؤولية الاجتماعية بكونه عمل تطوعي واجتماعي مخطط بطريقة دقيقة ومدروسة تقوم على حشد أفراد المجتمع من خلال غرس ثقافة الوقف وتأصيلها ليكون طرف فاعل وشريك أساسي في تمويل التعليم وترقية وتطوير البحث العلمي.
- تتويجا لما جاء في البحث من دراسة وتحليل، وفي ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات والتي نوجزها في النقاط التالية:
- ضرورة نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها وتوفير محفزات وتشريعات تعمل على تذكية روح هذه المسؤولية.

- بث الثقافة الوقفية والترويج للوقف كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- ترسيخ الوقف كصيغة شرعية تنموية فاعلة في البنيان المؤسسي للمجتمع.
- الاستفادة من التجربة الوقفية الأمريكية في مجال إدارة وتسيير العمل الوقفي.
- تثمين التجربة السعودية في إنشاء ودعم الكراسي العلمية مع ضرورة خلق أجهزة مختصة في استثمار وتوزيع العوائد الوقفية.

الاحالات والمراجع :

- 1- الطاهر عباية، واقع الوقف العلمي في الجزائر، السجل العلمي لبحوث الملتقى، الملتقى الوطني حول الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة، كلية الشريعة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 01- 02 مارس 2017، ص 384.
- 2- منذر قحف، الوقف الاسلامي، تطوره، ادارته، تميزته، الطبعة الثانية، دار الفكر، سوريا، 2006، ص 17.
- 3- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل واستثمار الاوقاف الاسلامية، الطبعة الاولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2011، ص 235.
- 4- انور محمد الشلتوني، التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي الى دوره الفعال في النهضة العلمية للأمة، بحث مقدم لمؤتمر أثر الوقف الاسلامي في النهضة العلمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 9- 10 ماي 2011، ص 04.
- 5- عبد المغلاص، الوقف العلمي ودوره في النهضة، بحث مقدم لمؤتمر اثر الوقف الاسلامي في النهضة العلمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 9- 10 ماي 2011، ص 07.
- 6- منذر قحف، مرجع سبق ذكره، ص 68- 69.
- 7- كمال منصوري، الوقف العلمي كإحدى سبل دعم التعليم العالي "جامعة هارفارد نموذجا"، بحث مقدم في الملتقى الوطني حول الوقف العلمي وسبل تفعيله في الحياة المعاصرة، كلية الشريعة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، يومي 1- 2 مارس 2017.
- 8- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الاردن، 2010، ص 49.
- 9- مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، التسويق الاخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الاعمال، الطبعة الاولى، ألفا للنشر، الأردن، 2017، ص 82.
- 10- مدحت محمد ابو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2015، ص 33- 34.
- 11- صالح الحموري، رولا المعايطة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة، الاردن، 2015، ص 85- 101.
- 12- عبد الله ناصح علوان، التكافل الاجتماعي في الاسلام، الطبعة الاولى، دار السلام للطباعة، مصر، ص 09.
- 13- عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري، الاردن، 2015، ص 18- 21.
- 14- حياة عبيد، أحكام الوقف ودوره في تشجيع وترقية البحث العلمي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فقه وأصوله، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم العلوم الاسلامية، جامعة وهران 2013- 2014، ص 507.
- 15- جامعة جدة، الكراسي العلمية، 10-02-2017، على الموقع : www.uj.edu.sa/content
- 16- خالد بن هدوب المهيدب، الوقف على الكراسي العلمية، بحث مقدم لمؤتمر اثر الوقف في النهضة العلمية للأمة 9- 10 ماي 2011، جامعة الشارقة، ص 04.
- 17- انور الشلتوني، مرجع سبق ذكره، ص 30.
- 18- محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، ورقة بحثية بعنوان نموذج مقترح لإنشاء صندوق الوقف التعليمي في جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر تجليات حركة التاريخ في مدينة نابلس، فلسطين، 2012، ص 704.
- 19- لائحة كراسي البحث العلمي، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، السعودية.
- 20- خالد بن هدوب المهيدب، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- 21- عبد المحسن بن سعد الداود، الكراسي العلمية في الجامعات السعودية، وجهة أم ريادة بحثية 9، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة، العدد 16227، 27 نوفمبر 2012، النسخة الالكترونية.
- 22- حمد بن عبد الله اللحيدان، أهمية كراسي البحث في جامعة الملك سعود، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة، العدد 15852 18 نوفمبر 2011، النسخة الالكترونية.
- 23- الامير سلمان، أوقاف جامعة الملك سعود توقع اتفاقيتين مع "هيلتون" لإدارة ثلاث أبراج فندقية: تدعيم كراسي البحث، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة، العدد 1592، 15 اوت 2010.
- 24- خالد بن هدوب المهيدب، مرجع سبق ذكره، ص 04.
- 25- أسامة عمر الاشقر، تطوير المؤسسات الوقفية الاسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية، الطبعة الاولى، دار النفائس، الاردن، 2012، ص 18.
- 26- طارق عبد الله، هارفارد وأخواتها، دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الامريكية، مجلة أوقاف، السنة الحادية عشر، العدد 20 جمادي الاولى، 1432هـ - مايو 2011، ص 47- 48.

- 27- طارق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 54 - 56.
- 28- أسامة عمر الاشقر، مرجع سبق ذكره 41
- 29- نفس المرجع، ص 42.
- 30- أسامة عمر الاشقر، مرجع سابق ذكره، ص 25 - 27 بتصرف
- 31- طارق عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 52 - 54.
- 32- نفس المرجع، ص 58.
- 33- أخرجه الترمذي في العلم، باب فضل العلم (2649)

سياسة التسهيل الكمي وأثرها على سعر الصرف خلال الفترة 2008-2015

أ.د. أحمد طويل
جامعة تلمسان
a_touil@mail.univ-tlemcen.dz

د. محمد بوطوبة
المركز الجامعي غليزان
boutoubaamed@gmail.com

Quantitative Easing and its impact on the exchange rate policy 2008-2015

Mohammed BOUTOUBA & Ahmed TOUIL

University of RELIZANE & University of tlemcen - Algeria

Received: 10 Mar 2017

Accepted: 15 June 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

يعتبر تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة التسهيل الكمي أمر اضطراري نتيجة عدم فعالية السياسات النقدية التقليدية. فعملية تخفيض معدل الفائدة إلى حدود الصفر وشراء الأوراق المالية المتعثرة كان بهدف بعث الثقة في السوق المالي، ولكن لهذه السياسة آثار قد تعود بالسلب على الاقتصاد الأمريكي. مثل خروج رؤوس الأموال من الوم. ومن ثم حدوث انخفاض في قيمة الدولار.

في هذه الدراسة تمكنا من البرهنة على أن آثار سياسة التسهيل الكمي تسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى. فكل دولة تنتهج هذه السياسة سوف تشهد انخفاض في قيمة عملتها نتيجة الانخفاض التدريجي لمعدل الفائدة الطويل الأجل الذي بدوره سوف يؤدي بخروج رؤوس الأموال واستثمارها في الدول التي بها معدل فائدة أكبر.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، سياسة التسهيل الكمي، سعر الصرف، انخفاض قيمة الدولار، حقن نقدية، معدل الفائدة.

رموز JEL: F31-F37-C12-C13

Abstract:

The application of quantitative easing by the United States of America is considered as a primary action given the ineffectiveness of previous monetary policies. The operation of lowering the interest rate to zero and the purchase of financial assets is initiated in order to restore confidence to the financial markets and beyond investors. However, this policy can give rise to negative effects on the US economy such as outflows of capitals and therefore depreciation of the dollar.

This study allowed us to demonstrate that the effect of quantitative easing policy caused a fall in the value of the dollar relative to the pound sterling and to a lesser extent in the relationship between the dollar and the Japanese yen; On the other hand, we have seen an inverse effect between the dollar and the euro: the fall in the euro value has led to a rise in the dollar.

Key Words: monetary policy, quantitative easing policy, exchange rate, depreciation, monetary injection, interest rate.

(JEL) Classification : F31-F37-C12-C13

تمهيد:

بفعل الأزمة المالية 2008 أصبحت أدوات السياسة النقدية التقليدية باليوم. عاطلة لا تجدي أي انتعاش للاقتصاد. بسبب أن الاقتصاد الأمريكي كان يعاني من مشكلة فقدان الثقة في السوق المالي. لذلك اضطرت السلطة النقدية إلى انتهاج سياسة التسهيل الكمي الغير التقليدية بخفض معدل الفائدة إلى أقصى حد ممكن بين الصفر و0.25%، وشراء السندات المتعثرة لبعث الثقة في السوق ومن ثم دفع العجلة الاقتصادية. إلا أن بإتباع هذه السياسة قد تؤدي إلى متاعب اقتصادية، فانخفاض معدل الفائدة قد يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى دول بها معدل فائدة أكبر لتدر عليهم ربحاً أوفر. وبفعل هذا التحرك لرؤوس الأموال تتأثر أسعار الصرف.

لذلك ارتأينا في هذا المقال أن ندرس أثر سياسة التسهيل الكمي التي اتبعتها اليوم. على سعر الصرف من خلال دراسة قياسية تفسر لنا اتجاه حركة رؤوس الأموال وكذلك تأثير هذه السياسة على عملات الدول المتبعة لنفس السياسة.

وكإشكالية عامة يمكن طرح التساؤل التالي: هل فعلاً هناك تأثير على عملة الدولار بانتهاج سياسة التسهيل

الكمي؟

بغية الإجابة عن هذه الإشكالية سنستند على الفرضيات التالية:

- بانخفاض معدل الفائدة المحلي تتجه حركة رؤوس الأموال إلى الخارج ومنه انخفاض عملة الدولار.
- الزيادة في الكتلة النقدية هي السبب في حركة رؤوس الأموال.
- انخفاض معدل الفائدة المحلي وزيادة الكتلة النقدية هما السبب في توجه حركة رؤوس الأموال إلى الخارج ومنه انخفاض عملة الدولار.

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختيار الفرضية المناسبة سنحاول من خلال هذه الدراسة إتباع المنهجين الاستقرائي والتحليلي، بالإضافة إلى الاستعانة بالأساليب والبرنامج الإحصائي Eviews لدراسة نتائج آثار سياسة التسهيل الكمي على سعر الصرف من خلال سلسلة زمنية ممتدة من الشهر الأول 2008 إلى غاية الشهر الثاني من سنة 2015.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إثبات مدى تأثير سياسة التسهيل الكمي التي اتبعتها اليوم. على عملة الدولار.
- إظهار المغزى من سياسة التيسير الكمي وكيف تساهم في إنعاش الاقتصاد الأمريكي.

أولاً- استعراض الأدبيات:

1- أشارت النظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة تجمع بين الكتلة النقدية وسعر الصرف ومن بينها نذكر:

يرى الكلاسيك أن عرض النقد يؤثر على سعر الصرف من خلال نظرية كمية النقود بأن هناك علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة وبنفس الاتجاه.¹

في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول. تقوم نظرية كمية النقود على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية. ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود. ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروباً في معدل سعر المعاملات (P) وعليه فإن (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V) ويتم التعبير عن هذه المطابقة كالتالي:

$$MV = PT \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

M: عامل خارجي يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي.

T: دالة في مستوى الدخل (ثابتة في الأمد القصير).

V: ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى T, P, M.

ومن المعادلة السابقة يمكن استنباط مستوى الأسعار كالتالي:

من العلاقة (2) يظهر أن المستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود مع ثبات كل من T, V. فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها، انعكست هذه الزيادة على أسعار الصرف العملة من خلال المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. فارتفاع تكاليف الصادرات يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية. وبالتالي انخفاض الطلب عليها محلياً وخارجياً، بحيث يؤول الأمر كله إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الخارجية وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية ومنه تدني سعر صرف العملة المحلية. أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها، فيحدث العكس أي تقل تكاليف الصادرات، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية وأخيراً ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة².

مع العلم أن مستوى العام للأسعار يتغير بدلالة سعر الصرف من خلال نظرية تعادل القوى الشرائية التي قدمها Gustav Cassel، من خلال العلاقة التالية: (3) $e_t = \frac{p_t}{p_t^*}$ بالنسبة لسعر الصرف الاسمي³.

$$e_t \times p_t^* = \frac{MV}{T} \text{ مايلي: (3) والعلاقة (2) نستنتج من العلاقة (3) مايلي:}$$

إذن نلاحظ وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والكتلة النقدية⁴.

2- توجد دراسات تعالج إشكالية تأثير سياسة التسهيل الكمي على السعر الصرف نلخص بعضها فيمايلي:

1/2- في مقال للباحث M. Dupuy الذي نشره في جانفي 2013 الذي يحمل العنوان التالي:

Les effets des politiques de Quantitative Easing sur le taux de change : Les enseignements de l'expérience américaine.

هذه الدراسة بحثت عن الآثار التي ستتجم عن سياسة التسهيل الكمي خاصة على سعر الصرف في المستقبل بحيث انطلقت هذه الدراسة من الفرضية أن البلدان الصناعية ستستخدم سياسة التسهيل الكمي كسلاح للحماية للوصول إلى تخفيض قيمة سعر الصرف. (استخدمت هذه الدراسة معدل الفائدة الطويل الأجل كمتغير للبحث عن نتائج مستقبلية).⁵

2/2- في مقال Peter J. Morgan الذي نشره في نوفمبر 2011 والذي يحمل العنوان التالي: Impact of US Quantitative Easing Policy on Emerging Asia، تطرق إلى قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للزيادة في الكتلة النقدية التي انتهجتها الـ.م.أ على تدفقات رأس المال إلى الدول الناشئة وكذلك على أسعار الصرف وعوائد السندات. وخلص في الأخير أنه فقط بعض الاقتصادات شهدت تأثيرات على أسعار الصرف أو على عائدات السندات. ويقول Morgan أن المخاوف بشأن آثار سياسات التسهيل الكمي التي انتهجتها الـ.م.أ على النمو والتضخم في آسيا الناشئة مبالغ فيه.⁶

3/2- في مقال للأستاذ محمد ابراهيم السقا الذي نشره في أبريل 2015 بعنوان: الدولار المرتفع يضرب الولايات المتحدة. استنتج فيه أنه بعد انتهاء برنامج التسهيل الكمي بدأت الـ.م.أ تعرف نمو على نحو أفضل من شركائها التجاريين. فالنمو في منطقة اليورو يعرف التعثر، لذلك تبنى البنك المركزي الأوروبي خططا للتسهيل الكمي. هذا ما سمح باتساع الفجوة في معدلات الفائدة بين أمريكا ومنطقة اليورو. الأمر الذي يعزز تراجع اليورو في مقابل الدولار.

أما اليابان مستمرة في تطبيق سياسات التسهيل الكمي، وتراجع معدلات الفائدة فيها على النحو الذي يتسبب في المزيد من الضغوط على العملة الأمريكية نحو الارتفاع. وباختصار الطلب يتزايد على عملة الدولار وتراجع أمامها عملات معظم دول العالم، وتزايد الاتجاهات عالميا نحو الاستثمار بصورة أكبر في السندات الأمريكية، وتحويل رؤوس الأموال إلى أمريكا.⁷

4/2- في مقال Brett W. Fawley and Christopher J. Neely الذي نشره في فيفري 2013 بعنوان: Four Stories of Quantitative Easing درس فيه ملاسبات ودوافع التسهيل الكمي من مجلس الاحتياط الفيدرالي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان خلال الأزمة المالية الأخيرة. بحيث استجابت البنوك المركزية للأزمة المالية سبتمبر 2007 مع سلسلة من السياسات التي شملت برامج السيولة الطارئة وخفض معدلات الفائدة على المدى القصير. بهدف تخفيف الضغط على السوق المالي وتحفيز الاقتصاد الحقيقي. ويقول صاحب المقال من الصعب التقييم لأنه لا يمكن معرفة بشكل يقيني كيف تكون الظروف الاقتصادية لو لم تكن هذه الإصلاحات. كما برهن صاحب المقال أن تجربة اليابان بتخفيف القيود النقدية غير التقليدية كان لها تأثير خلال 1998- 2010 على النشاط الاقتصادي ولكن أقل بقليل على التضخم.⁸

ثانيا - منهجية الدراسة:

سنتطرق إلى توضيح خطوات الدراسة القياسية التي سنبرهن من خلالها التأثير المزدوج بين عملات الدول المنتهجة لسياسة التسهيل الكمي.

1- العينة وفترة الدراسة:

1/1- عينة الدراسة: من خلال الدراسة التي قام بها Brett W. Fawley and Christopher J. Neely أن هناك أربع إقتصادات طبقت سياسة التسهيل الكمي وهي: اليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.⁹ وبما أن دراستنا تعالج إشكالية آثار سياسة التسهيل الكمي التي طبقتها الـ.م.أ على سعر الصرف. ولدينا سعر الصرف هو عبارة عن نسبة بين عملتين لدولتين مختلفتين. فإنه يمكن تشكيل ثلاثة صيغ لسعر الصرف المباشر تكون فيه عملة USD هي عملة الأساس أما العملات الأخرى فتكون بمثابة عملة التسعير وهي: USD/EUR - USA/YEN - USA/GBP وعليه العينة محل الدراسة ستكون نسبة بين أربعة إقتصادات وهي: الـ.م.أ واليابان - الـ.م.أ والمملكة البريطانية - الـ.م.أ ومنطقة اليورو.

2/1- فترة الدراسة: تتمثل في سلسلة زمنية تمتد من 2008 الشهر الأول إلى غاية 2015 الشهر الثاني بمعنى عدد المشاهدات $n=86$.

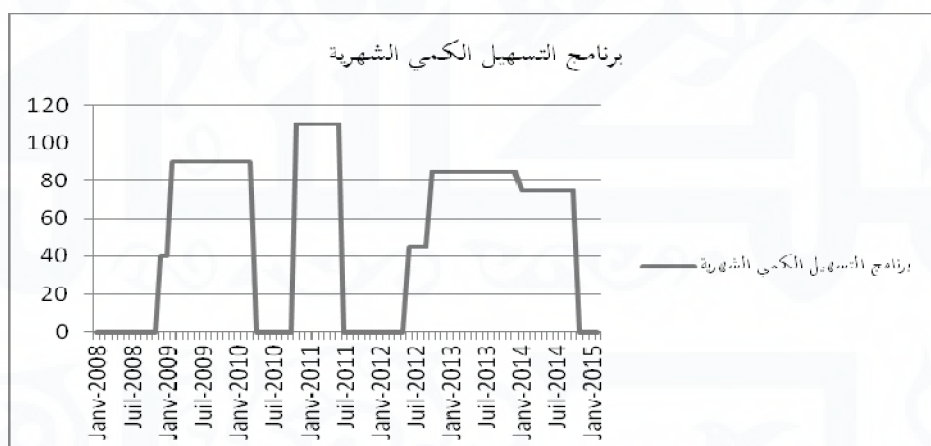
2- متغيرات الدراسة: على حسب الدراسات السابقة والنظريات المفسرة للعلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود تم استخلاص المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

1/2- المتغيرات التابعة: وتتمثل في سعر الصرف لكل من USD/EUR - USA/YEN - USA/GBP.

2/2- المتغيرات المفسرة: تتمثل المتغيرات المفسرة في الأدوات التي تستخدمها سياسة التسهيل الكمي والمتمثلة في:

1/2/2- تخفيض معدل الفائدة إلى حدود الصفر: قامت الحكومة الأمريكية بسياسة نقدية توسعية في أواخر سنة 2008 من خلال شراء البنك المركزي للسندات الحكومية قصيرة الأجل من أجل خفض معدلات فائدة السوق القصيرة الأجل. إلى أن أصبحت في حدود الصفر. في هذه الحالة تدخل البنك الفيدرالي الأمريكي مرة أخرى بتخفيض معدلات الفائدة الطويل الأجل لاستمرار فعالية سياسة التسهيل الكمي. لذلك نستخدم معدل الفائدة الطويل الأجل ليمثل الحالة التي تكون عليها العملات مستقبلاً^①.

2/2/2- حقن الدورة الاقتصادية بكتلة نقدية إضافية: بزيادة حدة الأزمة زاد إلحاح رجال السياسة بضرورة إصدار قانون تأمين الاستقرار الاقتصادي والمتضمن خطة الإنقاذ. بحيث وافق مجلس الشيوخ عليها في 2 أكتوبر 2008¹⁰ والتي تحولت فيما بعد بخطة التسهيل الكمي في نوفمبر 2010. وكانت الخطة موزعة في شكل دفعات سنوية موزعة بصيغة شهرية. وهي موضحة في الشكل رقم 01: برنامج التسهيل الكمي الشهرية.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المرجعين: محمد إبراهيم السقا، طباعة المزيد من الدولار «التسهيل الكمي 2»، الجريدة الاقتصادية (السعودية)، العدد: 6213، 2010/10/15.

ومنه في حالة وجود سياسة التسهيل الكمي والمتمثلة في الكتلة النقدية بمعنى سيولة الاقتصاد ويرمز لها بـ M_3 لأن في سياسة التسهيل الكمي قامت الحكومة الأمريكية بشراء السندات المتعثرة التي تصدرها المؤسسات المالية، وحتى السندات الحكومية من أجل توفير السيولة. فهذه السندات التي تصدرها المؤسسات المالية تدخل ضمن الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M_2 . أما السندات الحكومية تدخل ضمن الكتلة النقدية بمفهومها سيولة الاقتصاد $M_2 + M_3$. ونرمز لهذه الحالة بـ M_3 بصفة عامة.

3- جمع البيانات: تم جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة من مصدرين مهمين هما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والبنك الفيدرالي الأمريكي FRED. بصفتها أنهما يمتلكان بيانات شهرية.

4- نوع النموذج المستعمل: في اختيار أنسب طريقة لتقدير النموذج قمنا بتجريب صيغة (Vector VAR Autoregression) ونظراً لعدم وجود سببية ثنائية بين متغيرات الدراسة لجأنا إلى طريقة طريقة (Vector VECM Error Correction Model) التي تعتمد على الخطوات التالية:

1/4- دراسة الاستقرار: من خلال دراسة الاستقرارية نكشف عن ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا بالاستعانة باختبار Augmented Dickey Fuller، فهذا الاختبار يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الخطي بين الأخطاء من الدرجة p . فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المؤخرة إذ هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة p Auto regressive AR(p) ويمثلها المعادلات التالية:

$$\Delta C_t = \lambda C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_{j+1} \Delta C_{t-j} + u_t \dots 01$$

$$\Delta C_t = \lambda C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_{j+1} \Delta C_{t-j} + c + u_t \dots 02$$

$$\Delta C_t = \lambda C_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_{j+1} \Delta C_{t-j} + c + b_t + u_t \dots 03$$

لتحديد الفجوات الزمنية المناسبة (p) يتم عادة استخدام معايير مثل Akaike info Criterion كذلك Schwarz Criterion حيث نأخذ أدنى قيمة للمعيارين أو نأخذ أكبر احتمال لمعامل المعقولية العظمى log likelihood.

يتم اختبار وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة إذا كان احتمال الخطأ في إحصائية ADF أكبر من 5%، وهذا ما يمثل الفرضية العدمية H_0 . أما الفرضية البديلة والتي تمثل حالة سلسلة مستقرة أي عدم وجود جذر الوحدة إذا كان احتمال الخطأ في إحصائية ADF أقل من 5%. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تكون السلسلة مستقرة وهي في حالة سيروية من نوع TS (Trend Stationary). لذلك يجب حتى تكون السلسلة مستقرة أن يكون احتمال الخطأ في إحصائية ADF أقل من 5% بالإضافة إلى احتمال الخطأ لإحصائية t تكون أكبر من 5% بالنسبة لمتغير الاتجاه العام.¹

2/4- دراسة التكامل المشترك: نستعمل اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن بحيث يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل محل الشك والتساؤل.¹²

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن - جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالآثار المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية "جوهانسن" و"جوهانسن - جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة Π . ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة Π ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر λ_{trace} واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \quad \text{ويعرف اختبار الأثر بـ :}$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات

التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2$). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ : $\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_r)$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها

التكامل المتزامن $r + 1 =$ ¹³.

3/4- تقدير النموذج: الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين سياسة التسهيل الكمي التي اتبعتها الـ.و.م.أ وسعر الصرف الدول المنافسة لها لنفس السياسة، مستعملين في ذلك تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM¹⁴ فنموذج تصحيح الأخطاء هو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل¹⁵. ومن أهم شروط تطبيق هذا النموذج هو وجود تكامل مشترك وفقا لطريقة جوهانسن.

إن نموذج VECM هو في الحقيقة نموذج انحدار ذاتي، ونموذج الانحدار الذاتي يوظف لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقرة. ويعد نموذج VECM كحالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الأولى.

وإذا افترضنا أن لدينا سلسلتين X_t و Y_t ، فإن النموذج العام الديناميكي التبادلي بين هذه المتغيرين يكون وفق المعادلتين:

من خلال هذين المعادلتين يظهر لنا أن كل متغير يعتمد على فترة إبطاء ذاتية وعلى فترة إبطاء للمتغير الآخر، وكلا المعادلتين يشكلان نموذج متجه الانحدار الذاتي، وبما أن فترة الإبطاء هي من الدرجة الأولى واحدة فيكون لدينا نظام متجه الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى (1)VAR.

وإذا كان كل من X_t و Y_t مستقران فإنه يمكن تقدير المعادلات أعلاه بطريقة المربعات الصغرى. أما إذا كان كل من X_t و Y_t غير مستقرين في المستوى الأصلي، ولكنهما مستقرين في الفرق الأول، فإنه يتم تقدير النموذج كالتالي:

وإذا كان X_t و Y_t متكاملين من الدرجة الأولى، فإنه يمكن كتابة نموذج متجه تصحيح الخطأ وفق مايلي:

بحيث: معاملات a_{11} و a_{21} يمثلان معامل تصحيح الخطأ في المعادلتين²

ثالثا - نتائج الدراسة:

بعدما حددنا منهجية تقدير النموذج محل الدراسة، يتضح لدينا ثلاثة نماذج مستقلة عن بعضها البعض نقوم

بتقديرها وهي:

$$\frac{USD}{EUR} = f \left(\frac{M3 \text{ USA}}{M3 \text{ ZONE EURO}}, \frac{INTERET \text{ USA}}{INTERET \text{ ZONE EURO}} \right)$$

النموذج الأول:

$$\frac{USD}{YEN} = f \left(\frac{M3 \text{ USA}}{M3 \text{ JAPON}}, \frac{INTERET \text{ USA}}{INTERET \text{ JAPON}} \right)$$

النموذج الثاني:

$$\frac{USD}{GBP} = f \left(\frac{M3 \text{ USA}}{M3 \text{ UNITED KINGDOM}}, \frac{INTERET \text{ USA}}{INTERET \text{ UNITED KINGDOM}} \right)$$

النموذج الثالث:

لتقدير النماذج محل الدراسة نمر بالمراحل التالية: دراسة استقرارية المتغيرات، ثم ندرس السببية ثم علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرات التي لها استقرارية من الدرجة الأولى؛ وبعد ذلك نقوم بتقدير النموذج باستخدام طريقة VECM.

1- دراسة الاستقرارية: باستخدام برنامج Eviews 7 نقوم اختبار جذر الوحدة عند المستوى المعنوية 5%. وأيضا سيرورة من نوع TS (Trend Stationnary). بحيث نختبر t ستودنت لاتجاه العام عند نفس المستوى المعنوية 5%. بعد اختبار جذر الوحدة تبين لنا أن كل السلاسل مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى والنتائج نوضحها على:

الجدول رقم 01: نتائج اختبار ADF

القرار	فرضية النموذج TS $H_0: c=0, b=0$	اختبار الفرضية $H_0: \lambda=0$		اختبار ADF بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	
		القيمة الحرجة 5%	t-ADF	الابطاء	السلسلة
H_1	0.45	-3.46	-5.9	0	$D_t(USD/GBP)$
H_1	0.08	-3.46	-5.3	1	$D_t(USD/YEN)$
H_1	0.54	-3.46	-6.6	0	$D_t(USD/EUR)$
H_1	0.78	-3.46	-8.6	0	INT U- K
H_1	0.19	-3.46	-8.8	1	INT- JAP
H_1	0.28	-3.46	-7.3	0	INT- Z- EUR
H_1	0.14	-3.46	-4.2	2	M3- U- K
H_1	0.75	-3.46	-3.9	2	M3- JAP
H_1	0.52	-3.46	-3.6	2	M3 Z- EUR

المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 7

2- دراسة التكامل المشترك: قبل اختبار جوهانسن نقوم بتحديد درجة التأخير P من خلال استخدام معايير مثل Akaike info Criterion كذلك Schwarz Criterion حيث نأخذ أدنى قيمة للمعيارين أو نأخذ أكبر احتمال لمعامل المعقولة العظمى log likelihood. وذلك للفروقات من الدرجة الأولى، بالاستعانة ببرنامج Eviews 7. ثم نقوم باختبار جوهانسن للبرهنة على إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل.

1/2- النموذج الأول:

1/1/2- تحديد درجة التأخير P :

الجدول رقم 02: درجة الإبطاء للنموذج الأول

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	200.5237	NA	1.62e-06	-4.817652	-4.729602	-4.782301
1	603.2833	766.2255	1.10e-10	-14.42154	-14.06934*	-14.28014
2	619.1489	29.02241*	9.27e-11*	-14.58900*	-13.97264	-14.34154*
3	620.5571	2.473017	1.12e-10	-14.40383	-13.52332	-14.05032
4	628.1143	12.71819	1.16e-10	-14.36864	-13.22398	-13.90908

المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 7

نلاحظ من الجدول أن درجة التأخر الملائمة هي: $Lag=2$

$2/1/2$ - اختبار التكامل المشترك:

بإجراء اختبار التكامل المشترك⁴ نلاحظ أن القيمة الحرجة $trace\ statistic < critical\ value$

النتيجة الأولى: ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين تأثير سياسة التسهيل الكمي على سعر الصرف USD/EUR. طالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى VECM الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل.

$2/2$ - النموذج الثاني:

$1/2/2$ - تحديد درجة التأخير P :

الجدول رقم 03: درجة الإبطاء للنموذج الثاني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-101.7999	NA	0.002586	2.556095	2.644145	2.591446
1	315.1821	793.2828*	1.23e-07*	-7.394686*	-7.042483*	-7.253282*
2	323.8540	15.86316	1.24e-07	-7.386682	-6.770327	-7.139225
3	331.0272	12.59695	1.30e-07	-7.342128	-6.461620	-6.988617
4	335.1270	6.899537	1.48e-07	-7.222609	-6.077949	-6.763045

المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 7

نلاحظ من الجدول أن درجة التأخر الملائمة هي: $Lag=1$

$2/2/2$ - اختبار التكامل المشترك:

النتيجة الثانية: بإجراء اختبار التكامل المشترك⁵ نلاحظ أن القيمة الحرجة $trace\ statistic < critical\ value$ وبالتالي ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين تأثير سياسة التسهيل الكمي على سعر الصرف USD/YEN. طالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى VECM الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل.

$3/2$ - النموذج الثالث:

$1/3/2$ - تحديد درجة التأخير P :

الجدول رقم 04: درجة الإبطاء للنموذج الثالث

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	La somme
0	329.2769	NA	7.02E-08	-7.957973	-7.869923	-7.922622	
1	633.4375	578.6469	5.25E-11	-15.15701	-14.80481	-15.01561	1167.10697
2	655.9914	41.25712	3.78E-11	-15.48759	-14.87124*	-15.24014*	681.76093
3	665.8401	17.29539*	3.71e-11*	-15.50830*	-14.62779	-15.15479	636.05752
4	672.5095	11.22406	3.94E-11	-15.45145	-14.30679	-14.99189	638.98343

المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 7

نلاحظ من الجدول أن درجة التأخر الملائمة هي: $Lag=3$

2/3/2- اختبار التكامل المشترك: المراجع والاحالات:

بإجراء اختبار التكامل المشترك نلاحظ أن القيمة الحرجة $\text{trace statistic} > \text{critical value}$ ($40.4 > 29.7$) ومنه هناك علاقة تكامل مشترك من الرتبة 1. وبالتالي هناك علاقة طويلة الأجل في تأثير سياسة التسهيل الكمي على سعر الصرف USA/GBP. والنتائج يوضحها الجدول

رقم 05: نتائج اختبار التكامل المشترك

Series: GBP INTKB M3KB Lags interval (in first differences): 1 to 3 Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.290529	40.46496	29.79707	0.0021
At most 1	0.138022	12.31961	15.49471	0.1422
At most 2	0.001713	0.140546	3.841466	0.7077

المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 7

تشير المخرجات إلى وجود معادلة تكامل مشترك واحدة عند مستوى دلالة 1%.

3/3/2- تقدير النموذج باستعمال VECM:

بعد إثبات استقرارية السلاسل من الدرجة الأولى $I(1)$ وتحديد درجة الإبطاء $\text{Lag}=3$ وجدنا أنه هناك علاقة تكامل مشترك من الرتبة الأولى. ونظرا لعدم وجود سببية ثنائية بين المتغيرات. نقوم بتقدير النموذج باستعمال VECM. وكانت مخرجات Eviews 7 كالتالي⁶:

$$D(\text{GBP}) = -0.13 [\text{GBP}_{(-1)} - 0.385957004652 * \text{M3KB}_{(-1)} + 0.43118024307 * \text{INTKB}_{(-1)} - 0.758346164381] + 0.3 D[\text{GBP}_{(-1)}] + 0.18 D[\text{GBP}_{(-2)}] + 0.24 D[\text{GBP}_{(-3)}] + 0.27 D[\text{M3KB}_{(-1)}] - 0.22 D[\text{M3KB}_{(-2)}] - 0.03 D[\text{M3KB}_{(-3)}] + 0.06 D[\text{INTKB}_{(-1)}] + 0.01 D[\text{INTKB}_{(-2)}] + 0.07 D[\text{INTKB}_{(-3)}] + 0.001$$

الجدول رقم 06: نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير

المتغيرات	تقدير المعلمات	قيمة t لستودنت	احتمال خطأ t ستودنت
معادلة المدى الطويل		نتائج التقدير	
معلمات	GBP(-1)	1.000000	
B ₁	M3 U- K(-1)	-0.38	0.10
B ₂	INT- U- K(-1)	0.43	0.09
C		-0.758	
معادلة المدى القصير			
B ₃	D[GBP(-1)]	0.3	0.007
B ₄	D[GBP(-2)]	0.18	0.13
B ₅	D[GBP(-3)]	0.24	0.05
B ₆	D[M3 U- K(-1)]	0.27	0.13
B ₇	D[M3 U- K(-2)]	-0.22	0.25

0.84	-0.20	-0.03	D[M3 U- K(-3)]	B ₈
0.02	2.36	0.06	D[INT- U- K(-1)]	B ₉
0.54	0.60	0.01	D[INT- U- K(-2)]	B ₁₀
0.004	2.94	0.07	D[INT- U- K(-3)]	B ₁₁
0.43	0.78	0.001	C	
R ² -0.38 F-statistic=4.46 prob			نتائج كلية	
(F-statistic)-0.00				

المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 7

تشير نتائج نموذج VECM في المعادلة المقدرة أو في الجدول رقم 06 أن معادلة المدى الطويل تشير إلى معنوية كل المعلومات عند المستوى 10%. كما نلاحظ أن معلمة B₁ هي سالبة وهذا ما يتفق مع منطق الفكر الاقتصادي بحيث عند انخفاض الكتلة النقدية في السوق تقوم البنوك برفع معدل الفائدة¹⁷، في هذه الحالة ترتفع قيمة العملة بسبب دخول رؤوس الأموال الأجنبية. أما بنسبة لمعلمة B₂ فهي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية فبارتفاع معدل الفائدة يكون سبب في جلب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية.

أما بالنسبة لمعادلة المدى القصير الديناميكي فإنها تشير إلى معنوية كل من B₃ و B₅ و B₉ و B₁₁. كما أن إشارة كل من B₉ و B₁₁ هي موجبة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية. أي أن نسبة معدل الفائدة بين اليوم والمملكة البريطانية يسبب في تفسير سعر الصرف USD/GBP. في حين نلاحظ أن نسبة الكتلة النقدية بين البلدين لم يسبب في تفسير سعر الصرف. ومنه نستنتج أن باختلاف معدل الفائدة بين البلدين سمح بانتقال رؤوس الأموال من اليوم إلى المملكة البريطانية. ولكن هذا التأثير يبدأ بعد الشهر الأول من انتهاز سياسة التسهيل الكمي وهذا ما تفسره معلمة B₃، ويكون التأثير بشكل كبير بعد الشهر الثالث وهذا ما تفسره معلمة B.

رابعا: إثبات نتيجة الدراسة

توجد علاقة قوية تجمع بين اليوم والمملكة البريطانية في المعاملات المالية والتجارية أكثر منه في الدول الأخرى. فبالرجوع إلى الإحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي فإن ما يخرج من استثمارات مباشرة من اليوم إلى الدول التي تبنت سياسة التسهيل الكمي نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة الشريكة (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
تدفقات IDE من اليوم إلى الدول					
اليابان	-1656	11138	917	481	4016
المملكة المتحدة	29615	28940	38839	27081	46815
منطقة اليورو	113261	125924	139527	166069	117815

La source : OECD, les bases complètes sont disponibles sur iLibrary, IDE flux par pays partenaire, 17/04/2015, <http://stats.oecd.org>

نلاحظ من خلال الجدول أن ابتداء من سنة 2011 كانت التدفقات من اليوم نحو اليابان والمملكة المتحدة في تزايد، عكسه بالنسبة لمنطقة اليورو التي عرفت تراجع قدره 29% من سنة 2011 إلى سنة 2012، وهو أقل بكثير ما كان عليه في 2009. وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين البلدين. بحيث ابتداء من أفريل 2014 أصبحت معدلات الفائدة الطويلة الأجل بمنطقة اليورو منخفضة عن تلك التي في اليوم⁷. هذا ما سمح بخروج رؤوس الأموال من منطقة اليورو إلى دول أخرى. مسببا انخفاض قيمة اليورو مقابل عملة الدولار.

كما نلاحظ أن حجم التدفقات نحو المملكة البريطانية هو أكبر منه في اليابان. ومنه يمكن أن نستنتج أن هذا هو السبب الذي يفسر الفروقات في معدل الفائدة بين الـ.و.م.أ والمملكة البريطانية. وبالتالي ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني مقارنة بالدولار الأمريكي.

خلاصة:

أوضحت أغلبية الدراسات السابقة أن لسياسة التسهيل الكمي آثار متعددة ولكن لا يمكن تحديدها وضبطها بالأرقام بدقة. فانخفاض معدل الفائدة في الـ.و.م.أ قد يشجع على خروج رؤوس الأموال منها إلى دول أخرى يكون معدل الفائدة فيها أكبر. وبهذه الحركة لرؤوس الأموال قد يتأثر سعر الصرف بحيث تنخفض قيمة الدولار وترتفع قيمة العملات المتعاملة معه. إلا أن الدراسات أثبتت وجود تغيرات في سعر الصرف ولكن ليس بارتياح كبير. أما دراستنا هاته فقد برهنت أن التأثير لم يشمل كل الدول المنتهجة لسياسة التسهيل الكمي بل فقط الدولة التي تربطها علاقة قوية من حيث المعاملات المالية والتجارية وأيضا وجود فارق واضح في معدل الفائدة وهذا ما تميّزت به المملكة البريطانية. بحيث هذا التأثير يبدأ بعد الشهر الأول من انتهاج السياسة، ويكون التأثير بشكل كبير بعد الشهر الثالث. أما بالنسبة لمنطقة اليورو فتمتاز بحجم المبادلات كبيرة ولكن الفارق في معدل الفائدة هو عكسي لذلك انخفضت قيمة اليورو مقابل الدولار.

أظهرت النتائج على وجود تأثير مباشر لأدوات سياسة التسهيل الكمي على عملة الدولار من جراء اختلاف في معدلات الفائدة بين الـ.و.م.أ والمملكة البريطانية. وهكذا نكون قد أثبتنا الفرضية الأولى أي بانخفاض معدل الفائدة تتحرك رؤوس الأموال إلى الدولة التي بها معدل فائدة أكبر، ومن ثم تنخفض قيمة العملة. إلا أن الـ.و.م.أ قد تستفيد من هذا الانخفاض لتشجيع صادراتها. أما بالنسبة لليابان ومنطقة اليورو أظهرت نتائج الدراسة بوجود مخرجات سلبية، وهذا ما يوحي بعلاقة عكسية بين الـ.و.م.أ ومنطقة اليورو فاختلاف معدل الفائدة بينهما جعل حركة رؤوس الأموال تخرج من منطقة اليورو مسجلة بذلك إنخفاض في قيمة اليورو لتستفيد هي الأخرى من هذا الانخفاض لتشجيع صادراتها. فحين اليابان بالرغم من وجود تدفقات نقدية متزايدة من سنة إلى أخرى إلا أنها أقل مما كانت عليه في سنة 2009 وهذا ما يوضح خروج رؤوس الأموال منها. ومنه انخفاض عملة الين الياباني مقابل عملة الدولار.

الملاحق:

الملحق رقم 01: اختبار التكامل المشترك للنموذج الأول

Series: EUR INT-Z.EUR M3Z-EUR				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.136198	14.81688	29.79707	0.7918
At most 1	0.028068	2.664752	15.49471	0.9800
At most 2	0.003629	0.301784	3.841466	0.5828

الملحق رقم 02: اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

Series: YEN INTJAP M3JAP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.150508	21.32042	29.79707	0.3380
At most 1	0.086664	7.618655	15.49471	0.5070
At most 2	4.63E-05	0.003889	3.841466	0.9490

الملحق رقم 03: تقدير النموذج بطريقة VECM

Vector Error Correction Estimates			
Sample (adjusted): 2008M05 2015M02			
Included observations: 82 after adjustments			
Cointegrating Eq:	CointEq1		
GBP ₍₋₁₎	1.000000		
M3KB ₍₋₁₎	-0.385957 (0.10835) [-3.56200]		
INTKB ₍₋₁₎	0.431180 (0.09675) [4.45655]		
C	-0.758346		
Error Correction:	D _(GBP)	D _(M3KB)	D _(INTKB)
CointEq1	-0.133032 (0.04135) [-3.21721]	-0.029886 (0.02819) [-1.06008]	-0.559474 (0.16639) [-3.36246]
D _{(GBP(-1))}	0.307297 (0.11078) [2.77382]	0.044123 (0.07553) [0.58415]	0.963620 (0.44578) [2.16163]
D _{(GBP(-2))}	0.184469 (0.12352) [1.49349]	-0.015283 (0.08421) [-0.18148]	0.737357 (0.49701) [1.48358]
D _{(GBP(-3))}	0.247425 (0.12489) [1.98110]	0.024735 (0.08515) [0.29049]	0.053368 (0.50256) [0.10619]
D _{(M3KB(-1))}	0.270224 (0.17894) [1.51016]	0.562149 (0.12200) [4.60781]	0.473842 (0.72003) [0.65809]
D _{(M3KB(-2))}	-0.229354 (0.19996) [-1.14699]	-0.266687 (0.13633) [-1.95613]	-1.657665 (0.80463) [-2.06017]
D _{(M3KB(-3))}	-0.038306 (0.18914) [-0.20253]	0.143125 (0.12895) [1.10990]	-0.103642 (0.76106) [-0.13618]
D _{(INTKB(-1))}	0.064329 (0.02725)	0.023677 (0.01858)	0.113950 (0.10965)

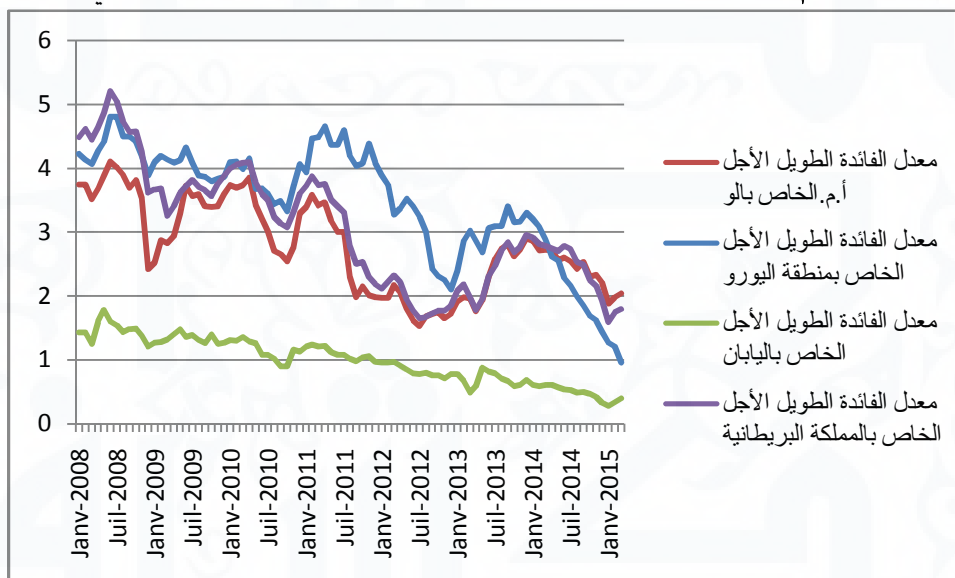
	[2.36075]	[1.27441]	[1.03923]
D(INTKB(-2))	0.016156	0.010561	-0.144125
	(0.02661)	(0.01814)	(0.10709)
	[0.60707]	[0.58205]	[-1.34585]
D(INTKB(-3))	0.078416	0.000352	0.011253
	(0.02664)	(0.01816)	(0.10718)
	[2.94399]	[0.01937]	[0.10500]
C	0.001220	-0.001361	-0.010434
	(0.00156)	(0.00106)	(0.00628)
	[0.78188]	[-1.27935]	[-1.66184]
R-squared	0.386154	0.313149	0.275757
Adj. R-squared	0.299696	0.216409	0.173751
Sum sq. resids	0.011302	0.005254	0.182995
S.E. equation	0.012617	0.008602	0.050768
F-statistic	4.466413	3.237024	2.703345
Log likelihood	248.1170	279.5249	133.9527
Akaike AIC	-5.783341	-6.549387	-2.998846
Schwarz SC	-5.460489	-6.226535	-2.675994
Mean dependent	0.001793	-0.002387	-0.004660
S.D. dependent	0.015077	0.009718	0.055852
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.70E-11	
Determinant resid covariance		1.75E-11	
Log likelihood		666.3497	
Akaike information criterion		-15.37438	
Schwarz criterion		-14.31777	

الملحق رقم 04: تقدير معاملات النموذج الثالث:

Dependent Variable: D(GBP) Method: Least Squares Sample (adjusted): 2008M05 2015M02 Included observations: 82 after adjustments D(GBP) = C(1)*(GBP(-1) - 0.385957004652*M3KB(-1) + 0.43118024307 *INTUK(-1) - 0.758346164381) + C(2)*D(GBP(-1)) + C(3)*D(GBP(-2)) + C(4)*D(GBP(-3)) + C(5)*D(M3UK(-1)) + C(6)*D(M3UK(-2)) + C(7) *D(M3UK(-3)) + C(8)*D(INTUK(-1)) + C(9)*D(INTUK(-2)) + C(10) *D(INTUK(-3)) + C(11)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.133032	0.041350	-3.217206	0.0020
C(2)	0.307297	0.110785	2.773820	0.0071
C(3)	0.184469	0.123516	1.493490	0.1397
C(4)	0.247425	0.124893	1.981097	0.0515
C(5)	0.270224	0.178938	1.510158	0.1354
C(6)	-0.229354	0.199962	-1.146987	0.2552
C(7)	-0.038306	0.189136	-0.202532	0.8401
C(8)	0.064329	0.027249	2.360752	0.0210
C(9)	0.016156	0.026613	0.607067	0.5457
C(10)	0.078416	0.026636	2.943994	0.0044
C(11)	0.001220	0.001560	0.781883	0.4369
R-squared	0.386154	Mean dependent var		0.001793
Adjusted R-squared	0.299696	S.D. dependent var		0.015077
S.E. of regression	0.012617	Akaike info criterion		-5.783341
Sum squared resid	0.011302	Schwarz criterion		-5.460489

Log likelihood	248.1170	Hannan-Quinn criter.	-5.653721
F-statistic	4.466413	Durbin-Watson stat	1.977063
Prob(F-statistic)	0.000069		

الملحق رقم 05: معدل الفائدة الطويل الأجل بالدول المنتهجة لسياسة التيسير الكمي⁸



- ¹ - م.م. صباح نوري عباس، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990 - 2005، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد: 17، نوفمبر 2008، ص 65. <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=52660>
- ² - مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974 - 2003، ماجستير (جامعة قاصدي مرباح - ورقلة) تحت إشراف: مصيطفى عبد اللطيف، ص 12 - 13.
- ³ - بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970 - 2010)، دكتوراة (جامعة أبو بكر بلقايد) 2013/2012، تحت إشراف: محمد بن بوزيان، ص 21، 23.
- ⁴ - من إنجاز الباحث بالاعتماد على مرجعين السابقين (مراد عبد القادر - بن قدور علي).
- ⁵ - Michel Dupuy, Les effets des politiques de Quantitative Easing sur le taux de change : Les enseignements de l'expérience américaine, laboratoire d'analyse et de recherche en économie et finance internationales, lafe working paper n° 2013-02, université montesquieu-Bordeaux 4, Submitted on 24 Jan 2013, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00780498/document>.
- ⁶ - Peter J. Morgan, Impact of US Quantitative Easing Policy on Emerging Asia, Asian Development Bank Institute, N° 321, November 2011, Tokyo. <http://www.adbi.org/files/2011.11.18.wp321.impact.us.quantitative.easing.policy.emerging.asia.pdf>
- ⁷ - محمد إبراهيم السقا، الدولار المرتفع يضرب الولايات المتحدة، الجريدة الاقتصادية (أسبوعية) العدد: 7851، 10 أفريل 2015، http://www.aleqt.com/2015/04/10/article_948162.html
- ⁸ - Brett W. Fawley and Christopher J. Neely, Four Stories of Quantitative Easing, Federal Reserve Bank of St. Louis Review, January/February 2013, 95(1), pp. 51-88. <https://research.stlouisfed.org/publications/review/13/01/Fawley.pdf>.
- ⁹ - Brett W. Fawley and Christopher J. Neely, Four Stories of Quantitative Easing, Federal Reserve Bank of St. Louis Review, January/February 2013, 95(1), pp. 51-88. <https://research.stlouisfed.org/publications/review/13/01/Fawley.pdf>.
- ¹⁰ - الذي يقدم تقدير في المدى القصير والمدى الطويل. VECM. اخترنا معدل الفائدة الطويل الأجل لأننا استخدمنا في الدراسة القياسية نموذج تصحيح الخطأ
- ¹¹ - إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي (ط1: الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009) ص 109.
- ¹² - عابد بن عابد راجع العبدلي الشريف، " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، ص 24 - 25.
- ¹³ - يوسفات علي، البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15/16 نوفمبر 2011، ص 9.
- ¹⁴ - فاطمة الزهراء زرواط، صارة بورجة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، جوان 2014، ص 90.
- ¹⁵ - بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970 - 2010، دكتوراة (جامعة تلمسان)، 2013/2012، تحت إشراف: محمد بن بوزيان، ص 207.
- ² - م.م. وسام حسين علي، أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005 - 2011 باستخدام متجه تصحيح الخطأ VCEM، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، سنة 2013، ص 84، <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=76462>
- ³ . indicates lag order selected by the criterion
- ⁴ . أنظر الملحق رقم 01
- ⁵ . أنظر الملحق رقم 02
- ⁶ . أنظر الملحق رقم 03 و 04.
- ⁷ . أنظر الملحق رقم 06

دراسة قياسية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة

حالة الجزائر 1981-2014

أ.د. البشير عبد الكريم
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
a.elbachir@univhb-chlef.dz

مداح عبد الهادي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
a.meddah@univhb-chlef.dz

An Empirical Study Of the relationship between real GDP and the unemployment Rate

Study for Algeria 1981-2014

Abdelhadi MEDDAH & Pr . Abdelkrim ELBACHIR

University of Hassiba ben bouali chlef - Algeria

Received: 10 Mar 2017

Accepted: 15 June 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوق العمل من خلال دراسة العلاقة بين التغير في الناتج المحلي الحقيقي والتغير في معدل البطالة وذلك خلال الفترة 1981-2014، واختبار تحقق قانون أوكن في حالة الاقتصاد الجزائري. قمنا بدراسة استقرارية سلسلة التغير في الناتج المحلي الحقيقي وسلسلة التغير في معدل البطالة، وقمنا بدراسة السببية بين المتغيرين؛ وخلصنا إلى استخدام نموذج VAR في دراسة العلاقة بين المتغيرين. ومن خلال الدراسة تبين لنا عدم تحقق قانون أوكن بنفس المعدل الذي استنتجه أوكن في حالة الاقتصاد الأمريكي، كما وقد خالصنا من خلال الدراسة إلى وجود تأثير موجب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنوات السابقة في تخفيض معدل البطالة خلال السنوات اللاحقة ولكن هذا التأثير يكاد ينعدم.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، سوق العمل، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل البطالة، نموذج VAR

رموز JEL: O40, E24, C10

Abstract:

The main aim of this paper is to analyze the relationship between economic growth and labor market in Algeria. This is done by exploring the effect of changes in real GDP on the unemployment rate during the period 1981-2014. The paper also attempts to test Okun's law on the Algerian economy. The results show that Okun's Law is applicable on the Algerian Economy but with lower rate compared to the US economy, and that there is a positive impact of the real GDP of previous years on reducing the unemployment rate of current year .

Key Words : Economic Growth, Labor market, Real GDP, Unemployment rate, VAR model.

(JEL) Classification : O40 ,E24, C10.

تمهيد:

لقد استقطب موضوع اقتصاد العمل اهتمام العديد من الباحثين سواء في علم الاقتصاد أو علم الاجتماع، وهو ما نتج عنه طرح للعديد من الإشكاليات في إطار دراسات أكاديمية للبحث في الاختلالات التي يعيشها سوق العمل، فكان تركيز البعض منهم على جانب العرض في سوق العمل، فيما صرف البعض اهتماماتهم إلى جانب الطلب.

ولعل أهم إشكالية يتم البحث فيها في مجال اقتصاديات العمل هي التوازن في سوق العمل، وكذا السياسات التي تعمل على مواجهة الاختلال فيه.

ومن مظاهر الاختلال في سوق العمل نجد ظاهرة البطالة، والتي تعرف بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات سائدة للأجور وفي ظل ظروف معينة، وبين حجم العمل المستخدم عند هذه المستويات وذلك خلال فترة زمنية معينة.

وفي المقابل يأتي الاهتمام بتشغيل القوى العاملة للتخفيف من حدة البطالة كون هذه الأخيرة تعد هدرا للموارد البشرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكون التشغيل يعد مطلباً أساسياً لأفراد المجتمع انطلاقاً من الحق في العمل.

وقد أثبتت العديد من الدراسات السابقة لظاهرة البطالة بأن التغير في معدل البطالة يتأثر بالعديد من العوامل يمكن حصرها في ثلاث عوامل رئيسية وهي: العامل الديمغرافي، العامل السوسولوجي أو الاجتماعي والعامل الاقتصادي. وفي هذا السياق نشير أن كل من العامل الأول والثاني لهما علاقة بجانب عرض العمل، فيما يرتبط جانب الطلب في سوق العمل بالعامل الثالث وهو العامل الاقتصادي؛ حيث يرتبط تحسين مستويات التشغيل ورفع معدل العمالة بالأداء الاقتصادي الإيجابي ومعدل النمو المحقق في الناتج الحقيقي وما يتضمنه ذلك من زيادة في حجم الاستثمارات والتي من شأنها خلق المزيد من فرص التشغيل.

وعلى ضوء هذا العرض نطرح الإشكالية التالية: "ما هو نوع العلاقة الموجودة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة في حالة الاقتصاد الجزائري؟ وللإجابة على هذه الإشكالية ومعرفة نوع العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة، سنقوم باختبار الفرضية التالية:

✓ هناك علاقة سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة. أي هناك تأثير إيجابي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تخفيض معدل البطالة في الجزائر.

أولاً: الخلفية النظرية للدراسة:

من بين أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة نجد قانون أوكن 1962 Okun's Law¹. حيث قام الاقتصادي الأمريكي أوكن بدراسة تحليلية لبعض المتغيرات في الاقتصاد الأمريكي في الفترة 1960/1947، وقد لاحظ أوكن أن أي انخفاض بـ 1% في معدلات البطالة سيصاحبها ارتفاع في الناتج المحلي الحقيقي بـ 3%.

ويعتبر قانون أوكن حقيقةً بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي (أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والبطالة، ويمثل هذا القانون علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل البطالة، وقد اقترح أوكن شكلين للعلاقة في 1970²، وهو نفس الأمر بالنسبة لدراسة Barreto and Howland (1993)³، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال دراسة⁴ Biyase and Bonga (2007)، ودراسة⁵ Tarron and All (2006)، وذلك على النحو التالي:

نموذج الفجوة: يأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y_t - Y_t^* = -\beta (U_t - U_t^*) + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1).$$

حيث :

Y_t : الناتج المحلي الحقيقي، Y_t^* : الناتج الممكن، U_t^* : معدل البطالة عند الناتج الممكن (المعدل الطبيعي للبطالة)، U_t : معدل البطالة الفعلي، □ : معامل أوكن.

نموذج الفرق: يأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2).$$

ويتم استخدام المعادلة 2 عندما يكون موضوع الدراسة قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي، أما إذا كان موضوع الدراسة هو قياس أثر النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الإجمالي على البطالة فيتم استخدام المعادلة التالية:

$$\Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3).$$

ثانيا: الدراسات السابقة :

حاول العديد من الباحثين اختبار العلاقة بين الناتج الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة، وذلك للتعرف على حقيقة هذه العلاقة ومدى تحقق قانون أوكن في البلدان قيد الدراسة، فأكدت بعض النتائج وجود العلاقة، فيما نفت بعض الدراسات وجود هذه العلاقة في بعض البلدان وقد فسر الباحثون انعدام هذه العلاقة ليس لكونها غير موجودة وانما لطبيعة اقتصاد البلدان التي انعدمت فيها العلاقة.

ومن بين الدراسات نذكر منها: (Smith 1975)⁶، (Anthonie ، Gordon and Clark 1984)⁷، (Knoester 1986)⁸، (Prachowny 1993)⁹، (Attfield and silverston 1997)¹⁰، (Lee 11)، (Kapsos 2005)¹²، (2000).

ومن الدراسات التي حاولت اختبار هذه العلاقة في الدول العربية نذكر ما يلي:

الدراسة التي قدمها **عماد موسى 2008**¹³ لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية، حيث قام الباحث بدراسة العلاقة لعينة من الدول العربية (مصر، الجزائر، تونس، المغرب)، وخلص الباحث إلى نتيجة مفادها غياب العلاقة في اقتصاديات الدول العربية. وقد أشار الباحث إلى أن غياب العلاقة في عينة الدراسة لا يعني أبدا أن هذه العلاقة غير موجودة، ولكن قد يعزى ذلك إلى طبيعة البطالة المتفشية في هذه الدول، وإلى طبيعة النشاط الاقتصادي لهذه البلدان.

دراسة ندوة هلال جودة ورجاء عبدالله عيسى 2010¹⁴، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون OKUN واختبار Toda-Yamamoto، حيث خلصت الدراسة إلى عدم تحقق قانون أوكن، أي عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في معدلات البطالة وذلك لطبيعة الاقتصاد العراقي، كما أن العلاقة حسب اختبار Toda-Yamamoto بينت وجود علاقة سببية من البطالة إلى معدل نمو الناتج، أي هناك تأثير سلبي على البطالة على نمو الناتج.

ودراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك خلال الفترة 1970/2008¹⁵، توصل من خلالها الباحث إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة تتحقق فقط في المدى الطويل، وخلص في الأخير إلى أن السياسات الاقتصادية المتعلقة بإدارة الطلب لن يكون لها تأثير مهم في خفض معدلات البطالة في الأردن، في حين أن إصلاح مؤسسات سوق العمل يمكن أن تكون أكثر ملائمة.

دراسة جلال شيخ العيد وعيسى بهدي 2012¹⁶، لقياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996/2011، وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو ومعدل البطالة ولكن باختلاف ما أقره أوكن في حالة الاقتصاد الأمريكي، كما توصلت الدراسة إلى أن سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة.

دراسة نبيل مهدي الجنابي وعيسى محمد مهدي 2014¹⁷، بعنوان البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للفترة 1990/2010، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة وبينت الدراسة أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى البطالة، حيث أن ارتفاع معدل النمو بمقدار 100% يؤدي إلى خفض معدل البطالة العام بمقدار 3.1- بعد سنة. وذلك بخلاف دراسة أسوان عبد القادر وآمنة عبد الإله¹⁸، بعنوان أثر البطالة في النمو الاقتصادي (العراق والجزائر) نموذجا، التي بينت أثر البطالة على النمو الاقتصادي، باعتبار بطالة اليد العاملة هي طاقة غير مستغلة، وبينت الدراسة أن هناك انتشار للبطالة الهيكلية في البلدين نتيجة عن تراجع الإنتاج في بعض القطاعات.

دراسة برحومة عبد الحميد وزروخي صباح 2014¹⁹ بعنوان دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد الجزائري وذلك خلال فترة الدراسة حيث أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير معدل البطالة ب 0,67.

ثالثا: الدراسة التطبيقية

1- التعريف بالمتغيرات والنموذج المستخدم

سنحاول دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وذلك بالاعتماد على قانون أوكن، وسنعمد في

$$\Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t + \varepsilon_t \quad \text{دراستنا على النموذج التالي:}$$

حيث:

ΔU_t : التغير في معدل البطالة. ΔY_t : التغير في الناتج المحلي الحقيقي.

$\beta_0, \beta_1, \varepsilon_t$: هي عوامل النموذج والمتغير العشوائي على التوالي.

ولكن في هذه الدراسة قمنا بصياغة النموذج بالكتابة الفرنسية على الشكل التالي:

ΔTC :²⁰ التغير في معدل البطالة.

$\Delta PIBR$:²¹ التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$\beta_0, \beta_1, \varepsilon_t$: هي عوامل النموذج والمتغير العشوائي على التوالي.

2- دراسة الاستقرارية: اختبارات الجذر الوحدوي Unit Root Test

اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل انها تساعد على تحديد الطريقة

المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.²²

اختبار ديكي - فولر (Tests de Dickey-Fuller 1979):²³

نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$(1) x_t = \phi x_{t-1} + \varepsilon_t$$

نموذج الانحدار بوجود الثابت:

$$(2) x_t = \phi x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

نموذج الانحدار الذاتي بوجود الاتجاه:

$$(3) x_t = \phi x_{t-1} + bT + c + \varepsilon_t$$

اختبار ديكي - فولر الموسع²⁴ (Augmentés 1981)

$$(4) \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$(5) \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$(6) \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

ويتم تحديد درجة التأخير p اعتمادا على معيار Akaike (AIC)، أو معيار Schwarz (SC)، أو معيار

Hannan Quinn (HQ) (ونحن في هذه الدراسة سنعتمد على المعيارين الأولين فقط)، وذلك بالاعتماد على

النموذج الخامس. اذا كانت درجة التأخير تساوي 0 فإننا نستخدم اختبار ديكي - فولر البسيط واذا كانت

أكبر من ذلك نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع أو المطور.

أ- تحديد درجة التأخير:

الجدول رقم 01: تحديد درجة التأخير للسلسلتين من خلال معيار Akaik و Schwarz

درجة التأخير				المعيار	السلسلة
3	2	1	0		
4.8337	4.8060	4.7647	4.7196	Akaik	DTC
5.0673	4.9911	4.9021	4.8103	Schwarz	
16.4128	16.3254	16.2418	16.1508	Akaik	DPIBR
16.6464	16.5105	16.3793	16.2415	Schwarz	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج 7 Eviews.

من خلال المعطيات في الجدول يتبين لنا أن أقل قيمة حسب معيار $akaik$ كانت 4.7196 وأقل قيمة حسب معيار Schwarz كانت 4.8103، وهي تقابل درجة التأخير 0. هذا بالنسبة للسلسلة DTC. أما بالنسبة للسلسلة DPIBR فكانت أقل قيمة حسب المعيارين عند نفس درجة التأخير 0. وهو ما يعني الاعتماد على اختبار ديكي فولر البسيط عند دراسة الاستقرار بالنسبة لكلا السلسلتين.

ب- اختبار استقرارية السلسلتين DTC و DPIBR:

لدراسة استقرارية السلسلتين تكون الفرضيات المدروسة في النماذج الثلاث على الشكل التالي:

H_0 : السلسلة غير مستقرة

H_1 : السلسلة مستقرة

الجدول رقم 02: استقرارية السلسلتين DTC و DPIBR باستعمال اختبار ديكي - فولر

النتيجة	القرار	الاحتمال	ق ح	ق 1	النماذج	
السلسلة مستقرة	نرفض H_0	0.0220	-3.5530	-3.9271	النموذج 3	DTC
	نرفض H_0	0.0058	-2.9540	-3.8654	النموذج 2	
	نرفض H_0	0.0003	-1.9513	-3.9178	النموذج 1	
السلسلة مستقرة	نرفض H_0	0.0001	-3.5529	-6.0531	النموذج 3	DPIBR
	نرفض H_0	0.0000	-2.9540	-5.6526	النموذج 2	
	نرفض H_0	0.0000	-1.9513	-4.8966	النموذج 1	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 7.

من خلال دراسة استقرارية السلسلتين وجدنا أن سلسلة التغير في معدل البطالة مستقرة عند المستوي وهي نفس النتيجة بالنسبة لسلسلة التغير في الناتج المحلي الإجمالي فهي مستقرة كذلك عند المستوي باستخدام النموذج $M(3)$. ومنه نقول أنه لا يوجد تكامل مشترك بين السلسلتين لأن من شروط التكامل المشترك:

- أن تكون السلسلتين غير مستقرتين.

- أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة.

بما أن شروط التكامل المشترك غير محققة فلا نستطيع استخدام نموذج تصحيح الخطأ وبالتالي نستخدم إما نموذج الانحدار الذاتي المتعدد $VAR(p)$ أو النموذج الخطي البسيط (لدراسة العلاقة بين المتغيرين)، ونحن في هذه الدراسة سنقوم بدراسة السببية بين المتغيرين من خلال اتباع سببية Granger، وبعد ذلك نقوم بدراسة العلاقة بين المتغيرين من خلال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR.

3- اختبار السببية لجراجر بين DTC و DPIBR

قبل دراسة السببية نحدد درجة التأخير التي يتم على أساسها دراسة السببية بين المتغيرين.

أ- تحديد درجة التأخير:

الجدول رقم 03: تحديد درجة التأخير

المعيار / د.التأخير	P=1	P=2	P=3	P=4	5P=	6P=	7P=	8P=
Akaike	20.92	20.99	20.95	21.00	20.70	20.78	20.62	19.47
SC	21.19	21.45	21.60	21.84	21.73	22.01	22.06	21.12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات برنامج Eviews 7.

ب- اختبار سببية جرانجر

على أساس درجات التأخير كانت نتيجة اختبار السببية كما يلي:
في مجال درجات تأخير 1-4، وجدنا حسب معياري AKaike و SChwarz أن أقل القيم هي المقابلة لدرجة التأخير 1.

الجدول رقم 04 : دراسة السببية عند درجة التأخير 1:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/01/16 Time: 13:45			
Sample: 1981 2014			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DPIBR does not Granger Cause DTC	33	0.04982	0.8249
DTC does not Granger Cause DPIBR		0.50686	0.4820

المصدر: من إعداد الباحثين، معطيات مستخرجة من برنامج 7 EViews.

نلاحظ من خلال الجدول والاحتمال المقابل أن dpibr لا تؤثر في dtc، وفي المقابل نجد أن dtc لا تؤثر كذلك في dpibr.

وإذا أخذنا مجال درجات التأخير من 1-8، نجد أن أقل القيم المقابلة لمعيار Akaike و SChwarz، هي القيم المقابلة لدرجة التأخير 8. وعلى هذا الأساس كانت نتائج اختبار السببية كما يلي:

الجدول رقم 05 : دراسة السببية عند درجة التأخير 8:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/01/16 Time: 13:48			
Sample: 1981 2014			
Lags: 8			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DPIBR does not Granger Cause DTC	26	3.73600	0.0330
DTC does not Granger Cause DPIBR		3.46082	0.0412

المصدر: من إعداد الباحثين، معطيات مستخرجة من برنامج 7 EViews.

من خلال الجدول والاحتمالات المقابلة للفرضيات المطروحة نجد أن كلا المتغيرين يؤثران في بعضهما، أي أن dpibr يؤثر في dtc، و dtc يؤثر في dpibr.

4- تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة باستخدام نموذج VAR

بعد تحديد درجة التأخير ودراسة السببية بين المتغيرين، سنقوم بدراسة العلاقة بين كل من التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة من خلال نموذج VAR؛ وذلك على أساس درجة التأخير 8 (والتي تعكس الأجل الطويل المدى).

تظهر نتائج تقدير نموذج VAR عند درجة التأخير 8 كما هو موضح في الجدول التالي:
الجدول رقم 06 : تقدير نموذج VAR بين المتغيرين DTC و DPIBR

vector Autoregression Estimates Date: 05/07/16 Time: 12:28 Sample (adjusted): 1989 2014 Included observations: 26 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []		
	DTC	DPIBR
DTC(-1)	0.011332 (0.31069) [0.03647]	-371.5600 (131.592) [-2.82357]
DTC(-2)	-0.379739 (0.26944) [-1.40937]	-323.4908 (114.122) [-2.83460]
DTC(-3)	0.240343 (0.30907) [0.77762]	-432.5010 (130.909) [-3.30382]
DTC(-4)	-0.083351 (0.24302) [-0.34297]	-249.6684 (102.934) [-2.42553]
DTC(-5)	0.494986 (0.24248) [2.04133]	-495.7135 (102.704) [-4.82661]
DTC(-6)	-0.175227 (0.17489) [-1.00194]	-1.215545 (74.0742) [-0.01641]
DTC(-7)	0.251803 (0.16988) [1.48228]	-234.4247 (71.9514) [-3.25810]
DTC(-8)	0.082377 (0.14548) [0.56625]	-99.97118 (61.6176) [-1.62244]
DPIBR(-1)	-0.000547 (0.00045) [-1.21760]	-0.254551 (0.19027) [-1.33783]
DPIBR(-2)	-0.001370 (0.00047) [-2.89597]	-0.396005 (0.20030) [-1.97701]
DPIBR(-3)	-0.001334 (0.00071) [-1.87010]	-0.949145 (0.30215) [-3.14129]
DPIBR(-4)	-0.000943 (0.00097) [-0.96759]	-1.134996 (0.41268) [-2.75031]
DPIBR(-5)	-0.000567 (0.00107) [-0.53130]	-1.549413 (0.45179) [-3.42949]
DPIBR(-6)	0.001413 (0.00107) [1.31612]	-1.499097 (0.45466) [-3.29719]
DPIBR(-7)	0.000464 (0.00086) [0.53963]	-0.918701 (0.36403) [-2.52368]
DPIBR(-8)	0.001592 (0.00069) [2.29836]	-1.503649 (0.29330) [-5.12669]
C	0.288690 (1.48846) [0.19395]	2745.768 (630.441) [4.35531]

المصدر: مخرجات برنامج التقدير

نلاحظ من خلال الجدول وحسب العلاقة الأولى DTC، فإن كل من DPIBR₂ و DPIBR₃ و DPIBR₈، هي المتغيرات المرتبطة بالناتج والتي تؤثر معنويًا على DTC.

فمثلاً إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوحدة واحدة في الفترة t، ينخفض معدل البطالة بـ 0,0013 نقطة في الفترة t+2.

أما بالنظر إلى العلاقة الثانية DPIBR من خلال الجدول، فإن كل المتغيرات المرتبطة بـ DTC تؤثر في التغير في الناتج الإجمالي الحقيقي ما عدا كل من DTC₆ و DTC₈، هي المتغيرات المرتبطة بالناتج والتي تؤثر معنويًا على DTC.

إذا ارتفع معدل البطالة بـ 1% في الفترة t، فإن الناتج المحلي الحقيقي ينخفض بـ 329,49 وحدة في الفترة t+2.

الجدول رقم 07 : نتائج احصائية تابعة لتقدير نموذج VAR بين DPIBR و DTC

من خلال الجدول وبالنظر إلى العلاقة الأولى DTC نلاحظ أن 59,60 % من التغيرات في معدل البطالة نجد تفسيرها في المتغيرات المستقلة في النموذج . وهو ما يوضحه معامل التحديد المصحح بالنسبة للعلاقة الأولى. أما بالنسبة للعلاقة الثانية DPIBR فإن 51,02 % من التغيرات في الناتج المحلي الحقيقي نجد تفسيرها في تغيرات معدل البطالة وتغيرات الناتج المحلي في الفترات السابقة. وهو ما يوضحه معامل التحديد المصحح بالنسبة

R-squared	0.854569	0.823682
Adj. R-squared	0.596025	0.510228
Sum sq. resids	16.61164	2980091.
S.E. equation	1.358579	575.4313
F-statistic	3.305313	2.627761
Log likelihood	-31.06849	-188.3342
Akaike AIC	3.697576	15.79494
Schwarz SC	4.520178	16.61754
Mean dependent	-0.357692	394.0134
S.D. dependent	2.137508	822.2362
Determinant resid covariance (dof adj.)		602800.9
Determinant resid covariance		72229.10
Log likelihood		-219.2236
Akaike information criterion		19.47874
Schwarz criterion		21.12394

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على المعطيات المستخرجة من برنامج EVIWS 7.

اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر قمنا بإجراء اختبار PORTMANTEAU وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 08 : الارتباط الذاتي بين الأخطاء

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Date: 05/18/16 Time: 17:17					
Sample: 1981 2014					
Included observations: 26					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	1.015349	NA*	1.055963	NA*	NA*
2	6.728401	NA*	7.245103	NA*	NA*
3	15.69884	NA*	17.38560	NA*	NA*
4	17.76226	NA*	19.82418	NA*	NA*
5	24.28771	NA*	27.90332	NA*	NA*
6	26.53518	NA*	30.82503	NA*	NA*
7	27.21983	NA*	31.76191	NA*	NA*
8	27.61447	NA*	32.33195	NA*	NA*
9	30.60744	0.0001	36.90944	0.0000	7
10	31.39516	0.0010	38.18948	0.0001	11
11	32.62117	0.0053	40.31456	0.0004	15
12	32.97603	0.0242	40.97360	0.0024	19

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: من إعداد الباحثين، معطيات مستخرجة من برنامج EVIWS 7.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمالات المقابلة لفترات التأخير أكبر من 8 وهي الفترة المحددة في النموذج أقل من حد المعنوية 5% ومنه نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج VAR المقدر.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: لدراسة التوزيع الطبيعي للأخطاء نقوم بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test) ²⁵ Lutkepohl.

قبل ذلك يمكن كتابة العلاقتين من خلال تقدير VAR أعلاه على الشكل التالي:

$$\Delta TC = C + \sum_{i=1}^8 \Delta TC_{t-i} + \sum_{i=1}^8 \Delta PIBR_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$\Delta PIBR = C + \sum_{i=1}^8 \Delta TC_{t-i} + \sum_{i=1}^8 \Delta PIBR_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(2)$$

العلاقة 1 نجد أن التغير في معدل البطالة ΔTC هو المتغير التابع، في حين نجد أن المتغيرات المستقلة تتمثل في كل من التغير في معدل البطالة خلال السنوات السابقة (بتأخيرات زمنية تصل حتى 8) وهو ما يمثل التسوية

الجزئية في سوق العمل²⁶، والمتغير المستقل الثاني هو التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات السابقة.

أما بالنسبة للعلاقة 2 فإن المتغير التابع هو التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $\Delta PIBR$ ، في حين أن المتغيرات المستقلة تمثل كل من التغيرات السابقة في معدل البطالة، والتغيرات السابقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

من خلال النتائج يتضح لنا أن: الأخطاء في العلاقة 1 تتبع التوزيع الطبيعي لأن الاحتمال المقابل لإحصائية Jarque-Bera بالنسبة للعلاقة 1 يساوي 0,816 وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية H_0 والتي تنص على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. أما فيما يخص العلاقة 2 فإن الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي، فالاحتمال المقابل لإحصائية Jarque-Bera بالنسبة للعلاقة 2 يساوي 0,017 وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية H_0 ، أي أن الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي. أما بالنسبة لنموذج VAR فإنه من خلال الاحتمال المقابل لإحصائية Jarque-Bera للنموذج ككل، والذي يساوي 0,072 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية H_0 ، وبالتالي الأخطاء بالنسبة للنموذج ككل تتبع التوزيع الطبيعي.

VAR Residual Normality Tests	
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)	
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal	
Date: 05/19/17	Time: 15:51
Sample: 1981 2014	
Included observations: 26	

Prob.	df	Jarque-Bera	Component
0.8156	2	0.407689	1
0.0167	2	8.186818	2
0.0721	4	8.594507	Joint

المصدر: مخرجات برنامج التقدير

Skewness	Component
0.084370	1
0.495898	2
Kurtosis	Component
3.589793	1
5.563865	2

المصدر: مخرجات برنامج التقدير

وفي نفس السياق نجد أن كل من معاملات الالتواء والتفلطح لكل من العلاقة 1 والعلاقة 2 تؤكد أن العلاقة 1 تتميز بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا عكس الأخطاء في العلاقة 2 والتي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار عدم تجانس التباين Heteroscedasticity (أو تجانس التباين Homoscedasticity):

عند اختبار عدم تجانس التباين في نموذج VAR^{27} ، نجد اختبار White لتقدير عدم تجانس التباين والذي يتم تطبيقه من خلال التقدير بطريقة المربعات الصغرى MCO للمعادلة الموالية:²⁸

$$e_i^2 = \delta_0 + \delta_1 Z_{i1} + \dots + \delta_p Z_{ip} + u_i$$

Z_{iK} : تمثل المتغيرات ($K=1, \dots, P$ عدد المعلمات) المفسرة للنموذج إضافة إلى مربعاتها ومخرجاتها (الضرب فيما بينها).²⁹

وإذا أردنا القيام باختبار White في حالة النموذج الذي تم تقديره أعلاه بفترة تأخير 8، هذا يعني أن عدد المعلمات (حسب العلاقتين 1 و 2 في نموذج VAR أعلاه) يصبح 34 معلمة³⁰ وبهذا يصبح لدينا عدد المعلمات أكبر من عدد المشاهدات (26 مشاهدة بعد التعديل)، وبالتالي يستحيل القيام باختبار عدم تجانس التباين لنموذج VAR المقدر أعلاه.

وهذه الحالة تمثل مشكلة فقدان درجات الحرية (les Problemes de perte de degrés de liberté) بسبب التأخيرات الزمنية، وهو يمثل أحد المشاكل في نماذج VAR؛ حيث أشار إليه Régis³¹ Bourbounnais.

الخلاصة:

هناك تأثير متبادل بين الناتج المحلي الحقيقي ومعدل البطالة وظهر ذلك من خلال دراستنا للسببية بينهما والتي بينت وجود علاقة سببية في الاتجاهين، إلا أن هذه العلاقة كانت ذات تأثير في المدى الطويل. بالنسبة للسببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل البطالة، بينت الدراسة أن التغير في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة t يكون له تأثير سلبي (عكسي) على معدل البطالة للفترة الثانية أو الثالثة وحتى الفترة الثامنة، وقد يرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى أن الناتج المحلي إذا ما ارتفع فإن ذلك يعني الحاجة إلى زيادة استخدام عوامل الإنتاج، ومن ثم الحاجة إلى زيادة التوظيف في السنوات الموالية بهدف إما المحافظة على حجم الناتج السابق أو زيادة مستوى الناتج، وهو ما ينعكس في الفترة الثانية والثالثة على تخفيض معدلات البطالة.

أما بالنسبة للعلاقة السببية من معدل البطالة إلى الناتج المحلي الحقيقي فقد بينت الدراسة أن التغير في معدل البطالة خلال الفترة t له تأثير عكسي على الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات الموالية، وذلك انطلاقاً من الفترة الأولى إلى غاية الفترة الخامسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن انخفاض معدل البطالة من خلال زيادة التوظيف في الفترة t يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات الموالية ما لم يصل الاقتصاد إلى الناتج الممكن. ومن خلال اختبارات التوزيع الطبيعي للأخطاء للعلاقتين في النموذج الكلي، بيّنت أن العلاقة الأولى تتميز بتوزيع طبيعي للأخطاء عكس العلاقة الثانية، وهو ما يدل أن العلاقة الأولى³²، هي علاقة أكثر دلالة إحصائية من العلاقة 2، أي أن تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل البطالة أكثر دلالة من تأثير معدل البطالة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب معطيات الاقتصاد الجزائري وخلال فترة الدراسة المأخوذة.

وإذا ما قارنا العلاقة المحققة بين الناتج المحلي الحقيقي ومعدل البطالة في حالة الجزائر من خلال هذه الدراسة مع العلاقة المحققة في قانون أوكن والتي تبين أن انخفاض ب 1% في معدلات البطالة سيصاحبها ارتفاع في الناتج المحلي الحقيقي ب 3%. نقول أن قانون أوكن غير محقق في حالة الاقتصاد الجزائري، وذلك للتباين الكبير بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصادي الجزائري من حيث القدرة الإنتاجية وهيكل الاقتصاد واليد العاملة المؤهلة، وبالرغم من تفشي البطالة في الاقتصاد الأمريكي إلا أن أي تغير في معدل البطالة يؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي.

في الأخير؛ ومن خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن العلاقة التبادلية بين معدل البطالة والناتج المحلي الحقيقي حتى وإن وجدت فإنها تكاد تكون منعدمة. كما نلاحظ أنه من خلال النتائج المتوصل إليها (بالأخص النتائج الإحصائية بشأن العلاقة الأولى في النموذج الكلي المقدر) يتم إثبات صحة الفرضية، ونقول أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة t يؤثر بشكل إيجابي $t-3$ على تخفيض معدلات البطالة في الفترات الموالية؛ إلا أن هذا التأثير ضئيل ويكاد يكون معدوماً.

المراجع والاحالات:

- 1 Okun Arthur, Potential GNP: Its Measurement and Significance, Proceedings of the Business and Economic Statistics Section of the American Statistical Association, 1962, pp. 98-104.
- 2 Okun Arthur, The Political Economy of Prosperity, Brookings Institution Press, Published January, 1970.
- 3 Barreto, Humberto and Frank M. Howland, There Are Two Okun's Law Relationships Between Output and Unemployment, Unpublished manuscript of Wabash College, Presented at fifty-seventh annual meeting of Midwest Economic Association, April 1, 1993, Indiana-polis, Indiana. <http://wabash.edu/go/f3j477>
- 4 Biyase Mduduzi and Lumengo Bonga-Bonga, South Africa's Growth Paradox, 2007, (this paper also presented at the DEGIT XIX conference held at Vanderbilt University in Nashville), PP 15-16. http://degit.sam.sdu.dk/papers/degit_12/C012_043.pdf
- 5 Tarron Khemraj, Jeff Madrick and Willi Semmler, Okun's Law and Jobless Growth, article published by Schwartz Center for Economic Policy Analysis-The New School, N°03, March 2006. PP 2-3. https://mpira.ub.uni-muenchen.de/54881/1/MPRA_paper_54881.pdf
- 6 Gary Smith, Okun's Law Revisited, Cowles Foundation Discussion N° 380, at YALE University, 22 october 1974, Published in 1975.
- 7 Robert J. Gordon and Peter K. Clark, Unemployment and Potential Output in the 1980s, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 1984, No. 2, pp. 537-568.
- 8 Anthonie Knoester, Okun's law revisited, Review of World Economics, Volume 122, Issue 4, December 1986, pp 657-666.
- 9 Martin F. J. Prachowny, Okun's Law: Theoretical Foundations and Revised Estimates, The Review of Economics and Statistics, Vol. 75, No. 2 (May, 1993), pp. 331-336.
- 10 Clifford L. F. Attfield and Brian Silverstone, Okun's Coefficient: A Comment, The Review of Economics and Statistics, Vol. 79, No. 2 (May, 1997), pp. 326-329.
- 11 Lee J., The Robustness of Okun's Law: Evidence from OECD countries, Journal of Macroeconomic, Vol. 22, n°2, 2000, 331-356.
- 12 Steven Kapsos, The employment intensity of growth: The employment intensity of growth, Employment Strategy Papers, International Labour Office, 2005.
- 13 Imad A. Moosa: Economic growth and Unemployment in Arab countries :Is Okun's law valid. Journal of Development and Economic Policies. Vol. 10. No. 2. 2008. pp(7-24). □
- 14 هلال جودة ندوة ورجاء عبدالله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون OKUN واختبار Toda-Yamamoto، مقالة منشورة بمجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، 2010، ويمكن تحميل المقالة على الرابط التالي: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=13785>
- 15 Kreishan Fuad Mohamed, Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis, Journal of Social Sciences, Volum 7, N° 2, 2011. 218-231.
- 16 جلال شيخ العيد وعيسى بهدي، أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 196-2011، مقالة منشورة بمجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 11، 2012، ص ص: 23-34، ويمكن تحميل المقالة على الرابط التالي: <http://rcweb.luedl.net/rc11/A1102.pdf>
- 17 نبيل مهدي الجنابي وعيسى محمد مهدي، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للفترة 1990-2010، مقالة منشورة بمجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، 2014، ويمكن تحميل المقالة على الرابط التالي:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=96232>

18 أسوان عبد القادر زيدان وآمنة عبد الإله حمدون، أثر البطالة في النمو الاقتصادي (العراق والجزائر) نموذجاً، مجلة زراعة الرافدين، العراق، المجلد 39، العدد 2، 2011.

19 زروخي صباح، برحومة عبد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013 باستخدام التكمال المشترك، مقالة منشورة بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس عشر، جوان 2014، يمكن تحميل المقالة على الرابط التالي:

<http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/7008/1/n5.pdf>

20 TC : Taux de Chomage .

21 PIBR : produit intérieur brut réel.

22 شخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص206.

23 Régis Bourbonnais, Économétrie : Manuel et exercice corrigés, Dunod, Paris, 8^{em} édition, 2011, P247.

24 Régis Bourbonnais, Économétrie : Manuel et exercice corrigés, Ibid., p 248.

25 Helmut Lütkepohl is a German econometrician.

26 التسوية الجزئية بمعنى أن امتصاص البطالة يكون تدريجياً أو نسبياً خلال عدة سنوات ، وبذلك يكون هناك تأثير لمعدل البطالة خلال السنوات السابقة على معدل البطالة في السنة الحالية.

27 وفق البرنامج الاحصائي المستعمل نجد طريقتين :

- White heteroscedasticity (No Cross Terms);

- White heteroscedasticity (With Cross Terms);

28 Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Frank Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy, Économétrie Appliquée (Méthodes-Applications-Corrigés), De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2004, P134.

29 مثلاً إذا أردنا اختبار عدم تجانس التباين في نموذج بمتغير ثابت، ومتغيرين مفسرين (مستقلين) يصبح لدينا P يساوي 5:

$$Z_{i1} = x_{i2}, \quad Z_{i2} = x_{i3}, \quad Z_{i3} = x_{i2}^2, \quad Z_{i4} = x_{i3}^2, \quad Z_{i5} = x_{i2}x_{i3}$$

30 34 معلمة هو مجموع المعالم في العلاقتين 1 و 2؛ بحيث نجد 17 معلمة في كل علاقة (8 تأخيرات للمتغير المستقل الأول، و 8 تأخيرات للمتغير المستقل 2، ومعلمة الثابت).

31 Régis Bourbonnais, Économétrie : Manuel et exercice corrigés, Ibid, P 274.

32 تمثل تأثير التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المتغير المستقل 1) والتغيرات السابقة في معدل البطالة (المتغير المستقل 2) على التغير في معدل البطالة للسنة الحالية (المتغير التابع).

33 الناتج الإجمالي الحقيقي يؤثر بشكل ايجابي في تخفيض معدلات البطالة هو نفس المفهوم للعلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر

د. محمد بن مسعود

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر
mbenmessaoud2008@yahoo.fr

د. سليمان دحو

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية
dahou09@gmail.com

The determinants of foreign direct investment in Algeria

An Empirical Study in accordance with the Institutional fitness of foreign direct investment theory

Slimane DAHOU & Mohammed BENMESSAOUD

University of Ghardaia & University of Adrar – Algeria

Received: 10 Mar 2017

Accepted: 15 June 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالاستناد إلى فروض نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا للتنافسية التي يتميز بها سوق الاستثمارات الأجنبية بين الدول، فقد أصبح استقطاب تلك التدفقات يرتكز في الأساس على توفير المحددات اللازمة لعمل المستثمرين الدوليين، وبذلك سعت الحكومات إلى إقرار وتنفيذ العديد من السياسات المتعلقة بهذا المجال، إلى جانب إزالة القيود وإتاحة التسهيلات الإدارية والتنظيمية والقانونية. وعلى الرغم من التحسينات التي شهدتها بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن العديد من القيود في مختلف الجوانب لا تزال قائمة، وهو ما يتطلب مزيدا من العمل للتحسين والتحسين المستمر لبيئة الأعمال وأداء الشركات في الجزائر، خاصة وأن دولا عديدة تشابه وضع الجزائر من حيث الامكانيات والتحديات استطاعت استقطاب حجم كبير من تدفقات الاستثمار عبر العالم، وهو ما يجعل تحقق ذلك في الجزائر ممكنا إذا ما تم العمل على توفير المتطلبات والشروط الخاصة بأداء الأعمال.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، محددات الاستثمار، الإصلاحات الاقتصادية، التدفقات الاستثمارية.

رموز JEL: G11.

Abstract:

We are trying through this study to identify the determinants of FDI in Algeria, which is Based on the hypothesis of the Institutional fitness of foreign direct investment theory, and due to the competitiveness that characterize the foreign investment market among nations, attracting FDI flows is based mainly on the provision of determinants required for the work of international investors, Thus, the governments have sought to adopt and implement a number of policies in this area Beside removing the restrictions and providing administrative, organizational and legal facilities. However, despite the improvements in foreign direct investment environment in Algeria, many restrictions remain in various aspects, which requires more work for improvement and continuous improvement of the business environment and the performance of companies in Algeria, Especially since many countries similar to Algeria in terms of economic potential and challenges was able to attract a large volume of investment flows across the world, Which makes it possible to achieve in Algeria if they provide the requirements and conditions for the performance of business.

Key Words: foreign direct investment (FDI), investment climate, investment determinants, economic reforms, investment flows.

(JEL) Classification : G11.

تمهيد:

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما متزايدا منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي، ويرجع المختصون هذا الاهتمام المتزايد إلى العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة حجم التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فتبني أغلب الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالخصخصة وتحرير التجارة وحركة رأس المال، بالإضافة إلى التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كلها عوامل أدت إلى تسهيل حركة رؤوس الأموال وتقليل تكلفتها على المستوى الدولي، كما أن ارتفاع عدد المعاهدات الثنائية الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وحمائته؛ يؤكد تغير مواقف الكثير من الدول النامية تجاه هذا النوع من الاستثمار.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة مالية كغيره من القروض والمنح، حيث يؤدي دورا مهما في إنشاء وتقوية مشاريع الإنتاج المحلية، وتشجيع الصناعات لدى الدول المتلقية، كما يساعد على الرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية، وبالتالي فإن تلك الإسهامات المتعددة في الجوانب الاقتصادية المختلفة، سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت المحلي وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تحسين الموازين التجارية وموازن المدفوعات لدى تلك الدول، ولذا فإن أغلب الدول تسعى إلى استقطاب وتوطين مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد حدد خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب على الدول النامية تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، حيث تم ضبط هذه القواعد بناء على الممارسات الجيدة للدول الأعضاء في المنظمة وبلدان أخرى وتقوم هذه القواعد على ثلاثة مبادئ تتمثل في ضرورة انسجام السياسات المتعلقة بترقية الاستثمار، وضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين، وضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري، حيث أثبتت الدراسات أن الدول التي باشرت إصلاحات مستديمة على المستوى الاقتصادي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال مشاركة فاعلة لرأس المال الخاص في التنمية، تمكنت من رفع حصتها من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا بعد أن كشفت المشكلات المالية الناتجة عن الانخفاض الحاد لأسعار البترول سنة 1986 عن ضعف الاقتصاد الجزائري، مما دفع إلى اعتماد توجهات جديدة نتجت عنها إصلاحات 1988، التي تم اللجوء فيها إلى تطبيق مقترحات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذا الإصلاحات المعتمدة من خلال البرامج التنموية التي شهدتها الفترة (2001-2014)، والتي استهدفت في مجملها الحد من التشوهات الهيكلية وحققت بعض التوازن في المتغيرات النقدية والمالية كما تم تحرير النشاط الاقتصادي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، من أجل توسيع مشاركة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي للمشاركة في عملية التنمية، وتلبية الحاجيات الأساسية للسوق المحلية، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

إشكالية الدراسة:

انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات التي اعتمدتها سياسات تهدف أساسا إلى الوصول إلى إجراءات اقتصادية وسياسية وقانونية وتنظيمية، حاولت من خلالها تعزيز العوامل المساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مما يجعل العوائد المحققة أكبر على الاقتصاد، وفي إطار تحليل العوامل الفاعلة في توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الموالية:

ما هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى بعض الفرضيات التي يمكن طرحها كما يلي:

- تخضع التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهاتها إلى متطلبات مناخ الاستثمار.
- حققت سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في الجزائر، نجاحا محدودا في توفير متطلبات المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعتبر المحددات المؤسسية من بين المحددات الأكثر أهمية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية وضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري، كأحد القواعد الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار، حيث يتم من خلالها تبيين نقاط القوة وتطويعها واستدراك نقاط الضعف والبحث عن السبل لحلها، وبالنظر إلى ضآلة حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالإمكانات المتاحة، فإنه من الضروري القيام بعملية تحليل وتقييم لمناخ الاستثمار من خلال تحديد أهم محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحسين حجم التدفقات الواردة والاستفادة من المزايا المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار، خصوصا في ظل سعي الدولة في الفترة الأخيرة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر رشادة، تهدف إلى تنويع هيكل الصادرات.

أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. الإطار النظري:

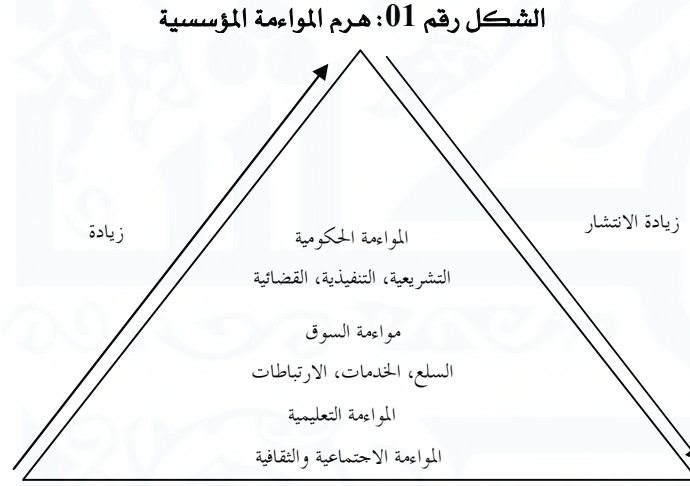
تستند هذه الدراسة إلى نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي وفقها من المتوقع أن تكون العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المؤسسية التي تخضع للسياسات الاقتصادية وتغير بتغيرها، أقوى من العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الجامدة التي تعبر عن عوامل مسبقة التحديد تتوارثها الدولة كالموقع مثلا.

1.1 نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر هذه النظرية عن تكامل بين نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تركز على مفهوم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تطويرها من طرف (Saskia K. S. Wilhelms)، والمقصود بمصطلح المواءمة للاستثمار الأجنبي المباشر هو "مدى قدرة الدولة على اجتذاب واستيعاب والمحافظة على الاستثمار الأجنبي

المباشر، كما تشير إلى حالة من اليقظة والقدرة على التخطي السريع للمخاطر واستغلال الفرص المتاحة، وإلى تواجد درجة مرونة كافية تسمح للدولة -مهما كانت صغيرة- بالصمود أمام المنافسين¹ فقد استطاعت بعض الدول الصغيرة من حيث الحجم والموارد الطبيعية اجتذاب قدر كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تلقت دول أخرى كبيرة وغنية بالموارد الطبيعية قدرا يسيرا من هذه التدفقات.²

وبالتالي فقد جاءت نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر لتفسير أسباب التباين في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تناسبها مع حجم الموارد المتاحة لدى الدول. إن المواءمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر - بمعناها السابق ذكره - ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤسسات الدولة ومن هنا تم استنباط مصطلح المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تركز على أربعة مؤسسات هي الحكومة والأسواق والتعليم والثقافة الاجتماعية.³ كما هو مبين في الشكل الموالي:



Source: Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, **Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies**, African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 20523-4600. P 3.

يمثل الهرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن توضيح المقاربة المؤسسية لهذه النظرية من خلال الشكل أعلاه على النحو الموالي:⁴

■ **المواءمة الاجتماعية والثقافية:** وتمثل قاعدة الهرم حيث أن النظام الثقافي والاجتماعي تستمد منه جميع المؤسسات الأخرى، نظرا لكونه أقدم هذه المؤسسات وأوسعها انتشارا وبالتالي يصعب أو يطول وقت تغييرها لأنها شاملة ومعقدة، والمقصود بمواءمة الثقافة الاجتماعية درجة تقبل مواطني دولة ما لأنماط اجتماعية وثقافية أجنبية، وأنماط العمل الأجنبية، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى مستوى التحصيل العلمي، ودرجة التعرض للثقافات الأجنبية، والاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث أن الدرجة العالية من التقبل وفق هذه النظرية تعزز من قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ناحية أخرى غالبا ما يتخذ المستثمرون الأجانب قرارات تخصيص الموارد على أساس القرب الثقافي المتصور (مثلا يمكن اعتبار بلد معين كموقع

استثماري مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، إذا كان أجداد المستثمرين من ذلك البلد، في حين يمكن اعتبار بلد آخر غير مقبول نظرا لعدم وجود روابط ثقافية والعكس بالعكس)، كما يمكن أخذ العوامل الثقافية والاجتماعية بعين الاعتبار عند تخطيط الأعمال، وكذا التنبؤ بالعمليات التجارية.

■ **المواءمة التعليمية:** يعتبر التعليم المؤسسة الثانية في هرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو المفتاح لثقافة اجتماعية مرنة في التعامل مع أنماط مختلفة من التفكير والعمل، حيث يبني التعليم رأس المال البشري ويهيئه للتعامل بنجاح والاندماج في الاقتصاد العالمي المتغير بسرعة، فالمواءمة التعليمية وفق هذه النظرية تخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تحسن من القدرة على معالجة المعلومات، وتعزز الإبداع في البحوث والتطوير والتكنولوجيا، وبالتالي تعتمد درجة تأثير النظام التعليمي على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على درجة كثافة اليد العاملة الماهرة، كما أن لها تأثير غير مباشر على الأقل على الإنتاجية والكفاءة في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ **مواءمة السوق:** تمثل الأسواق المؤسسة الثالثة في هرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر عن المؤشرات الاقتصادية والمالية لمواءمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما أن التعليم هو مؤشر لرأس المال البشري فإن الأسواق تعكس رأس المال المادي والمالي مثل الآلات والائتمان. وبخصوص مواءمة الأسواق تفترض النظرية أن الدول التي تتوفر على أسواق تنافسية ومفتوحة ومحمية بقواعد تنظيمية، تتمكن من جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من تلك التي تتوفر على أسواق موجهة، وبالتالي فإن طبيعة الأسواق تؤدي دورا محوريا في قرار الاستثمار، لأنها تؤثر على جوهر مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالمعاملات المالية والاقتصادية.

■ **المواءمة الحكومية:** تمثل مؤسسة الحكومة قمة هرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أهمية دور رأس المال السياسي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ترأس الحكومة باقي المؤسسات الأخرى، وغالبا ما يركز المستثمرون على الحكومة باعتبارها المصدر الرئيسي لاتخاذ الإجراءات والسياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تتفاعل المؤسسات المشكلة لهرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر بأشكال مختلفة، حيث تؤثر الحكومة على هيكل الأسواق، والتعليم، والثقافة الاجتماعية، كما تؤثر قوى السوق على الحكومة والتعليم والثقافة الاجتماعية، ويؤثر التعليم على رأس المال البشري وبالتالي على الحكومة والأسواق والمعايير الثقافية والاجتماعية، في حين يعتبر النظام الاجتماعي والثقافي الأصل في كل من التعليم والأسواق والحكومة. وبالتالي فإن السهولة التي تتغير بها أي مؤسسة من هذه المؤسسات والوقت اللازم لتغيير موقفها مرتبط بدرجة تأثرها بالمؤسسات الأخرى، ولذا نجد أن هذه المؤسسات تترتب من قمة الهرم إلى قاعدته حسب درجة وسرعة القدرة على التغير، حيث تشكل الحكومة قمة الهرم باعتبارها أسرع المؤسسات الأربعة قدرة على التغير، بينما تمثل الثقافة الاجتماعية قاعدة الهرم نظرا لتجذر وتأصل القيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع بأكمله، فتغيير تلك القيم يكون بشكل غير مخطط ومتعدد الأسباب ويتم بشكل بطيء ولا يمكن إرجاعه إلى مجموعة من صانعي القرار، في حين أن التغير في السياسات والتشريعات الحكومية يتم بشكل مخطط له مسبقا من طرف

صانعي القرار والسياسات لسبب معين، وبين القمة والقاعدة تقع مؤسستا الأسواق والتعليم، حيث تستطيع السياسات الحكومية تغيير هيكل الأسواق خلال عدة أعوام، بينما التغيير في النظام التعليمي قد يأخذ عقوداً قبل أن يغير رأس المال البشري.⁵

وبالتالي تبرز نظرية الموازنة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر أن أي دولة لديها الفرصة لزيادة قدرتها التنافسية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع حصتها من التدفقات العالمية لهذا النوع من الاستثمارات.

2.1 تقييم أداء الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقتضي تقييم أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التطرق إلى ثلاث عناصر أساسية تتمثل في تقييم حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وأهميتها النسبية في الاقتصاد الجزائري، وكذا التعرف على أهم القطاعات المستقطبة للمستثمرين الأجانب.

1.2.1 تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

يتضح من الجدول رقم (01) أن الاتجاه العام لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر في تزايد مستمر حيث شهد متوسط التدفقات الواردة في الفترة (1980-1989) انخفاضا عن متوسط الفترة (1970-1979) حيث انخفضت التدفقات من 117,65 مليون دولار إلى أدنى حد لها بـ: 34,4 مليون دولار، غير أن التدفقات اتخذت اتجاها تصاعديا من منتصف الفترة (1990-1999) إلى أن بلغت سنة 2009 قيمة 2753,75 مليون دولار، لتبدأ في الانخفاض حيث قدرت التدفقات لسنة 2010 بـ: 2301,22 مليون دولار، لترتفع سنة 2011 إلى 2580,35 مليون دولار، ولكنها رجعت إلى الانخفاض منذ سنة 2012 بشكل متذبذب عن المستوى المحقق سنة 2011، إلى أن شهدت سنة 2015 تدفقات سلبية بقيمة (587,31 -) مليون دولار.

ولعل من بين الأسباب التي يمكن أن تبرر هذا التحليل أن فترة السبعينات شهدت فتح قطاع المحروقات أمام الاستثمارات الأجنبية، وحيث أن هذا القطاع كان هو الوحيد فهذا يبرر ارتفاع متوسط التدفقات خلال هذه الفترة، أما الهبوط الشديد الذي شهده متوسط التدفقات الواردة خلال فترة الثمانينات فيرجع إلى الأزمات التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني، وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، والشروع في تطبيق برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 1995، وظل قطاع المحروقات المستقطب الوحيد رغم التدهور الأمني في هذه المرحلة.

أما بعد هذه الفترة فإن التدفقات استمرت في الزيادة وهو انعكاس للإصلاحات التي باشرتها الجزائر، حيث صدر قانون الاستثمار لسنة 1993، والقانون المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية سنة 1995، ثم جاء قانون الاستثمار لسنة 2001 الذي أعطى الكثير من الامتيازات للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، كما تم من خلاله استحداث هيئات متعلقة بالاستثمار مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار، وقد انعكست هذه الإصلاحات من خلال الذروة المحققة سنة 2009، أما الانخفاض المسجل بعد هذه السنة فيمكن إرجاعه إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، وكذا

إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 49/51، وأيضا إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية من منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لا يعكس هذا الحجم من التدفقات ما كان متوقعا من الجزائر، في تعزيز مكانتها كإحدى الدول العربية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بالنظر إلى ارتفاع حجم التدفقات الواردة للدول العربية، وإلى ما تتمتع به الجزائر من مزايا الموقع وحجم اقتصادها الرابع عربيا، بالإضافة إلى الجهود المبذولة والسياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار والتي عرقت منحى أكثر وضوحا وجدية، كما يدل على المنافسة الكبيرة التي تواجهها من طرف العديد من الدول العربية نتيجة نجاعة وفعالية السياسات التي طبقتها بعضها - مقارنة بالجزائر - في تحسين مناخها الاستثماري.⁶ وتؤكد البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014 هذا الأمر، حيث تراجع ترتيب الجزائر من المرتبة السابعة سنة 2010 إلى المرتبة العاشرة عربيا سنة 2013، في ترتيب الدول العربية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.⁷

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970 - 2015)									
السنوات	79 - 70	89 - 80	99 - 90	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستثمار الأجنبي الوارد	117,65	34,4	157,82	280,1	1113,11	1065	637,88	881,85	1145,34
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار الأجنبي الوارد	1743,33	2631,71	2753,75	2301,22	2580,35	1499,42	1692,89	1506,73	-578,31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الأونكتاد متوفر على الموقع:

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

(*) هذه النسب تم حسابها من طرف الباحثين بالاعتماد على بيانات المصدر وهي تمثل النسبة المتوسطة للفترة.

2.2.1. الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري:

من أبرز دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد الدول المتلقية، والتي تعبر عنها تقارير الاستثمار العالمية بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، إذ من المنطقي أن تختلف الأهمية النسبية لحجم معين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى باختلاف حجم الاقتصاد، وهو الأمر الذي يجعل مقارنة القيم المطلقة لتدفقات هذا الاستثمار بين مختلف الدول تعطي صورة خاطئة في أغلب الحالات.⁸

وتأسيسا على ما سبق سيتم التعرف في هذا العنصر على مدى أهمية وملاءمة حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق نسبة هذه التدفقات إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، ومقارنة هذه النسبة مع بعض الدول.

وبتصفح الجدول رقم (02) يتضح أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للجزائر كانت ضعيفة قبل سنة 2000، ويرجع ذلك إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر خلال هذه الفترة من جهة، وإلى ارتفاع معدلات الادخار من جهة أخرى.⁹ فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الادخار المحلي 44,5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، في حين بلغت نسبة الاستثمار 20,7%.¹⁰ غير أن هذه الوضعية بدأت تعرف تحسنا ابتداء من سنة 2001، وهذا بفضل ارتفاع وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، حيث بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها سنة 2001 بنسبة 8,90%، ثم تراجعت إلى 7,64% سنة 2002، ثم إلى 6,96% سنة 2006، حيث كانت هذه أعلى النسب في الفترة، أما خلال الفترة (2007-2012) فكانت النسب فيها أقل من 6%، لتعرف هذه النسبة تراجعا حادا حيث بلغت سنة 2014 أدنى مستوى لها بـ 1,92%، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة بعد الذروة التي حققتها التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009. غير أن هذه النسب المحققة تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي الذي بلغ حوالي 6,60%، وعن المتوسط بالنسبة للدول النامية البالغ حوالي 6,75%.¹¹

الجدول رقم: 02

تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة: (1970 - 2014)

السنوات	79-70	89-80	99-90	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت (%)	*2,52	*0,24	*1,32	2,47	8,90	7,64	3,90	4,30	4,96
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت (%)	6,96	4,91	5,26	5,25	3,93	4,07	2,33	2,36	1,92

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الأونكتاد متوفر على الموقع:

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

(*) هذه النسب تم حسابها من طرف الباحثين بالاعتماد على بيانات المصدر وهي تمثل النسبة المتوسطة للفترة.

3.2.1 التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من أن بعض القطاعات في الجزائر استطاعت جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فقد استثمرت شركة (ORASCOM) المصرية في قطاع الاتصالات سنة 2001، وفي الإسمنت سنة 2004، كما استثمرت الوطنية الكويتية في قطاع الاتصالات سنة 2004، واستثمرت شركة (DANONE) الفرنسية في قطاع الصناعة الغذائية، وشركة (PFISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة (ISPAT) الهندية في قطاع الحديد والصلب، إلا أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لا تزال تتمركز في قطاع المحروقات.¹²

لقد توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (جانفي 2003 وماي 2015) - كما يظهر من خلال الجدول رقم (03) - على قطاعات معينة محدودة بالإضافة إلى قطاع المحروقات؛ فقد عرفت بعض القطاعات انتعاشا ملحوظا مثل قطاع المعادن الذي قُدرت التدفقات الواردة إليه بـ 14371 مليون دولار، واستحوذ على 21% من إجمالي التدفقات الواردة، وكذا قطاع العقارات الذي قُدرت

التدفقات الواردة إليه بـ 13343 مليون دولار بنسبة 20 % من إجمالي التدفقات الواردة، بالإضافة إلى قطاع المواد الكيميائية الذي استقطب 7294 مليون دولار بنسبة 11 % من إجمالي التدفقات الواردة، في حين سجلت بقية القطاعات نسبا ضعيفة مثل قطاع الفنادق والسياحة، والبناء ومواد البناء، وخدمات الأعمال،... إلخ، والتي قدرت التدفقات الواردة إليها بـ 13,90 مليار دولار.¹³

الجدول رقم 03: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر خلال الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015

القطاع	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	المعادن	العقارات	المواد الكيميائية	الفنادق والسياحة	البناء ومواد البناء
النسبة (%)	28	21	20	11	4	3
القطاع	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	خدمات الأعمال	المنسوجات	التخزين	أخرى	
النسبة (%)	2	2	1	1	6	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتمان الصادرات، متوفر على الرابط الموالي:
<http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/CountryRisk/algeria.pdf>

2. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي قامت بدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج المتوصل إليها، انطلاقا من التأصيل النظري الذي استندت إليه، ومن أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع البحث في حدود اطلاع الباحثين نجد:

1.2 دراسة (Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter) (1998):¹⁴

تناولت هذه الدراسة تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات الناشئة خلال الفترة (1978 - 1995)، وقد ارتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على مفهوم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم اختبار هذه النظرية باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي بأخذ بيانات مقطعية لـ 67 بلدا من الاقتصادات الناشئة لم تكن الجزائر من ضمنها، وقد بينت نتائج التحليل القياسي أن المتغيرات المتعلقة بالحكومة والأسواق هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تنعكس المواءمة الحكومية في الانفتاح الاقتصادي مع حد أدنى من الرقابة على التجارة وسعر الصرف، وتوفر قاعدة قوية من سيادة القانون وانخفاض الفساد، في حين تنعكس مواءمة السوق في ارتفاع حجم التبادل التجاري، وانخفاض الضرائب، ونسبة عالية من التحضر، وسهولة الحصول على الائتمان، وتوفر الطاقة.

لقد جاءت نتائج التحليل القياسي لهذه الدراسة موافقة لنظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أثبتت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالمتغيرات القابلة للتغيير مثل السياسات والقوانين بشكل أكبر من تأثره بالعوامل بطيئة التغير مثل حجم السكان والثقافة الاجتماعية. وخلصت إلى أن أي دولة لديها الفرصة للزيادة قدرتها التنافسية لزيادة حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

2.2 دراسة أحمد حمد الله السمان (2000):¹⁵

تناولت هذه الدراسة تحليل محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال الفترة (1982 - 1999)، وقد ارتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على مفهوم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي

المباشر، وقد تم اختبار هذه النظرية باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي بأخذ بيانات مقطعية لـ 30 دولة نامية لم تكن الجزائر من ضمنها، وقد بينت نتائج التحليل القياسي أن المتغيرات المتعلقة بالحكومة والأسواق هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يؤثران بشكل واضح وكبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد أثبتت هذه الدراسة أيضا موافقتها لفروض نظرية المواءمة المؤسسية، وهي أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتمد بقدر كبير على المتغيرات الثابتة التي لا تمتلك الدول تغييرها في الأجل القصير بقدر ما يعتمد على المتغيرات التي يسهل نسبيا تغييرها مثل قوانين الاستثمار، وخلصت إلى أن مشكلة التباين في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مشكلة قابلة للحل من قبل الدول المتلقية، وذلك بإجراء تغييرات مؤسسية معينة تحددها الدول من خلال اختبار حجم وطبيعة تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.2 دراسة البنك الدولي (2003)¹⁶ :

حاولت الدراسة تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال استقصاء آراء عينة من 57 من المستثمرين الدوليين المحتملين في الجزائر من فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أهم عوامل جذب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر هي حجم السوق وإمكاناته، وتنافسية تكلفة العمالة، وتوفر الطاقة، وجاذبية سياسة الحكومة نحو المستثمرين الأجانب، والقرب الجغرافي والثقافي، كما كشفت الدراسة في جانب آخر عن العديد من عوائق الاستثمار في الجزائر أهمها صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها ومشكلة العقار، وضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار، ومستوى تأهيل الموارد البشرية، وتفشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة والفساد.

4.2 دراسة ناجي بن حسين (2007)¹⁷ :

تناولت الدراسة تحليلا لمناخ الاستثمار في الجزائر مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشكلة الحقيقية التي تواجه الاستثمار في الجزائر ترجع بالأساس إلى عدم ملائمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، كما توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها محدودية جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بالنظر إلى محدودية حجم التدفقات في حد ذاتها، وهو ما يدعو إلى ضرورة الاعتماد على الاستثمار الوطني، ضعف المؤسسات القائمة وعدم قدرتها على مواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، كما أكدت الدراسة على أهمية دور الدولة في تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.

5.2 دراسة أحمد صديقي (2007)¹⁸ :

حاولت هذه الدراسة الوقوف على المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال استقصاء آراء عينة من 30 شركة متعددة الجنسيات، ذات أحجام مختلفة تمارس نشاطها في الجزائر في مختلف القطاعات، وخلصت الدراسة إلى أن حجم السوق المحلية، ووفرة المواد الأولية، وانخفاض تكلفة اليد العاملة، هي أهم محددات قرار الاستثمار في الجزائر لدى هذه الشركات، كما توصلت الدراسة إلى أن الفساد المالي والإداري، وطبيعة النظام البنكي إضافة إلى الأمن الاجتماعي والثقافي ونوعية المؤسسات من أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وحسب هذه الدراسة فإن أهم الإصلاحات المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار

في الجزائر، يجب أن تشمل إصلاح القطاع البنكي والجانب القانوني، كما يجب أن تشمل الجانب الإداري وكذا العناية بإعلام وتوجيه المستثمرين، بالإضافة إلى الجانب المتعلق بالخدمات العامة للاستثمار.

6.2 دراسة عبد القادر ناصور (2014)¹⁹ :

تناولت الدراسة تحليل إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال محاولة تحديد العوامل المؤثرة على جذب تدفقاته، واشتملت الدراسة القياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى متغيرات مؤسسية (المخاطر السياسية للبلد)، وقد بينت نتائج الدراسة القياسية أن للمتغيرات المؤسسية (نوعية البيروقراطية، مستوى الفساد، ملف الاستثمار) أثرا معنويا معتبرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية محدودا وغير معتبر.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة:

1. صيغة النموذج القياسي للدراسة:

من أجل دراسة محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تم الاعتماد على نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، التي تفسر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتلقية وفقا لمواءمة أربع مؤسسات في الاقتصاد هي على الترتيب: الحكومة، والأسواق، والتعليم، والثقافة الاجتماعية، بحيث تم تمثيل كل من هذه المؤسسات بمجموعة من المتغيرات التي تعبر عنها، وذلك من خلال صياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة في شكل دالة خطية كالتالي :

$$FDI_t = gECOFRE_t + gEXPEN_t + mGDP_t + mPOP_t + mPOPUR_t + mDENRU_t + mTRADE_t + mTXREV_t + mCRED_t + mENER_t + eEDUC_t + sSCUL_t + \varepsilon_t$$

حيث :

FDI_t : المتغير التابع وهو يعبر عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال فترة الدراسة مقيمة بالمليون دولار أمريكي.

$gECOFRE_t$: مؤشر الحرية الاقتصادية، كمتغير للتعبير عن مواءمة الحكومة.

$gEXPEN_t$: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير للتعبير عن مواءمة الحكومة.

$mGDP_t$: الناتج الداخلي الخام، كمتغير للتعبير عن مواءمة الأسواق بشكل عام.

$mPOP_t$: تعداد السكان الإجمالي، كمتغير للتعبير عن مواءمة الأسواق بشكل عام.

$mPOPUR_t$: سكان المناطق الحضرية (% من إجمالي عدد السكان)، كمتغير للتعبير عن مواءمة الأسواق بشكل عام.

$mDENRU_t$: الكثافة السكانية في الريف (عدد الأفراد لكل كيلومتر مربع)، كمتغير للتعبير عن مواءمة الأسواق بشكل عام.

$mTRADE_t$: التجارة الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)، كمتغير للتعبير عن مواءمة سوق السلع والخدمات.

$mTXREV_t$: حصة الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير للتعبير عن مواءمة سوق السلع والخدمات.

$mCRED_t$: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي، كمتغير للتعبير عن مواءمة سوق رأس المال.

$mENER_t$: استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)، كمتغير للتعبير عن مواءمة الارتباطات السوقية.

$eEDUC_t$: نسبة الطلبة الجامعيين إلى إجمالي عدد السكان، كمتغير للتعبير عن مواءمة التعليم.

$sSCUL_t$: متغير صوري لقياس مواءمة الثقافة الاجتماعية.

لقد تم استخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980 - 2011) لمتغيرات الدراسة كما هو موضح في الملحق رقم (01).

2. التحليل القياسي لنموذج للدراسة

سيتم في هذا الجانب عرض التحليل القياسي لنموذج الدراسة وذلك بالاعتماد على طريقة انحدار ($RIDGE$) التي تحاول معالجة مشكل التعدد الخطي والتي تظهر في أغلب النماذج القياسية والتي تحد من تطبيق طريقة المربعات الصغرى، وتم اقتراح هذه الطريقة - انحدار ($RIDGE$) - لأول مرة من طرف ($Horel$) في عام 1962، بعد ذلك طُوِّرت من طرف كل من ($Horel \& Kennard$) في عام 1970، والتي تتضمن إضافة الثابت k إلى عناصر قطر المصفوفة ($X'X$) قبل أخذ معكوسها في تقدير معاملات الانحدار المعيارية كالآتي:²⁰

$$\hat{\beta}_{(k)}^* = (X'X + kI)^{-1} X'Y; \quad 0 \leq k \leq 1$$

حيث :

$\beta_{(k)}^*$: شعاع معاملات انحدار التل المعيارية المقدرة (لا يتضمن المقدار الثابت أو مقدر المقطع).

k : كمية ثابتة تمثل مقدار التحيز وقيماتها محصورة بين الصفر والواحد الصحيح.

$X'X$: مصفوفة معاملات الارتباط الجزئي البسيط ما بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

I : مصفوفة الوحدة من الرتبة $p \times p$.

$X'Y$: مصفوفة معاملات الارتباط الجزئي البسيط ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

1.2 سكون السلاسل الزمنية:

إن الخطوة الأولى في التحليل القياسي يجب أن تبدأ باختبار سكون السلاسل الزمنية وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة، حيث يتحدد سكون السلاسل الزمنية بثبات التباين والتغاير والمتوسط الحسابي لكل منهما عبر الزمن، لذا فإن عدم تحقق أي من هذه الخصائص في السلاسل الزمنية موضع الدراسة يقود إلى سلاسل زمنية غير ساكنة.²¹ وبالتالي فإن اللجوء مباشرة إلى تقدير دالة انحدار ($RIDGE$) دون اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قد يؤدي إلى الحصول على نتائج زائفة.

ولاختبار مدى سكون السلسلة مع مرور الزمن وبالتالي معرفة درجة تكاملها، يتطلب الأمر إجراء اختبار جذر الوحدة ($unit\ root\ test$) وذلك لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، حيث يعتبر هذا الاختبار من الأساليب المعاصرة في تحديد سكون السلسلة الزمنية، ومن أكثر الاختبارات استخداماً لقياس مدى سكون

المتغيرات اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller).²² وقد تم استخدام البرنامج القياسي (EViews) خلال هذه الدراسة لتنفيذ هذا الاختبار وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

اختبار ADF				القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية
الفرق الاول		المستوى			
ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط		
-5.858822*	-6.325174*	-2.025823	0.284474	I(1)	FDI
-5.250652*	-5.246758*	-2.088594	-0.789234	I(1)	gECOFRE
-5.103660*	-5.207441*	-2.873965	-1.935429	I(1)	gEXPEN
-4.511050*	-1.303014	-1.372785	1.849474	I(1)	mGDP
-2.212393	-3.420957**	-3.383615***	-0.372704	I(1)	mPOP
-1.363163	-0.221879	-2.038790	-1.991743		mPOPUR
-1.906681	-3.071113**	-4.117188**	-1.591892	I(1)	mDENRU
-4.454457*	-4.340809*	-3.434438***	-1.229016	I(1)	mTRADE
-6.273215*	-5.850932*	-1.845746	-2.244450	I(1)	mTXREV
-3.873047**	-3.923470*	-1.144753	-0.883178	I(1)	mCRED
-5.381372*	-5.466230*	-2.264553	-1.486106	I(1)	mENER
-4.579107*	-3.708126*	-0.816145	2.298918	I(1)	eEDUC
-5.487307*	-5.477226*	-1.568388	-1.477429	I(1)	sSCUL

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 8). (* معنوي عند مستوى 1 ٪، ** معنوي عند مستوى 5 ٪، *** معنوي عند مستوى 10 ٪)

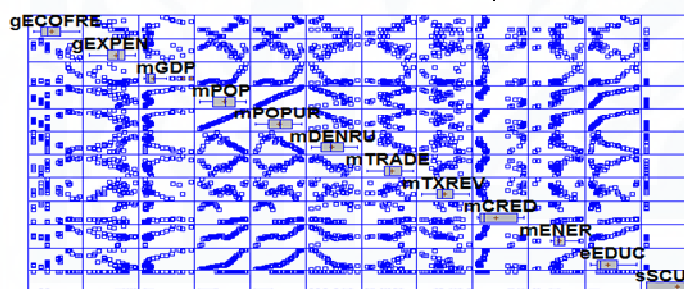
من خلال نتائج الجدول يتضح استقرار السلاسل الزمنية موضوع الدراسة عند الفروق الأولى باستثناء

المتغير (mPOPUR).

2.2 الكشف عن التعدد الخطي:

يمكن الكشف عن القيم الشاذة بين متغيرات النموذج المستقلة، باستخدام (Matrix plot) الموجود في برنامج (Statgraphics) حتى يتم التحقق من أن مشكلة التعدد الخطي - التي يسعى نموذج انحدار (RIDGE) لعلاجها - لا تتسبب فيها القيم الشاذة، ويوضح الشكل رقم (02) أشكال (Matrix plot) لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم 02: أشكال (Matrix plot) لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (statgraphics).

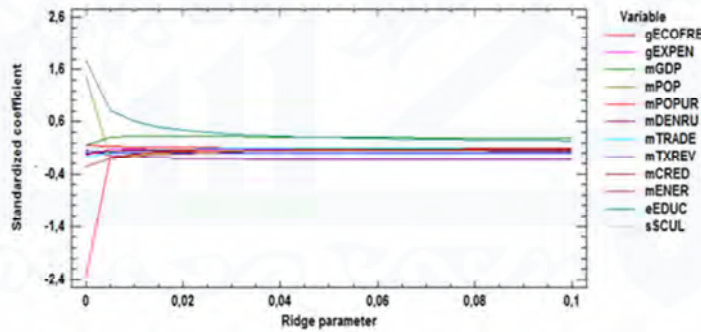
وتكشف تلك الأشكال عن عدم وجود قيم شاذة بين المتغيرات المستقلة لنموذج البحث، وبالكشف عن مصفوفة الارتباط الجزئي لمتغيرات النموذج المستقلة الموضحة في الملحق رقم (02)، يتضح أن هناك بعض الارتباطات ما بين المتغيرات المستقلة بلغت حوالي 12 علاقة ارتباط قوية جداً، فعلى سبيل المثال كانت أكبر علاقة ارتباط بين متغيري (mPOP) و (mPOPUR) بنسبة 98,47 ٪، وبين متغيري (mPOPUR) و (mGDP) بنسبة 70,17 ٪، وبين متغيري (mGDP) و (eEDUC) بنسبة 67,86 ٪، وبين متغيري (mGDP) و (mPOPUR) بنسبة 98,47 ٪، وبين متغيري (mPOPUR) و (mGDP) بنسبة 70,17 ٪، وبين متغيري (mGDP) و (eEDUC) بنسبة 67,86 ٪، وبين متغيري (mGDP) و (mPOPUR) بنسبة 98,47 ٪.

66%، وبين متغيري ($mCRED$) و ($mDENRU$) بنسبة 65,15%، وكانت أصغر علاقة ارتباط بين متغيري ($mPOP$) و ($gEXPEN$) بنسبة 50,45%، وبالتالي فإن هناك إخلالا بأحد فروض تطبيق طريقة المربعات الصغرى والتي يمكن معالجتها بنموذج انحدار ($RIDGE$).

3.2 تقدير قيمة معلمة انحدار ($RIDGE$) أو ثابت التحيز (k):

سيتم في هذا الجزء تقدير نموذج الدراسة باستخدام انحدار ($RIDGE$)، وذلك عن طريق تقدير قيمة معلمة انحدار ($RIDGE$)، وفحص عوامل تضخم التباين (VIF)، ثم تحليل نتائج تقدير انحدار ($RIDGE$). للوصول إلى قيمة جيدة لمعلمة انحدار ($RIDGE$) تم استخدام برنامج ($Statgraphics$) في الحصول على شكل ($Ridge Trace$)، الذي يوضح العلاقة بين قيم المعلمات المعيارية للمتغيرات المتوقعة تأثيرها على المتغير التابع، والقيم المختلفة لمعلمة انحدار ($RIDGE$)، كما هو موضح في الشكل رقم (03):

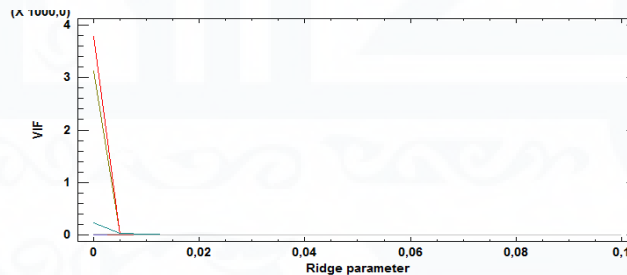
الشكل رقم 03: شكل ($Ridge Trace$) لدالة الاستثمار الأجنبي المباشر في



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ($statgraphics$).

ويتبين من الشكل أن أفضل قيمة لمعلمة انحدار ($RIDGE$) هي $k = 0.02$ تقريباً؛ وذلك لأنها أقل قيمة تبدأ بعدها المعلمات المعيارية في الاستقرار وقد تم اختيار هذه القيمة بعد إجراء عدة مقارنات بينها وبين القيم السابقة واللاحقة، كما يُظهر الشكل رقم (04) العلاقة بين القيم المختلفة لمعلمة انحدار ($RIDGE$) وعوامل تضخم التباين (VIF):

الشكل رقم 04: العلاقة بين القيم المختلفة لمعلمة انحدار ($RIDGE$) وعوامل تضخم التباين



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج

ويتضح من الشكل أيضاً أن أنسب قيمة لمعلمة انحدار ($RIDGE$) هي $k = 0.02$ ؛ وذلك لأنها أقل قيمة تبدأ بعدها عوامل تضخم التباين في التغير ببطء، وتتنخفض عندها عوامل تضخم التباين إلى أقل من 10، ويظهر

أيضا من فحص عوامل تضخم التباين (VIF) عند القيم المختلفة لمعلمة انحدار ($RIDGE$) الواردة بالملحق رقم (03) أن (VIF) قد أخذت في التناقص بشكل ملحوظ، وتمثل القيم الواردة في الصف الأول من الجدول قيم عوامل تضخم التباين لتقديرات المربعات الصغرى، والمقابلة لقيمة معلمة انحدار ($RIDGE$) منعومة $k = 0$ ويتضح من فحص هذه القيم أنها تزيد عن 10، مما يدل على تأثر التقديرات بمشكلة الازدواج الخطي، وتعتبر قيمة $k = 0.02$ هي أقل قيمة تبدأ بعدها عوامل تضخم التباين في التناقص ببطء، كما أن جميع قيم (VIF) عند تلك القيمة أقل تماما من 10، مما يشير إلى عدم تأثر التقديرات بوجود الازدواج الخطي.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج:

1 تحليل نتائج تقدير انحدار ($RIDGE$):

يتضمن الملحق رقم (04) نتائج تقدير دالة FDI_t بافتراض $k = 0.02$ ، وفيما يلي سيتم تحليل النتائج المتوصل إليها على النحو الموالي:

1.1 مواءمة الحكومة:

■ الحرية الاقتصادية: لقد كان هذا المتغير معنويا ومعامله موجبا وكبيراً نسبياً، وهذا ما يتوافق مع توقعات النظرية. فتغير هذا المؤشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 183,14 وحدة، حيث أن توفر درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية يعد عاملاً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ الإنفاق الحكومي: يعتبر هذا المتغير معنويا ومعامله موجبا وهذا ما يتوافق مع توقعات النظرية. فتغير هذا المتغير بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 8,13 وحدة، فهذا المتغير يوضح تأثير حجم الإنفاق الحكومي على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

وكخلاصة تعكس النتائج المتوصل إليها التوافق مع فروض النظرية فيما يتعلق بمواءمة الحكومة حيث نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات التي تخضع للسياسات الاقتصادية، وبالتالي فإن على السلطات الاقتصادية التركيز على الجانب المؤسسي من مناخ الاستثمار بشكل كبير وإعطائه الأولوية، من خلال التحسين المستمر في اللوائح والقوانين والقضاء على كل المعوقات الإدارية، ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري والمالي.

2.1 مواءمة الأسواق:

1.2.1 مواءمة الأسواق بشكل عام:

■ إجمالي الناتج الداخلي الخام: أثبت النموذج عدم معنوية هذا المتغير، أي أن هذا المتغير لا يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستثمرين الأجانب عند دراستهم للجزائر كموقع للاستثمار.

■ إجمالي عدد السكان: هذا المتغير معنوي وإشارة معاملة موجبة، حيث أن تغيره بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 3,57 وحدة، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين حجم السكان والاستثمار الأجنبي المباشر، ويتوافق مع النظرية حيث يعبر حجم السكان عن حجم الطلب في الاقتصاد.

■ **نسبة التحضر:** هذا المتغير معنوي وإشارة معاملته موجبة، حيث أن تغيره بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 4,78 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية حيث أنه كلما زادت نسبة التحضر في الاقتصاد كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ **كثافة السكان في الريف:** بناء على النتائج المتوصل إليها فإن هذا المتغير معنوي غير أن إشارة معاملته سالبة، وهو ما يخالف فروض النظرية.

وبوجه عام يمكن القول إن مواعمة الأسواق في الجزائر تشهد تحسنا معتبرا، يعكس الجهود المبذولة في إطار البرامج التنموية التي تم اعتمادها، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تشهد تأخرا وهو ما يتطلب العمل على تحسينها.

2.2.1 مواعمة سوق السلع والخدمات:

■ **التجارة الخارجية:** هذا المتغير معنوي وإشارة معاملته موجبة، حيث أن تغيره بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 6,89 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية ويؤكد العلاقة الطردية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

■ **حصيلة الضرائب:** متغير معنوي وإشارة معاملته موجبة، وهو ما يخالف النظرية، غير أن الدراسات أثبتت أن المستثمر الأجنبي يتأثر بعدم استقرار القوانين الضريبية أكثر من تأثره بمعدل الضريبة بمعنى أنه يفضل معدل ضريبة مستقر ولو كان مرتفعا على أن يكون هناك تذبذب في القوانين الضريبية، وهذا يوافق فروض نظرية المواعمة المؤسسية التي تفترض تأثير الاستثمار الأجنبي بالمتغيرات التي تخضع للسياسات الاقتصادية.

وبشكل عام إذا ما استثنينا هذا المتغير يمكن القول بأن مواعمة سوق السلع والخدمات في الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر جيدة، أي أن المناخ المتعلق بسوق السلع والخدمات في الجزائر مقبول، وهو ما يتطلب مزيدا من التحسين في مواعمة هذا السوق من خلال القضاء على التحديات القائمة.

3.2.1 مواعمة سوق رأس المال:

■ **الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص:** هذا المتغير معنوي وإشارة معاملته موجبة، حيث كلما زاد حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص بوحدة واحدة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 2,32 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية ويؤكد العلاقة الطردية بين حجم الائتمان المصرفي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.2.1 مواعمة الارتباطات السوقية:

■ **استخدام الطاقة:** بناء على النتائج المتوصل إليها فإن هذا المتغير معنوي غير أن إشارة معاملته سالبة، وهو ما يخالف فروض النظرية، أي أن هذا المتغير لا يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المستثمرين الأجانب، وهو ما يفسر أن الارتباطات السوقية في الجزائر لا تزال ضعيفة.

3.1 مواعمة التعليم:

■ **نسبة الطلبة الجامعيين إلى عدد السكان:** هذا المتغير معنوي ومعاملته موجب وكبير نسبيا، حيث كلما تغير هذا المتغير بوحدة واحدة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 455,20 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية

ويؤكد التأثير الكبير للمستوى التعليمي للقوى العاملة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبالتالي فإن على السلطات الاقتصادية التركيز على الجانب كأحد المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3.2 مواءمة الثقافة الاجتماعية:

■ $sSCUL$: تظهر النتائج أن هذا المتغير معنوي ومعامله موجب حيث يؤدي التغير بوحدة واحدة في هذا المتغير إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 139,59 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية.

يتضح من خلال النموذج القياسي الذي تم تطبيقه أن معظم المتغيرات ثبتت معنويتها وبشكل خاص توافقت مع فروض النظرية عدا متغير ($mGDP$)؛ حيث يتضح من فحص قيمة ستودنت المحسوبة t للمعاملات المقدرة لها أنها تزيد عن القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي $1.96 \pm$ وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ والقيمة الحرجة للتوزيع ستودنت $2.093 \pm$ عند درجة حرية 19 ومستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

كما ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار F ، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، كما بلغت قيمة معامل التحديد 94,1263 % تقريبا، ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ككل، أما معامل التحديد المعدل المناسب في حالة زيادة المتغيرات التفسيرية عن اثنين فأكثر فقد بلغ 90,4165 % تقريبا.

الخلاصة:

مؤدى نظرية المواءمة المؤسسية أن بإمكان أي دولة مهما كان موقعها أو حجم سكانها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفير المناخ المؤسسي الملائم والمتمثل في السياسات والقوانين الحاكمة للاستثمار، وقد أكدت تقارير الاستثمار العالمي الأخيرة هذا الطرح حيث أصبحت الدول النامية تسيطر على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا بعد أن كانت الدول المتقدمة تسيطر على هذه التدفقات لفترات طويلة، وبعد تحليل نتائج الدراسة القياسية الخاصة بالجزائر يمكن الوقوف على ما يلي:

■ تعتبر القوى العاملة المتعلمة أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فالتعليم هو الذي يبني رأس المال البشري القادر على استيعاب التطورات السريعة في التكنولوجيا، ولذا يجب التركيز على هذا الجانب المهم من مناخ الاستثمار، من خلال زيادة الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها بالشكل الذي يضمن توفير قوى عاملة ماهرة ومدرّبة وقادرة على التكيف مع التكنولوجيا، والأساليب الإدارية الحديثة، خاصة في ظل التوجهات الحديثة التي تعتبر أن الموارد البشرية أهم العوامل المحركة للنمو. ويتعين على الحكومة المشرفة ضمان انخراط الطلبة الجامعيين في فرص عمل لمستوى التعليم المكتسب لديهم، وهو ما سوف يسهل على الشركات الأجنبية الأداء الاستثماري من خلال توفر العديد من شركات المناولة والشركات الخاصة المساعدة على توريد احتياجات الاستثمارات الأجنبية.

■ تعتبر مواءمة الثقافة الاجتماعية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، نظرا لأن هذا العامل يسهل انخراط الأجانب في بيئة الأعمال، فالتقارب اللغوي والثقافي يسهل حركة المستثمرين كما يسهل أيضا قابلية تداول منتجات تلك الاستثمارات في السوق المحلية. وفي هذا الإطار تشير دراسة للبنك العالمي حول تقييم مناخ

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - حسب آراء عينة من 57 من المستثمرين الدوليين المحتملين في الجزائر من فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا - إلى أن من بين أهم عوامل توجه هؤلاء المستثمرين إلى الجزائر القرب الجغرافي والثقافي. ومن جانب آخر فإن عدم مواءمة الثقافة الاجتماعية المحلية للمستثمرين الأجانب قد تحد من حركة الاستثمار في جانب العمل والمبيعات، علما أن هذا المتغير يتحسن في الدول المتلقية كلما كان تاريخ البلد في استقطاب الاستثمارات طويلا، وهو ما يجعل الجهات والهيئات المحلية أكثر تأقلا مع المستثمرين الأجانب بمرور الوقت.

وبوجه عام تدل النتيجة المتوصل إليها على مستوى مواءمة الثقافة الاجتماعية على مرونة الاقتصاد الجزائري في التعامل مع تغيرات السوق العالمية، واستعداده لتقبل الاستثمار الأجنبي المباشر، واستطاعته التأقلم مع التطورات الجارية في السوق العالمية، وعلى هذا الأساس يجب تبيين الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بهذا الجانب من مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ يعتبر توفر درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث يعبر المؤشر المستخدم في الدراسة القياسية عن مدى تحرر النشاط الاقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة إلا في حدود الحد الأدنى اللازم لحماية الحقوق والحفاظ على الحريات. ونظرا لأهمية هذا المتغير في تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد فإن تحسين هذا المؤشر سوف يؤدي إلى زيادة معتبرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتعين على الحكومة المشرفة أن تضطلع بتلك المهمة نظرا لأن ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر لا يزال متأخرا، وذلك على الرغم من أن التشريعات والقوانين تكفل حرية عمل المستثمرين الأجانب، غير أن الجانب القانوني لا يعد كافيا ما لم يستند تطبيقه إلى إصلاح العديد من الجوانب الإدارية والتنظيمية والفنية المرتبطة ببيئة الأعمال وأداء الشركات.

■ لا تزال المؤشرات الاقتصادية والمالية المتعلقة بمواءمة الأسواق على أهميتها غير فعالة في حفز المستثمرين الأجانب؛ فقد بينت الدراسة القياسية الأثر الضعيف لهذه المتغيرات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبالتالي فإن السعي إلى استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية يعتبر مهما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن المحافظة على استقرار ومرونة السياسات والقوانين المتعلقة بالاستثمار تمثل المحدد الأهم في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وعموما في إطار دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يمكن القول إنه بالرغم من التحسينات التي شهدتها بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن العديد من القيود في مختلف الجوانب لا تزال قائمة، وهو ما يتطلب مزيدا من العمل للتحسين والتحسين المستمر لبيئة الأعمال وأداء الشركات في الجزائر.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الملحق رقم (01): تطور متغيرات الدراسة القياسية في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2011)

year	FDI	gECOFRE	gEXPEN	mGDP	mPOP	mPOPUR	mDENRU	mTRADE	mTXREV	mCRED	mENER	eEDUC	sSCUL
1980	348,7	4,50	96,0000	42345,2763	19,4752	43,54	159,9318	64,68	35,7031	48,5083	575,4	0,3153	0
1981	13,21	4,50	96,2905	44348,6707	20,1039	44,42	162,2914	65,46	40,0660	52,5711	606	0,3547	0
1982	-	4,50	98,0732	45207,0907	20,7666	45,3	165,0732	59,92	33,4605	62,1614	764,1	0,3756	0
	53,57												
1983	0,42	4,50	97,8605	48801,3722	21,4533	46,19	175,1247	53,74	32,0220	65,0672	799,4	0,4470	0
1984	0,8	4,50	101,7564	53698,2803	22,1505	47,08	169,5193	53,18	33,8787	66,4974	767,3	0,4709	0
1985	0,4	4,20	103,1582	57937,8677	22,8474	47,97	172,0402	50,33	32,1279	68,7298	776,6	0,4898	0
1986	5,32	4,20	110,3172	63696,3000	23,5394	48,86	172,7866	36,03	36,0815	69,3119	851,5	0,5612	0
1987	3,71	4,20	104,1396	66742,2691	24,2257	49,72	172,3047	32,68	25,5831	67,5326	817	0,6386	0
1988	13,02	4,20	107,0958	59089,0655	24,9049	50,51	173,5699	38,11	24,7328	68,1468	839	0,6979	0
1989	12,09	4,20	109,8748	55631,4883	25,5766	51,3	174,7274	47,15	27,6038	63,1937	810,1	0,7069	0
1990	40	3,90	101,4933	62045,0984	26,2397	52,09	177,5562	48,38	26,3510	56,1432	845,6	0,7443	1
1991	80	3,90	94,4819	45715,3681	26,8937	52,87	174,5828	52,72	28,2234	46,2892	872,7	0,7727	1
1992	30	3,90	98,5499	48003,2972	27,5352	53,66	168,7466	49,19	23,1408	7,2548	875,9	0,8585	1
1993	0,001	3,90	101,3551	49946,4567	28,1576	54,44	170,3022	44,92	25,7381	6,6178	856,2	0,9141	1
1994	0,001	3,90	103,5230	42542,5736	28,7527	55,22	172,2050	48,58	26,6292	6,4891	808,2	0,8730	1
1995	0,001	4,50	102,8015	41764,0540	29,3155	56	171,5612	55,19	28,9657	5,1994	821,7	0,8617	1
1996	270	4,50	94,1842	46941,4963	29,8452	56,77	171,5316	53,71	31,0681	5,3649	786,6	0,8956	1
1997	260	4,50	90,4313	48177,8619	30,3455	57,54	168,4114	52,24	31,9362	3,9074	792,8	0,9969	1
1998	606,6	4,50	99,9377	48187,7801	30,8204	58,31	167,7081	45,09	25,4800	4,5638	807,5	1,1603	1
1999	291,6	4,50	96,8750	48640,6135	31,2763	59,12	166,6411	50,49	28,0671	5,3881	849,7	1,2530	1
2000	280,1	5,00	80,1789	54790,0590	31,7194	59,92	165,9289	62,53	26,5102	5,9657	851,1	1,3519	1
2001	1108	5,00	85,3276	54744,7167	32,1502	60,71	166,5722	58,71	30,4011	8,0647	842,1	1,5197	1
2002	1065	4,90	90,1251	56760,2890	32,5730	61,5	166,1623	61,13	31,1643	12,2987	883,3	1,7499	1
2003	638	4,90	85,6271	67863,8326	33,0034	62,28	165,8859	62,12	26,6347	11,3874	930,1	1,8674	1
2004	882	5,00	85,5950	85324,9974	33,4613	63,06	164,9578	65,7	23,8403	11,1157	925,7	1,9521	1
2005	1145	5,80	76,8682	103198,6503	33,9609	63,83	163,5423	71,28	20,6798	12,0114	952,1	2,2246	1
2006	1888	5,70	73,1086	117026,6553	34,5072	64,59	163,5605	70,73	19,5137	12,3519	1004	2,2627	1
2007	1743	5,50	77,8018	134977,8679	35,0970	65,35	162,8307	71,94	18,7953	13,4387	1048	2,4620	1
2008	2632	5,30	80,7378	171000,1626	35,7254	66,1	161,7302	76,68	24,3837	13,1655	1048	2,8014	1
2009	2746	5,40	100,5810	137211,7954	36,3833	66,82	161,1004	71,32	35,1429	16,6123	1122	3,0338	1
2010	2301	5,34	92,9776	161207,3050	37,0628	67,53	160,4343	69,87	34,4028	15,6331	1082	2,9499	1
2011	2581	5,32	89,7676	199070,8646	37,7630	68,21	159,8565	67,71	37,3618	14,0093	1108	3,0151	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- قاعدة بيانات الأنكاد.
- قاعدة بيانات البنك الدولي.
- قاعدة بيانات معهد (Fraser Institute).
- وزارة المالية.
- الديوان الوطني للإحصائيات.
- ملاحظة: تم الاكتفاء بسنة 2011؛ نظرا لتعذر الحصول على بعض متغيرات الدراسة بعد هذه السنة.

الملحق رقم (02): مصفوفة الارتباط الجزئي لمتغيرات النموذج المستقلة

	CONSTANT	gECOFRE	gEXPEN	mGDP	mPOP	mPOPUR	mDENRU	mTRADE	mTXREV	mCRED	mENER	eEDUC	sSCUL
CONSTANT	1,0000	0,0438	-0,5773	-0,6860	0,8776	-0,8817	-0,3467	-0,2423	-0,3366	0,4084	-0,0212	0,5456	-0,1902
gECOFRE	0,0438	1,0000	0,3162	0,0474	0,1808	-0,2271	0,0072	-0,3229	-0,1610	0,1073	-0,0204	0,0335	0,5274
gEXPEN	-0,5773	0,3162	1,0000	0,5119	-0,5045	0,5446	-0,2362	0,3609	-0,2852	0,0913	0,0253	-0,5876	0,4732
mGDP	-0,6860	0,0474	0,5119	1,0000	-0,6786	0,7017	0,0310	0,0963	0,1152	-0,2416	-0,0616	-0,6600	0,3471
mPOP	0,8776	0,1808	-0,5045	-0,6786	1,0000	-0,9847	-0,1030	-0,0134	-0,3267	0,3666	-0,0624	0,5311	-0,3250
mPOPUR	-0,8817	-0,2271	0,5446	0,7017	-0,9847	1,0000	0,0036	0,1240	0,3037	-0,2710	0,0984	-0,6464	0,2859
mDENRU	-0,3467	0,0072	-0,2362	0,0310	-0,1030	0,0036	1,0000	-0,1495	0,2790	-0,6515	-0,4121	0,4956	-0,2396
mTRADE	-0,2423	-0,3229	0,3609	0,0963	-0,0134	0,1240	-0,1495	1,0000	-0,2105	0,1479	0,2615	-0,4805	-0,3100
mTXREV	-0,3366	-0,1610	-0,2852	0,1152	-0,3267	0,3037	0,2790	-0,2105	1,0000	-0,3126	0,1998	-0,0824	-0,0385
mCRED	0,4084	0,1073	0,0913	-0,2416	0,3666	-0,2710	-0,6515	0,1479	-0,3126	1,0000	-0,0632	-0,1590	0,3537
mENER	-0,0212	-0,0204	0,0253	-0,0616	-0,0624	0,0984	-0,4121	0,2615	0,1998	-0,0632	1,0000	-0,4645	-0,1249
eEDUC	0,5456	0,0335	-0,5876	-0,6600	0,5311	-0,6464	0,4956	-0,4805	-0,0824	-0,1590	-0,4645	1,0000	-0,2075
sSCUL	-0,1902	0,5274	0,4732	0,3471	-0,3250	0,2859	-0,2396	-0,3100	-0,0385	0,3537	-0,1249	-0,2075	1,0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (statgraphics).

Ridge Parameter	gECOFRE	gEXPEN	mGDP	mPOP	mPOPUR	mDENRU	mTRADE	mTXREV	mCRED	mENER	eEDUC	sSCUL
0,0	15,422	11,4454	22,4373	3123,65	3773,96	11,046	10,1991	2,57072	20,364	18,3627	241,671	21,3914
0,005	11,0795	6,21105	8,79173	14,2004	10,01	6,30225	6,56066	2,12257	11,5189	12,371	37,3639	13,8553
0,01	8,77925	5,3308	7,41273	7,21352	5,45256	5,04417	5,45526	1,99652	8,84177	9,85669	17,1066	10,4797
0,015	7,23237	4,73138	6,42719	4,78626	3,87673	4,362	4,80521	1,89555	7,17955	8,19073	10,0102	8,26366
0,02	6,13064	4,27295	5,66325	3,54944	3,01707	3,893	4,33802	1,80985	6,00809	6,96324	6,67226	6,72596
0,025	5,31054	3,90296	5,04873	2,79874	2,46055	3,53579	3,97132	1,735	5,13331	6,01539	4,81842	5,61226
0,03	4,67837	3,59457	4,54271	2,29482	2,06718	3,24864	3,66936	1,66844	4,45644	5,26223	3,67287	4,77766
0,035	4,17707	3,33183	4,11885	1,93379	1,77377	3,01005	3,41318	1,60846	3,91917	4,65128	2,91049	4,13452
0,04	3,77019	3,10436	3,75895	1,66307	1,54669	2,80726	3,19138	1,5539	3,48414	4,14757	2,3747	3,62731
0,045	3,43347	2,90499	3,44992	1,45309	1,36608	2,63196	2,99647	1,50387	3,12611	3,72668	1,98218	3,21935
0,05	3,1502	2,72852	3,18202	1,28591	1,21934	2,47843	2,82328	1,45771	2,82737	3,37096	1,68502	2,88568
0,055	2,90856	2,57104	2,94787	1,15	1,09803	2,34253	2,668	1,41489	2,57514	3,06731	1,45403	2,60875
0,06	2,69994	2,42957	2,7417	1,03759	0,996307	2,22117	2,52778	1,375	2,35997	2,80586	1,27051	2,37598
0,065	2,51794	2,30173	2,55901	0,943279	0,909949	2,11196	2,4004	1,33768	2,17471	2,57898	1,12202	2,17812
0,07	2,35774	2,18562	2,39618	0,863172	0,835859	2,01306	2,28408	1,30267	2,01391	2,38072	0,999975	2,00824
0,075	2,21558	2,0797	2,25029	0,794405	0,771704	1,92298	2,17741	1,26972	1,8733	2,20638	0,898324	1,86109
0,08	2,08856	1,98269	2,11895	0,734821	0,715697	1,84052	2,0792	1,23862	1,74953	2,05219	0,812662	1,7326
0,085	1,97436	1,89353	2,00021	0,68277	0,666445	1,7647	1,98848	1,20921	1,63992	1,91511	0,739731	1,61959
0,09	1,8711	1,8113	1,89242	0,636966	0,622851	1,69472	1,90441	1,18133	1,5423	1,79265	0,677073	1,51954
0,095	1,77727	1,73526	1,79422	0,596396	0,584035	1,62989	1,82629	1,15485	1,45493	1,68277	0,622803	1,43044
0,1	1,69163	1,66474	1,70445	0,560248	0,54929	1,56964	1,75353	1,12965	1,37636	1,58376	0,575455	1,35065

الملحق رقم (03): قيم عوامل تضخم التباين عند القيم المختلفة لدالة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (statgraphics).

الملحق رقم (04): نتائج تقدير دالة FDI_t بافتراض $k = 0.02$

R-Squared = 94,1263 percent					
R-Squared (adjusted for d.f.) = 90,4165 percent					
Standard Error of Est. = 267,303					
Mean absolute error = 168,759					
Durbin-Watson statistic = 2,13945					
Lag 1 residual autocorrelation = -0,111504					
Ridge Regression Coefficient Section for k = 0,020000					
Independent	Regression				
Variable	Coefficient	T			
Intercept	-77,50993				
gECOFRE	183,1429	1613,59383			
gEXPEN	8,132654	91,6871928			
mGDP	0,0068124	0,02113683			
mPOP	3,570826	167,644413			
mPOPUR	4,77638	120,615657			
mDENRU	-18,73805	179,311483			
mTRADE	6,892645	79,8684241			
mTXREV	9,211513	170,268262			
mCRED	2,320261	34,4763893			
mENER	-0,03568343	7,136686			
eEDUC	455,2016	1039,74783			
sSCUL	139,5875	1906,93306			
Analysis of Variance Section for k = 0,020000					
Source	DF	Sum of Squares	Mean Square	F-Ratio	Prob Level
Intercept	1	1,369119E+07	1,369119E+07		
Model	12	2,357731E+07	1964776	26,2423	0,000000
Error	19	1422542	74870,63		
Total(Adjusted)	31	2,499985E+07	806446,8		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (statgraphics).

الإحالات والمراجع:

- ¹ Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, *Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies*, African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 20523-4600. P 2.
- ² Abdellatif NOUREDDINE, *La Localisation de L'Attractivité Territoriale des Investissement Direct Etrangers: Essai de Modélisation Econométrique*, Thèse de Doctorat, Université IBN ZOHR-Agadir Maroc, 2010, p 119. en ligne (http://toubkal.imist.ma/bitstream/handle/123456789/7951/THESE_NOUREDDINE.pdf?sequence=1)
- ³ أحمد حمد الله السمان، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (دراسة قياسية)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الرابعة عشر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، عين حلوان، 2000، ص 115.
- ⁴ Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, *op.cit*, p 4.
- ⁵ Idem, p5.
- ⁶ عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص 249.
- ⁷ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، ص 74.
- ⁸ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1995 - 2005، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 208.
- ⁹ فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 381.
- ¹⁰ عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 265.
- ¹¹ قاعدة بيانات الأونكتاد، متوفر على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>
- ¹² UNCTAD, *Examen de la Politique de l'Investissement en Algérie*, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Nations Unies, décembre 2003, pp9-10.
- ¹³ معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متوفر على الرابط الموالي: <http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/CountryRisk/algeria.pdf>
- ¹⁴ Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, *Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies*, African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 20523-4600.
- ¹⁵ أحمد حمد الله السمان، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (دراسة قياسية)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الرابعة عشر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، عين حلوان، 2000.
- ¹⁶ World bank, *Algeria Investment Climate Assessment*, June 2003.
- ¹⁷ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006 - 2007.
- ¹⁸ صديقي أحمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر، دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2006 - 2007.
- ¹⁹ عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013 - 2014.
- ²⁰ ساوس الشيخ، معالجة مشكلة الازدواج الخطي باستخدام انحدار التل دراسة تطبيقية على دالة الانفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة أحمد دراية أدرار، جوان 2014، ص 42 - 43.
- ²¹ خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews، (د ط)، دار الكتاب الثقافى، الأردن، 2012، ص 188.
- ²² كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص 153.

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على دول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2014

أ.د. صوار يوسف
جامعة سعيدة، الجزائر
syoucef12@yahoo.fr

دجلولي نسيم
جامعة مستغانم، الجزائر
dje_nassima@yahoo.fr

The impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Evidence from Arab Maghreb Countries.

Nassima DJELLOULI & Youcef SOUAR
University of Mostaganem & University of Saida -Algeria

Received: 11 Feb 2017

Accepted: 17 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحث في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2014، باستخدام تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، كما أوضحت النتائج كذلك أن إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على الحد الأدنى لمخزون رأس المال البشري المتوفر عليه بالدول المضيفة، وعلى حد معين من الانفتاح التجاري و معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، مخزون رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، معدلات التضخم.

رموز JEL: C23,E31,F10,F43,O40

Abstract:

This paper attempts to investigate the impact of Foreign Direct Investment (henceforth FDI) on economic growth (henceforth GDP) of Arab Maghreb Countries over the period 1980-2014 using regression analysis of panel data, the results indicate that FDI has a negative impact on GDP of the countries under study, and our results suggest that the productivity of FDI holds only when the host country has a minimum threshold stock of human capital, and certain limit of trade openness and inflation rates.

Key Words : Foreign Direct Investment, economic growth, panel data, human capital, trade openness, inflation rates.

(JEL) Classification : C23,E31,F10,F43,O40.

تمهيد:

يدور الجدل حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور شركات متعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول المضيفة، فمثلما تسعى الدول المضيفة إلى تحقيق منافع من جراء جذب هذه الاستثمارات، فإن شركات متعددة الجنسيات تسعى هي الأخرى إلى تحقيق منافع من وراء تدويل استثماراتها و أنشطتها المختلفة في الدول المضيفة. وبعض جوانب هذا الجدل يؤيد الرأي القائل بأن الاستثمارات من أنجح الوسائل دفعا للتنمية الشاملة، أما البعض الآخر فيرفض هذه الفكرة مفترضا أن هذا النوع من الاستثمارات يأخذ أكثر مما يعطي، وبين هذين الرأيين يقع رأي ثالث يرضي ضرورة وضع ضوابط معينة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات، ولابد من الاعتراف بوجود مصالح مشتركة لأطراف الاستثمار الأجنبي (الدولة المضيفة، الدولة الأم، والشركات متعددة الجنسيات)، وعلى كل طرف أن يسعى لتحقيق أهدافه في ضوء أهداف الطرف الآخر¹. وبين مؤيد للدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعارض له، جاءت عدة دراسات ميدانية تهدف إلى قياس آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصادات الدول المضيفة، والدور المتوقع لـ **FDI** في عملية النمو كنافل للتكنولوجيا، حظي بتأييد كل من Solow(1956) و Easterly and Levine(2001) و Caselli's(2004) والتي أظهرت أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل يكون من خلال التقدم التكنولوجي.

وليست كل الدراسات التجريبية تؤيد الفرضية التي تقضي أن **FDI** يلعب دور إيجابي في تحويل التكنولوجيا، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد Haddad and Harrison(1993) على المغرب و Aitken and Harrison(1999) على فنزويلا، و Djanko and Hoekman(2000) على جمهورية التشيك، ودراسة Konings على بولندا و بلغاريا، حيث فشلت هذه الدراسات في إيجاد أدلة ميدانية أو تجريبية تشير إلى وجود اتساع الفائدة من التكنولوجيا المحولة من خلال **FDI**، أو إثبات إمكانية استفادة الدول المضيفة من **FDI**².

وتوجد بعض الدراسات التجريبية التي بحثت في فشل الدول المضيفة في الاستفادة من التكنولوجيا المحولة من خلال **FDI**، ويعود هذا الفشل حسب بعض الدراسات إلى مستوى الرأس المال البشري المتاح بالدول المضيفة، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة Borensztein,et.,al,(1998)³ حيث أشار إلى أن **FDI** يعتبر محرك التكنولوجيات الحديثة، ولهذا، يتطلب الاستفادة من **FDI** تدريب القوى العاملة حتى تكون مؤهلة لتبني التكنولوجيا المحولة، كما بين أن **FDI** له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وحجم هذا التأثير يعتمد على مخزون رأس المال البشري المتاح بالدول المضيفة، و أكدت نتائج معادلات الانحدار غير مرتبطة ظاهريا (SUR) التي شملت 69 دولة نامية أن الدول التي تتوفر على مخزون رأس مال بشري كافٍ يمكن لها أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عكس الدول التي تتوفر على مخزون رأس مال بشري ضعيف، حيث يكون تأثير **FDI** على نموها الاقتصادي سلبى.

و من جهة أخرى أشار(Balasubramanyan,et.,al,1996)⁴ إلى دور السياسات الخارجية المتبعة من طرف الدول المضيفة في التأثير الإيجابي لـ **FDI** على النمو الاقتصادي للدول المضيفة، من خلال دراسة شملت 46

دولة نامية تختلف فيما بينها في نظام سياسات التجارة الخارجية، خلال الفترة 1970-1985، و بالاعتماد على فرضية Bhagwati (1978) التي تقضي بأن تدفقات FDI تقف على ما إذا كانت الدول المضيفة تتبع سياسة تشجيع الصادرات (EP) أو سياسة إحلال الواردات (IS) من خلال إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة، و حسب نتائج الدراسة القياسية، فإن FDI يؤثر بقوة على النمو الاقتصادي للدول المضيفة التي تتبع إستراتيجية (EP) مقارنة بتلك التي تتبع إستراتيجية (IS)، ومما سبق، جاءت هذه الورقة البحثية لاختبار نوع التأثير الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول المضيفة.

1. إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية الدراسة في ما إذا كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، وهل يتطلب التأثير الايجابي لـ FDI مستوى معين من مستوى الموارد البشرية التي تكون قادرة على تعلم و تحصيل التكنولوجيا المصاحبة له، وهل فعلا تشجع درجة الانفتاح التجاري و تحفز التأثير الايجابي لـ FDI على النمو الاقتصادي للبلد المضيف؟

2. فرضيات البحث:

- * لـ FDI تأثير إيجابي و مباشر على النمو الاقتصادي.
- * يعتمد الدور الايجابي الفعال لـ FDI على مستوى مخزون رأس المال المتوفر لدى البلد المضيف.
- * من شأن درجة الانفتاح التجاري أن تحفز الأداء الايجابي لـ FDI بالدول المضيفة.

3. منهجية البحث

جاء بناء هذه الورقة البحثية اعتمادا على منهجية IMRAD [تمهيد، الطريقة و الأدوات، النتائج و المناقشة]، حيث بدأنا البحث بتمهيد يحتوي على إشكالية الدراسة و فرضيات الدراسة، وبعده، تم التطرق في الجزء الأول من البحث إلى مراجعة أدبيات الدراسة من خلال جانب نظري يحتوي على المتغيرات الأساسية للبحث و هما النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة التي بحثت في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في حالات دول المغرب العربي، و تطرقنا في الجزء الثاني من البحث إلى الدراسة التطبيقية، من خلال عرض كل من عينة الدراسة، فترة الدراسة، متغيرات الدراسة، مصادر جمع البيانات، نموذج الدراسة بالإضافة إلى مناقشة نتائج الدراسة، وفي الأخير عرضنا خلاصة تحتوي على أهم نتائج البحث.

أولا. الإطار النظري:

1. تطور نظريات النمو الاقتصادي:

إن أول خطوات البحث في نماذج النمو الاقتصادي كان نموذج الذرة، وكان هذا النموذج يمثل خطوة بسيطة فكريا على نحو واضح ولكنه يمثل خطوة تاريخية ضخمة لمفهوم معدل النمو، و هذه الخطوة كانت قد أخذت من قبل الاقتصاديين في القرن السابع عشر و على نحو أكثر وضوحا من قبل (William Petty)، كما أن اعتبارات نموذج الذرة لعبت دورا مهما أيضا في كتابات (David Ricardo) و (Robert Torrens) اللذان

اقتربا كثيرا من اكتشاف الازدواجية أو الثنائية الأساسية للعلاقة العكسية بين معدل النمو في الاقتصاد الوطني و الاستهلاك الفردي من جانب، والعلاقة العكسية بين معدل الربح و معدل الأجور الحقيقية من جانب ثاني مع الأخذ في الاعتبار الوضع المؤسسي للرأسمالية التنافسية، ومع المنافسة الحرة و افتراض أن الفائض الاجتماعي بكامله سوف يدخر و يستثمر وهذا يعني يتراكم بحالة أو حالات تتصف بثبات العوائد إلى الحجم فإن معدل الفائض يعطي المعدل العام للربح في الاقتصاد الوطني ومعدل نمو ذلك الاقتصاد الوطني، ولذلك فإن نموذج الذرة وفر خدمات مفيدة بوصفه نقطة بداية في الدخول في استقصاء قوانين التراكم الرأسمالي و النمو الاقتصادي و توزيع الدخل⁵.

و الفكر التنموي الاقتصادي نال اهتمام من قبل عدة اقتصاديين الذي وضعوا نظريات و صاغوا نماذج رياضية، من أهمهم (A.Smith)، (D.Ricardo)، (T.Malthus)، (J.Schumpeter)، بالإضافة إلى (J.M.Keynes)، حيث ركز الكلاسيك عوامل النمو في التراكم الرأسمالي، ويعد تقسيم العمل نقطة البداية في التحليل حيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج، كما أن عملية تراكم رأس المال تعتبر شرطا ضروريا ويجب أن تسبق تقسيم العمل، و أن المشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر و من ثم الاستثمار، وعناصر النمو وفقا آدم سميث تقتصر على كل المنتجين و المزارعين و رجال الأعمال⁶.

كما نظر (Smith) إلى عملية النمو بوصفها داخلية على نحو شديد واضعا تأكيدا خاصا على تأثير تراكم رأس المال في إنتاجية العمل من خلال مبدأ تقسيم العمل الذي يعتمد على مدى السوق وهكذا على تراكم رأس المال، حيث أوضح كم هي قوية وسيلة تقسيم العمل في زيادة إنتاجية العمل من خلال التحسن في براعة العاملين، والادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم العمل، ويكمل (Smith) تحليله عبر التأكيد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق وهذا يعني أن السوق الكبير يولد تقسيم عمل أكبر، وتقسيم للعمل أكبر يولد إنتاجية أكبر⁷، ولقد وجد (Smith) أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق و الذي يؤدي توسعه إلى خلق إمكانات جديدة لتقسيم العمل مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل و توسع و زيادة حجم المنشأة و ظهور الوفورات، حيث ناقش هذا الاقتصادي أيضا دور وفورات السعة (الوفورات الداخلية) للمنشأة في رفع الإنتاجية و هذا ما يوصل الاقتصاد إلى حالة سماها بالدعم الذاتي⁸.

وعلى العكس من (Smith) الذي كان يعتقد أن تراكم رأس المال سوف يقود على نحو منتظم إلى تحسينات في القوى الإنتاجية، فإن (Ricardo) لم يرى أي علاقة صميمية بين تراكم رأس المال و تلك التحسينات بل عامل تلك التحسينات بوصفها نتيجة لأحداث وحيدة مثل الاكتشافات العلمية و غيرها و هي ليست بالضرورة ترتبط بتراكم رأس المال، بعبارة أخرى اعتبر (Smith) التقدم التكنولوجي ظاهرة داخلية، بينما عامل (Ricardo) التقدم التكنولوجي بوصفه ظاهر خارجية⁹.

و اشتهر (Malthus) بنظريته المعروفة عن السكان، إذ اعتقد بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية، في حين أن الإنتاج ينمو بمتتالية حسابية، وهذا يؤدي بدوره للضغط على الموارد باستمرار إذا لم تحدد الزيادة السكانية¹⁰، كما اعتبر أن القطاع الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة بسبب قلة ارتباطه بالتقدم التكنولوجي عكس

القطاع الصناعي الذي يتميز بزيادة الغلة لإمكانية تطبيق التقدم التكنولوجي به، و أكد (Schumpeter) على أهمية المنظم وما يقوم به من تجديدات في شكل ابتكارات يتولد عنها موجة من الاستثمارات الضخمة، هذه الابتكارات تتمثل في إدخال منتج جديد أو تحسين مستمر في المنتجات الموجودة، أو طريقة جديدة للإنتاج، أو إقامة منظمة جديدة لأي صناعة، وخصص دور المبتكر للمنظم و ليس للرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية، وإنما هو قادر على تقديم شيء جديد تماما، فهو لا يوفر أرصدة نقدية و لكنه محول مجال استخدامها¹¹.

أما فيما يخص النماذج التي اعتمدت على أفكار كينز، فنجد نموذج Harrod ونموذج Domar اللذان كانا بداية فعلية لصياغة نماذج رياضية للنمو الاقتصادي واستخدمت هذه النماذج فيما بعد في بناء و تطوير نماذج أكثر دقة في تحليل مصادر النمو الاقتصادي لاسيما النماذج الكلاسيكية الحديثة، كما كان نموذج النمو الخارجي الذي خططه (G.Cassel) يمكن أن يعد كذلك نقطة بداية تقريبية لتطور النظرية الكلاسيكية الحديثة، حيث عرض (Cassel) نموذج لاقتصاد ينمو على خط حالة الاستقرار، وتجدر الإشارة إلى أن (A.Marshall) هو من جاء بالفكرة المشهورة التي تدعى حالة مستقرة أو ساكنة عام 1890 ولكن النظرية الكلاسيكية عانت من مجموعة من العوائق من أهمها فشلها في توضيح الفروقات الكبيرة في البواقي بين الدول التي تمتلك التكنولوجيا نفسها، و في الوقت الذي كانت هناك مقترحات عدة تهتم بنظرية النمو الاقتصادي التي لها عناصر مشتركة مع التطورات الحديثة مثل مقترح (Arrow) المتعلق بالتعلم بالممارسة عام 1962، و يرى (Romer) في أطروحته للدكتوراه عام 1983 أنه من الممكن التعرف على عناصر معينة مهمة في الصيغ المختلفة للنظريات الجديدة في النمو الاقتصادي يشار إليها بوصفها نظرية النمو الداخلي¹².

2. تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

جاء في تعريف دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي IMF، أن الاستثمار المباشر هو فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وإلى جانب ما ينطوي عليه الاستثمار المباشر من حصص ملكية منشأة للسيطرة أو النفوذ، فإنه يتضمن كذلك الدين (باستثناء الدين بين جهات الوساطة المالية المنتسبة) وسندات الدين و أسهم رأس المال الأخرى بين المؤسسات التي لها نفس المستثمر المباشر، وجاء كذلك في الدليل أن الاستثمار المباشر ينشأ عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الاقتصادات باستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و يشير الاستثمار المباشر إلى التدفقات و المراكز المالية التي تنشأ بين الأطراف التي ترتبط بعلاقة استثمار مباشرة، وبالمفهوم التشغيلي، تعرف علاقة الاستثمار المباشر باعتبارها تنشأ حينما يمتلك كيان ما حصة ملكية تؤهله للحصول على نسبة 10% أو أكثر من القوة التصويتية في المؤسسة، حيث يتأكد قيام درجة كبيرة من النفوذ إذا كان المستثمر المباشر يمتلك ما بين 10% و 50% من القوة التصويتية، ويتأكد قيام السيطرة إذا كان المستثمر المباشر يمتلك أكثر من 50% من القوة التصويتية في مؤسسة الاستثمار المباشر، ومن الممكن تحقيق السيطرة أو النفوذ مباشرة عن طريق امتلاك أسهم رأس المال في

المؤسسة و التي تمنح لحائزها القوة التصويتية، أو على نحو غير مباشر عن طريق امتلاك القوة التصويتية في مؤسسة أخرى لديها قوة تصويتية في المؤسسة المعنية، ويوضح هذا التعريف كيفية تحقيق هذه السيطرة أو الدرجة العالية من النفوذ عن طريق الملكية المباشرة، أو الملكية غير المباشرة، حسب سلسلة ملكية المؤسسات التي تملك بدورها مؤسسات أخرى، وبالإضافة إلى علاقات الاستثمار المباشر بين مؤسستين و التي تنشأ لأن إحدى المؤسستين تسيطر على الأخرى أو لديها نفوذ عليها، توجد أيضا علاقات استثمار مباشر بين مؤسستين لا تسيطر إحداها أو تمارس نفوذا على الأخرى، ولكن كلاهما خاضعتان لسيطرة أو نفوذ نفس المستثمر أي المؤسسات الزميلة، وبالنسبة لعلاقة مؤسسة الاستثمار المباشر مع المستثمر المباشر، فإن مؤسسة الاستثمار المباشر تكون إما مؤسسة تابعة أو مؤسسة مرتبطة، ويعنى بالمؤسسة التابعة بمؤسسة استثمار مباشر يتمتع المستثمر المباشر بحق ممارسة السيطرة عليها، أما المؤسسة المرتبطة فهي مؤسسة استثمار مباشر يتمتع المستثمر المباشر بحق ممارسة درجة عالية من النفوذ عليها و ليس السيطرة عليها، و يشير المصطلحان "تابعة" و "مرتبطة" إلى المؤسسات المساهمة وغير المساهمة على السواء، وتشارك كل الجهات المنتسبة في علاقات استثمار مع بعضها البعض و يطلق عليها مؤسسة منتسبة، وتشمل كل من: (أ): المستثمر المباشر/المستثمرين المباشرين، صاحب الملكية المباشرة أو غير المباشرة، (ب): مؤسسات الاستثمار المباشر، سواء كانت مؤسسات تابعة، والمؤسسات التابعة للمؤسسات المرتبطة بصورة مباشرة و بصورة غير مباشرة، (ج): المؤسسات الزميلة، أي المؤسسات الخاضعة لسيطرة أو نفوذ ذات المستثمر ذي الملكية المباشر أو غير المباشرة¹³.

و أضاف المرشد إلى المسح المنسق للاستثمار المباشر الصادر عن صندوق النقد الدولي، أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ عندما تقوم وحدة مقيمة في أحد الاقتصادات باستثمار يمنحها درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويدخل هذا المفهوم حيز التنفيذ حينما يمتلك المستثمر المباشر حصة ملكية تؤهله للحصول على نسبة 10% أو أكثر من القوة التصويتية في مؤسسة الاستثمار المباشر، وبمجرد بلوغ هذا المستوى الحدي، تعتبر الكيانات المشاركة قد دخلت في علاقة استثمار مباشر، ولفهم ما هو الاستثمار المباشر و ما هو غير ذلك، فقد تم إعداد من خلال المرشد إطار علاقات الاستثمار المباشر، لتوفير المعايير اللازمة لتحديد ما إذا كان يترتب على الملكية عبر الحدود علاقة استثمار مباشر، على أساس السيطرة و/أو النفوذ، باستخدام طريقة النفوذ المباشر/السيطرة غير المباشرة لكونها واحدة من أبسط الطرق، وتعتمد طريقة النفوذ المباشر/السيطرة غير المباشرة الإدراج في الاستثمار المباشر كل المؤسسات التي تصل نسبة القوة التصويتية المملوكة للغير فيها إلى 10% أو أكثر، إضافة إلى كل المؤسسات التي تخضع لسيطرتها (أي ملكية أكثر من 50% من القوة التصويتية) إضافة إلى كل المؤسسات الأخرى في سلسلة متصلة من ملكية أغلبية الأسهم، و بموجب هذه الطريقة يمكن أن تكون الحلقة الأولى في سلسلة الملكية حلقة غير مهيمنة (ذات نفوذ)، بينما يجب أن تكون كل الحلقات التالية حلقات مهيمنة، وفي الشكل البياني (01)، ووفقا لطريقة النفوذ المباشر/السيطرة غير المباشرة، نجد أن المؤسسات B و C لهما علاقة استثمار مباشر مع المؤسسة A، ومع بعضهما البعض، و أن المؤسسات E و G لهما علاقة استثمار مباشر أيضا مع المؤسسة A و مع B و C و مع بعضهما البعض، بينما ترتبط المؤسسة

D بعلاقة استثمار مباشر فقط مع B و E ، و ترتبط المؤسسة F بعلاقة استثمار مباشر فقط مع C و G ، و بالنظر إلى الشكل البياني (01) من منظور المؤسسة A ، و وفقا لطريقة النفوذ المباشر/السيطرة غير المباشرة، نجد أن المؤسسة A ترتبط بعلاقة استثمار مباشر مع كل من المؤسسات التي تليها في السلسلة باستثناء D و F حيث إنهما مؤسستان مرتبطتان بملكية غير مباشر، فالمؤسسة المرتبطة هي مؤسسة مملوكة للغير بواقع 10% على الأقل و لكن ليس أكثر من 50%¹⁴.

و الاستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المنظمة العالمية للتجارة يسمح بإجراء التبادل بين السلع و الخدمات على المستوى الدولي، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية، كما يعمل على تنشيطها، ولكن لا يمكن أن يحل محل صادرات الدولة¹⁵، و يعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف)، وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيضة، و ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، و الذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه¹⁶.

3. الدراسات السابقة:

1.3 دراسة (Mansouri, 2009)¹⁷ :

أعدّها على المغرب خلال الفترة 1970 - 2005، يبحث فيها عن تأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، باستخدام جملة من تقنيات تحليل السلاسل الزمنية، وباعتماد على أشهر محددات النمو الاقتصادي كمتغيرات مفسرة لنموذج الدراسة وهما رأس المال والعمل، بالإضافة إلى متغير الاستثمار الأجنبي المباشر و متغير درجة الانفتاح التجاري، و تحليل التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح التجاري و تأثيرهما المشترك على الناتج المحلي للفرد، و لقد أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على الناتج المحلي الفردي، غير أن هذا التأثير يبقى غير معنوي، بينما أظهرت النتائج أن المتغير التفاعلي يؤثر إيجابيا على الدخل الفردي، وهذا التأثير كان معنوي إحصائيا، ويعني ذلك حسب الباحث أنه إذا كان FDI مرافقا لدرجة محددة من التحرير التجاري فسيكون له تأثير إيجابي على الدخل الفردي بالمغرب.

2.3 دراسة (Selim, 2010)¹⁸:

بحث فيها عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي **GDP** ، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي $\frac{FDI}{GDP}$ بدول شمال إفريقيا وهي : مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، و المغرب، خلال الفترة 1970 - 2007، باستخدام سببية Granger و نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك لـ Johansen بين المتغيرين، ونموذج الانحدار الذاتي VAR في غياب تكامل مشترك

Johansen بين المتغيرين، و من بين نتائج الدراسة نجد: 1/ لا توجد علاقة سببية على المدى الطويل و لا على المدى القصير بين GDP و $\frac{FDI}{GDP}$ بالجزائر، مما يعني، أن FDI ليس له تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر و GDP لا يعتبر من محددات تدفقات FDI إلى الجزائر، 2/ توجد علاقة تكامل مشترك (على المدى الطويل) بين المتغيرين، وفي المدى القصير، فإن معامل ΔGDP_{t-1} سلبي و معنوي، و ΔGDP_{t-2} سلبي و غير معنوي، أما معامل كل من $(\frac{FDI}{GDP})_{t-1}$ و $(\frac{FDI}{GDP})_{t-2}$ سلبي و معنوي، مما يشير إلى أن FDI يؤثر عكسيا على GDP بالمغرب، وبالتالي توجد علاقة على المدى القصير عكسية FDI و GDP في اتجاه متبادل بفترة إبطاء واحدة، و أخرى أحادية الاتجاه بفترتين إبطاء تتجه من FDI نحو GDP ، 3/ وجود علاقة تكامل مشترك في اتجاه متبادل بين المتغيرين، وفي المدى القصير، أوضحت أن معامل ΔGDP_{t-1} إيجابي و معنوي، بينما ΔGDP_{t-2} و ΔGDP_{t-3} لا يؤثران على تدفقات FDI إلى تونس، وكذلك تدفقات FDI لا تؤثر على النمو الاقتصادي في تونس لأن معاملات $(\frac{FDI}{GDP})_{t-1}$ و $(\frac{FDI}{GDP})_{t-2}$ و $(\frac{FDI}{GDP})_{t-3}$ سلبية و غير معنوية، وبالتالي، توجد علاقة على المدى القصير في اتجاه واحد تتجه من GDP نحو FDI في تونس.

3.3 دراسة (Hassen, et., al, 2012):¹⁹

حيث حاول دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI على الناتج المحلي الإجمالي GDP بإجراء اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ على بيانات سلسلة زمنية من 1975 إلى 2009، مع الأخذ بالاعتبار متغيرات تفسيرية أخرى هي: (1) SEC_t : الرأس المال البشري، (2) $OPEN_t$: درجة الانفتاح الاقتصادي، (3) DF_t : التطور المالي، و استنتج الباحثون أنه توجد علاقة تكامل مشترك لـ Johansen بين المتغيرات قيد الدراسة، و بتقدير النموذج على المدى الطويل و على المدى القصير، تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي و معنوي على الناتج المحلي الإجمالي بتونس على المدى القصير و البعيد. و أضافت (Nasfi, 2014)²⁰ كل من المتغيرات التالية: (1) INF : معدل التضخم، (2) TIC : تكنولوجيا الإعلام و الاتصال إلى متغيرات نموذج (Hassen, et., al, 2012) مع الاختلاف في مؤشرات قياسهم، و التأكد من أن كل متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى خلال الفترة 1980 - 2011، أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن معامل FDI موجب و معنوي إحصائيا، وهذا ما يؤكد أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مباشر على النمو الاقتصادي بتونس، وهذا راجع حسب الباحثة إلى المجهودات التي تبذلها الحكومة التونسية في ترقية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، فناعة منها أن هذه الاستثمارات تحفز نموها الاقتصادي.

4.3 دراسة (Benhabib, et., al, 2013):²¹

أشارت نتائج هذه الدراسة أنه في ظل ظروف اقتصادية ومالية معينة، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا على مستوى النمو الاقتصادي على المدى الطويل، من خلال دراسة قياسية على حالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2010، باستخدام عدد من تقنيات تحليل السلاسل الزمنية من خلال تطبيق كل من تقنية التكامل المشترك، تطبيق نموذج ديناميكي وفقا لطريقة العزوم المعممة، بالإضافة إلى تطبيق كل من طريقة المربعات

الصغرى و طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، مع الأخذ في الاعتبار كل من درجة الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، مستوى التطور المالي، التضخم، سعر الصرف، ودرجة الانفتاح المالي.

ثانيا. الإطار التطبيقي:

1. عينة الدراسة و متغيرات الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في ثلاث دول من المغرب العربي، وهي ، الجزائر، تونس، والمغرب التي توفرت فيهم البيانات خلال الفترة 1980- 2014 ، بينما متغيرات البحث، فتم اختيارها بناء على الدراسات السابقة التي بحثت في محددات النمو الاقتصادي، وبالأخص تلك التي بحثت في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، أو في التأثير المباشر أو غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وشملت متغيرات البحث كل من :

GDP: الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي ، **FDI**: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، **GCF** إجمالي تكوين رأس المال لقياس الاستثمار المحلي (**INV**) ، **EXP**: الصادرات، **EDU**: مستوى التعليم لقياس رأس المال البشري، بالإضافة إلى ثلاث متغيرات تفاعلية وهي: التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري **FDI * EDU** ، التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) **FDI * OPN** ، بالإضافة إلى التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم (مؤشر أسعار المستهلك) **FDI * CPI**.

2. مصادر جمع البيانات:

بالنسبة لبيانات الدراسة، فلقد تم جمعها من : قواعد بيانات صندوق النقد الدولي (IFS, WEO)، قاعدة البيانات الإحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (Unctad)، قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية (Sesric)، قاعدة بيانات PWT8.1، بالإضافة إلى قاعدة بيانات Barro-Lee.

والشكل (02)، الشكل (03) والشكل (04) يوضح تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي (FDI/GDP) في كل من الجزائر، المغرب وتونس ، حيث عرفت هذه النسبة انخفاض بالجزائر بمعدل 87.15% سنة 1990 مقارنة بسنة 1980، واستمرت في الانخفاض بنسبة 96.53% سنة 2000 مقارنة بسنة 1990، لكنها شهدت ارتفاعا بنسبة 100% سنة 2010 بالمقارنة مع سنة 2000، لتسجل انخفاضا بمعدل 113.14% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010.

و شهدت هذه النسبة انخفاضا أيضا بالمغرب بمعدل 78.07% سنة 1990 مقارنة بسنة 1980، بينما عرفت ارتفاعا بمعدل 37.71% سنة 2000 مقارنة بسنة 1990، وشهدت ارتفاعا ملحوظا ما بين سنة 2000 و 2010 بمعدل 231.28%، وسجلت انخفاضا طفيفا بمعدل 5.16% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010.

و بتونس عرفت النسبة انخفاضا ما بين 1980 و 1990 بمعدل 65.59% ، وما بين 1990 و 2000 انخفاضا بمعدل 60.61%، بينما ارتفعت بمعدل 20.88% في سنة 2010 مقارنة بسنة 2000، وانخفضت مرة أخرى بمعدل 33.29% ما بين 2010 و 2014.

3. نموذج الدراسة:

تتكون قاعدة بيانات الدراسة من بعدين، البعد الأول هو بعد السلاسل الزمنية، و البعد الثاني هو بعد البيانات المقطعية، ويطلق على مثل هذه البيانات بالبيانات المقطعية المدمجة مع السلاسل الزمنية، أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel DATA)، و تأخذ في البيانات المتوفرة على شكل Panel في الاعتبار أثر تغير الزمن و أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، حيث يتم تجميع بيانات مقطعية عن وحدات اقتصادية (ممكن أن تكون دول، شركات، بنوك...) خلال فترة زمنية معينة، و تعددت دراسات بيانات البانل وتحليلاته، لكن اتفقت على ثلاث نماذج رئيسية و هي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، و نموذج الآثار العشوائية، ففي نموذج الانحدار التجميعي يتم معالجة البيانات في مجموعة واحدة ويتم تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS بعدد مشاهدات NT، ويفترض هذا النموذج ثبات كل معاملات الانحدار (بما فيها الثابت) عبر الأفراد و الزمن، كما يفترض تجانس العينة عبر الأفراد و الزمن، ونموذج الخطي العام، وهو من الشكل التالي:

$$Y = X\beta' + \varepsilon \dots (01)$$

و في نموذج الآثار الثابتة FEM²²، يتم التعامل مع الآثار المقطعية μ_i (والآثار الزمنية) كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية (والزمنية)، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل دولة (مفردة) أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، و ذلك من أجل احتواء العوامل و الآثار غير الملحوظة، سواء كانت ذات بعد مقطعي أو زمني، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت تستخدم متغيرات صورية بعدد $(N - 1)$ لتمثيل الدول، وبعدها $(T - 1)$ لتمثيل السنوات، ويعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض مفاده أن هذه الآثار الخاصة بالدول أو تلك الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية أو على الأقل بإحداها²³، ونموذج الآثار الثابتة هو من الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha_i + X_{it}\beta' + \varepsilon_{it} \dots (02)$$

حيث: $\alpha_i = \alpha_0 + \mu_i$ و Y_{it} : قيمة المتغير التابع المشاهدة للفرد i عند الفترة t ، X_{it} : متجه المتغيرات المفسرة $X_{it} = (x_{1it}, x_{2it}, \dots, x_{kit})$ ، حيث x_{kit} : هي قيمة المتغيرات المفسرة المشاهدة للفرد i عند الفترة t . α_{0i} : الأثر الفردي (الثابت لكل فرد i) : الخطأ العشوائي.

و على خلاف نموذج الآثار الثابتة FEM، يتعامل نموذج الآثار العشوائية REM²⁴ مع الآثار المقطعية μ_i (والآثار الزمنية) على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية (و الآثار الزمنية) هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر و تباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات

النموذج التفسيرية، وبمقارنته مع نموذج الآثار الثابتة، فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة (أو مفردة) تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة (مفردة) تختلف في حدها العشوائي، وفي حالة وجود كلا من الآثار المقطعية والآثار الزمنية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ $ECM^{25, 26}$ وبدلا من معاملة α_i كثابت، نفترض أنه متغير عشوائي بوسط α_0 ، ويمكن كتابة قاطع كل دولة (مفردة) على الشكل التالي ²⁷:

$$\alpha_i = \alpha_0 + \mu_i \dots (03)$$

حيث μ_i يشير إلى الخطأ العشوائي بوسط 0 و تباين σ_μ^2 ، و بتعويض المعادلة (03) في المعادلة (02) نجد:

$$y_{it} = \alpha_0 + X_{it}\beta + \mu_i + \omega_{it} \dots (04)$$

حيث: $\mu_i \sim N(0, \sigma_\mu^2)$; $v_{it} \sim N(0, \sigma_\omega^2)$

و بوضع $\varepsilon_{it} = \mu_i + \omega_{it}$ نجد:

$$y_{it} = \alpha_0 + X_{it}\beta + \varepsilon_{it} \dots (05)$$

حيث: $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\mu^2 + \sigma_\omega^2$ و يتم تقدير نموذج الآثار العشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS²⁸.

4. النتائج والمناقشة:

الجدول رقم (01) يوضح نتائج تقدير كل من نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية باستخدام برنامج STATA، حيث يشير إلى نتائج تقدير كل من نموذج الانحدار التجميعي POLS، نموذج الآثار الثابتة FEM، ونموذج الآثار العشوائية REM، وكما هو ملاحظ أن نتائج نموذج POLS هي مطابقة لنتائج نموذج REM، مما يشير حسب الباحثان إلى غياب التأثيرات الخاصة بالأفراد، و أن النموذج الملائم للدراسة (أو لقاعدة بيانات عينة الدراسة) هو نموذج POLS، وسيتم التأكد من ذلك من خلال إجراء اختبار مضاعف Lagrange المقترح من طرف (Breush-Pagan, 1979)، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم (02)، حيث تشير نتائج اختبار Breush-Pagan الذي يهدف إلى اختبار غياب أو وجود التأثيرات الفردية الخاصة بالأفراد، وحسب القيمة الاحتمالية المحسوبة والتي تساوي إلى 1 فهي أكبر من إحصائية الاختبار $\alpha = 0,05$ ، مما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تشير إلى غياب التأثيرات الفردية لأفراد العينة، والنموذج الأنسب للدراسة هو نموذج الانحدار التجميعي POLS ومعادلة الانحدار للنموذج هي من الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \ln(GDP) = & 2,223 - 0,117 \ln(FDI) + 0,404 \ln(GCE) + 0,183 \ln(INV) \\ & + 0,400 \ln(EXP) - 0,207 \ln(EDU) + 0,00732 [\ln(FDI) * \ln(CPI)] \\ & - 0,0416 [\ln(FDI) * \ln(OPN)] + 0,0213 [\ln(FDI) * \ln(EDU)] \end{aligned}$$

وتشير نتائج تقدير النموذج إلى معنوية كل متغيرات النموذج المفسرة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة، حيث يوضح الجدول رقم (01) أن كل معاملات نموذج POLS معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$ ، ما عدا معامل الانحدار لكل من مستوى التعليم (EDU)، و المتغير التفاعلي بين مخزون

الاستثمار الأجنبي المباشر و مستوى التعليم (EDU) * (FDI) ، حيث بينت النتائج إلى معنوية كلا العاملين إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 10\%$.

وبخصوص درجة تأثير (FDI) على (GDP) في دول العينة، فأشارت النتائج إلى أن تأثير (FDI) على (GDP) هو عكسي، بحيث، إذا ارتفع (FDI) بـ 1% ينخفض (GDP) بـ 0.117%، بينما إذا ارتفع مستوى التعليم (EDU) بـ 1% فإن تأثير (FDI) على (GDP) سيرتفع بـ 0.0213%، أما إذا ارتفع معدل التغير في الانفتاح التجاري بـ 1%، فإن تأثير (FDI) على (GDP) سينخفض بـ 0.0416%، في حين إذا ارتفع مستوى العام للأسعار بهذه الدول بـ 1%، فإن تأثير (FDI) على (GDP) يرتفع بـ 0.00732%.

بمعنى آخر، لكي يصبح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، فيجب أن يكون معدل التغير في مستوى التعليم بهذه الدول يفوق 5.49%، أو أن لا يتعدى معدل التغير للانفتاح التجاري 2.82%، كأن تحد من وارداتها باعتبار أننا قمنا بقياس درجة الانفتاح التجاري بـ نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو أن يفوق تغير معدل مستوى العام للأسعار بـ 15.49% وبخصوص باقي المتغيرات المفسرة، فقد أشارت النتائج إلى أنه، إذا ارتفع الإنفاق الحكومي بـ 1% يرتفع (GDP) بـ 0.404%، أما إذا ارتفع الاستثمار المحلي بـ 1%، يرتفع (GDP) بـ 0.183%، بينما إذا ارتفعت الصادرات بـ 1% يرتفع (GDP) بـ 0.4%، و إذا ارتفع مستوى التعليم (EDU) بـ 1%، ينخفض (GDP) بـ 0.207%، أما إذا ارتفع (FDI) بـ 1%، يرتفع تأثير رأس المال البشري (EDU) على (GDP) بـ 0.0213%، ولكي يكون تأثير (EDU) على (GDP) إيجابياً فيجب أن يفوق معدل التغير في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر عتبة 9.72%، مما يشير أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابياً في تحسين مستوى أداء الموارد البشرية بدول العينة محل الدراسة.

خلاصة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية، اتضح لنا أن استثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير مباشر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة، وهذا من المحتمل أن يرجع ذلك إلى انخفاض نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي أثناء فترة الدراسة، كما أوضحت النتائج أنه يمكن أن يكون لـ FDI تأثير موجب على GDP للدول محل الدراسة في ظل ظروف اقتصادية معينة، كأن:

1/ يكون معدل التغير في مستوى التعليم لدى الدول المضيفة يتعدى عتبة 5.49%، وهذه النتيجة توصل إليها (Borensztein, et., al, 1998)²⁹، حيث أشارت نتائج الدراسة أن إنتاجية FDI تتوقف على الحد الأدنى لمخزون رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الدول المضيفة.

2/ أن لا يتعدى معدل تغير الانفتاح التجاري عتبة 2.82%، لكي يؤثر FDI إيجابياً على GDP ، و يمكن أن تؤثر درجة الانفتاح التجاري على إنتاجية FDI خاصة إذا كان نوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أفقية التي تستهدف السوق المحلي للبلد المضيف و ليست عمودية والتي تستهدف صادرات البلد المضيف، وزيادة الانفتاح التجاري خاصة الواردات يمكن أن تؤثر سلباً على أداء المستثمر الأجنبي حسب نتائج الدراسة.

3/ أن يتعدى معدل تغير مستوى العام للأسعار عتبة 15.49% ، لكي يكون لـ FDI تأثير موجب على GDP ، وهي مفارقة اقتصادية حسب الباحثان، باعتبار أن الاستقرار في الأسعار يعود بالنفع على الوضع الاقتصادي للدول، لكن من جهة أخرى، فإن ارتفاع الأسعار يمكن أن يشجع الإنتاج، وهذه النتيجة توصل إليها (Abdelmalki,et.,al,2012)³⁰ من خلال إشكاليته حول ما إذا كان التأثير الموجب لـ FDI على GDP يشترط الاستقرار الاقتصادي بالدول المضيفة، باعتماد عينة تتكون من 87 دولة نامية شملت ثلاث مناطق جغرافية (دول إفريقيا، دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي، والدول الآسيوية)، وتوصل الباحثون إلى أن FDI له تأثير موجب ومعنوي إحصائياً على GDP بكل المناطق الجغرافية عدا الدول الآسيوية فهو سالب و غير معنوي، أما التفاعل بين FDI ومعدل التضخم فهو سالب و معنوي إحصائياً بكل دول العينة عدا الدول الآسيوية فهو موجب و غير معنوية، ومن جهة أخرى فقد لاحظ الباحثون أن معدلات التضخم بكل من الدول الأفريقية و الدول أمريكا اللاتينية مرتفعة مقارنة بالدول الآسيوية.

دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط

"صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا"

د. محمد طرشي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
m.torchi@univhb-chlef.dz

د. نبيل بوفليح

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر
n.bouflih@univhb-chlef.dz

The role of sovereign wealth funds in the management of oil revenues

«Norway' experience»

Dr. Bouflih Nabil & Dr. Torchi Mohamed

Hssiba Benbouali University of Chlef; Algeria

Received: 17 Jan 2017

Accepted: 07 Mars 2017

Published: 30 JANE 2017

ملخص:

تعد مسألة إدارة العوائد النفطية من بين أهم القضايا التي لا تزال تشغل بال الحكومات والرأي العام في البلدان النفطية لما لها من تداعيات خطيرة على اقتصادياتها ، وفي ظل عدم اليقين والتقلبات التي تميز أسعار النفط على المدى القريب والبعيد ، وفي نفس السياق قامت الكثير من هذه الدول بإنشاء صناديق ثروة سيادية بغية استغلال وتوظيف الفوائض المالية المحققة في فترات ارتفاع اسعار النفط وهي صناديق مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية ويتم تمويلها عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة ، كما أن مجال نشاطها قد يكون داخلي أو خارجي. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مميزات وخصائص تجربة النرويج في هذا المجال باعتبارها تجربة رائدة بشهادة الباحثين والهيئات الاقتصادية الدولية يمكن للبلدان العربية النفطية الاستفادة منها لتحسين أداء الصناديق وبالتالي تعزيز قدرة هذه الدول في التصدي للصدمات النفطية وتوفير مورد مالي مستدام يرافق جهود هذه الدول في تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية المفرطة لقطاع النفط.

الكلمات المفتاحية: صندوق الثروة السيادي، صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي ، محفظة الاستثمار المرجعية ، بنك إدارة الاستثمار النرويجي محفظة الاستثمار المرجعية

رموز JEL: F21.G11.O52.Q38

Abstract:

The issue of oil revenue management is considered among the most important issues that are still the source of concern for governments and public opinion in the oil-producing countries due to its serious impact on their economies, and with uncertainty and volatility of the prices of oil in the short and long term, and in the same context, most of these countries have created sovereign wealth funds to operate and use the financial surpluses achieved in periods of rising of oil' prices, they are innovative funds managed directly or indirectly by the government for the purpose of investment or savings. They are financed by the financial surplus accumulated in the balance of payments or the state budget, and that their activities can be internal or external. this study aims to present the characteristics of the Norway' experience which classified as one of the most successful experience in the world that the Arab countries can take interest of this experience to improve its funds in order to enhance their abilities against the oil shocks and to provide a sustainable financial resources which accompanied their efforts to achieve economic diversification and eliminate the excessive dependence in the oil sector.

Key Words : sovereign wealth fund, the total government pension fund, Norges Bank Investment Management, investment portfolio reference.

(JEL) Classification : F21.G11.O52.Q38

تمهيد:

تميزت العشرية الأولى من القرن الحالي بتسجيل ارتفاعات قياسية في أسعار المواد الأولية والطاقة على وجه الخصوص مما أدى إلى استفادة عدة بلدان من هذا الوضع على غرار الدول المصدرة للنفط التي حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت في تحسين أداء بعض مؤشرات الاقتصاد وتسجيل فوائض قياسية في أرصدة كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة، ومن هذا المنطلق حرصت الكثير من الدول النفطية على تنويع مصادر تمويلها من خلال استحداث آليات تمويل جديدة ومستدامة بديلة عن مصادر التمويل الخارجي على غرار صناديق الثروة السيادية، حيث قامت معظم هذه الدول بإنشاء صناديق خاصة بغية استغلال الفوائض المالية المسجلة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط عن طريق ادخارها، أو استثمارها، أو استخدامها في تمويل مختلف سياستها و برامجها التنموية وتسديد ديونها الخارجية، وهو ما يتطلب وجود نظام معلومات قوي يساهم في تحقيق الأهداف المحددة سلفا ويحد من مختلف المخاطر التي تعيق أداء هذه الصناديق، وفي نفس السياق يعد بحثنا محاولة لإبراز أهمية ودور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط عن طريق دراسة تجربة رائدة في هذا المجال هي تجربة صندوق الثروة السيادي النرويجي، حيث يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: كيف يمكن تقييم تجربة صندوق الثروة السيادي النرويجي في مجال إدارة عوائد النفط، وهل هناك خصائص تميز هذه التجربة عن باقي التجارب الدولية أخرى؟

فرضيات الدراسة:

- تحاول النرويج كغيرها من الدول النفطية استحداث آليات لاستثمار الفوائض المالية النفطية.
- تصنف الهيئات الدولية النرويج ضمن المراتب الأولى ضمن مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية الأمر الذي يؤثر إيجابا على تجربة إدارتها للعوائد النفط
- أولا. الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

1- الإطار النظري:

- 1-1 تعريف صناديق الثروة السيادية: صندوق الثروة السيادي عبارة عن أداة مالية مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية ويتم تمويله عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة كما أن مجال نشاطه قد يكون داخلي أو خارجي.¹
- 1-2 دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية: تتباين مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد لآخر حسب مميزات وخصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقق، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه المبررات فيما يلي:

- التحسب للنضوب الطبيعي للمورد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأصل الحالي، واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطلح عليه بتحقيق العدالة بين الأجيال وبمقتضى ذلك الاعتبار فقط، فإن البلدان التي يكون فيها العمر الزمني لاحتياطي الأصل الناضب قصيرا، يكون الحافز لديها أكبر لادخار من تلك البلدان التي يكون العمر الزمني لاحتياطيها أطول كبلدان الخليج مثلا، حيث يتراوح فيها ذلك

العمر بمستويات الإنتاج الحالية بين عشرين إلى أكثر من مائة عام وبمتوسط 75 عاما لبلدان الخليج مجتمعة ، أما إذا ألقينا نظرة شاملة على النضوب أي تقلص الطلب على النفط بسبب البدائل بغض النظر عن النضوب وأضفنا إلى ذلك أن العمر الزمني للاحتياطي غير ثابت إذ يمكن أن ينخفض بالاستغلال المفرط ويمكن أن يرتفع بالتطور التقني وزيادة الاستثمار لتطوير الاحتياطي ، فعندها يصبح العمر الزمني الاحتياطي حينئذ غير ذي أهمية بالنسبة لقرار إنشاء الصندوق الادخاري من عدمه.⁽²⁾

- أما المبرر الثاني لإنشاء صناديق الثروة السيادية فيتعلق بالطاقة الإستيعابية للاقتصاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدته ، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج ، وبالتالي حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات ، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد ، وهذا يعني أن اقتصادات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان ، وذات إمكانات التنويع المحدودة ، يكون لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق لادخار أو استثمار العوائد النفطية ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن ، ونتيجة للسياسات الاقتصادية فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتزايد وتتغير محدداتها ، وإمكانات التنويع لها ديناميكية وتعتمد أيضا على السياسات الاقتصادية ، وهناك أمثلة كثيرة من منطقة الخليج وغيرها ساهمت فيه الإيرادات الآنية والسياسات إما في بناء هياكل وعلاقات زادت من درجة التنويع الاقتصادية أو تثبطه.⁽³⁾
- إن وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول المالكة لها يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض .
- إن تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات ، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول مالية متنوعة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.
- يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف.⁽⁴⁾

2- الدراسات السابقة :

- سفين بيرينغ (2009) ⁽⁵⁾ درس الباحث تداعيات الأزمة المالية العالمية على صناديق الثروة السيادية الخليجية ، كما دافع الباحث عن مكانة ودور صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي داعيا مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي إلى إنشاء اطر واليات تسهل عملية دمج الصناديق السيادية في النظام المالي العالمي.
- ماجد عبد الله المنيف (2009) ⁽⁶⁾ ، حاول الباحث من خلال بحثه تقديم تعريف شامل عن الصناديق السيادية و مختلف نشاطاتها والمصاعب التي تواجهها في ظل الأزمة المالية العالمية.
- فيكتوريا بربري ، إدوارد شين" (2009)⁷ صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأزمة المالية العالمية ، مرحلة اختبار" ، تقرير منشور من طرف مجموعة "Monitor Group" ، ماي 2009 ، يصف هذا

التقرير تأثير الأزمة المالية العالمية على 13 صندوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إضافة إلى مختلف الأساليب التي اعتمدتها الصناديق لمواجهة الأزمة، كما يطرح دروسا تم تعلمها حول الإدارة الجيدة والفعالة للصناديق.

- إدوين ترومان " مشروع الممارسات الأمثل لصناديق الثروة السيادية" (2009)⁸ بحث منشور في مجلة الاقتصاد المالي الصادرة عن جمعية الاقتصاد المالي الفرنسية، عدد خاص بصناديق الثروة السيادية، 2009، صمم الباحث مؤشر خاص لتصنيف وقياس أداء صناديق الثروة السيادية، وعلى ضوء نتائج التصنيف يقترح الباحث مجموعة من الممارسات التي تساهم في تحسين حوكمة و أداء صناديق الثروة السيادية.

ثانيا -الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة :

1- نشأة وحوكمة صندوق الثروة السيادي النرويجي:تعتبر تجربة النرويج في مجال صناديق الثروة السيادية من التجارب الرائدة في العالم، وذلك بشهادة المنظمات العالمية على غرار صندوق النقد الدولي وبالاغتماد على مؤشرات قياس الأداء التي تصنف الصندوق ضمن المراتب الأولى⁽⁹⁾، وقبل استعراض مضمون هذه التجربة يتعين علينا إبراز بعض الخصائص والمميزات الاقتصادية للنرويج التي تصنف ضمن مجموعة الدول الأكثر تقدما في العالم، والتي تتبنى نموذج اقتصادي مختلط مبني على احترام مبادئ السوق مع وجود دور قوي للدولة في المجال الاقتصادي، يقدر حجم الناتج المحلي الإجمالي بـ 500مليار دولار أمريكي⁽¹⁰⁾ في مقابل تعداد سكاني يتجاوز بقليل خمسة ملايين نسمة مما يجعل الدخل الفردي للمواطن النرويجي يصنف ضمن أعلى المستويات في العالم "97013 دولار أمريكي للفرد"، يتميز الهيكل الاقتصادي للنرويج بالتنوع النسبي مع هيمنة قطاع الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 60 %، في حين لا تتجاوز نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات 25 %، بينما لا تتعدى نسبة مداخليل الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة 27,89 %، الأمر الذي يجعل الاقتصاد النرويجي أقل ارتباطا بالقطاع النفطي وبالتالي الأقل عرضة للصدمات الخارجية.

إن التطور الذي سجلته النرويج في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جعلها تحتل المرتبة الأولى في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2013، كما صنفت النرويج ضمن المرتبة الأولى في مجال الحرية السياسية وحرية الصحافة، وهي مؤشرات تبين نجاح مختلف السياسات المنفذة من قبل الحكومة لتحسين مستويات الحوكمة السياسية والإقتصادية بما فيها حوكمة صندوق الثروة السيادي النرويجي.

1-1 نشأة وتطور صندوق الثروة النرويجي: تنفيذا للقانون المصادق عليه من قبل البرلمان النرويجي عام 1990 قامت الحكومة بتأسيس صندوق ثروة سيادي سمي بصندوق النفط "The pétroleum Fund" يمول عن طريق التحويلات الحكومية للفوائض المالية المحققة على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، تتمثل أهداف الصندوق في:⁽¹¹⁾

- تعزيز قدرة الحكومة على التسيير طويل الأجل لمداخليل الثروة النفطية.
- تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال.
- تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين

الاعتبار مبدأ العائد - المخاطرة.

- الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات المداخل النفطية.

يتم استثمار أصول الصندوق في الأسواق الخارجية وذلك لعدة اعتبارات أهمها⁽¹²⁾:

- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل الذي قد يحصل بينهما من حيث الأهداف والوظائف.

- تجنب التأثيرات السلبية للثروة النفطية على الاقتصاد النرويجي المتمثلة أساسا في ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن، توجه الموارد المالية نحو القطاع النفطي، وهي التأثيرات المعروفة بأثر المرض الهولندي.

- تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها في شكل سيولة نقدية.

- إن الاستثمار في الأصول المالية يمكن الحكومة من الحصول على السيولة النقدية في أقل مدة زمنية ممكنة بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية.

شهدت سنة 1996 بداية النشاط الفعلي لصندوق النفط بتلقيه لأول تحويل حكومي ناتج عن الفائض المسجل في الموازنة العامة للدولة لسنة 1995، مع العلم أن نشاط الصندوق قد اقتصر في بداية الأمر على الاستثمار في السندات الحكومية ليتوسع فيما بعد إلى الاستثمار في الأسهم والعقارات، وفي سنة 2006 أدخلت على الصندوق تعديلات مهمة حيث تغيرت تسميته إلى صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي « GPFG »⁽¹³⁾ كما توسعت مهام وأهداف الصندوق لتشمل دعم نظام التقاعد الحكومي⁽¹⁴⁾، والحفاظ على استقراره مستقبلا عن طريق توفير تغطية مستدامة لنفقات التقاعد بسبب توقع ارتفاع نسبة الشيخوخة في المجتمع النرويجي وبالتالي ارتفاع نفقات التقاعد إلى مستويات قياسية مستقبلا⁽¹⁵⁾.

يمكن توضيح مراحل تطور صندوق الثروة النرويجي في الجدول التالي:

1-2 حوكمة الصندوق: يتميز نموذج حوكمة صندوق الثروة السيادي في النرويج بتقسيم واضح للمهام والمسؤوليات بين مختلف الهيئات المكلفة بإدارة ومراقبة نشاط الصندوق، حيث يعتمد هذا النموذج على مجموعة من القوانين والتوجيهات الصادرة في هذا المجال، وفي نفس السياق يعتبر القانون رقم 123 المصادق عليه من قبل البرلمان النرويجي « Stortinget » والصادر بتاريخ 21-12-2005 المتعلق بكيفية إدارة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي⁽¹⁶⁾ المصدر الرئيسي لكل التعليمات والتوجيهات⁽¹⁷⁾ الصادرة من قبل وزارة المالية والمحددة لطرق تسيير وصلاحيات كل جهة مشرفة على الصندوق.

يعتمد نظام الرقابة والإشراف والتسيير لصندوق الثروة السيادي على تدخل ثلاثة هيئات هي :

أ) البرلمان النرويجي « Stortinget »⁽¹⁸⁾ : تتمثل مهامه في:

- إصدار قوانين وتشريعات محددة لأهداف ومهام وكيفية إدارة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي.

- مراقبة ومساءلة وزارة المالية باعتبارها الجهة المالكة للصندوق وإجبارها على تقديم تقرير سنوي حول كيفية وأداء الصندوق.

(ب) وزارة المالية: تعتبر الهيئة المالكة للصندوق وهي مكلفة بالوظائف التالية:

- إصدار تعليمات وتوجيهات خاصة بكيفية إدارة الصندوق.
- إعداد استراتيجيه استثمار لأصول الصندوق عن طريق تكوين محفظة استثمار مرجعية تتضمن أنواع الأصول المالية المستثمر فيها ، وأماكن استثمار هذه المحفظة ، و إلزام الهيئة المسيرة على الالتزام بها.
- إعداد مبادئ أخلاقية لاستثمارات الصندوق والعمل على إقصاء الشركات المخالفة لهذه المبادئ من استثمارات الصندوق.

- تقديم تقرير سنوي للبرلمان يتضمن تقييم سياسات إدارة و أداء الصندوق.

- إلزام الجهة المسيرة "البنك المركزي" بتقديم تقارير فصلية وسنوية حول أداء استثمارات الصندوق مع إعلانها للرأي العام ووسائل الإعلام.

- القيام بعملية المراجعة والتدقيق وتقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق عن طريق الاستعانة بمنظمات استشارية مستقلة.

(ج) البنك المركزي: بنك النرويج « Norges Bank » يعتبر الجهة المسيرة للصندوق وهو مسؤول أمام وزارة المالية مكلف بالوظائف التالية:

- العمل على تحقيق أكبر عائد ممكن لاستثمارات الصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات.

- الالتزام بإستراتيجية الاستثمار المعتمدة من طرف وزارة المالية والعمل على تقليص هامش الخطأ والانحرافات المعيارية بين محفظة الاستثمار الفعلية للصندوق والمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية.

- إعداد نظام لقياس مختلف أنواع المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.

- تقديم تقارير فصلية وسنوية لوزارة المالية تتضمن النتائج المحققة واستراتيجيات إدارة الصندوق مع الالتزام بنشر التقارير وإعلانها للرأي العام.

1-3 الرقابة على الصندوق: يخضع الصندوق المعاشات الحكومي الإجمالي لمستويات مختلفة من الرقابة تؤدي إلى التقليل قدر الإمكان من الممارسات المشبوهة والغير قانونية، حيث تخضع الهيئة المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق " بنك إدارة الاستثمار النرويجي" إلى رقابة داخلية من قبل البنك المركزي والذي تقوم به وحدة المراجعة والتدقيق التابعة للبنك، كما يخضع البنك المركزي لرقابة وزارة المالية التي تستعين بمكاتب مراجعة وتدقيق مستقلة لتقييم أداء البنك بالإضافة إلى التقارير الفصلية والسنوية التي يسلمها البنك لوزارة المالية.

وتخضع وزارة المالية لرقابة صارمة من قبل البرلمان الذي يعتبر الجهة الوحيدة المخول لها صلاحية إصدار وتعديل القواعد والقوانين المنظمة لنشاط الصندوق، كما أن استعمال وزارة المالية لأصول الصندوق مرهون بموافقة مسبقة من البرلمان بالإضافة إلى إلزامية تقديم تقرير سنوي حول وضعيته للصندوق إلى البرلمان ولإضفاء

مزيد من الشفافية على إدارة الصندوق، فإن جميع الهيئات السالفة الذكر مطالبة بنشر وإعلان مختلف القوانين والأنظمة والتوجيهات والتقارير الخاصة بالصندوق للرأي العام عبر مواقعها الإلكترونية وفي وسائل الإعلام المختلفة.

1-4 إدارة صندوق الثروة النرويجي: من المعلوم أن البنك المركزي النرويجي يعتبر الهيئة المكلفة بإدارة صندوق الثروة السيادي "GFPG" ولهذا الغرض قام البنك بتأسيس وحدة فرعية تابعة له⁽¹⁹⁾ تحت مسمى بنك إدارة الاستثمارات النرويجي "NBIM".⁽²⁰⁾ مكلف بالإدارة المباشرة لاستثمارات الصندوق.

أ) الهيكل التنظيمي لبنك إدارة الاستثمارات "NBIM": يقوم البنك بتسيير وإدارة إستثمارات صندوق يصنف ضمن أهم وأكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، ولذلك فإن الهيكل التنظيمي للبنك معد وفقا لأحدث النماذج المعمول بها في العالم.

- المجلس التنفيذي: "Executive Board" يعتبر المجلس التنفيذي الهيئة المسؤولة عن مختلف عمليات بنك النرويج المركزي يتكون من سبعة أعضاء برئاسة محافظ البنك المركزي، كما يقوم المجلس بإعداد المخططات والإستراتيجيات الخاصة بأنشطة بنك إدارة الاستثمارات "NBIM"، بالإضافة إلى إعداد المبادئ المحددة لكيفية إدارة المخاطر على مستوى بنك إدارة الاستثمارات ويحدد مهام وصلاحيات مجلس إدارة البنك.

- المجلس الاستشاري "Advisory Council": تم تأسيسه من قبل المجلس التنفيذي في سنة 2006 يتكون من أربعة خبراء دوليين يقوم بتقديم استشارات لمجلس إدارة البنك لتحسين مستوى إدارة استثمارات البنك.

- مجلس المراقبة "Supervisory Council": يتكون من خمسة عشر عضو يتم تعيينهم من قبل البرلمان تتمثل مهمته في مراقبة العمليات والأنشطة التي يقوم بها بنك "NBIM" ومدى مطابقتها للقوانين والأنظمة المراجعة، والتدقيق والمصادقة على القوائم المالية السنوية للبنك، بالإضافة إلى المصادقة على ميزانية البنك.

- المجموعة القيادية للبنك "Leader Group": تتكون من مختلف الإطارات المكلفة بتنفيذ سياسات واستراتيجيات البنك وتضم هذه المجموعة المدير التنفيذي للبنك بالإضافة إلى رؤساء مصالح الاستثمارات الخزينة، إدارة المخاطر، العمليات، العلاقات الإستراتيجية، المراجعة.

تسمح القواعد المنظمة لاستثمارات بنك "NBIM" بإمكانية الاستعانة بمؤسسات وهيئات خارجية لإدارة الاستثمارات حيث يمنح البنك تفويض لهذه الجهات بإدارة جزء من المحفظة الاستثمارية للصندوق بالنظر لخبرتها في هذا المجال ومن أجل تعظيم العوائد والتقليل من المخاطر المصاحبة لعملية الاستثمار، كما يتوفر بنك إدارة الاستثمارات على أربعة مكاتب فرعية في كل من نيويورك الأمريكية، لندن، شنغهاي بالصين، وسنغافورة، كما يوظف البنك 428 إطار من جنسيات مختلفة⁽²¹⁾ 31 جنسية.

2- إستراتيجية الاستثمار وإدارة المخاطر في الصندوق:

1-2 إستراتيجية الاستثمار في الصندوق: تعتبر وزارة المالية الهيئة المكلفة بإعداد إستراتيجية استثمار أصول الصندوق التي يلتزم بنك النرويج بصفته مسيرا للصندوق باحترامها علما أنه يتم تعديل هذه الإستراتيجية وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، تعتمد هذه الإستراتيجية على المبادئ التالية:

- اقتصر نشاط الصندوق على الاستثمار في الأسواق الخارجية ومنع الاستثمار في أصول الشركات النرويجية (22).
- تحديد مكونات المحفظة الاستثمارية والأماكن الجغرافية لاستثمارات الصندوق.
- إعداد محفظة استثمار مرجعية للصندوق وإلزام البنك المركزي بضرورة التقيد بها من أجل التقليل من المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.
- إضفاء الطابع الأخلاقي على استثمارات الصندوق بالامتناع عن الاستثمار في الشركات والبلدان التي تنتهك مجموعة من المبادئ الأخلاقية المحددة سلفا من طرف الحكومة.
- 2-2 مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق: سجلت المحفظة الاستثمارية للصندوق عدة تعديلات منذ سنة 1996 ويمكن إبراز هذه التعديلات في الجدول الموالي:
- تشير بيانات سنة 2015 أن مكونات محفظة الاستثمار وأماكن الاستثمار الخاصة بالصندوق هي على النحو التالي: (23):

أ) مكونات المحفظة الاستثمارية:

- أدوات الدخل الثابت "السندات" « Fixed Income Instruments »: تمثل نسبة 36,8 % من المحفظة.
- الأسهم « Equity Instruments »: تمثل نسبة 60,3 % من المحفظة الاستثمارية.
- الأصول العقارية "Real estate": تمثل نسبة 2,9 % من المحفظة الاستثمارية.
- (ب) التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية: تتوزع المحفظة الاستثمارية كما يلي:
- محفظة السندات "Portfolio of Fixed Income Instruments": تستثمر في المناطق التالية:
- منطقة أمريكا: 47 %.
- منطقة أوروبا ، الشرق الأوسط وإفريقيا: 39,1 %.
- منطقة آسيا والمحيط الهادي بنسبة 13,9 %.
- محفظة الأسهم "Portfolio of Equity Instruments": تستثمر في المناطق التالية:
- منطقة أمريكا: 47 %.
- منطقة أوروبا: 38,8 %.
- منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا: 1,2 %.
- منطقة آسيا والمحيط الهادي 20,1 %.
- محفظة الأصول العقارية "Portfolio of Real Estate": مستثمرة في المناطق التالية:
- الولايات المتحدة الأمريكية: 47 %.
- بريطانيا: 28,4 %.
- فرنسا: 15,9 %.
- سويسرا: 7,1 %.

- ألمانيا: 5,3 %

- باقي دول العالم: 8,2 %

وبالنسبة للاستثمار في أسهم الشركات فقد حددت الوزارة سقفا لا يتجاوز الصندوق حيث يجب أن لا تتعدى مساهمة الصندوق في رأس مال أي شركة نسبة 10 % ، وهو الحد الأدنى الذي يمنح للصندوق حق التصويت في الشركة

2-3 محفظة الاستثمار المرجعية " Benchmark Portfolio " : محفظة الاستثمار المرجعية هي محفظة معيارية أو نموذجية يتم إعدادها مسبقا من طرف وزارة المالية⁽²⁴⁾ بهدف تحقيق محفظة استثمار مثلى، وهي المحفظة التي تحقق أكبر عائد بأقل خطر ممكن، علما أن بنك النرويج ملزم بتكوين محفظة استثمار فعلية للصندوق مطابقة للمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية مع السماح بهامش خطأ أو بانحراف معياري في حدود $\pm 1,5\%$ ، إذ يجب أن لا يتجاوز الفرق بين مكونات محفظة الاستثمار الفعلية والمحفظة المرجعية المجال المحدد سلفا، تتكون محفظة الاستثمار المرجعية من: محفظة مرجعية للسندات بنسبة 35 %، ومحفظة مرجعية للأسهم بنسبة 60 %، ومحفظة الأصول العقارية بنسبة اقصاها 5 %

أ) المحفظة المرجعية للسندات " Benchmark Portfolio Fixed Income " :

تتكون المحفظة من السندات المصنفة من طرف أشهر وكالات التصنيف الائتمانية على غرار وكالة " Standard and Poors " ووكالة " Moody's " ووكالة « Fitch » التي تصنف السندات حسب مستوى الملاءة المالية للجهة المصدرة لها وفقا لسلم تصنيف يتراوح بين أعلى درجة « AAA » وأدنى درجة « D »⁽²⁵⁾.

ب) المحفظة المرجعية للأسهم " Benchmark Portfolio For Equity Instruments " :

تضم هذه المحفظة أسهم الشركات الكبرى والمتوسطة المصنفة فقط ضمن مؤشر « FTSE » العالمي⁽²⁶⁾ « FTSE All-World » المختص في تصنيف أسهم الشركات المتعاملة في الأسواق المالية العالمية.

ج) المحفظة المرجعية للأصول العقارية " Benchmark Portfolio For Real Estate " : تتضمن هذه

المحفظة الاستثمار في الشركات العقارية المتواجدة في أهم مدن العالم على غرار نيو يورك، لندن، باريس.

2-4 دليل المبادئ الأخلاقية لاستثمارات الصندوق: قامت وزارة المالية في خطوة غير مسبقة بإصدار دليل يحدد المبادئ الأخلاقية التي يتعين على استثمارات الصندوق احترامها⁽²⁷⁾، وهي مبادئ تمنع الصندوق من الاستثمار في الشركات التي تنشط في المجالات التالية :

- الشركات التي تقوم بإنتاج أسلحة مستعملة في انتهاك حقوق الإنسان.
- الشركات التي تقوم ببيع أسلحة ومعدات عسكرية لدول تنتهك حقوق الإنسان.⁽²⁸⁾
- الشركات التي تقوم بإنتاج مادة التبغ.
- الشركات المنتهكة لحقوق الإنسان (القتل، التعذيب، الأشغال الشاقة، تشغيل واستغلال الأطفال).
- الشركات الملوثة للبيئة والمؤسسات التي تشجع ممارسات الفساد الاقتصادي.

ومن أجل ضمان احترام هذه المبادئ قامت وزارة المالية بتأسيس المجلس الأخلاقي للصندوق « Council Of Ethics For The GPFG » وهو مجلس مكون من خمسة أعضاء معينين من الوزارة يعهد إليه مهمة مراقبة مدى احترام استثمارات الصندوق للمبادئ الأخلاقية المحددة حيث يقوم المجلس بإعداد قائمة سنوية تضم الشركات التي تنتهك الميثاق الأخلاقي والتي يمنع الاستثمار فيها ويصدر تقرير سنوي حول نشاطاته ومختلف عمليات المراقبة التي قام بها بالإضافة توصياته للوزارة.

2-5 نظام إدارة المخاطر في البنك: ⁽²⁹⁾ يقسم بنك إدارة الاستثمارات النرويجي المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق إلى أربعة أنواع هي مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، المخاطر المقابلة، المخاطر التشغيلية، ومن أجل مواجهة هذه المخاطر أنشأ البنك نظام لإدارة المخاطر مكون من أربعة أقسام مكلفة بمراقبة وقياس وإدارة مخاطر كل نوع.

2-5-1 إدارة مخاطر السوق "Market Risk": تظهر مخاطر السوق بسبب التقلبات التي تشمل أسعار الأوراق المالية و معدلات الفائدة وأسعار الصرف، وهي مخاطر تؤدي إلى إلحاق خسائر كبيرة بالمحفظة الاستثمارية للصندوق نتيجة انخفاض قيمتها السوقية علما أن خسائر المحفظة ترتفع بارتفاع حدة التقلبات، يقيس البنك مخاطر السوق باستخدام معدلين يمثلان الحد الأقصى للخطر "Absolute Market Risk" والحد الأدنى "Relative market risk" علما أن هذان المعدلان يحسبان باستخدام مؤشر الانحراف الثابت وهو مؤشر إحصائي يبين درجة التغيير التي يمكن قبولها في عائد المحفظة الاستثمارية للصندوق، يبين الجدول رقم (03) معدلات مخاطر السوق الأقصى والأدنى بالإضافة إلى معدل الخطر الفعلي للمحفظة الاستثمارية للصندوق في نهاية 2009.

يبين الجدول أن بنك إدارة الاستثمارات قد نجح في التقليل من مستوى مخاطر المحفظة الاستثمارية للصندوق إلى الحد الأدنى بمعدل يقدر بـ 7,2 ٪ إن هذه النسبة يمكن أن تستخدم كنسبة مرجعية للمحفظة الاستثمارية للصندوق خلال الثلاث سنوات القادمة ، حيث يمكن قبول انحراف في القيمة السوقية للمحفظة الاستثمارية للصندوق في حدود $7,2 \pm$ ٪ من إجمالي القيمة السوقية المسجلة في نهاية 2009 .

2-5-2 إدارة مخاطر القرض أو الائتمان "Cridit Risk": وهي مخاطر تنشأ نتيجة امتناع الجهة المدينة عن سداد الدين مما يؤدي إلى تسجيل خسائر في محفظة سندات الصندوق، ولمواجهة هذا الخطر تبني بنك النرويج وتطبيقا لتوجيهات وزارة المالية إستراتيجية استثمار في السندات تهدف إلى التقليل قدر الإمكان من الاستثمار في السندات الغير مصنفة والتركيز على السندات المصنفة من قبل أشهر وكالات التصنيف العالمية المختصة في تصنيف الأوراق المالية على غرار وكالة Standard and Poors ووكالة Moody's ووكالة Fitch التي تصنف السندات حسب مستوى الملاءة المالية للجهة المصدرة لها في سلم يتراوح بين أعلى درجة "AAA" وأدنى درجة "D"، يبين الجدول رقم (04) مكونات محفظة السندات التابعة للصندوق والمعدة وفق آخر تصنيف صادر عن وكالات التصنيف السابقة الذكر مع نهاية 2014 ، حيث يشير الجدول إلى أن السندات المصنفة وفق أعلى درجة تمثل نسبة 39,5 ٪ من إجمالي محفظة السندات الخاصة بالصندوق بينما تمثل السندات المصنفة ضمن المراتب الأربعة الأولى نسبة 99,3 ٪ من إجمالي محفظة السندات وفي المقابل لا تتعدى نسبة السندات المصنفة في

أدنى درجة 0,7٪، إن هذه النتائج تجعل محفظة السندات الخاصة بصندوق الثروة النرويجي من بين المحافظ الأقل تعرضاً لمخاطر الائتمان في الأسواق المالية العالمية وتؤكد نجاح بنك النرويج في مراقبة وإدارة مخاطر الائتمان بالإضافة إلى نجاحه في الالتزام بمطابقة محفظة السندات الفعلية مع محفظة السندات المرجعية "benchmark portfolio" المعدة مسبقاً من طرف وزارة المالية.

3-5-2 إدارة المخاطر المقابلة "Counterparty Risk" : تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم التزام الشركات بمتطلبات وواجبات الاتفاقيات التي تربطها بالصندوق ولمواجهة هذه المخاطر وتنفيذا لتوجيهات وزارة المالية يقوم بنك النرويج بدراسة مسبقة وشاملة حول الوضعية المالية للشركات والمؤسسات المرشحة للتعامل مع الصندوق، علماً أن بنك النرويج يستعين في هذه الحالة كذلك بوكالات التصنيف العالمية السابقة الذكر التي تقوم بالتصنيف الائتماني لجميع الشركات والمؤسسات الناشطة في أهم الأسواق المالية العالمية، حيث يتمتع البنك عن عقد أية اتفاقيات مع شركات ومؤسسات مصنفة تصنف أقل من الدرجة "A" في مؤشر "Fitch" و "Moody's" وأقل من الدرجة "AAA" في مؤشر "Standard and Poors"، كما يحرص البنك على عقد اتفاقيات من نوع "تسليم، تحويل، دفع « delivery, versus, payment » وهي اتفاقيات تعني أن عملية شراء أسهم الشركات تتم بالتوازي مع عملية تحويل حقوق الملكية للصندوق.

4-5-2 إدارة المخاطر التشغيلية "Operational Risk" : هي مخاطر تنشأ بسبب وجود اختلالات في الهيئة المكلفة بالتسيير على غرار اتخاذ قرارات استثمار خاطئة، وجود ممارسات مشبوهة وغير قانونية، عدم كفاءة في تسيير الموظفين، نقص الإمكانيات المادية، وجود خلل في نظام المعلومات الخاص بالهيئة. إن المخاطر التشغيلية تتميز بكونها مخاطر داخلية يمكن مراقبتها ومعالجتها، وفي نفس السياق تضمن الإجراءات المتخذة من قبل الهيئات المحيطة بالصندوق سواء كانت البرلمان أو وزارة المالية أو بنك النرويج التقليل قدر الإمكان من هذه المخاطر، حيث يخضع بنك النرويج لرقابة داخلية وخارجية دائمة وعمليات مراجعة وتدقيق دورية تؤدي إلى اكتشاف أي خلل في أداء البنك مما يؤدي إلى التقليل قدر الإمكان من المخاطر التشغيلية المصاحبة لعمليات استثمار صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي.

ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج :

1- تقييم أداء الصندوق³⁰ : إن تحديد مدى فعالية وكفاءة مختلف استراتيجيات وسياسات إدارة استثمارات الصندوق يستلزم معرفة وتحليل النتائج المحققة خلال فترات زمنية محددة، وفي نفس السياق يقوم بنك إدارة الاستثمارات النرويجي "NBIM" بنشر تقارير فصلية وسنوية تبرز تطورات كل من القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات الخاص بالصندوق بالإضافة إلى العائد المحقق ومقارنته بالعائد المرجعي المتوقع سلفاً.

1-1) تحليل تطور عائد المحفظة الاستثمارية للصندوق: يوضح الجدول رقم (05) تطور العائد الحقيقي لمحفظة الاستثمار الخاصة بالصندوق ومقارنته مع العائد المرجعي Benchmark Return، يشير الجدول إلى أن العائد الحقيقي لمحفظة الصندوق سجل تطورات متباينة خلال أربع فترات مختلفة:

- **الفترة الأولى "1998- 2002"**: يلاحظ بأن هناك تقارب بين العائد الحقيقي والعائد المتوقع أو المرجعي مع تسجيل أفضلية للعائد الحقيقي وهو أمر إيجابي بالنسبة للصندوق علما أن تسجيل فرق إيجابي يبين مدى حرص إدارة الصندوق على الاستثمار في الأصول المالية المضمونة "السندات" وعدم المخاطرة بالاستثمار في الأسهم⁽³¹⁾ بما أن الاستثمار في هذا النوع من الأصول يعتبر أمر جديد بالنسبة للصندوق.
- **الفترة الثانية: "2003- 2007"**: شهدت تسجيل إرتفاع ملحوظ في العائد الحقيقي و العائد المتوقع مقارنة بالفترة السابقة مع تسجيل افضلية للعائد الحقيقي على العائد المتوقع بنسبة 0,40 %، وهي فترة تزامنت مع التعديلات التي أدخلت على الصندوق التي شملت أهداف و إستراتيجية الاستثمار في محفظة الصندوق،⁽³²⁾ بالإضافة إلى بداية ظهور الأزمة المالية العالمية في سنة 2007 وتأثيرها السلبي على استثمارات الصندوق، حيث سجل انخفاض في العائد الحقيقي من 3,79 % في سنة 2005 إلى 0,15 % في عام 2007 وبفارق سالب عن العائد المرجعي لنفس السنة (- 0,41 %).
- **الفترة الثالثة "2008- 2012"**: سجل فيها العائد الحقيقي والمتوقع تراجعا ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة مع تفوق طفيف للعائد الحقيقي عن المتوقع +0,10 % وهو امر يمكن تفسيره بتداعيات الازمة المالية العالمية على الأسواق المالية وبالتالي على إستثمارات الصندوق وبالتحديد على محفظة السندات بسبب إنخفاض معدلات الفائدة إلى ان سنة 2009 شهدت تسجيل عائد محفظة السندات ارتفاعا قياسيا ليصل إلى 25,62 % وهو أعلى عائد يحققه الصندوق منذ بداية نشاطه الاستثماري ، كما تعدى العائد الحقيقي العائد المتوقع بفارق يصل 4,10 نقطة مئوية وهو فارق لم يتم تحقيقه من قبل، إن التطور الإيجابي الذي شمل محفظة الاسهم يمكن أن يفسر بالتحسن النسبي لأوضاع الأسواق المالية العالمية وبداية تعافيتها من الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى نجاح الإستراتيجية الاستثمارية المعتمدة من قبل إدارة الصندوق والتي تفضل الاستثمار في الأسهم على حساب الاستثمار في السندات ، كما سجلت نفس الفترة إضافة عنصر جديد لمحفظة الاستثمار يتمثل في الاستثمار في الاصول العقارية مع مطلع سنة 2010 وبنسبة 5 % من إجمالي محفظة الاستثمار الخاصة بالصندوق.
- **الفترة الثالثة "2013- 2015"**: سجل فيها العائد الحقيقي والمتوقع ارتفاعا تعدى نسبة 100 % مقارنة بالفترة السابقة مع تفوق للعائد الحقيقي عن المتوقع بفارق +0,19 % وهو أمر يمكن تفسيره بتعا في الاسواق المالية العالمية من تداعيات الازمة بالإضافة إلى نجاح إستراتيجية الاستثمار المتبعة من قبل الصندوق لاسيما تنوع المحفظة ليشمل الاستثمار في الاصول العقارية مع تفضيل الاستثمار في الاسهم لارتفاع عائدها مقارنة بالسندات وذلك مع استمرار تدني معدلات الفائدة في كبرى الاسواق المالية العالمية الازمة
- يجب التنبيه إلى أن العائد الحقيقي المعلن في الجدول عبارة عن عائد خام علما أن العائد الحقيقي الصافي هو العائد الذي يتم تحويله إلى حسابات الصندوق في البنك المركزي والذي يمكن حسابه انطلاقا من العائد الخام بعد تخفيض أثر التضخم واقتطاع تكاليف إدارة استثمارات الصندوق.
- 2- **تطور عوائد مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق**: يمكن توضيح هذا التطور من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (07) الذي يبين ما يلي :

2-1 **محفظة السندات:** يبين الجدول بأن العائد الحقيقي أو الفعلي لمحفظة السندات الخاصة بالصندوق قد مر بمرحلتين مختلفتين:

- **المرحلة الأولى: "1999 - 2012":** يمكن تسميتها بمرحلة الاستقرار النسبي في عائد السندات حيث يلاحظ بان الفترة الاولى من هذه المرحلة سجلت اعلى عائد لمحفظة السندات مقارنة بباقي فترات نفس المرحلة بمتوسط 6,26 % مع العلم أن هذه الفترة تزامنت مع تبني إدارة الصندوق لإستراتيجية استثمار تميل للاستثمار في السندات على حساب الأسهم "60 % سندات، 40 % أسهم" كما سجل العائد الحقيقي تفوقا طفيفا على العائد المرجعي بمقدار 0,17 %، بينما شهدت باقي فترات المرحلة تراجع نسبي في عائد السندات يفسر بتراجع معدلات الفائدة بالإضافة إلى تغيير إدارة الصندوق لإستراتيجية الاستثمار مع بداية 2007 بالاعتماد اكثر على الاستثمار في الاسهم "60 % أسهم، 40 % سندات" كما ان التراجع النسبي للعائد يمكن ان يفسر بتداعيات الازمة المالية على اقتصاديات البلدان المتقدمة والذي أدى إلى تخفيض معدلات الفائدة بهدف رفع معدلات الاستثمار في هذه الدول.

- **المرحلة الثانية: "2013 - 2015":** يمكن تسميتها بمرحلة التراجع وفيها سجل العائد الحقيقي للمحفظة انخفاضا هاما متتالية من +5,87 % كمتوسط في الفترة "2008 - 2012" إلى 2,58 % في محل الدراسة وهو انخفاض يمكن تفسيره بمجموعة من العوامل أبرزها استمرار الانخفاض الحاد في اسعار الفائدة في معظم البلدان المتقدمة لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية واليابان بسبب اتباع السلطات النقدية في هذه الدول لسياسة توسعية بغية رفع معدلات الاستثمار وتنشيط الطلب المحلي ومن اجل التخلص من الركود الإقتصادي الذي الذي يعد نتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مما أدى إلى تسجيل تراجع قياسي في العائد الحقيقي الذي سجل انخفاضا عن العائد المتوقع في سنة 2008 بنسبة تقدر بـ 0,31 %، إن الانخفاض المسجل في عائد محفظة السندات شجع إدارة صندوق على تغيير إستراتيجية استثمار محفظة الصندوق مع مطلع سنة 2010 وادخال عنصر جديد هو الغستثمار في الاصول العقارية نحو الاستثمار في الأسهم على حساب السندات "60 % أسهم، 30 % سندات، 5 % أصول عقارية".

2-2 **محفظة الأسهم:** يشير الجدول إلى أن العائد الحقيقي لمحفظة أسهم الصندوق سجل تطورات مختلفة خلال الفترات الزمنية التالية:

- **الفترة الأولى: "1999 - 2002":** سجل فيها العائد الحقيقي معدلات نمو سالبة علما أنه لا يوجد فرق كبير بين العائد الحقيقي والمتوقع في معظم سنوات الفترة، إن هذا الانخفاض في العائد يرجع بالدرجة الأولى إلى حداثة تجربة الاستثمار في الأسهم وقلة خبرة إدارة الصندوق في هذا المجال مقارنة بالاستثمار في السندات .

- **الفترة الثانية "2003 - 2007":** سجل فيها العائد الحقيقي معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالفترة السابقة وهو ما يعني نجاح إدارة الصندوق في تحسين ورفع مستوى إدارتها لمحفظة الأسهم ، إن هذه النتائج شجعت على تبني إستراتيجية استثمار جديدة تعتمد بالأساس على الاستثمار في الأسهم بدلا من الاستثمار في السندات .

- الفترة الثالثة "2008-2012": تمثل فترة أو مرحلة الأزمة المالية العالمية التي أثرت سلبا على الأسواق المالية العالمية وبالتالي تسجيل انخفاض قياسي في عائد الأسهم بمتوسط 0,59 ٪ وهو انخفاض كبير يبين مستوى الخسارة التي لحقت بصندوق الثروة السيادي النرويجي نتيجة الأزمة المالية العالمية.

- الفترة الرابعة "2013-2015": وفيها حققت محفظة الأسهم أرباحا قياسية مقارنة بالفترة السابقة حيث قدر العائد الحقيقي بـ 11,13 ٪ وهو مستوى لم يحقق من قبل مما يبين الصندوق نجاح إدارة الصندوق في التعويض النسبي للخسائر التي لحقت بالصندوق الفترة السابقة ويؤكد بداية تعاف الأسواق المالية العالمية من تداعيات الأزمة وتراجع حدتها.

2-3 محفظة الأصول العقارية: مع مطلع 2010 تم توسيع محفظة الصندوق لتشمل الاستثمار في الأصول العقارية بنسبة 5 ٪ ، وذلك بغية تنويع المحفظة الاستثمارية للصندوق وتقليل المخاطر المصاحبة للاستثمار في الأصول المالية والجدول رقم (08) الموالي يبين تطور عائد محفظة الأصول العقارية حيث حققت محفظة الأصول العقارية للصندوق عائدا فعليا قدر بـ 5,9 ٪ كمتوسط خلال الفترة "2011-2014" وهي نسبة مهمة بالرغم من حداثة تجربة الاستثمار في الأصول العقارية ، مع العلم أن أدنى عائد سجل في سنة 2011 ، وهو أمر يمكن تفهمه باعتبارها أول سنة تجريبية للاستثمار في هذا النوع من الأصول ، وإبتداءا من سنة 2012 حققت محفظة الأصول العقارية مداخيل قياسية لا سيما خلال سنتي 2013 و 2014 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مداخيل الصندوق و يؤكد نجاح استراتيجية الاستثمار الجديدة المتبعة منذ سنة 2010.

3- مدى التزام إدارة الصندوق بإستراتيجية الاستثمار: إن بنك إدارة الاستثمارات النرويجي باعتباره الجهاز المسير لاستثمارات الصندوق مطالب بالالتزام بإستراتيجية الاستثمار المعتمدة من طرف وزارة المالية وعدم تجاوز المستويات المحددة لها ، ولذلك يحرص البنك على نشر معلومات فصلية وسنوية حول تطور وضعية المحفظة الاستثمارية ومدى مطابقتها لإستراتيجية الاستثمار المعدة سلفا.

يبين الجدول رقم (09) بأن بنك إدارة الاستثمارات قد نجح في الالتزام بالقواعد المحددة في مجال استثمار محفظة الصندوق في سنة 2009 حيث لم تتجاوز مكونات محفظة الاستثمارات الفعلية للصندوق المجالات المحددة لها في محفظة الأسهم والسندات ، وبالنسبة لمناطق استثمار المحفظة الفعلية للصندوق فهي تقع ضمن المجالات المحددة لها سلفا ، كما يلاحظ نجاح البنك في عدم تجاوز الحد الأقصى للاستثمار في رأس مال أي شركة والمقدر بـ 10 ٪ ونجاحه أيضا في عدم تجاوز هامش الخطأ المسموح به بين محفظة الاستثمار الفعلية ومحفظة الاستثمار المرجعية المقدّر بـ $\pm 1,5$ ٪.

الخلاصة:

يمكن اعتبار تجربة صندوق الثروة السيادي في النرويج من أنجح التجارب في هذا المجال وذلك بشهادة المنظمات الاقتصادية العالمية ومختلف مراكز البحث المهمة بهذا الموضوع، إن سر هذا النجاح يكمن في توفر مجموعة من الشروط والعوامل الخارجية والداخلية التي يمكن ذكرها فيما يلي:

(1) **العوامل الخارجية:** تتمثل في توفر بيئة اقتصادية وسياسية سليمة ، إذ أن تنوع الاقتصاد النرويجي وقلة اعتماده على الريع البترولي مقارنة بمعظم البلدان النفطية يساهم في حماية الاقتصاد من خطر الصدمات الخارجية ، كما أن ارتفاع مستويات الحوكمة السياسية والاقتصادية والخضوع للمساءلة والشفافية يوفر للصندوق المحيط الأمثل لممارسة نشاطه الاستثماري.

(2) **العوامل الداخلية:** هي عوامل مرتبطة بالصندوق تتمثل في:

- وجود إطار قانوني متكامل يحدد بكل وضوح أهداف الصندوق بالإضافة إلى تحديد مهام وصلاحيات المؤسسات المكلفة بالإشراف والرقابة وتسيير استثمارات الصندوق.
 - خضوع المؤسسات المالكة والمسيرة للصندوق للمساءلة والمراقبة المستمرة.
 - منع الاستغلال السياسي لأصول الصندوق وإلزام الحكومة بالحصول على الموافقة المسبقة من البرلمان قبل أي عملية استعمال لموارد الصندوق.
 - وجود إستراتيجية استثمار واضحة المعالم والأهداف تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.
 - تمتع المؤسسة المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق بمستويات عالية من الكفاءة والاحترافية التي تمكنها من تسيير استثمارات الصندوق وفقا للإستراتيجية المعدة سلفا.
 - توفر قدر عال من الشفافية وإتاحة المجال للرأي العام ووسائل الإعلام والباحثين للاطلاع على القوانين والتوجيهات المرتبطة بالصندوق ، بالإضافة إلى إمكانية معرفة وتقييم أداء الصندوق عن طريق نشر تقارير فصلية وسنوية حول نتائج استثمارات الصندوق.
- إن المتتبع للنتائج المحققة من طرف الصندوق من بداية نشاطه الاستثماري في سنة 1996 وصولا إلى سنة 2015 يلاحظ بأن العائد الحقيقي لمحفظة الصندوق كان موجبا في جميع السنوات باستثناء سنة 2008 حيث سجل انخفاض في العائد الحقيقي بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية العالمية. إلا أن هذا الانخفاض سرعان ما تم تداركه في السنوات الموالية بتسجيل الصندوق لعوائد قياسية لم يحققها من قبل مما يؤكد سلامة وكفاءة نظام إدارة استثمارات الصندوق مع العلم أن إدارة الصندوق قد قامت بتعديل إستراتيجية الاستثمار عن طريق توسيع المحفظة الاستثمارية لتشمل الاستثمار في الأصول العقارية⁽³³⁾.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم (1): تطور صندوق الثروة السيادي للنرويج في الفترة "1990 - 2010".

الحدث	الفترة
البرلمان النرويجي "Stortinget" يصادق على قانون تأسيس صندوق النفط الحكومي الذي يمول عن طريق مداخل الثروة النفطية المحولة من قبل الحكومة والذي يهدف إلى تدعيم سياسة الحكومة الخاصة بالتسيير لأجل المداخل البترولية.	1990
تلقي الصندوق لأول تحويل حكومي وبالتالي بداية النشاط الفعلي للصندوق عن طريق استثمار أصوله خارجيا في السندات الحكومية.	1996
تأسيس بنك النرويج لإدارة الاستثمارات « NBIM » وهو مؤسسة تابعة لبنك النرويج المركزي مكلفة بإدارة أصول صندوق النفط الحكومي نيابة عن وزارة المالية. مع توسيع النشاط الاستثماري للصندوق ليشمل الأسهم (40 ٪ أسهم ، 60 ٪ سندات).	1998
تم إضافة خمس أسواق ناشئة للمؤشر المرجعي لأسهم الصندوق. « Funds Benchmark Equity Index »	2000
سجل الصندوق نموا أسرع من المتوقع بسبب التحويلات الحكومية القياسية نحو الصندوق نتيجة ارتفاع أسعار النفط في نفس الفترة.	2000 - 2008
تم إضافة سندات الشركات والسندات المؤمنة للمؤشر المرجعي لسندات الصندوق. « Funds Benchmark Fixed-Income Index »	2002
تم إقرار مبادئ أخلاقية إلزامية على استثمارات الصندوق.	2004
تم تغيير اسم الصندوق إلى صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي.	2006
رفع نسبة الأسهم في المحفظة الاستثمارية للصندوق إلى 60 ٪	2007
تحقيق استثمارات الصندوق لعائد قياسي يقدر بـ 25,6 ٪ من القيمة السوقية للمحفظة الاستثمارية للصندوق.	2009
وزارة المالية تقرر منح التفويض للصندوق من أجل استثمار 5 ٪ من أصوله في شكل عقارات مع تخفيض نسبة استثمارات الصندوق في السندات	2010

Source :Norges Bank Investment Management (NBIM) Historical overview. " www.nbim.no/en/about-us/government-pension-Fund-Global" "10-07-2010

جدول رقم (2): أهم تعديلات المحفظة الاستثمارية في الفترة "1996 - 2015".

التعديل	الفترة
بدأ النشاط الاستثماري للصندوق بالاستثمار في السندات ، مكونات المحفظة : 100٪ سندات.	1996 - 1998
إضافة الاستثمار في الأسهم إلى المحفظة الاستثمارية مع تعديل مكوناتها لتصبح : 60٪ سندات ، 40٪ أسهم	1998
تعديل مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق لتصبح : 60٪ أسهم ، 40٪ سندات	2007
إضافة عنصر جديد للمحفظة الاستثمارية يتمثل في الاستثمار في الأصول العقارية مع تعديل مكونات المحفظة على النحو التالي: الأسهم: 60 ٪ ، السندات: 35 ٪ ، العقارات: 5 ٪	2010
تم تعديل مكونات محفظة الإستثمار للصندوق لتكون على النحو التالي : الأسهم: 60,3 ٪ ، السندات: 36,8 ٪ ، أصول عقارية: 2,9 ٪	2015

Source: Norges Bank Investment Management "www.nbim.no/en/investments/benchmark-indices" "november 2015"

جدول رقم (3): قياس مخاطر السوق باستخدام مؤشر الانحراف الثابت في سنة 2009. الوحدة: (%).

مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق	المؤشر المستخدم	الحد الأدنى لسنة 2009	الحد الأعلى لسنة 2009	معدل الخطر الفعلي للمحفظة لسنة 2009
مخاطر محفظة الأسهم	الانحراف الثابت	10,0	35,8	10,0
مخاطر محفظة السندات	الانحراف الثابت	10,0	22,6	10,0
مخاطر محفظة الاستثمارية للصندوق	الانحراف الثابت	7,2	21,7	7,2

Source: Norges Bank Investment Management, IDEM, P: 81.

جدول رقم (4): محفظة سندات الصندوق وفقا لآخر تصنيف صادر في سنة 2014. الوحدة: (%).

درجات التصنيف	AAA	AA	A	BBB	تصنيف أدنى	المجموع
السندات الحكومية والشبه حكومية	31,9	13,9	12,8	10,9	0,2	69,8
سندات الشركات	0,1	1,6	9,4	7,9	0,4	19,3
قروض مضمونة	6,1	0,4	0,8	0,8	0,0	8,1
سندات أخرى	1,5	0,2	0,1	0,9	-	2,7
المجموع	39,5	16,2	23,0	20,6	0,7	100,0

Source: Norges Bank Investment Management, Ibid:51.

جدول رقم (5): تطور العائد الحقيقي للمحفظة الاستثمارية ومقارنته مع العائد المرجعي في الفترة 1998 - 2015^{3 4}. الوحدة: (%).

السنوات	2002 - 1998	2007 - 2003	2012 - 2008	2015 - 2013	المتوسط
العائد الحقيقي	3,19	8,92	3,15	7,94	5,8
العائد المرجعي	2,78	8,52	3,14	7,75	5,54
الفرق	0,41+	0,40+	0,10+	0,19+	0,25+

Source: Norges Bank Investment Management, <http://www.nbim.no/en/the-fund/return-on-the-fund/fixed-income-management/> "12/2015".

جدول رقم (6): العائد الحقيقي الصافي للصندوق للفترة 1998 - 2015. الوحدة: (%). من القيمة السوقية للمحفظة

السنوات	2002 - 1998	2007 - 2003	2012 - 2008	2015 - 2013	المتوسط
العائد الحقيقي الخام	3,15	8,92	3,15	7,94	5,79
أثر التضخم	1,46	2,30	2,01	1,17	1,73
تكلفة إدارة استثمارات الصندوق	0,08	0,10	0,10	0,06	0,08
العائد الحقيقي الصافي	1,62	6,37	1,01	6,74	3,93

Source: Norges Bank Investment Management, <http://www.nbim.no/en/the-fund/return-on-the-fund/fixed-income-management/> "12/2015".

جدول رقم (7): تطور العائد الحقيقي لمحفظة السندات والأسهم في الفترة "1999 - 2015". الوحدة (% من القيمة السوقية

للمحفظة

السنوات	2002 - 1999	2007 - 2003	2012 - 2008	2015 - 2013	المتوسط
محفظة السندات:					
- العائد الحقيقي	6,26	4,00	5,87	2,58	4,67
- العائد المرجعي	6,09	3,97	5,44	2,89	4,59
- الفرق	0,17	0,03	0,43	- 0,31	0,08
محفظة الأسهم:					
- العائد الحقيقي	4,85 -	16,28	0,59 -	11,13	5,49
- العائد المرجعي	5,63 -	15,37	0,59 -	10,75	4,97
- الفرق	0,78	0,90	0,01	0,38	0,52

Source: Norges Bank Investment Management, <http://www.nbim.no/en/the-fund/return-on-the-fund/fixed-income-management/> "12/2015

جدول رقم (8): تطور عائد محفظة الأصول العقارية للصندوق في الفترة "2011 - 2014". الوحدة (% من القيمة السوقية للمحفظة

السنوات	2011	2012	2013	2014	المتوسط
العائد الفعلي	4,4 -	5,8	11,8	10,4	5,9
العائد المستهدف	1,2	5,9	7,4	-	-
الفرق	6,6 -	0,1 -	4,8+	-	-

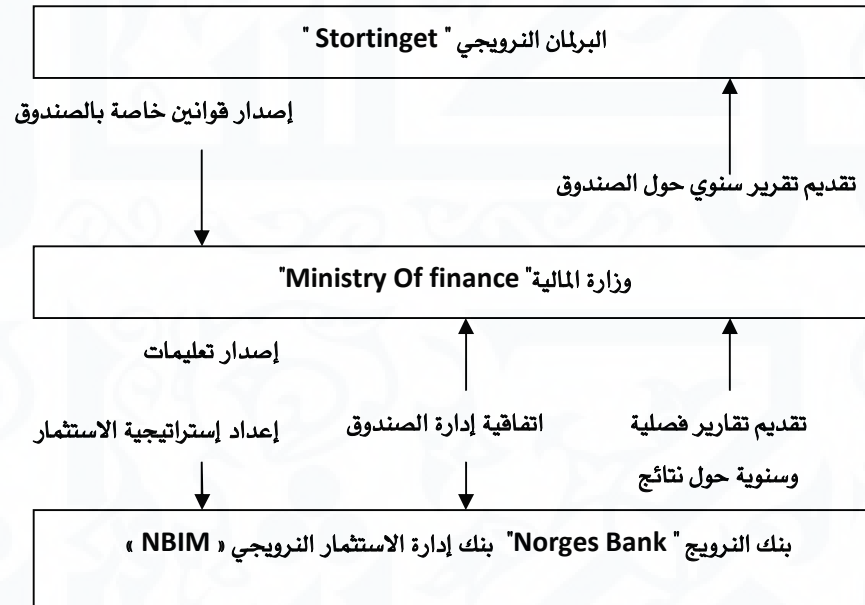
Source: Norges Bank Investment Management, <http://www.nbim.no/en/the-fund/return-on-the-fund/fixed-income-management/> "12/2015

جدول رقم (9): وضعية المحفظة الاستثمارية للصندوق في سنة 2009. الوحدة: %

المحفظة الاستثمارية للصندوق	-03 -31 2009	2009 -06 -30	2009 -09 -30	2009 -12 -31
(I) مكونات المحفظة:				
- السندات: 30 - 50%	47,4	39,7	38,0	37,8
- الأسهم: 50 - 70%	52,6	60,3	62,0	62,4
(II) مناطق استثمار السندات:				
- أوروبا: 50 - 70%	60,0	60,1	59,8	58,6
- أمريكا: 25 - 45%	35,1	34,8	35,0	36,0
- آسيا والمحيط الهادي: 0 - 15%	4,9	5,0	5,2	5,4
(III) مناطق استثمار الأسهم:				
- أوروبا: 40 - 60%	49,4	49,8	51,1	50,3
- أمريكا وإفريقيا: 25 - 45%	35,2	35,1	34,4	35,3
- آسيا والمحيط الهادي: 5 - 25%	15,3	15,1	14,5	14,4
هامش الخطأ عن المحفظة المرجعية المحدد بـ 1,5%	0,74	0,65	0,30	0,27
أقصى حد للاستثمار في رأسمال الشركة 10%	9,47	9,50	9,00	7,23

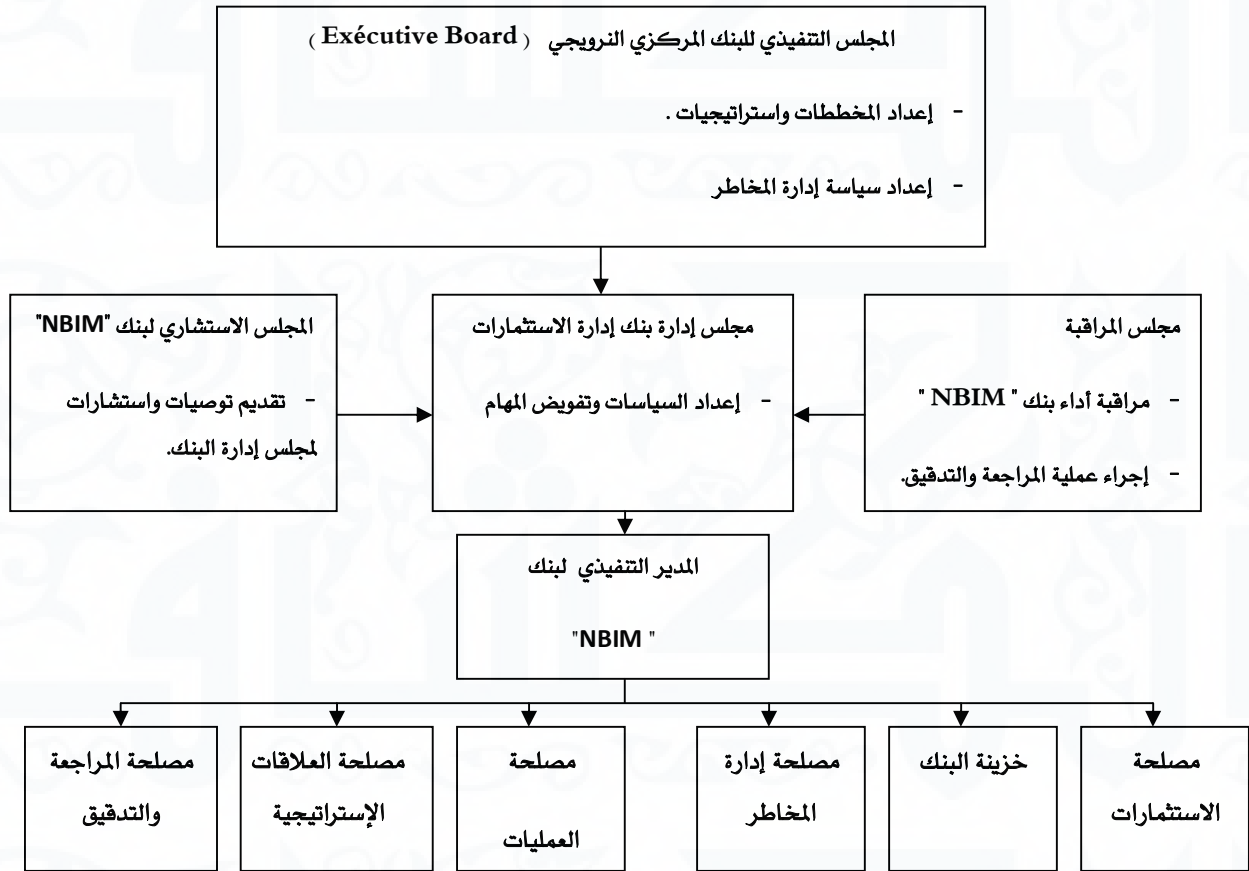
Source: NBIM Annual Report, 2010, P: 08

الشكل البياني رقم (1): حوكمة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي.



Source: Norges Bank Investment Management, GPFG annual Report, 2009, P: 6.

الشكل البياني رقم (2): الهيكل التنظيمي لبنك إدارة الإستثمارات النرويجي



Source: NBIM Annual Report, Ibid, P: 08.

الاحالات والمراجع:

- 1 نبيل بوفليخ ، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية ، الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ، ص: 88.
- (2) ماجد عبد الله المنيف ، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ، المجلد الخامس والثلاثون ، العدد 129 ، ربيع 2009 ، الكويت ، ص: 210- 211.
- (3) ماجد عبد الله المنيف ، نفس المرجع السابق ، ص: 211 ، بتصرف الباحث.
- (4) Helmut Reisen ,Fonds Souverains et Economie du Développement, La Vie Economique, Revue de Politique Economique, 7/8/2008, France, P:27.
- 5 سفين بيرينت "صناديق الثروة السيادية الخليجية ، إدارة الثروة في زمن الاضطراب"، بحث منشور من طرف مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، فبراير 2009
- 6 ماجد عبد الله المنيف ، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية" ، نفس المرجع السابق ، 2009.
- 7 فيكتوريا بريري ، إدوارد شين " صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأزمة المالية العالمية ، مرحلة اختبار" ، تقرير منشور من طرف مجموعة "Monitor Group" ، ماي 2009
- 8 إدوين ترومان ، مشروع الممارسات الأمثل لصناديق الثروة السيادية ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد المالي الصادرة عن جمعية الاقتصاد المالي الفرنسية ، عدد خاص بصناديق الثروة السيادية ، 2009 ،

- (9) يصنف صندوق الثروة النرويجي في المرتبة الأولى وفقا لمؤشر لينبرغ - ماديوال وفي المرتبة الثانية وفقا لمؤشر ترومان.
- (10) الإحصائيات الاقتصادية بالنرويج خاصة لسنة 2014 بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.
- (11) Sigbjorn. Atle. Berg, **fonctionnement du fonds du pétrole du gouvernement norvégien**, présentation au collège de contrôle et surveillance des Ressources Pétrolières, Norges Bank Investment Management, 26 juin 2003, Norvège, p : 02.
- (12) Sigbjorn. Atle. Berg, **le Fonds du pétrole du gouvernement norvégien**, présentation au collège de contrôle et surveillance des Ressources Pétrolières, Norges Bank Investment Management, 26 juin 2003, Norvège, p : 14.
- (13) Gouvernement Pension Fund Global.
- (14) نظام التقاعد في النرويج تابع للحكومة وبالتالي فإن ارتفاع نفقات التقاعد سيؤدي إلى الإخلال بتوازن الموازنة العامة وارتفاع العجز الموازي.
- (15) قدرت القيمة الحالية لنفقات التقاعد المستقبلية في سنة 2003 بـ: 450 مليار دولار أمريكي، بينما لم تتجاوز أصول صندوق النفط 110 مليار دولار في نفس السنة .
- (16) هذا القانون هو معدل للقانون رقم 36 الصادر في 22 جوان 1999 المتعلق بتأسيس صندوق النفط النرويجي.
- (17) تتمثل أبرز التعليمات الصادرة من طرف وزارة المالية في: تعليمة صادرة في "22 - 12 - 2005" متعلقة بتنظيم وإدارة صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي
- بالإضافة إلى التعليمة الصادرة في 24 فبراير 2010 المتعلقة بكيفية تسيير المحفظة العقارية للصندوق، والتعليمة الصادرة بتاريخ 01 مارس 2010 المحددة لصلاحيات بنك النرويج المتعلقة بتسيير الصندوق.
- (18) التسمية الرسمية للبرلمان النرويجي.
- (19) أسس هذا البنك في جانفي 1998 وهو مكلف بإدارة استثمارات صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي و معظم احتياطات الصرف الأجنبي بالإضافة إلى صندوق تأمين البترول التابع لوزارة الطاقة والبترول.
- (20) NBIM: Norges Bank Investment Management
- (21) Norges Bank Investment Management rapport, Annuel, 2014, P : 55
- (22) وهي الشركات التي يقع مقرها في النرويج مهما كان مجال عملها داخلي أو خارجي.
- (23) المصدر: "november 2015" www.nbim.no/en/investments/benchmark-indices "Norges Bank Investment Management"
- (24) المادة 05 من التعليمة الوزارية الصادرة بتاريخ 22 - 12 - 2005 والتي دخلت حيز التنفيذ في 22 - 06 - 2007.
- (25) السندات التي تضمها المحفظة المرجعية هي السندات المصنفة بين الدرجتين « AAA » و « BB » وهي سندات ذات قدرة ائتمانية عالية .
- (26) مؤشر "FTSE" العالمي يعتبر أحد أنواع مؤشرات « FTSE » المختصة بقياس القيمة السوقية للأسهم المتداولة في معظم أسواق المالية العالمية علما أن المؤشر العالمي يقيس القيمة السوقية لـ: 95 ٪ من الأسهم المتداولة في أرجاء العالم، تم إعداد هذا المؤشر من طرف مؤسسة " Financial Times Stock Exchange " البريطانية.
- (27) هذا الدليل صدر ضمن التعليمية الوزارية الصادرة بتاريخ 19 نوفمبر 2004 والمحدد للمبادئ الأخلاقية لاستثمارات صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي.
- (28) تصنف النرويج دولة وحيدة ضمن الدول المنتهكة لحقوق الإنسان هي دولة بورما.
- (29) Norges Bank Investment Management, op.cit, P : 38-43.
- (30) نبيل بوفليج ، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية ، الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، نفس المرجع السابق ، ص: 138.
- (31) المحفظة المرجعية للاستثمار في تلك الفترة تكونت من 60٪ سندات و 40٪ أسهم.
- (32) التعديل شمل أهداف وتسمية الصندوق الذي أصبح يسمى بصندوق المعاشات الحكومي الإجمالي بالإضافة إلى التغيير الذي مس المحفظة الاستثمارية
- (60٪ أسهم، 40٪ سندات).
- (33) دخلت هذه الإستراتيجية حيز التنفيذ في سنة 2010.
- 34 عائد المحفظة الاستثمارية للصندوق يتضمن عائد الاسهم والسندات فقط .

إدارة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمة الاقتصادية الخارجية لليورو والدولار

د. نورالدين جوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي/الجزائر

djouadidz@gmail.com

The exchange rate management of Algerian dinar In the external economic shock euro/dollar

Dr. Djouadi Noureddine

University of Echahid Hamma Lakhdar/ALGEIA

Received: 04 Jan 2017

Accepted: 13 Apr 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

تشكل التجارة الخارجية الجزائرية عائقاً مرهقاً أمام استقرار الوضع الاقتصادي للجزائر والسياسة النقدية خاصة، فمثلاً، العام 2009 ومع اندلاع أزمة الديون اليونانية وتأثر الاتحاد الأوروبي بها، وبسبب تراجع قيمة الدولار الأمريكي العام 2009 بحوالي 0.08 سنت مقابل اليورو عما كان عليه العام 2008، خسرت الجزائر حوالي 30 مليار دولار، أي قرابة نصف إيراداتها النفطية (والتي تمثل أكثر 65 % من إجمالي إيرادات الدولة)، كما أن الميزان التجاري تراجع من فائض تجاوز 40 مليار دولار العام 2008 إلى أقل من 8 مليار العام 2009. وهذا التوضع الاقتصادي الحرج للجزائر بين صرف الدولار وأسعار اليورو، يعرقل التنمية المستقلة التي تشهدها الجزائر منذ استقلال الدولة العام 1962. وإنه وضع جد خطير أضحت الضرورة ماسة للسعي الجاد لكسره، فما هي ملامح ذلك الوضع النقدي للجزائر؟ ومن أي زاوية يشكل عبء على مشروعات التنمية الشاملة ووصفة لخطابات التنمية المستقلة التي تتغنى بها النظام الجزائري ويسوقه ضمن عملياتها السياسية؟

الكلمات المفتاحية: الدينار الجزائري، سعر الصرف، اليورو، الدولار، الصدمة الخارجية.
رموز JEL: E43، E32، E59، E52.

Abstract:

Algerian foreign trade considered an obstacle for the stability of Algerian economy, especially in the monetary policy, for example: 2009, when the Greek debt crisis broke out and the dollar exchange rate decline in 2009 about 0.08 cents against the euro, Algeria had lost about \$ 30 billion, nearly half of its oil revenues (which represent more than 65% of the country's total revenues), and the trade balance fell from a surplus exceeded \$ 40 billion in 2008 to less than 8 billion in 2009. This Algerian economic position between the dollar and euro exchange rate is a very serious situation, which limited economic development in Algeria since 1962. therefore, it became urgent to get out of this dangerous situation: what are the aspects of monetary situation of Algeria? Also how does it effect in developing projects. Unfortunately, the Algerian regime describes this situation in its political discourse as a positive one.

Key Words : Algerian Dinar, Exchange Rate, Euro, Dollar, External Shock.

(JEL) Classification : E52 . E59 . E32 . E43.

تمهيد:

بدءاً، لا يمكن تجاهل حقيقة أن الجزائر ومنذ الاستقلال صيف العام 1962 قد حققت طفرات اقتصادية مقارنة بمثيلاتها من الدول النامية، خاصة على مستوى السياسة النقدية، ولكن وبرغم ذلك، تشكل التجارة الخارجية الجزائرية عائقاً مرهقاً أمام استقرار الوضع الاقتصادي العام للدولة والسياسة النقدية خاصة، بسبب الأثر بالغ الحدة الذي يسببه تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي، وهو ما يدعى بالصدمة الخارجية لسعر الصرف.

فمثلاً، العام 2009 ومع اندلاع أزمة الديون اليونانية وتأثر الاتحاد الأوروبي بها، وبسبب تراجع قيمة الدولار الأمريكي العام 2009 بحوالي 0.08 سنت مقابل اليورو عما كان عليه العام 2008، خسرت الجزائر حوالي 30 مليار دولار، أي قرابة نصف إيراداتها النفطية (والتي تمثل أكثر 65 % من إجمالي إيرادات الدولة)، وبلغ العجز الكلي في الموازنة العامة قرابة (- 9.76 %) العام 2009 بعد أن تجاوز (+ 13.5 %) كفائض العام 2008، كما أن الميزان التجاري تراجع من فائض تجاوز 40 مليار دولار العام 2008 إلى أقل من 8 مليار العام 2009. وهذا التراجع الاقتصادي الحرج للجزائر بين سعر صرف الدولار وأسعار اليورو، يعرقل التنمية المستقلة التي تنشدها الجزائر منذ استقلال الدولة العام 1962.

إنه وضع جد خطير يجثم على الاقتصاد الجزائري منذ سنوات، والذي لا تتبى المؤشرات بالكثير فيما تعلق بالفكاك من منه، بقدر ما أضحت الضرورة ماسة للسعي الجاد لكسره، خاصة وأنه أضحي أحد أهم قنوات العدوى التي تمر عبرها الأزمات الدولية إلى المنطقة¹، والتي تكبد اقتصادياتنا خسائر هائلة. وليس ببعيد، مثال: أزمة الرهن العقاري الأمريكية للعام 2007² التي هزت أسس الاقتصاد الخليجي، والتي تلتها أزمة الديون اليونانية (الأزمة الأوروبية) للعام 2010³، والتي كبدت الاقتصاد الجزائري الكثير.

فما هي ملامح ذلك الوضع النقدي للجزائر؟ ومن أي زاوية يشكل عبء على مشروعات التنمية الشاملة ووصفة لخطابات التنمية المستقلة التي تتغنى بها النظام الجزائري ويسوقه ضمن عملياتها السياسية؟
أولاً. سعر صرف الدينار وعلاقته باليورو الأوروبي والدولار الأمريكي من خلال التجارة الخارجية:

أولاً، من ناحية، العلاقات مع الولايات المتحدة من زاوية الدولار لا مفر منها، فأكثر من 97 % من الصادرات الجزائرية محتبسة ومنذ عقود في النفط (الاحتباس التجاري البنيوي للصادرات) المسعر بالدولار الأمريكي (الاحتباس الدولار). فخلال التسعة أشهر الأولى من العام 2010 مثلاً وبحسب إحصائيات المركز الوطني لإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية مثلت المحروقات 96.88 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، كما أن نسبة الصادرات من الوقود من إجمالي تلك الصادرات لم تتحدر عن 97 % منذ عقود وهي في تزايد، باعتبار أنه وبحسب بيانات صندوق النقد العربي ارتفعت تلك النسبة من حدود 97.2 % العام 2008 إلى أكثر من 97.6 % العام 2008. كما أنه ووفقاً لبيانات الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، وحتى نهاية شهر ديسمبر للعام 2012 بلغ إجمالي الصادرات الجزائرية حدود 56.054 مليار دولار، ولم يتجاوز

إجمالي الصادرات خارج المحروقات عتبة 1.514 مليار دولار⁴، ما يعني أن أكثر 97.3 % من صادرات الجزائر مثلاً محتبسة بنويماً ضمن المحروقات.

ومن ناحية ثانية، فإن أي اهتزاز طفيف في اقتصاد أوروبا سيكون لها أثرها عميق على مستوى كامل الاقتصاديات العالمية النامية أو المتقدمة، خاصة الجزائر والتي تمتاز علاقاتها وكما أشرنا مع دول اليورو بتشابك عضوي، له ما يبرره تاريخيا وعلى مستوى الواقع الاقتصادي والجغرافي، وأبرزها والجميع على علم بعقد الشركة الأورو متوسطية الذي أبرمناه مع دول المجموعة الأوروبية منذ العقد الماضي، والذي أوصل معامل ارتباطنا الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي إلى الذروة .

ومن زاوية ثانية، وفيما تعلق بمعامل الارتباط الاقتصادي ذلك والمرتفع للجزائر مع دول المجموعة الأوروبية، يجب أن نعلم أن الدول الأوروبية هي الشريك التجاري الأول مع الجزائر، لأن أكثر من 70 % (ما ندعوه بالاحتباس التجاري)⁵ من وارداتنا تأتي من أوروبا، في حين لم يتعدى نصيب البلدان العربية حدود 4 % والأفريقية 1.2 % برغم التقارب الجغرافي والتشابه الاقتصادي . كما أن فرنسا تمثل الممول الأساسي للسوق الجزائرية بالحبوب والكثير من المنتجات الزراعية، دون أن ننسى أن حوالي 50 % من احتياطياتنا من العملة الصعبة مقومة بالعملة الأوروبية اليورو .

وهذا التوضع، يجعل من التجارة الخارجية عاملاً جد معرقل لعمليات التنمية، بل ويساهم في توالد واستيراد الكثير من المشكلات النقدية والأزمات الاقتصادية، فإذا انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى، هذا يؤدي تلقائياً إلى ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها الجزائر من بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر - وكما ذكرنا - المصدر الرئيس لنحو 60 % من الواردات الجزائرية السنوية، كما ستتضرر أسعار الواردات الجزائرية من الدول التي ارتفعت عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، ومنها اليابان ودول آسيوية أخرى ارتفعت عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي . فمثلاً وبين عامي 2002 إلى 2006 وعندما تراجعت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 33 % مقارنة باليورو ازدياد كلفة الواردات الجزائرية الكلية بنسبة تجاوزت 14 % .

وهذا المستوى من الارتباط الاقتصادي، وبطبيعة الحال سيحضر معه ويسرع قدوم الكثير من التداعيات السلبية والارتدادات غير المرغوب فيها من لأزمة الأوروبية للاقتصاد الجزائري، ولعل أولها تقلص حجم الصادرات الأوروبية للجزائر، وبالتالي ندرة بعض السلع في السوق الوطنية وارتفاع أسعارها، خاصة منها غير الأساسية المدعومة من طرف الدولة والتي سيتحمل المواطن ارتفاعات أسعارها . أما المدعومة من طرف الدولة فستتحمل الدولة ارتفاعات أسعارها، بارتفاع قيمة الدعم المقدم الذي سيرهق كاهل خزانة دولتنا، ما يمكن أن يدفع إلى ضرورة تقليص النفقات العمومية أو رفع مصادر الإيرادات الأخرى كالضرائب والرسوم، والإجراءين لا أحد من الاقتصاديين أو العوام يحبذ حدوثه . وقد لا يكون الحديث خطير إذا تعلق الأمر بالسلع الاستهلاكية الممكن تعويضها بالمثل أو البديل، بل القضية الخطيرة تتعلق بالمواد الأولية التي تستوردها مؤسساتنا من الدول الأوروبية، والتي ليس من السهل استيرادها من مناطق أخرى .

ثانيا. أزمة اليورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال سعر صرف الدينار الجزائري :

كمدخل، لإشكالية ارتدادات الأزمة الأوروبية الراهنة التي فجرتها الديون السيادية اليونانية على

الاقتصاد الوطني الجزائري، نعتقد بضرورة التوقف عند مستويين من النقاش :

المستوى الأول : يتعلق بمناقشة طبيعة الأزمات العالمية بشكل عام وكيفيات انتقالها، ومستويات عدوها

لبقية اقتصاديات السوق العالمية المتقدمة أو النامية على حد سواء بما فيها الجزائر⁶، وهذا المستوى قياسي

ويمكن إسقاطه على الكثير من الأزمات الاقتصادية، وفي حالتنا هذه التي نتجادل فيها عن ارتدادات الأزمة

الأوروبية الراهنة على الاقتصاد الوطني من الضروري استحضار هذا المستوى لمناقشة القضية، فيجب أن نعلم أن

الأزمات الدولية سيما منها التي تتسبب فيها القوى الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي، تتعلم وتنتشر دوليا

وفق ثلاث مستويات :

فأولاً بمستوى خلل اقتصادي، فيما تعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي الضعيف بالاقتصاد

الأوروبي.

وثانياً بمستوى مشكل اقتصادي، عندما تعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي المتوسط مع

الدول الأوروبية .

وثالثاً، بمستوى أزمة اقتصادية، عند الكلام عن الاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي المرتفع مع

دول المجموعة الأوروبية، وهنا ولسوء الحظ تتموقع الجزائر، بل وتحتل المراتب الأول ضمن قائمة الدول المرتبطة

عضوياً مع اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، وعلى أكثر من صعيد . وهذا الوضع ندعوه احتباس جغرافي مزمن (أو

حالة استقطاب⁷) لتدفقاتها⁸ تجاه الاقتصاديات الأوروبية.

المستوى الثاني : الذي يجب التركيز عليه في نقاشاتنا حول تداعيات الأزمة الأوروبية علينا، فيتعلق

بضرورة الإشارة إلى حزمة من عدة ملاحظات اقتصادية ذات بعد مركزي في قضيتنا : أولها أنه يجب أن نعي جيداً

بأن الاتحاد الأوروبي وبرغم كل ما يحدث ويقال يبقى واحد من أقوى أقطاب الاقتصاد العالمي بعد الولايات

المتحدة الأمريكية واليابان، فاقتصادياته تسهم فيما لا يقل عن 40 % من حجم المبادلات العالمية، وتستهلك

الكثير من النفط العالمي، والجزائري تحديداً باعتبارها أننا نمثل ثالث مورد لأوروبا بالغاز بعد روسيا والنرويج،

كما أننا نوفّر لها أكثر من 25 % احتياجاته من الغاز . دون تناسي أنه أي الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر قوة زراعية

في العالم، ومن أول المومنين للسوق الجزائري بالسلع الصناعية والزراعية كالحبوب، وغير قليل من المنتجات

الاستهلاكية الأساسية .

ووفقاً للبيانات الصادرة الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، وحتى نهاية العام 2011 بلغ

إجمالي الصادرات الجزائرية حدود 56 مليار دولار أمريكي، ولم يتجاوز إجمالي الصادرات خارج المحروقات

عتبة 1.5 مليار دولار⁹، ما يعني أن أكثر 97 % من صادرات الجزائر مثلاً محتبسة بنويماً ضمن المحروقات، وما

لا يقل عن ذلك إلا بقليل فيما تعلق بكل من: المملكة العربية السعودية وليبيا ... الخ.

1. الأزمة الأوروبية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني :

على مستوى السياسة الاقتصادية، قد لا نستطيع تجاوز حقيقة كون الجزائر ومنذ استقلالها صيف العام 1962 تمكنت من تحقيق طفرات اقتصادية مقارنة بالعديد من مثيلاتها خلال نفس الفترة، فقد تجاوزت العديد من المراحل الحرجة للتخلف، كما وأنها - أي الجزائر - على مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي تمكنت من قطع شوط لا بأس به، ورغم كثير التحفظات التي وصم بها ذلك الاندماج، باعتباره يعبر لدى الكثير عن تخطيط في السلوك الاقتصادي : بداية القرن الراهن تم عقد الشراكة الأورو متوسطية وإيداع طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وآخرها الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ما يعني اقتصاديا تراكم الالتزامات التجارية دون مبرر .

إذا استمرت الأزمة، فإن المنظومة الإنتاجية الأوروبية (أي المؤسسات) ستواجه مشاكل مالية ونقدية ضخمة، أهمها تراجع الدعم الحكومي الذي توفره بعض الدول الأوروبية لصناعاتها وزراعتها، صنوا مع احتمالات رفع الضرائب والرسوم لمواجهة تضخم النفقات، ما سيؤدي إلى إفلاس تلك المؤسسات وبالتالي انخفاض العرض السلعي في أوروبا، ومن ثم ارتفاع كبير في أسعار تلك السلع الأوروبية واسعة الاستهلاك في الجزائر. كما أنه لا يمكن تجاهل حجم التحويلات المالية التي تدرها الجالية الجزائرية القاطنة بالدول الأوروبية والتي بلغت العام الماضي فقد أكثر من 2 مليار دولار، ومع تفاقم الأزمة المنتظر أن تشدد الدول الأوروبي إجراءات الهجرة إليها، بغرض تقليص عدد العاطلين . كما أن الأزمة ستشدد الخناق على المتواجدين، فمع التضخم الذي ينخر السوق الأوروبية، ومع تدهور القدرة الشرائية للجزائريين القاطنين بأوروبا سوف تتراجع معدلات الادخار لديهم، وبالتالي سيقص ذلك من حجم تحويلاتهم المالية إلى ذويهم بالجزائر، فتتراجع حصة التحويلات من إجمالي واردات الدولة ويختل توازن ميزان المدفوعات على المستوى الكلي . كما أنه وعلى المستوى الجزئي سينخفض دخل تلك العائلات الجزائرية التي كانت تعتمد على تحويلات أفرادها المهاجرين إلى أوروبا، وبالتالي سيزجون في وضع اقتصادي مزري له الكثير من التداعيات على مستوى الطلب الكلي الفعال أو فيما تعلق بالمنظومة الإنتاجية والتسويقية الجزائرية .

وفي كل ذلك قد لا يمكن الإغفال عن متغير حجم الاستثمارات الأوروبية بالجزائر، والتي وبرغم ضآلتها من الناحية العددية، حيث لم تتجاوز 80 مليار دولار أمريكي خلال العشرية الماضية، إلا أنها من الناحية الاقتصادية وفي ظل القضية التي نناقشها الآن تعتبر متغير هام ومؤشر ضروري للحديث عن أثر الأزمة الأوروبية الراهنة على الاقتصاد الوطني، والتي وبطبيعة الحال ستتراجع مع تفاقم الأزمة في أوروبا على مستوى القادم منها أو حتى على مستوى الاستثمارات المتواجدة حاليا .

وأخيراً، وقبل مغادرة تحليلاتنا لقضية ارتدادات الأزمة الأوروبية الراهنة على الاقتصاد الوطني وبناءً عما سلف ذكره من ملحوظات، أريد فقد عدم تناسي ملحوظة أخرى قد تكون أكثر أهمية من سابقتها، والتي تتعلق بصادراتنا، فالجميع يعلم أن أكثر من 96 % من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات، والجميع يعلم أيضاً أن التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي، ما يعني أن نسب عالية من إيراداتنا تأتي

بالدولار الأمريكي، في حين نشترى ونتبضع باليورو باعتبار أنه وكما قلنا أكثر من 70 % من وارداتنا تأتي من دول الاتحاد الأوروبي .

وبالتالي ومن هذا المنطلق وعلى المدى المتوسط والطويل، من المتوقع أن نلمس بعض الارتدادات الاقتصادية للأزمة الأوروبية على الاقتصاد الوطني، أولها يتعلق بإيرادات الدولة، والتي يتوقع الكثير تراجعها بما لا يقل عن 50% . فالتطبيع أن مداخيل خزينتنا ستتراجع مع تراجع عائدات النفط بفعل انخفاض الاستهلاك الأوروبي للمحروقات جراء الكساد وتعطلات الجهاز الإنتاجي، أو بفعل السياسات التقشفية التي بدأت فيها الكثير من الدول الأوروبية .

كذلك ومع انخفاض أسعار المحروقات ستتسارع رؤوس الموال العالمية إلى البحث مجالات استثمارات أكثر أمنا في قطاعات خارج المحروقات، كما سيلجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية الخسائر، مما سيرفع فاتورة الاستيراد الجزائرية وما يليه، وهو ما سيرهق كاهن ميزانية الدولة .

كما أن ذلك التوضع التجاري للجزائر بين الدولار واليورو يرهق كاهل الاقتصاد الوطني منذ قرون، ويشكل قضية مركزية في حين الكلام عن آثار الأزمات العالمية على الاقتصاد الوطني كمثال الأزمة المالية التي تسببت فيها قروض الرهن العقاري الأمريكية والأزمة الأوروبية حالياً، فمثلاً وبين عامي 2002 إلى 2006 وعندما تراجعت قيمة الدولار بنسبة 33% مقارنة باليورو ازدادت كلفة الواردات الجزائرية الكلية بنسبة تجاوزت 14 % . كما وتشير الدراسات إلى أن الجزائر تخسر ما لا يقل عن 250 مليون دولار أمريكي جراء انخفاض سعر الدولار مقابل اليورو.

أيضاً، فإن تلك التقلبات في سعر صرف اليورو، خاصة منها ميوله نحو الانخفاض مقابل الدولار أو العملة الوطنية (الدينار) ستكون له تداعيات خطيرة على المستويين المتوسط والطويل، ورغم الأثر الإيجابي قصير المدى، باعتبار أن تراجع سعر صرف العملة الأوروبية بسبب الأزمة (وهو ما يحدث الآن) سيرفع من القدرة الشرائية للجزائر لأن مداخيلنا بالدولار، ولكن يبقى ذلك على المدى القصير، في حين أنه على المدى المتوسط والطويل ستتعاكس تلك الإيجابيات، وسيحدث ذلك التراجع في قيمة اليورو آثاراً جد مكلفة أهمها ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية على المدى المتوسط والطويل وبالتالي ستتخفض، كما أن ذلك التراجع في قيمة اليورو سيعمق الركود الاقتصادي في أوروبا، مما يجمد تدريجياً الطلب الأوروبي على المحروقات، وتنخفض أسعار النفط، نرجع من حيث بدأنا.

2. نموذج إحصائي لأفضل سياسة سعر صرف الدينار :

في حين أردنا دراسة أثر التجارة الخارجية الجزائرية المرتكزة على النفط والاتحاد الأوروبي في عدم استقرار الوضع الاقتصادي العام للجزائر من خلال تقلبات سعر صرف العملة على الدينار الجزائري، ومن أجل تبين معدل الاستقرار العالي في حين تنوعت الصادرات والواردات بين أكثر من عملة واحدة (بين اليورو والدولار مثلاً بالنسبة للاقتصاد الجزائري)، وبغرض التوضيح، ننظر في المثال الرقمي التالي:¹⁰

ولنفترض أن القدرة الشرائية الجزائرية من السوق الدولية (ق) هو وحدة القياس، والتي تتأثر مباشرة بالدولار (\$) وحركة اليورو (€):

$$(1) \quad \delta \text{ (ق)} = \alpha (\$) + (\alpha - 1) (\text{€})$$

حيث δ و α قيمتان ثابتتان تحددان القدرة الشرائية الجزائرية من السوق الدولية .

ولنجعل $\text{€}/\$$ هو يمثل القدرة الشرائية الجزائرية لليورو بالدولار.

في حال كانت الصادرات والواردات مسعرة بالكامل بالدولار فقط فإن $(\alpha = 1)$ ، والقدرة الشرائية الجزائرية بالدولار : $\text{€}/\$$ ق يساوي δ وهو ثابت .

ولكن في حين تنوع تسعير الصادرات والواردات بين الدولار واليورو، فإن بعد اختيار قيمة لـ δ ، تحدد α بحيث $1 > \alpha > 0$. حينئذ، وطبقاً للمعادلة رقم (1)، لا تكون القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار التي سنرمز لها بالرمز : $\text{€}/\$$ ق، والقدرة الشرائية الجزائرية باليورو التي سنرمز لها بالرمز : $\text{€}/\text{€}$ ق، من الثوابت.

لنفترض في بادئ الأمر ($\delta = 0.25$). وفي إطار العلاقة بالدولار ($\alpha = 1$). وباستخدام المعادلة رقم (1) يمكن حساب القيم المبدئية لكل من القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار (د)، والقدرة الشرائية الجزائرية باليورو (ي).

لنفترض أن الدولار يرتفع مقابل اليورو ($1 < \text{€}/\$$) لفترة طويلة، كما يظهر في العمود الثاني من الجدول رقم 02، فهذا يعني فقدان ارتفاع القدرة الشرائية للجزائر من أسواق منطقة اليورو، بينما تظل القدرة الشرائية في أسواق الولايات المتحدة أو أسواق البيع بالدولار غير متأثرة. وفي المقابل، إذا انخفض الدولار ($1 > \text{€}/\$$) كما يظهر في العمود الثالث من الجدول، فهذا يعني انخفاضاً في القدرة الشرائية من منطقة اليورو، بينما تظل القدرة الشرائية من أسواق الدولار غير متأثرة، وهذا الوضع وفي ظل الانخفاضات المتتالية التي شهدتها الدولار مقابل العملات الأساسية خاصة اليورو منذ العام 2000 (أنظر الشكل 02)، وفي ظل الاحتباس الدولار للصادرات الجزائرية والاحتباس الأوروبي للواردات بأكثر من 60 % من وارداتها، يشكل عبء على الجزائر، ويكلفها خسائر مالية هائلة، منها تلك الـ 250 مليون دولار سنوياً .

ومن ناحية ثانية، وبموجب قاعدة التأثير بقيمة العملاتين (1) يمكن التعبير عن (د) و (ي) كما يلي :

$$(2) \quad \text{ص} = \text{€}/\$، \text{د} = \$/\text{€}، \text{ي} = \text{€}/\text{€} = \text{€}/\$، \text{ي} = \text{€}/\text{€} = \text{€}/\$، \text{د} = \text{€}/\text{€} = \text{€}/\$$$

وباستخدام المعادلة رقم (1)، يمكن تفسير الرمز في المعادلة رقم (2) كما يلي :

إذا كانت القدرة الشرائية للجزائر (ق) تتحدد وفق الدولار فقط، يكون الوزن الترجيحي للدولار في العملية (α) يساوي واحد، ويكون الوزن الترجيحي لليورو ($\alpha = 1$) يساوي صفر. وبذلك تعني المعادلة (2) ضمناً أن : $\text{€}/\$$ ق هو ثابت، أو أن (د) مستقر على نحو كامل، ولكن : $\text{€}/\text{€}$ ص أقل استقراراً مما قد تكون عليه في حال كانت الصادرات والواردات الجزائرية متنوعة بين اليورو والدولار، والذي يعبر عن تقلبات (ص). وذلك لأنه بموجب تنويع الصادرات والواردات الجزائرية بين اليورو والدولار سيكون (د) متغيراً أيضاً، وسيقلل أثر تقلبات (ص) و(ي). ولذلك فإن تنويع الصادرات بين الدولار واليورو له تأثير يؤدي إلى عدم استقرار القدرة الشرائية

الجزائرية بالدولار (د)، ولكن له تأثير يؤدي إلى استقرار القدرة الشرائية الجزائرية باليورو (ي)، والذي يعبر عن تأثير التقلبات في وضع (ص). أي أن الوضع سيؤدي إلى استقرار خارجي أكبر.

وهذا الوضع المؤلم، يضع الجزائر وغيرها من الدول الفارقة في مطب الاحتباس الدولار التبادلي إلى إحدى الخيارين: فإما السعي وعلى غرار الصين لخلخلة الاستئثار الدولار للمبادلات الدولية، ودعم تنوع التسعير العالمي للمواد الأساسية بأكثر من عملة واحدة، أو العمل بجد لتنويع صادراتها وإخراجها من النفق المظلم للبعد الأحادي.

ولكن هذه الخيارات ليست سهلة، فمن الصعب جداً مثلاً اعتماد اليورو كعملة مرجعية في للصادرات لأن الدولار الأمريكي بالنسبة للأسواق النفطية هو العملة المرجعية الأساسية، كما أنه من بالغ الصعوبة تغيير معابر الاستيراد لتقليص الاعتماد اليورو في الواردات، فمعدلات الارتباط التجاري بأوروبا جد عالية، متشابكة وعريقة القدم. كما أن محاولة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لتسعير صادراته بالدولار قضية بحاجة لكثير من الجراءة، برغم استحالتها.

خلاصة:

بناءً مما سبق، وفي ظل الوضع غير المستقر للاقتصاد العالمي عموماً، والأمريكي والأوروبي تحديداً، تحتاج الجزائر اليوم إلى ضرورة إعادة النظر في وضع اقتصادها، في ضوء ما يلي¹¹:

- (1) ارتباطها الاقتصادي الكبير مع الولايات المتحدة والدولار وأوروبا واليورو. وخاصة وأن الفترة القادمة ستشهد تحولاً كبيراً في مراكز القوى من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، فالاقتصاديات الصاعدة في الصين والهند وبقية دول العالم الناشئة بقوة بدأت تفرض نفوذها في السوق العالمية.
- (2) سياساتها المتمثلة في التكامل الاقتصادي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة، ... الخ، وما يتطلبه ذلك من عمق نظر في طبيعة الارتباط الاقتصادي مع الدولار والولايات المتحدة الأمريكية.
- (3) التغيرات الهيكلية المؤدية إلى زيادة تنوع الإنتاج والاعتماد على الأقل على قطاع النفط والغاز كمصدر للدخل وسلعة التصدير الرئيسية.

عند إحدى زوايا الحل لمشكلة الاحتباس الدولار ومعضلة التنمية المستقلة¹²، يقترح بعض المختصين مشروع التكامل العربي كأحد أطروحات التنمية العربية، خاصة عند قطاع التجارة الخارجية، ويرون بأن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى قد يسهم بشكل كبير في كسر طوق التخلف العربي.

ولكن وبالرجوع إلى كثير من الدراسات المعنية بقياس أثر التكتلات في التجارة البينية لأعضائها، لتقدير وتحليل مدى تأثير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الجافتا) في تحسين حجم وأداء التجارة البينية للدول الأعضاء كمدخل لرفع معدلات التنمية الوطنية والإقليمية ودعم نسب استقلاليتها (التنمية المستقلة) ... الخ وعلى الرغم من تصاعد الاهتمام بما يمكن أن تحققة منطقة التجارة الحرة من منافع متوقعة لأعضائها وللمنطقة العربية ككل، ليس هنالك سوى عدد قليل من الدراسات التي تطرقت للموضوع، وتوصلت في

معظمها إلى عدم جدوى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ... وأرجعت ذلك إلى وجود عوائق هيكلية ومؤسسية، وقيود جمركية في المنطقة العربية¹³.

ونحن نضيف أنه ومن خلال التحليل الهيكلي لبنية الاقتصاديات العربية، يمكننا ملاحظة تزامن مناقضين : التماثل والتنافر الحادين. وهما يشكلان عصب التيار المعارض لآلاء منطقة التجارة الحرة :

(1) فمن ناحية، بعض الاقتصاديات العربية فقيرة لا تمتلك أصلاً هياكل إنتاجية أو بنا صناعية تذكر، قد توفر الحد الأدنى من الحاجيات الداخلية (كالصومال أو السودان) فما بالك بالتجارة الخارجية .

(2) في حين قطع الكثير من بقية الاقتصاديات العربية أشواطاً لا بأس بها على مستوى القطاعات الإنتاجية وحتى التصدير للخارج (مثل تونس).

(3) وغير قليل من البقية تجاوز الصناعة إلى ما بعد الصناعة دون صناعة (مثل الاقتصاديات الخليجية).

(4) وهذا التطور اللا متكافئ¹⁴ هو التنافر الحاد الذي يثقل كاهل المشروع العربي بشدة كونه يجعل

الرؤى مختلفة بل ومتضاربة حول المشروع، برغم معدلات التنازل العالية التي تبديها الكثير من الاقتصاديات العربية المتقدمة فيما يمكن أن يدعى بمعدل التكيف الدولي العربي البيني أو بمعايير التقارب العربية¹⁵، والتي - أي تلك التنازلات - وبقدر ما يشاد بها إنسانياً أو سياسياً ... الخ بقدر من تثير الكثير من الاستفهامات بل والتحفظات اقتصادياً، برغم أن هنالك من يرى أن مثل ذلك التفاوت ليس عائقاً مستعصياً، بقدر ما هو تحدٍ يتوجب على البلدان العربية أن ترفعه من خلال تفكير استراتيجي¹⁶، إلا أننا نعتقد أن التفكير الاقتصادي منفصل ولا يتطابق بالضرورة مع الفكر القومي أو الرؤية الجهوية، مع إباحة القول بإمكانية تقاطعه معهما .

من ناحية ثانية، هيكل الصادرات العربية محتبس ضمن نفس المنتج، بمعنى أن هنالك توازي أو تماثل على مستوى هياكل الإنتاج العربية، وهو ما يطرح التساؤل حاداً حول لماذا منطقة تجارة حرة بين مجموعة اقتصادية متماثلة البنية التصديرية ؟ وبرغم أن هنالك الكثير ممن يقف في الاتجاه المعاكس مناهضاً لطرحنا السابق القائم على أساس اعتبار تماثل البنية التصديرية (أو ما ندعوه بالاحتباس الهيكلي، وما يدعى وبتوازي هياكل الإنتاج) عائقاً، ويرون بأنه يمكن تحويل ذلك من عائق تكاملي إلى ميزة قطرية يقوم عليها مشروع تكامل اقتصادي متين وقوي على أساس إما ما يعرف ب : تكامل الأنشطة، ذلك من خلال تقسيم العملية الإنتاجية الواحدة - وعلى المستوى الدولي أو الإقليمي عربياً - إلى عدة عمليات (أو مهام) تنجز في مواقع أو دول عديدة¹⁷، أو على أساس ما يدعى ب «التكامل داخل الفروع». وهم يستدلون في التبرير لرؤاهم بمثال أن الاقتصاديات المتقدمة حققت تجارب تكاملية اقتصادية ناجحة و نسبة تلك المبادلات - أي مبادلات المتماثلة - بينها لامست عتبة الـ 50 ٪ من تجارتها الدولية¹⁸.

إلا أنه وبرغم ذلك نرى، أن ذلك التأسيس النظري المدعم بغير قليل من التجارب الميدانية المستوحاة من الاقتصاديات الصناعية، وبقدر معدلات الصحة التي يتضمنها، فهو غير صالح للإسقاط عربياً بسببين هما : أولاً، أن تلك الاقتصاديات المتقدمة التي أحتج بها امتلكت أجزاءً لفروع إنتاجية مكتملة البناء وقابلة للتكامل مع

بعضها (بل وفرضت ذلك). وثانياً، لأنه وفي المقابل تلك الأجزاء عربياً غير مكتملة، هذا وإن وجدت فإنها لا تزال إما في مراحلها الجنينية أو مشوهة، أو أنها تحت سيطرة الشركات الأجنبية ... الخ. وعليه وبشكل عام، نعتقد أن هنالك بون شاسع بين نموذج التكامل التكاملي الذي يمثله نمط الاقتصاديات المتقدمة فيما بينها أو مع غيرها، وبين نسق التكامل الإتكالي الذي يمثله النسخة العربية لنظرية التكامل الاقتصادي.

وأخيراً وبرغم معدلات الاجترار المعرفي عالية التركيز التي يمكن لمسها من طرف الكثير من المختصين فيما تعلق بمضمون دراستنا هذه، باعتبارها احتوت وصفاً وتشخيصاً مباشراً لواقع الاقتصاديات العربية المعروف، وفيما تعلق بانحباس تجارتها الخارجية وعمليات التبادل الوطنية، إلا أننا نؤكد بأنه وفي ظل قناعاتنا التشخيص وإعادة التذكير عوامل مهمة معالجة الكثير من الأورام الاقتصادية، كما أننا نعتقد أن ذلك السلوك العلمي، يرتكز على الكثير من المبررات المنهجية والحجج العلمية والموضوعية. ونتمنى أن كون قد وفقنا في إيصال الحد الأدنى مما كنا ننوي تبليغه حول واقع ومستقبل الاقتصاد الجزائري في ضوء إفرازات الأزمات المالية العالمية الراهنة، وأطروحة الخلاص الجزائري عبر الانفلات من طوق الاحتباس التجاري وبراثن الاحتباس الدولي.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (01) : تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الأزمة الأوروبية 2009

2010	2009	2008	2007	
1.30	1.39	1.47	1.37	سعر صرف اليورو مقابل الدولار (متوسط الحسابي للسنة) ♦
39.044	33.212	63.322	-	الإيرادات النفطية
162.221	149.040	143.243	110.317	الاحتياطات الخارجية الرسمية باستثناء الذهب (مليار دولار)
161.947	138.126	171.756	135.032	الناتج الإجمالي المحلي بأسعار السوق الجارية (مليار دولار)
-	0.71	0.47	0.55	الكفاءة الاقتصادية الزراعية (%)
-	7252	7031	6077	الواردات الزراعية (مليون دولار)
61.128	60.358	66.825	46.850	الإنفاق العام (مليار دولار)
2.266 -	9.757 -	13.562	6.314	العجز الكلي في الموازنة العامة (مليار دولار)
13.8	3.12	16.04	21.5	معدل النمو في السيولة (%)
37.805	36.754	37.444	25.992	إجمالي الواردات (سيف) (مليار دولار)
18.2	7.780	40.600	34.240	الميزان التجاري (مليار دولار)
9.510	2.220	31.670	28.320	ميزان السلع والخدمات والدخل (مليار دولار)
12.160	0.410	34.450	30.540	الميزان الجاري (مليار دولار)
15.580	3.860	36.990	29.550	الميزان الكلي (مليار دولار)
74.390	72.647	64.582	69.292	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
97.598	101.166	93.959	95.180	سعر صرف الدينار مقابل اليورو
113.491	112.223	102.547	105.934	سعر صرف الدينار مقابل حقوق السحب الخاصة
0.5	1.5 -	5.3	1.3 -	التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية
16.790	0.2058	2.202	2.120	تحويلات العاملين (مليار دولار)

* Source : Banque centrale européenne (B.C.E.) .

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2011 ، صفحات متنوعة.

الجدول رقم (02) : بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري 2007 . 2010

2010	2009	2008	2007	(الوحدة : مليار دولار)
1.30	1.39	1.47	1.37	سعر صرف اليورو مقابل الدولار ♦
39.044	33.212	63.322	-	الإيرادات النفطية للجزائر
2.266 -	9.757 -	13.562	6.314	العجز الكلي في الموازنة العامة للجزائر
18.2	7.780	40.600	34.240	الميزان التجاري الجزائري

* Source : Banque centrale européenne (B.C.E.) .

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2011 ، صفحات متنوعة.

الجدول رقم (03)

مثال على القدرة الشرائية الجزائرية في ظل ارتباط صادراتها بالدولار

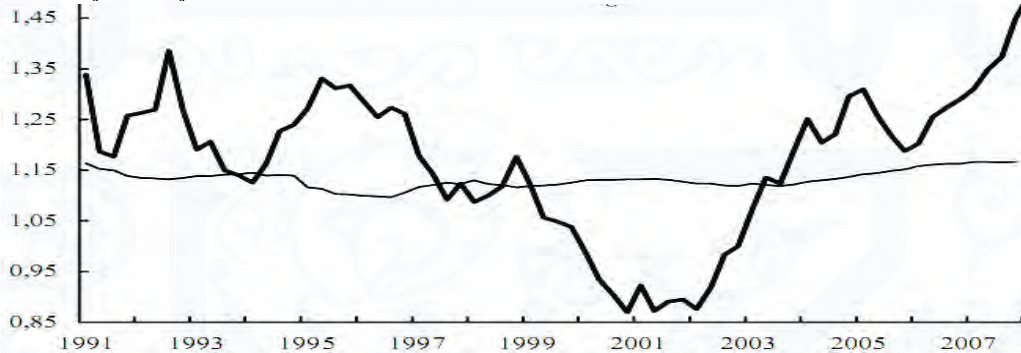
(الافتراض : $\alpha = 1$)			
الدولار ينخفض	الدولار يرتفع	الوضع المبدئي	ص=€/ \$
1.01	0.90	1.00	القدرة الشرائية الجزائرية بالدولار : د= \$/ ق
0.25	0.25	0.25	القدرة الشرائية الجزائرية باليورو : ي= €/ ق
0.23	0.28	0.25	

الجدول رقم (04) : أفضل عملة ارتكاز للجزائر وللبعض الدول العربية¹⁹

التجارة	تحركات السعر	تحركات الناتج	
اليورو	اليورو	اليورو	الجزائر
اليورو	الدولار	اليورو	الأردن
اليورو	اليورو	اليورو	المغرب
اليورو	الدولار	الدولار/اليورو	المملكة السعودية العربية
اليورو	اليورو	اليورو	سورية
الين/اليورو	الدولار	اليورو	الإمارات العربية المتحدة

Source : Alesina and Barro, *Currency Unions*, Quarterly Journal of Economics, May 2002, P 409.

الشكل رقم (01) : سعر صرف اليورو مقابل الدولار وتعادل القوة الشرائية مقاساً بسعر الناتج المحلي الإجمالي 2007/1991



Source : Michel Didier, *La zone euro peut-elle avoir une politique de change ?*, Publier en : *Politique de change de l'euro*, La Documentation française, Conseil d'Analyse Économique, Paris, 2008, P 25.

الاحالات والمراجع:

- 1 . حول ظاهرة قنوات العدوى الاقتصادية للأزمات، راجع : نورالدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، **الأزمات المالية : سجل التدويل وأطروحات التعامل الثلاثي**، ورقة قدمت ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1 . 2 ديسمبر 2010.
- 2 . حول الأزمة الأمريكية للرهن العقاري، راجع : نورالدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة : تحليل عينة دراسات أعداد مجلة بحوث اقتصادية عربية ما بين 2007 إلى 2010** ، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العددان 55 . 56 / صيف - خريف 2011، ص 25 .
- 3 . حول أزمة الديون الأوروبية ومرجعياتها، راجع : أمير السعد ، **قراءة نقدية في الأزمة اليونانية**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العددان 57 . 58 / شتاء - ربيع 2012، ص 227 .
- 4 . إحصائيات فصلية : سبتمبر 2012، الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، www.algex.dz.
- 5 . حول ظاهرة الاحتباس التجاري، راجع : نورالدين جوادي، **الاحتباس التجاري: مأزق اقتصادي عربي ... يعكس احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها الثامن عشر - الجزائر .**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50 / ربيع 2010، ص 155 .
- 6 . حول ظاهرة قنوات العدوى الاقتصادية للأزمات، راجع : نورالدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، **الأزمات المالية : سجل التدويل وأطروحات التعامل الثلاثي**، ورقة قدمت ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1 . 2 ديسمبر 2010.
- 7 . هنالك بعض الاقتصاديين من يسمي هذه الظاهرة بالاستقطاب. راجع مثلاً : بعض مؤلفات الدكتور سمير أمين . واطلع على : موله عبد الله، **التكامل الاقتصادي الجديد : الثابت والمتغير**، مجلة المستقبل العربي، العدد 279 / ماي 2002، ص 28 .
- 8 . للتوسع حول الاحتباس التجاري العربي الجوازي، راجع : نورالدين جوادي، **الاحتباس التجاري : مأزق اقتصادي عربي**، مرجع سابق، ص 159 .
- 9 . إحصائيات فصلية : سبتمبر 2012، الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، www.algex.dz.
- 10 . المثال الرقمي مستوحى من النموذج الذي قدمه جورج عابد في إطار تحليله لحالة مجلس التعاون الخليجي وربط بعملياتها بعملة واحدة، وقمنا بتعديله ليتناسب وحالة الجزائر وحالة صادراتها وواردتها بين الدولار واليورو. أنظر : جورج عابد وآخرون، **الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف**، مرجع سابق، ص 87 . 96 و 97 .
- 11 . ناصر السعيد، **خيارات نظم الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية**، نظم وسياسات الصرف (مجمع مداخلات برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي)، أبوظبي، 16 و 17 ديسمبر 2002، صندوق النقد العربي، ص 70 . 71 .
- 12 . اعتمدنا في هذا العنصر على الآراء الواردة في : نورالدين جوادي، **الاحتباس التجاري: مأزق اقتصادي عربي**، مرجع سابق، ص 164 . 165 .
- 13 . نفين طريح، **أثر تسهيلات التجارة في التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العددان 57 . 58 / شتاء - ربيع 2012، ص 55 (بتصرف) .
- 14 . العبارة مستوحاة من عنوان كتاب : سمير أمين، **التطور اللا متكافئ**، دار الطليعة، بيروت، 1980 .
- 15 . مثلاً هنالك بعض الدراسات التي عالجت معايير التقارب لدول مجلس التعاون الخليجي، راجع : صديقي أحمد، **مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي : دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة/الجزائر، العدد 2010/09، ص 243 .
- 16 . أنظر مثلاً رأي الدكتور موله عبد الله ، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : الامتحان الأخير لتجاوز العصبية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 262/ديسمبر 2000، ص 66 .
- 17 . حول أطروحة تكامل الأنشطة، راجع : موله عبد الله، **التكامل الاقتصادي الجديد : الثابت والمتغير** مرجع سابق، ص 35 .
- 18 . موله عبد الله، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : الامتحان الأخير لتجاوز العصبية**، مرجع سابق، ص 66 .
- 19 . ناصر السعيد، **خيارات نظم الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية**، مرجع سابق .

منظومة الإبداع ودورها في الاقتصاد الجزائري

دمسعي سمير
جامعة عباس الغرور خنشلة - الجزائر
s_messai@yahoo.fr

د. عبد الناصر براني
جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة - الجزائر
nacer_b23@yahoo.fr

Innovation System role in The Algerian Economy

Barani Abed Ennasser & Messai Samir

Emir Abdelkader University & Abbès Laghrour Khenchela – Algeria

Received: 12 Mar 2017

Accepted: 03 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

لقد حظي موضوع البحث والتطوير R&D باهتمام العديد من الباحثين والكتاب في الآونة الأخيرة، بحكم أنه من أهم الوسائل التي تمكن المنظمات والحكومات على حد سواء من النمو والاستمرار ومواجهة التغيرات على مختلف المستويات البيئية، كما أصبح مصدراً هاماً لإيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تواجهها، وعلى المستوى الكلي أضحت محل اهتمام الأوساط الحكومية المطالبة بتقديم خدمات عامة ذات نوعية أعلى. تهدف هذه الورقة إلى إبراز دور الإبداع في الاقتصاد الجزائري بشقيه الخاص والعام، حيث توصلنا إلى أن منظومة البحث الجزائرية بحاجة إلى الاهتمام والتطوير، وترجيح كفة البحث العلمي وخلق المعرفة، إضافة إلى معالجة المشكل الهام، وهو عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي وطلب سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: الإبداع، البحث والتطوير، البحث العلمي، التطور التقني.

رموز JEL: O31.

Abstract:

The subject of research and development R & D led many researchers and writers to be interested in recent times, because it's considered by both organizations and governments as one of the most important means of growing and surviving in changes at various environmental levels, also it has become an important source for finding solutions to the various problems. and on the overall level it become the focus of government circles claim to provide public services with higher quality. This paper aims to highlight the various chapters of the evolution of the algerian system of research and development in both private and public sectors Where we found that the Algerian research system needs concerning , development, and the weighting of scientific research and the creation of knowledge, in addition to addressing the important problem, which is the imbalance between the outputs of higher education and demand the labor market.

Key Words : innovation , Research and Development, Scientific Research, Technical Development.

(JEL) Classification : O11.

تمهيد:

لقد ارتكز قياس الأداء العلمي في السابق على قياس المدخلات (حجم الإنفاق على البحث أو عدد الباحثين)، أو المخرجات (براءات الاختراع، والمنشورات العلمية)، وعلى الرغم من فعالية هذه الطرق في كونها مصادر مهمة لجمع المعلومات حول المحتوى واتجاه المسعى التكنولوجي للدول، غير أنّ محدودية هذه الطرق في قياس الإبداعية innovativeness العامة للاقتصاد أصبحت شيء أكيد على مر السنين، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تطوير مؤشرات أكثر تعقيداً، تجسدت لاحقاً في مفهوم النظام الوطني للإبداع national innovation system. إشكالية الدراسة: تأتي هذه الورقة البحثية كمحاول للإجابة على إشكالية مدى كفاءة المنظومة العلمية والإبداعية الجزائرية في تطوير الاقتصاد الوطني؟

الفرضيات :

- نجحت السياسات المنتهجة في الجزائر في النهوض بقطاع البحث والتطوير العلمي وخلق المناخ الملائم على الإبداع والابتكار.
- تعاني منظومة البحث والتطوير في الجزائر من اختلالات هيكلية كانت ولا تزال تمثل حائلاً أمام عملية الإبداع والتطوير.

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للإبداع.

لقد حظي موضوع الإبداع باهتمام العديد من الباحثين والكتّاب في الآونة الأخيرة، بحكم أنّه من أهم الوسائل التي تمكّن المنظمات من النمو والاستمرار ومواجهة التغيرات على مختلف المستويات البيئية، كما أصبح مصدراً هاماً للتغلب على المشكلات التنظيمية الداخلية، والوصول إلى مستوى إداري وتنظيمي متميّز، وعلى المستوى الكلي أضحت محل اهتمام الأوساط الحكومية المطالبة بتقديم خدمات عامة ذات نوعية أعلى، وكمقدمة لدراسة الإبداع ينبغي علينا أولاً أن نميّز بين مفهومي الإبداع innovation والابتكار creativity؛ حيث يعرف الابتكار على أنّه عملية التفكير الذهنية والضمنية الخارجة عن النطاق التقليدي، والتي تعمل على خلق الأفكار الجديدة بدرجة عالية من الأصالة والقيمة، أمّا الإبداع فيعني تطبيق تلك الأفكار والحلول في الواقع الميداني حتى تظهر بأشكالها النهائية للمستفيدين، وهو نفس التعريف الذي تقدمه Olav التي تعرف الإبداع على أنّه تطبيق شيء جديد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية¹. وطبقاً لقاموس بنجوين السيكلوجي يعرف الإبداع بأنه عملية عقلية تؤدي إلى حلول و أفكار و مفاهيم و أشكال فنية و نظريات و منتجات تتصف بالتفرد والحدثة²، أو هو تطبيق لأفكار جديدة تؤدي إلى تحسين ملحوظ على المنتجات، طرائق الإنتاج، التنظيم والتسويق داخل المؤسسة بكيفية تهدف إلى إحداث أثر إيجابي وناجح على أداء ونتائج المؤسسة³، وكحوصلة لما سبق يمكننا القول بأنّ الإبداع هو نتيجة تطبيق الابتكار في الواقع العملي.

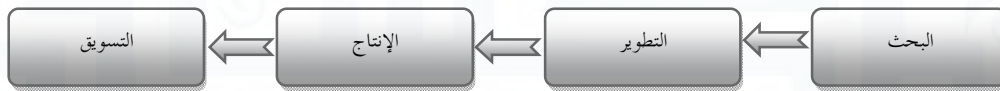
2- أصناف الإبداع: يصنف الإبداع إلى ما يلي⁴:

- 1-2 الإبداع الأساسي: وهو عبارة عن فكرة إبداعية تؤدي إلى ثورة في التفكير، ويقوم هذا الإبداع على أحداث واسعة وعلى العلم والمعرفة، وعادة ما يتم إثباته نظرياً ثم تليه أبحاث تتبعه وتطورات، ويحدث هذا الإبداع من خلال التعاون والمشاركة بين الهيئات الأكاديمية والمختبرات التجارية والمؤسسات، ومن الأمثلة على هذا النوع نظرية النسبية والكهرباء والهاتف والاتصالات اللاسلكية وبرامج الكمبيوتر والانترنت وغيرها.
- 2-2 الإبداع التطبيقي: وهو الإبداع الذي يؤدي إلى التطبيق الفعلي والعملي للإبداع الأساسي الأول وعادة ما يكون هذا مركزاً على الصناعة ومن أمثلة هذا النوع الهواتف الخلوية والتكنولوجيا الشبكية والتطورات بسبة أكبر من الإبداع الأساسي وهو يحقق الأهداف الأساسية للإبداع ويروج للصناعة ويغير أسلوب المعيشة.
- 2-3 الإبداع الاشتقاقي: هو عبارة عن تعديلات صغيرة يتم إدخالها على المنتج أو الخدمة الرئيسية ففي حالة برامج الميكروسوفت يعتبر (برامج ويندوز) إبداعاً تطبيقياً بينما (برامج أوفيس) الجديد إبداعاً اشتقاقياً.
- 2-4 إبداع التغيير: وهو الإبداع الذي يؤدي إلى إحداث تغييرات صغيرة على المنتجات والخدمات الناتجة عن الإبداع الاشتقاقي ومثل ذلك التغييرات التي تتم على الإبداع الاشتقاقي كالهواتف النقالة هذه التغييرات تشمل الخصائص المكتملة للجهاز.

3- النموذج التقليدي للإبداع

حتى الخمسينات من القرن الماضي ظلّ الإبداع ينظر إليه على أنّه مجرد عملية خطيّة linear process، تبدأ بالتصور الأوّلي لفكرة معينة في مستوى البحث الأساسي، إلى غاية تجسيدها فعلياً على أرض الواقع، حيث يسمى Branscomp هذا التصوّر الخطّي للإبداع بنموذج خط الأنابيب pipeline model. ووفقاً لهذا النموذج يتمّ الإبداع في عملية أفقية موازية لعملية الإنتاج⁵، ولتكتمل فعالية هذا النموذج والنهوض وتطوير الإبداع داخل المؤسسة ينبغي على هذه الأخيرة تدليل الاختناقات bottlenechs، والحفاظ على التدفق السليم للمدخلات المتمثلة بشكل أساسي في الموارد المالية والبشرية المخصصة للبحث R&D Funds and Personnel، واستناداً لهذا النموذج الخطّي للإبداع تدرج غالبية المؤشرات العلوم والتكنولوجيا المعمول بها حالياً⁶، والشكل (01) يوضح آلية عمل هذا النموذج التقليدي للإبداع.

الشكل (01): النموذج الخطّي للإبداع



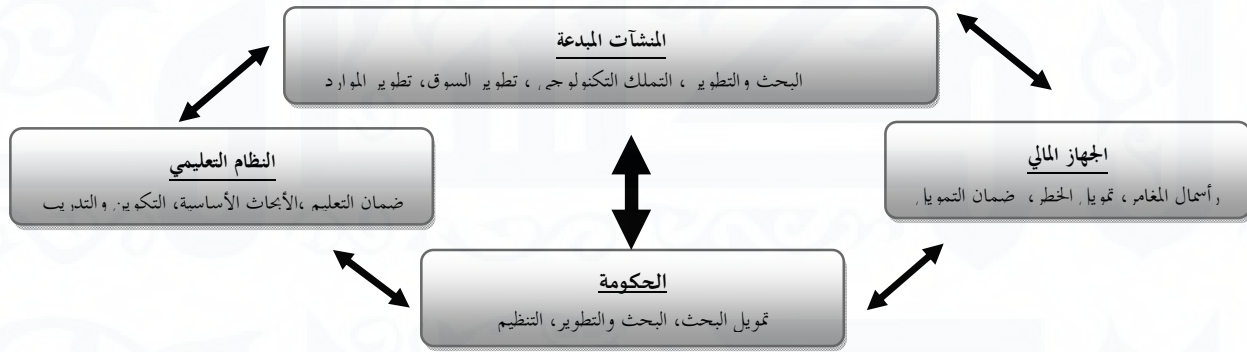
Source: OCDE, 1996, p.15

وعلى الرغم من أنّ هذا الاتجاه التقليدي للإبداع لا يخلو من الصحة، إلّا أنّ قدرة هذه المؤشرات على قياس القدرة الإبداعية innovativeness للاقتصاد تبقى محدودة⁷، إضافة إلى أنّها لا تكفي لوحدها لوصف الأبعاد المختلفة للإبداع، والتي تتعدى في حقيقتها مدخلات البحث والمخرجات التكنولوجية، إلى مجموعة واسعة من الأنشطة التي تشمل جميع القطاعات، كمشاركة المعرفة بفعالية effective knowledge sharing، والتفاعلات بين القطاعات interactivity التي يعتمدان بشكل أساسي على قدرة الاتصال. لهذه الأسباب فإنّ الاقتصاديين الآن

يصرون على ضرورة تحليل أعمق للإبداع، والنظر إليه على أنه نتاج أنشطة متعددة تخلق عبر شبكة واسعة من الصلات⁸ linkages، فخلال دراسة قام بها المرصد الكندي للتنمية الاقتصادية عام 1999 تحت عنوان agir sur le développement le développement على أنه عملية تفاعلية تعتمد على فاعلية نشر المعرفة والتعليم داخل شبكة العمل⁹، وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى تحليل المحيط العام الذي ينهض بالعملية الإبداعية ويقوي وسائلها، وهذا يقودنا إلى مفهوم أعمق وأشمل للإبداع هو النظام الوطني للإبداع.

4- النموذج الحديث للإبداع: تؤكد أغلب الدراسات الحديثة على أهمية التفاعلات والصلات بين الأفراد والمؤسسات المشتركة في تطوير التكنولوجيا، وفي تحويل وترجمة مدخلات البحث إلى مخرجات تكنولوجية قابلة للتطبيق، وبالتالي فإن فهم حقيقة الأنظمة الوطنية للإبداع يرتكز على فهم الروابط والصلات التي تجمع بين مختلف الأطراف المشتركة في عملية الإبداع¹⁰، والشكل (02) يوضح أهم هذه الصلات والتفاعلات الحاصلة داخل النظام الوطني للإبداع.

الشكل (02): النظام الوطني للإبداع



Source : Jérôme Vincent, économie de connaissance, institut d'études politiques de Toulouse, p.18, consultable sur : <http://www.univ-tlse1.fr/lereps/present/vicente.html> 22/9/2016

يوضح الشكل السابق الطبيعة المركبة للنظام الوطني للإبداع بوصفه نتاج مجموعة متنوعة من العلاقات بين مختلف الأطراف المنتجين، الموزعين، والمطبقين لمختلف أنواع المعرفة، وأن الأداء الإبداعي لأي دولة يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية ارتباط وتفاعل هذه العناصر فيما بينها، وتؤكد على ضرورة تحليل الإبداع بصفته محصلة مجموعة متعددة من الأنشطة، التي تعمل ضمن شبكة متشعبة من الصلات linkages، التي قد تشمل أيضاً جوانب أخرى تحيط بالعملية الإبداعية كالجوانب التشريعية والتنظيمية.

5- قياس متغير الإبداع:

حاولت العديد من المنظمات الاقتصادية العالمية مثل البنك الدولي World Bank ومنظمة التعاون والإتماء الاقتصادي OECD والمؤتمر العام لآسيا والباسفيك APEC، وكذلك العديد من الاقتصاديين في العالم إيجاد مقاييس علمية وقيم رقمية لمتغير الإبداع والمتغيرات المؤثرة فيه.

ومن أكثر المقاييس أهمية هو ما أوجده البنك الدولي حيث تم دراسة أكثر من 120 دولة متقدمة ونامية ومن خلال 88 متغيرا تتوزع على أربعة أعمدة هي الحوافز الاقتصادية والإبداع والتعليم وتقنية المعلومات والاتصالات والتي تشكل أعمدة الاقتصاد المعرفي، حيث ان لكل واحد من هذه الأعمدة مجموعة من المتغيرات المؤثرة فيها. هناك متغيرات عديدة تُشكل وتُكون نظام الإبداع في أي بلد، وهذه المتغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في الإبداع والابتكار ومن ثم في تطور الاقتصاد نحو الاقتصاد المعرفي، ويمكن إدراج متغيرات نظام الإبداع من خلال الآتي¹¹:

- التدفق الداخل و الخارج للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- مدفوعات الإتاوات ورسوم التراخيص Royalty and License Fees Payments
- مدفوعات الإتاوات ورسوم التراخيص لكل مليون من السكان
- مستلمات الإتاوات ورسوم التراخيص Royalty and License Fees Receipts
- مستلمات الإتاوات ورسوم التراخيص لكل مليون من السكان
- المجموع الكلي للمدفوعات والمقبوضات للإتاوات ورسوم التراخيص على عدد السكان
- نسبة المتحقيين في الحقول العلمية والهندسية كنسبة مئوية من إجمالي طلبة المرحلة ما بعد الثانوية
- العاملين في البحث والتطوير Researchers in R&D
- العاملين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان Researchers in R&D Per Million Population
- الإنفاق الكلي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي Total Expenditure for R&D as % of GDP
- تجارة السلع المصنعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Manufacturing Trade as % of GDP
- التعاون البحثي بين الجامعات والشركات University-Company Research Collaboration
- المقالات العلمية والتقنية Scientific and Technical Articles
- المقالات العلمية والتقنية لكل مليون من السكان Scientific and Technical Articles Per Million People
- وجود المغامرة في رأس المال Availability of Venture Capital
- منح براءات الاختراع Patent Applications Granted
- منح براءات الاختراع لكل مليون من السكان Patent Applications Granted per Million People
- الصادرات عالية التقنية كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة
- إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير Private Sector Spending on R&D
- مستوى استيعاب التقنية للشركة Firm Level Technology Absorption
- وجود القيمة المتسلسلة Value Chain Presence

2 - الدراسات السابقة:

أثناء إعداد مادة هذه الدراسة وقفنا على مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع البحث من مختلف جوانبه والتي تم إعدادها من طرف باحثين و متخصصين، شكلت في مجملها مادة بحث اتسمت بقدر من الجدية وتناولت إضافات ومن بينها أذكر:

1.2 دراسة بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف1 2013/2012 جاءت الدراسة من ثلاثة فصول ، حيث خصص الفصل الأول منها للإطار النظري للإبداع التكنولوجي، بينما كان الفصل الثاني حول دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، في حين جاء الفصل الأخير كدراسة تطبيقية لمجمع صيدال وحدة الدار البيضاء للجزائر العاصمة هذا وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في :

- الإبداع التكنولوجي هو عملية تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات في بيئة المؤسسة الداخلية مع العوامل والمؤثرات في بيئة المؤسسة الخارجية، إضافة إلى قواعد المعرفة والخبرة المتراكمة
 - إن نجاح المؤسسة في عملية الإبداع التكنولوجي يعتمد على أمرين أساسيين؛ أولهما نشاط البحث والتطوير الذي يعتبر المصدر الرئيسي للإبداع التكنولوجي، وثانيهما حماية إبداعاتها التكنولوجية من التقليد من خلال وسائل الحماية القانونية، وأهمها براءات الاختراع.
 - إن استخدام الإبداع التكنولوجي من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية هو أمر ممكن لكنه جد معقد لأنه لكلا المفهومين خصائص متعددة الأبعاد، لهذا توجد مجموعة من المعايير والعناصر التي تدفع المؤسسة بالقيام بعملية الإبداع التكنولوجي المتلائم مع مسؤوليتها الاجتماعية،
 - إن مستوى الإبداع التكنولوجي في وحدة الدار البيضاء لمجمع صيدال لم يكن بالشكل المطلوب .
- 2.2 دراسة بوبعة عبد الوهاب، دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال - موبيليس -) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة 2012/2011 جاءت الدراسة من خمسة فصول ، كان الفصل الأول منها كمدخل مفاهيمي نظري حول للابتكار ، أما الفصل الثاني فيدور حول الميزة التنافسية للمؤسسة ، بينما ركز الفصل الثالث على الابتكار كأداة لتنمية الميزة التنافسية، في حين خُصصَ الفصل الرابع كعرض لمؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس وواقع الابتكار فيها ، وفي الأخير جاء الفصل الخامس كمحاولة لقياس أثر الابتكار على تنافسية مؤسسة " موبيليس "، وقد خلُصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات لعل أهمها:
- إن الابتكار يمكن تحقيقه من خلال توفير مجموعة من المتطلبات، وهو في الغالب لا يتطلب تكنولوجيا جديدة لتحقيقه بقدر ما يتطلب الأفكار جديدة أو غير مألوفة، كما انه يحقق ميزة تنافسية للمؤسسة
 - إن الابتكار أصبح أهم وسيلة في يد المؤسسة من أجل البقاء في بيئة دائمة التغير،
 - وفيما يتعلق بالمؤسسة محل الدراسة فقد تم التوصل إلى بعض النتائج فيما يتعلق بواقع الابتكار لديها:

- المؤسسة ليس لديها مصلحة ابتكار بالمعنى الفعلي بالإضافة إلى عدم وجود أفراد متخصصين في مجال الابتكار، مما يعني عدم وجود الركيزة الأساسية لقيام الابتكار سواء في مجال المنتجات أو أي مجال آخر من مجالات التسويقية؛
- أن المؤسسة لا تطبق كل الأساليب الابتكارية التي تم التطرق إليها في الدراسة النظرية وتوصي الدراسة بـ:
- إيجاد قسم خاص بالابتكار داخل المؤسسة يأخذ على عاتقه مسؤولية تطوير وابتكار منتجات جديدة ويعمل به أفراد من ذوي التخصصات العالية في مجال التسويق وتتوفر لديهم سمات الأفراد المبدعين؛
- يجب على المؤسسة إيجاد توازن في درجة اعتمادها على أطراف خارجيين فيما يتعلق ببرامج المنتجات الجديدة؛
- إنشاء نظام للحوافز والمكافآت خاص بالأفراد الذين يساهمون في العملية الابتكارية من أجل تحفيز العاملين لديها بالابتكار؛

3.2 دراسة دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول - حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2005/2004 ، جاءت الدراسة من أربعة فصول، حيث كان الفصل الأول كمدخل حول التنافسية ومؤشرات قياسها ، بينما يدور الفصل الثاني حول الإبداع التكنولوجي ودوره في التنمية الاقتصادية ، في حين خصص الفصل الثالث من الدراسة لبراءة الاختراع، وفي الأخير تضمن الفصل الرابع الحالة التطبيقية للدراسة من خلال التركيز على الاقتصاد الجزائري ومن جملة النتائج المتوصل إليها :

- إحصائيات براءات الاختراع في الجزائر تعكس ضعف كبير في هذا المجال مقارنة مع بعض الدول العربية ،
- وضعية البحث والتطوير في الجزائر متدهورة ودون الإمكانيات المتوفرة ،
- وضعية الإبداع التكنولوجي لا تعكس المهارات المتوفرة أو النسيج الصناعي الذي تمتلكه الجزائر ،
- رغم التوازن النسبي للاقتصاد الكلي الجزائري في السنوات الأخيرة (عند إعداد لهذه الدراسة) إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الإيجابي على الوضعية التنافسية
- إن السياسات المتبعة في مجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي لم تتجح في وضع القاطرة على السكة بدليل الإحصائيات والنتائج المسجلة.

2.4Hocine Khelfaoui, La recherche scientifique en Algérie Entre exigences locales et tendances internationales :La science en Algérie : 1° Partie : Les Institutions (Ministère des Affaires Etrangères, France, Paris, décembre 2001)

جاءت هذه الدراسة الرسمية والتي قام بها الباحث لصالح وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ، حيث حاول من خلالها أن يقوم بتوصيف عام لحالة المنظومة العلمية بالجزائر وفاعلية مؤسسات البحث العلمي بها بعد الاستقلال - إلى تاريخ إجراء هذه الدراسة - حيث قام بتتبع التطور التاريخي لمنظومة البحث العلمي في الجزائر منذ سنة 1963 من خلال مختلف المؤسسات والهيئات التي تم إنشاؤها بهدف تطوير وخدمة الجانب المعرفي في البلاد .

هذا وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في: غلبة الطابع الإداري للمؤسسات البحثية وضعف هيكلها، إضافة إلى تركيزها على الجانب الأكاديمي، تركيز التكوين في المؤسسات العلمية على الجانب التقني على حساب العلوم الأخرى خاصة في السنوات الأولى بعد الاستقلال، ضعف المخصصات المالية للقطاع العلمي من الناتج الخام، لو قورنت بالمتوسطات الدولية في الدول النامية والدول الصناعية، عجز جهاز البحث العلمي الجزائري في التأطير من حيث عدد الباحثين والأساتذة.

ثانيا: البحث والتطوير في الجزائر

لقد مرّ النظام الوطني للبحث العلمي في الجزائر منذ نشأته غداة الاستقلال بعدة مراحل، سنحاول أن نلخصها من خلال هذه الفقرة.

1- تطوّر المؤسسات العلمية في الجزائر: تعدّ منظومة البحث العلمي في الجزائر واحدة من أحدث الأنظمة في القارة الإفريقية من حيث النشأة، حيث لم يدخل مفهوم البحث العلمي إلى النقاشات السياسية والعامة، إلاّ بدايةً من التسعينات من القرن الماضي؛ فقد اقتصرّت أنشطة البحث العلمي بعد الاستقلال على بعض المشاريع البحثية التي أطلقتها مؤسسات فرنسية في إطار الاتفاق التعاون الجزائري الفرنسي سنة 1963، الذي أطلق عليه اسم مجلس البحث العلمي CRS، هذا الاتفاق تبعه بروتوكول آخر سنة 1968 تم من خلاله إنشاء هيئة التعاون العلمية OCS، وبقي نشاط هاتين المؤسستين محدوداً بالبرنامج الفرنسي المطبق في الجزائر¹².

أمّا أولى المحاولات الجزائرية لإنشاء وتنظيم منظومة بحثية وطنية، فترجع إلى سنة 1970، بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي MESRS، التي كرّست جلّ جهودها لربط البحث العلمي بالتعليم العالي، تلاها بعد ذلك إنشاء مؤسستين هما المجلس المؤقت للبحث العلمي CPRS سنة 1971، والديوان الوطني للبحث العلمي ONRS سنة 1973، وعلى الرغم من الديناميكية التي خلقتها هذه المؤسسات في الساحة العلمية الجزائرية، إلاّ أنّها لم تؤسس لبحث علمي فعّال يخدم متطلبات التنمية، وإنّما كانت نشاطها مجرد تأهيل وتدريب على البحث، بعدها قامت مديرية البحث بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار المخطط الرباعي الثاني 1973-1977، بتسليط برنامج طموح سميّ آنذاك بالبرنامج الوطني للبحث العلمي والتقني PNRST، هذا البرنامج الذي أكّد على ضرورة اعتبار البحث العلمي عامل نموّ رئيسي واستقلال تكنولوجي، خصّص جهوداً وطنية معتبرة لدعم الأصناف الثلاثة من البحث العلمي، ألا وهي: البحث الأساسي، البحث التطبيقي، والبحث والتطوير، غير أنّ هذا البرنامج الطموح فشل هو الآخر في ضمان الانطلاقة الواعدة لمشروع البحث العلمي في الجزائر، وهذا بسبب جملة من العقبات على غرار النقص في عدد الباحثين، والتجهيزات العلمية والمخابر، إضافة إلى غياب التحفيز الماديّة، وغيرها من العوامل الأخرى، وبعد تحليل هذه الوضعية اقترحت الحكومة الجزائرية زيادة عدد الباحثين من 383 سنة 1972 إلى 430 باحث سنة 1973، ثم إلى 2762 سنة 1977، تم توزيعهم على اثني عشر مركز للبحث تم استحداثه بين سنتي 1965 و1976، هذه المراكز هي:

■ معهد علوم الجو وفيزياء الكونية IMPG تم إنشائه سنة 1974.

- مركز البحث في الموارد الحيوية البرية CRBT ومركز البحث حول المناطق الجافة CNRZA الذين تم إنشاؤهما سنة 1974.
 - مركز البحث في علوم البحار والصيد البحري CROP تم إنشائه سنة 1974.
 - المركز الجامعي للبحث والدراسات والإنجاز CURER تم إنشائه سنة 1974.
 - مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي CREA تم إنشائه سنة 1975.
 - مركز البحث في الهندسة المعمارية والتهيئة العمرانية CRAU تم إنشائه سنة 1975.
 - المركز الوطني للدراسات والأبحاث في التهيئة العمرانية CNERAT تم إنشائه سنة 1976.
 - مركز الدراسات والأبحاث الفلاحية CERAG تم إنشائه سنة 1976.
 - مركز العلوم والتكنولوجيا النووية CSTN تم إنشائه سنة 1976.
 - مركز البحث في الأنتروبولوجيا ، ما قبل التاريخ، وعلوم الأجناس البشرية CRAPE تم إنشائه سنة 1977.
- لقد كانت فترة الديوان الوطني للبحث ONRS هي فترة البعث الحقيقية لنشاط البحث على أرض الواقع، وذلك مع إطلاق وإنشاء المؤسسات السابقة الذكر، لكن قبل حله سنة 1983، قام الديوان الوطني للبحث ONRS بوضع أول برنامج وطني للبحث، ذلك عن طريق إطلاق المئات من مشاريع البحث على الرغم من صعوبة التأطير، وإنشاء وحدات ومراكز بحث اشتغلت بصفة مستقلة نسبياً، ولكن بشكل فعال.
- بعدها تم استحداث منصب وزارة منتدبة للبحث العلمي سنة 1990، بهذا التعيين أصبحت الهيئة المديرة للبحث ضمن طاقم أعضاء الحكومة غير أنها لم تعرف بدورها الاستقرار المنشود فقد تعاقبت سبع وصايات على البحث العلمي لغاية سنة 2000، حيث أنشأ منصب الوزير المنتدب لدي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بالبحث العلمي إلى يومنا هذا¹³.
- هذا وقد عرفت الفترة الخماسية 2008-2012 إنجاز هياكل قاعدية و تجهيزات كبرى خاصة بالبحث و ذلك بتسطير و إنجاز ستة أصناف من الهياكل القاعدية تتمثل في مجموعات مخابر و مراكز ووحدات البحث و أقطاب علمية للتمييز داخل مؤسسات التعليم العالي و البحث و المنشآت العلمية ما بين الجامعات و الأقطاب التقنية، و كذا التجهيزات الكبرى المرتبطة ببرامج التعبئة لا سيما في مجال الفضاء و البيوتكنولوجيا و المجال النووي.

2- بناء النظام الوطني للبحث العلمي:

بعد مرحلة التذبذب الكبير التي شهدتها المنظومة العلمية الجزائرية، والتي تميّزت بحلّ المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني CSRST، وحل الديوان الوطني للبحث العلمي سنة 1983، فإنّ مهام الديوان الوطني للبحث العلمي، قد عهد بها إلى مجلس الطاقات الجديدة CEN (تم إنشائه سنة 1982، وحله سنة 1986)، بعدها للمجلس الأعلى للبحث HCR من سنة 1986 إلى غاية 1990.

إنّ نشاط المجلس الأعلى للبحث HCR سنة 1986، سمح له بإنشاء العديد من الهياكل في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، الطاقات المتجددة، الطب النووي، الحماية الإشعاعية، حيث كان يضم تحت وصايته

العديد من مراكز البحث منها مركز البحث واستغلال المواد و مركز تطوير المواد، مركز تطوير التقنيات الذرية، مركز الحماية من الأشعة والأمن، مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة، مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية وغيرها.

هذا بالإضافة إلى العديد من وحدات البحث المستقلة وبفضل هذه الإمكانيات استطاع المجلس الأعلى للبحث خلال مدة ثلاثة سنوات فقط من تأسيسه، من تطبيق ووضع قرابة 400 مشروع بحث في شتى المجالات العلمية، حيث لا تزال الوسائل المادية والبشرية والهياكل الموضوعية من طرف هذا المجلس تشكل النواة الأساسية للبحث العام (خارج الجامعات)، ومع حلّ المجلس الأعلى للبحث HCR سنة 1990، دخل البحث العلمي في الجزائر مرحلة طويلة من الاختلال الوظيفي والمؤسسي، من إعادة تنظيم وهيكله مستمرة، تغيير للأسماء والمهام و للجهات الوصية، حيث استمرت هذه الحالة إلى غاية سنة 1995 (خلال هذه الفترة 90 - 95 عرف البحث العلمي في الجزائر أكثر من 7 وزارات وصية)، خلال هذه الفترة شهد قطاع البحث العلمي تغيرات عديدة كانت تمثل تقاسماً للسلطة أكثر مما كانت تمثل إرادة لتحسين وتطوير القطاع.

وفي سنة 1990 تم انتداب وزارة مكلفة بالبحث والتكنولوجيا MDRT، كان من بين مهامها أيضاً حماية البيئة، ليتم حلّها بعد سنة من إنشائها، وتعويضها بأمانة الدولة للبحث SER سنة 1991، و تبعتها بعد ذلك إنشاء لجنة متعددة القطاعات لترقية برمجة وتقييم البحث العلمي والتقني، ومجلس وطني للبحث العلمي والتقني يرأسه رئيس الحكومة (هياكل لم تشهد النور مطلقاً).

وفي سنة 1992 تمّ إنشاء أمانة الدولة للبحث العلمي SERS تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، وبعدها بأقلّ من سنة تم إنشاء وزارة منتدبة للجامعات والبحث MDUR، وفي سنة 1994 تمّ الرجوع إلى الصيغة القديمة، ألا وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي MESRS، أين تمّ إنشاء مديرية تنسيق البحث DCR سنة 1995 تقوم بمهمة تنسيق وتوجيه أنشطة البحث على المستوى الوطني، وأخيراً سنة 2000 تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالبحث العلمي MDRS تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تمثلت مهامها الرئيسية في^{4 1}:

- إعداد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتنفيذها بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية، عمومية كانت أو خاصة.
- دراسة واقتراح وتنفيذ الترتيبات التي من شأنها تيسير الاستعمال الأمثل للوسائل الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- التكفل بالتنسيق بين القطاعات فيما يخصّ نشاطات البحث وإنجاز البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى جميع مؤسسات وهيئات البحث.
- إعداد ميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوزيع التمويلات.
- القيام بمراقبة ومتابعة التمويلات الممنوحة لهياكل ووحدات البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي وتأمين نتائج البحث العلمي.

إنّ هذه التغيرات السريعة والمتلاحقة لم تتح للأبحاث فرصة بلوغ أهدافها، الأمر الذي أدّى إلى عدم استقرار قطاع البحث في أبعاده الثلاثة (هياكل التوجيه والتنفيذ، تراكم الخبرات والمعارف، رسملة الموارد البشرية)، كما أنّ الأحداث الأمنية الأخيرة التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء، وعدم الاستقرار في قطاع البحث بعد حلّ المجلس الأعلى للبحث، أدّت إلى عرقلة الانطلاقة الفعلية التي شهدتها قطاع البحث سنة 1980، ضف إلى ذلك الانخفاض الكبير في المهارات الراجع إلى الهجرة الجماعية للباحثين الجزائريين نحو الخارج، وبشكل عام يمكن تلخيص مميزات البحث العلمي في الجزائر خلال هذه الفترة في النقاط الآتية:

- هجرة الأدمغة وتشتت الأبحاث وغياب التنسيق ونقص التعاون.
- غياب الاحترافية وازدواجية الوظيفة.
- عدد الاستقرار المؤسساتي وغياب سيادة حقيقية لأجهزة البحث.
- غياب سياسة وطنية متناسقة للبحث ناهيك عن تهمين نتائج البحث.

وتماشياً مع هذا السياق ينبغي على الجزائر تقوية وتدعيم هيكلها المؤسساتي للبحث والتطوير، واتخاذ إجراءات وتدابير تشغيلية و مالية أكثر منها مؤسساتية، ترمي من خلالها للنهوض وترقية قطاع البحث العلمي، وزيادة تدعيمه وتقوية روابطه وصلاته بالمنظمة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

3- خصائص البحث العلمي في الجزائر.

ينقسم البحث العلمي في الجزائر إلى نوعين، بحث علمي عام تقوده وزارة التعليم العالي والبحث العلمي داخل الجامعات ومراكز البحث التابعة لها، وبحث علمي شبه عام تقوم به بعض الوزارات الأخرى، وفي هذا الصدد يشير خلفاوي إلى أنّ البحث العلمي في الجزائر يتميز بعدة خصائص أهمها¹⁵:

3-1- **غلبة التوجه التقني:** أولت الجزائر منذ الاستقلال أهمية خاصة للتخصصات والشعب الهندسية *filières de génie*، هذا التوجه كان له أثر مزدوج على النظام العلمي؛ أولاً من حيث عدد طلبة الهندسة مقارنة بالتعداد الكلي للطلبة الجزائريين، وثانياً من حيث عدد المنشورات في هذه التخصصات: الفيزياء والكيمياء، والعلوم الهندسية. ففي دراسة أجراها البنك الدولي صنّف الجزائر في المرتبة الأولى لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من حيث نسبة طلبة الهندسة إلى إجمالي الطلبة، أمّا فيما يخص نسبة عدد العلماء والمهندسين إلى 1000 ساكن، فنفس الدراسة تصنّف الجزائر في المرتبة الثالثة. غير أنّ هذا التفوّق الجزائري في الميادين العلمية والتقنية هو تقدّم إحصائي بحت، بسبب أنّ الجزائر لم تندمج بشكل جيد، ولم تتفاعل مع حركة التجديد العلمي والتكنولوجي الحاصلة أواخر الثمانينات، فعلى سبيل المثال لم تستفد الجزائر كثيراً من الثورة الرقمية والمعلوماتية لسنوات التسعينات، إذ باشرت في تدارك تأخرها الهيكلي منذ سنة 2003، ولا تزال بلداً مستهلكاً لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بدون تبني سياسة اعتماد على التكنولوجيا الجديدة¹⁶.

3-2- **ضعف التمويل:** يحتاج تحفيز البحث والتطوير إلى رغبة سياسية جادة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له، وهو أمر يحتاج إلى مخصّصات مالية تفوق بكثير ما تتفقه الجزائر على البحث والتطوير، والذي لا

يتجاوز 0.1 % من الناتج الخام ، وللمقارنة تعتبر هذه النسبة ضعيفة جداً إذا ما قورنت بالمتوسطات الدولية في الدول النامية 1 % ، والدول الصناعية 2.3 %¹⁷.

إنّ تدني تمويل البحث العلمي والتطوير من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية في الجزائر يفسّر إلى حدّ ما محدودية النشاط الإبداعي في الاقتصاد الجزائري، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ التمويل الحكومي تصل نسبته إلى 89 % من مجمل التمويل¹⁸، حيث تدلّ هذه المعلومة على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء، وعلى وجود حاجة ملحة لتوعية المجتمع الجزائري بمسؤولية دعم أنشطة البحث والتطوير، ففي الدول المتقدمة تفوق نسبة التمويل الخاص للمشروعات البحثية (قطاع خاص، فئات غنية، مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية والغير هادفة للربح) نسبة 80% ، كاليابان 83% وكوريا 82 % مثلاً¹⁹.

3-3- نقص عدد الباحثين: لقد تزايد عدد الطلبة المنتسبين إلى الجامعة الجزائرية بشكل كبير خلال السنوات القليلة السابقة، حيث أدّت التدفقات المتزايدة للطلبة إلى بلوغ معدّل التمدرس نسبة 24 % سنة 2007، فأصبح التعليم بذلك يحوز على أكبر أدوار الجامعة، على حساب باقي الوظائف المهمة الأخرى، كالبحث العلمي وإنتاج ونشر المعارف... الخ²⁰.

وعلى الرغم من هذه الزيادات في أعداد الأساتذة، إلّا أنّ جهاز البحث العلمي في الجزائر بقي يعاني من عجز في التأطير من حيث عدد الباحثين والأساتذة (تعداد بشري يتمثل في 1700 باحث بدوام كامل، و 25831 أستاذ جامعي من بينهم 5130 أستاذ تعليم عالي فقط)، حيث استقبلت الجامعة أعداد هائلة من الطلبة، وتوظيف الأساتذة بقي جامداً قرابة 10 سنوات خاصة في سنوات التسعينات، ظف إلى ذلك الموجات المتكررة لهجرة العلماء إلى الخارج الأمر الذي أدى إلى حدوث خلل كبير ونقص عددي هائل في الموارد البشرية عالية التأهيل، إضافة إلى أنّ ميزانيات البحث العلمي نادراً ما تستهلك بالكامل .

4- البحث والتطوير في القطاع الخاص: وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي GCI الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي WEF، تحتل الجزائر المرتبة 127 من بين 131 دولة مصنفة في ما يخص القدرة على الإبداع capacity for innovation (على المستوى الجزئي الخاص بالمؤسسات)، حيث تواجه المؤسسات الجزائرية عدة مشاكل تحول دون النهضة الإبداعية المنشودة، آثرنا أن ندرجها في النقاط الآتية:

❖ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وعدد كبير من المؤسسات الأخرى ضعفاً شديداً في القدرات الإبداعية، بسبب الانعزال عن السوق العالمية market isolation، والذهنية الموجهة للاقتصاد الجزائري²¹.

❖ إنّ العائق الأساسي للنشاط الإبداعي أمام المؤسسات الجزائرية يتمثل في كون هذه المؤسسات ذات صبغة محلية توجه إنتاجها فقط لمقابلة الطلب المحلي، دون تواجد منافسة عالمية، فمن الصعب إيجاد تحفيزات لتحسين أو تطوير الأداء الإبداعي للمؤسسات، حيث أنّ غالبية المؤسسات الجزائرية ليست لها أي دراية حول حصتها السوقية ومزاياها التنافسية، بسبب عدم توافر معلومات حول هذه المسائل، والكفاءة المتدنية لمسيرتي هذه المؤسسات²².

❖ من بين أهم المشاكل والعقبات التي تواجه المؤسسات المبدعة في الجزائر هي التباعد بينها وبين الجامعات ومراكز البحث، ونقص التحفيز والدعم من جانب الحكومة من ناحية التمويل وتسويق نتائج الأبحاث، بالإضافة إلى اعتماد السياسة التعليمية التي يعتبر ازدهارها و نجاحها نجاحا للبحث العلمي على الإنتاج الكمي بدل النوعي، أما المؤسسات الاستثمارية الأجنبية، والتي بمقدورها المساهمة في الإبداع بشكل فعال، فقد أظهرت اهتماماً قليلاً بالإبداع المحلي، وتعتمد بشكل خاص على الإبداع في بلدانها الأصلية، كمؤسسة Arcelor Mettal (الحديد والصلب)، ونتيجة لهذا نسجل عدداً محدوداً من براءات الاختراع في الجزائر (597 تم تسجيلها من طرف الأفراد المقيمين في الفترة الممتدة بين 1983 و 2006)²³.

❖ تحتل الجزائر المرتبة 126 من بين 131 دولة في تمويل السوق المتطور market sophistications financing وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي GCI، حيث أن المؤسسات الجزائرية نادراً ما تجدد معدّاتها الإنتاجية، وليست لها دراية كبيرة بمستجدات الساحة التكنولوجية، وحتى وإن أظهرت بعض المؤسسات الجزائرية اهتماماً باقتناء معدات تكنولوجية جديدة، أو أنشطة إبداعية، فيبقى التمويل هو الهاجس الكبير أمامها.

❖ إن أهم ما يميّز عمليات واستراتيجيات المؤسسات الجزائرية، هو التدني الشديد والقصور في الرؤية، بفعل الانعزال النسبي للسوق الجزائرية، وضعف الجهاز التعليمي، والعقلية الموجهة السائدة في المؤسسات الجزائرية، وفي الغالب نجد أن هذه المؤسسات تنتظر الدعم من الجانب الحكومي، ولا تعتمد على قدراتها الخاصة. هذه النظرة منتشرة على نحو واسع في الجزائر، وهي موروثية عن الاقتصاد المركزي المخطط السابق. كما أنه ما من دليل على تحسّن هذه الوضعية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 120 من أصل 127 دولة في إحصائيات 2007 بالنسبة للمؤشر الفرعي لتنافسية الأعمال BCI، حول تطور عمليات واستراتيجيات المؤسسات sophistication of company operations and strategy، بعد أن كانت في المرتبة 87 سنة 2004²⁴.

❖ تحتل الجزائر المرتبة 25 من حيث توافر العلماء والمهندسين في مؤشر تنافسية الأعمال availability of engineers and scientist، وهو ترتيب أحسن من بعض الدول المتطورة صناعياً كالنمسا، المملكة المتحدة وهولندا، وهذا مؤشر واضح على تدني المستوى التعليمي في الجزائر الذي يركّز على الكمية دون النوعية. وحتى القلة القليلة من المؤسسات الجزائرية التي تمول أنشطتها البحثية هي مؤسسات ترمي بالأساس من هذا التوجه إلى تحسين جودة منتجاتها وتحصيل الشهادات certifications، وأغلب ما يميّز عمليات التحسين هذه أنها عمليات قصيرة الأجل، تعتمد في الغالب على أفكار إبداعية عشوائية، أكثر من أنها سلوك وثقافة مؤسسة لدعم النمو طويل الأجل²⁵.

5- **الصلات بين نظام البحث والصناعة:** على الرغم من وجود عدد معتبر من المؤسسات الهامة المدمجة نسبياً أو كلياً في النظام الوطني للإبداع، إلا أن البحث والتطوير متفرق بين الوزارات، الجامعات، الوكالات والمراكز المتخصصة، وبعض المؤسسات العامة الكبرى كصيدال، سونطراك، وسونلغاز، وجهوده مشتتة، بشكل منفصل ودون تنسيق. وعلى الرغم من توافر العديد من المؤسسات الحكومية التي تسهر على ربط مخرجات البحث العلمي بالصناعة، على غرار المجلس الوطني لتقييم مشاريع البحث الجامعي CNEPRU، الوكالة

الوطنية لتمثين البحث ANVR، والمراكز التقنية الصناعية CETIM وCNTC، إلا أنّ مهمتها تنحصر فقط في مراقبة وتقييم أنشطة البحث، وبالتالي غيّرت تدريجياً وجهتها إلى مجالات أخرى كمنح التراخيص، وتقديم الاستشارات والخبرة، وهذا بسبب محدودية الدعم من طرف الحكومة²⁶. وفيما يلي نفضّل أهم نقاط ضعف هذه الأجهزة²⁷:

- إنّ الوكالة الوطنية لتطبيق نتائج البحوث والتطوير التكنولوجي ANVREDET التابعة لوزارة التعليم العالي، تحاول ربط قطاع البحث بقطاع الأعمال على الرغم من أنّها ضعيفة من حيث التسيير والموارد.
- إنّ الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي التابعة هي الأخرى لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هي المسؤولة عن تطبيق نتائج الأبحاث الأكاديمية في الصناعة، لكنّها تكرّس جلّ جهودها الحالية إلى الترويج وترقية البحث.
- إنّ مهمّة مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة يتضمن تطوير تكنولوجيات جديدة وتطبيقها في مجالات حديثة كالنانوتكنولوجيا nontechonology، الإلكترونيات الدقيقة، تكنولوجيا المعلومات، أنظمة الإنتاج الآلية... الخ، بحيث أنّ تطبيق نتائج هذه الأبحاث يتم في مؤسسة SATICOM، وهي مؤسسة تابعة للمركز لديها روابط متقطعة مع القطاع الصناعي.
- مركز البحث حول المعلومات العلمية والتكنولوجية، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية هي جميعها أطراف غير فاعلة في النظام الوطني للإبداع.
- إضافة إلى أنّ الإصلاحات الجامعية التي تنتهجها الحكومة غير كافية وغير مدروسة، ومثال على ذلك المبادرة الأخيرة التي قامت بها جامعة عنابة حول الإبداع التكنولوجي، والذي يربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجامعة، التي كانت مجرد مبادرة عفوية، لم ينتج عنها أي آثار ملموسة.

6- بعض المبادرات القطاعية: important sectorial initiatives وتتمثل في أربعة مشاريع حكومية كبرى وهي:

6-1- الحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله: the Tech Park of sidi abdallâh: على غرار باقي الدول المتوسطة انتهجت الجزائر هي الأخرى مقاربة المجمّعات والأقطاب العلمية والتكنولوجية، حيث قامت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير التكنولوجيا (هي مؤسسة وطنية تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) بإنشاء أهم قطب تكنولوجي في الجزائر، ألا وهو الحظيرة الافتراضية cyber park لسيدى عبد الله²⁸، الذي كان يفترض أن يشرع في العمل بحلول سنة 2006، لكنّه واجه عدة مشاكل أخرت من عملية انطلاقه²⁹، والذي كان يهدف إلى تطوير وابتكار الحلول وإنتاج المنتجات الافتراضية، وتطوير ومساعدة المؤسسات على النهوض بأنشطة البحث والتطوير، واستخدام نتائج البحوث العلمية³⁰، إضافة إلى استقطاب متعهدي ومؤسسات الافتراضية كميكروسوفت Microsoft، سيمنس Siemens، موتورولا motortola وغيرهم.

6-2- المؤسسة الافتراضية net entreprise: وهو مشروع حكومي بالحظيرة التكنولوجية لسيدى عبد الله بالجزائر، يدعم إنشاء المؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويدعم نموّها واستمراريتها³¹

6-3- حاضنة الجسر التقني techno bridge incubator : وهو مشروع حكومي آخر، يدعم مشاريع البحث والتطوير في ميادين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويساير عملية إطلاقها ICT startups، يوفر الدعم المؤسسي للأعمال القائمة برؤية تشغيلية، كما يقدم الدعم التقني للمعهد الوطني للاتصالات INT، والمدرسة المركزية للبريد والاتصالات.³² ECPT.

6-4- برنامج التطوير الريفي المتكامل PDRI : قامت الجزائر بالتوسيع من مقارنة اقتصاد المعرفة لتشمل حتى القطاع الفلاحي، حيث تم تأسيس برنامج التطوير الريفي المتكامل PDRI سنة 2005، الذي يمكن من استكشاف العديد من مكونات اقتصاد المعرفة في قطاع الفلاحة، من خلال استخدام شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنك بيانات ومعلومات لنشر ومشاركة المعرفة، إشراك والتعاون مع أطراف خارجية.

ثالثا: تقييم منظومة الإبداع في الجزائر من خلال مؤشر براءات الاختراع

يمكن التقييم منظومة الإبداع في الجزائر من خلال مؤشر براءات الاختراع بالاعتماد على قاعدة بيانات المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI³³ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية OMP.

1- حصيلة الجزائريين في مجال براءات الاختراع : تبين الإحصائيات المتوفرة على مستوى المعهد الجزائري للملكية الصناعية بخصوص حماية براءات الاختراع أن مجموع الطلبات المودعة على مستوى مصالحه وصل إلى 4432 خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2007، أودع منها المقيمون 577 فقط، وهو ما يمثل 13.02%؛ وتساوي 7.15% في ماليزيا بالنسبة لنفس الفترة، لكن هذه الملاحظة تفقد قيمتها عندما نعرف أن عدد طلبات براءات الاختراع التي قدمها الماليزيون تساوي 3817 أي أكثر 6.61 مرة من معدل إيداع الجزائريين، وعليه فهذه النسبة تعتبر ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة في كل من مصر 34.82%، و 86.84% في أسبانيا و 80.95% في فرنسا؛ أما بخصوص براءات الاختراع الممنوحة فقد وصل عدد 2699 وهو ما يمثل معدل منح يساوي 60.90% وبلغ تعداد براءات الاختراع الممنوحة في الجزائر منذ سنة 1996 إلى غاية 2007 حوالي 2422، وقد تم احتسابها انطلاقا من سنة 1996 لكون الجزائر قبل هذا التاريخ كانت تمنح شهادة براءة الاختراع عند إيداع ملف الطلب فقط، وبيّن الجدول الموالي حصول الجزائريين على 277 براءة اختراع أي ما يمثل 10.26% من مجمل البراءات الممنوحة، وهي أقل من تلك المسجلة في مجموعة من الدول النامية مثلا 15.70% في مصر و 21.85% في اليونان، أما في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 فقد سجل زيادة في الطلبات المودعة من طرف الجزائريين للحصول على براءات اختراع ليصل المجموع الكلي للطلبات حتى نهاية الفترة حوالي 1167 وهو ما يمثل 12.29% من مجموع الطلبات، في حين زاد عدد الشهادات الممنوحة للجزائريين من 277 سنة 2007 ليصل إلى 1514 في نهاية سنة 2015 إلا أنها تبقى نسبة ضعيفة لو قورنت بمجموع الشهادات الممنوحة حتى سنة 2015 حيث لم تمثل سوى 9.8% من المجموع الكلي.

جدول (01) : يوضح تعداد الاختراعات المطلوبة والممنوحة في الجزائر 1996 - 2015

السنوات	طلبات براءات الاختراع				براءات الاختراع الممنوحة				% الجزائريين المودعة/الممنوحة
	الأجانب	الجزائريين	المجموع	%	الأجانب	الجزائريين	المجموع	%	
1996	150	50	200	25	88	3	91	3.3	6
1997	207	34	241	14.11	114	7	121	5.79	20.59
1998	267	42	309	13.59	176	8	184	4.35	19.05
1999	248	36	284	12.68	139	4	143	2.8	11.11
2000	127	32	159	20.13	70	8	78	10.26	25
2001	94	51	145	35.17	44	25	69	36.23	49.02
2002	291	43	334	12.87	97	22	119	18.49	51.16
2003	296	30	326	9.2	234	16	250	6.4	53.33
2004	334	58	392	14.8	253	37	290	12.76	63.79
2005	465	59	524	11.26	505	45	550	8.18	76.27
2006	611	58	669	8.67	555	35	590	5.93	60.34
2007	765	84	849	9.89	147	67	214	31.31	79.76
2010	730	76	806	9.42	/	/	/	/	/
2011	803	94	897	10.47	1453	93	1546	6.01	98.93
2012	781	119	900	13.22	311	41	352	11.64	34.45
2013	722	118	840	14.04	4635	492	5127	9.59	416.95
2014	719	94	813	11.56	4835	537	5372	10	571.27
2015	716	89	805	11.05	279	74	353	21	75.51
المجموع	8326	1167	9493	12.29	13935	1514	15449	9.80	129.73

المصدر: المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI نقلا عن دويس محمد الطيب و بختي إبراهيم ، تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 2007 - 1996 ، مجلة الباحث ، ، مخبر الجامعة ، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر العدد 10 سنة 2012 ، ص 292 و المنظمة العالمية للملكية الفكرية متاح على الموقع www.OMPI.int تاريخ الدخول 2017/4/30

قد يظهر من خلال الجدول في بعض السنوات أن براءات الاختراع الممنوحة أكبر من عدد البراءات المودعة والمطلوبة ، وهذا راجع إلى أن الهيئة المانحة قد تعطي براءات اختراع لطلبات سنوات سابقة ، أو تغير في معايير وشروط المنح وهو ما يفسر هذا التناقض.

2 - الطبيعة القانونية للمبدعين الجزائريين: مكن استغلال قاعدة المعطيات لبراءات الاختراع للمعهد الجزائري للملكية الصناعية من الحصول على معلومات هامة ومعبرة تتعلق بمجال الإبداع ، المبدعون والهيئات العمومية والخاصة الممارسة لعملية الإبداع في الجزائر ، التدقيق في القائمة الاسمية للمبدعين تكشف أن تقريبا 76.90٪ هم أفراد

قاموا بحماية ابتكاراتهم، وهي نسبة كبيرة جداً، وهي ملاحظة تشترك فيها الدول النامية، فمثلاً في المغرب النسبة تساوي 74.7٪، إلا أنها لا تمثل في بقية الدول المتقدمة سوى 19.2٪ في فرنسا، في حين لم تمثل المؤسسات الاقتصادية إلا 15٪ وهي التي كان من المفروض أن تكون أكبر؛ أما النسبة الباقية فكانت من نصيب الجامعات ومراكز البحث بمقدار حوالي 8٪، وهي كذلك نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانات البشرية التي تتوفر عليها في مجال البحث بغض النظر عن كون وظيفتها الأساسية هي البحث العلمي والإبداع، وعليه تتبين المساهمة الكبيرة للأفراد في عملية الإبداع في الجزائر، ما يعني عدم قيام المؤسسات وهيئات البحث بهذه الوظيفة والتي هي من اختصاصها أصلاً.

3- تركيبة فرق البحث للمبدعين الجزائريين : تشير المعلومات المتعلقة بتركيبة فرق الباحثين المشاركين في إبداع واحد والواردة عناوينهم في براءة الاختراع، أن 68.59٪ من المبدعين قاموا بعملية الإبداع بمفردهم، وهي نسبة كبيرة مقارنة بدول أخرى، أما نسبة 10.47٪ فتمثل الإبداعات التي شارك فيها من باحثين (2) إلى ستة باحثين، وفي الحالات التي لم يشر إلى عدد الباحثين فنعتبر أن الإبداع قد تم بجهد فريق كامل وهي حالة المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث وحصلتهم لا تمثل سوى 20.94 ٪.

4- التوزيع الجغرافي للمبدعين الجزائريين : أظهر التوزيع الجغرافي للمبدعين حسب العناوين الشخصية أن 73٪ منهم يقيمون في 8 ولايات فقط منها واحدة جنوبية، من بينهم 40.70٪ يقيمون بالجزائر العاصمة لوحدها، في حين الولايات التي ورد ذكرها في عنوان مبدع مرة واحدة أو أكثر لا تمثل سوى 27٪ من مجمل العناوين المذكورة في براءات الاختراع الممنوحة، في المقابل توجد هناك 15 ولاية لم ترد أصلاً في أي من العناوين.

5- أهم المبدعين الجزائريين : بخصوص ترتيب الأفراد والهيئات التي بحوزتها أكبر عدد من براءات الاختراع فنجد في مقدمتها مجمع صيدال، الذي يمتلك 14 براءة اختراع وهو ما يمثل 05.05٪ من العدد الإجمالي، تليه كل من مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة ومؤسسة EPESPA REEFRACTAL بمقدار تسع 9 براءات اختراع لكل منهما، كما هو مبين في الجدول الموالي، ويجب الإشارة إلى وجود مجموعة من الأفراد حصل كل منهما على خمس أو ست براءات اختراع لوحده وهي أرقام لم تتحصل عليها مؤسسات وجامعات، أما الأفراد والهيئات الذين تحصلوا على براءة واحدة فقد بلغ عددهم 184 وهم بذلك يمثلون الغالبية العظمى بحوالي 66.43٪ من العدد الإجمالي.

جدول (02) : يوضح ترتيب أهم المبدعين سنة 2007

التعيين	الوضعية	العدد	%
مجمع صيدال	مؤسسة عمومية	14	5.05
EPE SPA REEFRACTAL	مؤسسة عمومية	9	3.25
مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة	مركز بحث	9	3.25
FA PO BE NAS Inventoir Nemli Ali	مؤسسة عمومية	7	2.53
حيحي بشير	فرد	5	1.81
نمدل على	فرد	6	2.17
وحدة تطوير التكنولوجيا السيليسيوم	مركز بحث	5	1.81

أولاد الحاج يوسف عبد الحميد	فرد	5	1.81
أيلول مليك	فرد	4	1.44
هوام نور الدين	فرد	3	1.08
سوقي بوسعد	فرد	3	1.08
سحوان عبد الرحمان	فرد	3	1.08
عدد المبدعين المذكورين مرتين	11	2	7.94
عدد المبدعين المذكورين مرة واحدة	182	1	65.7
المجموع	/	277	%100

المصدر: معد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI نقلا عن دويس محمد الطيب و بختي إبراهيم ، تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 2007 - 1996 ، مجلة الباحث ، مرجع سابق، ص293.

6 - تصنيف براءات اختراع الجزائريين وفقا للمجالات التكنولوجية : تصنيف براءات الاختراع التي حصل عليها الجزائريون وفقا للمجال التكنولوجي الذي تنتمي إليه، نجد مجال الميكانيكا أستحوذ على 74 براءة وهو ما يمثل 26,71% من العدد الإجمالي، يليه مجال الكيمياء بتعداد 68 براءة ونسبة مئوية 24,55%، أما المجال التكنولوجي الثالث الأهم فهو الأجهزة بما يساوي 43 براءة وضم مجال الكهروتقنية 29 براءة اختراع.

الخلاصة :

لقد حاولنا من خلال هذا البحث معرفة أهم مراكز الإبداع في الاقتصاد الجزائري بشقيها الخاص والعام، حيث تمكنا من الخروج بالنتائج والتوصيات الآتية:

- على الرغم من الانجازات الكبيرة للحكومة في قطاع التعليم العالي، إلا أن الخبراء يؤكدون أن منظومة البحث والتطوير في الجزائر لا زالت تعاني من اختلالات هيكلية ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحد من عملية الإبداع ، و هو ما يحتم مراجعة مختلف السياسات لترجيح كفة البحث العلمي وخلق المعرفة، إضافة إلى معالجة المشكل الهام، وهو عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي الحالي (العرض) وطلب سوق العمل، وتلاؤم مؤهلات الطلبة مع حاجات السوق (وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية)
- مقابل الارتفاع المستمر في معدلات التمدرس، تؤكد الأرقام الرسمية انخفاض نسب التلاميذ الذين اجتازوا مرحلة التعليم الأساسي، الأمر الذي يعكس تراجعاً غير مبرر في نوعية التحصيل التعليمي، كما أن الاختبارات الدولية international tests تؤكد هذا الطرح، مما يؤكد نسبياً فرضية ضعف الأداء التعليمي في الجزائر.
- إن مخرجات البحث العلمي في الجزائر محدودة من حيث الحجم والنوعية وضعيفة من حيث التوجيه، كما أن البحث العلمي بعيد عن كون اعتباره أولوية وطنية، بسبب غياب الجهود الجادة لبناء وتطوير وتأسيس كيانات وطنية تهتم بتطوير وتنمية أنشطة البحث، إضافة إلى أن غياب البيانات والمؤشرات المتعلقة بحجم البحث العلمي المنتج يعكس في الحقيقة مدى تهميش وإهمال هذا المكون الهام والرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- على الرغم من تزايد الإنفاق على التعليم في الجزائر منذ أواخر التسعينات، إلا أن نسبة هذا الإنفاق إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الكلي لم تصل إلى المستوى المعمول به في أغلب الدول النامية.
- تسجيل زيادة الهوة والانقسام بين مؤسسات التعليم والمعرفية وبين واقع منتجات المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.
- إن واقع مساهمة المؤسسات الخاصة في حقل البحث والتطوير، من خلال تنويع وتطوير آليات الدعم، وتشجيع الأبحاث الفردية والجماعية، التي ترفع مستوى الإبداع بالكل إلى المستوى المطلوب في اقتصاد المعرفة لا يزال بعيد عن المستوى المطلوب.
- لا يزال مستوى الإبداع في الجزائر ضعيف بالمقارنة مع بعض الدول النامية، كما تبين الإحصائيات المساهمة الكبيرة للأفراد في عملية الإبداع، ما يعني عدم قيام المؤسسات وهيئات البحث بهذه الوظيفة والتي هي من اختصاصها أصلاً وهو ما يؤكد فشل السياسات المنتهجة في الجزائر في النهوض بقطاع البحث والتطوير العلمي وخلق المناخ الملائم على الإبداع والابتكار (وهذا ما ينفي صدق الفرضية الأولى)
- وأمام هذه النتائج نقدم جملة من التوصيات نختصرها في النقاط الآتية:
- هناك حاجة ملحة لوضع المناخ التشريعي الملائم لتنظيم و بناء وتشجيع أنشطة البحث في الجزائر، لذلك فالوزارات المعنية ينبغي عليها أن تسطر مسودة لقوانين ملكية فكرية تشارك فيها جميع الأطراف المعنية.
- أصبح لزاماً على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممارسة الإبداع بشكل علمي و منظم يتوافق مع أهدافها و إستراتيجيتها، عن طريق زيادة الاهتمام بأنشطة البحث و التطوير التي تعتبر المصدر الرئيسي للإبداع، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير تشغيلية و مالية أكثر منها مؤسسية، ترمي من خلالها للنهوض وترقية قطاع البحث العلمي، وزيادة تدعيمه وتقوية روابطه وصلاته بالمنظمة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- وضع جميع مراكز البحث تحت وصاية مركزية موحدة تضمن التنسيق، التوجيه والعمل المشترك لمختلف مراكز البحث، وإنتاج معرف يتمشى والأولويات الوطنية.
- معالجة مختلف المعوقات التي تحد من المبادرة و الإبداع و التنبه بالأهمية والمزايا طويلة الأجل الناتجة عن العمل الملائم لنظام الإبداع، والتحضير وتطبيق خطط عمل مفصلة حول كيفية تنصيب نظام وطني للإبداع، إضافة إلى إثارة النقاش على أعلى المستويات، وبإشراك كافة القطاعات الاقتصادية، حول أولويات البحث العلمي وكيفية تطوير الجهاز التعليمي، والقيام بحملات توعية واسعة، وتدريبات حول آليات السوق، وحول التحديات الصاعدة لاقتصاد المعرفة المعولم، ومزايا الإبداع التكنولوجي بين مالكي ومسيري المؤسسات المحلية (أرباب العمل).
- تأسيس صندوق وطني للبحث توجه كافة موارده للبحث العلمي، تساهم في تمويله الحكومة والمؤسسات الخاصة.

- ضرورة جلب الانتباه والتوعية بأهمية البحث العلمي، وبشكل خاص أهمية رسم سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا والأبحاث العلمية ذات الصلة.
- ضرورة تقوية وتدعيم الهيكل المؤسساتي للبحث والتطوير في الجزائر، واتخاذ إجراءات وتدابير تشغيلية ومالية أكثر منها مؤسساتية، ترمي للنهوض وترقية قطاع البحث العلمي، وزيادة تدعيمه وتقوية روابطه وصلاته بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- الاستفادة من هذا الامتداد العلمي للكفاءات الجزائرية عالية التكوين في الخارج في بناء التنمية المحلية من خلال: تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة والكفاءات المحلية بكافة الأشكال المتاحة (إنشاء قواعد بيانات مشتركة، تأسيس منظمات وجمعيات للكفاءات الجزائرية بالخارج، تأسيس أدوات اتصال مناسبة، منح تسهيلات للزيارة وبرامج للزيارة دورية...الخ)، إنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة هذه الكفاءات إما في صورة استشارات أو زيارات عمل.
- ضرورة وجود إستراتيجية وطنية للبحث العلمي على المستوى الكلي للدولة (الأهداف، المجالات، التمويل، التدريب والتتفيذ)، وعلى المستوى القطاعي (الصناعي، الزراعي، الحكومي، والخاص...الخ) من خلال: سياسة نشطة وفعالة للبحث العلمي يكون للجامعات الدور الأساسي فيها.
- توفير الموارد المالية الكافية لاقتناء العناصر الأساسية الخاصة بالنظام الوطني للإبداع، خاصة القابلة للشراء منها، كبرامج البحث الكبرى Major R&D Programs، مؤسسات البحث ذات التصنيف العالمي World Class Research Institution، الحلول التكنولوجية، التراخيص الأجنبية، توفير مخططات تحفيز قوية، أجور وبيئة محفزة للباحثين والخبراء المؤهلين عالمياً.
- ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لنشاط المؤسسات في الجزائر، و تشجيع التحاقها بالتيار العالمي للمؤسسات التي تتوفر على درجة عالية من الإبداع والابتكار.
- تبقى التجارب العالمية الرائدة للإبداع والابتكار محل كل دراسة لاستنباط المناهج والطرق المنتهجة في ذلك.

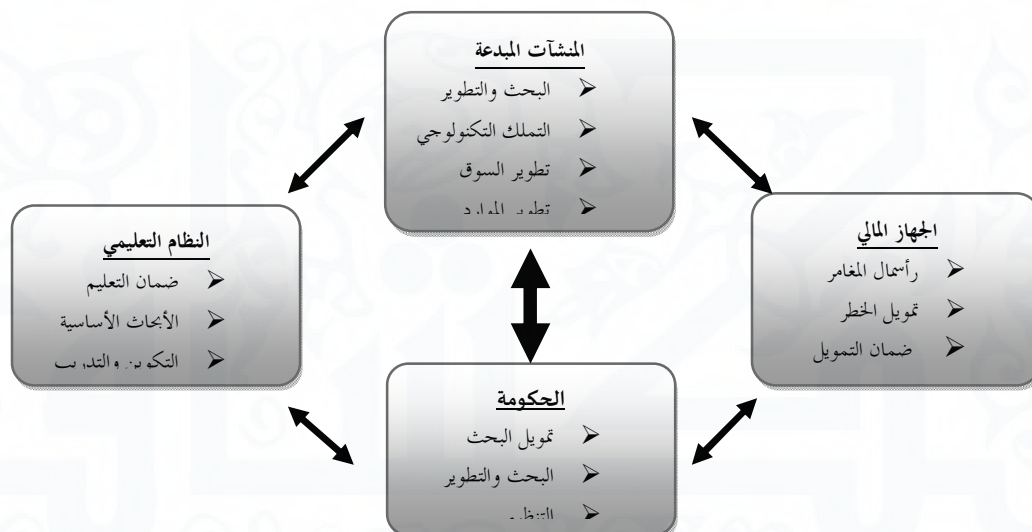
ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل (01): النموذج الخطي للإبداع



Source: OCDE, 1996, p.15

الشكل (02): النظام الوطني للإبداع



Source : Jérôme Vincent, économie de connaissance, institut d'études politiques de Toulouse, p.18, consultable sur : <http://www.univ-tlse1.fr/lereps/present/vicente.html>

جدول (01) يوضح تعداد الاختراعات المطلوبة والممنوحة في الجزائر 1996 - 2015

% الجزائريين	براءات الاختراع الممنوحة				طلبات براءات الاختراع				السنوات
	%	المجموع	الجزائريين	الأجانب	%	المجموع	الجزائريين	الأجانب	
6	3.3	91	3	88	25	200	50	150	1996
20.59	5.79	121	7	114	14.11	241	34	207	1997
19.05	4.35	184	8	176	13.59	309	42	267	1998
11.11	2.8	143	4	139	12.68	284	36	248	1999
25	10.26	78	8	70	20.13	159	32	127	2000
49.02	36.23	69	25	44	35.17	145	51	94	2001
51.16	18.49	119	22	97	12.87	334	43	291	2002
53.33	6.4	250	16	234	9.2	326	30	296	2003
63.79	12.76	290	37	253	14.8	392	58	334	2004
76.27	8.18	550	45	505	11.26	524	59	465	2005
60.34	5.93	590	35	555	8.67	669	58	611	2006
79.76	31.31	214	67	147	9.89	849	84	765	2007
/	/	/	/	/	9.42	806	76	730	2010
98.93	6.01	1546	93	1453	10.47	897	94	803	2011
34.45	11.64	352	41	311	13.22	900	119	781	2012
416.95	9.59	5127	492	4635	14.04	840	118	722	2013

571.27	10	5372	537	4835	11.56	813	94	719	2014
75.51	21	353	74	279	11.05	805	89	716	2015
129.73	9.80	15449	1514	13935	12.29	9493	1167	8326	المجموع

المصدر: المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI نقلا عن دويس محمد الطيب و بختي إبراهيم ، تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 2007-1996 ، مجلة الباحث ، ، مخبر الجامعة ، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر العدد 10 سنة 2012 ، ص 292 و المنظمة العالمية للملكية الفكرية منتاح على الموقع www.OMPI.int تاريخ الدخول 2017/4/30

جدول (02) يوضح ترتيب أهم المبدعين.

الترتيب	الوضعية	العدد	%
مجمع صيدال	مؤسسة عمومية	14	5.05
EPE SPA REEFRACTAL	مؤسسة عمومية	9	3.25
مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة	مركز بحث	9	3.25
FA PO BE NAS Inventeur Nemli Ali	مؤسسة عمومية	7	2.53
حيحي بشير	فرد	5	1.81
نمديل على	فرد	6	2.17
وحدة تطوير التكنولوجيا السيليسيوم	مركز بحث	5	1.81
أولاد الحاج يوسف عبد الحميد	فرد	5	1.81
أيلول مليك	فرد	4	1.44
هوام نور الدين	فرد	3	1.08
سوقي بوسعد	فرد	3	1.08
سحوان عبد الرحمان	فرد	3	1.08
عدد المبدعين المذكورين مرتين	11	2	7.94
عدد المبدعين المذكورين مرة واحدة	182	1	65.7
المجموع	/	277	%100

المصدر: معهد اعتمادا على قاعدة معطيات براءات الاختراع المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI نقلا عن دويس محمد الطيب و بختي إبراهيم ، تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 2007-1996 ، مجلة الباحث ، مخبر الجامعة ، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر العدد 10 سنة 2012 ، ص 293.

المراجع والإحالات

- 1 - Svein Olav et al, HRST data as innovation indicators : the Nordic experience, 2008, p.7 (disponible sur : www.nordic-grst.org)
- 2- محمود حسن حسني ، إدارة أنشطة الابتكار و التغيير، ترجمة: نيجل و نيل أندرسون ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004 ، ص 40
- 3- بن نذير نصر الدين ، الإبداع و دوره في تعزيز تنافسية منظمات الأعمال، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، العدد 04 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2010، ص 227
- 4- على فلاح الزعبي، العوامل المؤثرة على الإبداع كمدخل ريادي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 10 ، 2011، ص 168
- 5- لقد كان الإبداع في السابق يعتمد بشكل أساسي على مخابر وهياكل البحث والتطوير المتواجدة بمقر المنظمة ، في حين يقوم المفهوم الجديدة للإبداع على فلسفة صيرورة الإبداع d'innovation processus ، والقائم على فكرة أن الإبداع هو عملية دائرية متصلة تشترك فيها كل الأصول المعرفية المتواجدة داخل وخارج المؤسسة.
- 6 - ESCWA, new indicators for science technology and innovation in the knowledge based society, United Nations, New York, 2003, p.2
- 7 - OECD, National Innovation Systems, Paris 1997, p.9
- 8- ESCWA, 2003, op.cit, p.3
- 9 - Réal Jacob, gérer les connaissances : un défi de la nouvelle compétitivité du 21 e siècle, 2000, p.11, consultable sur : www.cefrico.qc.ca
- 10 - ESCWA, 2003, op.cit, p3
- 11- محمد نايف محمود وانمار أمين حاجي ، المتغيرات المؤثرة على الإبداع في ظل الاقتصاد المعرفي، مداخلة في المؤتمر الدولي العاشر حول الريادة في مجتمع المعرفة ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، 2011

- 12-Hocine Khelfaoui, *La science en Algérie : 1° Partie : Les Institutions* (Ministère des Affaires Etrangères, France, Paris, décembre 2001), p.3
- 13-أحد عمراني، واقع وآفاق مساهمة البحث العلمي في التنمية بالجزائر في ظل السياسة الوطنية الجديدة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، المؤتمر الثاني للتخطيط و تطوير التعليم و البحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول و المعادن، الظهران، المملكة العربية السعودية 24- 27 فيفري 2008
- 14- عبد الحكيم بن نكاع، **هيكلية البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر**، (مديرية التقويم الصناعي، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، 2001.
- 15-Hocine Khelfaoui, *La recherche scientifique en Algérie Entre exigences locales et tendances internationales* (Ministère des Affaires Etrangères, France, Paris, décembre 2001), p.4-6
- 16-ibid, p.4-6
- 17- أعلى نسبة للإنفاق على البحث والتطوير سجلت في سويسرا بمعدل إنفاق يساوي 5.87 % (إحصائيات البنك العالمي لسنة 2007)
- 18-يستهلك معظمه في تغطية أجور ورواتب العالمين.
- 19-Fause ersheid and Amer jabarin, *policies to promote an enabling environment for knowledge based economy in palestine and jordany*, (Palestine economic policy research institute, Ramallah,2007), p.79
- 20-Hocine Khelfaoui, *La recherche scientifique en Algérie Entre exigences locales et tendances internationales* .op.cit, p.3
- 21 -Federal ministry for economic cooperation and development, *innovation policy in selected countries, discussion paper*, Germany, November, 2008, p.5, available on : www.etz.de 15/10/2016
- 22 - Federal ministry for economic cooperation and development, op.cit, p.7
- 23 -Abdelkader Djeflat, *Building Knowledge Economies for job creation, increased competitiveness, and balanced development*, Carthage, Tunisia, 2009, p.16
- وانظر كذلك إلى: **بن عاتق حنان و حجاوي توفيق**، واقع الإبداع التكنولوجي و تأثيره على أداء المنظمة في الجزائر، **ملتقى دولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة و تحليل تجارب وطني دولية**، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب البليدة
- 24 - Federal ministry for economic cooperation and development, p.7
- 25 - ibid, p.7
- 26 -Abdelkader Djeflat, op.cit, p.16
- 27 -Federal ministry for economic cooperation and development, op.cit, p.6-8
- 28- تقع الحضيرة سيدي عبد الله على بعد 30 كم من العاصمة في المنطقة المسماة بمدينة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IT city والذي عهدت له مهمة تسهيل دخول واندماج الجزائر في مجتمع المعلومات العالمي. ويضم ثلاث مجمعات تكنولوجية أساسية تهتم بعدد من الميادين التكنولوجية (التكنولوجيا الحيوية، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الغذائية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) مجمع صناعي ومدينة طبية. تهدف جميعها إلى تسريع نمو قطاع الاتصال والمعلومات في الجزائر عن طريق تشجيع الاستثمار العام والخاص (المحلي والدولي) في الحقول التقنية الحديثة.
- 29 -Federal ministry for economic cooperation and development, p.6
- 30 -World Bank, *Survey of ICT and Education in Africa: Algeria Country Report* , infodev June 2007, p.6
- 31 - ibid, p.7
- 32 -Wang, Catherine and ahmed pervais, *learning through quality and innovation, managerial auditing journal*, 2002, vol 17 n:7
- 33- دويس محمد الطيب و بختي إبراهيم، تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 2007- 1996، **مجلة الباحث**، مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مبراح ورقلة - الجزائر العدد 10 سنة 2012، ص288 وما بعدها

أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي

حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة (1990 – 2015)

محمد حقيقة

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
Mohammedhaguiga@gmail.com

Impact of Banking Reforms on the gross domestic product

Algerian Banking System Case during (1990 - 2015)

Mohamed HAGUIGA

University of Kasdi merbah - Algeria

Received: 15 Jan 2017

Accepted: 11 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الإصلاحات المصرفية الجزائرية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (1990-2015)، وكذا الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في سيرورة وتطور الاقتصاد، ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار فرضياته، اعتمدنا على منهج دراسة الحالة حيث تم اختيار كل البنوك الجزائرية، ومنه اعتمدنا على أسلوب نماذج الانحدار البسيط في الجانب التطبيقي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة تأثير حقيقة لمؤشرات القطاع البنكي الجزائري على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وعليه فالقطاع المصرفي له أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية وهو ما يعكس السياسة التنموية للدولة، وعليه وجب الحرص على التسيير الجيد لهذا القطاع الحساس لما لها من أهمية بالغة في دورة نشاط المؤسسة من جهة ولتجنب الأزمات المالية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: قطاع مصرفي، مؤشرات اقتصاد كلي، إصلاحات مصرفية، انحدار خطي بسيط.

رموز JEL: B22.

Abstract:

This study aims to study the impact of Algerian banking reforms on Algeria's local product (1990-2015) as well as the role played by the banking sector in the process and development of the economy. In order to address the problem of the subject and test its hypotheses, We relied on the case study methodology where all the Algerian banks were selected, and from this we relied on the simple regression models method in the applied side.

The study concluded that there is a real correlation between the indicators of the Algerian banking sector and GDP, and that the banking sector has great importance in economic development, which reflects the development of the country policy. Therefore, it is necessary to ensure the good management of this sensitive sector because of its importance in the enterprise prosperity cycle on the one hand and to avoid financial crises on the other hand.

Key words: : Banking Sector, Macroeconomic Indicators, Banking Reforms, Simple Linear Regression.

(JEL) Classification : B22.

تمهيد:

لقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر تطورا كبيرا نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة في إطار الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، مما استوجب تكييف نظامها المصرفي والمالي لتطورات نظامها الاقتصادي عن طريق مجموعة من القوانين والإصلاحات، التي تسعى إلى وصول أجهزة النظام البنكي الجزائري للعمل بكفاءة أعلى وبقدرة اكبر على السيطرة على مجريات الاقتصاد. وعليه فإن هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي أملتتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية، فلقد حاولت الجزائر غداة الاستقلال انتهاز سياسة التخطيط وفقا للمنهج الاشتراكي، مما خلق نوع من المفارقة بين نظام مصرفي قائم على أساس ليبرالي، ومنهج اقتصادي مبني على أساس التخطيط. إضافة إلى ذلك التأميم المبكر للمصارف في ظل عدم وجود إطار وطني قادرة على التسيير وتفرغ البنوك من الأموال و تهجيرها إلى فرنسا غداة استقلال الجزائر وكل هذا نتج عنه اختلال وظيفي و هيكل في الجهاز المصرفي الجزائري.

قامت الجزائر بإصلاحات مستمرة و متتالية ظهرت بمقتضى قوانين و مراسيم حملت في مضمونها الشروط الضرورية للدخول في اقتصاد السوق أدت في الأخير إلى بلوغ مرحلة رسمت حدودها على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.

سنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري مع الوقوف على أهم الإصلاحات والتطورات التي كان لها الدور الكبير في تغيير بنيته، ومنه فإن الإشكالية الأساسية للبحث كالتالي:

ما دور الإصلاحات المصرفية في تحسين أداء البنوك الجزائرية ؟ وما تأثير هذه الإصلاحات على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (1990 - 2015) ؟

فرضيات الدراسة

- أدت إصلاحات النظام المصرفي إلى تحسين أداء وتنافسية البنوك الجزائرية ؟
- يوجد تأثير لكل من مؤشرات القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ؟

أهداف الدراسة

- ❖ تقييم الإصلاحات والتطورات للجهاز المصرفي الجزائري؛
- ❖ إبراز مدى تأثير هذه الإصلاحات على الجهاز المصرفي الجزائري؛
- ❖ معرفة مدى تأثير مؤشرات القطاع المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: الإطار النظري والدراسات التطبيقية

1. الإطار النظري

1.1 تطور إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري قبل سنة 1990

ورثت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال نظام مصرفي ذو طابع فرنسي يخدم مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى، وبالتالي كان توجهه ليبرالي عكس ما خطط للمنهج الاقتصادي المراد تطبيقه في الجزائر بعد

الاستقلال، بالإضافة إلى الرغبة في استكمال السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة ثم إنشاء مؤسسة للإصدار النقدي في 12 ديسمبر 1962 وتلعب دورها المخصص لها بالكامل، وقد سبق هذا الإجراء والضبط في 29 أوت 1962 فصل الخزينة الجزائرية عن مثيلتها الفرنسية، وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، والتدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية والصناعية واستجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة.⁽⁶⁾ كما انتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الاقتصادية، ولذا كانت هذه المرحلة مرحلة تأميم المؤسسات المالية والنقدية الأجنبية الموجودة في الجزائر.⁽⁷⁾ حيث تعتبر الفترة قبل سنة 1986 فترة تمهيدية للإصلاح المصرفي كما أنها مرحلة للتخطيط المالي، حيث أن القوانين الفعلية للإصلاح بدأت في سنة 1986 المتعلقة بقانون النقد والقرض.

1.1.1 الإصلاحات المصرفية لسنتي 1986 المتعلقة بالقرض والبنك

يعتبر القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 أول قانون بنكي كان الهدف منه وضع إطار قانوني مشترك وموحد لكل مؤسسات القرض بغض النظر عن طالعها القانوني، حيث أدخل تعديلات مختلفة منها الاستقلالية المالية للبنك المركزي ومؤسسات القرض واعتبرهما مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية. ويمكن حصر إجراءاته فيما يلي:⁽⁹⁾

✓ التأكيد على دور البنك المركزي كمؤسسة إصدار مفوضة من طرف الدولة وتتمثل المهام الأساسية لهذا البنك في تسيير أدوات السياسة النقدية، تحديد معدلات إعادة الخصم، مراقبة توزيع القروض المقدمة للاقتصاد، مراقبة الصرف والعلاقات الخارجية ومنح تسبيقات للخزينة العمومية وفقا لما يحدده المخطط الوطني للقرض؛

✓ إدخال مفاهيم وشروط جديدة على نظام الاعتماد من خلال توسيع مفهوم القروض وموضوعها وطبيعتها، كما أكد القانون على دور البنوك في متابعة واسترجاع القروض؛

✓ إقامة إطار تأسيسي جديد للإدارة والمراقبة بتأسيس أعضاء استشارية جديدة تتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يحدد الأهداف المرجوة من جمع المواد النقدية وقواعد توزيع القروض وطبيعة كل منها، كما يحدد هذا المخطط مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد؛

✓ تقليص دور الخزينة المتعاضد في تمويل الاستثمارات وتحديد القروض الممنوحة لها تبعا للمخطط الوطني للقرض؛

✓ إقامة نظام مصرفي على مستويين بالفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية.

✓ استعادة البنوك لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.⁽¹⁰⁾

2.1.1 الإصلاحات المصرفية لسنة 1988 المتعلقة باستقلالية البنوك

لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988.

جاء قانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 ليعيد للبنوك باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية استقلاليتها الحقيقية لتعويدها على العمل بمنطق المتاجرة التي ترفضها قواعد اقتصاد السوق.⁽¹¹⁾ كما شكل قرار انسحاب الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات والمؤسسات العمومية، الذي اتخذته الدولة في سنة 1987، وإنشاء بورصة الأوراق المالية سنة 1989 خطوتان هامتان في العمل على تحقيق استقلالية البنوك ومنحها حرية التصرف في تجميع وتوزيع مواردها.⁽¹²⁾

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية، وقد مست الإجراءات المتخذة في هذا الإطار المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى، والتي كان على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية، كما منح القانون 08-01 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرار حقيقية وأظهر بشكل جلي مفهوم الفائدة والمردودية، وفي هذا الصدد تعلن النصوص المصادق عليها في إطار الإصلاح الاقتصادي عن سلسلة من المبادئ هدفها إدخال المرونة وإعادة تهيئة القواعد المطبقة في ميدان التنظيم، وتشغل المؤسسة العمومية الاقتصادية بما في ذلك العلاقات التي تربطها بالغير لا سيما بالدائنين.⁽¹³⁾

حيث أن قانون (08-01) أكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها تتمتع بالشخصية المعنوية التي تسري عليها قواعد القانون التجاري،⁽¹⁴⁾ كما تتميز هذه المؤسسات عن الهيئات العمومية بصفتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية.⁽¹⁵⁾

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:⁽¹⁶⁾

- إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة، ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه؛
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.

2.1 تطور إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري بعد سنة 1990

1.2.1 الإصلاحات المصرفية المتعلقة بقانون النقد والقرض 1990

يعتبر قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نصاً تشريعياً يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، ويعتبر من القوانين والتشريعات الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ أهم

الأفكار التي جاء بها قانون لسنة 1986 و 1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم المصرفي وأدائه. (18)

أ. تعريف قانون النقد والقرض

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي لم تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات، وذلك من خلال قانون النقد والقرض رغم أنها تواجدت في ظروف صعبة نوعاً ما إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبّت على النظام النقدي بالدرجة الأولى فقد جاء هذا القانون من أجل ما يلي:

1. تحرير المصارف التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض؛
2. فتح المجال لإنشاء مصارف خاصة، خصوصاً وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق؛
3. إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى المصارف والمؤسسة بالإضافة إلى السوق؛
4. إعطاء البنك المركزي استقلاله؛
5. إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

ومنه فإن هذا القانون أعاد التعريف كلياً لهيكل النظام المصرفي وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول لا سيما البلدان المتطورة، فوضع التعريف بالقانون الأساسي للمصرف وعمل على تنظيم المصارف والقروض. (18)

ب. مضمون قانون النقد والقرض 90 - 10

لم يتجسد الاستقلال للقطاع البنكي والمالي في الجزائر إلا بعد صدور القانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض في 14 أفريل 1990، الذي جاء بتغييرات جذرية لتنظيم النشاط البنكي تميزت بإعادة تنشيط الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية في تنمية الاقتصاد، كما أن هذا القانون جعل القطاع البنكي الجزائري في سياق التشريعات البنكية المعمول بها في الدول المتطورة.

ويمكن حصر الأحكام التي جاء بها قانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض فيما يلي: (19)

✓ إلغاء القوانين والأحكام المتعارضة معه

ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع الأحكام الواردة فيه، وهذا بموجب المادة رقم 214 منه، وتمثلت أهم القوانين والأحكام الملغاة في:

- قوانين البنك المركزي الملحقه لقانون 62 - 144 المؤرخ في 1969/12/31؛
- أحكام القانون 111/64 الصادر في 1964/04/10 المنشئة للعملة الوطنية؛
- أحكام القانون 12/86 الصادر في 1986/08/19؛

- أحكام المواد من 02 إلى 05 من قانون 06/88 الصادر في 12/01/1988 المعدل والمكمل لقانون 12/86 المؤرخ في 19/08/1986.

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، وهذا يعني أن القرارات النقدية لم تعد مرتبطة بما تقرره هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد.

وقد هدف هذا القانون من تبني مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية إلى ما يلي:

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية؛
- استعادة البنك المركزي لدوره القيادي في تسيير السياسة النقدية؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها، واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة للضبط الاقتصادي؛
- وضع شروط لمنح القروض لا تميز بين المؤسسات العامة والخاصة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض، بالإضافة إلى النص على وضع معدلات فائدة حقيقية تعبر عن التكلفة الحقيقية للأموال.

✓ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

وضع قانون النقد والقرض قيودا على مدى تأثير المالية العامة على النقد، وهذا من خلال اعتماده على مبدأ الفصل بين ميزانية الدولة والدائرة النقدية، حيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي - لتمويل عجزها - في أي وقت ودون ضوابط.

فقد أصبحت هذه العملية تخضع لمجموعة من القواعد، من بينها وضع سقف للقروض الممنوحة من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية (نسبة 10% من إيرادات الخزينة للسنة المالية المنقضية)، مع تحديد المدة (الحد الأقصى لهذه المدة هو 240 يوماً متتالية أو غير متتالية)، إضافة إلى استرجاع تلك القروض إجبارياً نهاية كل سنة مالية.⁽²⁰⁾

✓ وضع نظام بنكي على مستويين

كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام نقدي على مستويين. ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنكاً للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها.⁽²¹⁾

✓ إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي

تحت إشراف البنك المركزي الجزائري الذي أصبح يسمى بداية من صدور هذا القانون بـ "بنك الجزائر".

✓ إمكانية إقامة فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية على التراب الجزائري

إذ أنشئت عدة بنوك في هذا الإطار؛ كبنك البركة (06 ديسمبر 1990)، بنك الاتحاد Union Bank (07 ماي 1995)، منى بنك (08 أوت 1998).⁽²²⁾

2.2.1 الإصلاحات المصرفية للفترة 2000/1994

في أبريل 1994 دخلت الجزائر مرحلة ثانية من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية انطلاقا من اتفاق التمويل قصير المدى (سنة) وهو يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري واسترجاع التوازنات الكبرى، ثم تسارعت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية المالية بعد إبرام اتفاق إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية في 22 ماي 1995 والحصول على تمويل موسع بلغ 1.8 مليون دولار، يصرف على مدى ثلاث سنوات يهدف إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي والحد من معدلات التضخم وتقليص العجز المالي وخصوصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

حيث في عام 1997 تم خصصة 148 مؤسسة خصصة كلية، و 102 مؤسسة تمت خصصتها جزئيا بالإضافة إلى 333 مؤسسة عمومية محلية (ولائية وبلدية)، غير أن قانون الخصصة في الجزائر لم يتطرق في نصوصه إلى إمكانية فتح رأس مال البنوك أو خصصتها.

كما أن الحدث البارز في هذه الفترة هو انطلاق بورصة الجزائر في نهاية جويلية 1999، ضمت كل من شركة سوناطراك، مؤسسة رياض سطيف، مجمع إنتاج الأدوية صيدال وشركة تسيير فندق الأوراسي.⁽²³⁾

3.2.1 الإصلاحات المصرفية للفترة 2010/2000

حدثت عدة تجاوزات في هذه الفترة كانت أغلبها ناتجة عن وجود ثغرات في الجانب التشريعي بالإضافة إلى الضعف في الجانب التنظيمي والرقابي مما دفع السلطات إلى مواصلة الإصلاح وذلك بصدر عدة قوانين:⁽²⁴⁾

أ. **القانون رقم 01-01**: الصادر في فيفري 2001 وكان أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، ومس بصفة مباشرة الجوانب الإدارية لبنك الجزائر وتم اقتراح ثلاث تعديلات لقانون النقد والقرض وهي :

1. التخلي عن العهدة المحددة في قانون 90-10 والتي تعلق بمحافظ بنك الجزائر ونوابهم ويتم تعيينهم بمقتضى مرسوم رئاسي؛

2. التفرقة بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية؛

3. إضافة ثلاث أشخاص يختارون حسب كفاءتهم في الميدان الاقتصادي والمالي لمجلس النقد والقرض، وبالتالي يصبح عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة.

لقد ترتب عن افلاس كل من بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري عدة خسائر تحملتها خزينة الدولة، لذا كانت السلطات مجبرة على إعادة النظر في قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض خاصة فيما يتعلق بآليات ضبط نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وارتفعت درجت تدخل الدولة في التنظيم المصرفي لتفادي قيد حرية البنوك في التصرف وتمثلت هذه القوانين في:⁽²⁵⁾

ب. **القانون رقم 03-01**: الصادر في 26 أوت 2003، وهو يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وعلى ضرورة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، وأضيف شخصان في مجلس النقد والقرض يعينهما رئيس الجمهورية وذلك لتدعيم الرقابة أكثر، وهذا الأمر لا يعطي فرصة للتحدث عن التحرير المصرفي، وبالتالي النظر في التدخل الحكومي بجديّة أكثر.

ويتضمن قانون النقد والقرض لسنة 2003 أيضا: (26)

- توضيح العلاقة بين البنك المركزي والحكومة الجزائرية في تطبيق السياسة الاقتصادية المالية والنقدية للدولة؛

- إيقاف سياسة تسيير الديون الخارجية تماشيا مع السياسة الخارجية للدولة في الإطار المالي؛

- توضيح العلاقة ما بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

ج. **القانون رقم 04-01**: الصادر في 4 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، فقانون النقد والقرض يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دينار، وبـ 100 مليون دينار للمؤسسات المالية، بينما يحدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليون دج للبنوك، و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي، ومنحت مهلة سنتين للبنوك والمؤسسات المالية للاستجابة لهذا القانون.

د. **القانون رقم 04-02**: الصادر 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0% و 15% كحد أقصى.

هـ. **القانون رقم 04-03**: الصادر في 04 مارس 2004، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى ❖ شركة ضمان الودائع ❖، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي 1% (حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

يلجأ إلى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك، حيث يتم إعلام المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط. (27)

و. **القانون رقم 06-02**: الصادر في سبتمبر 2006، المتعلق بتحديد شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية وإنشاء فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

2. الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا وقراءتنا للدراسات السابقة حول موضوع الإصلاحات المصرفية لاحظنا وجود عدد من الدراسات حول هذا الموضوع، حيث تعددت وتباينت هذه الدراسات خاصة المتعلقة بمعرفة تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي، حيث هدف بطاهر علي⁽¹⁾ في دراسته إلى إبراز علاقة السياسة الائتمانية بالسياسة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الجزائري، وكذا التعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية للقيام بدورها الهام والمساهمة في عملية التنمية والانتعاش الاقتصادي، وتحديد المتغيرات المؤثرة في النشاط المصرفي في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، خلال الفترة (1986- 2001) باستخدام الأسلوب التحليلي وكذا بعض الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة لنجاح الإصلاح المالي. أما دراسة ليلي اسمهان⁽²⁾ فقد هدفت إلى دراسة أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على صلاحيات البنك المركزي الجزائري خلال المرحلة الانتقالية الحالية نحو اقتصاد السوق، وهذا بهدف التعرف على مساهمة هذه الإصلاحات في تفعيل السياسة النقدية الجزائرية نحو تحقيق الاستقرار النقدي، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي للتعرض لأهم الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري وكذا المنهج التحليلي لدراسة تطور فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1996- 2006)، حيث توصلت الباحثة إلى أن تضاعف الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة بمعدل نمو متوسط 17.8٪، في حين تضاعف الناتج الداخلي الخام بمعدل نمو متوسط يقدر بـ 20.3٪ خلال نفس الفترة، وعليه فالإصدار النقدي يجد مقابله في الإنتاج المادي وهو ما ساهم في تحقيق نوع من الاستقرار النقدي الداخلي.

دراسة Ejaz Ahmed Khan ، Syed Muhammad Hamza (2014)⁽³⁾ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أداء القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في باكستان لعينة لعشرة بنوك للفترة 2008-2012، وكذا تحليل أداء القطاع المصرفي الباكستاني، حيث استخدم الباحث أسلوب معادلة الانحدار لمعرفة تأثير كل من المتغيرات المستقلة والمتعلقة في (النمو، الودائع، الاستثمارات، التقدم، الربحية وكسب الفائدة) على الناتج المحلي الإجمالي GDP، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الودائع والربحية والفائدة والاستثمارات لها علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة.

أما Kisu Simwaka⁽⁴⁾ وآخرون فقد هدفوا إلى نمذجة ودراسة العلاقة السببية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في مالاوي وفيما إذا كان التمويل يؤدي إلى النمو الاقتصادي في مالاوي خلال الفترة 1980- 2010 وهذا باستخدام نماذج الانحدار ARDL وكذا اختبار التكامل المشترك ADF، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مالاوي.

دراسة Mihail Petkovski & Jordan Kjosevski⁽⁵⁾ فقد هدفت إلى دراسة ما إذا كان القطاع المصرفي يلعب دور الدعامة للنمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية وهذا بدراسة حالة 16 دولة أوروبية خلال الفترة 1991- 2011. باستخدام طريقة اللوحة الديناميكية GMM، وقد توصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وهامش الفائدة يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي الممثل بـ GDP.

ثانيا: منهجية وأدوات الدراسة

1. **منهجية الدراسة :** من أجل معرفة التأثير بين مؤشرات القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي سنحاول نمذجة العلاقة ما بين قيمة الناتج المحلي الخام (GDP) بدلالة كل من القيم المستقلة (الودائع، القروض، معدل اعادة الخصم وإجمالي الأصول). وهذا بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (نموذج الانحدار البسيط) وذلك للكشف عن وجود تأثير لكل متغير مستقل على التابع على حدى على الشكل التالي:

$$GDP = c_0 + \beta_i X_i$$

2. **عينة الدراسة :** تتكون عينة الدراسة من كل البنوك العاملة بالجزائر، حيث وفرت العينة 26 مشاهدة ممثلة في القوائم المالية السنوية المجمعة للبنوك الصادرة من البنك المركزي للفترة ما بين 1990 - 2015.

3. **متغيرات الدراسة :** اعتمدنا في دراستنا على خمس متغيرات لمعرفة العلاقة بين تطور اصلاحات النظام المصرفي الجزائري والممثل في متغيرات سيتم عرضها لاحقا، على النمو الاقتصادي للوطن.

1-3 المتغيرات التابعة

الناتج المحلي الاجمالي الخام Y-GDP : حيث يعبر عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة، ويعتبر أحسن مؤشر يقيس مستوى النمو الاقتصادي، حيث استخدمته عدة دراسات منها دراسة Cândida Ferreira⁽²⁸⁾ و B. C. EMECHETA & R. C. Ibe⁽²⁹⁾.

2-3 المتغيرات المستقلة

المتغيرة X1-DEP : وتمثل مجموع الودائع المحصلة من طرف كل البنوك خلال سنة واحدة وهو ما استخدمه Aurangzeb⁽³⁰⁾.

المتغيرة X2-CRD : وهي تمثل مجموع القروض المقدمة من طرف البنوك للاقتصاد خلال سنة واحدة وهو ما تم استخدامه في دراسة Rym Ayadi⁽³¹⁾.

المتغيرة X3-ACT : وهي تمثل مجموع الأصول للميزانية خلال سنة واحدة وهذا لمعرفة تأثير حجم البنك على الناتج المحلي الاجمالي.

المتغيرة X4-GON : ويعبر عن معدل التضخم السنوي خلال كل سنة.

ثالثا: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1. عرض النتائج

سنقوم بتقدير مجمل المعادلات الخطية لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع كل متغير على حدى، والكشف عن وجود تأثير لهذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم استخراج النتائج وهي ملخصة كالتالي:

الجدول (01) تأثير قيمة الودائع المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي

المعادلة الخطية	β_0	β_1	Prob- F st	C	R ²	Akaite	Schwarz	D W
GDP = C + DEP X	0,0002	0,0000	0,0000	1,79	0,9763	16.4963	16.5931	0.6159

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

الجدول (02) تأثير قيمة القروض المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي

المعادلة الخطية	β_0	β_1	Prob- F st	C	R ²	Akaite	Schwarz	D W
GDP = C + CRE X	0,0127	0,0000	0,0000	2,77	0,9130	17,8001	17,8968	0,4460

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

الجدول (03) تأثير معدل إعادة الخصم على الناتج المحلي الإجمالي

المعادلة الخطية	β_0	β_1	Prob- F st	C	R ²	Akaite	Schwarz	D W
GDP = C + TDR X	0,0000	0,0000	0,0000	-1201	0,6343	19,2363	19,3331	0,1969

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

الجدول (04) تأثير قيمة إجمالي الأصول على الناتج المحلي الإجمالي

المعادلة الخطية	β_0	β_1	Prob- F st	C	R ²	Akaite	Schwarz	D W
GDP = C + ACT X	0,0019	0,0000	0,0000	1,03	0,9371	17,4748	17,5716	0,9288

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews3)

2. مناقشة النتائج

- تأثير قيمة الودائع على إجمالي بعد استخراج نتائج الدراسة ستقوم بدراسة معنوية هذه النماذج من خلال المعنوية الإحصائية والقدرة التفسيرية للنموذج.

اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم : من خلال النتائج المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Prob) أقل من $0.05 \geq$ في كل النماذج المستخرجة، ومنه نرفض فرضية العدم $H_0: \beta_1 = 0$ ، ونقبل الفرضية البديلة $H_1: \beta_1 \neq 0$ ، أي أن β_1 يختلف معنويا عن الصفر بمستوى دلالة 05 %، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من (قيمة الودائع المصرفية والقروض ومعدل إعادة الخصم وإجمالي الأصول) إلى الناتج المحلي الخام GDP، أي أن القيم المقدرة لديها معنوية إحصائية.

اختبار المعنوية الكلية للنموذج : يمكن اختبار المعنوية الكلية من خلال إحصائية فيشر، وعليه نلاحظ من خلال النماذج المقدرة أن الاحتمالية الإحصائية لفيشر أقل من $0.05 \geq$ ومنه لهذه النماذج معنوية إحصائية. اختبار معامل التحديد : إن المعادلات المقدرة لكل من (قيمة الودائع المصرفية والقروض ومعدل إعادة الخصم وإجمالي الأصول) إلى الناتج المحلي الخام GDP تفسر لنا 97.63 % ، 97.63 % ، 63.43 % ، 93.71 % على التوالي من المتغيرات الإجمالية للمتغير التابع GDP (الناتج المحلي الإجمالي: يمكن القول أن هناك تأثيراً إيجابياً لقيمة الودائع المقدمة للبنوك على تطور الناتج المحلي الإجمالي عند درجة حرية 05 % من خلال القيمة الموجبة $c = 1.792287$ ، وهي ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها (Aurangzeb 2012) ، وعليه فقيمة القروض المصرفية تسير بنفس اتجاه قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وعليه كلما زادت قيمة DEP فهذا يعني أن الأموال المودعة للبنوك أو القطاع المصرفي قد زادت، مما يتيح للمؤسسات المصرفية زيادة كمية تقديم القروض للمتعاملين مما تساعدهم على السير في نشاطاتهم وتمويل مشروعاتهم لزيادة الاستثمار وتدوير

عجلة الاقتصاد وزيادة الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة، وعليه كلما كانت حسابات البنوك كثيرة ومصادر تجميع الأموال متنوعة كانت أفضل.

ومنه على البنوك أن تقوم بسياسة تحفيزية للادخار في حسابات البنوك لديها من طرف المتعاملين، وهذا عن طريق عدة إجراءات تمنكها من تحفيز المتعاملين وجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن عن طريق معدلات الفائدة ... الخ، وكذا اتباع سياسة مرنة تتناسب وتطور النشاط الاقتصادي.

- تأثير قيمة القروض على الناتج المحلي الإجمالي: من خلال النتائج نلاحظ أن هناك تأثيراً إيجابياً لقيمة القروض المقدمة للاقتصاد على تطور الناتج المحلي الإجمالي عند درجة حرية 05 % من خلال القيمة الموجبة $c = 2.778908$ ، وهو ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها (Rym Ayadi, 2013)، وعليه فقيمة القروض المصرفية تسير بنفس اتجاه قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP، وعليه كلما زادت قيمة CRE فهذا يعني أن الأموال المقدمة من البنوك أو القطاع المصرفي قد ارتفعت، مما يتيح للمؤسسات المقترضة أو المتعاملين كمية نقود تساعد على السير في نشاطاتهم وتمويل مشروعاتهم لزيادة الإستثمار وتدوير عجلة الاقتصاد وزيادة الأرباح الناتجة عن هذه الأنشطة، ومنه إن استمرت حالة هذه المصارف في الزيادة في تقديم القروض على هذا النحو وزيادة تشجيع الدولة لذلك، خاصة للقطاعات الناشئة فإنه سيؤثر إيجاباً على نمو الاقتصاد وزيادة الدخل والناتج وبالتالي تنشيط الدورة الاقتصادية. وعليه وجب على الدولة اتباع عدة إجراءات تمنكها من ترشيد تقديم القروض والتحكم في السياسات المتبعة لذلك، منها الحرص على تقديم القروض للقطاعات الناشئة قصد تنشيطها وزيادة المشاريع فيها بغرض الاستفادة منها سواء من ناحية التوظيف أو زيادة الأرباح، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة في هذه العمليات، وهو ما ينتج عنه تشجيع وزيادة الاستثمار من طرف الأعوان الاقتصاديين وبالتالي خلق وإيجاد فرص جديدة للعمل وهو ما يساعد في تخفيض البطالة من جهة وزيادة الدخل من جهة أخرى.

- تأثير معدل إعادة الخصم على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: يمكن القول أن هناك تأثيراً سلبياً لمعدل إعادة الخصم على تطور الناتج المحلي الإجمالي عند درجة حرية 05 %، وعليه فمعدل إعادة الخصم يسير عكس اتجاه قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP وهذا ما يتطابق مع الواقع النظري، وعليه كلما ارتفع معدل إعادة الخصم فهذا يعني أن قيمة الأوراق التجارية ستتخفف إذا تم إعادة خصمها عن طريق البنك المركزي، لأن قيمة أو معدل الإقتطاع يزيد، وهي من أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في التأثير على المعروض النقدي لدى البنوك، وعليه في حالة الانكماش يسعى البنك المركزي إلى تخفيض معدل إعادة الخصم مما يرغب البنوك التجارية في إعادة خصم الأوراق التي لديها وبالتالي زيادة الكتلة النقدية للبنوك وهو ما ينتج عنه زيادة وتوسع في تقديم الائتمان للأعوان الاقتصاديين وبالتالي تنشيط لدورة الاقتصاد. وعليه وجب على البنك المركزي أن يتحكم جيداً في هذه السياسة بغرض جعلها سياسة فعالة وأداة قادرة في التحكم ومعالجة الأوضاع والاختلالات التي قد تصيب النظام المصرفي وبالتالي ضمان السير الحسن للمنظومة المصرفية.

- تأثير قيمة إجمالي الأصول على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: من خلال النتائج نجد تأثيراً إيجابياً لقيمة إجمالي الأصول البنكية على تطور الناتج المحلي الإجمالي عند درجة حرية 05 % من خلال القيمة الموجبة $c = 1.036001$ ، وعليه فقيمة إجمالي الأصول المصرفية تسير بنفس اتجاه قيم الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وعليه كلما زادت قيمة ACT فهذا يعني أن حجم البنوك ارتفع ، وعليه كلما كان حجم البنوك كبير فهذا يدل على كبر حجم الموارد المتاحة وبالتالي زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد ، وهو مما يتيح للمؤسسات المقترضة أو المتعاملين كمية نقود تساعد على السير في نشاطاتهم وتمويل مشروعاتهم لزيادة الاستثمار.

وعليه على البنوك أن تعمل على تطوير نفسها وكذا زيادة مواردها واستثماراتها من أجل بلوغ المستويات المثلى التي تمكن هذه البنوك من ممارسة النشاط بكل احترافية ، وعليه وجب على المؤسسات البنكية أن تقوم بتسيير جيد لعناصر الأصول والخصوم قصد زيادة حجم البنك وهو ما يساعد البنوك في زيادة المنافسة في السوق وكسب مكانة أكبر من جهة ، ومن جهة أخرى تعزيز الصلابة المالية من أجل توفير كفاية رأس المال المطلوبة.

الخلاصة:

هدفنا من خلال تناول هذه الدراسة إلى معالجة موضوع أثر الإصلاحات المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي ، فحاولنا مناقشته من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة والتي تمحورت حول دور الإصلاحات المصرفية في تحسين أداء البنوك الجزائرية ، وما تأثير هذه الإصلاحات على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (1990 - 2015).

وعلى ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن دور الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المنظومة المصرفية كانت واضحة ، من خلال تحسين العمل المصرفي وضبط النظم والأهداف التي تسعى لتحقيقها ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود تأثير لمؤشرات القطاع المصرفي المدروسة على الناتج المحلي وهو المؤشر الذي يعكس النمو الاقتصادي ، فمن خلال تطبيق أسلوب الانحدار البسيط توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية لكل من الودائع والقروض على الناتج المحلي الإجمالي وهي تؤكد ما توصلت إليه الدراسات السابقة ، وكذا وجود تأثير إيجابي لحجم البنك على الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع والاحالات:

- (1) بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل والتنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- (2) اسمهان بقيق، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة.
- (3) Syed Muhammad Hamza, Ejaz Ahmed Khan, Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan, **Journal of Applied Environmental and Biological Sciences**, ISSN: 2090-4274, November 13, 2014.
- (4) Kisu Simwaka, Thomas Munthali, Austin Chiumia, Grant Kabango, Financial development and economic growth in Malawi: an empirical analysis, **Banks and Bank Systems**, Volume 7, Issue 3, 2012.
- (5) Mihail Petkovski & Jordan Kjosevski, Does banking sector development promote economic growth? An empirical analysis for selected countries in Central and South Eastern Europe, **Economic Research-Ekonomska Istraživanja**, ISSN: 1331-677X (Print) 1848-9664.
- (6) عبد الرزاق جبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2005، غير منشورة، ص: 85.
- (7) بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2008، ص: 70.
- (8) أحلام بو عبدلي، البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة (دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية)، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، العدد 08 لسنة 2008، ص: 13.
- (9) اسمهان بقيق، ص: 05.
- (10) ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008 - 2008، ص: 79.
- (11) بطاهر علي، ص: 41.
- (12) قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، (دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 105.
- (13) محمود حميدات، مدخل للتليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص: 138.139.
- (14) المادة الثالثة من قانون 08 - 01 المؤرخ في 01 المؤرخ في 88 - 01 - 12. جانفي 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية، المعدل والمتمم للقانون 12/86.
- (15) المادة الرابعة من القانون 08 - 01.
- (16) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2006، ص: 184 - 185.
- (17) هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص: 128.
- (18) بحوصي مجذوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90 - 10 والأمر 03 - 11، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، أيام 24 - 25 أفريل 2006، ص: 09.
- (19) بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990 (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2006/2005، ص: 117.
- (20) بوخلالة سهام، المرجع السابق، ص: 117.
- (21) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007، ص: 199.
- (22) ساعد ابتسام، مرجع سابق الذكر، ص: 80.
- (23) سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، ملتقى وطني حول المؤسسة الاقتصادية 2003، جامعة عنابة، ص: 171، 172.
- (24) رحال عادل، تحديات الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، ص: 106 - 107.
- (25) رحال عادل، مرجع سابق الذكر ص: 106، 107.
- (26) فاطمة بلحاج، العولة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013، ص: 84.
- (27) رحال عادل، مرجع سابق الذكر ص: 108، 109.
- (28) Cândida Ferreira, Bank efficiency, market concentration and economic growth in the European Union, School of Economics and Management of the Technical University of Lisbon PORTUGAL, WP 38/2012/DE/UECE.
- (29) B. C. EMECHETA & R. C. Ibe, IMPACT OF BANK CREDIT ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: APPLICATION OF REDUCED VECTOR AUTOREGRESSIVE (VAR) TECHNIQUE, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, No.9, pp.11-21, November 2014.
- (30) Dr. Aurangzeb, CONTRIBUTIONS OF BANKING SECTOR IN ECONOMIC GROWTH: A Case of Pakistan, Economics and Finance Review Vol. 2(6) pp. 45 - 54, August, 2012, ISSN: 2047 - 0401.
- (31) Rym Ayadi, Emrah Arbak, Financial Development, Bank Efficiency and Economic Growth across the Mediterranean, MEDPRO Technical Report No. 30/March 2013.

المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر

د.الطيب قصاص
جامعة سطيف1، الجزائر
raouf-souv@Yahoo.fr

د.مصطفى بودرامه
جامعة سطيف1، الجزائر
b_mostefa19600@Yahoo.fr

Problems facing the industrial sector in Algeria

Mostefa bou drama & tayeb gessess

University of setif 1- Algeria

Received: 17 Jan 2017

Accepted: 03 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

يدرس هذا البحث المشاكل التي تقف كحاجز وتواجه تطور القطاع الصناعي الجزائري، وقد خضعت المؤسسات الصناعية إلى مجموعة من إجراءات الإصلاح الداخلي منذ مطلع الثمانينيات إلى يومنا هذا، والتي لم تنجح وكلفت خزينة الدولة مبالغ ضخمة تكفي لإنشاء حظيرة صناعية جديدة، وبقي هذا القطاع يعاني من ضعف كبير في مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية هذا من جهة، وانخفاض قيمة الصادرات الصناعية نتيجة ضعف آلية الجهاز الصناعي الجزائري من جهة أخرى، وعدم مقدرته على إنتاج منتجات ذات جودة عالية تستطيع المنافسة محليا ودوليا.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الصناعات التحويلية، الصناعات الاستخراجية، القيمة المضافة، الصادرات الصناعية.

رموزjel: L16. L52

Abstract:

This research studies problems that stands as a barrier and faces the development of Algerian industrial sector, the which has undergone to a set of procedures for internal reform since the beginning of the 1980 to the present day, which did not succeed and cost the state huge money for the establishment of a new industrial zone, this sector remained suffering from a great weakness in the contribution of manufacturing industries in the total value added and, on the other hand, the decline in the value of the industrial exports as a result of the weakness of the mechanism of the Algerian industrial system, and inability to produce high-quality products can compete locally and internationally.

Key Words: the industrial sector, manufacturing, extractive industries, the added value, industrial exports.

(JEL) Classification : L16. L52

تمهيد:

اكتسبت البيئة العالمية ملاح جديدة بفعل عدد من المتغيرات من أهمها التطور التكنولوجي وثورة المعلومات وعالمية الحد من التلوث، وزيادة التكتلات الاقتصادية، والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ، أضف إلى ذلك عملية انفتاح الأسواق الدولية للمنافسة وتأثير دول كبير فيها مثل الصين ودول جنوب شرق آسيا يفرض على الدول النامية أن تعمل وتحسن قدرتها للوصول إلى المستوى الذي يمكنها من أن تبقى في نطاق المنافسة الدولية، وبالتالي فالمؤسسات الصناعية بحاجة إلى عملية مراقبة دقيقة من خلال الفحص البيئي Environmental Scanning لتحديد الفرص الجديدة التي توفرها البيئة الخارجية لاقتنائها وتحديد التهديدات لمواجهتها والاستعداد لها.

وحسب دراسة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إن كل فرصة عمل في القطاع الصناعي عرض الطلب على أربع فرص عمل في القطاعات الأخرى ذات العلاقة مما يساهم في دفع عجلة التنمية والتشغيل، ويرى المفكر الاقتصادي "جوزيف ستيغليتز" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2001 أن للصناعة في الدول النامية دورا كبيرا ومهما، وعلى هذه الدول تبني سياسة صناعية واضحة، وإستراتيجية متناسقة ومتكاملة.

وقد أولت الجزائر اهتمامها بالصناعة واعتمدت في ذلك على نموذج الصناعات المصنعة من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني ليعتمد على الذات لسد احتياجات السوق المحلية والإسهام في تحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار، وقد كلف انجاز هذه المؤسسات الاستثمارات الضخمة مبلغ تجاوز 120 مليار دولار خلال الفترة 1966-1990، كما خضعت المؤسسات الصناعية إلى مجموعة من إجراءات الإصلاح الداخلي منذ مطلع الثمانينيات إلى غاية اليوم، والتي للأسف الشديد لم تنجح وكلفت خزينة الدولة مبالغ ضخمة تكفي لإنشاء نسيج صناعي جديد. وفي هذا الصدد سيحاول البحث الإجابة على السؤال التالي:

ما هي المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر؟

تتبع أهميه هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي في الجزائر، ومحاولة حصر أهم المشاكل التي تقف كحائل في وجه تطوير هذا القطاع رغم المبالغ الضخمة التي أنفقتها الدولة من أجل إصلاحه ومحاولة تأهيله، ويبقى القطاع تواجهه تحديات مختلفة في ظل الانفتاح التجاري. وبناء على ما سبق يمكن أن نصيغ أهداف الدراسة بما يلي:

- ❖ التعرف على مساهمة الصناعة في القيمة المضافة، وفي التوظيف والتصدير.
- ❖ التعرف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر.
- ❖ التعرف على الوضع الراهن للصناعة الجزائرية.

تم هذا العمل باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مصادر ومراجع متنوعة هامة منها السلاسل الزمنية الاقتصادية المتاحة خلال الفترة 1962-2014 خاصة المتوفرة بالديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر والبنك الدولي.

الدراسات السابقة:

تتمثل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث في الآتي:

-دراسة زوزي محمد، مقال بمجلة الباحث بعنوان "إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية"، حيث خلص الباحث إلى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على أنها عملية إنتاجية فقط همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه، بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متما وملازما لعملية الإنتاج¹.

- دراسة زرقين عبود، مقال بمجلة بحوث اقتصادية عربية بعنوان "الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، حيث خلص الباحث إلى ضرورة تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب وذلك يتطلب تطوير الجهاز المالي والمصرفي وسياسات التعليم والتدريب والتنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية وذلك يتم على أساس دراسات واقعية لمقومات الصناعة المتاحة والممكنة في الاقتصاد الجزائري².

أولا: الأنماط الصناعية المتبعة

تعتبر التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة حيث تلعب الصناعة دورا مهما في الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الأخرى باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث أن القطاع الصناعي يضمن زيادة القيمة المضافة ويساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتشغيل الأيدي العاملة وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة. ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة، بناء عليه منحت الجزائر منذ السنوات الأولى من الاستقلال الأولوية لوضع قاعدة صناعية عمومية متنوعة، التي كان الإنتاج موجها فيها حصرا للسوق المحلية، ولقد شكلت فكرة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو الأطروحة المركزية في التفكير التنموي في الجزائر، وطبقت الجزائر نموذج الصناعات المصنعة المعد من طرف الاقتصادي G.D. Debernix، والتي تحاول إعادة هيكلة الاقتصاد بأكمله من خلال تنشيط الفروع الصناعية كالحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكيمياء والمواد البناء في شكل منسجم، وكانت تهدف إستراتيجية التصنيع إلى تحقيق الآتي³:

- توفير مناصب العمل والحد من البطالة.
- التكامل بين الصناعة والزراعة.
- إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات المستوردة.
- تصدير الفائض من المنتجات.
- تلبية الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع.

ولقد هيمنت حصة المحروقات على إجمالي الصناعة، وتم التركيز في سياسة التصنيع على إنشاء الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام الكبيرة نتيجة طبيعة الاختيار التكنولوجي الذي تم تنفيذه وخاصة سياسة المفتاح في اليد، وتم مركزتها في مناطق محددة حتى يسهل مراقبتها مما نتج عن هذا الاختيار عدة ظواهر أهمها:

- التبعية التامة للمتعامل الأجنبي فيما يخص قطع الغيار ومختلف الأدوات والمعدات الملحقة، وحتى المادة الأولية التي يجب أن تطابق مواصفات التجهيزات والآلات المستوردة.
- صعوبة تسيير هذه المؤسسات نتيجة كبر حجمها.
- ضعف إنتاجية الوحدات الصناعية بحيث لا تتعدى في أفضل الأحوال 60% من طاقتها.

وبعد انخفاض أسعار البترول سنة 1983 والذي أثر سلبا على تمويل هذه المؤسسات لان أسعار منتجاتها كانت محددة ومدعمة من طرف الدولة، بناء عليه تم التوجه نحو الصناعات التصديرية.

ثانيا: مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة

يساهم القطاع الصناعي في القيمة المضافة من خلال الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، هذه الأخيرة تتكون من الصناعات الكهربائية والالكترونية، الغذائية، مواد البناء، النسيجية، الجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك. وإن الصناعة التحويلية في الجزائر تعاني من سيطرة الصناعات الاستهلاكية، إضافة إلى ذلك يتصف طابع صناعة القطاع الخاص بالطابع الأسري، الأمر الذي تصعب معه عمليات التوسع والشراكة.

وتشمل الصناعات الاستخراجية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن، والخامات غير المعدنية. إن أحد مقاييس التصنيع هو نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة وتختلف نسبة كل منهما في تكوين القيمة في القطاع الصناعي الجزائري وهي غير مستقرة من سنة إلى أخرى كما توضحه بيانات الشكل 1. اعتماد على معطيات الشكل 1 يتبين أن:

- استمرت الصناعات الاستخراجية في النمو وسلكت اتجاها متزيذا ماعدا في سنة 2009 انخفضت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية بسبب الأزمة المالية العالمية.
- تزايد القيمة المضافة للصناعات التحويلية من سنة إلى أخرى، وقيمتها ضعيفة مقارنة بالصناعات الاستخراجية، ويعكس هذا الضعف بعدم قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في السوق المحلية وخاصة قطاع صناعات النسيج وقطاع الجلود والأحذية، أضف إلى ذلك عمليات الخصخصة التي مست القطاع، أما بالنسبة للقطاعات التي ساهمت بشكل كبير في تكوين القيمة المضافة نجد قطاعات الكيمياء والمطاط والصلب، وتتوفر الجزائر على قطاع واعد هو قطاع الميكانيك والمنتجات الكهربائية والسيارات.
- بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة سنة 1990 حوالي 32.2% تمثل ثلث إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفي النصف الثاني من فترة التسعينات تحسن وضع القطاع الصناعي نسبيا، فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 38.4% في سنة 1996، لترتفع هذه النسبة إلى حوالي 50% سنة

2006، وسبب الزيادة يرجع بالدرجة الأولى إلى الصناعات الاستخراجية وعلى رأسها قطاع النفط والغاز الطبيعي، ثم لتخفيض نسبتها في سنة 2014 إلى حوالي 30% نتيجة لانخفاض أسعار البترول.

- تعاني الصناعات التحويلية من التراجع المستمر منذ بداية الثمانينيات للصناعة يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي التي لم تتجاوز 15% خلال منتصف عقد الثمانينيات، لتتخفيض إلى 6% في سنة 2000 ثم لتتخفيض إلى 5% في سنة 2010 وهي تعد نسبة ضعيفة بالمقارنة بكوريا الجنوبية التي بلغت حوالي 28%⁴، وتواصل الانخفاض وتصل إلى 4% فقط سنة 2014، وبالتالي مساهمتها ضعيفة في الناتج، وهذا التراجع في النسبة من سنة إلى أخرى بسبب ضعف الاستثمارات في هذه الصناعة وتقادم التجهيزات⁵.

يلاحظ تراجع أهمية الصناعات التحويلية التي تعتبر محرك النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذا إن دل على شيئا إنما يدل على تراجع عملية التصنيع بصفة عامة.

انطلاقا من هذه المؤشرات يتضح جليا أن الصناعة في الجزائر تهيم عليها الصناعة الاستخراجية وهو توجه يخالف تماما توجه الدول الصناعية المتقدمة.

بناء عليه هناك ضعف كبير في مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية، وهذا يرجع إلى طبيعة المشاكل المتنوعة التي تواجه هذا القطاع، وبالتالي لا يمكن للقطاع الصناعي الجزائري أن يؤدي دورا كبيرا في قيادة دفعة التنمية في الجزائر بسبب انخفاض تنافسيته وضعف القدرة التنافسية للدولة ككل، ويمكن إيجاز أهم أسباب ضعف القدرة التنافسية في الجزائر إلى:

- انخفاض حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.
 - قلة الاهتمام بمعايير الجودة والتنوعية وعدم القدرة على مسايرة التطور العالمي في ميدان التكنولوجيا المستخدمة.
 - ضعف الارتباط بالصناعة؛ فمعظم الأبحاث الجامعية لا تقوم بأبحاث تطبيقية ذات ارتباط محتمل بالاستخدام التجاري، بالرغم من امتلاك الجامعات القدرة والأفراد المؤهلين لتلبية الاحتياجات المحددة بالصناعة.
 - عدم وجود سياسة تصنيعية واضحة المعالم والأهداف لتطوير هذا القطاع، إذ يلاحظ أن أغلب الدول النامية اعتمدت بشكل أساس على استراتيجيات منقولة من دول أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الزمان والمكان والظروف المتاحة دوليا ومحليا.
 - عدم الاستعمال الكامل للقدرة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية؛ إذ يلاحظ أن القطاع لا يشغل إلا بنصف قدراته، حيث قدرت سنة 2004 بـ 50% و 48% سنة 2001 بعدما كانت تقدر سنة 1988 بـ 65,1%.
- أما من حيث مساهمة فروع الصناعة التحويلية في هيكل القيمة المضافة يمكن متابعة ذلك من بيانات الجدول 1؛ حيث يلاحظ أن ثلاثة فروع تكون معظم القيمة المضافة للصناعة التحويلية كما يلي:
- فروع الصناعات الغذائية: تراوحت مساهمتها بين 40% و 46%، وهي تشكل الحصة الأكبر والأهم في القيمة المضافة للصناعة التحويلية.

- فروع الصناعات الميكانيكية والكهربائية: تراوحت مساهمتها بين 12.5% و17%، وقد ازدادت أهمية هذه الفروع في السنوات الأخيرة بفضل الجهود التي تقوم بها الدولة.
- فروع مواد البناء والزجاج: تراوحت مساهمتها بين 11% و15%، تتزايد مساهمتها نظرا لمشاريع البنية التحتية .
- إن فروع الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية يساهما في هيكل الصادرات الصناعية، أما باقي الفروع فتكاد تكون مساهمتها معدومة في عملية التصدير.

ثالثا: العمالة الصناعية

الجهاز الصناعي الجزائري كان هدفه خلال فترة السبعينات هو إيجاد حل لمشكلة التشغيل من الناحية الهيكلية وإنتاج السلع والخدمات التنموية بأقل الأسعار، ولقد ارتفع مستوى التشغيل في ميدان الصناعة من 375 ألف منصب عمل سنة 1978 إلى 510 ألف منصب عمل سنة 1985⁶، وهذا التوظيف العشوائي اثر سلبا على إنتاجية المؤسسات الصناعية حيث أنها أصبحت تقوم بادوار اجتماعية بعيدا عن دورها الاقتصادي مما نتج عنها عجزا ماليا مستمرا يتم تمويله من خزانة الدولة اعتماد على المداخل البترولية، وبعد انخفاض أسعار البترول وخاصة منذ سنة 1986 قدر إجمالي اليد العاملة في القطاع (الصناعات التحويلية) سنة 2005 بحوالي 158 ألف عامل بعدما كان يشغل 424 ألف عامل سنة 1994، بمعنى أنها عرفت انخفاضا بنسبة 62.55% وذلك لأسباب مرتبطة بتسريح العمال والإحالات على التقاعد المسبق الناجمة عن حل وخصخصة العديد من المؤسسات الوطنية والمحلية.

رغم ذلك ونتيجة الجهود التي تقوم بها الدولة ارتفاع عدد العمال في القطاع إلى 1194 ألف في سنة 2009 ثم لينخفض إلى 899 ألف عامل في سنة 2014⁷.

رابعا: الاستثمار الصناعي

إن معدل الاستثمار هو مؤشر مهم للاقتصاد وهو النسبة بين مجموع الاستثمارات المنجزة في البلد والنتائج المحلي الإجمالي، لقد حظيت الصناعة في الجزائر بحصة هامة من مجموع الاستثمارات إذ بلغ معدل الاستثمار 44.7% خلال الفترة 1970 - 1973 و43.4% خلال الفترة 1994 - 1997 و51.6% خلال الفترة 1978 - 1980، وهي معدلات مرتفعة جدا حيث اهتمت الجزائر بالصناعات المصنعة⁸.

ويبلغ المعدل المتوسط للاستثمار في القطاع الصناعي خلال الفترة 1970 - 2010 حوالي 28.75% وهو مرتفع مقارنة بالدول المصنعة، كما توضحه بيانات الجدول 2؛ حيث يلاحظ ارتفاع معدل الاستثمار الصناعي مقارنة ببعض الدول المتقدمة، وهذا يؤكد اهتمام الدولة بهذا القطاع، وتخصص الجزائر سنويا نحو 25% إلى 30% من الناتج الوطني الخام للاستثمار الصناعي وعصرنة وسائل الإنتاج، بما سيسهم على المدى القريب في رفع نسبة النمو بالقطاع الصناعي، وقد رتبت الجزائر في ميدان معدل الاستثمار في المرتبة 17 وراء الصين وفيتنام في سنة 2010، أما في جانب النمو الاقتصادي فقد رتبت في نفس السنة في المرتبة 107 عالميا، وهذا يؤكد انه لا توجد علاقة بين معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وكان من الممكن أن تستفيد الصناعة الجزائرية من الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 من أجل الحصول على الآلات ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة والقيام بشراء مصانع بكاملها خاصة من الدول الأوروبية نظرا لامتلاك الجزائر التمويل اللازم في تلك الفترة.

خامسا: نمو القطاع الصناعي

يساهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يؤدي إلى رفع الإنتاجية، وقد بذلت الدولة جهود معتبرة في دعم التنمية الصناعية، ويمكن متابعة تطور النمو الصناعي من خلال الشكل 2؛ حيث يلاحظ من الشكل ركود القطاع الصناعي خلال الفترة 2003 - 2007، بالرغم من الإمكانيات المالية المسخرة له خلال عشرينيتين من الزمن، كما تراجع الإنتاج الصناعي خارج المحروقات في سنة 2007 بنسبة 3٪، وانخفض إنتاج الصناعة المعملية بنسبة 6.5 ٪ وهو أكبر انخفاض سنوي له منذ سنة 2000؛ وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتعد النمو السنوي المتوسط للصناعة المعملية نسبة 0.3 ٪ خلال الفترة 2000 - 2007⁹، ثم نما القطاع خلال سنتي 2008 - 2009 وانخفاض في سنة 2011، وبالتالي إن عملية التراجع عن سياسة التصنيع اثر سلبا على نمو القطاع، وقد سجل الإنتاج الصناعي العمومي في الجزائر ارتفاعا طفيفا قدر بنسبة 0.4 ٪ في سنة 2011 بعد أن سجل انخفاضا بنسبة 2.5 ٪ السنة 2010، نظرا إلى انتعاش الصناعات الغذائية بنسبة 21 ٪ مقابل انخفاضها بنسبة 3.3 ٪ في السنة 2010. وهو يعتمد في تمويله على حصيللة إيرادات النفط فيما يتعلق بعملية التجهيز، أما في مجال تجديد قطع الغيار فقد أدى انهيار أسعار النفط في سنة 1986 إلى انخفاض حصيللة الإيرادات النفطية من 68 مليار دج سنة 1985 إلى نحو 33 مليار دج في سنة 1987 أي انخفاض بنسبة 48.52 ٪ الأمر الذي ساهم في تحطيم النسيج الصناعي وسجل معدلات نمو سالبة. ولقد بلغت نسبة النمو الصناعي خارج المحروقات حوالي 2.2 ٪ في سنة 2012، وتحقق هذا النمو في الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي بفضل تحسن الإنتاج في بعض النشاطات خاصة صناعات المناجم والمحاجر والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والنسيجية والخشب والفلين وأخيرا مواد البناء. إن الإنتاج الصناعي لقطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية سجل ارتفاعا بنسبة 5.5 ٪ سنة 2013 بفضل الاداءات التي حققتها فروع الحديد وصناعة مواد الاستهلاك الميكانيكية.

وقد شهدت الصناعات الغذائية انتعاشا لتبلغ نسبة النمو في القطاع 7.2 ٪ في 2014 بعد أن عرفت تراجعا ب 0.6 ٪ في 2013، وتراجعت صناعة الحديد والصلب والمعادن والميكانيك والكهرباء ب 8.8 ٪ بعد أن سجلت ارتفاعا بلغ 5.5 ٪ في سنة 2013. واستمر انخفاض الإنتاج في الصناعات الكيمايائية ليصل إلى - 3.8 ٪ في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 حيث وصلت نسبة التراجع إلى 2.4 ٪، كما سجلت صناعات الخشب والورق انخفاضا ب 7 ٪ في سنة 2014 بعدما شهدت ارتفاعا ب 1.9 ٪ في سنة 2013، وفيما يتعلق بصناعات النسيج فتراجعت هي الأخرى ب 0.3 ٪ في سنة 2014 بعد عرفت انتعاشا ب 4.3 ٪ في سنة 2013 نتيجة انخفاض إنتاج صناعات السلع الوسيطة للنسيج¹⁰.

علما أن هدف الحكومة الوصول إلى مساهمة الصناعة بـ 10% في الناتج المحلي الخام في غضون 2020، وهو هدف صعب التحقق حيث يتطلب من جهة تضاعف الإنتاج الصناعي، ومن جهة أخرى عدم وجود المناخ الذي يسمح بالوصول إلى ذلك، وأن النمو الصناعي مرتبط بمؤشر إنتاج الصناعة التحويلية وقدرته على إنتاج منتجات تتميز بارتفاع جودتها، فلقد انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي العمومي خارج المحروقات ما بين 1989 و1997 بحوالي 31 نقطة، حيث أن الصناعات الإلكترونية، الكهربائية والميكانيكية انخفض إنتاجها بأكثر من الضعف خلال نفس الفترة، وانتقلت مساهمته في القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 54% إلى 30%، ويمكن متابعة تطور المؤشر من خلال بيانات الجدول 3؛ حيث يلاحظ تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي من سنة إلى أخرى خلال الفترة، حيث انخفض بـ 16 نقطة بين سنتي 2000 و2014، باستثناء صناعات إلكترونية، كهربائية وميكانيكية والبناء والأشغال العمومية التي مؤشرها يتزايد، ويرجع أساسا إلى تطور مشاريع البنية التحتية والمشاريع السكنية. ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في، صناعات غذائية، صناعات إلكترونية، كهربائية وميكانيكية، وكيمياء البلاستيك والمطاط، تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة 2010-2008 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي، في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الآخر على فرعين من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وهما يمثلان ما نسبته 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص.

سادسا: الصادرات الصناعية

يعتبر الجانب التصديري في التجارة الخارجية أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر أمرا ضرورياً لدعم ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الأجنبية التي تغطي تمويل استيراد مختلف السلع من الدول الأخرى، وتتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه العملات، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة في النشاط الإنتاجي، والحفاظ على فرص العمل القائمة، وتحسين مستوى دخل الفرد. إن مبالغ الصادرات غير النفطية للجزائر تتزايد من سنة إلى أخرى وهذا يرجع أساسا إلى المجهودات التي تبذلها الدولة من أجل تشجيع الصادرات، ويمكن متابعة تطور الصادرات السلعية الجزائرية خارج المحروقات من خلال بيانات الجدول 4؛ حيث لا تعبر عن القدرات الفعلية للاقتصاد الجزائري رغم ذلك لقد نمت بأكثر من ثلاث مرات خلال الفترة 1998-2002، في سنة 2008 بلغت نسبتها حوالي 2.42% من إجمالي الصادرات بزيادة قدرها 42% مقارنة بسنة 2007¹¹، لتتخفض سنة 2009 بنسبة 45% مقارنة بسنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية. وبلغت نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات حوالي 2.8% سنة 2000 لتتخفض إلى نسبة 2.7% سنة 2012 كقيمة نسبية لكن كقيمة مطلقة ارتفعت من 612 مليون دولار إلى 2062 مليون دولار خلال نفس الفترة، ويمكن متابعة التطور النسبي لهيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وفق الجدول 5؛ يلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول ما يلي:

- المنتجات نصف المصنعة تتزايد من سنة إلى أخرى واكبر زيادة تحققت بين سنتي 2010 و2014 حيث نمت بنسبة 38%، علما أنه في سنة 2014 المنتجات نصف المصنعة تشكل 83.6% من مجموع الصادرات خارج المحروقات،

وتتكون هذه المنتجات من زيوت من تقطير قطران الفحم بنسبة 47٪ غاز الامونيا بنسبة 26٪ والميثانول بنسبة 2.4٪ والهليوم بنسبة 2.3٪.

- نمت سلع التجهيز الصناعي بحوالي 161٪ بين سنتي 1995 و1999.
- إن أغلب الصادرات هي زيوت وبعض مستخلصات الزفت ثم بالدرجة الثانية الامونياك ثم بدرجة ثالثة بقايا الحديد ثم بدرجة رابعة الفوسفات والكالسيوم ثم الزنك والمياه المعدنية والغازية والمعجونات الغذائية والكحول والاسمنت¹².
- انخفضت الطاقة والزيوت بنسبة - 3٪ بين سنتي 2005 - 2009 بسبب انخفاض الأسعار العالمية نظرا لازمة المالية العالمية.

تساهم الجزائر في صادرات التكنولوجيا المتقدمة بشكل ضعيف فقد كانت منعدمة في سنة 1990 ولكنها بلغت 1٪ من إجمالي الصادرات في سنة 1998¹³، وارتفعت إلى 2٪ سنة 2003¹⁴، وهي تعبر عن المستوى الضعيف للاستخدام الجزائري للتقانة، رغم ذلك تبقى مؤشر بداية ينبئ عن الزيادة مستقبلا، وقد آن الأوان لتركز الجزائر على تصنيع السلع عالية التكنولوجيا لأنها مفتاح صادرات المستقبل.

تتركز الصادرات الصناعية في المواد نصف المصنعة، وجلها مستويات طاغوية لسوناطراك والشركة الوطنية للحديد والصلب سيدار ثم منتجات مركب الأسمدة الكيماوية ASMIDAL، ومنتجات شركة الحديد والفوسفات (FERPHOS) ومنتجات METANOS ومنتجات الشركة المختلطة HELIOS للهيليوم، وبعض المنتجات الغذائية والعجلات، إضافة إلى مواد التنظيف بفضل إستراتيجية الشراكة التي أصبحت معتمدة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

ضعف إسهام القيمة المضافة للصادرات الصناعية الجزائرية بحيث في المتوسط هناك حوالي 82٪ من هذه الصادرات هي منتجات نصف مصنعة وهو ما يعمل على تفويت فرص تحويل جزء مهم من هذه المنتجات إلى منتجات نهائية نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي سواء من الجانب التقني أو المالي، أما بالنسبة لمنتجات التجهيز الصناعي فهي لا تعكس إطلاقا الدور الذي منح لهذه الصناعات في السبعينات بحيث إنها لا تتعدى في أحسن الأحوال 5٪ من إجمالي صادرات المنتجات الصناعية، ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى عدم توفر الإمكانيات الضرورية، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على إتمام هذه المنتجات، مما يضيع فرصا كبيرة للرفع من القيمة المضافة للمنتجات.

وكنتيجة فإن الصادرات الصناعية منخفضة وهذا يرجع إلى ضعف آلية الجهاز الصناعي الجزائري، وعدم قدرته على إنتاج منتجات ذات جودة عالية تستطيع المنافسة محليا ودوليا، فالمنتجات عالية التكنولوجيا ضعيفة جدا، بسبب المشاكل المتعددة التي يتخبط فيها هذا القطاع، أضف إلى ذلك ضعف السياسة الصناعية التي تقوم بها الدولة، وعدم امتلاك المصدرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق الدولية.

وتعتبر الجزائر من الدول الأقل تنوعا من حيث عدد المنتجات المصدرة المنتجات المصدرة خلال الفترة 2000-2009 حوالي 106 منتج وهو عدد قليل مقارنة بتونس 213 منتج¹⁵، لترتفع إلى 108 منتج سنة 2010 ثم لتتخفض

سنة 2012 إلى 98 منتج¹⁶، ويمكن القول أن الجزائر مازالت تصدر منتجات كثيفة الموارد والعمالة، معتمدة بشكل كبير على مايتوفر لديها من عمالة رخيصة وقليلة المهارة في المنافسة إذا ما قورنت مع بعض الدول المصدرة لنفس المنتجات.

المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي:

ويمكن تصنيف المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي حسب المجموعات الرئيسية التالية:

1- المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل:

❖ المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: وتسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث المدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين 50% إلى 70% على أقل تقدير¹⁷، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعية قد يصل إلى 30 يوم بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها.

❖ المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى السبعينات والثمانينات، علاوة على الاهتلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقادم التكنولوجي؛ وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، أضف إلى ذلك الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها بتجديد عتادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات.

2- مشاكل تتعلق بنقص التمويل وارتفاع التكاليف: وتتمثل في العناصر التالية:

❖ محدودية نتائج برامج دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الرغم من تعدد البرامج الوطنية، واستنزاف المدخرات الوطنية في تمويل قطاع الاستيراد، وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، نتج عن هذه الأسباب اختلالات عديدة حالت دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية، وارتفاع سعر بعض السلع الجزائرية مقارنة ببعض السلع الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وعدم الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة.

❖ إن عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية بأكثر من 47% في أفريل 1994 مما نتج عنها ارتفاع أسعار مدخلات العملية الإنتاجية خاصة قطع الغيار والمواد الأولية بسبب ارتباط أغلبية المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، وانتقلت هذه الديون من 10 مليار دج سنة 1994 إلى 92 مليار دج بالأسعار الجارية سنة 1995 أي أنها زادت بأكثر من 10 مرات خلال سنة واحدة¹⁸، علما أن الانخفاض في قيمة العملة المحلية يؤثر سلبا على حوافز المنتجين نظرا لما يترتب عليه من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج.

❖ من 1991 إلى غاية 2001 عملية التطهير المالي تطلبت حوالي 1200 مليار دج بما يعادل 17 مليار دولار¹⁹.

❖ الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية، فمن بين 1112 مؤسسة عمومية مرشحة للخصخصة نهاية سنة 2003 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية

كبرى، من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب إحصائيات مارس سنة 2003 بحوالي 1200 مليار دج، لترتفع سنة 2005 إلى 1321.95 مليار دج وهو ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي تمثل 77% منها ديون قصيرة الأجل.

3- مشاكل متعلقة بالتسويق: تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي، ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق نجد ما يلي:

- ❖ المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين المنتجات الصناعة المستوردة.
- ❖ لقد أدت للصناعة الجزائرية خلال السنوات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

4- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي: وتتمثل فيما يلي:

- ❖ عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج أو قد تقام بعيدة عن توافر المواد الأولية، أو تقام بعيدة عن المنافذ البحرية.
- ❖ اعتمدت على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح في اليد، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يزال ضعيف وبعيدا عن احتياجات الصناعة، أضف إلى ذلك أن نظام التدريب مازال تقليدي أو يعاني من قصور في التنسيق مع احتياجات الصناعة، وعدم خلق رابطة قوية بين الصناعة ومعاهد البحوث والجامعات حتى تساهم في تطوير العمليات الإنتاجية.

5- مشاكل متعلقة بانخفاض الإنتاجية والعقار الصناعي: من أهمها الآتي:

- ❖ تدني مستوى الإنتاجية على المستويين العام والخاص مقارنة بتلك المستويات الموجودة في الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب أهمها البطالة المقنعة وضعف التخصص، وعدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج، إضافة لبعض العوامل المتعلقة بأخلاقيات العمل والالتزام به. ويمكن مقارنة ذلك ببعض الدول القريبة منا، مثلما توضحه بيانات الجدول 5: حيث يلاحظ ضعف متوسط إنتاجية العامل الجزائري في الصناعة التحويلية وهي تشكل حوالي نصف إنتاجية العامل المغربي وربع إنتاجية العامل التونسي، نظرا لارتفاع عدد العمال في الكثير من المؤسسات الصناعية (البطالة المقنعة) نتيجة السياسة السابقة للدولة حيث كان دور المؤسسة الإنتاجية اجتماعيا؛ فمثلا من بين المؤسسات الصناعية التي أثبتت قدرتها على مواجهة المنافسة مؤسسة الصناعات الالكترونية ENIE، ولكنها تشكو من التضخم الهائل في عدد عمالها.

خلاصة:

لم تتمكن الجزائر من تحقيق إنجازات كبيرة في مجال الصناعات الرأسمالية تسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها والتخصص في إنتاج سلع ذات مزايا وجودة عالية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وإن نجاح قطاع التصنيع في عملية التنمية يتوقف على الإستراتيجية الملائمة التي يجب تبنيها والتي تتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة، وينبغي على إستراتيجية التصنيع أن تحدد أهم القضايا المتعلقة بالتصنيع مثل أهداف التصنيع الآنية والبعيدة المدى، وتحديد المشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي، وتحديد الأولويات التي تحدد الحلقة

المركزية في التطور الصناعي ونوع الصناعات القيادية وبالتالي البدء في تنفيذها، كما ينبغي على الإستراتيجية أن تحدد أنماط التكنولوجيا الملائمة.

وفي ضوء المشاكل السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- حتمية دفع الصناعة الغذائية، لكونها قطاع هام يساهم بنسبة 33% في القيمة المضافة و45% في رقم أعمال الإنتاج الصناعي الوطني. والاهتمام بالصناعة البتروكيمياوية حيث تعتبر من بين الصناعات المهمة والرئيسية للعديد من الصناعات التحويلية المرتبطة أساسا بها، والتي تمكن من فتح مناصب شغل جديد، علما أن الجزائر تمتلك جميع المقومات التي تسمح لها بأن تكون أكبر دول منتجة للمواد البتروكيمياوية، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز.
- ضرورة إقامة مصانع للمواد الغذائية الزراعية مثل المواد المستخرجة من النخيل والتمور وزيت الزيتون التي يمكن تصديرها لبعض الدول كالصين وباكستان وتركيا والهند.
- ضرورة اهتمام المؤسسات الصناعية بمصلحة البحث والتطوير من أجل التحسين و تعزيز الثقافة الابتكارية.
- تشجيع مبادرات الجامعيين لتجسيد مشاريعها المقترحة على مختلف الوزارات والإدارات، دون أي متابعة، رغم أنها تبقى الحل الأنجع في تطوير القطاع الصناعي، والعمل على تحقيق زيادة تدريجية في الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير كأحد أهم الشروط اللازمة لتطوير الفنون الإنتاجية في قطاع الصناعة وابتكار منتجات جديدة.
- ضرورة تطوير القطاع الصناعي العام ليشكل البديل الاستراتيجي في الأزمة عن المستوردات ويخفض العبء على الدولة كما يوفر إيرادات هامة تعوض ولو جزئيا نقص إيرادات النفط.
- ينبغي أن يخضع كل من السياسة الصناعية العامة والمشاريع المحددة في مجال الصناعة للتقييم والمساءلة بشكل دوري. ويتم تعديل السياسات والمشاريع التي تعتبر قاصرة الأداء أو عاطلة، استناداً إلى المشاورات المكثفة مع الشركات المعنية، أو وقف العمل بها.
- إنشاء صندوق سيادي دولي ليكون في خدمة سياسة الصناعة يسمح بالمشاركة في رأس مال الشركات الدولية في قطاعات إستراتيجية بهدف توجيه سياستها الاستثمارية نحو الجزائر للمساهمة في تنفيذ الإستراتيجية الصناعية.
- إن نسبة تكاليف المواد الأولية مرتفعة ضمن مجموع تكاليف الإنتاج، وارتفاع الطاقة التشغيلية المعطلة في القطاعات الصناعية نظرا لضيق السوق المحلي ووجود عقبات تحد من قدرتها على التصدير خاصة قضية جودة المنتجات، وبالتالي الفرصة سانحة لتخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق استخدام المزيد من الطاقة الإنتاجية المعطلة، وتحسين جودة المنتجات.
- رفع القيود على توفر العقار الصناعي، بمنح القطاع الخاص إمكانية إنشاء وتسيير حظائر صناعية على امتداد الطريق السيار شرق- غرب، في إطار نظام الامتياز، والتفكير جليا في إنشاء مناطق حرة تهتم بتتمة المنتجات الموجهة إلى التصدير.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم 1: هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفترة 2000 - 2012

البيان	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
ص ح م ك	13.93	12.4	13.13	12.66	15.76	16.73	16.7
مواد البناء والزجاج	11.21	13.05	13.25	14.2	14.77	14.11	13.01
كيميا ومطاط	9.57	8.15	8.31	9.82	10.29	9.53	10.14
وبلاستيك	43.87	41.62	40.44	40.75	40.15	42.84	45.63
ص غذائية	4.26	4.41	4.28	3.8	3.15	2.77	2.4
ص نسجية	1.01	0.94	0.85	0.72	0.62	0.52	0.46
ص الجلود والأحذية	4.3	4.82	4.89	4.62	4.08	3.44	3.15
ص خشب وورق	11.86	14.62	14.84	13.44	11.18	10.06	8.52
ص مختلفة	100	100	100	100	100	100	100
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

ص ح م ك: الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية

Source: Les comptes économiques du 2000 à 2014, n0709, disponible sur le site: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Publication-Comptes-Economiques-2000-2014.pdf>

جدول رقم 2: المعدل المتوسط للاستثمار خلال الفترة 1970 - 2010 لمجموعة من الدول

البلدان	الجزائر	مصر	فرنسا	ألمانيا
النسبة من PIB	28.75%	19.61%	19.43%	20.46%

المصدر: بالاعتماد على بيانات اليونيدو، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.unido.org>

جدول رقم 3: مؤشر إنتاج الصناعة التحويلية للمؤسسات العمومية سنة الأساس 1989=100

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المؤشر	66,8	66,2	65,2	62,8	61,4	59,4	53,9	51,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
المؤشر	52,8	53,6	50,7	50,1	50,1	51	50,4	

Source: Ons, collection statistiques, n0180, p160

جدول رقم 4: التطور النسبي لهيكل الصادرات السلعية خارج المحروقات

البيان	Δ%94/90	Δ%99/95	Δ%04/00	Δ%09/05	Δ%2014/10
المواد الغذائية	-34%	-78%	90%	69%	28%
الطاقة و الزيوت	-26%	24%	48%	-3%	9%
المواد الخام	-28%	7%	105%	27%	16%
المواد النصف مصنعة	-6%	3%	23%	6%	38%
سلع التجهيز الفلاحي	-33%	400%	-100%	0%	0%
سلع التجهيز الصناعي	-88%	161%	0%	17%	-7%
سلع الاستهلاك	-67%	-67%	0%	158%	-43%
مجموع الصادرات	-26%	22%	48%	-2%	14%

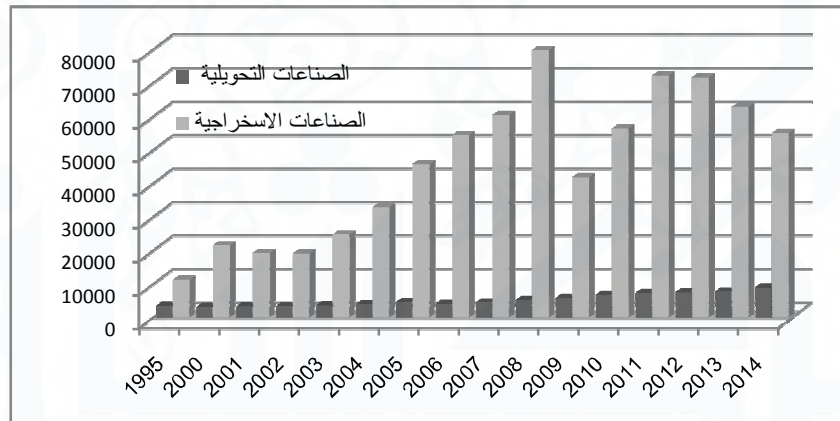
المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المتوفرة على الموقع: <http://www.andi.dz>

جدول رقم 5: متوسط إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية 2000 - 2012

الدولة	القيمة المضافة (مليون دولار)	عدد العمال (ألف)	إنتاجية العمل (ألف دولار أمريكي)
الجزائر	4854,5	198	24,52
تونس	5363,5	62	86,51
المغرب	8952,95	241	37,15

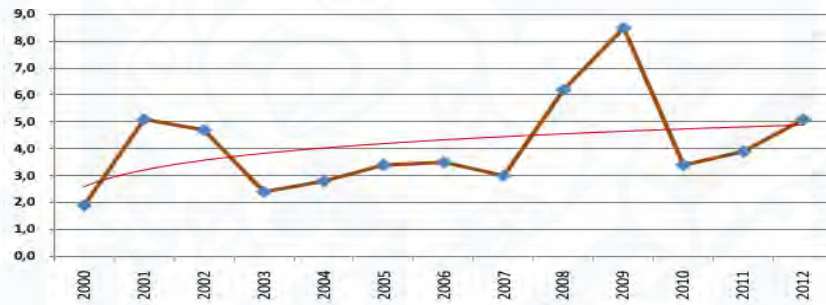
المصدر: بالاعتماد على بيانات اليونيدو، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.unido.org/index.php?id=28>

الشكل 1: تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية والتحويلية خلال الفترة 1995 - 2014 (مليون دولار)



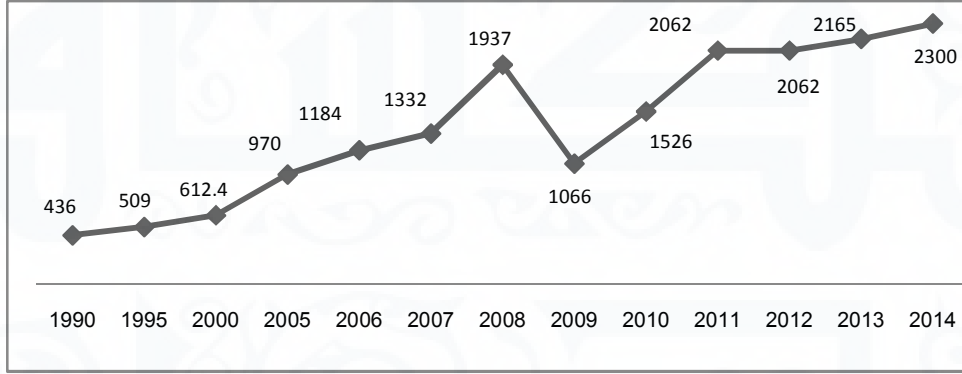
المصدر: اعتماد على نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي، أعداد متفرقة.

الشكل رقم 2: تطور نمو القطاع الصناعي خلال الفترة 2000 - 2012



Source : Office National des Statistiques, disponible sur le site : <http://www.ons.dz/-Statistiques-de-2000-a-2012.html>

شكل رقم 3: تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1990- 2014 الوحدة: مليار دولار



المصدر: تقارير بنك الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.Bank-of-algeria.dz/pdf>

المراجع والاحالات:

1. زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010.
2. زرقين عبود، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 45، 2009، مصر.
- 3.A. Benachenhou, *L'expérience algérienne de planification et de développement 1962 -1982*, OPU, Algérie, 1982, p27.
- 4المعهد العربي للتخطيط، *التجربة الكورية في تنمية الصادرات*، 2016 /12/10،
http://www.arabapi.org/images/training/programs/1/2013/219_P14011-5.pdf
- 5كمال عيشي، دور نظرية الايوز الطائر الأسبوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، جامعة بسكرة، العدد 6، ديسمبر 2009، ص 227.
6. احمد هني، *اقتصاد الجزائر المستقلة*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 6.
7. بنك الجزائر، *تقارير بنك الجزائر*، <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport.pdf>:2015/2/01
- 8.M.Benaisaad, *économie du développment de l'Algérie*, OPU,economica,Paris, 1979, p46-47.
9. الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، جامعة دمشق، المجلد 25- العدد الثاني- 2009، ص 276.
10. بنك الجزائر، *تقارير بنك الجزائر*، <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2014.pdf>:2016/08/12
- 11RouaneRafik, *le marketing direct international au service des exportations algériennes hors hydrocarbures*, D'ahlab, Algérie, 2010,P114.
12. لزعر علي، آيت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، عدد 11، 2012، ص55.
13. محمد أزهر السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة، *سلسلة كتاب المستقبل دراسات في التنمية العربية*، بيروت، 1998، ص 186.
- 14UNDP, *HumanDevelopment Report 2005*, New York, USA, 2005, p 247.
- 15 World Bank, *World Development Report 2000-2001*, Washington, USA, 2001, p310.
- 16 CNUCED, *manuel statistiques*2000, 2010, 2012.
17. عبد العزيز عيادوس، تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر -دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، عدد 13، 2013، ص84.
18. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، *تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998*، الجزائر، جوان 1998، ص28.
- 19AbdelmadjidBouzidi, *industrialisation et industries en Algérie*, 2015/03/12:
<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algérien/06416- etude.pdf>

أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني

خلال الفترة 1999 – 2015

أ.د عبد الوهاب دادن

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
dadene2004@yahoo.fr

أ. العيد غربي

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر
laido2009@gmail.com

The impact of qualification PME of on the competitiveness of the national economy During the period:1999-2015

Laid gherbi & AbdelWahab dadene

University of Echahid Hamma Lakhdar & University of Kasdi Merbah - Algeria

Received:21 Apr 2017

Accepted: 03 June 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

يؤثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجابيا على رفع تنافسية اقتصاديات أغلب الدول التي نجحت في تنمية وتأهيل تلك المؤسسات، ويعد أثره في الجزائر مهماً لأنه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات الذي يساهم بـ 98% من الصادرات مما يضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يحتم على الحكومة الجزائرية التوجه بشكل أكثر جدية نحو الاهتمام بترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد قامت الجزائر بعدة برامج لتأهيل تلك المؤسسات من أجل النهوض بقدراتها التنافسية. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1999 – 2015)، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بعض تقارير مؤشرات تنافسية الدول ومؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تم التوصل في نهاية التحليل إلى أن برامج التأهيل لم تعطي النتائج المرجوة منها مما جعل أثرها متواضع على رفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية، مناخ الأعمال، الاقتصاد الجزائري.

رموز JEL: O40, O10, E6

Abstract:

The rehabilitation of small and medium enterprises positively affects the competitiveness of the economies of most of the countries that had succeeded in developing and rehabilitating these institutions, and its impact in Algeria is negligible because it is a rural economy dependent on the hydrocarbons sector, which contributes 98% of exports, which weakens the competitiveness of the Algerian economy. Algeria has taken a more serious approach to the promotion and rehabilitation of small and medium enterprises, and Algeria has undertaken several programs to qualify these institutions to enhance their competitiveness.

This study aims to highlight the impact of SME qualification programs on the competitiveness of the national economy during the period 1999-2015. The study relied on the analysis of some reports of countries' competitiveness indicators and macroeconomic indicators. At the end of the analysis, With the desired results, making their impact modest to raise the competitiveness of the national economy.

Key Words : PME, Qualification, Competitiveness, Investment climate, Algerian economy.

(JEL) Classification : O40, O10, E6

تمهيد:

إن الاتجاه الجديد في تنمية وتقوية تنافسية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد النواة الأساسية لبناء الصرح الاقتصادي لأي بلد، فقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محرك للتنمية، وإحدى الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية ومدخل من مداخل التنافسية، وذلك في جميع الاقتصاديات بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها وسياساتها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، لذلك سعت أغلب الدول لدعمها وتمييزها وتأهيلها.

يؤكد Adlmen و Mors على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي وعلى ضرورة تسخير كل الإمكانيات لها، فهي تعتبر القوة المحركة للاقتصاد والمصدر التقليدي لنموه وتطويره، كما أن السوق العالمية تؤكد أن 95% من فرص العمل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين لا توفر المؤسسات الصناعية الكبرى سوى بين 2-5 من المناصب، كما نلاحظ أن الدول الأكثر تنافسية وسيطرة على الأسواق العالمية هي الدول التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يجعلها تلعب دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الدول، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي صنعت من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العملاقة التي نعرفها، وهي التي جعلت اليابان الدولة الصناعية الرائدة، وهي التي كسبت لألمانيا تلك المكانة التصديرية المتميزة وساعدتها على استعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، وهي التي مكنت دولا صغيرة مثل كوريا الجنوبية وتايلاندا وسنغافورة وهونغ كونغ من المنافسة والتفوق على كثير من الدول العملاقة في تصدير العديد من السلع، ولقد سعت الجزائر من خلال برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تحسين وتقوية تنافسياتها في ظل الانفتاح وتعاظم المنافسة المتنامية محليا وإقليميا وعالميا.

إشكالية الدراسة: وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1999-2015 ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية كثيرة أهمها:

- ✓ ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها في الجزائر؟
- ✓ هل نجحت الجزائر من خلال تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة في رفع تنافسية اقتصادها الوطني من خلال المؤشرات الدولية الخارجية والداخلية؟

فرضيات الدراسة: ولمعالجة الإشكالية وضعنا الفرضيتين التالية:

- ✓ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0,05)$ ، بين تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني حسب تحليل مؤشر التنافسية العالمي.

✓ إن تبني الجزائر برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها أثر إيجابي على دعم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي.

أولاً: الإطار النظري :

1. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية.

1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يرى TORRES أن أولى صعوبات محاولة البحث ودراسة PME تتمثل في الوصول إلى تعريف موحد وعالمي، إذ نجد أن حدود هذه المؤسسات في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية، كما قد تختلف من نشاط لآخر، فهيئة المنشآت الصغيرة التابعة للحكومة الأمريكية Small Business Administration حاولت تعريف PME بالاعتماد على نوع النشاط الاقتصادي الذي تقوم به، ففي المنشآت الصناعية يتوقف ذلك على عدد العاملين فيها وفي المنشآت الخدمية تستخدم قيمة المبيعات لتمييز المنشآت الصغيرة على الكبيرة، وعرف المركز العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGPME المؤسس سنة 1944، والذي عرفها بأنها المؤسسة التي يكون المشرف عليها هو المسؤول مسؤولية شخصية ومباشرة على جميع الأمور المالية، الفنية، الاجتماعية والمعنوية للمؤسسة، مهما كان شكلها القانوني¹، أما البنك الدولي فقد عرفها على أنها: مؤسسات مصغرة 49 عاملاً كحد أقصى، مؤسسات صغيرة 50 عاملاً، مؤسسات متوسطة الحد الأقصى 200 عاملاً في الدول النامية، وأقل من 500 عاملاً في الدول المتقدمة.

أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة، لذلك فقد وجدت اتجاهات مختلفة في تحديد مفهومها²، فغالبا ما تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس معيار عدد العمال أو رقم العمال أو القيمة المضافة أو معايير أخرى. ومن خلال ذلك يتأكد لنا وجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون وجود تعريف موحد، فعدم تحديد مفهوم لها يكون شاملاً وواضحاً يحظى بالإجماع من قبل كل الباحثين والمهتمين بهذا القطاع راجع إلى العديد من الأسباب منها: اختلاف مستويات النمو؛ تنوع الأنشطة الاقتصادية؛ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للجزائر فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي مليار دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية³، ويركز هذا التعريف على ثلاث مقاييس وهي: المستخدمون، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية، بالإضافة إلى شروط استقلالية المؤسسة، وهي كما يلي:

✓ الأشخاص المستخدمون: بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة؛

✓ الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهراً؛

✓ المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25٪ فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع حصيلتها السنوية
المؤسسات الصغيرة جدا	1 - 9	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	10 - 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	50 - 250	ما بين 400 مليون 4 ملايين دج	ما بين 200 مليون دج - 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المادة 10، 09، 08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 11 يناير 2017.

نلاحظ أن المشرع الجزائري في آخر تعديل لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 بقي معتمدا على المعيار العددي والمالي وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما، إلا أنه المعيار العددي لم يتغير على القانون السابق بعكس المعيار المالي الذي تغير إلى الضعف فيما يتعلق بالأنواع الثلاث، والذي اعتمد على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 والذي كان موضع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها الإجمالي تطورا في بالغ الأهمية ابتداء من سنة 1999، وذلك بفضل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة، وتطور ثقافة المستثمرين من جهة أخرى.

بدأ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ سنة 1995، حيث شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، مما يدل على استجابة تلك المؤسسات لمحاولات الدعم والتنمية والتأهيل التي اتخذتها الحكومة الجزائرية خلال تلك السنوات، والجدول التالي يوضح تطور تلك المؤسسات:

الجدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001 - 2015

المؤسسات	2001	2003	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م. الخاصة	179893	207949	269806	293946	392093	455398	492892	511856	550501	601583	656949	716895
م. العامة	778	778	739	666	626	591	577	572	557	557	542	532
نشاط ص	64677	79850	106222	116347	126887	169080	135623	146188	160764	175676	194562	217142
المجموع	245348	288577	376767	412966	521614	625069	619072	659309	711832	777816	852053	934569

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، لسنوات 2001 - 2015 من الموقع

الإلكتروني، <http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique>

كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع عدد PME بصفة عامة شهد تطورا مستمرا بمعدل تطور يصل إلى حوالي 10% سنويا ونسبة تطور إجمالية خلال 2001 - 2015 بحوالي أربعة أضعاف بفضل تسهيلات الإجراءات أمام نشأته ودعمه وتأهيله، كما أن PME الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 70% من مجموع تعداد المؤسسات، بينما لا تتعدى PME العامة 0.5% ونشاط الصناعات التقليدية والحرفية يفوق 25%،

3.1. المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم كل الجهود والإصلاحات الداعمة والمشجعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية وبرامج الخوصصة، والعمل بميكانيزمات السوق، وتقديم الحوافز

والتسهيلات للمستثمرين وإنشاء الهيئات الداعمة والمشرفة على الاستثمار وتبني برامج التأهيل، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال تعاني من بعض المعوقات التي تعرقل نموها وتطورها ومن أهمها:

- **المشكلات والصعوبات التمويلية:** يتمثل المشكل الرئيسي الذي يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التمويل، فعلاقتها بالبنوك صعبة تشوبها المشاكل والعديد من الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية وضعف فعاليتها ووسائلها يؤثر على سياسة التمويل، ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، كما أن الإحصاءات التي قام بها البنك العالمي تؤكد أن 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تم إنشائها بتمويل ذاتي بنسبة 100 % وهذا ما يؤكد إشكالية التمويل في الجزائر والتي تتمثل في ضعف رأس المال، مما يشكل عائقا في إنشاء وبقاء ونمو المؤسسات الخاصة، مما ساهم في عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التي يعرضها النظام البنكي، ويبقى التمويل أحد العوامل المعقدة في حياة المؤسسات، وترى الهيئات المالية الدولية أن مشاريع الاستثمار في الجزائر تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك الجديدة الخاصة على منح قروض بنكية بصورة معتبرة.

- **المشكلات والصعوبات الإدارية:** عادة ما تواجه منشآت قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إجراءات تنظيمية وإدارية حكومية معيقة وثقيلة في عملية تأسيس نشاطات هذا القطاع مما يشكل عقبة أمام نموه وتطوره، حيث إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه عدة مشاكل إدارية وفنية أهمها:

- مشكل استكمال إجراءات المشروع الاستثماري الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير، بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار؛

- مشكل الحصول على التجهيزات، حيث أن آجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها؛

- عدم وجود جهاز واحد أو هيئة واحدة مسؤولة عن الإشراف والرقابة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأنشطة الاقتصادية تتنازعها في الوقت الراهن وزارات وأجهزة متعددة، مما يؤدي إلى طور الإجراءات الإدارية وينشأ التداخل والتضارب بينهما ويؤدي إلى تخوف المستثمرين؛

- مشكلة العقار، حيث أنه في حال إذا ما حصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار فإنه قد يواجه مشكل الحصول على أماكن للبناء لتنفيذ مشاريعه.

4.1. **مفهوم التأهيل:** تولد مفهوم تأهيل المؤسسات والمرافقة من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرت البرتغال عام 1988 للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي PEDIP⁴، والذي كانت من أهدافه الأساسية توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم أصبح التأهيل أو "La mise a niveau" مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي وتحولت لاقتصاد السوق، فوجدت نفسها أمام منافسة عالمية الأمر الذي أوجب عليها تأهيل وتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق المحلية والدولية. إذن فتأهيل

المؤسسة هو عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف على تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة مقارنة بمنافسيها الرائدین في السوق⁵.

يرى N. Douglace أن التأهيل "عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين الخاص والعام إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات"⁶، ولقد قام L' ONUDI بتطوير مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، حيث يرى أن التأهيل يعني الإجراءات المتواصلة لتحضير المؤسسة ومحيطها لتوليد قوة تنافسية وللتكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد. وعرفت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عملية التأهيل على أنها حركة تدعيمه للخصوصية في إطار عولمة المبادلات، التي غيرت من محددات ومؤشرات التنافسية المحلية والدولية⁷، ومنه يمكن القول بأن التأهيل هي كل الإجراءات والسياسات والقوانين التي تدعم المؤسسات من أجل دعم قدرتها التنافسية.

1.4.1. مبادئ وأهداف التأهيل: وتقوم عملية التأهيل على مبدئين هما:⁸

- ✓ برامج التأهيل اختيارية تلجأ المؤسسة إليها بمحض إرادتها، لكن الظروف المحيطة بهذه الأخيرة خاصة المؤسسات الجزائرية كاتفاق التبادل الحر، وما يفرضه من تكاليف يفرض عليها اللجوء إلى التأهيل لأنه يمثل حلا للرفع من أدائها، وبذلك المحافظة على مكانتها في السوق المحلية والخارجية لاحقا؛
- ✓ عملية التأهيل مستمرة، فبرنامج التأهيل مبنية على مبدأ الاستمرارية لأنها مرتبطة بالتجديد والبحث والتطوير، فمسار التأهيل دائم يهدف إلى تحسين قدرات المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية وذلك عن طريق إدخال طرق ومناهج جديدة لتسييرها.
- كما تهدف غالبية برامج وخطط التأهيل عموما لتحقيق أهداف تتمثل في تحديث المحيط الاقتصادي وتقوية هياكل الدعم والتمكين لتطوير تنافسية المؤسسات ومساعدتها على تحسين جودتها وترقية وظيفة التسويق فيها والبحث عن أسواق جديدة، وهناك مجموعة من الأسباب والدوافع لانتهاج برامج تأهيل PME الجزائرية تتمثل في:
- ✓ مواجهة تحديات المنافسة الداخلية والخارجية؛
- ✓ الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها الإدارية؛
- ✓ ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب؛
- ✓ عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛
- ✓ ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد؛

ويتمثل الهدف الرئيسي للتأهيل في استمرارية فترة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على حصتها في السوق الداخلية، والدخول إلى الأسواق الخارجية، حيث أن برامج التأهيل عملية مستمرة ومتواصلة تهتم بجعل الاقتصاد الوطني قويا وتنافسيا وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي، ولقد أثبتت برامج التأهيل فعاليتها ونجاحاتها

ومساهمتها في تحسين تنافسية اقتصاديات معظم الدول التي تبنت تطبيق تلك البرامج بحكمة وجدية، ولهذا قامت الجزائر بتبني عدة برامج تأهيل تهدف كلها إلى تحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على المنافسة العالمية في ظل اقتصاد السوق.

5.1. برامج وهياكل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: هناك عدة برامج وهياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

1.5.1. برامج التأهيل: هناك عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث شرع في تنفيذ أول عمليات تأهيل المؤسسات الصناعية سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فبرامج تأهيل PME في الجزائر تعتبر قديمة نوعا ما إلا أن نتائجها لازالت محدودة على الرغم من كل الجهود والمحاولات المبذولة لتحقيق نتائج مشرفة، ومن تلك البرامج نذكر:

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: وتشرف عليه وزارة الصناعة حيث يسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة وترقية تنافسياتها وتحسين كفاءتها وتهيئة محيطها، ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في وضع خطة لتطوير وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.⁹

- تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية EDPME: إن اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بمدينة فالنسيا الإسبانية في أفريل سنة 2002 يمثل تحديا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة الصناعية منها، سواء على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات، ومن الناحية النظرية يسعى إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر، فقد كلف 62.9 مليون أورو، تم تمويلها من طرف اللجنة الأوروبية بقيمة 57 مليون أورو، والمؤسسات المستفيدة بقيمة 2.5 مليون أورو، وساهمت الحكومة بمبلغ 3.4 مليون أورو، كما قام بتقديم الدعم المالي المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية سواء عن طريق عمليات التشخيص، أو التأهيل، أين تم تحقيق 716 عملية تأهيل.

وهذه الاتفاقيات تتطلب توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المحيط بهدف تفعيل التعاون الاقتصادي ودفع عملية التكامل على المستوى الإقليمي والجهوي¹⁰، يعتبر هذا البرنامج أهم وسيلة مالية اعتمدها الاتحاد الأوروبي من أجل مساعدة بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وبالتالي تحقيق الشراكة الأوروبية المتوسطية، وقد تم إنشاؤه بناء على القانون رقم 1488/1996 للمجلس الأوروبي الصادر في جويلية 1996 والمعروف بـ ميدا 1، والذي تم تعديله في نوفمبر 2000 بالقانون رقم 2698/2000 وعرف بـ ميدا 2¹¹.

- الهيئات والمؤسسات المالية الدولية: ومن بينها البنك الأوروبي للاستثمار الذي هو مؤسسة لإقراض غير ربحية في الاتحاد الأوروبي يتمتع بشخصية قانونية واستقلال مالي، أنشئ البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) سنة 1958 وفقا لمعاهدة روما، حيث يقوم بعمليات إقراض القطاع العام والخاص من أجل تمويل المشاريع التي تهم الاتحاد الأوروبي لاسيما في المجالات تماسك وتقارب مناطق الاتحاد الأوروبي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهدف تعزيز المبادرات الأوروبية للصالح العام في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة والبلدان الممكن

ترشيحها، أيضا البنك العالمي من خلال برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الذي خصص له مبلغ قدره 20 مليار دولار لمدة 5 سنوات، وكذا تم الاتفاق سنة 2003 مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتأهيل PME.

- **التعاون الدولي المشترك:** هناك العديد من برامج التعاون الثنائي التي قامت بها الجزائر، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية PME، كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، تركيا، كندا، فمثلا التعاون مع إيطاليا شرع تنفيذ خط القرض المقدّر بـ 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات والتكوين والمساعدة التقنية والخبرات الصناعية، كما تمّ الاتفاق بين وزارة PME الإيطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، ولهذا الغرض تمّ تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق.

كما جاء برنامج التعاون الجزائري الألماني لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية وفي ظل انفتاح السوق، ويهدف للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل الاستغلال الأمثل لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل والتقليل من المنتجات المستوردة وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير، وفي إطار التعاون الثنائي مع ألمانيا وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني GTZ إلى مرحلته الثالثة، فبعد أن أنهى تكوين 200 مستشارا مختصا في المؤسسات ص و م، وتشخيص وضعية 30 مؤسسة، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن بتنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجمعيات المهنية، وقد تمّ تمديد هذه الشراكة إلى غاية 2006.

وقد تضمن هذا التعاون مجموعة من المشاريع وهي:

✓ مشروع إرشاد وتكوين PME/Conform وانطلق هذا البرنامج سنة 1996؛

✓ مشروع دعم الجمعيات المهنية والنقابية وترقية PME؛

✓ مشروع مرافقة المؤسسات وتقوية التنافسية ARC.

- **تأهيل النظام القانوني والتشريعي:** قد يعتقد البعض أن توفر الإطار التشريعي يكفي لترقية الاستثمار، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك فقد قامت الحكومات الجزائرية منذ سنة 1993 بإدخال عدة تحسينات على القوانين المتعلقة بالاستثمار ومنها قانون 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار والمرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تنفرع عنها وكالات لا مركزية على المستوى المحلي، غير أننا نؤكد أن تحسين بيئة الاستثمار يرتبط و يتوقف على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من جميع النواحي.

جدول 4: ملخص بعض برامج التأهيل في الجزائر

البرنامج	الفترة	الفئة المستفيدة من	أهداف البرنامج	الميزانية	النتيجة
برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكل	سبتمبر 2001 - 2008	المؤسسات الصناعية ذات عمالة أكثر من 20 عامل	تحديث أنظمة الإنتاج لـ 750 مؤسسة	11.4 مليون دولار	تأهيل 21 مؤسسة
برنامج ميدا 1- 2	1995 - سبتمبر 2002 / 9	PME التي تستخدم أكثر من 20 عامل	تأهيل 500 من PME	3.4 مليار أورو في ميدا 1 و 5.35 مليار أورو	تأهيل 405 مؤسسة
البرنامج الوطني لتأهيل PME	من سنة 2006	PME التي تستخدم أقل من 20 عامل	تأهيل 500 من PME	01 مليار سنويا	تأهيل 100 مؤسسة
برنامج GTZ لدعم وتطوير PME	2005 - 2007	PME التي تستخدم من 20 عامل إلى 250 عامل	تحسين الشروط العامة وتقديم الخدمات لـ PME	03 ملايين دوتش مارك ألماني	حصول 07 مؤسسات على إيزو
البرامج الاستثمارية العامة لدعم PME	2001 - 2014	الاقتصاد الوطني و PME	تحسين البنية التحتية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لـ PME	7 مليار دولار 2001- 2004 إلى 55 مليار دولار 2005 - 2009 إلى 286 مليار دولار	
المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تم إنشاءه من طرف رئيس الحكومة، وانتخاب أعضائه يوم	PME	بث روح التعاون والتشاور بصفة دائمة بين السلطة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول المشاكل المتعلقة بالتطور		تقديم مساعدات لـ PME

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات متفرقة

2.5.1. الهيئات الحكومية المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مع نهاية الثمانينات جاءت قوانين عديدة تشجع على الخصخصة والعمل الحر، ومن بينها قوانين الاستثمار والقروض المصغرة.. وغيرها، وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات ولاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، والتي نذكر منها:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 في 24 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 13/06/1998، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء المؤسسات، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاوлатي، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة. ولقد استطاعت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أن تحتل المرتبة الأولى في دعم الشباب المقاول بنسبة تفوق 65% من إجمالي مساهمات الهيئات الأخرى، ويمكن إنشاء هذه المؤسسة بالاعتماد على تمويل ثنائي أو ثلاثي، فالتمويل الثنائي يكون بين الطرف المستفيد والوكالة، أما التمويل الثلاثي فيتم بين المستفيد والوكالة والبنك وهو الأكثر تداولاً وهذا ما توضحه الجداول التالية، ومن بين مهام الوكالة تدعم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APS)، وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والهادفة إلى تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبية معتبرة لها من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة، وتحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.

تتمثل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في أهمها:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، والإعفاء من IRG؛

- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع.

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):** أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

يهدف صندوق ضمان القروض إلى وضع آليات تسمح بتسهيل تمويل إنشاء أو توسعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، تتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار، والمدة القصوى للضمان هي 07 سنوات.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما

يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، وتتمثل أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) منها:

- تنمية روح المقاومة وتساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.
- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

يتبين لنا أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة من أجل تطوير وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال الهيئات المرافقة والداعمة، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل معتبر من 312959 سنة 2004 إلى 711832 سنة 2012، ثم إلى 934569 سنة 2015.

6.1. مفهوم مؤشرات التنافسية: يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيها، وبسبب عدم وجود مفهوم موحد للتنافسية، كان لا بد من التعرف التنافسية من مختلف المستويات كما يلي:

- **تنافسية المشروع أو المؤسسة:** من منظور لجنة الرئاسة الأمريكية أن المؤسسة التنافسية هي: "التي يمكنها أن تقدم المنتجات ذات النوعية المميزة وبتكلفة منخفضة مقارنة مع منافسيها المحليين والدوليين، وبما يضمن تحقيق المؤسسة للربح طويل المدى وقدرتها على تعويض المشتغلين بها، وتوفير عائد مجزى لمالكيها"¹²، ويعرفها فريق التنافسية الأردني على أنها القدرة على تزويد المستهلكين بمنتجات وخدمات ذات كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية.

وجاء التعريف البريطاني للتنافسية على أنها: "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"¹³.

كما يعرف موري وماكفترديدج التنافسية على أنها المؤسسة المربحة والقادرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع الإنتاجية أو خفض تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة أو كلها معا¹⁴. ويرى مايكل بورتر التنافسية بأنها: "تنافسية المؤسسة تنشأ أساساً من القيمة التي باستطاعة مؤسسة ما إن تخلقها لربائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين، ووصولاً إلى اكتشاف طرائق جديدة تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من طرف المنافسين الآخرين، إذ يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً"¹⁵.

- **تنافسية القطاع:** أما فيما يخص تحديد مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع، فقد اتجه البعض إلى القول بأن الصناعة التي تتمتع بالقدرة التنافسية هي تلك الصناعة التي تتضمن شركات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية وتحقق أرباحاً ومستقره.

وفي هذا الإطار يرى "فيرترديج" بأن القطاع يكون تنافسياً إذا كانت عناصر الإنتاج فيها أكبر إنتاجية منها لدى الصناعات المنافسة دولياً، أو مساوية لها على الأقل، وكانت تكلفة الوحدة المنتجة لديها أقل من تكلفتهم أو

مساوية لها على الأكثر، هذا إلى جانب تحقيق هذا القطاع للتفوق في التجارة كنتيجة لارتفاع نصيبها من إجمالي صادرات الدولة ومن إجمالي الصادرات العالمية.

ويرى بورتر أن الصناعة التنافسية هي التي تستطيع إلى جانب تحقيق الإنتاجية النسبية المرتفعة أن تحتفظ بتفوقها في السوق العالمية، ليس فقط في مجال التجارة وإنما أيضا في مجال الاستثمار، علما أنه يسند تفوقها في السوق العالمية إلى قدرة تفوقها على المنافسة في السوق المحلية، كما أشار بورتر إلى أن غالبية مقاييس تنافسية المؤسسة تنطبق على تنافسية فرع النشاط.

- **تنافسية الدول:** ويعد التعريف الذي قدمه Laura D'Andrea Tysan من التعريفات الأكثر شيوعا في مفهوم التنافسية الدولية، حيث يرى أنها: "تشير إلى قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والعمل على تحقيق استمرارية هذا الدخل المرتفع"¹⁶.

وحسب UNCTAD فإن التنافسية هي: الوضع الذي يمكن الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة من إنتاج السلع والخدمات التي تلائم الأذواق في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحافظ وتزيد من الدخول الحقيقي لأفرادها خلال أجل الطويل¹⁷، ويعرف P. Ricardo التنافسية على أنها: "أسلوب يسلكه الأعوان الاقتصاديون في محيط الأسواق التنافسية وعلى وجه الخصوص المؤسسة، بحيث يتم البحث عن وضعيات ومزايا تنافسية في ظل احترام القواعد المحددة مع توفر كافة الشروط العادلة للمجتمع"¹⁸، كما يرى Jacquemin et Pench أن التنافسية لا تشكل غاية في حد ذاتها ولا هدف، بل هي وسيلة فعالة للرفع من المستوى المعيشي وتحسين الحالة الاجتماعية للمجتمع ككل..¹⁹

أما المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) يعرف التنافسية بأنها "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"، كذلك عرفها على أنها: "مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد"²⁰، ويعرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تتنافس بها المؤسسات في الأسواق العالمية وتضمن النمو المتصاعد لمستويات معيشة للمواطنين على المدى الطويل"²¹، أما بالنسبة لتعريف معهد التنافسية الدولية: يعرف هذا المعهد التنافسية على أنها قدرة البلد على:²²

- ✓ أن ينتج أكثر وأكفا نسبيا،
- ✓ أن يحقق مبيعات أكثر من السلع المصنعة، والتحول نحو السلع عالية التصنيع، والتقنية وذات قيمة مضافة عالية في السوقين الداخلي والخارجي؛
- ✓ أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة، وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

وأما أنواع التنافسية فتصنف إلى صنفين هما: التنافسية بحسب الموضوع، والتنافسية وفق الزمن.

- **مؤشرات قياس تنافسية الدولة:** أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، والبداية المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة.
- تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية مثل المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN، AT Kearney، وغيرها، كلها تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، الحرية الاقتصادية، بيئة الأعمال، المجال الإداري والبشري..الخ.
- **مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي:** يمكن اعتبار كل من التقنية والتكنولوجيا المستخدمة، الانفتاح الاقتصادي، دور الحكومة، الإدارة والمالية، إحدى مؤشرات تنافسية الدولة، وعلى أساس تلك المؤشرات يتم إصدار التقرير الخاص بالتنافسية على مستوى العالم.
- **مؤشر صندوق النقد الدولي:** ويهتم بمؤشرات سعر الصرف الحقيقي، تكلفة وحدة العمل في الصناعة،..الخ.
- **مؤشر المعهد الدولي للتنمية:** يضم مؤشرات الاقتصاد المحلي يضم 35 مؤشر، العولمة يضم 45 مؤشر، الحكومة يضم 48 مؤشر، البنية التحتية يضم 30 مؤشر، التكنولوجيا يضم 26 مؤشر.
- 7.1. **العلاقة بين تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني:** لا شك أن هناك علاقة ايجابية بين تأهيل المؤسسات تنافسية الاقتصاد، وهذا ما أكدته أغلب الدراسات، ونحاول التعرف على طبيعة هذه العلاقة فيما يلي:
- يلعب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تغيير المناخ الإداري والتنظيمي والمالي بما يخدم مناخ الأعمال، وحتى يتحقق هذا الأمر يجب تأهيل المؤسسة على مستوياتها الرئيسية أي من الجانب الاستراتيجي، التنظيمي، البشري، المالي والمحاسبي وحتى الجانب التسويقي؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى نمو في إنتاجية العامل وهو مقياس ومؤشر من مؤشرات التنافسية، فهي إضافة لكونه مؤشرا شاملا لتطور المجتمع ومقياسا حقيقيا لقدرته وحيويته، يعتبر أيضا مفتاحا أساسيا من مفاتيح التنمية والتقدم، وإذا تحقق نمو في إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج فسيؤدي ذلك إلى نمو في الناتج الوطني وبالتالي يزيد من نصيب الفرد من الدخل الوطني وارتفاع مستويات المعيشة مما يدعم تنافسية الدول؛
- يعمل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث تغير تكنولوجي داخل المؤسسات وداخل القطاع وهو بذلك العنصر الأساسي للنهوض باقتصاد أي دولة وكذا وصولها إلى تحقيق التقدم والتطور التكنولوجي لمواكبة التطورات والتغيرات المستمرة التي يشهدها اقتصاديات الدول الأخرى، مما يقوي تنافسياتها ويجعلها قادرة على منافسة الدول، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يساهم التقدم التكنولوجي بنسبة تتراوح بين 80% إلى 90% في زيادة الإنتاجية، مما يقوي موقعها التنافسي محليا ودوليا؛

- يؤثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التكلفة، حيث تؤدي التكلفة دورا هاما كسلاح تنافسي، فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، ويجب أن تتخفف التكاليف الحقيقية لترتفع مستويات المعيشة،
- أغلب المؤشرات التي تقيس تنافسية الدول تعتمد على مؤشرات فرعية لها علاقة بأداء المؤسسات وتطورها وتنافسياتها، وبالتالي يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الدولة كلاهما يؤدي إلى تحقيق وتقوية ونجاح الآخر.

2. الدراسات السابقة: لقد قمنا بتحديد مجموعة من الدراسات السابقة للبحث سواء في مجال برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييمها أو في مجال تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني، ومن بين أهم تلك الدراسات نذكر:

1.2 دراسة غبولي أحمد (2016)²³: حاول الباحث الإجابة على الإشكالية ومعرفة هل نجحت برامج التأهيل في الجزائر بأن تبلغ الدور المنوط بها والذي وجدت من أجله، متطرقا بذلك إلى برامج التأهيل المختلفة وأهدافها ونتائجها مثل برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، وبرنامج الدعم الأورومتوسطي الموجه لتنمية PME والبرنامج الوطني لتأهيل PME، وعرف برامج التأهيل بأنها تدعيم تنافسية المؤسسات لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية والداخلية، وقام الباحث بتحليل وتقييم تلك البرامج بين الأهداف والنتائج وخلصت الدراسة إلى أن هناك سعي واضح من الدولة لتنمية وتأهيل PME، كما توصل إلى أن برامج التأهيل حسنة نظريا تؤدي إلى التحسن الفعلي في تنافسية تلك المؤسسات إلا أن النتائج الواقعية تعتبر ضئيلة نسبياً إلى الأهداف، وعليه أوصى الباحث بضرورة الإسراع في تكثيف وتكاتف كل الجهود من الأطراف الفاعلة، وأهمية الانخراط في البرامج وما له من أثر إيجابي تنافسي للمؤسسات والاقتصاد ككل.

2.2 دراسة راتول محمد، سي علي أسماء (2016)²⁴: حاول الباحثين تحليل وضع الاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي ومتطلبات تنميته، وحسب نتائج الدراسة فإن تحسين التنافسية الدول يرتبط بشكل كبير بقدرة الشركات العاملة فيها على اقتحام الأسواق الدولية، كما فسر تراجع ترتيب الجزائر ضمن المؤشر بعدم مشاركة دول جديد في المؤشر أفضل من الجزائر بل هو تراجع فعلي، فالجزائر على مستوى منخفض من التنافسية فيجب تفعيل برامج التأهيل.

3.2 دراسة عناني ساسية (2014)²⁵: حاولت الباحثة الإجابة على ما مدى مساهمة برامج التأهيل التي وضعتها الدولة في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي، وبعد تحليل واقع PME في الجزائر وعرض البرامج المدمجة لتأهيلها وتقييمها، أظهرت الدراسة أن PME تشهد تطور ملحوظا إلا أنها تعاني من الكثير من المشاكل والمعوقات مما جعل مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية دون المستوى المطلوب وخاصة في تنمية الصادرات، كما أنه على الرغم من وجود أكثر من برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تعتبر جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لها إلا أن تلك المؤسسات لا تزال غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية، وترجع الباحثة هذا الفشل إلى عدم وعي الكثير من مسيري المؤسسات

بأهمية برامج التأهيل بالإضافة إلى الصعوبات التي تتلقاها تلك المؤسسات من ناحية الشروط ورفض البنوك للتمويل ونقص الخبرة وتعدد برامج التأهيل مما أضعف الإمكانيات.

4.2. دراسة حسين يحي (2013)²⁶: حاولت الدراسة قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي ومدى مساهمتها في تحسين الأداء التنافسي من مختلف البرامج، واستنتجت بوجود ضعف في أداء الجهات المكلفة بالإشراف على برامج التأهيل وضعف المساعدات المالية وكذا الروابط بين المؤسسات والبنوك، وتؤكد بأن حصيلة برامج التأهيل لم ترقى إلى تطلعات وطموح الجهات المعنية وخاصة في الجزائر والمغرب باستثناء تونس التي قطعت هاما مما جعل نتائج هذه البرامج في الدول المغاربية مختلفة ومتفاوتة ومتباينة، ومن بين الأسباب تواجد مجموعة من العوائق والصعوبات المختلفة.

5.2. دراسة ريجان الشريف، هوام لمياء (2013)²⁷: حاولت هذه المقالة تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوروبية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشورة في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري أين تأتي الجزائر في رتب متوسطة وأحيانا متأخرة في مؤشر التنافسية، الأمر الذي يوضح سعي الجزائر وتركيزها على عناصر هذه المؤشرات من أجل تخطي هذه المرحلة واللاحق بركب الدول في مجموعة الكفاءة والذي ترتب فيه الجزائر في رتب متأخرة جدا، كما لاحظ الباحثين أن البيئة الاستثمارية في الجزائر تتميز بالعديد من العراقيل والعوائق وقدموا بعض المقترحات لتحسين تنافسية الاقتصاد من أجل ضمان تنافسيته على مستوى الأسواق الدولية منها ضرورة إعادة تأهيل مناخ الأعمال وتشجيع الصادرات خ م.

6.2. دراسة Lamia. AZOUAOU (2009)²⁸: حاولت الباحثة دراسة برامج تأهيل وتطوير PME في دول المغرب العربي ومدى الاختلاف والقواسم المشتركة بينهما وأيضا الاختلافات الجوهرية في هياكل وأوار الحكومة والتي يمكن أن تفسر إلى حد كبير الفروق الملحوظة من حيث نتائج هذه البرامج، كما تقيس مختلف البرامج في المغرب العربي بالنظر إلى مساهمتها في تحسين القدرة التنافسية لاقتصادياتها ودورها في التكامل الإقليمي، وخلصت الدراسة إلى أن برامج التأهيل كانت مختلفة في بلدان المغرب العربي سواء في التنفيذ أو في النتائج وكانت أفضلها تونس والمغرب ثم تأتي الجزائر رغم مساهمتها في خلق فرص العمل والقيمة وهو ما يتطلب على الجزائر بذل المزيد من الجهد لتعزيز التنافسية الاقتصادية، واقترحت الباحثة بالعمل على نطاق إقليمي لدعم PME للحصول على نتائج أفضل.

7.2. علياوش أمين عبد القادر (2007)²⁹: حاولت هذه الدراسة الإجابة على إشكالية هل يؤثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية ايجابيا على أداء الاقتصاد الوطني، وبعد عرض الباحث للجانب النظري الذي تناول فيه تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر كما وتطرق إلى البرنامج الوطني للتأهيل وتقييمه ومقارنته مع البرنامجين

التونسي والمغربي، أما الجانب التطبيقي حاول الباحث دراسة فعالية برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع باقي الدول، وخلصت الدراسة إلى أنه لبرنامج التأهيل في الجزائر أثر على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي إلا أنه لم يحقق النتائج المأمولة منه مقارنة ما حققه كل من تونس والمغرب، كما خلصت إلى أن التأهيل يساهم في زيادة تنافسية المؤسسات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة:

إن أغلب الدراسات السابقة تناولت تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام أو مقارنتها بدول أخرى، أو تناولت تحليل واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري، والجديد الذي جاءت بها دراستنا بالمقارنة مع الدراسات السابقة هو محاولة معرفة مدى انعكاس تلك البرامج على تنافسية الاقتصاد الوطني. سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة انعكاس برامج وآليات وهياكل دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال 1999-2015 وذلك باستخدام تحليل مناخ الاستثمار وفقا لبعض المؤشرات الدولية، وكذا دراسة العلاقة والأثر بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي واستخدام الانحدار البسيط Simple Régression، ثم نحاول تحليل وقراءة مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر، من أجل الخروج بنتائج عامة حول واقع تنافسية الاقتصاد، وقد اعتمدنا على معطيات متنوعة منها مؤشرات مناخ الاستثمار وتقارير التنافسية وتقارير البنك المركزي وغيرها.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج:

1. تحليل مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني وفقا للمؤشرات الدولية:

رغم النتائج الايجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا ولأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، ومن بين هذه المؤشرات الدولية التي تقيس مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال نذكر منها:-

1.1. مؤشر بيئة أداء الأعمال:

تشير بيانات بيئة الأعمال التي يعدها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي سنويا منذ عام 2004، لقياس سهولة أداء الأعمال ومدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص إلى الوضع الغير مرضي للجزائر، ويتكون هذا المؤشر من متوسط عشر مؤشرات فرعية تشكل في مجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، والجدول يوضح ذلك:

الجدول 5: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009 - 2015.

مكونات المؤشر الفرعي / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	136	143	148		147	145
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	141	148	150	153	159	164	141
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118	136	147	127
توظيف العمالة	118	122	122	/	/	/	/
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162	160	165	167	174	176	157
الحصول على الائتمان	131	135	139	150	126	130	171

131	131	129	127	123	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
132	98	95	79	74	73	70	حماية المستثمر
176	174	173	164	162	168	166	سداد الضرائب
120	129	128	122	123	123	126	تنفيذ العقود التجارية
97	60	61	59	52	51	49	تصفية واغلاق المشروع

Source:- World Bank, Doing Business 2009,2010,2011, and 2012. <http://varjana.blogspot.com/2014/09/2014-algeria-economic-ranking.html>

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في تكلفة تأسيس القيام بالأنشطة وكذا تكلفة استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين والحصول على التمويل وحتى تكلفة تصفية المشروع، وهذا لا يعطي بيئة أعمال جيدة تشجع المستثمرين سواء المحليين والأجانب، وإجمالاً نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسناً ملحوظاً، ومنه فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من بيئة أعمال غير ملائمة وغير تنافسية فهو يتمتع بمحدودية مؤشرات تنافسيته المتعلقة ببيئة الأعمال وحوافز الاستثمار المناسبة، وارتفاع تكاليف القيام بأنشطة الأعمال، مما يتطلب إصلاحات جذرية لتحسين بيئة الأعمال، ليس فقط على مستوى الإجراءات المؤسسية والتنظيمية وإنما أيضاً بالمكونات الأخرى التي لها علاقة ببيئة الأعمال التي تسمح بازدهار نشاط المستثمرين عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة

2.1. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد هيرتاج (Heritage Foundation)، بالتعاون مع صحيفة وآل ستريت جورنال (Wall Street) منذ عام 1995، بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية، والتي تعني حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما يساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، ويسند هذا المؤشر إلى عشرة عوامل فرعية من بينها: - السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية، ووجود حواجز غير جمركية) - حجم مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد - السياسة النقدية (مؤشر التضخم) - تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر - التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية - أنشطة السوق السوداء، وقد صنفت وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2002 أنه هناك 15 دولة ذات حرية اقتصادية كاملة، و56 دولة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة (منها 9 دول عربية من بينها تونس والمغرب)، و74 دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة (منها 7 دول عربية من بينها الجزائر ومصر)، و11 دولة معدومة الحرية الاقتصادية (منها دولة عربية واحدة هي ليبيا)، و5 دول لم تحصل على الترتيب منها العراق والسودان والصومال.

الجدول 6: مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009 - 2015

2015	2014	2012	2011	2010	2009	السنوات
157	151	140	132	105	107	الترتيب عالمياً / 179 دولة (2012/2009)
						الترتيب عالمياً / 172 دولة (2015/2013)
14	17	15	14	13	14	الترتيب عربياً / 17 دولة (2012/2009)
						الترتيب عربياً / 15 دولة (2015/2013)
48.9	50.80	51.00	52.40	56.90	56.60	النقطة في المؤشر

Source: The Heritage Foundation & Wall street journal, index of economic freedom, <http://www.heritage.org/index>.

وبحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر مازالت في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة حتى سنة 2012، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية، وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسة التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، هذا المؤشر يدل على الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وأن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الأخيرة.

ولهذا المؤشر دوره وانعكاسه في الصورة التي يكونها رجال الأعمال عن مناخ الاستثمار في هذه الدول، لذلك يجب على الجزائر تحسين موقعها في هذا المؤشر لتشجيع رجال أعمال القطاع الخاص في الجزائر والأجانب على الاستثمار في الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة .

3.1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS GROUPE الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والتعامل التجاري، وهو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية، ويستند هذا المؤشر على ثلاث مؤشرات فرعية، تشمل مؤشر المخاطر السياسية بنسبة 50% من هذا المؤشرات المركب، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بمعدل 25%، ومؤشر تقييم المخاطر المالية بمعدل 25%، وبحسب هذا المؤشر يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بدرجة مخاطرة تراوحت بين معتدلة ومنخفضة خلال سنوات (2001-2015).

جدول 7: وضع الجزائر ضمن مؤشر المخاطر القطرية 2001 - 2015

السنوات	2001	2002	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
الجزائر	61.5	63.8	65.8	77.3	78.5	77.5	70.8	72.0	72.0	68.0	67.0	69.0
نسبة التغير	/	3.73	3.13	17.4	1.55	-1.27	-8.64	1.69	00	-5.55	-1.47	2.98

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2001 - 2015

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن وضع الجزائر ضمن مؤشر المخاطر القطرية تحسن بعض الشيء خلال 2007/2001، حيث كانت في سنة 2001 تقدر ب 61.5 لتصل إلى 77.5 في عام 2008 لتصنف بذلك ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة، وهذا يزيد من حافز رجال الأعمال الخواص إلى الاستثمار في الجزائر حسب هذا المؤشر، ولكن نلاحظ أنه بدأ بالتراجع خلال 2015/2009، مما يجب على الجزائر أن تحسن أكثر من وضعيتها المتعلقة بتخفيض المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية، حتى تصل إلى الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا.

4.1. تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: تصدر المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 والذي يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي بالأوضاع الاقتصادية، ويستند إلى مؤشرات فرعية منها قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية ومخاطر نقص العملة الصعبة، ويصنف المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما درجة الاستثمار A

والتي تنقسم إلى أربعة مستويات، ودرجة المضاربة وتنقسم إلى ثلاث مستويات D:C:B، والجزائر ضمن المؤشر صنف ضمن درجة الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 8: وضع الجزائر ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية 2001-2015

السنوات	2001	2002	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
درجة مخاطرة الجزائر	B	B	B	B	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4

Source: Algeria : Principaux Indicateurs Économiques, Coface for Safer Trade, " /http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Algerie".

من خلال الجدول نلاحظ استقرار مؤشر درجة مخاطرة الجزائر عند المستوى A4 من سنة 2007 إلى 2015 بعدما كان في المستوى B، وهذا نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر من خلال زيادة احتياطي الصرف، إلا أن لا يعني أن وضع الجزائر في المستوى الجيد لأنها تبقى قريبة من درجة المضاربة.

5.1. أداء الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العربية: حيث يعتمد تقرير التنافسية العربية على مؤشر التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، أما التنافسية الكامنة فتعني القدرات البعيدة الأثر على التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية، ":

جدول 9: واقع مؤشر التنافسية العربية لبعض الدول العربية 2003-2016

نوع المؤشر	مؤشر التنافسية	مؤشر التنافسية	المؤشر الإجمالي	مؤشر إجمالي
السنوات	2003	2012	2003	2012/2003
الجزائر	0.43	0.39	0.30	0.33
تونس	0.49	0.47	0.34	0.44
المغرب	0.48	0.40	0.25	0.27

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2016 <http://www.amf.org.ae/ar/content/2016>

وفيما يخص مؤشر صادرات الدول العربية وهو مؤشر أداء التجارة فقد أظهر بعض التحسن التي شهدتها بعض الدول ومنها الجزائر التي تحسنت في هذا المؤشر خلال 2010-2012 مقارنة بسنة 2007-2008 إلا أنها في سنة 2013 تراجعت نوعا ما وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول 10: يوضح مؤشر أداء التجارة

السنوات	2007	2009	2010	2012	2013	التغير في أداء التجارة 2013/2007
الجزائر	100	83.2	87.0	90.4	80.9	-19.1
تونس	100	106.9	100	86.2	85.2	-14.8
المغرب	100	102.5	108	107.8	108.6	8.6

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، 2016 <http://www.amf.org.ae/ar/content/2016>

6.1. المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية: هذا المؤشر تعدده المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكائن مقرها بدولة الكويت منذ سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز كبير في الميزانية العامة، وميزان

المدفوعات، والتضخم، وسعر الصرف، حيث يشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات من السياسات، السياسة المالية والتي تقاس بعجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الخام، والسياسة النقدية التي تقاس من خلال معدل التضخم، وسياسة المعاملات الخارجية التي تقاس بعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام، ويتم تحديد درجة المؤشر كما يلي:

✓ إذا كانت أقل من 1: تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛

✓ إذا كانت من 1 إلى 2: تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛

✓ إذا كانت من 2 فما فوق: تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

واستنادا لهذا المؤشر الذي يصنف الجزائر من خلال معطيات السابقة ضمن الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي، إلا لأنه يعترف بوجود بعض التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال السنوات الأخيرة بسبب برامج الإصلاحات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الحقيقي، حيث نلاحظ تحسن مناخ الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2010 بدرجة 2.3 لتتراجع سنة 2014 غلى 0.33 لتصبح ضمن درجة عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار.

جدول 11: وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية 2002-2014

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر سياسة التوازن	03	00	-01	03	01	03	03	03	03	-01	02	01	01
مؤشر سياسة التوازن	03	03	03	03	03	03	03	00	03	03	01	01	00
مؤشر السياسة النقدية	00	00	00	01	00	00	00	00	01	01	00	01	00
درجة المؤشر المركب	02	01	0.66	2.33	1.33	02	02	01	2.33	01	01	01	0.33

المصدر: بالاعتماد على مجموعة من تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت

7.1. مؤشرات التكنولوجيا والمعرفة: لاشك أن إنفاق الدولة على التكنولوجيا والبحث والتطوير والتوسع في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين المختصين، له أثره على تحسين البنية الاقتصادية والاستثمارية وتوفير المناخ الابتكاري بما يدعم ويشجع المشاريع الخاصة المحلية والأجنبية، ويصدر المؤشر من البنك الدولي ويتحدد بعشر نقاط من 0 كحد أدنى إلى 10 كحد أقصى، ويضم ثلاث متغيرات أساسية وهي: المحفز الاقتصادي والنظم المؤسسي، التعليم والإبداع، تقنية المعلومات والاتصالات، وقد حصلت الجزائر على قيمة 3.79 سنة 2012 بعدما كان 2.85 سنة 2000 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول 13: ترتيب الجزائر في مؤشر التكنولوجيا واقتصاد المعرفة

السنوات	1995	2000	2007	2012	2014
القيمة	3.50	2.85 الرتبة 110	3.07	3.79 الرتبة 96 من 146	3.79
نسبة التغير %	/	-18.57	+7.71	+32.98	00

المصدر: لبحر خديجة، تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بومرداس، الجزائر، العدد

18، ديسمبر 2015

يمكننا أن نضع البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية وإحصائيات براءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات جميعا ضمن مؤشر العلم والتكنولوجيا، فالجزائر

في السنوات العشر الأخيرة لم تخصص إلا ما نسبته حوالي 0.27 % من نتائجها الإجمالي للبحوث العلمية، بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3% في الدول المتقدمة.

8.1. مؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية: إن أهمية المصادر البشرية كما ونوعا في دعم المشاريع الاستثمارية أمر يقر به الجميع، حيث أن الموارد البشرية تعتبر من بين مؤشرات تهيئة البيئة المناسبة والمحفزة للاستثمار والمساعدة على النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية، ويتضمن هذا المؤشر على مؤشرات تعتبر مهمة جدا، وهي بيانات التعليم والتدريب ومخزون رأس المال والاستثمارات في رأس المال البشري.

كما أن الجزائر طبقا للتصنيف الدولي لمستويات وأسلوب التنمية البشرية لسنة 2009 تصنف في الصنف الثاني ضمن تنمية بشرية متوسطة، وقد أوضح تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الذي يقاس بمجموعة من المؤشرات منها الخدمات الصحية، التعليم والمعرفة، أبعاد الفقر... وتعتبر دول ذات تنمية مرتفعة جدا تلك الدول التي تحوز على مؤشر يتراوح بين 0.8 - 1، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنمية البشرية:

جدول 14: ترتيب الجزائر في مؤشر التنمية البشرية خلال 1990 - 2015

السنوات	1990	1995	2001	2004	2005	2006	2009	2010	2012	2013	2014	2015
الجزائر	0.562	0.668	0.704	0.728	0.670	0.680	0.700	0.709	0.713	0.717	0.739	0.736
نسبة التغير%	/	+18.86	+5.38	+3.40	-7.9	+1.49	+2.94	+1.28	+0.56	+0.56	+3.06	-0.4

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات تقرير التنمية البشرية، <http://hdr.undp.org/en/statistics/hdi>

سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر "ارتفاعا معتبرا" ما بين 1990 و2015، مما جعلها تصنف ضمن الدول "التي لها تنمية بشرية مرتفعة" وذلك حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعد لسنة 2015، وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر ما بين 0.713 سنة 2012 مقابل 0.625 سنة 2000، مع العلم أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر بـ 1، وفي سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة 93. عالميا ضمن 187 بلدا عادت فيها المرتبة الأولى للنرويج 0.955 والمرتبة الأخيرة للنيجر 0.304، وفيما يخص تصنيف الدول النامية حسب التراجع المعتبر في الفارق بين مؤشر التنمية البشرية وقيمتها القصوى صنف البرنامج الجزائر في قائمة الدول العشرين الأولى في هذه الفئة من خلال تمكّنها من تخفيض هذا الفارق بـ 34.4% منذ 1990.

9.1. مؤشر الإبداع والابتكار براءة الاختراع: تحتل الجزائر المراتب الخيرة في مؤشر الابتكار حيث احتلت المرتبة 126 من أصل 141 دولة، ويشير Schumpeter إلى 5 أنواع من الإبداع تتمثل في البحث عن: منتج جديد، طريقة إنتاج جديدة ومبدعة، غزو أسواق أو سوق جديدة، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، تنظيم جديد للإنتاج، وبالنسبة للجزائر لا يزال النظام البيئي الخاص بالابتكار وريادة الأعمال بحاجة لعناية خاصة من قبل الحكومات والمستثمرين وخاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصانعي القرار في القطاع الخاص، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 15: ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي 1995 - 2015

السنوات	1995	2000	2007	2009	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	3.41	3.25	2.11	2.29	19.79	24.4	23.11	24.2	/
الترتيب	/	/	83	108	125	124	138	133	126
نسبة التغير %	/	-4.69	-35.7	8.53	764.19	23.29	-5.28	4.71	/

Source: European Institute for Business administration (INSEAD) and World Intellectual Property Organization (WIPO), Global Innovation Index 2007-2014, <https://www.globalinnovationindex.org/content/page/GII-Home>

- قصد بالقيمة قيمة مؤشر الابتكار، وهي تتراوح بين صفر و7 للسنوات 2007 و2009، وبين صفر و100 للسنوات 2011 و2012 و2013 و2014

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر في المرتبة 113 عالميا بمجموع 24.20 نقطة من خلف دولة مالي، ويرتّب مؤشر الابتكار العالمي أداء بلدان واقتصاديات من كل أرجاء العالم استنادا إلى 82 مؤشر، ويتم إعداد التقرير السنوي على أساس جملة من المؤشرات منها البيئة المؤسساتية والمراد البشرية والبحث العلمي والبنية التحتية للدولة والإبداع في مجال الأعمال والإنتاج المعرفي والعلمي والتكنولوجي والاختراعات، كما يبحث إصدار المؤشر لسنة 2016 تأثير السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، وتسعى البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية على حد سواء لتحقيق النمو القائم على الابتكار عبر استراتيجيات مختلفة، وقد نجحت بعض البلدان في تحسين القدرة على الابتكار، في حين لا يزال البعض الآخر يكافح للوصول، وفي دراسة أجراها مايكل بورتر M. Porter على عشر دول وهي: أمريكا، إنجلترا، ألمانيا، سويسرا، السويد، إيطاليا، الدانمارك، اليابان، كوريا، سنغافورة، اكتشف أن المؤسسات التي تتمكن من اكتساب ميزة تنافسية وتستمر في الحفاظ عليها في ظل المنافسة الدولية، هي تلك المؤسسات التي تداوم على الإبداع والتطوير³⁰.

2- انعكاس تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال مؤشر التنافسية العالمي

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي world Economic Forum منذ عام 1979، بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يصدر سنويا تقرير التنافسية العالمي الذي يعد من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى في دافوس بسويسرا، كما يعتبر مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما يهدف إلى تصنيف ومقارنة اقتصاديات الدول المشاركة، وهو مؤشر فاعل لقياس القدرة التنافسية للدول.

ويصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر آخر حول التجارة الدولية تحت تسمية مؤشر التنافسية التجارية Busines Commerce Index (BCI) ويتكون من مؤشرين جزئيين هما مؤشر إستراتيجية وعمليات المؤسسات ومؤشر نوعية بيئة التجارة الوطنية، احتلت الجزائر المرتبة 72 من أصل 140 دولة في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2015-2016، ويقيس المؤشر العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لـ 140 دولة حول العالم، ويعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس مدى تنافسية الدولة عالميا، وهي المتطلبات الأساسية للاقتصاد،

والعوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد، وعوامل الإبداع والتطور، ويندرج تحت تلك المؤشرات الثلاثة 12 مؤشرا فرعيا، وتتفرع منها مؤشرات أخرى أكثر تفصيلا.

جدول 16: علاقة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنافسية الاقتصاد الوطني

السنوات	الترتيب	GCI	نسبة التغير %	تطور PME	نسبة التغير %
2000/1999	/	/	/	159507	/
2001/2000	/	/	/	179893	+12.78
2002/2001	/	/	/	245348	+36.38
2003/2002	102/74	3.39	/	251853	+2.65
2004/2003	102/74	3.39	00	288587	+14.58
2005/2004	104/71	3.67	+8.25	312959	+8.44
2006/2005	117/82	3.46	-5.72	342788	+9.53
2007/2006	125/76	3.90	+12.71	376767	+9.91
2008/2007	131/81	3.91	+0.25	412966	+9.60
2009/2008	134/99	3.70	-5.37	519526	+25.8
2010/2009	133/83	3.95	+6.75	587494	+13.08
2011/2010	139/86	4.00	+1.26	619072	+5.37
2012/2011	142/87	3.96	-01	659309	+6.49
2013/2012	144/111	3.72	-6.06	711832	+7.96
2014/2013	144/100	3.79	+1.88	777816	+9.26
2015/2014	144/79	4.08	+7.65	852053	+9.54
2016/2015	144/87	4.01	-1.71	934569	+9.68
المجموع			+18.64		+200

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير التنافسية العالمي ونشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول نلاحظ تطور واضح في إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل أفضل تطور إلى 38.5% وذلك سنة 2001 وذلك راجع إلى بدايات الدعم الكبير من برامج وآليات وهياكل كلها مسخرة في سبيل تنمية وتأهيل تلك المؤسسات، مما انعكست عليها بنسبة تطور إجمالية وصلت حوالي 200% خلال 2015/1999، بالمقابل نلاحظ تذبذب في تطور تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث كانت التغيرات الإيجابية +17.71، بينما وكانت التغيرات السلبية -6.06، مما انعكس على مجموع التغيرات الإجمالية والتي حققت تطور إيجابي بسيط خلال 15 سنة بقيمة +18.64، ومنه يمكن القول بأن دعم وتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أثر على تنافسية الاقتصاد الوطني.

لدراسة أثر والعلاقة بين تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني تم استخدام الانحدار البسيط (Simple Regression) لتحديد العلاقة: حيث وجدنا:

جدول 17: الانحدار البسيط بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني

الخطأ المعياري	B	R	R square
0,16889	0.48	0,721	0,52

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

وحسب قيمة β تشير إلى وجود علاقة طردية بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني، وتدل على وجود علاقة ارتباط جيد بقيمة 0,721 بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني، كما تشير R square إلى أن 0,52 من التغيير في وتنافسية الاقتصاد الوطني يعزى إلى تغير في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولاختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل تباين ANOVA وقد كانت كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 18: إختبار ANOVA بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني

مستوى الدلالة	قيمة F	متوسط المربعات	درجات	مجموع المربعات	
0,004	12,987	0,370	1	0,370	الانحدار
		0,029	12	0,342	المتبقي
			13	0,713	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$)

يبين الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الدلالة هو 0,004، وبما أن هذه القيمة أقل من القيمة المحددة في الفرضية أي 0,05، فإننا نقبل والتي تقول أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$)، بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني.

لا يمكن لهذه المؤشرات الجزم بصدقها ودقتها وأهدافها، إذ أنها تعبر في كثير من الأحيان عن مواقف مسبقة خدمة لتحقيق مصالح الهيئات التي تقوم بوضعها، إلا أن هناك بعض الشواهد الواقعية التي تربط بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي فيها، ومهما يكن فإنها تبقى في نظر الكثير من المستثمرين دليلا مهما في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومكانة الجزائر في هذه المؤشرات تعتبر ضعيفة وتستدعي المزيد من العمل لتحسين صورتها الدولية والمحلية حتى تكون جاذبة لاستثمارات رجال أعمال القطاع الخاص المحليين والأجانب.

3. انعكاس تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي

بصفة عامة نلاحظ من خلال الجدول 19 تحسن ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فلقد تمكنت الجزائر تدريجيا بعد تطبيقها برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ودخولها في تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 1999 إلى استعادة بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، فلا يمكن زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية إلا من خلال الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، والجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد حيث عرفت الفترة بين 1999 - 2014 استقرار اقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي:

جدول 19: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال 1999 - 2015

السنوات	مناصب التوظيف	% من إ ت	معدل التغير	م. النمو %	م. التضخم %	الصادرات خارج المحروقات مليون د	المديونية الخارجية مليار دولار	سعر الصرف مقابل	الاحتياطات الدولية م دولار	رصيد ميزان التجاري م د
1999	631188	10.05	/	3.2	2.6	438	28.140	66.57	12.44	3439
2000	634375	10.16	1.09	2.4	0.3	612	25.260	75.25	13.55	12858
2001	737062	11.17	16.18	2.1	4.2	648	22.570	77.26	19.62	9192
2002	791082	10.61	-0.81	4.7	1.4	734	22.640	79.68	25.15	6816
2003	789534	9.68	-3.56	6.9	2.6	569	23.350	77.39	35.45	11078
2004	838504	10.41	18.93	5.2	3.6	725	21.820	72.09	45.69	13775
2005	1157856	13.62	54.22	5.1	1.6	907	17.190	73.35	59.16	25644
2006	1252647	13.51	7.72	2.0	2.3	1184	5.610	72.64	81.46	33157
2007	1355399	15.05	7.94	3.0	3.6	1332	5.795	69.37	144.97	32532
2008	1540209	16.84	14.59	2.4	4.9	1890	5.921	64.58	148.09	39819
2009	1756964	18.54	10.05	2.4	5.7	1066	5.687	72.63	155.11	5900
2010	1699905	17.46	18.45	3.4	5.5	1526	5.681	74.39	170.46	16580
2011	1724197	17.96	5.98	2.4	4.5	2062	4.405	76.05	171.4	25960
2012	1776461	17.46	3.03	3.3	8.9	2062	3.694	77.55	188.3	20170
2013	1915495	17.75	7.82	2.8	3.3	2165	3.396	79.37	206.9	134
2014	2287020	18.15	2.25	3.8	3.2	2582	4.000	80.58	226.4	4306
2015	2371020	18.75	3.30	3.9	4.8	2063	3.390	96.55	247.4	13714

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، المؤسسة العربية

لضمان الاستثمار وغيرها.

ومما يمكن تأكيده هو أن هذا الاستقرار مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة، وهذا ما حدث بالفعل مع انهيار أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة 2015-2016 حيث بدأت تتلاشى هذه التوازنات مع انهيار أسعار النفط، ومنه يمكن القول بأنه رغم هذا التحسن يبقى الاقتصاد الجزائري غير مؤهل للاندماج في الاقتصاد العالمي، ولم يصل بعد إلى مستوى الأداء المطلوب دوليا وغير قادر على المنافسة.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم تحليل وتشخيص لواقع تنافسية الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم كل الجهود المبذولة والبرامج المختلفة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولات تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر والتي كانت تهدف في مجملها إلى رفع تنافسية الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة ولم تحقق سوى نتائج متواضعة في دعم مسيرة التنمية، وفي ضوء ما تقدم نعرض بعض النتائج:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0,05)$ ، بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنافسية الاقتصاد الوطني.
- قامت الجزائر بعدة برامج وأحدثت عدة آليات وهياكل كلها تهدف إلى تأهيل وعدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ترتيب الجزائر حسب عدة تقارير دولية وإقليمية لم يكن في المراتب المشرفة، وبالتالي فهي تعكس الوضع الغير تنافسي للاقتصاد الجزائري، بالرغم من تحسنها بعض الشيء في بعض المؤشرات وخلال عدد من السنوات؛
 - لاحظنا أن هناك تطور في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساهمتها في التشغيل، وتحسن نوعا ما في مؤشرات التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري،
 - وتطور بسيط في مؤشرات تنافسية الدول لا تتماشى مع تطور الدعم والجهود المسخرة لها، لذا يمكن في هذه الدراسة الخروج بالتوصيات التالية:
 - على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء أو تحديات النمو ودعم التنافسية؛
 - يجب على الحكومة المواصلة في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل برامجها مما يسمح بتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، بما فيها الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح أسواق العمل ورفع مستويات التعليم والتدريب والإدارة، وتوفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية، وتعزيز التعاون مع المجموعات الدولية المهتمة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والتجديد واكتشاف أسواق جديدة، وأيضا على التعامل في إطار عقود المفاوضة من الباطن جعلهم يوسعون من حصتهم السوقية.
- الإحالات والمراجع:**

- 1 Agence des PME, PME: Clés de Lecture, définitions, dénombrement, typologies, Série: Regards sur les PME, N°1, Paris, Graphoprint, 2003, P15.
- 2 ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية، الأردن، 2006، ص: 02.
- 3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05، العدد 02، 11 يناير 2017، الجزائر، ص:
- 4 Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPAK : « Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL », département de la recherche – Agence française de développement, p11.
- 5 Abdelhak Lamri, la mise a niveau, revue des sciences commerciales et de gestion, n2, école supérieur de commerce, Alger, juillet 2003, p41.
- 6 محمد صالح المشاوي، الخصوصة المصرية: رؤية شخصية، عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص: 24.
- 7 Ministère de la petite et moyenne Entreprise, mis a niveau et compétitivité industrielle, p3.
- 8 علياوش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص: 83.
- 9 Etude de faisabilité du programme national de mise a niveau de la PME, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, Octobre 2003, p05.
- 10 علي لزعر، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009، ص: 38.
- 11 بوهزة محمد، دمدوم كمال، تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورو - متوسطية، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية، المنعقدة يومي 09/08 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 05.
- 12 أحمد بلالي، الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الاستراتيجية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11، مايو 2007، ص: 249.
- 13 محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص: 04.
- 14 عماد صفر سلمان، الاتجاهات الحديثة للتسويق، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص: 39.
- 15 إبراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص: 42.
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص: 278.

- 17 عمر صقر، ، **العولة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، قطر، 2002 - 2003، ص: 93.
- 18 إيمان غرزولي، **البدائل الإستراتيجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة مؤسسة K-PLAST سطيف**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وت، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص: 40.
- 19 Synthèses des travaux des groupes consultatifs sur la compétitivité de la commission européenne.
- 20 علي توفيق الصادق، **المنافسة في ظل العولة: القضايا والمضامين**، ندوة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 06 - 07 أكتوبر 1999، ص: 23.
- 21 علي سالم أرميص، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 17 - 18 أبريل 2006، ص: 103.
- 22 محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص: 06.
- 23 غبولي أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية للبرامج بين الأهداف النتائج**، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي/المجلد الأول، العدد 29، جانفي 2017، ص: 211 - 228.
- 24 راتول محمد، سي علي أسماء، **دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2015/2014**، **مجلة شمال إفريقيا**، العدد 13، 2016، ص: 61 - 90.
- 25 عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها - دراسة تقييمية**، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، العدد 06، جانفي 2014، ص: 223 - 250.
- 26 حسين يحيى، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 350.
- 27 ريجان الشريف، **هوام لمياء**، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري - دراسة تحليلية تقييمية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 32، المجلد 08، 2013، ص 23 - 52.
- 28 Lamia AZOUAOU, La compétitivité et la mise a niveau des PME maghrébines: analyse a partir d'une approche multidimensionnelle, **REVUE ÉCONOMIE et MANAGEMENT**, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université Abou-Bekr Belkaid -Tlemcen,N°9, Octobre 2009, pp167-182.
- 29 عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 260.
- 30 الداوي الشيخ، **التسيير الفعال لموارد وكفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرض الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004، ص: 262.

دعائم النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي تنافسي

"صناعة البرمجيات نموذجا"

د.رمضان لعل
جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر
l.ramdani@yahoo.fr

د.شارف عبدالقادر
جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر
charefaek@yahoo.fr

An Empirical Study Of the relationship between real GDP and the unemployment Rate

Abdelhadi MEDDAH & Pr . Abdelkrim ELBACHIR

University of Hassiba ben bouali chlef - Algeria

Received: 10 Mar 2017

Accepted: 15 June 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

إن أحد العوامل الحاسمة في النجاح الهندي في ميدان تقنية المعلومات يعود إلى تطوير حلول برمجية متقدمة، فهناك الكثير من التجارب الهندية الناجحة، التي مرت عليها سنوات من التطوير، وتشمل هذه التجارب حلول التجارة الالكترونية، وحلول قواعد البيانات بكل أنواعها، وحلول محاسبية وحلول النشر الالكترونية، مما يسهل على الشركات الأجنبية الاعتماد الكامل على الشركات الهندية لاستعمال مثل هذه الحلول. فالاقتصاد الهندي هو عامل آخر مشجع، فهو يحقق نموا مستمرا، حيث يشهد قطاع تصدير البرمجيات نموا سنويا يتراوح ما بين 40 إلى 50 في المائة، إلى الدرجة التي جعلت الهند تتبوأ المكانة الثانية في العالم في تصدير البرمجيات، وسط ظهور متزايد لشركات عملاقة فيها مثل "ويبرو"، و"إنفوسيس"، وهذا ما يعطي صورة مشرقة للتجربة الهندية في إقامة اقتصاد معرفي تنافسي رائد.

كلمات مفتاحية : الهند - تكنولوجيا المعلومات - قطاع البرمجيات.

رموز JEL: D8.

Abstract:

One of the critical factors in the successful Indian in the field of information technology due to the development of advanced software solutions, there are many successful Indian tests, which passed by the years of development, and testing of these solutions include e-commerce, database solutions of all kinds, accounting solutions and electronic publishing solutions, which makes it easy for foreign companies complete dependence on Indian companies for the use of such solutions. The Indian economy is another factor encouraging, it is to achieve sustained growth, where the software export sector witnessed an annual growth ranges between 40 to 50%, to the degree that made India takes second place in the world in the export of software, amid growing emergence of giant companies like "wibro", "enfosis", and this is what gives rosy picture of the Indian experiment in establishing a competitive economy cognitive pilot.

Key Words : India - Information Technology - The software sector

(JEL) Classification : D8.

تمهيد:

كانت صورة الهند في العالم العربي مقترنة بالتخلف، وخاصة دول الخليج العربي، حيث تنتشر بكثافة العمالة الهندية التي تتمركز في مجالات العمل الشاقة، لقاء أجور زهيدة، لكن للهند صورة جديدة بدأت بالصعود منذ عقد التسعينات، فهي " وادي السليكون" جديد جنوب آسيا، إذ تستقطب الهند صناعة تقنية المعلومات بشكل متزايد، وقد تحولت مدينة بنغالور الهندية إلى معقل عالمي لهذه الصناعة، فقد وضعت الحكومة الهندية مقولة (بناء الهند بأيدي الهنود) كشعار لمبادراتها الوطنية، كما وضعت عبارة "تكنولوجيا المعلومات للجميع عام 2008"، كشعار لحملتها الوطنية لإقرار السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات التي اعتمدتها الحكومة رسمياً عام 1998، فقد استفادت الهند من القوة البشرية الهندية المتعلمة ومن ميزة إجادة الهنود للغة الإنكليزية، فوجهت مبادراتها باتجاه إنشاء صناعة برمجيات هندية قوية: ورغم عدم إهمال الشركات العاملة في مجال التجهيزات الحاسوبية، إلا أن جهد الدعم الأساسي ظل مركزاً على صناعة البرمجيات، وبالدرجة الأولى على تصدير البرمجيات.

1. إشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي أسس و دعائم نجاح النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي خاصة تنافسية قطاع صناعة البرمجيات ؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الجوهرى المطروح، وضعنا الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر العنصر البشري من أهم العوامل التي ساعدت الهند على نهوض قطاع صناعة البرمجيات، و خاصة القوى العاملة المتخصصة، و انخفاض تكلفة هذا المورد.
- ✓ مهارات الشركات الهندية في إدارة المشاريع من أهم العوامل التي ساعدت الهند على نهوض قطاع صناعة البرمجيات.
- ✓ توفر الدعم الحكومي من خلال تسهيلات في البنية التحتية التكنولوجية، وكذا الدعم الضريبي من أهم العوامل التي ساعدت الهند على نهوض قطاع صناعة البرمجيات.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- ✓ نمو قطاع الخدمات و مساهمته في الحصة الأكبر على مستوى اقتصاديات الدول المتطورة من حيث الناتج الإجمالي.
- ✓ التطور الاقتصادي المتصاعد نتيجة تبني اقتصاد المعرفة، الذي تعرفه اقتصاديات الدول الناشئة، و خاصة الهند.
- ✓ أهمية اقتصاد المعرفة كبديل لاقتصاد الذي يعتمد على الموارد الطبيعية، واعتباره كركيزة إستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

✓ بروز التجربة الهندية ، كمثال رائد في صناعة البرمجيات.

4. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- ✓ استعراض خصائص الاقتصاد الهندي ، وحجم مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي.
- ✓ التطرق إلى أهم أسباب نجاح التجربة الهندية في تبني اقتصاد المعرفة .
- ✓ إبراز دعائم تنافسية صناعة البرمجيات الهندية .

5. محاور الدراسة:

من هذا المنطلق سنعالج الموضوع من خلال التطرق للعناصر التالية:

1. نافذة تعريفية على جمهورية الهند.
2. عرض بنية الاقتصاد الهندي.
3. دعائم النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي تنافسي (سر نجاح صناعة البرمجيات الهندية).

6. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، في إبراز جوانب الموضوع ، وذلك لغرض الإجابة على التساؤل المطروح، من خلال الاعتماد على المراجع و المصادر ذات الصلة بالموضوع ، وكذا تحليل بعض الإحصائيات و التقارير المتعلقة بالاقتصاد الهندي ، وخاصة قطاع البرمجيات .

أولا. نافذة تعريفية على جمهورية الهند:

1.1. الجغرافيا والمناخ¹: تشكل سلسلة جبال الهملايا أغلب تضاريس الولايات الشمالية والشرقية في

الهند ، كما تتشكل باقي الولايات الشمالية ، الوسطى والشرقية من سهول خصبة (سهول السند)، وتمتد صحراء "تار" في مناطق شرق الهند وعلى مقربة من الحدود الباكستانية، أما المنطقة الجنوبية من البلاد تتشكل في أغلبها من هضبة الدكن، ويختلف المناخ في الهند من استوائي في الجنوب إلى معتدل في الشمال، يسود مناخ قاس (مناخ التندرا) في المناطق الشمالية الغربية من جبال الهملايا، وتتساقط الأمطار بكثرة أثناء هبوب الرياح الموسمية.

2.1. السكان²: بعد الصين تحتل الهند المرتبة الثانية في العالم من حيث تعداد السكان وتمثل اللغة،

الدين، والطبقات عوامل فاصلة في التنظيم الاجتماعي والسياسي للشعب الهندي، مدينة مومباي (بومباي سابقا) هي أهم تجمع حضري، يليها نيودلهي العاصمة وتشيناى، بالإضافة إلى الهندوس والذين يشكلون 80% من التركيبة العرقية للشعب الهندي، تعتبر البلاد ثاني أكبر دولة إسلامية بعد اندونيسيا، وتبلغ نسبة المسلمين منها 13.4% (أو أكثر حسب المصادر الأخرى)، كما تتواجد أقليات دينية أخرى على غرار، المسيحيين (2.33%)، السيخ (1.84%)، البوذيين (0.76%) وغيرهم.

3.1. اللغة³: الهند موطن اثنين من العائلات اللغوية الرئيسية، الهندوآرية والدرافية (نسبة إلى درا فيا)،

ويعترف الدستور باثنين وثلاثين لغة (اللغات الرسمية). كما تستعمل الحكومة المركزية اللغتين

الهندية والإنكليزية في المراسيم والمناسبات الرسمية، أما تاريخيا فتعتبر اللغتين السنسكريتية والتاميلية لغتان أصليتان، لأنهما ظهرتتا على الأرض الهندية، ويبلغ عدد اللهجات المحلية في الهند 1652 لهجة.

4.1. التعليم⁴: نسبة التعليم في الهند تقارب 64.8%، 53.7% من النساء و75.3% من الرجال، نسبة الذكور إلى الإناث هي 1000 إلى 933، ونسبة العاملين إلى إجمالي السكان 39.1%، أما حسب الجنس فتتوزع النسب كالآتي: الرجال 5.17%، والنساء 25.6%، متوسط الحياة 22.66 سنة، فيما بلغت نسبة المواليد 2.23%.

ثانيا. عرض بنية الاقتصاد الهندي:

يقول المفكر الهندي المستقبلي ج، س كابور في كتابه (Our Future Consumerism or Humanity)⁵ "لقد ضلت الهند تهتم دائما بالخلود أي بالحقائق الخالدة، وليس بالزمن مما جعلها تسمو على القيم المادية للاقتصاد العولمي أو عالم الحلم الاستهلاكي الذي يمكن أن يؤدي التعلق به إلى العنف والألم، إن على الهند في سعيها الشديد للثروة المادية والتأثير السياسي في العالم أن لا تتخلى عن هذه المسألة، ولقد كانت الهند لسنوات قليلة خلت، أشبه بقلعة محصنة بالبيروقراطية والقيود المالية والاقتصادية الشديدة، وهيمنة القطاع العام المطلقة على الاقتصاد ولكن ضغط العولمة جعلها أكثر مرونة وانفتاحا كما أدت خططها الاقتصادية، إلى نهضة صناعية ومعلوماتية شاملة، وإلى تحقيق معدل نمو اجتماعي سنوي لا تستطيع دولة كبيرة أخرى في العالم بلوغه، ذلك أن الهند وإن تأخرت عن التتين الصيني في بناء اقتصاد حديث إلا أنها تمكنت في عقدين ونصف تقريبا من تحقيق إنجازات مذهلة، فحتى 1980م كان نحو نصف سكانها فقراء أما اليوم فقط هبطت هذه النسبة إلى الربع، وسيصبح معظم السكان في حالة جيدة من العيش بحدود سنة 2025م، وحسب البيانات المتوافرة يوجد 300 مليون هندي تتشكل الطبقة الوسطى منهم، وكما قالت إحدى الخبيرات الهنديات في مقابلة لها مع تلفزيون CNN قبل مدة فإن كلا من هؤلاء يستطيع شراء سيارة مر سيدس من دون أن يستدين⁶، وهذه بعض المؤشرات الرقمية لاستعراض واقع الاقتصاد الهندي بصفة عامة⁷، وهذه بعض المؤشرات الرقمية لاستعراض واقع الاقتصاد الهندي بصفة عامة⁸.

1. مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي:

يعتبر قطاع الخدمات أكبر قطاعات الاقتصاد مساهمة في الناتج المحلي، حيث يساهم بنحو 59%. تطور مشاركة قطاع الخدمات من 15% عام 1950⁹ إلى أن أصبح أكبر مساهمي التنمية الاقتصادية بنسبة 60%، ويحتوي علي ما يقرب من 27% من قطاع العمالة في الهند، وجاء نشاط التكنولوجيا والأعمال علي رأس أكبر النشاطات نمواً في قطاع الخدمات حيث يتميز قطاع العمالة في مجال التكنولوجيا بالمهارات والكفاءة العالية وذو خبرة جيدة، ثم يأتي قطاع الصناعة في المركز الثاني من مساهمته في عجلة النمو، إذ يساهم بنحو 27% من الناتج المحلي الإجمالي، ويدخل ضمن القطاع الصناعي عدة صناعات مثل: صناعة التعدين والبتروكيماويات وغيرها، الذين يشاركون بنحو 34% من صادرات الهند، وأيضا ذلك بجانب صناعة الذهب حيث تأتي الهند في

المرتبة الأولى في صناعة الأحجار الكريمة، كما تعتبر أكبر مستهلك للذهب في العالم علي هامش العادات والتقاليد التي يشتهر بها أفراد المجتمع الهندي، أما فيما يخص القطاع الزراعي فيساهم بما قيمته 14٪ من الناتج المحلي، فتراجعه يعود لاهتمام الدولة بقطاعي الخدمات والصناعة. (انظر الجدول 01 في الملحق)

2. المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الهندي:

وردت هذه الإحصائيات الرسمية حول بعض المؤشرات الاقتصادية وهي موضحة في الجدول 02 كما يلي¹⁰، حيث إن مؤشرات الاقتصاد الهندي عرفت تطورا ملحوظا، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة عرفت تراجعا طفيفا على العموم (الفترة 2011 - 2013)، هذا راجع بالخصوص إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي في هذه الفترة وخصوصا الصين التي تعتبر شريكا هاما للهند، بالإضافة إلى تبعات الأزمة المالية العالمية، وعلى العموم الاقتصاد الهندي اليوم أصبح اقتصادا خدماتيا يعتمد على تكنولوجيا المعلومات التي هي أسرع قطاعات الاقتصاد نموا وأدورها ربحا. وعليه أصبحت الهند عنصرا لا يستغنى عنه في اقتصاد المعرفة العالمي، وهيمنتها في تكنولوجيا المعلومات هو طريقها للتأثير في شؤون العالم¹¹. (انظر الجدول 02 في الملحق)

3. دعائم النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي تنافسي (سر النجاح):

تشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث وتعد أسرع القطاعات نموا، إذ تدر على البلاد حوالي 13 بليون دولار سنويا كما يحتل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالميا من حيث تبادل العملات والرابع من حيث معدل القدرة الشرائية، كما سجلت الهند سنة 2003 أعلى معدلات النمو السنوية في العالم حوالي 8٪¹² كما ترى دار ماسنري وشركاه للدراسات المستقبلية أن الخدمات المعلوماتية في الهند والقوى البشرية وراءها ستتضاعف بمعدل خمس مرات.، وأن عدد العاملين فيها سيبلغ أربعة ملايين، وأن صادرات الهند منها ستصل إلى 57 بليون دولار سنويا¹³. إذ تستقطب الهند صناعة تقنية المعلومات بشكل متزايد، وقد تحولت مدينة بنغالور الهندية إلى معقل عالمي لهذه الصناعة، واستوطنت فيها كبرى الشركات العاملة في هذا الحقل على مستوى الأرض، بما فيها شركات محلية أيضا¹⁴.

1.3. نقطة الانطلاق: لقد بدأت المغامرة الهندية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، أي بعد استقلالها، حينما قرر رئيس الوزراء آنذاك جواهر لال نهرو، أن تصبح للهند جامعات ومعاهد تقنية من الطراز العالمي، وكانت البداية من معاهد التكنولوجيا أو ما يعرف بـ Indian Institute of Technology، والتي أنتجت العديد من المواهب والأدمغة والكفاءات التي تقوم عليها كبريات الشركات العالمية في مجال التقنية وصناعة البرمجيات مثل مايكروسوفت، آي بي إم، أوراكل... إلخ¹⁵، فالهند نجحت في بناء صورة لها كمصدر أول لمحتري في تكنولوجيا المعلومات وخبراء الكمبيوتر في العالم.

2.3. واقع صناعة البرمجيات في الهند: إن تنامي هذه الصناعة في الهند، وانتشار الخبراء الهنود حول العالم، أصبح يشكل تهديدا لسوق العمل لأخصائيي تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع ممثل ولاية نيوجرسي في مجلس الشيوخ، لاقتراح تشريع يمنع على غير مواطني الولايات المتحدة، أن يعملوا في مشاريع تكنولوجيا المعلومات¹⁶، وتعود فكرة محاكاة وادي السليكون الأمريكي، في مدينة بنغالور الهندية إلى

خمسنيات القرن الماضي، ثم الاستعانة بأبناء الوطن من الخبراء الهنود في الخارج ، وذلك بدعوتهم لاستكمال جهودهم العلمية على أرض الوطن وتوفير المناخ الملائم لإبداعهم، مع كل الامتيازات التي كانت توفرها لهم دول المهجر. ثم جاء عقد التسعينات حيث تم البدء في إنشاء شركات و مدن تكنولوجية متكاملة بخبرات محلية في عدد من المدن الهندية (بنغالور - كلكتوتا - حيد آباد - بومباي) . وتمكنت من استقطاب اكبر الشركات في هذا المجال مثل Microsoft -Wipro -IBM-TCS وغيرهم من الشركات ¹⁷.

تعتبر الهند في الوقت الحالي ثاني اكبر مصدر للبرمجيات بعد الولايات المتحدة ، ويتم تطوير ما يقارب 40% من البرمجيات المستخدمة في الهواتف النقالة ، وتفوق عائدات هذا القطاع 100 مليار دولار ، إذ بلغت الصادرات منه حوالي 69 مليار دولار لسنة 2012 ¹⁸. كما أنها اعتمدت على مشاريع وطنية لتطوير المجال التكنولوجي مثل مشروع "أكاش" و هو مشروع الكمبيوتر اللوحي منخفض التكلفة (80 دولار أمريكي) و الذي تم إنتاجه و توزيعه على تلاميذ المدارس في أنحاء الهند .

3.3. العمليات التي تقدمها صناعة البرمجيات الهندية (خدمات التطوير الخارجي مثالا):

هناك العديد من الخدمات و العمليات التي يقدمها قطاع صناعة البرمجيات الهندي ومن أهمها ما يسمى بخدمات التطوير الخارجي Outsourcing services ، وهي تتم عندما تعتمد شركة ما إلى نقل بعض العمليات الرقمية كتطوير البرامج أو إدارة قواعد البيانات إلى إدارة شركة أخرى ومن ابرز العمليات التي يتم نقلها :

- إدارة التطبيقات ، مثل إدارة و تطوير أنظمة مثل نظام SAP وهو اختصار لنظم تتعلق بتطبيقات المنتجات والعمليات الأخرى المعقدة Systems , applications , and Products . وإدارة أنظمة ال CRM ، وهي اختصار Customer Relationship Management ، وكذا إدارة قاعدة بيانات Oracle وإصلاح الأخطاء فيها .

- إدارة بعض العمليات اليومية مثل أنظمة الحسابات ، و أنظمة خدمة العملاء وتوفي الدعم الفني.. الخ . فيها وهو ما يعرف ب Business Process Outsore BPO ¹⁹. فقد حققت الشركات الهندية من هذه الخدمة ما يقارب 2 مليار دولار عام 2003 .

وما يمكن الإشارة إليه أن معظم الشركات الهندية التي تنتج هاته الخدمات وهي خدمات التطوير الخارجي حائزة على شهادات الجودة ISO 9000 ، وكذا شهادات الجودة المتعلقة بشركات التكنولوجيا المعروفة ب SEI-CMM (حوالي 75 بالمائة من الشركات الحائزة على هذه الشهادة في العالم موجودة في الهند) ²⁰.

4.3. دعائم النموذج أو سر نجاح صناعة البرمجيات الهندية

يتمتع قطاع البرمجيات بمزايا عديدة سمحت بالنمو بقفزات سريعة ، ونوجزها في ما يلي ²¹:

1.4.3. القوى البشرية: يقول الاقتصاديون الهنود "إذا كان لدى بلدان الشرق الأوسط البترول، فإن لدينا رجال تكنولوجيا البرمجيات، وفعلا تستفيد الهند كثيرا من هذه النقطة، فهي تمتلك ثاني أضخم مجموعة في العالم من القوى العاملة المتخصصة تكنولوجيا والتي تتقن اللغة الإنجليزية ولا يسبق الهند في هذا المجال سوى الولايات المتحدة الأمريكية وللهند أفضلية على هذه الأخيرة، بسبب انخفاض الكلفة كما هو معروف، ولقد بدأت الهند

صناعة البرمجيات في منتصف الثمانينات، حيث كان لديها سنة 1985 ما يقارب 6800 مختصا بالبرمجيات، وخلال 12 سنة استطاعت الهند أن تحقق قفزة في عدد المبرمجين ليصل إلى 160000 عام 1997، و340000 مبرمج عام 2000. وبلغ العدد ما يقارب مليون مبرمج سنة 2014²²، ويقدر حجم الطلب العالمي على المبرمجين إلى مليوني مبرمج في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، وتستطيع الهند أن توفر 60000 مبرمجا كل عام، وبذلك يمكن للهند أن تساهم في الاستجابة للطلب العالمي، بالاستفادة من الخريجين من الكليات التقنية، والمعاهد الخاصة...الخ.

2.4.3. تكلفة اليد العاملة: يرجح النمو الهندي القوي في صناعة البرمجيات إلى تكلفة المبرمجين الهنود، فقد كان المبرمجون الهنود يتقاضون ما يعادل من 15 - 20٪ فقط مما يتقاضاه نظراؤهم في البلدان المتقدمة.

3.4.3. خطوط واسعة من الخدمات: تستطيع الهند أن تقدم طيفا واسعا من الخدمات، بدءا من الدعم الفني ومعالجة المعطيات، وحتى أكثر أنظمة البرمجيات تطورا وتعقيدا، ونظرا للتكلفة المنخفضة لعمل شركات البرمجيات، وتوافر قوة عاملة خبيرة على جميع المستويات، فإن الشركات الهندية تستطيع أن تعرض خدمات عمل مكثف لتنفيذ أعمال برمجية كبيرة. ومن هذه الخدمات ما سبق ذكره في الجزء السابق

4.4.3. مهارات الشركات الهندية في إدارة المشاريع: تتمتع الشركات الهندية بخبرة كبيرة في العمل مع شركات برمجيات عالمية ضخمة، وقد حققت رقما قياسيا غير مسبوق في عدد وحجم عقود إنجاز مشاريع، مما منحها خبرة أساسية في التزام وتنفيذ مشاريع برمجية ضخمة، وقد اكتسبت بذلك مصداقية عالية لدى دول أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وزيادة عدد المشاريع وحجم العقود لتنفيذ المشروعات البرمجية تعكس تلك الثقة، كما أن مهارة الشركات الهندية في إدارة هذه المشاريع تسمح لها بتخفيض الزمن اللازم لتنفيذ أي مشروع وبالتالي تخفيض تكلفته²³.

5.4.3. جودة الكوادر المتخصصة: تخرج الجامعات الهندية والمعاهد الخاصة عشرات الآلاف من المتخصصين سنويا، وقد استوعبت الشركات الهندية هذه الكوادر ودربتها عبر إنجاز المشاريع البرمجية، كما أن معظم الشركات أو جميعها اكتسبت خبرة جيدة في الحاسبات الرئيسة (Main frame) والحواسيب الشخصية (PC)²⁴.

6.4.3. تسهيلات في البنية التحتية: استفادت الشركات البرمجية الهندية من 500 وصلة معطيات تجارية عالية السرعة من مستوى (256Kbps - 32)، ووصلت مع سنة 2010 إلى 18 Mbps وتستخدم الشركات هذه الوصلات لتبادل المعطيات مع زبائنهم في الخارج، وقد تم توفير معظم خدمات الاتصالات من خلال حقائق تكنولوجيا البرمجيات الهندية (STPI)، وتتضمن هذه التسهيلات (فاكس، وصلة انترنت، طاقة مدعومة...الخ)، كما أن الشركات الوطنية التي لا تنتمي إلى حقائق (STPI) تتلقى مساعدات من إدارة الحقائق، إذ تضع تحت تصرفها شبكة خدمات استقبال (Receivers).

7.4.3. ثقافة مهنية عالية في مجال إدارة الأعمال: تتميز الهند بوجود عدد كبير من المدارس العليا للأعمال والإدارة وبوجود كوادر مختصة ذات مستوى رفيع يطابق المعايير الدولية والغربية كما أن الثقافة الهندية عموما في

مجال الاقتصاد والإدارة مشابهة لمثيلاتها في البلدان الغربية والدول المتطورة، مما يسهل على الشركات الأجنبية تطبيق فكرة تأسيس فروع لها في الهند

8.4.3. الدعم الحكومي: تتمتع صناعة البرمجيات الهندية بتجربة غير مقيدة لتصريف أعمالها، بأفضل الطرق الممكنة، وبالوسائل التي تراها مناسبة، كما أن الحكومة تشجع صناعة البرمجيات من خلال منح مكافآت مالية للمصدرين، وثمة إجراءات مختلفة لدفع وتدعيم هذه الصناعة.

9.4.3. رجال التكنولوجيا والأعمال الهنود - الأمريكيون²⁵: أسس رجال الأعمال الأمريكيون من أصل هندي رابطة للتشبيك والتعاون في الولايات المتحدة، وتضم هذه الرابطة أكثر من 600 خبير وإداري وممول ومدير مشروعات ممن يعملون تحديداً في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وقد لعبت هذه الرابطة للهنود الأمريكيين دوراً مزدوجاً في ارتباط هؤلاء فيما بينهم أولاً وارتباطهم جميعهم بالوطن الأم مقدمين المساعدة والنصح والإرشاد وساعين إلى أداء دور المساعدة في تطوير العلاقات بين صناعة البرمجيات الأمريكية ومثيلتها الهندية، كما أن هذه الرابطة لم تكتف بدور الإرشاد والنصح بل ساهمت أيضاً في تأسيس أكثر من 30 شركة هندية بتمويل من رجال الأعمال المغتربين.

10.4.3. دعم النظام الضريبي²⁶: يدعم النظام الضريبي الهندي صناعة البرمجيات والتطوير الخارجي للخدمات، فهناك إعفاء ضريبي لمدة 05 سنوات للشركات المزودة للانترنت، وإعفاء لمدة 10 سنوات للمجمعات التقنية مثل المجمع الذي شيدته شركة " صن مايكروسيستمز" في بنغالور، والذي يضم 5000 مبرمج فني، بينما تمنح الحكومة الهندية إعفاءاً ضريبياً لمدة 10 سنوات للشركات العاملة في البحث العلمي.

11.4.3. جودة وتنافسية الصناعة الهندية²⁷: إن للجودة الهندية دورها، فمعظم الشركات الهندية العاملة في خدمات التطوير الخارجي حائزة على شهادات الجودة "الإيزو" إلى درجة التي جعلت 4/3 الشركات الحائزة على شهادات الجودة المتعلقة بشركات تكنولوجيا المعلومات CMM - SEI في العالم موجودة في الهند.

الخلاصة:

مما لا شك فيه أن النموذج الهندي نموذج رائد في مجال الاقتصاد المعرفي، فقد استطاعت الحكومة الهندية أن توظف نقطة ضعف الهند (الانفجار السكاني)، وتحولها إلى نقطة قوة، وفي المحصلة تكون الهند قد نجحت في بناء صورة لها كمصدر أول لمحترفي تقنية المعلومات في العالم، إذ أن تنامي هذه الصناعة في الهند بأشكالها المختلفة، وانتشار الخبراء الهنود حول العالم، قد أصبح يشكل تهديداً لسوق العمل لأخصائيي تكنولوجيا المعلومات في بلد كالولايات المتحدة، و من خلال دراستنا خلصنا للنتائج التالية.

إن نجاح النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي وخاصة فيما يخص خلق قطاع صناعة البرمجيات يتميز بتنافسية عالية، يعود إلى مجموعة من الدعائم والأسس من أهمها:

✓ توفر الهند على قوى بشرية هائلة ومؤهلة في القطاع التكنولوجي، أو ما يعرفون برجال التكنولوجيا خاصة المتخصصون في البرمجيات، بالإضافة إلى إتقانهم للغة الانجليزية.

- ✓ انخفاض تكلفة صناعة البرمجيات في الهند، مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة، وخاصة تكلفة اليد العاملة في هذا المجال، إذ تؤكد الإحصائيات أن المبرمج الهندي يتقاضى أجرا ما يعادل 20% مما يتقاضاه نظراؤهم في البلدان المتقدمة .
- ✓ جودة نظام التعليم العالي وخاصة في الكليات التقنية في الهند، مما ساعد على تدعيم قطاع البرمجيات بآلاف الخريجين من المبرمجين سنويا، سواء محليا أو دوليا و هذا لزيادة الطلب على خدماتهم من طرف الشركات الدولية في الولايات المتحدة، اليابان و كندا.
- ✓ الميزة التنافسية لقطاع البرمجيات الهندي، يرجع أيضا إلى قدرة الشركات الهندية على تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات بدءا من الدعم الفني ومعالجة المعطيات، وحتى أكثر أنظمة البرمجيات تطورا وتعقيدا وبجودة عالية مثل خدمات التطوير الخارجي Outsourcing services .
- ✓ المصداقية التي تتمتع بها الشركات الهندية في مجال إدارة المشاريع وتنفيذ العقود، وهذا نتيجة احتكاكها بالشركات الأمريكية العملاقة، وكذا العاملة في أوروبا الغربية، والذي يرجع أيضا بالأساس كما سبق و اشرنا إليه إلى جودة نظام التعليم العالي مما ساعد على توفير قيادات إدارية ذات كفاءة عالية في مجال إدارة الأعمال.
- ✓ الدعم الحكومي الذي توفره الحكومة الهندية لهذا القطاع، وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة التصديرية، وتشجيع البحث العلمي ماديا من خلال مخصصات موجهة لمخابر البحوث المتواجدة في الجامعات، والمراكز المتخصصة.
- ✓ النظام الضريبي الذي جاء محفزا لهذا القطاع و ليس عبئا عليه من خلال الإعفاءات الموجهة إلى شركات البرمجيات، والمجمعات التقنية، والشركات العاملة في البحث العلمي.
- ✓ التسهيلات الممنوحة من طرف الحكومة فيما يخص البنية التحتية التكنولوجية، من خلال إنشاء حدائق تكنولوجيا البرمجيات الهندية (STPI) و تزويدها بوصلات المعطيات التجارية عالية السرعة، و توفير شبكة خدمات الاستقبال، وإقامة وادي سيلكون مشابه لنظيره في الولايات المتحدة.
- ✓ المساعدة و المرافقة التي وفرتها رابطة العلماء و رجال الأعمال الأمريكيين من أصل هندي، الذين يعملون في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتي امتدت إلى تمويل المشاريع الهندية الرائدة في هذا القطاع، وخاصة الصغيرة و المتوسطة منها، مما يعكس ارتباطهم بالوطن الأم.
- ✓ كل الأسباب التي تطرقنا إليها آنفا، ساهمت في حصول العديد من شركات البرمجيات الهندية على شهادات الجودة "الإيزو"، فمعظم شركات تكنولوجيا البرمجيات في العالم الحاصلة على هذه الشهادات تتواجد بالهند.

الملاحق

الجدول (01): يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي لسنة 2014

النسبة	النسبة	النسبة	التعيين
٪59	٪27	٪14	النسبة

المصدر: محمد أليشي، الاقتصاد الهندي على طريق الإقلاع، الرابط www.alphabeta.argaam.com

الجدول (02): يظهر المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الهندي (أثر زيادة التحرير) (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

السنوات	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	8.91	6.69	4.47	4.74
نمو القطاع الزراعي	8.61	5.02	1.42	4.71
نمو القطاع الصناعي	7.55	7.81	0.96	0.35
نمو قطاع الخدمات	9.67	6.57	6.96	6.78
حجم الصادرات (مليار دولار)	250.5	309.8	306.6	318.6
حجم الواردات (مليار دولار)	381.1	499.5	502.2	466.2
المؤشر التجاري (مليار دولار)	-130.6	-189.8	-195.7	-147.6
أصول العملات الأجنبية (غير شامل الذهب)	296.7	296.6	295.7	303.7
الدين الخارجي (مليار دولار)	317.9	360.8	409.4	442.2

المصدر: البنك الدولي www.alphabeta.argaam.com

الإحالات والمراجع:

1. مقتبس من موسوعة ويكيبيديا
2. نفس المرجع
3. نفس المرجع
4. نفس المرجع
5. حسين عايش، النمر الهندي الأليف المنطلق، جريدة الرأي الأردنية، 2007/07/02.
6. نفس المرجع.
7. محمد أليشي، الاقتصاد الهندي على الطريق إلى الإقلاع، موقع ألفا بيتا، (تاريخ النشر 2015/03/03) (تاريخ الاطلاع 2016/03/02) على الرابط: www.alphabeta.argaam.com/article/97558
8. محمد أليشي، الاقتصاد الهندي على الطريق إلى الإقلاع، موقع ألفا بيتا، (تاريخ النشر 2015/03/03) (تاريخ الاطلاع 2016/03/02) على الرابط: www.alphabeta.argaam.com/article/97558
9. نفس المرجع.
10. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة المالية الهندية، إصدار 2015، بدون صفحة.
11. حسين عايش، مرجع سبق ذكره.
12. مقتبس من موسوعة ويكيبيديا.
13. حسين عايش، مرجع سبق ذكره.
14. عبد المجيد ميلاد، لماذا نجحت الهند في ميدان تقنية المعلومات وأخفق العرب؟، مقال في موقع عبد المجيد ميلاد.
15. صحيفة سبق الالكترونية، الهند تطور كبير استحققت به ثاني اكبر مصدر للبرمجيات للعالم، (تاريخ النشر 2014/02/28) (تاريخ الاطلاع 2016/03/02) على الرابط: www.sabq.org/eFsd.
16. سيد محمد الداعور لماذا نجحت الهند وأخفق العرب في تقنية المعلومات والبرمجيات، (تاريخ الاطلاع 2016/03/04) على الرابط: www.siironline.org/albawab/derasat01/163html.
17. نهاد حسن، المغتربون أبطال قصة نجاح وادي السليكون بالهند، مجلة أبناء الوطن في الخارج، ص 11 على الرابط www.sis.gov.eg/newrr/24edition/economy

18. صحيفة سبق الالكترونية ، مرجع سبق ذكره.
19. معتصم زكار ، التجربة الهندية في صناعة البرمجيات والاتصالات ، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثالث للقطاع الخاص المنظم من طرف المكتب الإقليمي العربي للإتحاد الدولي للاتصالات ، أكتوبر 2006 بدون صفحة .
20. نفس المرجع.
21. محمد نجاح خطاب ، ماذا قدمت الهند للعالم ، (تاريخ النشر 2014/07/28) (تاريخ الاطلاع 2016/03/04) على الرابط :- www.mohammed-nagah.blogspot.com/20
22. بشار عباس ، مرجع سبق ذكره.
23. نفس المرجع.
24. نفس المرجع.
25. نفس المرجع.
26. معتصم زكار ، مرجع سبق ذكره.
27. نفس المرجع.

تقدير نموذج إحصائي للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات بواسطة التحليل اللوجستي

دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات خلال الفترة (2009-2014).

د. تراري مجاوي حسين

جامعة وهران - 2

h_trari@yahoo.fr

أ. خليفة الحاج

طالب دكتوراه جامعة وهران 2، الجزائر

Khelifa_hadj@yahoo.fr

Estimating a statistical model to forecast the risk of financial failure of enterprise's through logistic analysis.

A case study of a sample of some enterprises during the period from 2009 to 2014

KHELIFA Hadj & TRARI MEDJAOUI Hocine

university of Ahmed Ben Bella, Oran / Algeria

Received: 10 Mar 2017

Accepted: 02 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج إحصائي للتنبؤ بمخاطر فشل المؤسسات باستخدام التحليل اللوجستي، حيث أجريت الدراسة على 52 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (22 مؤسسة سليمة) و(30 مؤسسة فاشلة) خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، كما تم الاعتماد على بطارية مكونة من 25 نسبة مالية، وخلصت الدراسة إلى انتقاء خمس (05) نسب مالية مدرجة في الدالة الإحصائية اللوجستية: (هيكل التمويل، المردودية الاقتصادية، الاستثمارات، الاستدانة قصيرة الأجل، مؤشر الحجم)، ثبت أن لها قدرة التنبؤ بالمخاطر المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وبلغت نسبة الدقة التنبؤية لهذا النموذج 90%.

الكلمات المفتاحية: تحليل لوجستي، نسب مالية، مؤسسات فاشلة، مؤسسات سليمة.

رموز JEL: C1، G17، G32، G33

Abstract:

This study aimed at building a statistic model in order to predict the enterprise's failure risk using a logistic analysis. It has been applied on 52 small and medium enterprises which 22 are successful and 30 are faulty. It was during the period of 2009 to 2014. This work ends up with the selection of 5 financial ratios (from 25) included in the statistic and logistic function: financing structure, economic profitability, investment, short-term debt, and size index. Thus, it is proven to have a high financial risk predicting capacity whose accuracy rate attains 90%.

Key words: Logistic analysis, Financial ratios, Failure enterprises, Healthy enterprises.

(JEL) Classification: C1, G17, G32, G33.

تمهيد:

يُعتبر التنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر أمراً ضرورياً لتجنب خروجها من دنيا الأعمال، إذ ازدادت الجهود والأبحاث العلمية للتوصل إلى أساليب ونماذج كمية (إحصائية ورياضية) تُساعد على الكشف المبكر عن احتمالات تعرضها لمخاطر الفشل المالي، ولهذا شرع العديد من المتخصصين في ميدان النمذجة والمحاكاة المالية في البحث عن الطرق والأساليب التي يُمكن من خلالها التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، لذا انتشرت العديد من الأبحاث والدراسات التي استخدمت النسب المالية بوصفها أدوات لتطبيق النماذج الكمية المعدة بدايةً من أبحاث (FITZ PATRICK; 1932) و (MERSIN; 1942) الذين كان لهم قصب السبق في هذا الحقل، ومنذ ذلك الوقت برزت عدة أجيال من نماذج التنبؤ بالفشل المالي على الرغم من أن المنهجية المتبعة ومتغيرات التحليل لم يطرأ عليها تغييراً كبيراً، الشيء الذي تغير هو تطور تقنيات الأساليب الإحصائية بداية من الأبحاث الأولى في هذا الحقل التي اعتمدت على الأساليب الإحصائية الأحادية المتغيرات، ثم برزت الأساليب الإحصائية المتعددة المتغيرات التي ظهرت مع تطور تحليل المعطيات (التحليل التمييزي، النموذج الاحتمالي واللوغاريتمي). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائية كغيرها من المؤسسات تسعى إلى تجنب هذه المخاطر، أو بالأحرى التقليل من صدماتها وذلك بمواكبة التطورات الحاصلة في ميدان العلوم والإحصاء، من خلال بناء نماذج كمية هجينة بين الأساليب الإحصائية ونسب التحليل المالي بإمكانها قياس وتقييم أدائها ومن ثم التنبؤ بتلك المخاطر المالية التي تترصد بها. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة أسلوب التحليل اللوجستي الذي يعتمد عليه التحليل المالي في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

• فرضيات الدراسة

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في إطار الفرضيات التالية:

H₁: الأسلوب الإحصائي اللوجستي المقترح له قدرة تنبؤية كبيرة بمخاطر فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

H₂: المتغيرات التفسيرية المشكلة للنموذج الإحصائي المقترح تظهر في العديد من النماذج الإحصائية السابقة.

• أهمية وأهداف الدراسة

الهدف الأسمى من هذه الدراسة هو بناء نموذج إحصائي لوجستي مشكل من نسب التحليل المالي للتنبؤ بمخاطر فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الفشل المالي والتنبؤ به وتقديم إشارات تحذيرية تمثل أدوات الإنذار المبكر لإدارة المؤسسات وأصحاب المصلحة فيها قبل حدوثه بهدف مساعدتها في اتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة.

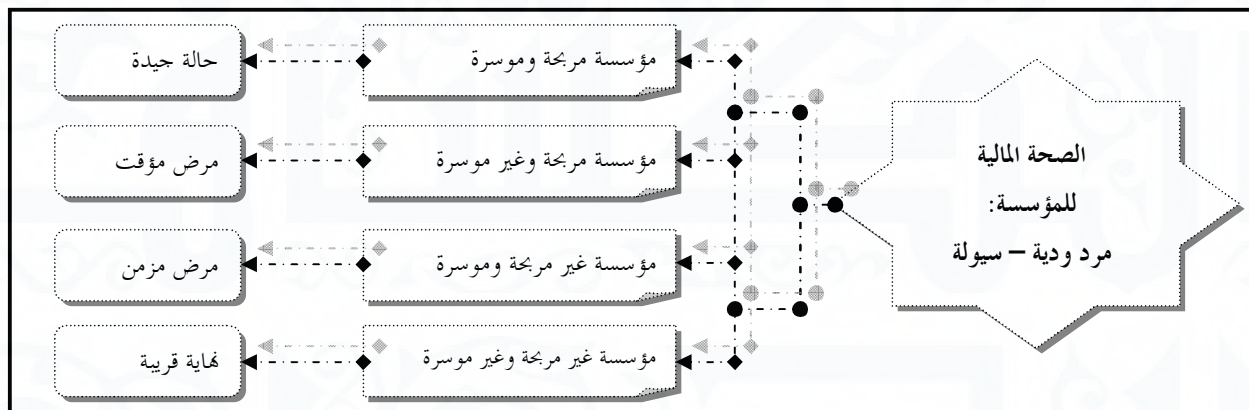
أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة

1. الإطار النظري

1.1. مفهوم مخاطر الفشل المالي

يُعتبر الفشل المالي ظاهرة قد تواجه العديد من المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية والمتطورة على حد سواء. ويعرف الفشل المالي بأنه توقف أنشطة المؤسسة طواعية بسبب التعثر (تصفية اختيارية)،¹ أو بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين (تصفية إجبارية).² كما ينظر إليه البعض على أنها تلك الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة على سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها مثلاً: عدم دفع الفواتير.³ فمن الناحية المالية، تعتبر المؤسسة فاشلة أو معسرة إذا واجهت مشاكل في السيولة، وإذا كانت كذلك غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها. حيث يعتقد (MALECOT, 1981) أن الفشل المالي يحدث عندما تكون عمليات الاستغلال غير قادرة على مواجهة خصومها المستحقة بواسطة أصولها المتوفرة لديها، حيث المردودية غير كافية، النشاط الاستغلالي مهدد، إذ أنها لم تعد قادرة على مكافئة الأموال الخاصة بمعدلات السوق الحالية. ففي ظل هذه الظروف فإنه سيكون من الصعب على الشركة الحصول على أسهم جديدة لأنها غير قادرة على مكافئتها، فيتوجب عليها طلب خط جديد من الائتمان لضمان استمرار نشاطها، لكن اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية سوف يحملها أعباء مالية إضافية التي تسهم بدورها في تدهور نتائجها المالية. وبالمثل، فإن المؤسسة ستواجه مشاكل في السيولة في حالة ما إذا ما كانت إمكانياتها من الاستغلال غير كافية لتغطية جميع نفقاتها (BAL & al., 2010). فنقص السيولة ومردودية سلبية دفع كل من (OOGHE & VAN WYMEERSH, 1990) التمييز بين أربع أصناف من المؤسسات وذلك على أساس حالتها الصحية. الشكل أدناه يلخص ذلك:

الشكل (1): حالة الصحة المالية للمؤسسة



Source: OOGHE, H, VAN WYMEERSCH, C, *Traité d'analyse financière*, 6^{ème} édition, Presses Universitaires de Namur, 1996, p. 395.

2.1. مفهوم أسلوب التحليل اللوجستي

الانحدار اللوجستي هو أحد أكثر التقنيات المستخدمة على نطاق واسع للتصنيف، إذ يعود الفضل في تطوير هذا النموذج إلى الباحث "VERHULST" بإعتباره أول من استخدم الدالة اللوجستية لوصف نمو المجتمع وأسماها بدالة النمو، ثم في عام 1920 قام الباحثان "PEAL AND REED" باستخدام الدالة لحساب نمو السكان ليطلقا عليها اسم الدالة اللوجستية بدلاً من دالة النمو،⁴ حيث عرفها "HARVER" بأنها الطريقة الإحصائية لنمذجة البيانات الثنائية، لهذا يُعتبر من أهم النماذج التي تعتمد على المتغيرات النوعية في تفسير الظواهر، فالكثير منها يتطلب الأمثلة ويكون فيها المتغير التابع (y) محل الدراسة ثنائي القيمة حيث يأخذ القيمتين (0) أو (1) كما يلي:

$$Y_i = 1 \text{ si l'entreprise } i \in N \text{ et } Y_i = 0 \text{ si } i \in D$$

N المؤسسات غير الفاشلة

D= المؤسسات الفاشلة

وبالتالي يتم تمثيل العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير المفسر وفق الصيغة التالية:⁵

$$Y_i = \frac{\exp(\alpha + \beta \cdot X_i)}{1 + \exp(\alpha + \beta \cdot X_i)} ; \begin{cases} -\infty < X_i < +\infty \\ -\infty < \alpha < +\infty \\ \beta > 0 \end{cases} \dots\dots\dots (1)$$

وفي الحالة التي تتعدد فيها مستويات المتغيرات المستقلة $(X_{i1}, X_{i2}, \dots, X_{ik})$ المفسرة للمتغير التابع Y_i يتم

صياغة العلاقة على الشكل التالي:⁶

$$Y_i = \frac{\exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij})}{1 + \exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij})} + \mu_i ; \begin{cases} i = 1, 2, \dots, n \\ j = 0, 1, 2, \dots, k \end{cases} \dots\dots\dots (2)$$

علماً أن:

y_i : الملاحظة i للمتغير التابع ثنائي الاستجابة؛

X_{ij} : الملاحظة i للمتغير التفسيري j حيث: $X_{i0} = 1$ ؛

β_j : معاملات النموذج؛

μ_i : حد الخطأ العشوائي غير المشاهد.

وبافتراض أن حد الخطأ العشوائي μ_i يتبع التوزيع اللوجستي الذي يكون متماثلاً حول الصفر وتباينه

يساوي $\frac{\pi}{3}$ ، فإن دالة الكثافة الاحتمالية تأخذ الصيغة التالية:⁷

$$f(\epsilon) = \frac{\exp(\mu_i)}{[1 + \exp(\mu_i)]^2} \dots\dots\dots (3)$$

وتكون دالة التوزيع التراكمية على الشكل التالي:

$$F(\varepsilon) = \frac{\exp(\mu_i)}{1 + \exp(\mu_i)} \dots \dots \dots (4)$$

أما بالنسبة لتوقع الأخطاء العشوائية غير المشاهدة وتباينها تأخذ الصورة التالية:

$$\begin{cases} E(\mu_i) = 0 \\ VAR(\mu_i) = \theta_i(1 - \theta_i) \end{cases} \dots \dots \dots (5)$$

ويتبع المتغير التابع ثنائي الاستجابة توزيع ذو الحدين حيث يأخذ القيمة (1) باحتمال (θ_i) والقيمة (0) باحتمال $(1 - \theta_i)$ ، وعليه تأخذ دالة الاستجابة (احتمال الحدث المرغوب) الصيغة التالية:

$$P(Y_i = 1/x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{ik}) = \theta_i = \frac{\exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot x_{ij})}{1 + \exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot x_{ij})} \dots \dots \dots (6)$$

كما يُمكن تبسيط دالة الاستجابة لتؤول عند اختزال المقدار $(\exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot x_{ij}))$ إلى الصيغة

التالية:

$$\theta_i = \frac{1}{1 + \exp[-(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot x_{ij})]} \dots \dots \dots (7)$$

بينما دالة عدم الاستجابة للحدث فتأخذ الشكل التالي:

$$P(Y_i = 0/x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{ik}) = 1 - \theta_i = 1 - \left[\frac{\exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot x_{ij})}{1 + \exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot x_{ij})} \right] \dots \dots \dots (8)$$

ومنه يُمكن كتابة العلاقة السابقة وفق الصورة التالية:

$$(1 - \theta_i) = \frac{1}{1 + \exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot x_{ij})} \dots \dots \dots (9)$$

وباستخدام العلاقة $\eta_i = (\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot x_{ij})$ ، يُمكن إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستي على

الشكل التالي:

$$y_i = \frac{\exp(\eta_i)}{1 + \exp(\eta_i)} + \mu_i = \theta_i + \mu_i \dots \dots \dots (10)$$

وهو ما يُشير إلى أن التغير في (η_i) داخل المجال $[-\infty ; +\infty]$ يترتب عليه تغير (θ_i) داخل المجال

$[0 ; 1]$ بمعنى أن العلاقة بين $(\theta_i; \eta_i)$ تكون علاقة غير خطية، وأن التغير (θ_i) داخل المجال $[0 ; 1]$

يُحقق الشرطين المطلوب تحقيقهما في نماذج الانحدار ثنائية الاستجابة.⁸

1.2.1 النموذج الخطي لدالة LOGIT

في سنة 1944 قام الإحصائي (BERKSON) بتحويل علاقة الانحدار اللاخطية بين المتغيرات المفسرة X_j ومتغير نسبة الاستجابة θ_i في النموذج اللوجستي إلى علاقة انحدار خطية، للحصول على التحويلة الخطية لنموذج الانحدار اللوجستي والذي يُطلق عليه تحويله اللوجيت، يُمكن استخدام معامل اللوجيت "Odds" الذي يُمثل نسبة احتمال تحقق الحدث المرغوب ($Y_i = 1$) إلى احتمال عدم تحقق الحدث المرغوب ($Y_i = 0$) على الصورة التالية:

$$\text{Odds} = \Omega_i = \frac{P(Y_i=1/x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{ik})}{P(Y_i=0/x_{i1}, x_{i2}, \dots, x_{ik})} = \frac{\theta_i}{1-\theta_i} \dots \dots \dots (11)$$

$$\Omega_i = \frac{\exp(\eta_i)}{1+\exp(\eta_i)} = \exp(\eta_i) \dots \dots \dots (12)$$

ويتبين من العلاقة الأخيرة أن معامل الترجيح (Ω_i) ينتمي إلى المجال $[0, +\infty]$ ، وهذا ما يعني تجاوز مشكلة الحدود العليا لاحتمال بحيث لما ($\theta_i = 0$) فهذا يعني أن معامل الأرجحية يساوي الصفر ($\Omega_i = 0$)، أما إذا كانت ($\theta_i = 1$) فإن ($\Omega_i \rightarrow \infty$).

وبأخذ لوغاريتم معامل الترجيح (Ω_i) يتم الحصول على تحويله اللوجيت وفق الصورة:

$$\text{Ln}(\text{Odds}) = \text{Ln}(\Omega_i) = \text{Ln}[\exp(\eta_i)] = \eta_i \dots \dots \dots (13)$$

$$\eta_i = \sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \cdot X_{i1} + \dots \dots + \beta_k \cdot X_{ik} = \text{Logit} \dots \dots \dots (14)$$

إن الهدف من اللجوء إلى دالة اللوجيت هو إمكانية تطبيق الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد عد تحليل العلاقات للبيانات ذات المتغير التابع الثنائي، حيث أن مدى اللوجيت يتراوح بين $(-\infty, +\infty)$ عندما يتراوح مدى θ_i بين الصفر والواحد، كما أن أي تغير في $\text{Ln}(\Omega_i)$ بوحدة واحدة يترتب عليه تغير كبير في θ_i ، ويُمكن إيجاد دالة الاستجابة للنموذج اللوجستي باستخدام معامل الترجيح على النحو التالي:

$$\theta_i = \frac{\exp(\eta_i)}{1+\exp(\eta_i)} = \frac{\Omega_i}{1+\Omega_i} = \frac{\text{Odds}}{1+\text{Odds}} \dots \dots \dots (15).$$

أما بالنسبة لدالة الاستجابة لنموذج اللوجستي باستخدام لوغاريتم معامل الترجيح على النحو التالي:

$$\theta_i = \frac{\exp(\text{Ln} \Omega_i)}{1+\exp(\text{Ln} \Omega_i)} = \frac{\exp(\text{logit})}{1+\exp(\text{logit})} \dots \dots \dots (16).$$

2.2.1. تقدير معلمات النموذج اللوجستي

تعد طريقة الإمكان الأعظم من أهم الطرائق في التقدير لأنها تحتوي على خصائص جيدة منها الثبات والاتساق غالباً، إذ يُعرف التقدير بأنه قيم المعلمات التي تجعل دالة الإمكان في نهايتها العظمى، إذا كانت العينة تحتوي على n فرد وأن المشاهدات مستقلة، وبالتالي فإن دالة الإمكان الأعظم تأخذ الشكل التالي:

$$L(\beta_j) = \prod_{i=1}^n \theta_i^{Y_i} \cdot (1 - \theta_i)^{1-Y_i} \Leftrightarrow L(\beta_j) = \prod_{i=1}^n \left[\frac{\theta_i^{Y_i}}{(1-\theta_i)^{1-Y_i}} \cdot (1 - \theta_i) \right] \dots\dots\dots (17).$$

يُمكن كتابة دالة الإمكان الأعظم كالآتي:

$$L(\beta_j) = \prod_{i=1}^n [(\text{odds})^{Y_i} \cdot (1 - \theta_i)] = \prod_{i=1}^n [\exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij})]^{Y_i} \cdot [1 + \exp(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij})]^{-1} \dots\dots\dots (18).$$

وبإدخال اللوغاريتم على طرفي العلاقة السابقة نحصل على:

$$\ln L(\beta_j) = \sum_{i=1}^n \left[y_i \cdot \ln \left(\exp \left(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij} \right) \right) - \ln \left(1 + \exp \left(\sum_{j=0}^k \beta_j \cdot X_{ij} \right) \right) \right] \dots\dots\dots (19)$$

وبإيجاد عدمية المشتقات الجزئية الأولى للدالة L بالنسبة لكل معلمة $\left(\frac{\partial L(\beta_j)}{\partial \beta_j} = 0 \right)$ والتي ينتج عنها

$(K+1)$ معادلة جزئية، وبحلها يتم الحصول على تقدير لمعاملات $j=0,1,\dots,k$ // (β_j) لنموذج الانحدار اللوجستي.

2. الدراسات السابقة

من أشهر الدراسات والأبحاث العلمية القديمة والحديثة التي تناولت هذا الموضوع نذكر ما يلي حسب ترتيبها الكرونولوجي:

1.2. دراسة (OHLSON 1980)

من بين أبرز الدراسات التي استعملت الأسلوب الإحصائي اللوجستي (LOGIT)، نموذج (OHLSON) حيث تمحورت دراسته حول عينة مكونة من 105 مؤسسة مدرجة في البورصة والتي سجلت إفلاسها خلال الفترة 1970 - 1976 وعينة من المؤسسات غير الفاشلة مكونة من 2085 مؤسسة سليمة،

$$Failing_{it} = \left\{ 1 + \exp \left(- \left[\frac{\alpha + \beta_1 R_{1it} + \beta_2 R_{2it} + \beta_3 R_{3it}}{\beta_4 R_{4it} + \beta_5 R_{5it} + \beta_6 R_{6it}} \right] \right) \right\}^{-1} \dots\dots\dots (20)$$

حيث وضع (OHLSON) نموذجه الرياضي على الشكل التالي:⁹

$$Y = -1,32 - 0,407x_1 + 6,03x_2 - 1,43x_3 + 0,0757x_4 - 2,37x_5 - 1,83x_6 + 0,285x_7 - 1,72x_8 - 0,521x_9 \dots (*)$$

وقد إنتقى (OHLSON) بطارية من النسب المالية متمثلة في:¹⁰

$$\begin{cases} R_1 = & \text{Ratio taille} = \log(\text{actif total} / \text{PNB ajusté}) \\ R_2 = & \text{Dettes totales} / \text{Actif total} \\ R_3 = & \text{Fonds de Roulement} / \text{Actif total} \\ R_4 = & \text{Dettes à court terme} / \text{Actif circulant} \\ R_5 = & \begin{cases} 1 & \text{si Dettes Totales} / \text{Actif total réel} \\ 0 & \text{Autrement} \end{cases} \\ R_6 = & \text{Résultat net} / \text{Actif total} \\ R_7 = & \text{Fonds générés par l'exploitation} / \text{Dettes totales} \\ R_8 = & \begin{cases} 1 & \text{si résultat net} < 0 \text{ pour les deux dernières années} \\ 0 & \text{Autrement} \end{cases} \\ R_9 = & (\text{RN de l'année } t - \text{RN de l'année } t-1) / (|\text{RN de } t| + |\text{RN de } t-1|) \end{cases}$$

2.2. دراسة ZAVGREN¹¹ (1985)

استخدم الباحث (ZAVGREN) أسلوب التحليل اللوجستي للتنبؤ باحتمال الفشل وقياس الخطر المالي قبل خمس (05) سنوات من الإخفاق. حيث قام بدراسة حول عينة من الشركات الأمريكية مكونة من 45 مؤسسة فاشلة و45 مؤسسة أخرى غير فاشلة خلال الفترة 1972 - 1978 ، مستخدماً في ذلك أسلوب التحليل اللوجستي كما أن المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة محل الدراسة متشابهة في طبيعة النشاط (الصناعة) وإجمالي حجم الأصول. واستخدم ZAVGREN¹² لبناء دالته التنبؤية النسب المالية التالية :

الجدول (1): النسب المالية لنموذج "ZAVGREN"

النسبة	الصيغة الرياضية
1	R ₁ = المبيعات / متوسط المخزون
2	R ₂ = متوسط المخزون / متوسط الذمم المدينة
3	R ₃ = إجمالي الأصول / (الرصيد النقدي + الإستثمارات قصيرة الأجل)
4	R ₄ = الخصوم الجارية / الأصول السائلة
5	R ₅ = (إجمالي الأصول - الخصوم الجارية) / أرباح التشغيل
6	R ₆ = (إجمالي الأصول - الديون الحالية) / الخصوم طويلة الأجل
7	R ₇ = (الأصول الثابتة + صافي رأس المال العامل) / المبيعات

Source: KARBASI YAZDI Hossein, DARABI Roya, LAGHAEI Tahereh, Impacts of ownership type on the financial bankruptcy based on Zavgren model of the companies listed in Tehran stock exchange, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, vol. 4, N.2, June, 2012, p. 623.

أما النموذج الذي وضعه وطوره "*CHRISTINE ZAVGREN (1985)*"، فهو على النحو التالي:¹³

$$Y = 0,23883 - 0,108R_1 - 1,583R_2 - 10,78R_3 + 3,074R_4 + 0,486R_5 - 4,35R_6 - 0,11R_7 \dots\dots(21)$$

إحتمال الإفلاس حيث: $\frac{1}{1+e^{-Y}}$

3.2. دراسة (2003) BIAN, MAZLACK

أُجريت هذه الدراسة في الصين على قطاع الاتصالات وقطاع صناعة الكمبيوتر، وقد تم التوصل إلى 56 نسبة مالية مستخرجة من الدراسات السابقة وتم تقليص هذه النسب إلى 24 نسبة مالية يُمكن استخدامها في هذه الدراسة حيث حلت البيانات المالية المستخرجة من قوائم الشركات، واستخدم أسلوب التحليل اللوجستي، وقد تم التوصل إلى سبعة نسب مالية يُمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات. وهي: (نسبة التداول، النتيجة الصافية/إجمالي الأصول، التدفق النقدي / إجمالي الديون، المبيعات / إجمالي الأصول، النتيجة الصافية / حقوق المساهمين، الخصوم الجارية / إجمالي الديون).

4.2. دراسة الغصين (2004)

أُجريت هذه الدراسة في فلسطين على قطاع المقاولات، على عينة من المؤسسات المتكونة من (10) مؤسسات فاشلة و16 مؤسسة سليمة، وتم إدراج 22 نسبة مالية مستخرجة من قوائم المؤسسات عينة الدراسة مع أسلوب الانحدار اللوجستي، وتم التوصل إلى أفضل نموذج لوجستي من النسب المالية كما يلي:

$$\text{Logit} = -1,92 - 4,788R_3 - 1,005R_5 + 0,074R_{19} + 0,074R_{21} \dots\dots(22)$$

وبلغت الدقة التنبؤية للنموذج المقترح 91,9 %، 86,9 %، 86,9 %، في السنوات 2000، 2001، 2002 على التوالي.

ثانياً: منهج الدراسة والأدوات والمعطيات المجمعة

1. منهج الدراسة والأدوات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي للتعرف على أهم النسب المالية التي تعطي أفضل الدلالات اللازمة لصياغة نموذج إحصائي لوجستي بإمكانه التنبؤ بمخاطر فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه لأغراض تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة تم استخدام أسلوب التحليل اللوجستي.

2. المعطيات المجمعة

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تنشط في مختلف القطاعات (صناعة، خدمات، النقل، الصيد، السياحة الفندقية، خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الفلاحة، البناء، أشغال عمومية وهيدروليكية)، بولاية وهران، واعتمدنا على أسلوب العينة العشوائية في اختيار العينات، حيث

شملت الدراسة مجتمع متكون من 24431 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في سنة 2014. وتم اختيار عينة الدراسة من مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون متقاربة نوعاً ما في حجم النشاط وحجم رأس المال وأصول الشركة وحجم رقم الأعمال، وتجدر الإشارة إلى المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة، الخدمات، النقل، الصيد، السياحة الفندقية، خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الفلاحة، البناء، أشغال عمومية وهيدروليك، كما أن هذه القطاعات المذكورة تضم في بيئتها مؤسسات فاشلة وأخرى غير فاشلة. وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين، الأولى هي مجموعة المؤسسات الفاشلة والتي ينطبق عليها شرط الفشل باعتبار أن المؤسسة الفاشلة¹⁴ إذا حققت خسارة لمدة سنتين متتاليتين أو أكثر خلال فترة الدراسة من 2009 إلى 2014 وعددها 22 مؤسسة والثانية هي مجموعة المؤسسات غير الفاشلة¹⁵ وعددها 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وهي مقبولة إحصائياً وممثلة للمجتمع المدروس لأنها تزيد عن 30 مفردة، حيث يرى الإحصائيون أن لا يجب أن يقل عدد مفردات العينة عن الثلاثون (30) مفردة في الدراسات الإرتباطية. وتم اختيار العينة وفقاً للشروط الآتية:

- توفر المعلومات والبيانات المالية لاستخلاص النسب والمؤشرات المالية التي تُستخدم في التحليل؛
- وجود مؤسسات فاشلة وغير فاشلة خلال الفترة ما بين (2009 - 2014)، وذلك من خلال توفر دلالات ومؤشرات على القوائم المالية: (تحقيق أرباح سالبة ومتتالية، تحقيق ربحية منخفضة).

- تماثل الفترة الزمنية؛

- تقارب حجم الأصول.

وللتأكد من تقارب حجم الأصول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفاشلة، وعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بينها، قمنا بإجراء اختبار T-test، وكانت النتائج كالتالي:
طرح الفرضيات الإحصائية:

$$\begin{cases} H_0: \mu = \mu_0 \\ H_1: \mu \neq \mu_0 \end{cases} \text{ اختبار ثنائي الاتجاه}$$

نقوم بحساب قيمة (T) المحسوبة وفق للعلاقة التالية:

$$T_c = \frac{(\bar{x}_1 - \bar{x}_2) - (\mu_1 - \mu_2)}{\sqrt{\frac{(n_1 - 1).S_1^2 + (n_2 - 1).S_2^2}{n_1 + n_2 - 2} \left(\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2} \right)}}$$

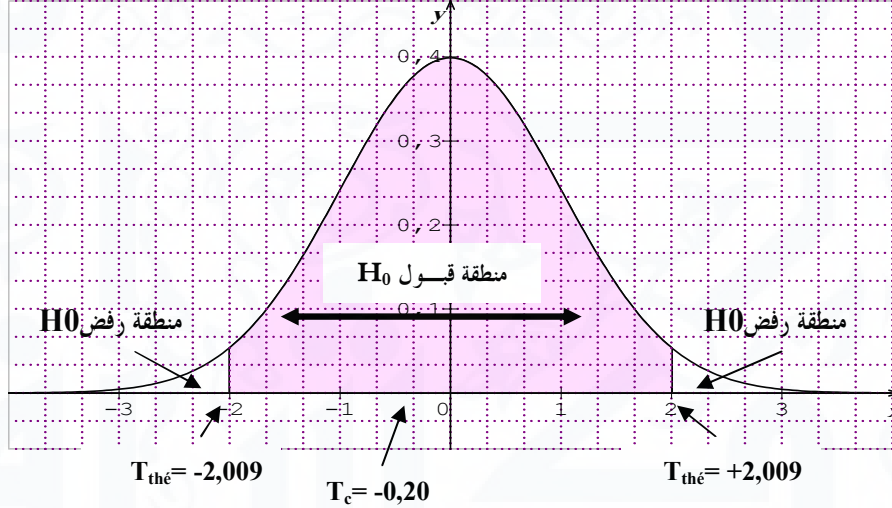
$$T_c = \frac{(124231260,00 - 184547830,00) - 0}{\sqrt{\frac{(30 - 1).(155458255,26)^2 + (22 - 1).(428678847,00)^2}{30 + 22 - 2} \left(\frac{1}{30} + \frac{1}{22} \right)}}$$

$$T_c \approx -0,2868657$$

القيمة الجدولية لقيمة (T) نستخرجها من الجدول الإحصائي لتوزيع ستودنت (Student) عند درجة حرية (dl) $(n_1+n_2)-2 = 50$ ، وبالتالي عند مستوى معنوية $(\alpha = 0,05)$ (إختبار ثنائي الإتجاه) تكون القيمة الجدولية

$$T_{theorique} = T(dl; \frac{\alpha}{2}) = T(50; 0,025) = \pm 2,009$$

الشكل (2): منحنى توزيع t



المصدر: من إعداد الباحثان

القيمة المحسوبة تقع في منطقة قبول (H_0) ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تزعم تقارب حجم الأصول لمجموعتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج

يرى الباحثون على أن الغرض الرئيسي لأغلب البحوث هو الوصول لصيغة تُوضح العلاقة بين مجموعة من المتغيرات، وبحسب (DRAPER & SMITH, 1981)، فإن الانحدار بمجمله يهدف إلى تحديد ووصف تلك العلاقة من خلال صياغة معادلة رياضية تربط جميع تلك المتغيرات، كما أن طرق تحليل الانحدار تُعد الجزء الأساسي في تحليل البيانات المعنية وذلك عن طريق وصف العلاقة بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويُستخدم الانحدار اللوجستي عندما يكون المتغير التابع (Y) متغيراً ثنائياً يأخذ قيمتين فقط يرمز للأولى وهي وقوع الحدث بالرمز (1) وذلك باحتمال قدره (P)، بينما يرمز للثانية وهي عدم وقوع الحدث بالرمز (0) وذلك باحتمال يساوي (1-P)، فيما لا يضع قيوداً على أنواع المتغيرات المستقلة Xi.

1. النموذج اللوجستي المقترح LOGIT

يتبين من الجدول رقم (2) أن أهمية النسب المالية ومعنويات معاملات هذه النسب عند الخطوة الخامسة، حيث تتضح دلالتها الإحصائية ($Sig < 0,05$) لكل معاملات المتغيرات (R_5 : نسبة هيكل التمويل، R_{16} : نسبة المردودية الاقتصادية، R_{17} : نسبة الاستثمارات، R_{22} : نسبة الاستدانة قصيرة الأجل، R_{23} : نسبة مؤشر الحجم). ومن هنا نستنبط المتغيرات المستقلة التفسيرية المشكلة لدالة اللوجيت المقترحة. وثبت إحصائياً أن هذه النسب المالية هي الأفضل من حيث التمييز بين مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفاشلة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة، حيث تم اختيار هذه النسب حسب قيمة إحصائية وولد ($Wald statistics$) والذي يُشير إلى أهمية النسبة المالية للنموذج المقترح وفحص معامل النسبة إذا كان له دلالة إحصائية ومختلف عن الصفر أم لا.

جدول (2): نتائج طريقة الاختيار التدريجي: وولد لنموذج الانحدار اللوجستي

		متغيرات المعادلة						مجال الثقة	
		B	E.S	Wald	dd l	Sig.	Exp(B)	95% pour EXP(B)	
الخطوة 1 Pas 1 ^a	R_{22}	- 2,039	,664	9,435	1	,002	,130	Inférieur ,035	Supérieur ,478
	Constante	1,293	0,413	9,797	1	,002	3,645		
الخطوة 2 Pas 2 ^b	R_5	- 3,368	,966	12,14 7	1	,000	,034	,005	,229
	R_{22}	- 3,825	0,980	15,24 8	1	,000	,022	,003	,149
الخطوة 3 Pas 3 ^c	Constante	3,157	,781	16,35 4	1	,000	23,511		
	R_5	- 3,384	1,021	10,99 1	1	,001	,034	,005	,251
الخطوة 4 Pas 4 ^d	R_{16}	8,681	3,942	4,850	1	,028	5889,214	2,598	13349611,5 6
	R_{22}	- 3,632	1,001	13,15 5	1	,000	,026	,004	,188
الخطوة 5 Pas 5 ^e	Constante	2,666	,818	10,62 6	1	,001	14,383		
	R_5	- 3,892	1,134	11,77 8	1	,001	,020	,002	,188
الخطوة 6 Pas 6 ^f	R_{16}	13,67 7	5,343	6,554	1	,010	870963,14 9	24,679	3,074 ^E +10
	R_{17}	,313	,160	3,833	1	,050	1,368	1,000	1,872
الخطوة 7 Pas 7 ^g	R_{22}	- 3,902	1,072	13,26 1	1	,000	,020	,002	,165
	Constante	2,792	,871	10,27 5	1	,001	16,318		
الخطوة 8 Pas 8 ^h	R_5	- 4,666	1,278	13,32 9	1	,000	,009	,001	,115
	R_{16}	17,70 3	6,059	8,538	1	,003	48770025, 52	339,677	7,002 ^E +12
الخطوة 9 Pas 9 ⁱ	R_{17}	,325	,157	4,266	1	,039	1,384	1,017	1,885
	R_{22}	-	1,127	12,98	1	,000	,017	,002	,157

	4,060	1						
R₂₃	1,337	,609	4,827	1	,028	3,808	1,155	12,554
Constan	-	4,616	2,553	1	,110	,001		
te	7,375							
a. Introduction des variables au pas 1 : R22.:1 إدخال المتغيرات في الخطوة 1								
b. Introduction des variables au pas 2 : R5.:2 إدخال المتغيرات في الخطوة 2								
c. Introduction des variables au pas 3 : R16.:3 إدخال المتغيرات في الخطوة 3								
d. Introduction des variables au pas 4 : R17.:4 إدخال المتغيرات في الخطوة 4								
e. Introduction des variables au pas 5 : R23.:5 إدخال المتغيرات في الخطوة 5								

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات برنامج **SPSS V.22.0**.

2. بناء دالة *LOGIT* المقترحة للتنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يُعطى النموذج اللوجستي بالعلاقة الرياضية العامة:

$$\text{Logit} = \log(\text{Odds}) = \log\left(\frac{P}{1-P}\right) = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 R_1 + \hat{\beta}_2 R_2 + \hat{\beta}_3 R_3 + \hat{\beta}_4 R_4 + \hat{\beta}_5 R_5 + \hat{\beta}_6 R_6 + \hat{\beta}_7 R_7 + \hat{\beta}_8 R_8 + \hat{\beta}_9 R_9 + \hat{\beta}_{10} R_{10} + \hat{\beta}_{11} R_{11} + \hat{\beta}_{12} R_{12} + \hat{\beta}_{13} R_{13} + \hat{\beta}_{14} R_{14} + \hat{\beta}_{15} R_{15} + \hat{\beta}_{16} R_{16} + \hat{\beta}_{17} R_{17} + \hat{\beta}_{18} R_{18} + \hat{\beta}_{19} R_{19} + \hat{\beta}_{20} R_{20} + \hat{\beta}_{21} R_{21} + \hat{\beta}_{22} R_{22} + \hat{\beta}_{23} R_{23} + \hat{\beta}_{24} R_{24} + \hat{\beta}_{25} R_{25} + \varepsilon \quad (23)$$

ومن جدول نتائج طريقة الاختيار التدريجي لنموذج الانحدار اللوجستي، يُمكننا استخلاص المتغيرات

المشكلة لدالة الانحدار اللوجستي للتنبؤ بالمخاطر المالية والفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

$$\begin{aligned} \text{Logit} &= \log(\text{Odds}) \\ &= -7,375 - 4,666R_5 + 17,703R_{16} + 0,325R_{17} - 4,060R_{22} \\ &\quad + 1,337R_{23} \dots \dots \dots (24) \end{aligned}$$

حيث:

Log Odds (Y): اللوغاريتم الطبيعي لنسب الخلاف لمتغير حالة المؤسسة. كما يُمكن التعبير عن النموذج

السابق كدالة أسية بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{Odds}(Y) = \exp[-7,375 - 4,666R_5 + 17,703R_{16} + 0,325R_{17} - 4,060R_{22} + 1,337R_{23}] \quad (25)$$

حيث: **e** العدد الطبيعي $\approx 2,71828$

Odds (Y): نسب الخلاف لمتغير حالة المؤسسة (فاشلة، غير فاشلة).

3. تقييم ملائمة نموذج *LOGIT*

يرى (HOSMER & LEMSHOW)، أنه بمجرد أن نقوم بتوفير نموذج الانحدار اللوجستي، تبدأ عملية

تقويم النموذج. هناك طريقتان للتحقق من ملائمة النماذج يُمكن تصنيفها كالتالي (KING, 2000 ; PENG, 2000):

16: (LEE & INGERSOLL, 2002)

■ التحقق من مدى ملائمة النموذج بشكل كلي من خلال حساب قياسات كلية للمطابقة؛

- فحص المكونات الفردية للنموذج، بمعنى أنه إذا كان النموذج ككل ملائماً، فهذا هو أهميته كل متغير من المتغيرات المستقلة؟ وما هي قدرته ومساهمته في التنبؤ بالمتغير التابع؟ وأي المتغيرات أفضل وأبداً أسوأ في التنبؤ بالمتغير التابع؟

1.3. التحقق من ملائمة النموذج ككل

هناك عدة مقاييس تلخيصية مهمة تُساعد في تقويم النموذج النهائي الذي تم توفيقه للبيانات وهي: الرواسب والفروق، إحصاءات *R-deux de Nagelkerke*، واختبار هوزمر-ليمشو (*Test de Hosmer & Lemeshow*) لجودة المطابقة، اختبار نسبة الإمكان (*Log de vraisemblance-2*)، وجداول التصنيف (*Table de classification*)، إضافةً إلى تحليل منحني *ROC*.

قمنا في البداية باختبار الدلالة الإحصائية للتحقق من ملائمة النموذج الذي تم بناؤه ككل وذلك من خلال استخدام المقاييس التالية:

اختبار χ^2

تُحسب قيمة كاي مربع وفق العلاقة التالية: $\chi^2 = 2[\text{Log}_e L_0 - \text{Log}_e L_1]$

L_1 : قيمة دالة الإمكان الأعظم الذي يحتوي على (i) متغير؛

L_0 : قيمة دالة الإمكان الأعظم الذي يحتوي على (i-1) متغير.

لاختبار (χ^2) نطرح الفرضيات الإحصائية التالية:

$$\begin{cases} H_0: & \beta_i = 0 \\ H_1: & \forall i, \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من 0,05 فإن هذا يعني رفض فرضية العدم التي تنص على أن جميع قيم معاملات المتغيرات المستقلة تساوي الصفر، ونقبل الفرضية البديلة التي تدعي أن جميع قيم معاملات المتغيرات المستقلة تختلف عن الصفر.

وبعد حسابها، وُجد أن مربع كاي لدلالة الفرق بين قيمتي لوغاريتم دالة الترجيح لنموذج الانحدار اللوجستي بالمتغيرات المستقلة وبدون متغيرات مستقلة موضع الفحص على النحو التالي:

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيمة كاي مربع تساوي (49,651) عند درجة الحرية (5 = *ddl*)، ومستوى معنوية ($\text{Sig} = 0,000 < 0,05$) وهذا يعني أن النموذج الذي تم بناؤه ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن جميع معاملات المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج عند الخطوة الخامسة لها أهمية وتأثير ومساهمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفاشلة من السليمة.

جدول (3): اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج ككل

Sig	ddl	χ^2	الخطوة 5
0,000	5	49,651	

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.22.0.

2.1.3 إحصائية Nagelkerke R -deux

تُعطي الصيغة الرياضية لـ (R -deux de Nagelkerke) حسب العلاقة التالية:

$$R_N^2 = \left[\frac{R_{cs}^2}{1 - [L(\beta_{(0)})]^2} \right] \dots \dots \dots (26)$$

حيث أن:

$L(\beta_{(0)})$: تمثل دالة الإمكان الأعظم للنموذج تحت الفرضية الصفرية؛

$L(\beta)$: تمثل دالة الإمكان الأعظم للنموذج تحت الفرضية البديلة.

ومن خلال نتائج تحليل البرنامج الإحصائي (SPSS.V.20) المبينة في الجدول رقم (4)، بينت المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج اللوجيت عند الخطوة الخامسة، أنها قد فسرت حوالي 56,8 % باستخدام معامل (R -deux de Nagelkerke)، كذلك نلاحظ تزايد قيمة معامل التحديد (R -deux de Cox et Snell) والتي وصلت قيمته إلى 0,424، وهذا يُشير إلى فعالية نموذج الانحدار اللوجستي في شرح المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الحالة المالية للمؤسسة)، وهذا يدل على أنه ما يزال هناك نسبة تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، كما نلاحظ من الجدول عند الخطوة الخامسة، تناقص المقياس ($Log de vraisemblance$ -2) إلى أن وصل إلى أدنى قيمة له وهي 74,002، مما يدل على تباين نموذج الانحدار اللوجستي وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4): تفسير المتغيرات المدرجة في النموذج

R -deux de Nagelkerke	R -deux de Cox et Snell	$Log de vraisemblance$ e-2	الخطوة
0,188	0,141	110,003 ^a	1
0,392	0,293	92,474 ^b	2
0,465	0,347	85,299 ^c	3
0,520	0,388	79,440 ^c	4
0,568	0,424	74,002 ^c	5

a.L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 5, car le nombre de modification des estimations du paramètre est inférieur à 0,001.
b.L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 6, car le nombre de modification des estimations du paramètre est inférieur à 0,001.
c. L'estimation s'est arrêtée à l'itération numéro 7, car le nombre de modification des estimations du paramètre est inférieur à 0,001.

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.22.0.

اختبار كفاءة تصنيف نموذج تحليل الانحدار اللوجستي

يرى كل من *NICHOLS, و LEA (1997)* و *YARNOLD, HART & SOLTYSIK (1994)* أن استخدام جداول التصنيف يُعتبر إحدى طرق فحص جودة مطابقة النموذج للبيانات. وتعتمد فكرة استخدام هذا التحليل على أن النموذج إذا قام بتوقع تصنيف الحالات بشكل صحيح اعتماداً على معيار ما، فإن ذلك يُعطي برهاناً بأن النموذج يُطابق البيانات المشاهدة (*FERRER & WANG, 1999*).

سنستعرض فيما يلي جدول التصنيف للمتغير (حالة المؤسسة) لنماذج الانحدار اللوجستي التي تم إجراؤها باستخدام الطريقة التدريجية في اختيار النسب المالية وإدخالها في النموذج. جرى تصنيف الجدول رقم (5) على أساس وجود المتغيرات المستقلة R_{23} , R_{17} , R_{16} , R_{22} , R_5 وثابت الانحدار، وبافتراض حدوث ظاهرة الفشل المالي باحتمال قدره 50 % كحد أدنى، ويتضح أن نسبة الدقة بلغت 90,0 %، النسبة المئوية للتصنيف الصحيح إلى مجموعتي التصنيف التي تنتمي إليها، وتُحسب كما يلي $0,90 = \frac{(35+46)}{90}$ ، وأن (09) مشاهدات صُنفت بشكل خاطئ (05 مشاهدات تنتمي إلى مجموعة المؤسسات الفاشلة صُنفت ضمن مجموعة المؤسسات السليمة، و04 مشاهدات تنتمي إلى مجموعة المؤسسات السليمة صُنفت ضمن مجموعة المؤسسات الفاشلة)، وأما احتمال الخطأ الكلي فهو في حدود 10,0 %، وهي نسبة جيدة تدل على أن النموذج يمثل البيانات تمثيلاً جيداً.

جدول (5): تصنيف نموذج الانحدار اللوجستي والذي يشمل المتغيرات R_{23} , R_{17} , R_{16} , R_{22} , R_5 والثابت.

القيم المتوقعة	Y		المؤسسات	القيم المشاهدة
	1	0		
النسبة الصحيحة	5	35	مؤسسات فاشلة (0)	الخطوة 5
% 87,5	46	4	مؤسسات سليمة (1)	
% 92,0			النسبة الإجمالية	
% 90,0				

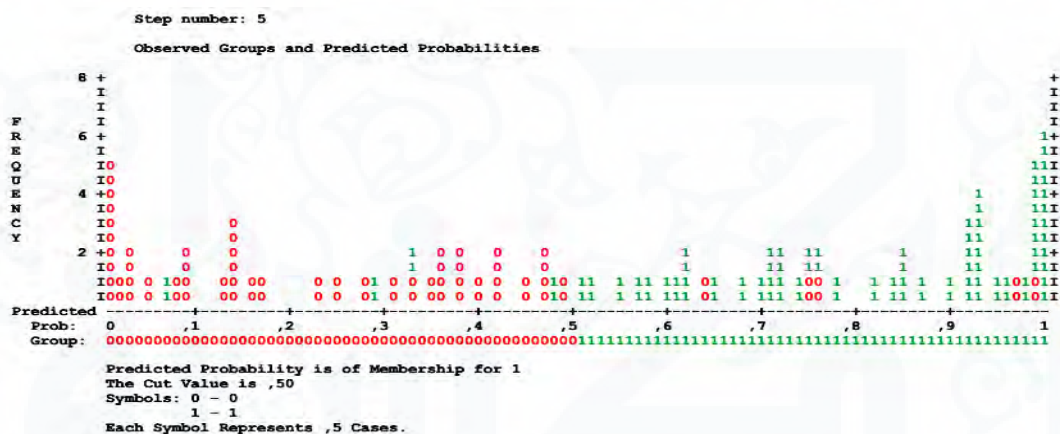
المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.22.0.

مما سبق يتضح أن نموذج الانحدار اللوجستي له قدرة تنبؤية بالتعثر والفشل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت دقته التنبؤية للمؤسسات الفاشلة 87,5 %، وبلغت دقته التنبؤية للمؤسسات غير الفاشلة (السليمة) 92,0 %، وبلغت الدقة التنبؤية الإجمالية لنموذج تحليل الانحدار اللوجستي 90,0 %.

هناك طريقة أخرى هي طريقة المنحنى البياني الممثل في الشكل أعلاه، حيث محور الفواصل يُمثل احتمال الفشل (0) إلى احتمال عدم الفشل (1)، ومحور الترتيب يُمثل تكرار الحالات. ويكون المنحنى مثالي لما يكون الفشل (0) وعدم الفشل (1) للمؤسسات مجمعة من اليمين إلى يسار محور الفواصل، بعبارة أخرى أن التوزيع الاحتمالي لما يكون على شكل حرف U أفضل من التوزيع الاحتمالي الطبيعي المتمركز معظم تنبؤاته عند

النقطة 0,5، أي أن النموذج حيث تكون تنبؤاته قريبة من 0 أو 1 يُقدم معلومات أكثر من ذلك الذي تكون التنبؤات متجمعة حول القيمة 0,5، ومن خلال دراستنا هذه نلاحظ أن المنحنى يأخذ شكل حرف U والتنبؤات متجمعة على يمين ويسار محور الفواصل أي أنها قريبة من 0 و 1، إذن فالنموذج مثالي ويُعبر عن مدى دقته في تصنيف الحالات. (أنظر الشكل رقم (3)).

الشكل (3): تصنيف Plot



المصدر: نتائج مخرجات SPSS. V.22

4.1.3 اختبار هوزمر وليمشو لجودة مطابقة النموذج

يُستخدم هذا الاختبار لتقدير جودة الملائمة للنموذج المبني، ولمعرفة ما إذا كان النموذج يُمثل البيانات بشكل جيد أم لا (تساوي القيم المشاهدة مع القيم المتوقعة أو عدم تساوي القيم المشاهدة مع القيم المتوقعة). يُنصح باستخدام اختبار الكاي مربع لحسن المطابقة (χ^2) لتقييم الفروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة وطريقة حساب هذا الاختبار هي كما في طريقة الـ (χ^2) مع درجة حرية تساوي عدد المشاهدات مطروحا منها عدد المعلومات في نموذج انحدار اللوجستيك، وذلك لاختبار الفرضيات الإحصائية ذات الصياغة التالية:

$$\begin{cases} H_0: Y = \hat{Y} \\ H_1: Y \neq \hat{Y} \end{cases}$$

فإذا كانت إحصاء الاختبار أكبر من مستوى المعنوية المحدد من قبل الباحثين مما يُشير إلى أن القيم المشاهدة تتساوى مع القيم المتوقعة، وهذا يدل على جودة التوفيق للنموذج، أي أن النموذج موافق للبيانات. النتائج المستخلصة موضحة في الجدول التالي:

الجدول (6): اختبار HOSMER & LEMESHOW

الخطوة	Khi-deux	dll	Sig
1	18,675	8	0,017

0,020	8	18,176	2
0,163	8	11,736	3
0,437	8	7,965	4
0,120	8	18,102	5

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.22.0.

يتضح من الجدول أعلاه أنه عند الخطوات 3 و4 و5 فإن إحصاء الاختبار (Sig) أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$)، ولا سيما عند الخطوة الخامسة التي تمثل المحطة الأخيرة لإدخال المتغيرات فإن ($Sig = 0,120$)، وهذا يعني أنه لا يوجد دليل كافٍ لرفض فرضية العدم، أي أننا نقبل فرضية العدم التي تزعم أن النموذج ملائم للبيانات، وبالتالي يُعتبر النموذج النهائي مناسباً للبيانات.

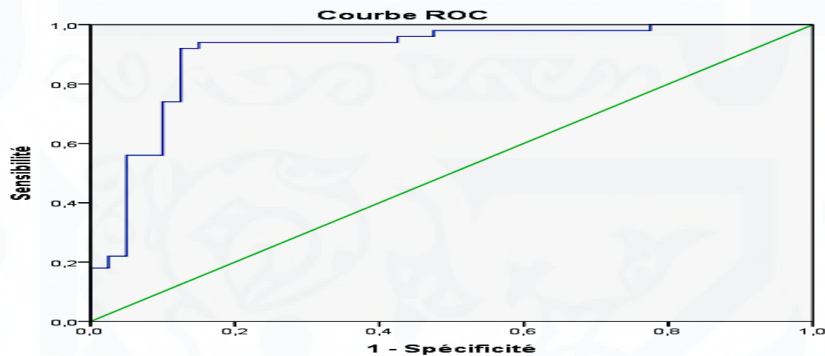
5.1.3. تحليل منحنى خاصية تشغيل المستقبل (ROC)

يُمثل منحنى ROC لاختبار التصنيف الذي ليس له قدرة على التمييز بين الحالات الموجبة التصنيف أو السالبة، وعندما يكون المنحنى واقعاً أعلى من قطر الصدفة فإن هذا يعني أن النموذج له قدرة تصنيفية وتمييزية للحالات، وكلما كان المنحنى أبعد من قطر الصدفة نحو الركن الأيسر العلوي كان النموذج له قدرة تمييزية أعلى. وتعطي المساحة منحنى ROC والتي تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح مقياساً لمدى قدرة النموذج للتمييز بين الحالات التي تمتلك سمة موضع الفحص والحالات التي لا تمتلك تلك السمة، وهي تُعتبر من أفضل مقاييس دقة التصنيف. ولمعرفة مدى قدرة النموذج المقترح على التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفاشلة من تلك السليمة نختبر الفرضيات الإحصائية (فرضية العدم والفرضية البديلة) وفق الصياغة الرياضية التالية:

$$\begin{cases} \text{المساحة تحت منحنى } ROC \text{ الناتج من توفيق التنبؤ التابع بنموذج الانحدار اللوجستي لا يختلف عن الصدفة } H_0: 50\% \\ \text{المساحة تحت منحنى } ROC \text{ الناتج من توفيق التنبؤ التابع بنموذج الانحدار اللوجستي يختلف عن الصدفة } H_1: 50\% \end{cases}$$

قمنا بالحصول على منحنى ROC من خلال تمثيل نقاط القطع المختلفة في مقابل دقة التصنيف وحساسيته، وذلك كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل (4): منحنى ROC



المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.22.0.

ويتضح من المنحنى أعلاه أن، النموذج يعمل على تصنيف حالات البيانات المشاهدة أفضل مما يعمل عامل الصدفة، حيث يظهر أن المنحنى يبتعد عن قطر الصدفة والذي يحصر تحته (50 %) من المساحة ليعطي مساحة أكبر مما تعطيها الصدفة، حيث نلاحظ أن المنحنى يجذب نحو الزاوية العلوية، وبالتالي فالنموذج المقترح له قدرة تصنيفية وتمييزية عالية للحالة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تُعتبر المساحة تحت منحنى ROC مؤشراً لمدى قدرة النموذج للتمييز بين حالات الفشل المالي والمخاطر المالية المحدقة بالمؤسسات.

6.1.3. تحليل مساحة خاصية تشغيل المستقبل (ROC)

وبناءً على ذلك، فالجدول التالي يوضح قيمة المساحة تحت منحنى ROC للنموذج الذي تم بناؤه وتقديره: يرى (HOSMER & LEMESHOW) أن قيم المساحة تحت منحنى ROC يُمكن أن تفسر على النحو التالي: ¹⁷

- $ROC = 0,5$: النموذج ليس له قدرة تمييزية تختلف عن الصدفة؛
- $0,7 \leq ROC \leq 0,8$: النموذج له قدرة تمييزية مقبولة؛
- $0,8 \leq ROC \leq 0,9$: النموذج له قدرة تمييزية ممتازة؛
- $ROC \geq 0,9$: النموذج له قدرة تمييزية خارقة.

جدول (7): المساحة تحت منحنى ROC

المساحة	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	مجال الثقة 95 %	
			الحد الأدنى	الحد الأعلى
0,905	0,035	0,000	0,836	0,974

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.22.0.

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة المساحة تحت المنحنى تساوي 0,905 فهي أكبر من 0,9 عند مستوى دلالة 0,000، وهي أقل من 0,01، إذن فالنموذج له قدرة تمييزية خارقة، كما يبين الجدول كذلك، أن فترة ثقة الاختبار تتراوح ما بين 0,836 و 0,974، والتي لا تحتوي على الصفر عند درجة الثقة 95 %، وهذا يعني أن المساحة تحت المنحنى الناتجة من تقدير البيانات وفق نموذج الانحدار اللوجستي تختلف بشكل ذو دلالة إحصائية عن الصدفة، أي أن نسبة الحالات التي تكون فيها الاحتمالات المتوقعة تكون فيها $Y=1$ أعلى من الاحتمالات المتوقعة عندما تكون $Y=0$ ، وبذلك فإن النموذج يُساعد على التنبؤ بتصنيف حالات المتغير التابع أكثر مما تفعله الصدفة.

7.1.3. تقدير معاملات النموذج اللوجستي

لمعرفة مدى إمكانية التنبؤ بالقيم المشاهدة لمتغير الاستجابة من خلال المتغيرات المستقلة يتم بشكل فعال وناجح، سيتم الاعتماد على دالة الإمكان الأعظم لتقدير معلمات النموذج اللوجستي، وذلك باستخدام طريقة الإدخال التدريجي المتصاعد أو الأمامي باختبار وولد للتأكد من معنوية المتغيرات التوضيحية بصفة مستقلة، حيث تدخل المتغيرات المستقلة في النموذج حسب قدرتها على التمييز بين قيمتي متغير الاستجابة $Y=0$ أو $Y=1$ ، بمعنى التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفاشلة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة، بعد تحديد مستوى الدلالة 5 % كمعيار للتحقق من الدلالة الإحصائية لكل معاملات الانحدار اللوجستي.

في بداية الأمر سيتم إدراج فقط الثابت في المعادلة التنبؤية، ثم بعدها تضاف جميع المتغيرات التفسيرية للاستدلال على أثرها وهي مجتمعة في متغير الاستجابة لتحديد كفاءة النموذج ككل.

الجدول (8): تقدير ثابت النموذج اللوجستي

Iteration		Log de vraisemblance-2	Coefficients
Pas 0	1	123,653	Constant
	2	123,653	0,222
a. La constante est incluse dans le modèle. ☐			0,223
b. Log de vraisemblance -2 initial : 123,653. ☐			
c. car le nombre de modifications des estimations du paramètre est inférieur à 0,001.			

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.22.0.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن، عدد الدورات التكرارية لمشتقات دالة الإمكان الأعظم تتوقف عند المحاولة الثانية، حيث سجلت تقدير إحصائية الإمكان الأعظم $Log\ vraisemblance -2 = 123,653$ ، وهي نفس القيمة للمحاولتين الأولى والثانية، إلا أنها غير متماثلة، وقد سجلت قيمة الثابت $\beta_0 = 0,223$ ، أما دلالتها الإحصائية فتثبتها قيمة وولد والتي سجلت قيمة $Wald = \left[\frac{0,223}{0,212}\right]^2 = 1,107$ ، بمستوى معنوية 0,003 وهي أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ مما يعني أنه دال إحصائياً. (أنظر الجدول رقم 9)

الجدول (9): قيمة WALT

	B	E.S	Wald	ddl	Sig	Exp(B)
Pas 0 Constante	,223	,212	1,107	1	0,003	1,250

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.22.0.

2.3. فحص الدلالة الإحصائية لكل متغير مستقل على حدة

سيتم فحص المكونات الفردية للنموذج، يعني أنه إذا كان النموذج ككل ملائماً، فما هي أهمية كل متغير من المتغيرات المستقلة؟ وما هي قدرته ومساهمته في التنبؤ بالمتغير التابع؟ وأي المتغيرات أفضل وأيهما أسوأ في التنبؤ بالمتغير التابع؟

وعادةً ما نستخدم إحصاء وولد لاختبار الدلالة الإحصائية لكل معامل من معاملات الانحدار اللوجستي،¹⁸ ويتم حساب إحصاء وولد كالتالي:

$$(Wald)^2 = \left[\frac{\hat{b}_i}{S.E.\hat{b}_i} \right]^2 \dots\dots\dots (27)$$

حيث: $\hat{b}_i$: هي قيمة معامل الانحدار اللوجستي للمتغير R_i ؛

$S.E.\hat{b}_i$: هي قيمة الخطأ المعياري لمعامل الانحدار اللوجستي للمتغير R_i ؛ حيث تتبع الإحصاء W^2 توزيع كاي تربيع χ^2 ، الجدول التالي قيم إحصائية وولد للنسب المالية التي تم اختيارها لتطوير نموذج انحدار LOGIT للتنبؤ بتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

لتحليل معطيات الجدول ومعرفة مغنوية معاملات المتغيرات التفسيرية المستقلة المدرجة في نموذج انحدار LOGIT، نطرح الفرضيات الإحصائية التالية:¹⁹

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 - \beta_2 - \beta_3 \dots\dots\dots - \beta_{25} = 0; \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \dots\dots\dots \neq \beta_{25} \neq 0; \text{الفرضية البديلة} \end{cases} \square$$

الجدول (10): قيم إحصائية وولد للنسب المالية

النسبة	وصف النسبة المالية	B	إحصاء Wald	df	Sig
R5	نسبة الهيكل المالي	-4,666	13,329	1	0,000
R16	نسبة المردودية الاقتصادية	17,703	8,538	1	0,003
R17	نسبة الاستثمارات	0,325	4,266	1	0,039
R22	نسبة الاستدانة قصيرة الأجل	-4,060	12,981	1	0,000
R23	نسبة مؤشر الحجم	1,337	4,827	1	0,028

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS V.22.0.

يُبين الجدول أعلاه النتائج المتعلقة باختبار الدلالة الإحصائية لكل متغير مستقل من المتغيرات التفسيرية بصفة مستقلة، وذلك بالاعتماد على اختبار وولد، حيث تظهر قيمة هذه الإحصائية ومستوى دلالتها الاختبارية بالنسبة لكل متغير بأنها ذات دلالة إحصائية، وقد خالصنا إلى النتائج التالية:

- احتل المتغير المستقل (R5) "نسبة الهيكل المالي" المرتبة الأولى في التأثير على المتغير التابع (Y) متغير الاستجابة (فشل أو عدم فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، كما سجلت قيمة $Wald$ لمتغير نسبة الهيكل المالي عند درجة حرية واحدة $df=1$ ما قيمته 13,329 وهذه القيمة حُسبت وفق الصيغة الرياضية التالية: $Wald(R_5) = \left[\frac{-4.666}{1.278} \right]^2 = 13,329$ وبمستوى دلالة إحصائية $Sig = 0,000$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في فرضية العدم، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

التي تدعي بأن معامل نسبة الهيكل المالي تختلف جوهرياً عن الصفر $\beta_5 \neq 0$ ، أي أن المعامل المعنوي وهو لا يساوي الصفر في المجتمع الذي سُحبت منه العينة، مما يدل على أن المتغير له قدرة تنبؤية للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

■ احتل المتغير المستقل (R16) "نسبة المردودية الاقتصادية" المرتبة الثالثة في التأثير على المتغير التابع (Y) متغير الاستجابة (فشل أو عدم فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، كما سجلت قيمة Wald لمتغير نسبة المردودية الاقتصادية عند درجة حرية واحدة $dl=1$ ما قيمته 8,538 وهذه القيمة حُسبت وفق الصيغة الرياضية التالية: $Wald (R_{16}) = \left[\frac{17,703}{6,059} \right]^2 = 8,538$ وبمستوى دلالة إحصائية $Sig = 0,003$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في فرضية العدم، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدعي بأن معامل نسبة المردودية الاقتصادية تختلف جوهرياً عن الصفر ($\beta_{16} \neq 0$)، مما يدل على أن المتغير له قدرة تنبؤية للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

■ احتل المتغير المستقل (R17) "نسبة الاستثمارات" المرتبة الخامسة في التأثير على المتغير التابع (Y) متغير الاستجابة (فشل أو عدم فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، كما سجلت قيمة Wald لمتغير نسبة الاستثمارات عند درجة حرية واحدة $dl=1$ ما قيمته 4,266 وهذه القيمة حُسبت وفق الصيغة الرياضية التالية: $Wald (R_{17}) = \left[\frac{0,325}{0,157} \right]^2 = 4,266$ وبمستوى دلالة إحصائية $Sig = 0,039$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في فرضية العدم، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدعي بأن معامل نسبة الاستثمارات تختلف جوهرياً عن الصفر ($\beta_{17} \neq 0$)، مما يدل على أن المتغير له قدرة تنبؤية للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

■ احتل المتغير المستقل (R22) "نسبة الاستدانة قصيرة الأجل" المرتبة الثانية في التأثير على المتغير التابع (Y) متغير الاستجابة (فشل أو عدم فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، كما سجلت قيمة Wald لمتغير نسبة الاستدانة قصيرة الأجل عند درجة حرية واحدة $dl=1$ ما قيمته 12,981 وهذه القيمة حُسبت وفق الصيغة الرياضية التالية: $Wald (R_{22}) = \left[\frac{-4,060}{1,127} \right]^2 = 12,981$ وبمستوى دلالة إحصائية $Sig = 0,000$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في فرضية العدم، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدعي بأن معامل نسبة الاستدانة قصيرة الأجل تختلف جوهرياً عن الصفر ($\beta_{22} \neq 0$)، مما يدل على أن المتغير له قدرة تنبؤية للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- احتل المتغير المستقل (R23) "نسبة مؤشر الحجم" المرتبة الرابعة في التأثير على المتغير التابع (Y) متغير الاستجابة (فشل أو عدم فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، كما سجلت قيمة Wald لمتغير نسبة مؤشر الحجم عند درجة حرية واحدة $dl=1$ ما قيمته 4,827 وهذه القيمة حُسبت وفق الصيغة الرياضية التالية: $Wald(R_{23}) = \left[\frac{1,337}{0,609} \right]^2 = 4,827$ وبمستوى وبمستوى دلالة إحصائية $Sig = 0,028$ ، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في فرضية العدم، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدعي بأن معامل نسبة مؤشر الحجم يختلف جوهرياً عن الصفر ($\beta_{23} \neq 0$)، مما يدل على أن المتغير له قدرة تنبؤية للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخلاصة (اختبار الفرضيات والنتائج)

- بلغت الدقة التنبؤية للنموذج الإحصائي اللوجستي المقترح 90 %، وبلغت مساحة خاصية تشغيل المستقبل (ROC) 90,5 % وهي نسب عالية جداً، أي أن النموذج المقترح له قدرة تمييزية خارقة بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات السليمة، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى التي تزعم أن أسلوب التحليل اللوجستي له قدرات تنبؤية كبيرة للتنبؤ بمخاطر الفشل المالي للمؤسسات.
- النموذج الإحصائي اللوجستي مكون من خمس (05) متغيرات تفسيرية، وبعد بمراجعة الدراسات والأبحاث العلمية السابقة في حقل التنبؤ بالفشل المالي بواسطة الأسلوب الإحصائي اللوجستي، تبين أن هذه المتغيرات التفسيرية (النسب المالية) المدرجة في النموذج اللوجستي قد ظهرت في نماذج إحصائية سابقة على غرار نسبة المردودية الاقتصادية ((FLUMER (1978), SPRINGATE (1978), KIDA (1980)، نسبة الاستدانة قصيرة الأجل ((ZMIJEWSKI (1984)، مؤشر الحجم ((HARRIGAN (1966), OHLSON (1980)، ((OHLSON (1980)، ((ALTMAN (1968)، ((EDMINSTER (1972) BEAVER (1966)، الفرضية الثانية. التي تزعم أن المتغيرات التفسيرية المشكلة للنموذج الإحصائي المقترح تظهر في العديد من النماذج الإحصائية السابقة.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- تُساهم النسب المالية بدمجها مع الأساليب الإحصائية والتقنيات الكمية كجهاز إنذار مبكر لها قدرات تنبؤية وتمييزية لاحتمالات الفشل المالي والمخاطر المالية المحدقة بالوحدات الاقتصادية؛
- يُعد أسلوب التحليل اللوجستي من أهم وأنجع التقنيات الكمية والأساليب الإحصائية الحديثة التي أثبتت كفاءتها ونجاحاتها في التنبؤ بالمخاطر المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

■ ملحق الجداول والأشكال البيانية

■ الجدول (1): قائمة المتغيرات المستقلة المدرجة في بناء النموذجين الإحصائيين

النسبة	التسمية	كيفية حسابها
الكتلة الأولى: نسب السيولة والتمويل		
R ₁	السيولة العامة	الأصول الجارية / دق.أ
R ₂	السيولة المخفضة	(القيم المحققة + القيم الجاهزة) / دق.أ
R ₃	السيولة الفورية	القيم الجاهزة / دق.أ
R ₄	معدل تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
R ₅	هيكل التمويل...1	د.ط.م.أ / الأموال الدائمة
R ₆	هيكل التمويل...2	الأصول الجارية / دق.أ
R ₇	الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / $\sum$ الديون
R ₈	الاستقلالية المالية ق.أ	الأموال الخاصة / دق.أ
الكتلة الثانية: نسب الدوران والتسيير		
R ₉	دوران الأصول	رقم الأعمال / $\sum$ الأصول
R ₁₀	دوران الاستثمارات	رقم الأعمال / الاستثمارات الصافية
R ₁₁	دوران المخزون	رقم الأعمال / قيم الاستغلال
R ₁₂	تقادم التجهيزات	مخصصات الإهلاكات / القيم الثابتة
R ₁₃	أهمية مخصصات الإهلاكات	مخصصات الإهلاكات / القيمة المضافة
الكتلة الثالثة: نسب المردودية		
R ₁₄	نسبة عائد الأصول	EBE / $\sum$ الأصول
R ₁₅	نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
R ₁₆	نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة قبل الفائدة والضريبة / $\sum$ الأصول
الكتلة الرابعة: نسب الهيكل		
R ₁₇	نسبة الاستثمارات	الاستثمارات الصافية / $\sum$ الأصول
R ₁₈	نسبة القيم المحققة	القيم المحققة / $\sum$ الأصول
R ₁₉	نسبة القيم الجاهزة	القيم الجاهزة / $\sum$ الأصول
R ₂₀	نسبة الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / $\sum$ الخصوم
R ₂₁	نسبة الاستدانة المتوسطة والطويلة الأجل	د.ط.م.أ / $\sum$ الخصوم
R ₂₂	نسبة الاستدانة قصيرة الأجل	دق.أ / $\sum$ الخصوم
R ₂₃	مؤشر الحجم	لو ($\sum$ الميزانية)
R ₂₄	مؤشر التوازن المالي...1	FR / $\sum$ الأصول
R ₂₅	مؤشر التوازن المالي...2	FR / الأصول الجارية

■ المصدر: من إعداد الباحثان

■ الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمجموعتين (المؤسسات السليمة والفاشلة)

الانحراف المعياري (S)	المتوسط الحسابي ($\bar{X}$)	
155458255,26	124231260,00	المؤسسات السليمة (n ₁)
428678847,00	184547830,00	المؤسسات الفاشلة (n ₂)

■ المصدر: من إعداد الباحثان

المراجع والاحالات:

- 1هناك بعض الباحثين يستخدم اصطلاح الفشل المالي Failure للتعبير عن العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي INSOLVENCY. أنظر: ARGENTI, John, Prediction corporate failure, Journal of Accounting Research, February, 1986, p. 157.
- كما يقدم الباحث LAITINER أنموذجاً لعملية انهيار الشركات مستخدماً أيضاً مصطلح الفشل المالي لوصف الحالة التي تنتهي بوصول الشركة إلى العسر المالي. للمزيد من المعلومات انظر المرجع. LAITINER.E.K, Financial predictors for different phases of the failure process, Omega. Vol 22. N°2, 1993.
- 2محمد عطية مطر وأحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد الرابع، 2007، ص 443
- 3SCHALL, D.L and HALEY, W.C, «Introduction to financial management», McGraw-Hill Book company, 1986, p. 733.
- 4مصطفى الطويطي، "دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية - حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2014/2013، ص 120.
- 5A.A.RODRIGUEZ, Logistic regression and world income distribution, **IAER**, vol 7, N°2, May 2001, p. 236.
- 6JOUZBARKAND Mohammad, FARSHAD Sameni Keivani, KHODADADI Mohsen and SEYED REZA SEYED NEZHAD Fahim, Bankruptcy prediction model by Ohlson and Shirata models in Tehran stock exchange, World Applied Sciences Journal 21 (2), 2013, p. 154.
- 7JOUZBARKAND Mohammad, FARSHAD Sameni Keivani, KHODA DADI Mohsen and SEYED REZA SEYED NEZHAD Fahim, Op. cite, p. 154.
- 8مصطفى الخواجة، مقدر Stien اللوجستي - دراسة محاكاة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد 47، العدد 01، يناير 2010، ص. 67.
- 9JOHN Stephen Grice, Sr., Reestimations of the ZMIJEWSKI and OHLSON bankruptcy prediction models, Troy State University, Troy, p. 1.
- 10MATOUSSI HAMADI, MOUELHI Rim, SAYAH Salah, «La prédiction de faillite des entreprises tunisiennes par la régression logistique», Halshs. Archives-ouvertes.fr, 21 April, 2011, p. 7.
- Y: c'est un indice global, le score est utilisé pour déterminer la probabilité d'appartenance au groupe en faillite sur la base d'une fonction logistique.
(*) Le score est utilisé pour déterminer la probabilité d'appartenance au groupe en faillite basé sur une fonction de probabilité cumulative.
(★)KORDLAR Ali Ebrahimi, NIKBKHAT NADER, Op. cité, p. 336.
- 11ZAVGREN. C, Assessing the vulnerability to failure of american industrial firms: a logistic analysis, Journal of Business Finance and Accounting, vol 12, n°2, 1985, p. 57.
- 12Il resort des modèles de ZAVGREN (1985) que:
*les ratios d'efficience ont à long terme le pouvoir significatif le plus élevé, ce qui reflète le fait que l'efficience dans l'utilisation des actifs de l'entreprise est difficile à modifier à court terme;
*la rentabilité de l'entreprise n'apparaît pas être une caractéristique distinctive significative;
*le haut niveau de signification du ratio de liquidité au sens strict au cours des années qui précèdent immédiatement la faillite est le signe que l'aptitude à faire face à ses engagements est un facteur très important pour éviter la faillite;
*le comportement des variables de liquidité au cours des années qui précèdent la faillite indique que certaines firmes en passe de tomber en faillite sont plus intéressées par la constitution de liquidités que par opportunités productives : cette contestation est étayée par GUYON (1991);
*le niveau de l'endettement est une caractéristique significative considérablement plus élevée pour les entreprises faillies que pour les entreprises en continuité d'exploitation.
- 13JAMSHEDI Reza, SADEGH KHANI Aftekar, NOORI Zahra, SHER GHOLAMI Fatemah, A survey of the capability of Zavgren bankruptcy prediction in determining the bankruptcy condition of the companies listed in TSE, Journal Of Applied Environmental And Biological Sciences, 4(4)188-194, 2014, p. 189.
- 14الشركة المتعثرة أو الفاشلة: ويُقصد بها تلك التي تُحقق خسائر لمدة ثلاث سنوات متتالية بحيث تُعد السنة الثالثة سنة التعثر.
- 15الشركة غير الفاشلة أو غير المتعثرة: ويُقصد بها تلك التي تُحقق أرباحاً لثلاث سنوات متتالية وتتفق مع نفس الفترة الزمنية للشركات المتعثرة. أنظر إلى: (1): أحمد فارس القيسي، "هل تملك النماذج المبنية على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة؟ (دراسة مقارنة بين نموذج مشتق من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية ونموذج التمان)"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد 1، 2016، ص. 102.
- (2): علاوي، س. وغرايبة، ف، "التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات: دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد 2، ص. 377-397.
- 16MENARD, Scott, Applied Logistic Regression Analysis, 2nd edition, Sage University Paper series on Quantitative Applications in the Social Sciences, N° 07-106, Breverly Halls, CA: Sage, 2002, p. 108.
- 17HOSMER David W & LEMSHOW Stanely, Applied Logistic Regression, 2nd edition, New York; Johnson Wiley & Sons, Inc, 2000, p.162
- 18LEA, S, Multivariate analysis II: Manifest variables analysis, Topic 4: logistic Regression and discriminate Analysis, University of EXETER, Department of Psychology, 1997
- 19CIZEK, J. & FDITZGERALD, M., Methods Plainly Speaking: An Introduction to logistic regression, Measurement & evaluation in counseling and development, Vol.31, January, 1999.

التنبؤ بالتعثر المالي لبعض المؤسسات العاملة في القطاع الخاص الصناعي بولاية غرداية

باستخدام التحليل التمييزي خلال الفترة (2009-2014)

أ. بن شاعة وليد
جامعة غرداية، الجزائر
benchaa.oualid@univ-ghardaia.dz

د. بن سانية عبد الرحمان
جامعة غرداية، الجزائر
abensania@yahoo.fr

Prediction of the financial falter for some foundations operating in the private industrial in the state of Ghardaia by using discriminatory analysis during the period (2009-2014)

Ben sania Abderrahmane & Ben chaa Oualid

University of Ghardaia; Algeria

Received: 17 Jan 2017

Accepted: 03 May 2017

Published: 30 June 2017

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة التنبؤ بالتعثر المالي لبعض المؤسسات الصناعية بولاية غرداية للفترة الممتدة من (2009 - 2014)، وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي بهدف الإجابة عن إشكالية هذه الورقة البحثية التي تتمحور حول قدرة المؤشرات المالية على التنبؤ بتعثر المؤسسات الصناعية. تضمنت الدراسة حالة ثلاث مؤسسات منها مؤسستين متعثرتين وواحدة سليمة لمحاولة بناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك أربعة مؤشرات مالية من بين ثمانية المؤشرات المستخدمة لها القدرة على التمييز وهي: الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة، الإيرادات إلى مجموع الأصول، الإيرادات إلى صافي رأس المال، الأموال الخاصة إلى الأصول غير الجارية، في حين توصلت الدراسة إلى أن احتمالية تمييز الوضعية المالية من خلال القراءة التحليلية للنسب المالية ضعيفة، وهذا ما يفسر قصور النسب المالية لوحدها في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الصناعية، كما أثبت النموذج المتوصل إليه جودة تصنيف عالية جدا حيث بلغت نسبة 100% والتي يمكن من خلالها التمييز بدقة بين المؤسسات الصناعية.

الكلمات المفتاحية: تنبؤ، تعثر مالي، مؤسسات صناعية، تحليل تمييزي، مؤشرات مالية

رموز JEL: O40, E24, C10

Abstract:

This article aims at studying prediction of the financial falter for some industrial foundations in the state of Ghardaia for the period between 2009 to 2014, by using a discriminatory analysis method. In order to answer the problematic of this paper, which focuses on the ability of the financial indicators to predict the falter of the industrial foundations.

The study included three industrial foundations, two faltering of foundations and one of them was healthy, that by trying to create a standard model for predicting the falter. The study showed that there are four out of eight financial indicators used in the study that have the ability to distinguish: Assets transferred to current liabilities, revenue to total assets, revenue to net capital, special fundus to non-current assets, while the study concluded that probability of discrimination the financial position through analytical reading of ratios was weak as the qualification quality of the model was very high 100%, through which it is possible to distinguish accurately between industrial foundations.

Key words: prediction, Financial falter, industrial foundations, Discriminatory Analysis, Financial indicators.

(JEL) Classification : O40, E24, C10.

تمهيد:

يعد موضوع التعثر المالي من المخاطر التي تحتاط منها المؤسسات، وذلك بسبب ما ينجر عنه من آثار سلبية على مستوى المؤسسات بصفة خاصة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني بصفة عامة. ولذلك نلاحظ كثرة الدراسات التي عنيت بهذا الموضوع لاسيما بعد تكرار حوادث الإفلاس في كثير من المؤسسات الأجنبية تبعها إلحاق العديد من الأضرار بالكثير من الجهات الأخرى التي لها علاقة وطيدة بالمؤسسات المتضررة، ولقد كان من نتائج هذه الدراسات تطوير العديد من النماذج ذات القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي تستخدم فيها مجموعة من المؤشرات المالية والأدوات الإحصائية، والتي من بينها أسلوب التحليل التمييزي.

إشكالية البحث:

تبعاً لخطورة التعثر المالي على المؤسسة الاقتصادية عموماً ولعدم إعطائه الاهتمام الكافي من طرف المؤسسات المحلية الجزائرية وكذا عدم كفاية مؤشرات التحليل المالي لوحدها في التنبؤ به، سيحاول هذا البحث الإجابة عن تساؤل رئيسي هو:

إلى أي مدى يمكن التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الصناعية الخاصة بولاية غرداية - محل الدراسة - باستخدام أسلوب التحليل التمييزي؟

فرضية البحث:

- يمكن بناء نموذج إحصائي للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الصناعية محل الدراسة باستخدام أسلوب التحليل التمييزي من إعطاء نتائج أدق من استخدام بعض النسب المالية منفردة.

أهداف البحث:

- تحليل وضعية المؤسسات المختارة في الدراسة باستخدام مجموعة من النسب المالية المختارة،
- بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات محل الدراسة وفق أسلوب التحليل التمييزي واختبار دقة نتائجه،
- معرفة دقة أسلوب التحليل التمييزي في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات محل الدراسة مقارنة باستخدام النسب المالية منفردة.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية الموضوع الذي تطرق إليه متمثلاً في التعثر المالي الذي أضحى يشكل خطراً له تداعياته على المستويين الجزئي والكلّي للاقتصاد، بالإضافة إلى تركيزه على أسلوب محدد في التنبؤ بالتعثر المالي هو أسلوب التحليل التمييزي، مستهدفاً معرفة مدى دقة هذا الأسلوب في التمييز بين المؤسسات المتعثرة وغير المتعثرة مالياً مقارنة بأسلوب التحليل باستخدام النسب المالية منفردة، وذلك في مؤسسات مختارة تنشط في القطاع الخاص الصناعي بولاية غرداية.

منهجية البحث:

تم استخدام طريقة IMRAD في إعداد هذا البحث حيث تم تناوله في جزأين: الأول تطرق للإطار النظري والدراسات السابقة حول الموضوع، أما الثاني فقد خصص لدراسة الحالة. كما استخدم البحث على منهجين أساسيين هما: المنهج الوصفي في تفسير وتحليل ظاهرة التعثر المالي وكذا تحليل القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، مع استخدام مجموعة من الأدوات للتحليل كالنسب المالية وأسلوب التحليل التمييزي في بناء نموذج الدراسة.

أولاً. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. نماذج التنبؤ بالتعثر المالي: سوف نستعرض بعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي كما يلي:

1.1 نموذج بيفرBeaver: يعتمد هذا النموذج على متغير واحد أو نسبة مالية واحدة بوصفها وسيلة لقياس التعثر لأي مؤسسة وهذه النسبة تختلف من صناعة لأخرى لكنها ترتبط بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. وتتلخص خطوات بناء نموذج التقسيم الثنائي ذي النسبة المالية الواحدة في: ⁽¹⁾

- تكوين عينة من المؤسسات التي تعرضت للعجز المالي في الماضي (في سنة أو سنوات سابقة) تسمى المجموعة الأولى، ومجموعة من المؤسسات المتشابهة في نوع النشاط وحجم الأموال أو الأصول المستثمرة.
- اختيار نسبة مالية واحدة (متغير واحد) تستخدم مدخلات لبناء نموذج، ويفضل أن تكون هذه النسبة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقدرة المؤسسة على الاستمرار، لكي تفصح عن مدى تعرض المؤسسة للتعثر المالي من عدمه وفي سبيل ذلك يمكن اختيار عدة نسب مالية يفترض ارتباطها بقدرة المؤسسة على الاستمرار ومن أهم هذه النسب نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون المستحقة على المؤسسة، نسبة مصروفات التشغيل إلى إيرادات النشاط، صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مقسومة على فوائد القروض وتسمى بنسبة التغطية، ويتم اختبار مدى ارتباط كل نسبة بقدرة المؤسسة على الاستمرار باستخدام معامل الارتباط ويتم اختيار النسبة المالية التي تحقق أعلى درجة ارتباط بالتعثر المالي، وتستخدم هذه النسبة في بناء النموذج.

2.1 نموذج Altman: قام في سنة 1977 بتطوير نموذج Zeta وهو ما يعرف بالجيل الثاني للمؤسسات في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من المؤسسات المتعثرة ومؤسسات أخرى ناجحة خلال الفترة من 1969 إلى 1975، قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي و التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل 28 نسبة مالية وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة التالية: ⁽²⁾

$$Z = 0.717x_1 + 0.847x_2 + 3.107x_3 + 0.420x_4 + 0.998x_5$$

حيث أن:

x_1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية؛

x_2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول المادية؛

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول المادية؛

X_4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم؛

X_5 = صافي المبيعات / مجموع الأصول المادية.

إذا كان رصيد المؤشر Z يساوي 2.9 أو أكبر، فإن المؤسسة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس.

أما إذا كانت القيمة أقل من 1.23، فإن المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس.

3.1 نموذج Kida 1980:

يعد من النماذج الحديثة لعملية التنبؤ المالي ويعتمد على أهم خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية، إذ يعتمد على أسلوب التحليل التمييزي لتصنيف المشاهدات إلى أصناف متوافقة لكي يتم التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعثرة و الوحدات الاقتصادية غير المتعثرة، ويتم تحديد قيمة Z من خلال جمع وطرح المتغيرات الخمس مضروبة بمعاملات أوزانها بموجب المعادلة الآتية:⁽³⁾

$$Z = 1.042x_1 + 0.42x_2 - 0.461x_3 - 0.463x_4 + 0.271x_5$$

X_1 : صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الموجودات: تحدد القدرة الإنتاجية للموجودات دون تأثير أي عوامل أخرى من أجل تحديد أهمية الأرباح المتحققة في زيادة الموجودات.

X_2 : مجموع حقوق الملكية إلى المطلوبات: تحدد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وإدارتها لتطور رأس المال.

X_3 : الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة: قدرة المؤسسة على الالتزام بتسديد التزاماتها حسب المواعيد المحددة، وكذا إدارتها لنشاطها بما يساهم بتوليد السيولة لمواجهة أي طارئ.

X_4 : الإيرادات إلى مجموع الموجودات: تحدد القدرة على توليد الموجودات وإمكانية الإدارة في التعامل مع البيئة التنافسية.

X_5 : النقدية إلى مجموع الموجودات: تحدد إمكانية الاحتفاظ بالنقد لفترة محددة بما يعزز فرص الاستثمار في مجالات متعددة.

من خلال النسب المحاسبية ومعامل الأوزان غير الثابتة المحددة في النموذج إذا كانت قيمة Z موجبة فذلك يعني أن الوحدة الاقتصادية في حالة أمان من التعثر المالي، أما إذا كانت قيمة Z سالبة فذلك يعني أنها مهددة بالتعثر المالي.

4.1 نموذج Althman & Meeough:

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:⁽⁴⁾

$$Z = 0.012x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.999x_5$$

X_1 : رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول

X_2 : الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

X_3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.

X_4 : القيمة السوقية لحقوق الملكية على القيمة الدفترية لديون المشروع.

X_5 : المبيعات على إجمالي الأصول.

إن المشاريع وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاثة أقسام أو فئات وهي:

- القسم الأول: تنتمي إليه المشاريع الناجحة وتكون فيه قيمة Z تساوي (2,99) أو أكثر.
- القسم الثاني: تنتمي إليه المشاريع الفاشلة وتكون فيه قيمة Z أقل من (1,81).

- القسم الثالث: تنتمي إليه المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها ومن ثم تحتاج إلى تقييم شامل وقيمة Z محصورة بين (1,81 و 2,99).

5.1 نموذج Zavgren : طورت Christine Zavgren نمودجا باستخدام التحليل الإحصائي اللوغاريتمي ويمكن تلخيص ما استخلصته فيما يلي:

$$Y=0.23883-0.108x_1-1.583x_2-10.78x_3+3.074x_4+0.486x_5-4.35x_6+0.11x_7$$

بحيث: (5)

X_1 : متوسط المخزون السلي / صافي المبيعات ؛

X_2 : متوسط الذمم المدينة / متوسط المخزن السلي؛

X_3 : النقد وما يعادل النقد / مجموع الأصول ؛

X_4 : الأصول السائلة / الخصوم المتداولة ؛

X_5 : صافي الربح / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين)؛

X_6 : الديون طويلة الأجل / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين)؛

X_7 : صافي المبيعات / (الأصول الثابتة + رأس المال العامل).

وبلغت دقة النموذج في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات 99 % (6)

6.1 نموذج Sherrod 1987: يعد من أحد أحدث النماذج التنبؤ بالتعثر المالي، يعتمد هذا النموذج على 6 متغيرات

مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات الوظائف التمييزية المعطاة لهذه المتغيرات وفقا للمعادلة

التالية: (7)

$$Z= 17x_1+ 9x_2+ 35x_3+20x_4 +1.2 x_5+0.1 x_6$$

X_1 : صافي رأس المال إلى مجموع الأصول؛

X_2 : الأصول النقدية إلى مجموع الأصول؛

X_3 : حقوق المساهمين إلى مجموع الخصوم؛

X_4 : صافي الربح قبل الضريبة إلى مجموع الأصول؛

X_5 : مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم؛

X_6 : حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة.

يساعد هذا النموذج على إجراء اختبار دراسة استمرارية المؤسسة في مزاولة عملها (التعثر المالي) كما يساعد

البنوك على تقييم المركز الائتماني للمؤسسات، ويساعد في تقييم المخاطر المتعلقة بالقروض الممنوحة وصنف

القروض على النحو التالي: (8)

الجدول رقم (01): تصنيفات فئات القروض

الفئات	مؤشر Z
الفئة الأولى (القروض الممتازة)	$Z \geq 25$
الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطر)	$25 \geq Z \geq 20$
الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطر)	$20 \geq Z \geq 5$
الفئة الرابعة (قروض عالية المخاطر)	$5 \geq Z \geq -5$
الفئة الخامسة (قروض خطيرة جدا)	$Z \leq -5$

المصدر: محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، سنة 2016، ص 376.

2. الدراسات السابقة:

1.2 دراسة هلا بسام عبد الله الفصين 2004⁽⁹⁾ بعنوان " استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة" وتمحورت إشكالية هذه الدراسة حول "ضرورة وضع نموذج للتحليل المالي بالنسب لمساعدة شركات المقاولات والتنبؤ المستقبلي بوضع الشركة"، هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد أفضل النسب المالية التي تستخدم في التنبؤ بتعثر شركات تابعة لقطاع المقاولات، بحيث تم احتساب 22 نسبة مالية لعينة من الشركات منها 10 شركات متعثرة و16 شركة سليمة للفترة ما بين (2000- 2002) باستخدام الانحدار اللوجستي للتوصل إلى أفضل نموذج ممكن من أدوية نسب مالية، وتم التوصل إلى ما يلي:

$$\text{Log Odds (kind)} = -1,92 - 4,788 R_3 - 1,005 R_5 + 0,074 R_{19} + 0,074 R_{21}$$

R₃: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول؛

R₅: نسبة الإيرادات إلى الأصول؛

R₁₉: نسبة الذمم المدينة إلى الإيرادات؛

R₂₁: نسبة الذمم المدينة إلى الأصول المتداولة.

وهذه النسب الأربع المشار إليها لها قدرة كبيرة على التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات و قد ظهرت في مجموعة من النماذج في الدراسات السابقة مما يزيد من دقة النموذج المتوصل إليه، وقد توصلت الباحثة إلى إعادة تصنيف للشركات محل دراستها بنسبة 91,9%، 86,9%، 86,9 % لسنوات (2002، 2001، 2000) على التوالي. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أيضا أن نسبة (رأس المال العامل إلى مجموع الأصول) وهي إحدى نسب السيولة قادرة على التنبؤ بتعثر الشركات، كما كانت نسبة (الإيرادات إلى مجموع الأصول) وهي من نسب النشاط - وهي تشرح مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم ومدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للشركة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن - من النسب التي ميزت بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة، كما سمحت كلا من نسبة (الذمم المدينة إلى حجم الإيرادات) ونسبة (الذمم المدينة إلى الأصول المتداولة) بالتمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة، وقد احتلت قيمة الذمم المدينة الجزء الأكبر من الأصول المتداولة ومن إجمالي الأصول وذلك بسبب وجود مشكلة في تحصيل الأموال لدى شركات المقاولات، وفي النهاية تم التوصل إلى نموذج يتكون من مجموعة النسب المالية.

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في استهداف بيان النسب المالية ذات القدرة على التمييز بين المؤسسات المتعثرة

وغير المتعثرة ماليا من بين النسب المختارة مع بناء نموذج، وتختلف عنها في نوع النسب المستخدمة حيث استخدمت

أربع نسب مالية مختلفة تماما عن النسب الثمانية المستخدمة في هذه الدراسة، كما استخدمت نموذج التحليل

اللوجستي وتعتمد دراستنا أسلوب التحليل التمييزي.

2.1 دراسة خير الدين قريشي (2012)⁽¹⁰⁾: بعنوان " دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي

المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس- دراسة عينة من الشركات الجزائرية للفترة (2003- 2010) -"،

وتمحورت إشكالية الدراسة حول " مدى مقدرة المعلومات المحاسبية التي يجسدها الإفصاح الحالي وفق النظام

المحاسبي المالي الجديد على التنبؤ بخطر الإفلاس في المؤسسات الجزائرية"، في حين هدفت الدراسة إلى تأكيد قدرة المعلومة المحاسبية في التنبؤ بخطر الإفلاس، بحيث تم استخدام التحليل التمييزي على مجموعة مكونة من 09 مؤسسات منها 04 مؤسسات مفلسة ومتعثرة و 05 مؤسسات سليمة، واستخدم في الدراسة 16 نسبة مالية استخرجت من قوائمها المالية وركز الباحث على جدول التدفقات وتوصل إلى استخلاص أن 06 نسب لها القدرة على التمييز بين المؤسسات وهي: (X8) نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، (X5) نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى ديون قصيرة الأجل، (X11) نسبة الأصول الجارية إلى الديون طويلة الأجل، (X12) نسبة رأس المال العامل إلى الأصول الجارية، (X2) نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول، (X6) نسبة الديون إلى نسبة التدفق النقدي التشغيلي، وكانت جودة التصنيف عالية جدا بحيث بلغت 91,7% (انظر معادلة النموذج أدناه). ولقد كان من نتائج هذه الدراسة أيضاً أن نسبة التدفقات النقدية تحتل مرتبة بالغة الأهمية في مجال التنبؤ وهذا ما يتبته تواجدها بكثافة ضمن إجمالي النسب الدالة، بحيث يفوق بعضها نسب الاستحقاق الأخرى؛ وأن نموذج الدراسة كان وفق العلاقة التالية:

$$Z = 1.455X_2 - 0.411X_5 + 0.013X_6 + 5.637X_8 - 0.316X_{12} - 20279$$

حيث أنه إذا كانت Z محصورة بين القيمتين (0.05251 -) و (5.1620) فإن هذه المؤسسات هي مفلسة وإذا كانت Z محصورة بين القيمتين (3.87998 -) و (-2.3012) فإن هذه المؤسسات سليمة. تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في استخدام نفس الأسلوب (التحليل التمييزي) للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات محل الدراسة، وتختلف عنها في الهدف من الدراسة حيث ركزت على دور جودة المعلومة المحاسبية المنتجة وفق النظام المالي المحاسبي الجزائري في التنبؤ بخطر الإفلاس، وتهدف هذه الدراسة كما أوضحنا إلى المفاضلة بين التحليل وفق أسلوب النسب المالية منفردة وأسلوب التحليل التمييزي في التنبؤ بالتعثر المالي، كما تختلف الدراسات أيضاً من حيث النسب المالية المختارة للتحليل.

3.1 دراسة Sami ben djabeur (2011)^(1 1): بعنوان "Statut de la faillite en théorie financière: approches théoriques et validations empiriques dans le contexte français" وتمحورت إشكالية هذه الدراسة حول "ما هي المحددات المالية والاقتصادية لتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية"، كما هدفت الدراسة إلى البحث عن العوامل التي تفسر تعثر المؤسسات مالياً، وصف ملامح الشركات المتعثرة، تصنيف المؤسسات التي تعاني صعوبة في البقاء والاستمرار وفهم الأسباب التي تؤدي تدهور وضعها، واقتراح نموذج أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار حيث قام الباحث بالمقارنة بين مجموعة من النماذج (التحليل التمييزي، النموذج اللوغاريتمي، والانحدار بطريقة المربعات الصغرى PLS) لاختيار أفضل نموذج ملائم لتحديد أسباب تعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، وقد شملت عينة الدراسة (800) مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها (400) مؤسسة سليمة و (400) مؤسسة متعثرة بحيث تم احتساب 33 نسبة مالية، وتوصل الباحث إلى قياس جودة التصنيف بالنسبة للنماذج المستخدمة كالآتي:

59,25 % - 94,975 % كانت للتحليل التمييزي؛

60,50 % - 96,50 % كانت للانحدار بطريقة المربعات الصغرى؛

60,50% - 98% كانت للانحدار اللوجستي؛

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضا:

- العوامل المتعلقة بالديون لها آثار سلبية على الوضع المالي للشركات وذلك في حدود سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات قبل التعثر المالي؛
- وجود فرق كبير بين الشركات الفاشلة والشركات السليمة من ناحية الربحية و درجة السيولة، بالإضافة إلى أن تراجع الأداء مع تدهور محتمل في نشاط المؤسسة وزيادة الاحتياج في رأس المال العامل يؤدي إلى تعثرها؛
- الحصول على نتائج ممتازة باستخدام نموذج الانحدار (PLS) من بين النماذج المستخدمة في التنبؤ على المدى القصير.

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث الهدف حيث هدفت أساسا إلى معرفة المحددات المالية والاقتصادية المفسرة لتعثر المؤسسات المدروسة، كما تختلف عنها من حيث منهجية الدراسة الميدانية حيث ركزت على أسلوب المعاينة، وعلى المقارنة بين عدة نماذج لاختبار أكثرها دقة في التنبؤ بخطر التعثر المالي، ومن بينها أسلوب التحليل التمييزي المستخدم منفردا في دراستنا، كما أنها اعتمدت على مجموعة كبيرة من النسب المالية مقارنة بهذه الدراسة التي ركزت فقط على ثمانية نسب مختارة تخص أربعة مجالات هي: السيولة، النشاط، الربحية والتمويل.

ثانيا. الدراسة التطبيقية:

1. المؤسسات محل الدراسة:

سيركز البحث على دراسة حالة ثلاث مؤسسات توفرت حولها البيانات تنشط بالقطاع الخاص الصناعي بولاية غرداية، منها مؤسستان متعثرتان وواحدة سليمة، وهذه المؤسسات هي:

- **مؤسسة Oasis Plâtre: P.O** هي مؤسسة مساهمة (Spa) ذات رأس مال يفوق 180000000.00 دج تعمل في إنتاج وتوزيع مواد البناء (الجبس) وهي مؤسسة سليمة؛
- **مؤسسة les Pates du sersou: P.S** هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (Sarl) ذات رأس مال يفوق 200000000.00 دج تعمل في إنتاج وتوزيع المواد الغذائية (العجائن) وهي متعثرة؛
- **مؤسسة Abras Pap industries: A.P** هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (Sarl) ذات رأس مال يفوق 500000.00 دج تعمل في مجال إنتاج وتوزيع الأوراق وهي متعثرة.

2. منهجية التحليل:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المدروسة وتفسيرها وذلك من خلال حساب مجموعة من النسب المالية بالرجوع إلى القوائم المالية لتلك المؤسسات وذلك خلال الفترة من 2009 إلى 2014.

إن النسب المالية المختارة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسات محل الدراسة تمس أربعة مجالات هي: السيولة، النشاط، الربحية والتمويل، بمعدل نسبتي اثنتين لكل مجال، وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): النسب المالية المستخدمة

النسبة	المؤشرات المالية	الرمز	تركيبة
نسب	نسبة التداول	X1	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة
السيولة	نسبة السيولة الفورية	X2	الخزينة إلى مجموع الأصول
نسب	معدل دوران مجموع الأصول	C1	الإيرادات إلى مجموع الأصول
النشاط	معدل دوران صافي رأس المال العامل	C2	الإيرادات إلى صافي رأس المال العامل
نسب	العائد على الأصول	ROA	النتيجة الصافية إلى مجموع الأصول
الربحية	العائد على حقوق الملكية	ROE	النتيجة الصافية إلى حقوق الملكية
نسب	نسبة التمويل الذاتي	F1	الأموال الخاصة إلى الأصول غير الجارية
التمويل	نسبة الاستقلالية المالية	F2	الأموال الخاصة إلى مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين

ويستخدم التحليل التمييزي Analyses Discriminate من أجل تصنيف الأفراد في مجموعات وذلك بناء على أوزان أو نسب أو درجات يحصلون عليها في توليفة من المتغيرات التي تتنبأ بتحديد قوتهم في مجموعتين، وتحدد أهداف التحليل التمييزي بما يلي: (12)

- تصميم وظائف التمييز أو التوليفات الخطية للمتغيرات المستقلة الأفضل في التمييز بين فئات المتغير التابع؛
- فحص مدى وجود فروق ذات دلالة بين المجموعات بالنسبة للمتغيرات المستقلة؛
- تحديد المتغيرات المستقلة التي تساهم بأكبر قدر من الاختلاف بين فئات المتغير التابع؛
- تقسيم الحالات بين فئات المتغير التابع بناء على قيم المتغيرات المستقلة؛
- تحديد أي مفردة غير معلومة للمجموعة التي لا تنتمي إليها لأحد المجموعات على ضوء قيم متغيراتها المستقلة؛
- تحديد الأمية السبية للمتغيرات المستقلة في نموذج التمييز على أساس ما يتمتع به من قوة بين المجموعات محل الدراسة. (13)

نجد أن التحليل التمييزي يقوم على عدة فرضيات نذكرها بعضها فيما يلي: (14)

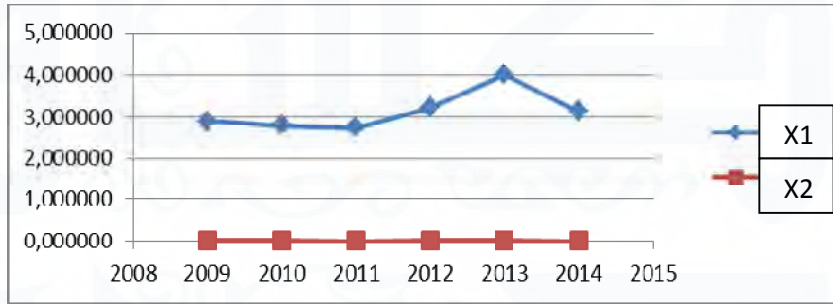
- عدم وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات التمييزية المستخدمة في النموذج والتي ينجم عنها الازدواج الخطي المتعدد؛
- تتبع المتغيرات التمييزية توزيعاً طبيعياً متعددًا في كل مجموعة من مجموعات الدراسة؛
- أن المجموعات الخاضعة للدراسة منفصلة إحصائياً وقابلة للتحديد وإن كانت هناك درجات معينة للتداخل فيما بينها.

3. تحليل الوضعية المالية للمؤسسات المدروسة باستخدام النسب المالية:

1.3 مؤسسة P.O: فيما يلي تحليل الوضعية المالية لمؤسسة Oasis Plâtre باستخدام النسب المالية المختارة والمحسوبة بالرجوع إلى قوائمها المالية:

1.1.3 نسب السيولة: الشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لنسب السيولة لمؤسسة P.O

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لنسب السيولة لمؤسسة P.O

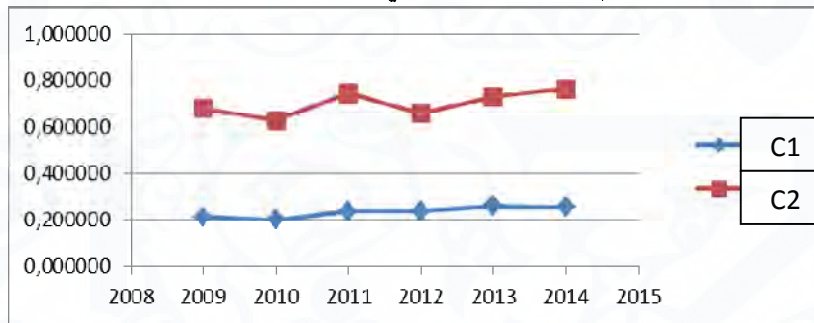


المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن نسبة التداول (X1) كانت مستقرة تقريبا خلال السنوات الثلاث الأولى حول مستوى (2,8) ثم ارتفعت إلى ما يقارب (3,8) في سنة 2013 مما يدل على تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة أي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، أما فيما يخص نسبة السيولة الفورية (X2) فنلاحظ أنها كانت منخفضة في تلك الفترة بمتوسط (0,005) مما يدل على صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية ديون المؤسسة المستحقة في الأجل القصير.

2.1.3 نسب النشاط: الشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لنسب النشاط لمؤسسة P.O

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لنسب النشاط لمؤسسة P.O

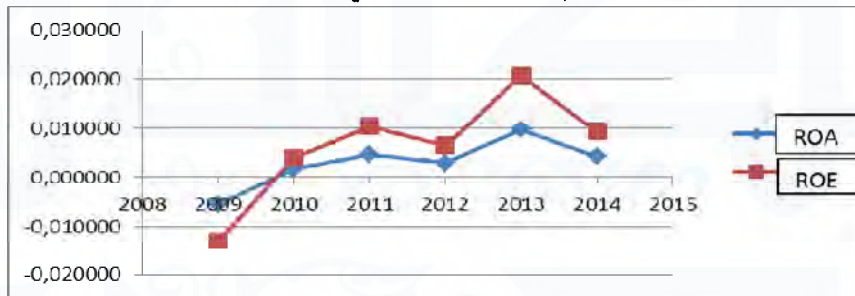


المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ أن معدل دوران الأصول (C1) كان ثابتا خلال الفترة بمعدل منخفض (0,21) ثم بقي يرتفع وينخفض بين (0,21) و (0,25) في دلالة على عدم الاستغلال الجيد للأصول أو عدم الاستثمار فيها بشكل ملائم مما يسمح بتحقيق أرباح أو ربما وجود أصول لا فائدة منها، كما أن رقم الأعمال كان يرتفع وينخفض بين هاته السنوات كما توضحه جداول النتائج بحيث أن الإيرادات تتأثر بحجم المبيعات ومنه تؤثر على معدل دوران الأصول، أما معدل دوران صافي رأس المال (C2) فقد كان متذبذبا ما بين (0,6) و (0,7) ويعد هذا المعدل مرتفعا نوعا ما مما يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة رأس المال العامل.

3.1.3 نسب الربحية: الشكل التالي يوضح التمثيل البياني لنسب الربحية لمؤسسة P.O:

2.1.3 الشكل رقم (03): التمثيل البياني لنسب الربحية لمؤسسة P.O

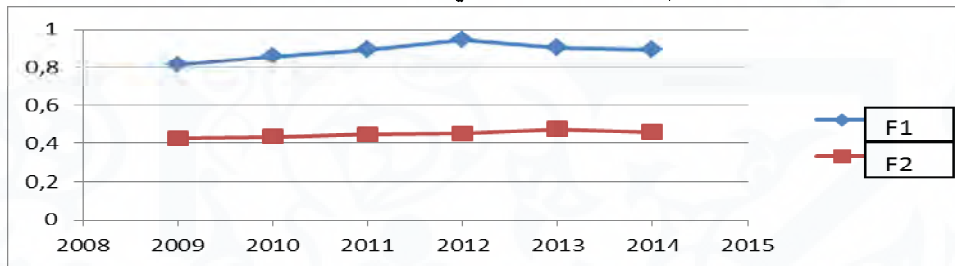


المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ من التمثيل البياني أعلاه أن العائد على الأصول (ROA) كان منخفضا جدا بمعدل (0,005-) ثم بدأ في الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغ (0,01) ثم انخفض وهذا يعني أن أصول هذه المؤسسة لا تساهم في تحقيق عوائد بشكل كبير كما أن النتيجة الصافية في هذه السنوات كانت متذبذبة أي بين زيادة و النقصان، أما العائد على حقوق المساهمين (ROE) فقد كان منخفضا جدا أيضا بمعدل (0,01-) ثم بدأ في الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغ أعلى معدل له (0,02) ثم انخفض، وهذا يدل على أن العائد على الأموال المستثمرة من طرف المالكين ضعيف مما يفسر ضعف فاعلية الإدارة في تحقيق ربحية من رؤوس الأموال.

4.1.3 نسب التمويل: الشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لنسب التمويل لمؤسسة P.O:

الشكل رقم (04): التمثيل البياني لنسب التمويل لمؤسسة P.O



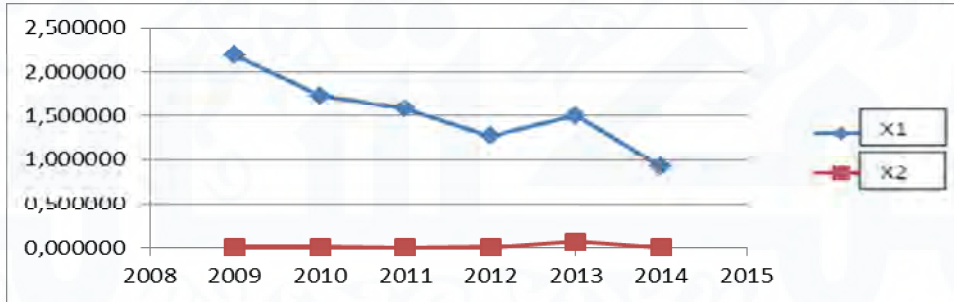
المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي (F1) كانت بمعدل (0,8) ثم بدأت في الارتفاع إلى أن بلغت (0,96) وهي نسبة تقترب من (1) مما يدل على أن المؤسسة تمول جزءا هاما من أصولها غير المتداولة من خلال أموالها الخاصة، أما نسبة الاستقلالية المالية (F2) كانت بمعدل (0,4) وكان معدلها ثابتا نوعا ما وهذا يدل على أن الديون أكبر من الأموال الخاصة لكن بشكل مقبول.

2.3 مؤسسة P.S: فيما يلي تحليل الوضعية المالية لمؤسسة les Pates du sersou باستخدام ذات الطريقة المستخدمة مع المؤسسة السابقة:

1.2.3 نسب السيولة: الشكل التالي يظهر التمثيل البياني لنسب السيولة لمؤسسة P.S:

الشكل رقم (05): التمثيل البياني لنسب السيولة لمؤسسة P.S

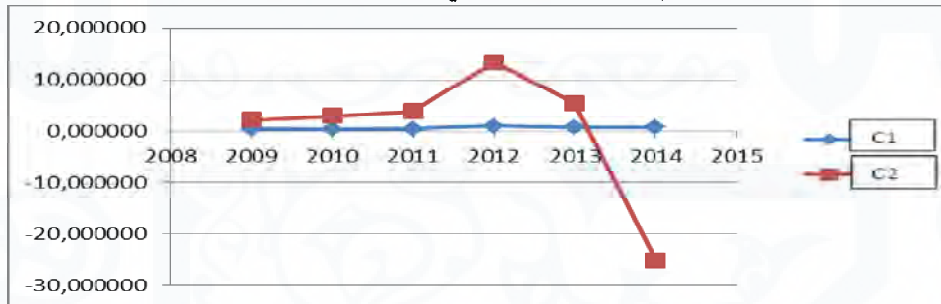


المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ من التمثيل البياني أن نسبة (X1) كانت مرتفعة بمعدل (2,20) ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا للدلالة على أنه من سنة لأخرى تفقد الأصول المتداولة قدرتها على تغطية الخصوم المتداولة وهو ما يعني نقص تدريجي في قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، أما نسبة (X2) فقد كانت ثابتة عند معدل (0,006) ثم شهدت ارتفاعا طفيفا سنة 2013 ثم عادت إلى نفس المعدل السابق سنة 2014 مما يدل على أن هناك نقصا كبيرا في تحويل الأصول إلى نقدية وهو ما يدفع بالمؤسسة إلى الاقتراض لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية، كما نجد تشابها في هذه النسبة بين مؤسسة (P.O) و (P.S).

2.2.3 نسب النشاط: الشكل التالي يبين التمثيل البياني لنسب النشاط لمؤسسة P.S:

الشكل رقم (06): التمثيل البياني لنسب النشاط لمؤسسة P.S

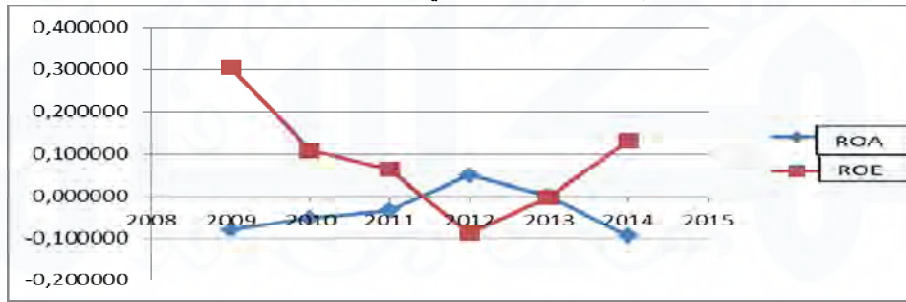


المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ أن (C1) كان ثابتا نوعا ما بمعدل (0,4) ثم شهد ارتفاعا طفيفا جدا في السنتين الأخيرتين إلى مستوى (0,8) وهذا يشير إلى عدم الاستغلال الكافي للأصول في توليد الإيرادات، أما فيما يخص المؤشر (C2) فقد كان مستقر في السنوات الثلاثة الأولى بمعدل (2,9) ثم ارتفع بمعدل (13,2) في دلالة على الإدارة الحسنة لرأس المال العامل إلا أنه لم يحافظ على هذا المعدل إذ انخفض إلى ما يقارب (-25,0) بحيث كانت الخصوم المتداولة في ارتفاع مستمر قابله تذبذب في الأصول المتداولة بين زيادة و نقصان مما أثر على صافي رأس المال ومنه التأثير في معدل دوران صافي رأس المال.

3.2.3 نسب الربحية: الشكل التالي يظهر التمثيل البياني لنسب الربحية لمؤسسة P.S:

الشكل رقم (07): التمثيل البياني لنسب الربحية لمؤسسة P.S

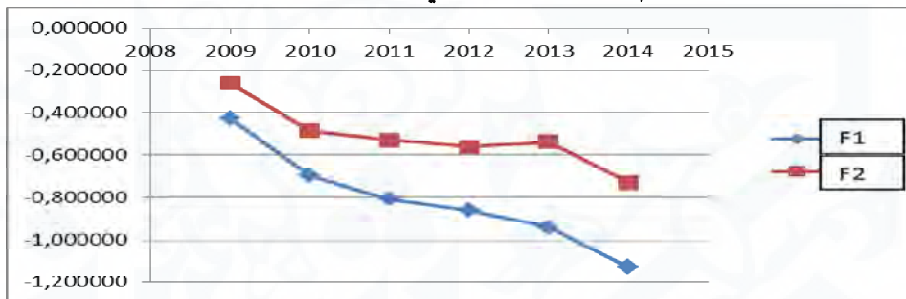


المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ من خلال التمثيل أن نسبة (ROA) كانت منخفضة جدا بمعدل (-0,08) ثم بدأت في الارتفاع إلى أن بلغت (0,05) ولم تحافظ على هذا المعدل وانخفضت إلى (-0,1) سنة 2014 وهذا يعني أن أصول المؤسسة لا تحقق عوائد بشكل جيد كما أن النتيجة الصافية في هذه السنوات كانت سالبة إلا في سنة 2012 حيث بلغت أعلى قيمة لها مما أثر بشكل مباشر في معدل دوران الأصول، أما نسبة (ROE) فقد كانت مرتفعة بشكل مقبول سنة 2009 بمعدل (0,30) وبدأت في الانخفاض حتى بلغت أدنى مستوى لها (-0,1) ومن ثم عادت إلى الارتفاع تدريجيا حتى بلغت حوالي (0,14) وهذا يعني أن أموال المالكين لا تساهم في تحقيق عوائد بالشكل اللازم كما أن المؤسسة تلجأ إلى الاقتراض بشكل كبير بحيث أن كل من الأموال الخاصة والنتيجة الصافية كانت بقيم سالبة.

4.2.3 نسب التمويل: الشكل التالي يوضح التمثيل البياني لنسب التمويل لمؤسسة P.S:

الشكل رقم (08): التمثيل البياني لنسب التمويل لمؤسسة P.S



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ أن كل من نسبتي (F1) و (F2) كانتا بمعدل منخفض جدا (-0,4) و (-0,2) على التوالي بحيث كانتا في انخفاض مستمر مما يدل على أن المؤسسة تلجأ إلى عملية الاقتراض بشكل كبير لأن أموالها الخاصة غير قادرة على تمويل أصولها غير المتداولة وهي تشكل نسبة ضعيفة من مجموع خصومها بحيث ترجع النسبة الأكبر إلى الديون مما يجعل المؤسسة غير مستقلة ماليا.

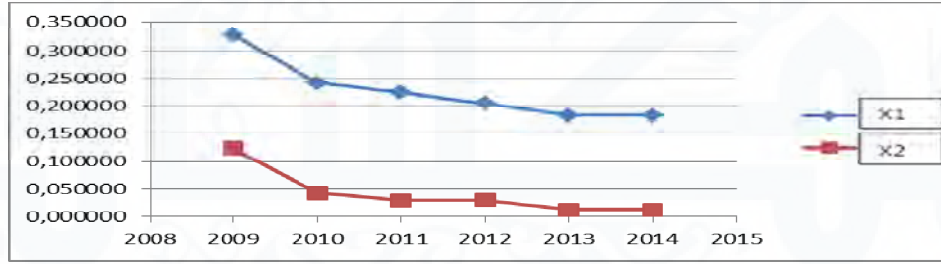
3.3 مؤسسة A.P: بنفس الطريقة السابقة المطبقة في تحليل المؤسستين السابقتين سنحاول تحليل الوضعية

المالية للمؤسسة الثالثة محل الدراسة وهي مؤسسة Abras Pap industries باستخدام نفس النسب المالية

كالتالي:

1.3.3 نسب السيولة: الشكل التالي يظهر التمثيل البياني لنسب السيولة لمؤسسة A.P:

الشكل رقم (09): التمثيل البياني لنسب السيولة لمؤسسة A.P

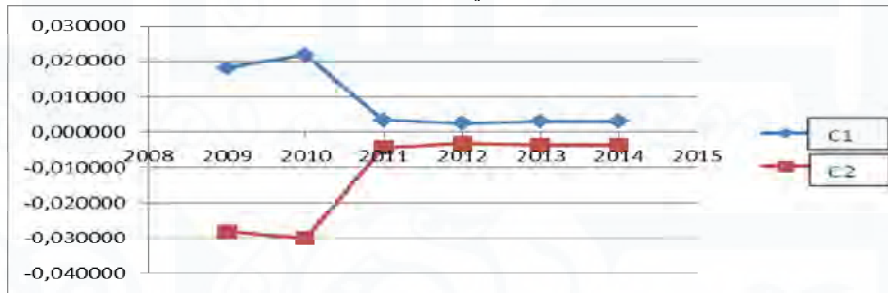


المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن (X1) في انخفاض تدريجي بعد أن كانت أعلى قيمة لها في سنة 2009 أي (0,3) وتراجعت إلى (0,1) مما يعني أن المؤسسة تفقد قدرتها على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل بالتدريج حيث قابل ارتفاع خصومها المتداولة انخفاض في الأصول المتداولة، أما فيما يتعلق بنسبة السيولة الفورية (X2) فكانت أعلى قيمة لها (0,12) تم سرعت في الانخفاض إلى أن بلغت (0,01) وهذا يعني وجود ضعف في التحويل السريع للأصول إلى أرصدة نقدية.

2.3.3 نسب النشاط: الشكل الموالي يظهر التمثيل البياني لنسب النشاط لمؤسسة A.P:

الشكل رقم (10): التمثيل البياني لنسب النشاط لمؤسسة A.P

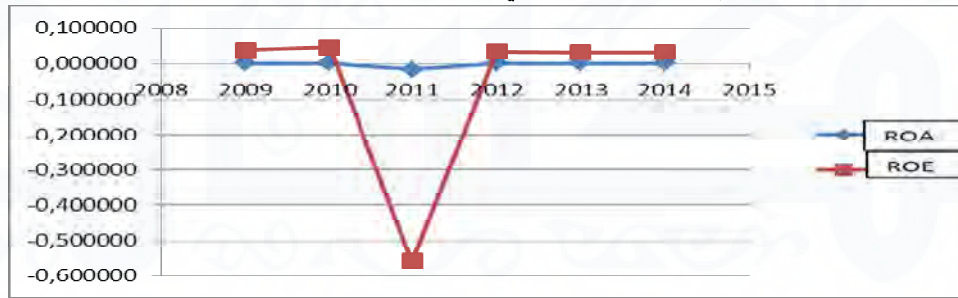


المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ أن (C1) كان بمعدل (0,017) بحيث ارتفع قليلا في سنة 2010 إلى (0,021) ثم انخفض مستقرا عند معدل (0,002) وهو ما يشير إلى الاستغلال الضعيف للأصول في تحقيق مستويات عالية من الإيرادات، أما فيما يخص المؤشر (C2) فقد كان منخفضا جدا حيث بلغ سنة 2009 معدل (-0,028) ثم ارتفع إلى معدل (-0,004) وبقي ثابتا عند هذا المعدل وذلك بسبب انخفاض الأصول المتداولة وبالأخص الانخفاض الكبير للنقدية في الخزينة والذي قابله ارتفاع في الخصوم المتداولة، في إشارة إلى سوء إدارة رأس المال العامل في هذه المؤسسة.

3.3.3 نسب الربحية: الشكل الآتي يظهر التمثيل البياني لنسب الربحية لمؤسسة A.P:

الشكل رقم (11): التمثيل البياني لنسب الربحية لمؤسسة A.P

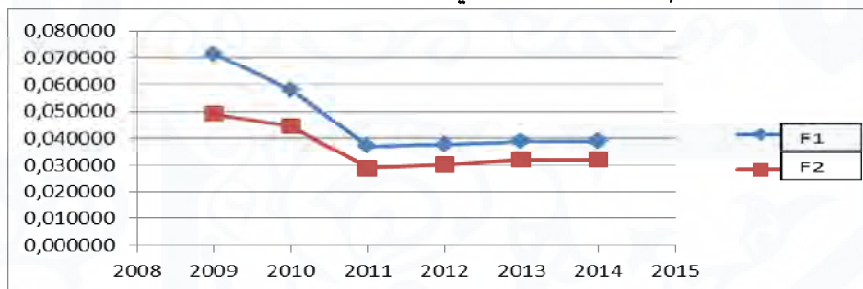


المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ من خلال التمثيل البياني بأن نسبة (ROA) تقريبا مساوية للصفر بحيث بلغت معدل (0,0009) وانخفضت في سنة 2011 إلى معدل (-0,01) ثم ارتفعت لتستقر في المعدل السابق ذكره وهذا يعني أن المؤسسة لا تحقق أرباحا من أصولها كما أن هناك تذبذبا في رقم أعمالها، أما فيما يخص (ROE) فنلاحظ أنه في سنتي (2009 و 2010) كان موجبا وبمعدل (0,04) ثم في سنة 2011 انخفض حيث بلغ أدنى قيمة له (-0,55) مما يعني عدم القدرة على تحقيق عوائد من أموال المساهمين، ثم تعافى في السنوات الموالية مستقرا عند معدل (0,03).

4.3.3 نسب التمويل: الشكل الموالي يظهر التمثيل البياني لنسب السيولة لمؤسسة A.P:

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لنسب التمويل لمؤسسة A.P



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على المعطيات المالية

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي (F1) كانت بمعدل (0,07) ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت (0,03) ثم استقرت في هذا المعدل مشيرة إلى أن المؤسسة تراجعت في تمويل أصولها غير المتداولة من خلال رأس مالها كما يعد هذا المعدل دليلا على أن المؤسسة سوف تحتاج تمويلا في المدى القريب، أما نسبة الاستقلالية المالية (F2) فقد كانت بمعدل (0,05) ثم انخفضت إلى (0,02) سنة 2011 في دلالة على أن حجم الديون أكبر من الأموال الخاصة ثم بقيت ثابتة بمعدل (0,03) في السنوات المتبقية.

4. بناء النموذج:

من أجل محاولة بناء نموذج قادر على التمييز بين المؤسسات المتعثرة برمز (0) و غير المتعثرة برمز (1)، قمنا باستخدام التحليل العاملي التمييزي من خلال أسلوب Setpwise على الحالة الدراسة، بالاستعانة ببرنامج SPSS.20 و برنامج Excel لترتيب البيانات ومعالجتها، وتم التوصل إلى ما يلي:

1.4 متغيرات الدراسة:

عند إدخال البيانات لبرنامج SPSS.20 كانت المتغيرات التي تم التنبؤ بها والتي استخرجها البرنامج بهذا الترتيب وكما يظهرها الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): المتغيرات المستخرجة

رمز	تركيبة النسبة المالية
X1	الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة
C1	الإيرادات إلى مجموع الأصول
C2	الإيرادات إلى صافي رأس المال العامل
F1	الأموال الخاصة إلى الأصول الغير جارية

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

- الجدول التالي يوضح المتغيرات التي تم استخرجها من برنامج SPSS.20 :

الجدول رقم (04): المتغيرات المستخرجة

Variables Entered/Removed^{a,b,c,d}

Step	Entered	Wilks' Lambda							
		Statistic	df1	df2	df3	Exact F			
						Statistic	df1	df2	Sig.
1	X1	,261	1	1	16,000	45,303	1	16,000	,000
2	F1	,058	2	1	16,000	122,698	2	15,000	,000
3	C1	,037	3	1	16,000	121,412	3	14,000	,000
4	C2	,025	4	1	16,000	127,220	4	13,000	,000

At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.

a. Maximum number of steps is 16.

b. Minimum partial F to enter is 3.84.

c. Maximum partial F to remove is 2.71.

d. F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدلالة الإحصائية (Sig) قد بلغت قيمة (0,000) بحيث أن هذه القيمة أقل من 0,05 وهذا ما يدل على القدرة العالية لهذه المؤشرات المالية عند اجتماعها في التمييز بين المؤسسات محل الدراسة، كما يبين الجدول ترتيب الخطوات والمؤشرات وفقا لقدرتها على التمييز بين المؤسسات محل الدراسة بحيث بلغ عدد الخطوات المدخلة والمخرجة للمتغيرات 16 خطوة.

2.4 اختبار BOX لتساوي تباين المصفوفات: وفيما يلي جدولين يوضحان كل من محددات اللوغاريتم و نتائج اختبار

: BOX'sM

الجدول رقم (05): محددات اللوغاريتم

Log Determinants

Y	Rank	LogDeterminant
0	4	-3,182
1	4	-25,931
Pooled within-groups	4	-4,098

The ranks and natural logarithms of determinants printed are those of the group covariance matrices.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

الجدول رقم (06) نتائج اختبار Box's M

Box's M		99,089
Approx.		6,451
df1		10
F		463,449
Sig.		,000

Tests null hypothesis of equal population covariance matrices.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

نلاحظ من خلال جدول محددات اللوغاريتم وجود أربعة متغيرات استخدمت في التمييز من بين ثمانية متغيرات التي تم إدخالها كما هو موضح في عمود (Rank)، ونلاحظ أيضا أن هناك اختلافا كبيرا بين محددات اللوغاريتم وهذا ما يدل على الاختلاف بين تباين المصفوفات أي عدم وجود تجانس المصفوفات التباينية المشتركة، أما بالنسبة لجدول نتائج اختبار Box's M فنلاحظ أن قيمة (Sig) بلغت (0,000) وبالتالي هي أقل من (0,05) ومنه نرفض الفرضية الصفرية التي تفسر تجانس أفراد المجموعتين.

3.4 اختبار الدلالة وقوة العلاقة التفسيرية: الجدول الموالي يبين القيم الذاتية لدالة التمييز كما يلي:

الجدول رقم (07): القيم الذاتية لدالة التمييز

Eigenvalues				
Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative%	Canonical Correlation
1	39,145 ^a	100,0	100,0	,987

a. First 1 canonical discriminant functions were used in the analysis.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

توضح النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن القيم الذاتية لدالة التمييز بلغت 39,145 مما يؤكد على القوة التفسيرية الكبيرة لدالة التمييز للتباين في المتغير التابع، وبلغت كل من نسبتي التباين والتباين المتراكم المفسر من كل دالة 100%، وكانت قيمة معامل الارتباط القانوني 0,987 وتفسر هذه القيمة الارتباط القوي بين المؤشرات الدالة التمييزية.

- وفيما يأتي جدول يظهر نتائج اختبار Wilks' Lambda كما يلي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار Wilks' Lambda

Wilks' Lambda				
Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	Df	Sig.
1	,025	51,695	4	,000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية Wilks' Lambda بلغت 0,025 كما بلغت القيمة الإحصائية Chi-square 51,695 وبلغت قيمة المعنوية (Sig=0,000) مما يدل على أن هذا الاختبار ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0,05.

4.4 دالة التمييز القانونية والمعيارية

- استخراج معاملات دالة التمييز القانونية والمعيارية كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): معاملات دالة التمييز القانونية والمعيارية

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients		
Function		
1		
X1		1,003
C1		2,183
C2		-,715
F1		3,064

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

وبناء على معطيات الجدول أعلاه يمكن صياغة دالة التمييز القانونية و المعيارية على النحو التالي:

$$Z = 1,003 X1 + 2,183 C1 - 0,715 C2 + 3,064 F1$$

5.4 دالة التمييز القانونية:

- الجدول الآتي يظهر معاملات دالة التمييز القانونية كما يلي:

الجدول رقم (10): معاملات دالة التمييز

Canonical Discriminant Function Coefficients	
Function	
1	
X1	1,501
C1	7,147
C2	-,097
F1	7,757
(Constant)	-4,840

Unstandardized coefficients

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

ومنه تأخذ دالة التمييز القانونية الصياغة التالية:

$$Z = 1,501 X1 + 7,147 C1 - 0,097 C2 + 7,757 F1 - 4,840$$

6.4 المصفوفة الهيكلية: الجدول التالي يبين المصفوفة الهيكلية كالآتي:

الجدول رقم (11) المصفوفة الهيكلية

Structure Matrix	
Function	
1	
X1	,269
F2 ^a	,260
F1	,257
ROE ^a	,216
ROA ^a	-,076
X2 ^a	,057
C1	-,024
C2	,005

Pooled within-groups correlations between discriminating variables and standardized canonical discriminant functions
Variables ordered by absolute size of correlation within function.
a. This variable not used in the analysis.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

نلاحظ من الجدول أعلاه أن :

- ❖ X1 (الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة) ترتبط بدالة التمييز بنسبة 26,9% ارتباط موجب؛
- ❖ C1 (الايادات إلى مجموع الأصول) ترتبط بدالة التمييز بنسبة 24- % ارتباط سالب؛
- ❖ C2 (الايادات إلى صافي راس المال) ترتبط بدالة التمييز بنسبة 0,5% ارتباط موجب؛

❖ F1 (الأموال الخاصة إلى الأصول الغير جارية) ترتبط بدالة التمييز بنسبة 25,7% ارتباط موجب.

7.4 إحدائيات مراكز الثقل:

تقدر المسافة بين المجموعتين بجمع القيمتين المطلقتين لكل مجموعة : $4,171 + 8,342 = 12,513$ والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12) : إحدائيات مراكز الثقل

Functions at Group Centroids

Y	Function
	1
0	-4,171
1	8,342

Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

8.4 معاملات دالتي التصنيف:

من خلال الجدول الموالي يمكن استنباط دالتي التمييز للمؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة كما يلي:

الجدول رقم (13): معاملات دالتي التصنيف

Classification Function Coefficients

	Y	
	0	1
X1	2,035	20,819
C1	4,610	94,042
C2	-,066	-1,277
F1	3,354	100,422
(Constant)	-1,693	-88,356

Fisher's linear discriminant functions

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

- دالة التمييز للمؤسسات المتعثرة:

$$Z = 2,035 X1 + 4,610 C1 - 0,066 C2 + 3,354 F1 - 1,693$$

- دالة التمييز للمؤسسات السليمة:

$$Z = 20,819 X1 + 94,042 C1 - 1,277 C2 + 100,422 F1 - 88,356$$

9.4 مجال التصنيف المؤسسات:

- الجدولين التاليين يوضحان المجال الذي تكون فيه Z محصورة بين أعظم وأدنى قيمة لها كما يلي:

الجدول رقم (14): مجال التصنيف

OLAPCubes^a

Predicted Group for Analysis 1: Total

	Minimum	Maximum
Discriminant Scores from Function 1 for Analysis 1	-5,63508	-1,69388

a. Y = 0

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

في حال المؤسسات المتعثرة $Y=0$ فإن الدالة Z تكون محصورة كما يلي: $(-1,69388) < Z < (-5,63508)$.

الجدول رقم (15): مجال التصنيف

OLAPCubes^a

Predicted Group for Analysis 1: Total

	Minimum	Maximum
Discriminant Scores from Function 1 for Analysis 1	7,29408	9,98106

a. Y = 1

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

وفي حالة المؤسسات السليمة $Y=1$ فإن الدالة Z تكون محصورة كما يلي: $(9,98106) > Z > (7,29408)$

10.4 جودة التصنيف:

- يوضح الجدول الموالي يوضح جودة تصنيف النموذج كالاتي:

الجدول رقم (16): جودة التصنيف

Classification Results^{a,c}

		Y	Predicted Group Membership		Total
			0	1	
Original	Count	0	12	0	12
		1	0	6	6
	%	0	100,0	,0	100,0
		1	,0	100,0	100,0
Cross-validated ^b	Count	0	12	0	12
		1	0	6	6
	%	0	100,0	,0	100,0
		1	,0	100,0	100,0

a. 100,0% of original grouped cases correctly classified.

b. Cross validation is done only for those cases in the analysis. In cross validation, each case is classified by the functions derived from all cases other than that case.

c. 100,0% of cross-validated grouped cases correctly classified.

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج جودة تصنيف كانت عالية جدا حيث بلغت نسبة 100% بحيث صنف المؤسسات في الجانب المؤسسات المتعثر تم ترميزها ب 6 مشاهدات لكل مؤسسة أي في الجدول ب 12 مشاهدة (12 = مؤسساتين) بمعنى أنه كل 6 سنوات تعبر عن مؤسسة واحدة باعتبار أننا وضعنا رمز 0 في كل سنة وكانت الدراسة في 6 سنوات، ومنه في الجانب الثاني كانت 6 بمعنى مؤسسة واحدة سليمة وكانت نتائج التصنيف جيدة والحكم على المؤسسات جيد وأدق.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع التعثر المالي في مجموعة مكونة من ثلاث مؤسسات صناعية بولاية غرداية وباستخدام التحليل العاملي التمييزي للفترة الممتدة من 2009-2014 بحيث تم الاعتماد على 08 نسب مالية مستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، فقد تم استخلاص 04 نسب مالية لها القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي وتمثلت في: الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (نسب السيولة)، الإيرادات إلى مجموع الأصول (نسب النشاط)، الإيرادات إلى صافي رأس المال (نسب النشاط)، الأموال الخاصة إلى الأصول غير جارية (نسب التمويل) إذ نلاحظ أن النموذج ركز على نسبتين من نسب النشاط وهي كل من معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران صافي رأس المال العامل بحيث تدل هذه النسب على كفاءة إدارة الأصول وإدارة رأس المال

والاستخدام الأمثل لهما بحيث ينجر عن الاستثمار فيهما عوائد على المؤسسة والتي من شأنها أن تحسن من وضعيتها المالية.

ومن خلال الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- أوضح تحليل القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة وبناءا على النسب المختارة أنه يمكن أن نحدد وضعية تعثر المؤسسة في فترة من فترات الدراسة ولكن مع عدم القدرة على الحكم بصورة كاملة على وضعيتها الحقيقية أو التنبؤ بمنحى تعثرها المالي، وهذا ما يفسر قصور استخدام النسب المالية منفردة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات المدروسة.

- تم التوصل إلى نموذج قياسي باستخدام التحليل التمييزي كالآتي:

1- من خلال جدول الدالة القانونية المعيارية تم التوصل إلى النموذج التالي:

$$Z = 1,003 X_1 + 2,183 C_1 - 0,715 C_2 + 3,064 F_1$$

2- ومن جدول الدالة التمييز القانونية إلى النموذج التالي:

$$Z = 1,501 X_1 + 7,147 C_1 - 0,097 C_2 + 7,757 F_1 - 4,840$$

3- كما توصلنا إلى دالة تمييز المؤسسات الصناعية المتعثرة إلى النموذج التالي:

$$Z = 2,035 X_1 + 4,610 C_1 - 0,066 C_2 + 3,354 F_1 - 1,693$$

بمجال تصنيف كالآتي: في حال $Y=0$ فإن الدالة Z تكون محصورة كما يلي:

$$(-1,69388) < Z < (-5,63508)$$

4- دالة التمييز للمؤسسات الصناعية السليمة إلى النموذج التالي:

$$Z = 20,819 X_1 + 94,042 C_1 - 1,277 C_2 + 100,422 F_1 - 88,356$$

بمجال تصنيف كالآتي: في حال $Y=1$ فإن الدالة Z تكون محصورة كما يلي:

$$(7,29408) < Z < (9,98106)$$

- أثبت النموذج المستخدم جودة تصنيف عالية جدا بلغت نسبة 100% يمكن من خلالها التمييز بدقة بين المؤسسات المدروسة؛

ومن خلال ما ذكر أعلاه فإننا نثبت صحة فرضية الدراسة بإمكانية بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات المدروسة له دقة عالية مقارنة باستخدام بعض نسب التحليل المالي منفردة.

الملاحق:

الملحق رقم (01): إدراج المتغيرات في التحليل

Variables Not in the Analysis

Step		Tolerance	Min. Tolerance	F to Enter	Wilks' Lambda
0	X1	1,000	1,000	45,303	,261
	X2	1,000	1,000	2,482	,866
	C1	1,000	1,000	,365	,978
	C2	1,000	1,000	,018	,999
	ROA	1,000	1,000	1,606	,909
	ROE	1,000	1,000	,004	1,000
	F1	1,000	1,000	41,289	,279
	F2	1,000	1,000	29,426	,352
	X2	,919	,919	,030	,260
	C1	,553	,553	11,528	,148
1	C2	,960	,960	,372	,255
	ROA	,842	,842	4,524	,201
	ROE	,814	,814	2,645	,222
	F1	,552	,552	52,963	,058
	F2	,552	,552	43,701	,067
	X2	,885	,531	,326	,056
	C1	,129	,129	7,788	,037
	C2	,820	,462	2,782	,048
	ROA	,823	,525	,228	,057
	ROE	,813	,484	,703	,055
2	F2	,008	,008	5,599	,041
	X2	,878	,126	,393	,036
	C2	,657	,090	6,317	,025
	ROA	,499	,079	1,592	,033
	ROE	,796	,127	,115	,037
	F2	,008	,007	4,802	,027
	X2	,878	,089	,193	,025
	ROA	,171	,075	1,089	,023
	ROE	,730	,090	,767	,023
	F2	,008	,007	2,871	,020

الإحالات والمراجع:

- 1 علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، مجلة تنمية الراغبين، جامعة الموصل، المجلد 83، العدد 28، سنة 2006، ص43.
- 2 شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2011، صص245 - 246.
- 3 كزار عبد الله عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستخدام نموذج Kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07، العدد 30، سنة 2014، صص8 - 9.
- 4 شريف غياط، عبد المالك مهري، تحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ - دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر - ، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 09، سنة 2015، ص 159.
- 5 SafiyeMohammadi, Studying the efficiency and the power of predicting bankruptcy of firms listed on the stock Exchange using springate, Fulmer, and Zavgren models, Mediterranean journal of social sciences, MCSER publishing, Rome- Italy, vol 07, N4, S2, August 2016, p 125.
- 6 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 252.
- 7 Thomas Arkan, Detecting Financial distress with the b- Sherrod model: a case study, Zeszyty Naukowe Uniwersytetu Szczecińskiego, finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia, nr 74, T.2, 2015, p 240.
- 8 محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 376.
- 9 هلا بسام عبد الله الفصين، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة"، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.

- 10 خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس - دراسة عينة من الشركات الجزائرية للفترة (2003 - 2010) - ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2011 - 2012.
- 11 Sami ben djabeur, Statut de la faillite en théorie financière : approches théoriques et validations empiriques dans le contexte française, thèse obtenir le grade de docteur en sciences de gestion université du Sousse, école de doctorale Toulon, 2011.
- 12 خير الدين قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 84.
- 13 خليفة الحاج، زقاي وليد، دراسة تطبيقية لأسلوب التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات السليمة باستخدام التحليل الإحصائي العاملي AFD، حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 10، جوان 2016، ص 165.
- 14 فاطمة بن شنة، محمد الجموعي قريشي، دراسة تطبيقية لمنهج التصنيف الداخلي الأساسي (حالة البنك الخارجي الجزائري خلال 2004 - 2008)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 11.

تأثير سياسة الاستدانة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

دراسة حالة عينة من الشركات – خلال الفترة 2006 – 2014

أ.د. محمد زرقون
جامعة ورقلة، الجزائر
zergounemed@gmail.com

د. عبد الله مايو
جامعة ورقلة، الجزائر
labpme@gmail.com

أ. محي الدين طرفاوي
جامعة ورقلة، الجزائر
tarfaoui2015@gmail.com

The effect of the debt policy on the financial performance of the Algerian enterprises

Case study of a sample of enterprises during the period 2006-2014

Mohiyeddine TARFAOUI & Abdellah MAYOU & Mohammed ZERGOUNE

Université Ouargla- Algérie

Received: 03 Mar 2017

Accepted: 02 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير أثر الاستدانة على الأداء المالي، وفحص طبيعة هذا التأثير، حيث قمنا بتمثيل الاستدانة بنسبة الرافعة المالية أما الأداء المالي فقمنا بتمثيله بمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية (ROA) و (ROE) و (ROS) و (DCA)، ومن ثم استنتج أي من المؤشرات أكثر تأثراً بالرفع المالي، وشملت الدراسة ثلاث مؤسسات وذلك في الفترة (2006 – 2014)، وللوصول إلى نتائج الدراسة اعتمدنا طريقة MCO باستخدام برنامج Eviews، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على المبيعات، ونمو رقم الأعمال، في حين لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الرافعة المالية على العائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، مقاييس أداء محاسبية، استدانة، رافعة مالية.

رموز JEL: L25، G32

Abstract:

The objective of this study used to test the impact of financial leverage on the financial performance of a sample of oil companies in Hassi Messaoud-Ouargla- and to discover the nature of this impact, if any. For this purpose, we have represented financial performance by traditional accounting performance indicators: (ROA), (ROE), (ROS), (DCA). And to know the most influenced by financial leverage, the study dealt with three enterprises during the period (2006-2014). We used the Ordinary Least Squares (OLS) method and the EVIEWS as an econometric tool. This study concluded that there is a negative impact of the ratio of leverage and an effect of an inverse relationship with statistical significance at 5% on the rate of return on assets (ROA) and the rate of return on sales (ROS) and turnover growth (DCA). On the other hand, there is no statistically significant effect of leverage at 5% on ROE.

Key Words : financial performance, indicators of accounting performance, borrowing, financial leverage.

(JEL) Classification : L25, G32

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة ، حيث أن نمو هذا الأخير وتطوره مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق معدلات نمو معتبرة في مؤسساته ، غير أن إستمرارية ونمو هذا المؤسسات يؤدي إلى زيادة احتياجاتها التمويلية ، لذلك فإنها تقوم بسد هذه الاحتياجات وفق ما يتاح لها من مصادر تمويل. و يرتبط توجه المؤسسات الاقتصادية تجاه الرفع المالي بعدة عوامل منها وجود بدائل استثمارية ، وتمويلية متعددة بالإضافة إلى توفر رزمة من القوانين والأنظمة الاقتصادية ذات العلاقة. إن توجه المؤسسات الاقتصادية إلى مختلف وسائل التمويل بالضرورة سيغير في بنية هيكلها المالي وبالتالي يؤثر ذلك جليا على أدائها المالي ويظهر هذا الأثر في مجموعة المؤشرات المخصصة لذلك . كما تعتبر الشركات البترولية من أهم المؤسسات الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني لمساهمتها الكبيرة في تمويل التنمية في جميع أنحاء البلاد وهذا ما يحفزنا لتكون عينة دراستنا من هذه الشركات. من كل ما سبق تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية لهذا البحث ، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير سياسة الاستدانة على الأداء المالي للشركات البترولية بمدينة حاسي مسعود ؟

الفرضيات :

- يوجد علاقة تأثير سلبية للرفع المالي على المردودية الاقتصادية مقاسة بمعدل العائد على الأصول؛
- يوجد علاقة تأثير سلبية للرفع المالي على المردودية المالية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية؛
- يوجد علاقة تأثير سلبية للرفع المالي على المردودية التجارية مقاسة بمعدل العائد على المبيعات؛
- يوجد علاقة تأثير سلبية للرفع المالي على نمو المبيعات.

أولا. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. الإطار النظري: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي، الاستدانة، الهيكل المالي:

1. الأداء المالي المفهوم والأهمية:

عرف (P. DRUKER) الأداء على أنه "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال" 1 وبالتالي فإن الأداء المالي يعبر عن "مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو المعدل السنوي للمبيعات وتحقيقهم لنسب مالية معينة" 2 وهذا ما يجعل عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ذات أهمية كبيرة لاستمرار نشاط المؤسسة حيث تمكنها من :

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها؛
- متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات؛
- المساعدة في فهم البيانات المالية؛
- يساعد في الإفصاح على درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة ، وعلاقتها بالبيئة التنافسية. 3

2. المفاهيم النظرية لسياسة الاستدانة

1.2 اللجوء إلى الاستدانة:

الاستدانة من الموارد المالية الضرورية، حيث تلجأ المؤسسة إلى الاستدانة الخارجية بالرغم من ارتفاع مستوى القدرة على التمويل، ويتوقف حجم الاستدانة لمعدل نمو النشاط تحت قيد تكلفة الاقتراض وهدف الاستقلالية المالية. 4

2.2 حدود الاستدانة:

رغم ما للاستدانة من أهمية في تمويل الاحتياجات المالية، إلا أن ذلك مرتبط بعوامل وقيود مالية تفرض على المؤسسة التقليل من حجم الاستدانة أهمها ما يلي:

1.2,2. النسب الهيكلية: هي قاعدة تقليدية تستخدم لتثبيت الهيكل المالي، تجنب للمخاطر التي يمكن أن تمس الوضعية المالية في حالة تغير تركيبة الهيكل المالي؛

2.2.2. تغطية المصاريف المالية: ارتفاع مستوى الاستدانة يؤدي إلى زيادة المصاريف المالية الأمر الذي يؤثر سلبا على النتائج المحققة والتي تسبب تدهورا في القدرة على التمويل الذاتي، لذا يتوجب على المسير المالي مراقبة نسبة الاستدانة إلى القدرة على التمويل الذاتي، كما يمكن مقارنة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال، ومن ثم اتخاذ قرار الاستدانة أو التخفيض من الاستدانة؛

3.2.2. مخاطر العسر المالي: يعتبر العسر المالي من أهم المخاطر المالية أكثرها حدة، والتي يزيد احتمال تحققها عند اللجوء المعتبر إلى الاستدانة، ومن أجل تفادي هذا المخطر، ينبغي إعداد تقديرات للخزينة على المدى القصير والمتوسط والطويل من أجل التحكم في مستوى التدفقات المالية للخزينة. 5

3. الهيكل المالي، المفهوم والنظريات المفسرة:

1.3. مفهوم الهيكل المالي: ولا بد في البداية أن نفرق بين المعنى المرتبط بمصطلحين شائعين في هذا المجال، الأول الهيكل المالي (Financial Structure) والذي يظهر كيفية قيام المنشأة بتمويل أصولها المختلفة (وهو ما سنعتبره بهيكل التمويل).

1.3.1. هيكل رأس المال (Capital Structure) والذي يقصد به التمويل الدائم للمنشأة، والذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة وحقوق الملكية ويستبعد جميع أنواع الائتمان قصير الأجل. 6

2.1.3. تكلفة رأس المال: هي المتوسط الحسابي المرجح للتكاليف الناجمة عن مختلف الموارد المالية للمؤسسة. 7

3.1.3. مفهوم الرفع المالي: يقصد بالرفع المالي الاستعانة بأموال الآخرين لتحقيق أرباح إضافية يستفيد منها ملاك الشركة، لذا فهو يعتمد على الاقتراض لتمويل عمليات الشركة بغية تحقيق عائد يترتب عليه زيادة أرباح الملاك، إذ أن الرفع المالي يتحقق منه عائد وقد يكون أكبر من تكلفة الاقتراض أو مساويا لها أو أقل منها وهو ما يميز حالات الرفع المالي الأساسية كالتالي:

- الرفع المالي الجيد: هو الحالة التي يتحقق فيها عائد من أموال الاقتراض أكبر من تكلفة الاقتراض.

- الرفع المالي المتوسط: هو الحالة التي يتحقق فيها عائد من أموال الاقتراض مساويا لتكلفة الاقتراض.⁸
- رافعة مالية سالبة : وذلك عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة ، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الاستدانة ذو تأثير سلبي على المردودية المالية ، أي أنه كلما زاد حجم الديون كلما تناقصت المردودية.

2.3. النظريات المفسرة للهيكل المالي:

1.2.3 نظرية الربح الصافي: قبل سنة 1958 ، وحسب المنظور التقليدي يوجد معدل أمثل للاستدانة ، في هيكل تمويل المؤسسة ، فللاستدانة حسب وجهة نظر المساهمين خاصيتين متضادتين ، من جهة فهي تمثل إلزامية سداد فوائد القروض بشكل منتظم ، الأمر الذي يولد فقدان مكافآت رأس المال إذا كانت النتيجة المحققة غير كافية ، ومن جهة أخرى فإن الفرق بين ما يمكن أن يدره استثمار ممول بواسطة قرض وتكلفة رأس مال المقترض يكون في صالح المساهمين.⁹

2.2.3 انعدام الهيكل المالي الأمثل: المرحلة الأولى (1958): دون أثر الضريبة ، مع أثر معدوم لأثر رافعة الاستدانة (امتصاص للأثر الايجابي لأمل مردودية الأموال الخاصة بواسطة الأثر السلبي للمخاطرة المالية) ، وفي هذه الحالة يكون الهيكل المالي حيادي في تحديد قيمة المؤسسة؛

المرحلة الثانية (1963): مع الأخذ في الاعتبار أثر الضريبة ، بفعل خاصية قابلية التخفيض الضريبي للمصاريف المالية حيث يكون للديون دائما أثرا ايجابيا على قيمة المؤسسة مهما كان مستوى هذه الديون ، حينها هيكل التمويل الأمثل للمؤسسة هو ذلك الهيكل الذي نحصل عليه عند مستوى الاستدانة الأقصى ، أي عند الوضعية الغير عقلانية لمؤسسة دون أموال خاصة.¹⁰

3.3.3 نظرية التوازن (وجود هيكل مالي أمثل): تنطلق هذه النظرية من أعمال (Myers1984) وقد عرفت هي الأخرى مرحلتين في إعدادها:

المرحلة الأولى: أو ما يعرف بـ Trade-Off statique حيث تم إدخال أثر تكلفة الإفلاس على نموذج Modigliani و Miller وخلصت إلى تحديد معدل استدانة أمثل ، في هذه الحالة ارتفاع الاستدانة يؤدي إلى ارتفاع أثر الرافعة وظهور تكلفة الإفلاس التي لها انعكاس سلبي على قيمة المؤسسة؛

المرحلة الثانية: والتي عرفت تعديلات في هذا النموذج بالأخذ في عين الاعتبار تكلفة الوكالة ، وهذا كاستجابة إلى الانتقادات الشهيرة التي وجهت للمرحلة السابقة ، فعلاقة الوكالة تقود إلى صنفان من التكاليف ، تكاليف وكالة الأموال الخاصة أي النفقات التي يقوم بها المساهمون من أجل تأمين الانحرافات التي قد يقع فيها المدراء ، وتكاليف وكالة الديون أو النفقات التي يقوم بها المدينون من أجل ردع المساهمين (بما فيهم المدراء).

4.3.3 النظرية المتعددة الأشكال : أهم التيارات التي تنطوي تحت هذا المنظور حسب الأدبيات العلمية والتي تستهدف بشكل صريح دراسة إشكالية اختيار الهيكل المالي هي:

- منظور نظرية الإشارة: منظورها أن مستوى الاستدانة يعتبر كإشارة من قبل المدراء في المؤسسة يدل على حالة المؤسسة (وضعها) وقيمة مشاريعهم المستقبلية؛

- نظرية الالتقاط التدريجي للتمويل: هذا التيار يذهب إلى ترسيخ مبدأ وجود ترتيب تفضيلي طبيعي لنماذج تمويل المؤسسة أي: حسب هذه النظرية، فإن المؤسسات تفضل تمويل استثماراتا عن طريق التمويل الذاتي، ثم بعد ذلك تلجأ إلى الاستئانة ولا تستعمل الرفع من رأس المال إلا بشكل استثنائي. 11

2. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى : دراسة جميل حسن النجار، 2013 بعنوان مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة إختيارية¹²

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وذلك وفق مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، والعائد على المبيعات ROS، ونمو المبيعات والقيمة السوقية للشركة ومعرفة أيهم أكثر تأثرا بالرفع المالي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للرفع المالي على مقاييس الأداء المحاسبية. وأن هذا الأثر يمتد لعدة سنوات لاحقة وأن هناك أثراً سلبياً للرفع المالي على القيمة السوقية للشركة حسب نموذج Tobin's q.

الدراسة الثانية : دراسة (فارس الشبيري ، 2010) بعنوان محددات اختيار هيكل رأس المال: دراسة حالة في الشركات الصناعية الأردنية.¹³

قامت هذه الدراسة على تحليل القوة التفسيرية لبعض النظريات الحديثة للهيكل الأمثل لرأس المال وحاولت فحص محددات هيكل رأس المال، وذلك على مستوى عينة من الشركات الصناعية الأردنية خلال الفترة 2004- 2007 وخلص الباحث إلى وجود علاقة إيجابية ذو دلالة إحصائية ما بين حجم الشركة، هيكل الأصول، معدل النمو و الضريبة مع درجة المديونية و ذلك عند مستويات مختلفة، كما أظهرت علاقة سلبية و ذو دلالة إحصائية ما بين العائد على الأصول و درجة المديونية.

الدراسة الثالثة : دراسة (Richard D. Gritta & autres, 2006). بعنوان تحليل أثر الرافعة المالية والتشغيلية على معدلات الربحية لشركات الطيران الأمريكية (1990 - 2003) ¹⁴

تمت هذه الدراسة على شركات الطيران الأمريكية في الفترة الممتدة بين عام 1990 - 2003، وذلك من خلال دراسة أثر الروافع على الأرباح. وكان ذلك بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة في شركات الطيران واستخدامها لنسبة كبيرة من الديون في هيكلها المالي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الرافعة التشغيلية ومعدل العائد على حقوق المساهمين في الشركات المستخدمة في العينة باستثناء مناطق الجنوب الغربي فقد كانت العلاقة إيجابية، ومن بين نتائج الدراسة أيضا إلى أن مخاطر الرافعة التشغيلية كانت عالية جدا.

ثانىا: الطرىقة والأدوات والمعطىيات المأمة

من ألال الأانب الأطبىقى سنقوم بعرض نأائ الأاسة الأطبىقىة لىله الأفسىر ومناقشة النأائ ثم ىتم من ألاله مناقشة الفرضىيات والأورأ بنأائ الأاسة.

1. منهأ الأاسة :

من أأل الإأابة على إشكالىة الأاسة تم اسأأام المنهأ الوصفى وذلك فى الشق النظرى فى أىن قمنا بأسأأام منهأ أاسة الأالة فى الشق الأطبىقى، كألك قمنا بأسأأام برنامأ الإاأصاء القىاسى 8 Eviews بفرض الأورأ بنأائ أبىن مءى وأوء علاقاء أأأىر إأصائىة.

2. مأأمع أو عىنة الأاسة:

أماثل مأأمع الأاسة فى ألالة مؤسساء بأرولىة والمأماثلة فى المؤسسة الوطنىة لأأاماء الآبار ENSP، المؤسسة الوطنىة للأأأىب فى الآبار ENAFOR والمؤسسة الوطنىة للأشغال فى الآبار ENTP أىأ أء هءه الشركاء من كأرىاء فروع شركة سونطراك أما الفأرة الزمنىة فكأنا ألال السأواء (2006 – 2014)، وبالأالى أوفر لأىنا 27 مشاهءة.

أالآا: أألىل وأفسىر النأائ

1. أألىل نأائ الأاسة:

أأأ هءا العأوان سنقوم بأأأأىص القوة الإأصائىة للأماأأ المقءرة وذلك بأأراء أأأار كأل من معأوىة الماعالم Prob- β ، ومعأوىة النموأ Prob-F، ومعالم الأأأىب R²، وأأأار DW.

1.1. أأأىص القوة الإأصائىة للنموأ المقءر لأأأىر الرفع المالى FLR على معءل العاءء على الأصول ROA :

1.1.1 معأوىة الماعالم المقءرة :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{array} \right. \quad \text{المعأوىة الإأصائىة لـ } \beta_0$$

من ألال الأأول رقم (2-2) نلاحظ أن Prob $\beta_0 = 0.034 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضىة H₀ ونأبل الفرضىة H₁ أى أن المعلمة المقءرة β_0 أأألف معأوىا عن الصفر وأن لها لأالة إأصائىة عأء مسأوى معأوى 5%.

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{array} \right. \quad \text{المعأوىة الإأصائىة لـ } \beta_1$$

من ألال الأأول رقم (2-2) نلاحظ أن Prob $\beta_1 = 0.049 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضىة H₀ ونأبل الفرضىة H₁ أى أن المعلمة المقءرة β_1 أأألف معأوىا عن الصفر وأن لها لأالة إأصائىة عأء مسأوى معأوى 5%.

2.1.1 معنوية النموذج :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0 \\ H_1 : \text{oumois}(\beta_j \neq 0) \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن $\text{Prob-} F = 0.049 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أنه يوجد معلمة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر أي هناك دلالة إحصائية للمعادلة عند مستوى معنوي 5% .

3.1.1 جودة التوفيق :

يمكن أن نلاحظ أحسن جودة توفيق من خلال الجدول رقم (2-2) بحيث تقدر بنسبة 33.33%، هذا يعني أن النسبة المتبقية أي 66.67% فتفسرها متغيرات أخرى غير مقدرة في النموذج.

4.1.1 إختبار Durbin - Watson :

قيمة d_1 الجدولية عند $n=12$ و $k=1$ هي : 0.97، أما قيمة d_2 الجدولية عند $n=12$ و $k=1$ هي : 1.33 .

4 4-0.97 4-1.33 2 1.33 0.97 0

P>0	?	P=0	P=0	?	P<0
ارتباط ذاتي موجب	غير محدد	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	غير محدد	ارتباط ذاتي سالب

إذا قيمة DW المحسوبة تساوي 1.36 أي في المجال $[2, 4 - d_2]$ وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

❖ معادلة النموذج المقبول: $\text{LOG}(\text{ROA}) = -1.17141231 - 4.957751275 \cdot \text{FLR}$

2.1. تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدر لتأثير الرفع المالي FLR على معدل العائد على المبيعات ROS :

1.2.1 معنوية المعالم المقدرة :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases} \quad \text{المعنوية الاحصائية لـ } \beta_0$$

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن $\text{Prob } \beta_0 = 0.0005 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أن المعلمة المقدرة β_0 تختلف معنويا عن الصفر وأن لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% .

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases} \quad \text{المعنوية الاحصائية لـ } \beta_1$$

من خلال الجدول رقم (2- 4) نلاحظ أن $\text{Prob } \beta_1 = 0.032 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أن المعلمة المقدرة β_1 تختلف معنويا عن الصفر وأن لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% .

2.2.1 معنوية النموذج :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0 \\ H_1 : \text{oumois}(\beta_j \neq 0) \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2- 4) نلاحظ أن $\text{Prob- F} = 0.032 < 0.05$ ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أنه يوجد معلمة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر أي هناك دلالة إحصائية للمعادلة عند مستوى معنوي 5% .

3.2.1 جودة التوفيق :

يمكن أن نلاحظ أحسن جودة توفيق من خلال الجدول رقم (2- 4) بحيث تقدر بنسبة 38.10% ، هذا يعني أن النسبة المتبقية أي 61.90% فتفسرها متغيرات أخرى غير مقدرة في النموذج.

4.2.1 إختبار Durbin - Watson :

قيمة d_1 الجدولية عند $n=12$ و $k=1$ هي : 0.97 ، أما قيمة d_2 الجدولية عند $n=12$ و $k=1$ هي : 1.33 . إذا قيمة DW المحسوبة تساوي 1.538 فهي تقع في المجال $[2, 4 - d_2]$ وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

$$\diamond \text{ معادلة النموذج المقبول: } ROS = 0.2806701461 - 0.4256137882 * FLR$$

3.1. تشخيص القوة الإحصائية للنموذج المقدر لتأثير الرفع المالي FLR على معدل العائد على المبيعات ROS :

1.3.1 معنوية المعالم المقدرة :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases} \quad \text{المعنوية الاحصائية لـ } \beta_0$$

من خلال الجدول رقم (2- 5) نلاحظ أن $\text{Prob } \beta_0 = 0.038 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أن المعلمة المقدرة β_0 تختلف معنويا عن الصفر وأن لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% .

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases} \quad \text{المعنوية الاحصائية لـ } \beta_1$$

من خلال الجدول رقم (2- 5) نلاحظ أن $\text{Prob } \beta_1 = 0.002 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أن المعلمة المقدرة β_1 تختلف معنويا عن الصفر وأن لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% .

2.3.1 معنوية النموذج:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0 \\ H_1 : \text{omois}(\beta_j \neq 0) \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (2- 5) نلاحظ أن $\text{Prob- } F = 0.002 < 0.05$ ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أنه يوجد معلمة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر أي هناك دلالة إحصائية للمعادلة عند مستوى معنوي 5% .

3.3.1 جودة التوفيق:

يمكن أن نلاحظ أحسن جودة توفيق من خلال الجدول رقم (2- 5) بحيث تقدر بنسبة 62.50%، وهي جودة توفيق عالية، هذا يعني أن الاستدانة تفسر معدل نمو المبيعات بنسبة 62.50%.

4.3.1 إختبار Durbin - Watson:

قيمة d_1 الجدولية عند $n=12$ و $k=1$ هي : 0.97، أما قيمة d_2 الجدولية عند $n=12$ و $k=1$ هي : 1.33 . إذا قيمة DW المحسوبة تساوي 2.502 فهي تقع في المجال $[2, 4 - d_2]$ وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

$$\text{معادلة النموذج المقبول : } DCA = -0.177449139 - 0.245470023 * \text{LOG(FLR)}$$

2. اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى أنه يوجد علاقة تأثير سلبية للرفع المالي على المردودية الاقتصادية مع مقارنتها مع النتيجة التي تفيد بوجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% للرفع المالي مقاسا بالديون إلى مجموع الأصول على معدل العائد على الأصول ROA للشركات البترولية بحاسي مسعود، يمكن إثبات الفرضية الأولى؛

- بالنسبة للفرضية الثانية أنه يوجد علاقة تأثير سلبية للرفع المالي على المردودية المالية ومقارنتها مع النتيجة التي تفيد بعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% للرفع المالي على معدل العائد على حقوق الملكية ROE للشركات البترولية بحاسي مسعود، يتوجب نفي الفرضية الثانية؛

- بالنسبة للفرضية الثالثة أنه يوجد علاقة تأثير سلبية للرفع المالي على المردودية التجارية ومقارنتها مع النتيجة التي تفيد بوجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% للرفع المالي مقاسا بالديون إلى مجموع الأصول على معدل العائد على المبيعات ROS للشركات البترولية بحاسي مسعود، يمكن إثبات الفرضية الثالثة؛

- بالنسبة للفرضية الرابعة أنه يوجد علاقة تأثير سلبية للرفع المالي على معدل نمو المبيعات ومقارنتها مع النتيجة التي تفيد بوجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% للرفع المالي مقاسا بالديون إلى مجموع الأصول على معدل نمو المبيعات DCA للشركات البترولية بحاسي مسعود يمكن إثبات الفرضية الرابعة.

3. مناقشة النتائج:

- أن الاستدانة مقاسة بنسبة الرافعة المالية FLR تؤثر في ربحية الشركات البترولية كما أن العلاقة بين نسبة الرافعة المالية "المخاطرة المالية" والمردودية هي علاقة عكسية فمع زيادة نسبة الرافعة المالية تنخفض معدلات المردودية، والمقصود هنا أن المبالغة في استخدام الرفع المالي أدى إلى انخفاض معدلات المردودية بالتحديد معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على المبيعات ROS بالإضافة إلى معدل نمو المبيعات، هذا بسبب زيادة تكلفة التمويل "المصاريف المالية"، وكون الرفع المالي سلاح ذو حدين قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة والمساهمين وبالمقابل قد يؤدي إلى الإضرار بربحية المؤسسة وهذا بالفعل ما حصل بالنسبة لحالة العينة من الشركات البترولية محل الدراسة؛

- زيادة اللجوء إلى الاستدانة في الشركات البترولية بحاسي مسعود ذو تأثير سلبي على معدلات المردودية، أي أنه كلما زاد حجم الديون كلما تناقصت المردودية، هذا يعني أن هناك رافعة مالية سلبية وهو راجع إلى سوء تسيير الإدارة المالية بالشركات البترولية محل الدراسة؛

- توصلت الدراسة إلى أن أقوى علاقة تأثير بين الاستدانة ومؤشرات الأداء المالي هي العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومعدل نمو المبيعات DCA بحيث تقدر نسبة تفسير نسبة الرافعة المالية للشركات البترولية بحاسي مسعود بـ 62.50 بالمائة من نمو المبيعات، لتليها نسبة تفسير نسبة الرافعة المالية لمعدل العائد على المبيعات ROS بـ 38.10 بالمائة، في حين قدرت نسبة تفسير نسبة الرافعة المالية لمعدل العائد على الأصول ROA بـ 33.33 بالمائة حيث تعتبر أضعف نسبة تفسير عند مقارنتها بنسب التفسير السابقة.

الخلاصة:

على غرار أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية للمؤسسات الاقتصادية جاءت دراستنا لقياس مؤشرات الأداء المالي واستخدامها كمدخلات لبرنامج القياس الاقتصادي بغرض بيان قوة تفسير الاستدانة للأداء المالي، وكحوصلة للنتائج نذكر ما يلي:

- أقوى علاقة تفسير بين الاستدانة ومؤشرات الأداء المالي هي العلاقة بين نسبة الرافعة المالية ومعدل نمو المبيعات DCA بحيث تقدر نسبة تفسير نسبة الرافعة المالية للشركات البترولية بحاسي مسعود بـ 62.50 بالمائة من نمو المبيعات، لتليها نسبة تفسير نسبة الرافعة المالية لمعدل العائد على المبيعات ROS بـ 38.10 بالمائة، في

حين قدرت نسبة تفسير نسبة الرافعة المالية لمعدل العائد على الأصول ROA بـ 33.33 بالمائة حيث تعتبر أضعف نسبة تفسير عند مقارنتها بنسب التفسير السابقة؛

- تؤثر الاستدانة في ربحية الشركات البترولية كما أن العلاقة بين نسبة الرافعة المالية والمردودية هي علاقة عكسية فمع زيادة نسبة الرافعة المالية تتخفيض معدلات المردودية، والمقصود هنا أن المبالغة في استخدام الرفع المالي أدى إلى انخفاض المردودية وبالتحديد المردودية الاقتصادية والمردودية التجارية بالإضافة إلى معدل نمو المبيعات، فسرنا هذا لسبب زيادة تكلفة التمويل "المصاريف المالية"، وكون الرفع المالي سلاح ذو حدين قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة والمساهمين وبالمقابل قد يؤدي إلى الإضرار بربحية المؤسسة وهذا بالفعل ما حصل بالنسبة لحالة العينة من الشركات البترولية محل الدراسة.

الجدول رقم (1): يبين المؤشرات المالية المقاسة للشركات محل الدراسة

المستقل	المتغيرات التابعة				السنوات	المؤسسات
	FLR	ROA	ROE	ROS	نمو رقم الأعمال	
	24,62%	9,31%	12,35%	1,59%	-	2006
	19,21%	16,30%	20,18%	3,09%	4,66%	2007
	17,09%	8,92%	10,76%	3,15%	-18,27%	2008
	17,12%	11,38%	13,73%	6,03%	3,15%	2009
	17,72%	6,27%	6,58%	15,47%	20,00%	2010
	20,58%	4,55%	4,89%	10,01%	21,54%	2011
	22,73%	10,47%	10,83%	19,97%	32,85%	2012
	22,18%	13,07%	13,36%	24,93%	14,07%	2013
	22,63%	11,29%	12,08%	19,46%	12,23%	2014
	53,84%	11,52%	5,32%	9,84%	-	2006
	41,42%	6,37%	3,73%	9,28%	8,85%	2007
	47,78%	5,76%	3,01%	7,83%	13,48%	2008
	43,49%	4,41%	2,49%	5,61%	11,38%	2009
	48,96%	0,69%	1,16%	1,48%	2,00%	2010
	34,75%	6,59%	7,54%	12,44%	0,10%	2011
	33,94%	5,96%	6,73%	10,85%	9,73%	2012
	32,56%	10,64%	10,75%	18,86%	9,78%	2013
	32,60%	13,96%	16,50%	29,71%	13,84%	2014
	56,53%	6,75%	15,54%	12,56%	-	2006
	50,18%	7,24%	14,53%	11,97%	57,62%	2007
	49,68%	4,75%	9,43%	6,69%	32,39%	2008
	47,74%	6,54%	12,51%	10,34%	-18,52%	2009
	41,57%	5,90%	7,12%	11,56%	3,00%	2010
	38,10%	6,47%	8,24%	11,38%	4,86%	2011
	28,89%	12,26%	13,13%	19,46%	9,04%	2012
	32,55%	12,83%	15,18%	20,99%	15,70%	2013
	30,06%	3,81%	19,85%	30,78%	14,77%	2014

المصدر : من إعداد الباحثون

الجدول رقم (2): يمثل مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	FLR	ROA	ROE	ROS	DCA
FLR	1				
ROA	-0,451922911	1			
ROE	-0,31414723	0,597300911	1		
ROS	-0,18833514	0,310277687	0,464407479	1	
DCA	-0,079632503	-0,027037159	0,084507468	0,188773732	1

المصدر: معد بالاعتماد على برنامج Eviews

الءءول رقم (3): بىبن المعاءلات المقترءة لتمثىل معءل العاءء على الأصول ونسبة الرفع المالى

رقم المعاءلة	المعادلة المقءرة	معنوىة المعالم المقءرة		معنوىة النموء	R ²	AKAIKE	Schawars	DW
		Prob β_0	Prob β_1	Prob- F				
1	$ROA = \beta_0 + \beta_1 FLR$	0,004	0,134	0,134	0,209	-3,675	-3,59	1,244
2	$ROA = \beta_1 FLR$	-	0,0006	-	-0,863	-2,984	-2,94	1,975
3	$\log(ROA) = \beta_0 + \beta_1 FLR$	0,034	0,049	0,049	0,333	2,224	2,305	1,361
4	$\log(ROA) = \beta_1 FLR$	-	0,00001	-	0,156	2,292	2,333	0,526
5	$ROA = \beta_0 + \beta_1 \log(FLR)$	0,582	0,252	0,252	0,128	-3,577	-3,5	1,429
6	$ROA = \beta_1 \log(FLR)$	-	0,00001	-	0,1	-3,712	-3,67	1,123
7	$\log(ROA) = \beta_0 + \beta_1 \log(FLR)$	0,0009	0,127	0,127	0,216	2,385	2,466	1,609
8	$\log(ROA) = \beta_1 \log(FLR)$	-	0,00001	-	-1,468	3,366	3,407	1,955

المصدر : معء بالاعءماء على برنامء Eviews

الءءول رقم (4) : بىبن المعاءلات المقترءة لتمثىل معءل العاءء على ءقوق الملىكىة ونسبة الرفع المالى

رقم المعاءلة	المعادلة المقءرة	معنوىة المعالم المقءرة		معنوىة النموء	R ²	AKAIKE	Schawars	DW
		Prob β_0	Prob β_1	Prob- F				
1	$ROE = \beta_0 + \beta_1 FLR$	0,07	0,23	0,23	0,14	-3,505	-3,43	1,089
2	$ROE = \beta_1 FLR$	-	0,0003	-	-0,838	-2,912	-2,87	1,876
3	$\log(ROE) = \beta_0 + \beta_1 FLR$	0,053	0,093	0,093	0,255	2,021	2,102	1,322
4	$\log(ROE) = \beta_1 FLR$	-	0,00001	-	-0,102	2,247	2,287	0,38
5	$ROE = \beta_0 + \beta_1 \log(FLR)$	0,373	0,397	0,397	0,072	-3,43	-3,35	1,276
6	$ROE = \beta_1 \log(FLR)$	-	0,00001	-	-0,007	-3,513	-3,47	0,817
7	$\log(ROE) = \beta_0 + \beta_1 \log(FLR)$	0,001	0,209	0,209	0,152	2,151	2,231	1,562
8	$\log(ROE) = \beta_1 \log(FLR)$	-	0,00001	-	-1,587	3,1	3,14	1,93

المصدر : معء بالاعءماء على برنامء Eviews

الءءول رقم (5) : بىبن المعاءلات المقترءة لتمثىل معءل العاءء على المبىعاء ونسبة الرفع المالى

رقم المعاءلة	المعادلة المقءرة	معنوىة المعالم المقءرة		معنوىة النموء	R ²	AKAIKE	Schawars	DW
		Prob β_0	Prob β_1	Prob- F				
1	$ROS = \beta_0 + \beta_1 FLR$	0,0005	0,032	0,032	0,381	-2,894	-2,81	1,538
2	$ROS = \beta_1 FLR$	-	0,0005	-	-1,193	-1,795	-1,76	1,973
3	$\log(ROS) = \beta_0 + \beta_1 FLR$	0,509	0,01	0,01	0,443	1,896	1,977	1,494
4	$\log(ROS) = \beta_1 FLR$	-	0,00001	-	0,416	1,775	1,816	1,084
5	$ROS = \beta_0 + \beta_1 \log(FLR)$	0,849	0,072	0,072	0,287	-2,753	-2,67	1,682
6	$ROS = \beta_1 \log(FLR)$	-	0,00001	-	0,284	-2,916	-2,88	1,575
7	$\log(ROS) = \beta_0 + \beta_1 \log(FLR)$	0,0007	0,054	0,054	0,321	2,094	2,175	1,711
8	$\log(ROS) = \beta_1 \log(FLR)$	-	0,0001	-	-1,229	3,117	3,157	1,964

المصدر : معء بالاعءماء على برنامء Eviews

الاءول رقم (6) : بىبن المءاءلات المقآرآة لآمآل نمو المبىعات ونسبة الرفع المالى

رقم المءاءلة	المءاءلة المقآرة	معنوىة المءالم المقآرة		معنوىة النموآ	R2	AKAIKE	Schawars	DW
		Prob β_0	Prob β_1	Prob- F				
1	$DCA = \beta_0 + \beta_1 FLR$	0,0002	0,002	0,002	0,614	-2,565	-2,48	2,63
2	$DCA = \beta_1 x$	-	0,02	-	-0,615	-1,298	-1,26	0,7
3	$\log(DCA) = \beta_0 + \beta_1 FLR$	0,629	0,0001	0,00007	0,84	0,968	1,04	2,138
4	$\log(DCA) = \beta_1 FLR$	-	0,00001	-	0,835	0,813	0,849	2,02
5	$DCA = \beta_0 + \beta_1 \log(FLR)$	0,038	0,002	0,002	0,625	-2,593	-2,51	2,502
6	$DCA = \beta_1 \log(x)$	-	0,0001	-	0,413	-2,311	-2,27	0,413
7	$\log(DCA) = \beta_0 + \beta_1 \log(FLR)$	1,00E-05	0,0004	0,0003	0,773	1,315	1,388	1,706
8	$\log(DCA) = \beta_1 \log(FLR)$	-	0,0005	-	-1,599	3,574	3,61	0,894

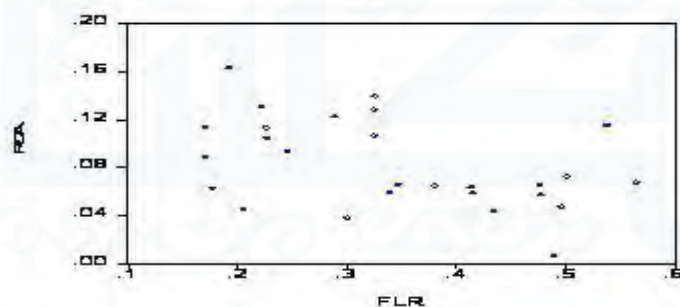
المصدر : معد بالاعآماء على برنامآ Eviews

الاءول رقم (7) : آآآبار لاآرانآ

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
Breusch-Pagan	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
	1.675102	1.242562	2.917665
	(0.1956)	(0.2650)	(0.0876)

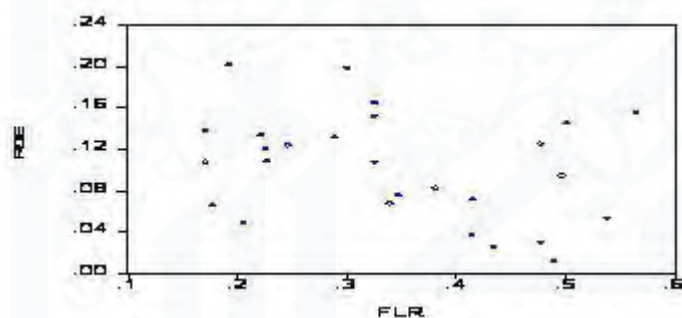
المصدر : معد بالاعآماء على برنامآ Eviews

الشكل رقم (1) : التمثيل النقطى لمعدء العائد على الأصول بدلالة نسبة الرافعة المالية



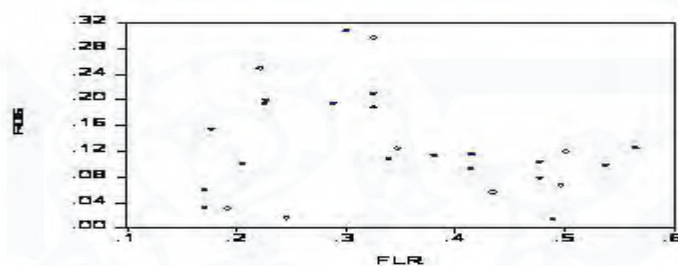
المصدر: معدء بالاعتماد على برنامج Eviews

الشكل رقم (2) : التمثيل النقطى لمعدء العائد على حقوق الملكية بدلالة نسبة الرافعة المالية



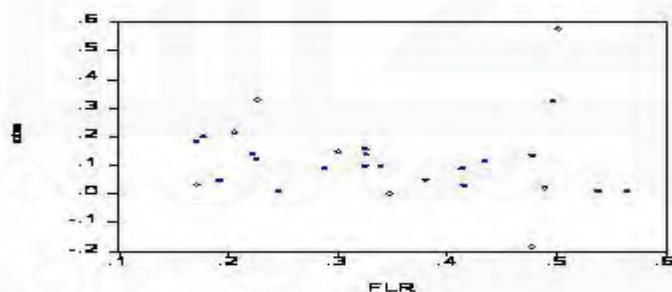
المصدر: معدء بالاعتماد على برنامج Eviews

الشكل رقم (3) : التمثيل النقطى لمعدء العائد على المبيعات بدلالة نسبة الرافعة المالية



المصدر: معدء بالاعتماد على برنامج Eviews

الشكل رقم (4) : التمثيل النقطى لنمو المبيعات بدلالة نسبة الرافعة المالية



المصدر : معدء بالاعتماد على برنامج Eviews

الإحالات والمراجع:

1. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة - الجزائر، 2010، ص 218.
- 2 - Josée et pierre، *la gestion financier des pme trévères et pratiques*، presses de université de québec 1999 page 263.
3. رضا جاوحدو، إيمان بن قارة، استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة ودوره في اتخاذ القرارات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة 2011، ص: 255.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) : دروس وتطبيقات، الجزء الأول، ط 1، دائر وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 248.
5. نفس المرجع السابق ص: 251.
6. بسام محمد الأغا، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص: 75.
7. عبد الوهاب دادن، تحليل المقاربات حول أمثلية الهيكل المالي، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة ورقلة، 2006، ص: 107.
8. بداح محسن السبيعي، العلاقة بين الرفع المالي والعائد على الاستثمار، رسالة ماجستير، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012، ص: 15.
9. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 213، 347، 391.
10. نفس المرجع السابق، ص: 348، 359.
11. إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص: 391.
12. جميل حسن النجار، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة إختبارية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية فلسطين، 2013.
- 13 Faris AL- Shubiri, Determinants of Capital Structure Choice: A Case Study of Jordanian Industrial Companies, An-Najah Univ. J. of Res. (Humanities), Vol. 24(8), 2010
- 14 Richard D. Gritta, Brian Adams, Bahram Adrangi, An Analysis of the Effects of Operating and Financial Leverage on the Major U.S. Air Carriers' Rates of Return: 1990-2003 , 19/03/2015 http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/208042/2/2006_8A_FinLeverage_paper.pdf

مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها

دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2005-2014)

أ.كرومي آسية

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر
a.meddah@univhb-chlef.dz

The problem of liquidity in Islamic banks and their impact on profitability

Applied study on Albaraka bank of Algeria during (2005-2014)

KERROUMI ASSIA

University of TAHRI Mohammed-Basher-Algeria

Received: 10 Mar 2017

Accepted: 15 June 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وتحديد أثرها على ربحيتها ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تجميع البيانات الخاصة ببنك البركة خلال الفترة 2005-2014 وتم دراسة وتحليل سيولته بالاعتماد على أهم مؤشرات السيولة، إلى جانب ذلك تم تقييم ربحية بنك البركة باستعمال معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات، وتم في الأخير دراسة العلاقة الإحصائية بين ربحية بنك البركة معبرا عنها بمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية باعتباره مؤشرا أساسيا لتحليل الربحية وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تعد أهم نسبة معبرة عن سيولة البنك. خلصت الدراسة إلى ارتفاع نسب السيولة لدى بنك البركة الجزائري، كما تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين العائد على حقوق الملكية بوصفه المتغير التابع الذي يمثل الربحية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تمثل السيولة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الربحية، السيولة، مخاطر السيولة.

رموز JEL: E24, O40

Abstract:

This study aimed to shed light on the problem of liquidity in Islamic banks and determine the impact on their profitability. To achieve this goal we have been compiling data on Baraka Bank during the period 2002-2014, and we have been studying and analyzing liquidity in the bank on the bases of the latter's most important indicators compared to a traditional bank which was the Algeria People Funding Bank, Credit population of Algeria (C.P.A.) Besides, the Baraka Bank profit was evaluated by using the return rate on equity and on assets. It was noticed that there was a statistical relationship between Baraka Bank profitability, that is expressed in return rate index on equity as a key indicator of profitability analysis and the ratio of liquid assets to total assets. The latter is the most important ratio expressing the bank liquidity. The study concluded that there was high liquidity in Baraka Bank compared to Algeria's People Funding Bank, C.P.A. It also has been found out that there exists an inverse relationship of a statistically moral indication between the revenue of the ownership right as a dependent variable that represents profitability and the ratio of liquid assets to the total assets, which corresponds to liquidity.

Key words: Islamic banks, liquidity, liquidity risk, profitability.

(JEL) Classification : G21, G23

تمهيد:

تعتبر السيولة وطرق إدارتها من أكبر التحديات التي تواجه البنوك، وبخاصة البنوك الإسلامية نظرا لخصوصية هذه البنوك وفلسفتها الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية لا يمكنها الاقتراض من البنوك الأخرى كما أنها لا تستطيع اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير عند حاجتها للسيولة بسبب سعر الفائدة وهذا ما يتنافى مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لرفضها التعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاء كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية، وفي ظل صعوبة حصول البنوك الإسلامية على السيولة تضطر إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من النقدية السائلة حتى تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها وتسديد مستحققاتها في سبيل الحفاظ على سلامتها ومصداقيتها، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض البنك لفقدان فرصة الحصول على أرباح كان من الممكن الحصول عليها لو قام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بها، من هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثر ذلك على ربحيتها.

1. إشكالية الدراسة:

تدور الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى تؤثر عملية احتفاظ البنوك الإسلامية بسيولة كبيرة كنتيجة لصعوبة حصولها على سيولة بسرعة على مستوى ربحيتها؟

2. فرضيات الدراسة:

- انطلاقا من الإشكالية، ولكي نتمكن من حلها ومناقشتها في هذه الدراسة، نضع الفرضيات التالية:
- تحتفظ البنوك الإسلامية بقدر عال من السيولة بسبب عدم تمكنها من اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير.
- عدم وجود دلالة إحصائية بين سيولة بنك البركة وربحيته.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع السيولة والذي يعتبر من أكبر الصعوبات التي تواجهها البنوك والبنوك الإسلامية بصفة خاصة نظرا لصعوبة الحصول على سيولة بطرق لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يحتم على هذه البنوك الاحتفاظ بقدر عال من السيولة كإجراء تحوطي لأي سحب مفاجئ مما ينتج عنه فقدان البنوك الإسلامية لأرباح كان من الممكن أن تحصل عليها فيما لو قامت بتوظيف تلك السيولة التي احتفظت بها.

4. أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- تهدف الدراسة في المقام الأول -كما هو واضح من عنوانها- إلى دراسة مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وتحديد أثر ذلك على ربحيتها.
- إبراز أهم أسباب احتفاظ البنوك الإسلامية بقدر عال من السيولة.
- تقييم سيولة بنك البركة وكذا ربحيته وذلك بالاعتماد على مجموعة من النسب والمؤشرات.

- تحديد العلاقة الإحصائية بين سيولة بنك البركة الجزائري وربحيته.
- وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم تقسيم البحث كالآتي:

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة

1. الإطار النظري:

1.1 تعريف السيولة:

يرى البعض بأن السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع¹. وتعرف أيضاً بأنها مقدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بالفائدة². وبالتالي ينحصر مفهوم السيولة في النقاط التالية:

- مقدرة البنك على تسييل أصوله في أي وقت وبدون خسارة.
 - استطاعة البنك على مقابلة طلب السحوبات من الودائع في أي وقت.
 - تمكن البنك من تلبية الاحتياجات المالية للمستثمرين والمؤسسات والأفراد في شكل قروض وتسهيلات.
- وبالتالي فإن مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية يكمن في قدرتها على تحويل أصولها إلى سيولة نقدية حاضرة عند الطلب وبدون خسائر بهدف مواجهة التزاماتها سواء لمقابلة سحب الودائع في أي وقت أو لتلبية طلبات الائتمان في شكل قروض لمجابهة احتياجات المجتمع وذلك تبعاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2.1 مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

هي المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع وغيرها من التزامات البنك، الأمر الذي يجعل البنك مضطراً لبيع موجوداته في فترة قصيرة وبأسعار قليلة لمواجهة السحب المفاجئ³، وعُرفت مخاطر السيولة تبعاً لمجلس الخدمات الإسلامية المالية بأنها تعرض مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسارة غير مقبولة⁴. وتنشأ مخاطر السيولة عند حدوث فائض أو عجز عن الوفاء باحتياجات العملاء الفورية أو صعوبة الحصول على السيولة، وتكون هذه المخاطر أكثر شدة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية نظراً للأسباب التالية:

- البنوك التقليدية طورت أدواتها في مواجهة مخاطر السيولة بحيث تقوم باستخدام الأموال المتاحة لها، مراعية توافق الآجال بين مدد الودائع ومدد القروض، وتختلف حالة البنوك الإسلامية اختلافاً جذرياً عن البنوك التقليدية في أنها لا تقدم الأموال قروضاً لآجال محددة، بل تقوم بتمويل مشروعات حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصفياتها وتحصيل نتاجها⁵.
- لا يمكن للبنوك الإسلامية اللجوء للبنك المركزي كمقرض أخير للتمويل كغيرها من البنوك التقليدية، لأنه يفرض فائدة على القروض التي يمنحها، أو على عمليات إعادة الخصم لديه للأوراق التجارية التي سبق وأن تم

خصمها في البنوك التجارية، والذي لا يجوز ممارسته من قبل البنوك الإسلامية لأنه يتعارض مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

- عدم توفر سوق مالية إسلامية أمام البنوك الإسلامية وبالقدر الكافي لتسييل أصولها طويلة الأجل عند الضرورة أو الحاجة إلى سيولة، حيث أن تطور وتوسع الأسواق المالية جعل البنوك التقليدية لا تحجم عن استثمار أموالها في أصول طويلة الأجل، وذلك لإمكانية تحويلها إلى سيولة عند الضرورة في هذه الأسواق⁶.

- عدم وجود سوق نقدي ما بين البنوك، فالبنوك الإسلامية لا تستطيع الاقتراض من البنوك التقليدية كما لا يمكنها أيضا استخدام الموارد الفائضة من خلال تلك البنوك لأن ذلك يتم بالفائدة التي لا تتعامل بها البنوك الإسلامية.

- عدم توفر أدوات مالية قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية يمكن تحويلها للسيولة في حالة الحاجة لذلك مقارنة بما هو متاح للبنوك التقليدية من أدوات خزينة وسندات وشهادات الإيداع بالفائدة.

- القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزءا كبيرا من أصول البنوك الإسلامية⁷. بحيث لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية ولهذا فلا يتوفر للبنوك الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.

وفي ظل هذه الصعوبات التي لا يمكن للبنك الإسلامي من خلالها الحصول على السيولة النقدية السريعة، وتحوطا لطلبات السحب المفاجئة، تضطر البنوك الإسلامية للاحتفاظ بجزء كبير من مواردها المتاحة على شكل نقد معطل أو ودائع مصرفية بدون مقابل، تفوق نسبة السيولة المقررة من البنوك المركزية، مضحية بعوائد توظيف هذه الأموال في سبيل الحفاظ على سلامتها ومصداقيتها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تخفيض العائد على الأموال المستثمرة والعائد على حقوق المساهمين⁸.

3.1 مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية:

تمثل نسب السيولة قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بما لديه من نقدية أو موجودات أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، دون أي تأخير قد يعرض البنك للخطر، وكذا تقيده بقوانين البنك المركزي وتعليماته الخاصة بالسيولة، فالبنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية تواجه نوعين من الطلب على السيولة:

- مقابلة احتياجات السحب من الودائع من قبل العملاء.

- الاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة طلب العملاء للتمويل والاستثمار.

وعليه نسب السيولة تقيس مخاطر عدم القدرة على تلبية النوعين المذكورين أعلاه. ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال نجد:

أ. نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول: هي أحد المؤشرات المهمة في تقييم سيولة البنك بحيث تعكس الأهمية النسبية للأصول السائلة من النقد وشبه النقد لإجمالي أصول البنك، ويمكن حساب هذا المؤشر تبعا للصيغة التالية⁹:

ب. **المعيار النقدي:** ويوضح هذا المعيار قدرة البنك على سداد الودائع والمستحق للبنوك من خلال أصوله النقدية والمتمثلة بالنقد المتاح في صندوق البنك أو الموجود لدى البنك المركزي وكذا مستحقاته لدى البنوك الأخرى ونعبر عنه بالصيغة التالية ¹⁰:

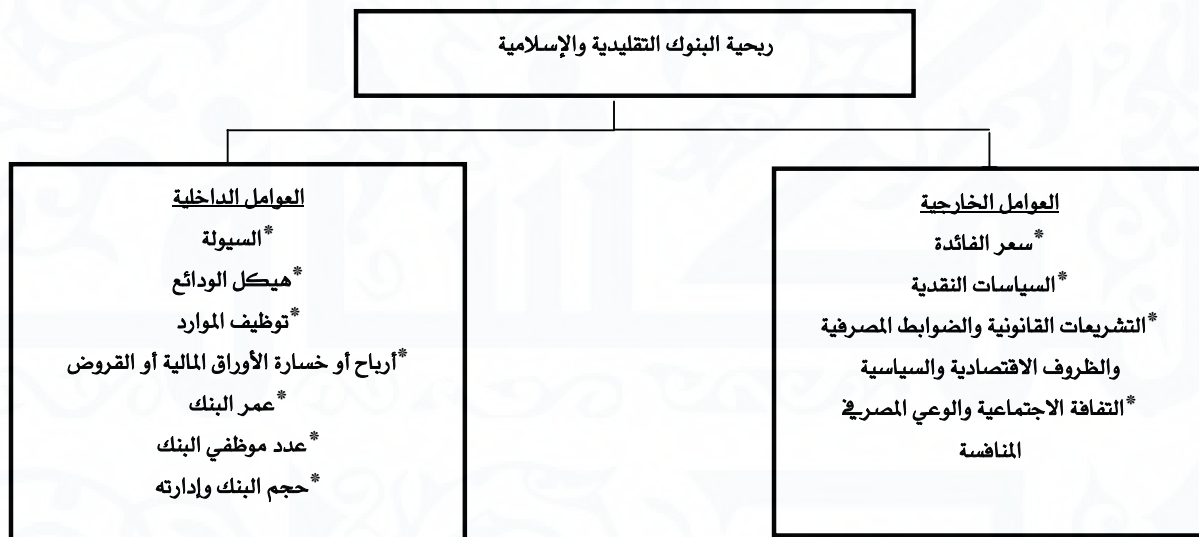
ت. **نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب:** تقيس هذه النسبة قدرة البنك الفورية على تلبية سحبيات المودعين في أي وقت، وبأي حجم من وداائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في البنك وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من قبل مودعيها، ويمكن حسابها وفق النسبة الآتية ¹¹:

ج- **نسبة التوظيف:** تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، ويتم التعبير عنها بالصيغة التالية ¹²:

4.1 ربحية البنوك الإسلامية:

الربحية عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ¹³، ويعد تعظيم الربح من أهم أهداف المؤسسات المالية وغير المالية ومنها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تحديداً، بحيث لا نجد في الفقه الإسلامي أي تحديد لمستوى معين من الربح إذا كانت المعاملة أو المتاجرة تتم وفقاً لقواعد وضوابط أحكام الشريعة الإسلامية. غير أن البنوك التجارية سواء كانت تقليدية أو إسلامية تواجه في سبيل تعظيم ربحيتها العديد من العوامل، منها عوامل داخلية وأخرى خارجية يلخصها الشكل:

شكل رقم 1: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التقليدية والإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مندر مرهج، عبد الواحد حمودة، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم القانونية والإدارية، 2014، المجلد 36، العدد 2، ص 334 - 337.

ومن أهم أسس ومعايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية¹⁴:

- تسعير الخدمات البنكية: أي تسعير الخدمات التي يقدمها البنك بطريقة تتلاءم مع قدرات الزبون بحيث يستطيع تحملها.
- الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير: تشير نظرية وفورات الحجم الكبير إلى أن التوسع في حجم الوحدة المصرفية يتبعه توسع في الإنتاج يؤدي إلى زيادة في التكاليف بمعدل أقل من معدل زيادة الإنتاج، وعلى البنوك الاستفادة من ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية.
- انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة: للاستفادة من استثمارات مرتفعة العوائد يتطلب من البنوك الإسلامية إدارة مخاطر ناجحة، والاعتماد على إستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية، إضافة إلى الاستفادة من الاندماج ووفورات الحجم الكبير.
- رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن.
- سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ومن أبرز المؤشرات التي يُعتمد عليها في قياس ربحية البنوك الإسلامية:
- أ. **معدل العائد على حقوق الملكية:** يوضح هذا المؤشر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين (حقوق الملكية)¹⁵، ولحسابه يتم تطبيق الصيغة التالية:

ب. **معدل العائد على الموجودات:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته، أي نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح، ويتم التعبير عنه بالصيغة التالية¹⁶:

2. الدراسات السابقة:

- ميمون علي العيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف السورية، 2015¹⁷: هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر السيولة في ربحية البنوك الإسلامية ولتحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة من المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية وهي بنك البركة - سورية، بنك الشام وبنك سورية الدولي الإسلامي، وبعد تجميع البيانات المالية المنشورة لهذه البنوك خلال الفترة 2010-2014، أجرى الباحث اختبار معامل الارتباط بيرسونيين معدل العائد على متوسط الأصول كمتغير تابع والذي يعبر عن ربحية البنوك عينة الدراسة وبينسيولتها معبرا عنها بثلاثة متغيرات مستقلة وهي نسبة تغطية السيولة ونسبة السيولة النقدية ونسبة (النقد+شبه النقد) وذلك باستخدام برنامج الإحصائية SPSS، وتوصل الباحث في آخر الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين سيولة البنوك الإسلامية عينة الدراسة وربحيتها. ويلاحظ أن الباحث أهمل في دراسة سيولة البنوك الإسلامية مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والذي يعتبر أكثر معيار معبر عن السيولة.

- غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، 2015¹⁸؛

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تبيان مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، بحيث قام بعرض مفهوم السيولة النقدية وبين مخاطرها وكذا مختلف آثارها في البنوك الإسلامية، ووضح أيضا أنواع مخاطر السيولة، وتوصل إلى أن مخاطر السيولة ليست فقط نتيجة نقص السيولة كما هو متعارف عليه في البنوك التقليدية وإنما قد تكون بسبب فائض السيولة والذي يعتبر من أهم المشاكل والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية نظرا لانعكاساته على ربحيتها لعدم قدرتها على توظيف كامل الموارد المتوفرة لديها، وخلص الباحث إلى أن فائض السيولة في البنوك الإسلامية يعود لعدم قدرتها للجوء إلى البنك المركزي كمقرض أخير في حالة نقص السيولة لديها.

- جمال أحمد زيد الكيلاني، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، 2015¹⁹؛ هدف هذا البحث إلى دراسة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية وتحديد أسبابها، كما تم عرض الآثار المترتبة على نقص مستوى السيولة وكذا زيادة مستواها في البنوك الإسلامية، وخلص البحث إلى أنه من أبرز أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية طبيعة نشاطاتها القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية وعدم مراعاة التشريعات والتعليمات الصادرة عن البنوك المركزية لهذه الخصوصية، وأضاف الباحث أن الزيادة أو النقصان في حجم السيولة له آثار سلبية على نشاط وأداء البنك.

- عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، 2014²⁰؛ حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة الوقوف على طبيعة مخاطر السيولة بالبنوك التقليدية والإسلامية، وكذا تبيان الأساليب والأدوات التي تستخدمها البنوك التقليدية في إدارة سيولتها واستثمارها ومدى ملاءمتها للتطبيق بالصناعة المالية الإسلامية، كما قاما بتسليط الضوء على استراتيجيات وتقنيات إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى أن وضع السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية شديد الحرج وذلك لقلّة الأدوات والتقنيات التي تستخدمها في هذا المجال باعتبار حرمة التعامل بالفائدة، وانطلاقا من تلك النتيجة تم اقتراح العمل على ابتكار وتطوير المزيد من الأدوات الإسلامية والتي يمكن استخدامها لإدارة السيولة مع الاستفادة من الصناعة المصرفية التقليدية بما يتواءم مع طبيعة وخصائص الصناعة المصرفية الإسلامية.

- Muhammad RAMZAN, Liquidity risk management in Islamic banks of Pakistan, 2014²¹؛

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر بعض المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في باكستان، بحيث تضمنت تلك المتغيرات كل من قاعدة أصول البنك ورأس المال العامل الصافي والعائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال والعائد على الموجودات، وبلغ ذلك الهدف قام الباحث بتجميع البيانات المالية لخمس بنوك إسلامية تنشط في باكستان خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى غاية عام 2011 واعتمد على طريقة المربعات الصغرى لاستخلاص النتائج، حيث كشف التحليل عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم أصول البنك ومخاطر السيولة، في حين أن بقية المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير معنوي على مخاطر السيولة وعليه خلص الباحث إلى أن قاعدة أصول قوية للبنك تساهم في تعزيز الرقابة على السيولة.

- BEN JEDIDIA Khoutem, Jlassi Mouldi, le risque de liquidité pour une banque islamique : enjeux et gestion, 2013²² :

خلال هذا البحث قام الباحثان بدراسة العلاقة بين الوساطة البنكية الإسلامية وخطر السيولة، بحيث ركزا على توضيح أثر خصوصية البنوك الإسلامية على عرض وتسيير خطر السيولة، وهدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى صياغة نموذج للوساطة المالية الإسلامية وخطر السيولة من خلال دراسة العلاقة بين ودائع الاستثمار للبنوك الإسلامية وتمويلها بواسطة المربحة بغرض تحديد الحجم الأمثل للاحتياطات وإدارة خطر السيولة، وتم بناء ذلك النموذج بالاعتماد على دراسة الباحثين (1986) Prisman et Al و(1997) Freixas et Rochet، وخلصت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل للاحتياطات يرتبط بمعدل المشاركة في الأرباح بين البنك وأصحاب الودائع فارتفاع إيرادات الودائع ينتج عنه زيادة حجم الموارد المالية للبنك ومنه ارتفاع حجم الاحتياطات، وتكلفة إعادة التمويل حيث أن ارتفاع هذه الأخيرة ينجر عنه حرس البنوك الإسلامية على الاحتفاظ بقدر عال من الاحتياطات لتفادي التكاليف المرتفعة للعجز عن الدفع، إضافة إلى ارتباط حجم الاحتياطات بمعدل العائد على الأصول.

ثانيا: الدراسة التطبيقية

1 مجتمع وعينة الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة البنوك الإسلامية عموما، بينما تمثل عينة الدراسة بنك البركة الجزائري باعتباره أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يفتح أبوابه في الجزائر، بحيث أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، برأس مال قدر بحوالي 500 مليون دينار جزائري مقسم إلى 500 ألف سهم، قيمة كل سهم ألف دينار جزائري، ويشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة دلتا البركة القابضة السعودية²³، ليتم في سنة 2009 رفع رأس ماله ليبلغ 10 مليار دينار جزائري، بنسبة 44٪ لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و56٪ لشركة دلتا البركة القابضة السعودية²⁴.

2 أدوات الدراسة: تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة في الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري بغرض تقييم وتحليل سيولة وربحية هذا البنك اعتمادا على مجموعة من المؤشرات والمعايير، كما تم استخدام معامل الارتباط لدراسة وتحديد أثر سيولة بنك البركة الجزائري على ربحيته بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

3 تحليل سيولة بنك البركة:

للتعرف على مستوى وحجم سيولة بنك البركة الجزائري سوف يتم الاعتماد على دراسة كل من مؤشر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والمعيار النقدي ومؤشر التوظيف، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: مؤشرات السيولة لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2005 - 2014

الوحدة: %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	23,359	24,173	22,534	16,113	33,914	46,975	50,986	53,893	53,786	45,862
المعيار النقدي	30,483	30,369	28,417	21,090	43,905	62,915	65,637	69,737	67,345	56,903
نسبة التوظيف	84,827	80,132	80,792	90,483	78,063	61,982	56,861	50,175	50,633	61,458

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية لبنك البركة الجزائري.

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه يتضح أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مرتفعة لدى بنك البركة طوال العشر سنوات خاصة سنتي 2012 و 2013 نظرا لتوفر للبنك أرصدة نقدية كبيرة في الصندوق ولدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية مقارنة بباقي الأصول بحيث بلغت الأصول السائلة قرابة 81.264.583.404,48 دج و 84.483.880.749,31 خلال سنتي 2012 و 2013 على التوالي.

ويبدو أيضا أن بنك البركة عرف قيمة مرتفعة لمؤشر المعيار النقدي خلال الفترة قيد الدراسة وخصوصا سنة 2012 بحيث بلغ هذا المؤشر قرابة 69,737% وهي نسبة مرتفعة جدا وهو ما يدل على أن لهذا البنك وفرة في السيولة يستطيع بواسطتها مواجهة سحبيات المودعين، ولكن هذا على حساب ربحية البنك.

كما يظهر من الجدول أعلاه أن بنك البركة حقق قيمة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض لنسبة القروض إلى الودائع، بحيث أدنى نسبة قدرت بنحو 50,633% والتي تم تسجيلها في عام 2012 أما أعلى قيمة لهذا المؤشر بلغت 90,483% والتي تم تحقيقها في عام 2008 بسبب ارتفاع القروض بمعدلات تفوق ازدياد الودائع بحيث ارتفعت من 36035389086,29 دج في عام 2007 إلى 49948547928,02 دج في سنة 2008 مقابل ارتفاع الودائع من 44602146745,33 دج إلى 55202029410,19 دج للأعوام نفسها.

يتبين من دراسة المؤشرات الثلاثة أن بنك البركة يحتفظ بنسب عالية من السيولة، بحيث أنه سجل معدلات مرتفعة لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والمعيار النقدي، في حين عرف معدلات منخفضة لنسبة التوظيف فهو لا يقوم بتوظيف كل الودائع المتحصل عليها في قروض وسلف بحيث يحتفظ بجزء منها في شكل نقدية سائلة لمواجهة السحبيات من الودائع وطلبات التمويل.

4. تحليل ربحية بنك البركة الجزائري: لدراسة ربحية بنك البركة سوف يتم الاستناد إلى مؤشرين وهما معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، والجدول رقم 2 يوضح قيم هاذين المؤشرين لبنك البركة خلال الفترة 2005 - 2014 كما يلي:

جدول رقم 2: معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لبنك البركة خلال الفترة 2005 - 2014

الوحدة: %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العائد على حقوق الملكية	20,937	22,595	23,569	29,866	17,345	17,657	18,922	19,490	18,298	18,568
العائد على الأصول	1,582	2,245	2,348	3,699	2,879	2,691	2,841	2,778	2,605	2,645

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية لبنك البركة الجزائري.

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية لبنك البركة سجلت ارتفاعات مضطردة خلال الفترة 2005 - 2008 ابتداء من 20,937% وصولاً إلى 29,866% مما يعني تحسناً في مستوى ربحية الأموال الخاصة، لينخفض هذا المعدل سنة 2009 وهذا يرجع إلى الزيادة في حقوق الملكية بمعدل أعلى من الزيادة في صافي الدخل، ويعزى كبر حجم حقوق الملكية إلى رفع رأس مال بنك البركة من 2,5 مليار دينار جزائري إلى 10 مليار دينار خلال هذه السنة، لتعاود هذه النسبة الارتفاع من جديد سنة 2010 وتستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2012 كنتيجة لنمو صافي الدخل بمعدل أعلى من نسبة تطور حقوق الملكية ثم تنخفض هذه النسبة سنة 2013 ويعود ذلك إلى تراجع النتيجة الصافية بمبلغ 97541173,19 دينار جزائري قياساً بسنة 2012 بسبب انخفاض المبالغ المحصلة من الرسوم والعمولات المصرفية وإيرادات التشغيل الأخرى وكذا ارتفاع المصاريف التشغيلية بنسبة 7% هذا من جهة وارتفاع الأموال الخاصة بمبلغ قدره 827349276,09 دينار جزائري من جهة ثانية، وفي آخر سنة رجعت هذه النسبة للارتفاع كنتيجة لتحسن النتيجة الصافية عن ما كانت عليه سنة 2013 بمعدل يفوق نسبة زيادة حقوق الملكية.

كما أظهر مؤشر العائد على الأصول لبنك البركة ارتفاعات متلاحقة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، فبعد أن سجل المؤشر نسبة مقدارها 1,582% سنة 2005 ارتفع ووصل إلى أعلى مستوياته عند عام 2008 بسبب ارتفاع النتيجة الصافية بمعدل 102,34% عن ما كانت عليه سنة 2007 وهو أعلى من نسبة زيادة الأصول والتي بلغت 28,46%، لينخفض هذا المؤشر سنتي 2009 و2010 كنتيجة لكبر نسبة نمو الأصول مقارنة بنسبة تطور صافي الربح، ثم يزداد هذا المؤشر سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 واستمر بالانخفاض إلى غاية سنة 2014، لكن طوال فترة الدراسة حقق البنك معدلات مقبولة جداً لمؤشر العائد على الأصول باعتبارها تفوق النسبة النمطية والمقدرة بنحو 1,5%²⁵ مما يشير إلى كفاءة بنك البركة في استغلال واستثمار موجوداته لتوليد الأرباح.

5 دراسة العلاقة الإحصائية بين سيولة بنك البركة الجزائري وربحيته: سيتم اختبار الفرضية الخاصة ببنك البركة والتي مفادها عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل العائد على حقوق الملكية والذي يعبر عن ربحية بنك البركة وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تمثل سيولة بنك البركة، بحيث تتضمن هذه الدراسة مجموعتين من المتغيرات:

المتغير المستقل: والذي يمثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

المتغير التابع: والذي يعكس معدل العائد على حقوق الملكية.

ولاختبار العلاقة بين تلك المتغيرين تم إجراء اختبار معامل الارتباط الذي يختبر طبيعة العلاقة وقوتها بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 3.

جدول رقم 3: معامل الارتباط بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

Correlation t-statistic propability	X	Y ₁
	1,000000	
X	-	
	-0,761594	1,000000
Y ₁	-3,323969	
	0,0105	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8.

يبين الجدول رقم 3 أن قيمة معامل الارتباط تساوي (-0,7615) وهي تدل على وجود علاقة عكسية قوية بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والمتغير المستقل (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول)، الأمر الذي يشير في الأخير إلى العلاقة العكسية بين سيولة بنك البركة وربحيته، بمعنى أنه كلما ارتفعت السيولة كلما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية، وهذه نتيجة طبيعية لزيادة السيولة تعني أن هنالك نقدية معطلة وغير مستغلة لدى البنك وبالتالي ضيع البنك فرصة استثمارها لتعود عليه بعوائد، كما يتضح من الجدول أعلاه أن t المحسوبة بلغت حوالي |18,115| - وهي أعلى من القيمة الجدولية والتي عادت قيمتها عند درجة حرية 9 ومستوى معنوية 0,05 قرابة 2,262 كما أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية t يساوي إلى 0,0105 وهو أقل من 0,05 مما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم وعليه يمكن القول بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الربحية وبين متغير السيولة في بنك البركة الجزائري.

وللتعرف على حجم انخفاض معدل العائد على الموجودات مقابل ارتفاع السيولة سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجدول أسفله يوضح ذلك:

جدول رقم 4: تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط

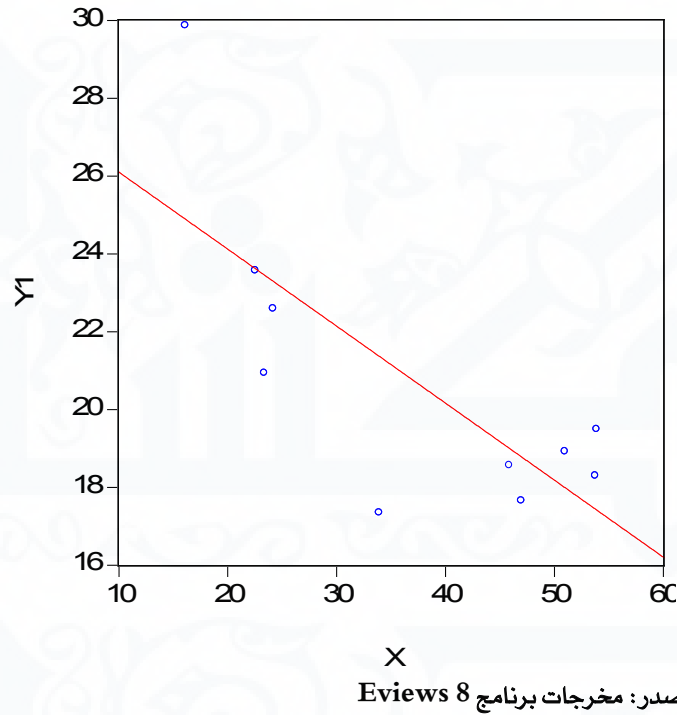
Variable	Coefficient	St.Error	t-statistic	Prob
C	28,076670	2,362547	11,88408	0,0000
X	-0,197850	0,059522	-3,323969	0,0105
R-squared	0,580025	F-statistic	11,04877	
Adjusted R-squared	0,527529	Prob F-statistic	0,010478	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه يتبين أن معامل التحديد بلغ حوالي 0,58 وهذا ما يشير إلى أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تفسر ما قيمته 58% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الممثل في معدل العائد على حقوق الملكية بمعنى أن 58% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالسيولة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، ويبدو من الجدول أعلاه أن β هي قيمة سالبة وتقدر بحوالي (-0,19) مما يدل أيضا على العلاقة العكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة وأن زيادة هذه

الأخيرة بمقدار 1% سوف يترتب عليه حدوث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة قدرها 0,19%، كما يتبين من الجدول رقم 4 أن هذا النموذج معنوي والسبب في ذلك يعود إلى أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية F (0,0105) أصغر من مستوى المعنوية والمقدر بنحو 0,05. ويمكن توضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول والتي تعكس المتغير المستقل وذلك بإدراج الشكل رقم 2.

شكل رقم 2: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول



خلاصة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى ارتفاع حدة مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، وذلك لصعوبة الحصول على أدوات وتقنيات تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي نتج عنه مشكلة الفائض في السيولة لدى البنوك الإسلامية مما ينجر عنه انخفاض العوائد، ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث:

- محدودية أدوات وتقنيات تتوافق مع الشريعة الإسلامية تتمكن من خلالها البنوك الإسلامية من الحصول على السيولة.
- من أبرز أسباب احتفاظ البنوك الإسلامية بسيولة مرتفعة هو عدم تمكنها من الاقتراض من البنوك الأخرى والبنك المركزي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يعاني بنك البركة الجزائري من فائض سيولة.
- حقق بنك البركة نسب توظيف منخفضة رغبة منه الاحتفاظ بسيولة نقدية بدلا من توظيفها في قروض وتسهيلات.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الربحية وبين متغير السيولة في بنك البركة الجزائري وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية، بحيث أن زيادة 1% في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول سوف ينجر عنها انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة قدرها 0,19%.
- الاقتراحات: وفي ظل النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن اقتراح ما يلي:
- ضرورة ابتكار طرق وأساليب تمكن البنوك الإسلامية من الحصول على سيولة عند الحاجة بحيث تكون تتواءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- إنشاء سوق مالية إسلامية وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعاون البنوك الإسلامية فيما بينها بشأن التزويد بالسيولة النقدية عندما تنشأ الحاجة لدى البعض منها، وتوفرها لدى البعض الآخر.
- التشجيع على إنشاء سوق ما بين البنوك الإسلامية.
- ضرورة معاملة البنك المركزي والجهات الرقابية وغيرها للبنوك الإسلامية تعاملًا خاصًا يتماشى مع طبيعتها.
- الاعتماد على الدراسات والتنبؤات بغرض الموازنة بين هدف الربحية وقيد السيولة.
- الاستفادة من النماذج الإحصائية المقترحة لتحديد الحجم الأمثل من السيولة من أجل تفادي تكديس بعض الموارد وتوظيفها لتعود على البنك بعوائد وأرباح.

المراجع والاحالات:

1. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر، عمان، 2008، ص ص 90 - 91.
2. إبراهيم عبد الحليم عباده، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 129.
3. علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، جوان، 2011، ص 13.
4. فسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، يومي 29 - 30 جوان 2015، بدون صفحة.
5. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 275.
6. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 129.
7. عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، 2014، ديسمبر، ص 9.
8. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص 433.
9. محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 401.
10. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 320.
11. دريد كمال آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 91.
12. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 196.
13. إبراهيم عبد الحليم عباده، مرجع سابق، ص 178.

14. نفس المرجع، ص 137 - 140.
- 15 Mabwe Kumbirai, Robert webb, "A financial ratio analysis of commercial bank performance in south Africa, journal compilation, **African centre for economics and finance**, vol 2, N 1, 2010, December, p 39.
16. جودت جعفر خطاب، **إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية**، دار دجلة، عمان، 2009، ص 174.
- 17 ميمون علي العيد، أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية، **مجلة جامعة البعث**، المجلد 37، العدد 9، 2015، ص 117 - 145.
18. غسان سالم الطالب، مرجع سابق، بدون صفحات.
19. جمال أحمد زيد الكيلاني، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، **المؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية**، 2015، بدون صفحات.
20. عبد الكريم قندوز، حكيم مرجع سابق، ص 11 - 30.
- 21 Muhammad RAMZAN, Liquidity risk management in Islamic banks of Pakistan: A Study of Islamic Banks of Pakistan, **interdisciplinary journal of contemporary research in business**, vol 5, no 12, April, 2014, pp 199-215. □
- 22 BEN JEDIDIA Khoutem, JLASSI Mouldi, le risque de liquidité pour une banque islamique : enjeux et gestion, le risque de liquidité pour une banque islamique, vol 7, no 1, juin, 2013, pp 71-96. □
23. سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر - الواقع والأفاق، **مجلة الباحث**، 2006، العدد 4، ص 25.
24. بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي، 2012، ص 06.
25. سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 43 - 44، 2008، ص 145.

-دراسة حالة مجموعة من مؤسسات بن حمادي بروج بوعريج-

جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج / الجزائر
mahdid.bba@gmail.com

Case Study of A group of the organizations Ben Hammadi Bordj Bou Arreridj

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi; Algeria

Published: 30 June 2017

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الثقافة التنظيمية على جودة القرارات الإدارية في عينة من المؤسسات الاقتصادية ببرج بوعرييج، ولتحقيق أهداف الدراسة أجرت الباحثة مسحاً ميدانياً على 4 مؤسسات اقتصادية جزائرية من مجموعة بن حمادي، من خلال تصميم استمارة، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع العمال والإداريين المتواجدين في مختلف مديريات ودوائر المؤسسات، وقد تم اختيار العينة التي بلغ عددها 66 مفردة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية بأبعادها (التمكين، جودة المعلومات، التوجه الإبداعي، القيم الأخلاقية والتعاون) على جودة القرار الإداري في عينة من المؤسسات التابعة لمجموعة بن حمادي الناشطة في ولاية برج بوعرييج، وكان التوجه الإبداعي أكثر تفسيراً لجودة القرار، ثم يليها على الترتيب جودة المعلومات، التمكين، والقيم الأخلاقية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة التنظيمية، جودة القرار، فعالية صنع القرار، المؤسسة الاقتصادية

M12:jel رموز

This study aimed to explore the impact of organizational culture on management quality decisions in a group of economics enterprises in Bordj Bou Arreridj, Achieving this study's objectives the researcher has conducted a survey on 4 Algerian Economic Enterprises from group Ben Hamadi by designing a questionnaire, where the study population consisted of all workers and administrators who are in various directorates of enterprises, and the choosing sample consisted of 66 individuals, and in the light of that, a collecting and analyzing data and testing hypotheses process has been carried out using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS)., The study had reached to many important results , which are the organizational culture by its dimensions (Empowerment, cooperation, the quality of information, creative approach, and moral values) statistically have significant effects on the quality of management decisions in a group of Ben Hamadi enterprises active in the state of Bordj Bou Arreridj, The creative approach was more enplaning about the quality of decision, then it followed in order by the ranking quality of the information. Empowerment, and moral values.

Key Words : *Organizational culture, the quality of the decision, the effectiveness of decision-making, economic enterprise.*

(JEL) Classification :M12

تمهيد:

تبرز أهمية الثقافة التنظيمية في التأثير الإيجابي أو السلبي على العديد من المتغيرات التنظيمية، فمن الأهمية دراسة هذا التأثير وفي هذا المجال تبرز عملية صنع القرار كأحد المتغيرات الهامة التي أولاهها الباحثون اهتمامهم في السنوات الأخيرة، وتعتبر عملية صنع القرار من الوظائف الأساسية للمنظمة، حيث أن مقدار النجاح الذي تحقّقه أي منظمة إنما يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة الإداريين وفهمهم للقرارات واتخاذ قرارات ذات جودة، وبما لديهم من مفاهيم تضمن رشداً للقرارات وفعاليتها، ومن خلال هذه الدراسة سوف نتعرف على أثر تلك الثقافة على جودة القرارات المتخذة، وهذا بدراسة مجموعة من العناصر والأبعاد الثقافية وهي: مدى مشاركة وتمكين العاملين، وتوفير فرق العمل، مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية، ودرجة توفر المعلومات ومدى جودتها وكيف تؤثر على القرار، فعملية صنع القرار تحتاج إلى وجود ثقافة تنظيمية قوية تتميز بالخصائص السابقة، وتوجه طريقة العمل والممارسات الإدارية بالإضافة إلى إنها السبيل في التفكير في مواجهة المشكلات وتضمن جودة القرارات المتخذة.

1. إشكالية الدراسة: تأتي هذه الورقة البحثية لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو أثر الثقافة التنظيمية على جودة القرارات المتخذة بالمؤسسة الاقتصادية؟

2. فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة فقد صيغت الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على جودة القرار بالمؤسسة الاقتصادية.

وتندرج تحت هذه الفرضيات الفرضيات الفرعية التالية:

- 1.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين على جودة القرار بالمؤسسة الاقتصادية.
- 2.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيم الأخلاقية على جودة القرار بالمؤسسة الاقتصادية.
- 3.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعاون على جودة القرار بالمؤسسة الاقتصادية.
- 4.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوجه الإبداعي على جودة القرار بالمؤسسة الاقتصادية.
- 5.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات على جودة القرار بالمؤسسة الاقتصادية.

3. أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الثقافة التنظيمية على جودة القرارات المتخذة بالمؤسسة الاقتصادية،

من خلال:

- توضيح ماهية كل من الثقافة التنظيمية، القرار، وجودة القرار.
 - إبراز أهمية تبني ثقافة تنظيمية قوية تخدم مصالح المؤسسة والمجتمع معاً.
 - إبراز العلاقة بين الثقافة التنظيمية وجودة القرار بالمؤسسة الاقتصادية.
 - استقصاء أثر العوامل الثقافية التي تتدخل في تشكيل القرارات ذات جودة لدى العاملين في المؤسسات
- محل الدراسة
- التطرق إلى العوامل الثقافية التي تساعد على تجسيد جودة القرارات.

كما تتبع أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعين هامين ومؤثرين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأفراد والمجتمع، ألا وهما الثقافة التنظيمية وجودة القرار داخل المنظمات.

4. حدود الدراسة:

تحد الدراسة حدود مكانية وزمنية حيث تم إجراء الدراسة على عينة من الإداريين والمسؤولين في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في ولاية برج بوعرييج وهي: Polyben, condor, Gipate, Gerbior ، أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد تمت الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام 2015-2016 .

أولاً. الإطار النظري للدراسة

1. الثقافة التنظيمية:

1.1 مفهوم الثقافة التنظيمية: انبثق مفهوم الثقافة التنظيمية من أدبيات الإدارة ومع ظهور المنظمات الحديثة وتزايد مشاكلها وتأثر هذا المفهوم بكل هذه التطورات وبذلك لم يتوصل علماء التنظيم إلى تعريف محدد لها وإنما طوروا الكثير من التعاريف ومن بينها :

- عرف Reitz الثقافة التنظيمية: "بأنها مجموعة الاعتقادات والقيم والاتجاهات والفروض التي يشترك فيها أعضاء المنظمة وتحدد قواعد وأنماط سلوكهم التنظيمي وتساعدهم في التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية.

- عرفها Gupta: "بأنها بيئة اجتماعية تحرك التوقعات الرسمية وغير الرسمية للأفراد، تعرف أنواع الناس الذين سيلاءمون المنظمة وتشكل حريات الأفراد للقيام بأعمال دون الحصول على موافقة مسبقة.¹

- كما يعرفها كل من (Kennedy&Deal): "بأنها طريقة عمل الأشياء المتعلقة بالمنظمة، حيث أنها تعبر عن أسلوب فهم مشترك لأهداف الشركة والسلوك الملائم وغير الملائم فيها"²

- ويمكن تعريف الثقافة التنظيمية "بأنها مجموعة القيم والمبادئ والمعايير والمعتقدات التي تحكم إطار العمل وسلوكيات الأفراد"³.

- فيما تعرف الثقافة التنظيمية بأنها: "مجموعة ما تم تعلمه أو اكتسابه من أنماط السلوك وتشمل كل الجوانب العاطفية الإدراكية والسلوكية من قيم وتقاليد"⁴

مهما تنوعت التعاريف وتعددت فإننا نلاحظ أن جميعها تشترك في عنصر القيم الذي يعكس سلوك وتصرفات الأفراد في المنظمات، وانطلاقاً من تكامل وجهات النظر السابقة والمتعددة يمكن تعريف ثقافة المنظمة بأنها: "مجموعة من القيم والمعتقدات الراسخة والمعاني والاتجاهات السائدة بين أفراد المنظمة التي تؤثر على سلوكهم وتساعدهم على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية وذلك للمحافظة على بقاء واستمرار المنظمة".

2.1 أبعاد الثقافة التنظيمية

تعد دراسة Hofstede 1984 من أهم الدراسات التي سعت نحو وضع إطار متكامل لتحديد الأبعاد أو العناصر الثقافية التي يحتمل أن يتباين الأفراد بشأنها وتعد دراسته من المحاولات القليلة الموجودة لقياس الفروق الثقافية تجريبياً على نطاق واسع والموجهة لسلوك العاملين في شركات الأعمال الدولية ومنها شركة (IBM)، حيث قام بتحديد خمسة أبعاد لتباين ثقافة المنظمة وهي كالتالي:

1.2.1 تفاوت السلطة: يعرف Hofstede تفاوت السلطة بأنه: "الخاصية الثقافية التي تحدد المدى الذي يمكن أن يصل إليه الشخص الأقل سلطة في المجتمع لكي يقبل عدم المساواة في السلطة ويعتبرها شيئاً عادياً".⁵ فالناس في الثقافات ذات تفاوت السلطة العالي يقبلون بنظام التسلسل الهرمي أي يتقبلون عدم المساواة في السلطة بخلاف الناس في الثقافات ذات تفاوت السلطة المنخفض فيحاولون أن يقلصوا الفروق في السلطة ويتوقعون أن تكون أية فروق ثقافية حقيقية مبررة.

2.2.1 تجنب المخاطرة وظروف عدم التأكد: يشير هذا البعد إلى مدى شعور الأفراد بعدم الارتياح للمواقف الغامضة أو المخاطرة وعدم التأكد والنفور منها، تظهر الثقافات المرتفعة في تفادي عدم التأكد أكثر منها في حالة الثقافات المنخفضة فهذه الأخيرة تكون مستويات الضغوط لديها منخفضة وقبول المخالفة والمعارضة مرتفع وأكثر إقداماً على المخاطرة منها في حالة الثقافات المرتفعة في تفادي عدم التأكد.

3.2.1 الفردية والجماعية: لقد تم تحديد هذا البعد كأكبر مكون في المتغيرات الثقافية في الثقافة القائمة على المنهج الفردي يؤكد فيها الأفراد على الاعتناء بأنفسهم وبأعضاء أسرهم ولكن على عكس الثقافات الجماعية التي توجه الأشخاص تجاه ما هو خير للمجموعة⁶، تحصل الثقافات الجماعية على درجات عالية في دوافع الانتماء بينما تحصل الثقافات الفردية على درجات عالية في دافع الإنجاز.

4.2.1 الذكورة والأنوثة: لقد أعطى Hofstede تسمية الذهن الصلب للذكورة والأنوثة بذوي الذهن الرقيق فهذه الأخيرة تعرف على أنها نزوع إلى العلاقات والتواضع والعناية بالضعيف ونوعية الحياة وتميل إلى اعتبار العمل جزء من حياة الناس، أما الذكورة يمكن أن تعرف ببساطة على أنها المدى الذي تتواجد فيه العدوانية والجوانب المادية حيث التركيز الشديد للعمل.

5.2.1 التوجهات طويلة الأجل وقصيرة أجل: تشير الثقافة الآنية أو المتوجهة بالحاضر (Short Term) إلى تركيز واهتمام واضح في مجتمع معين عند تناوله أمراً بالتفحص والمعالجة بما يحيط بالموقف الآن، أما التوجه بالمستقبل (long Term) فيتضمن تركيزاً أكبر وتوجهاً أساسياً نحو مد الرؤية إلى ما قد يتوقع حدوثه مستقبلاً⁷.

3.1 آليات بناء الثقافة التنظيمية والمحافظة عليها:

فيما يلي تحديد للعوامل التي تساهم في بناء وبقاء الثقافات في المنظمات:

1.3.1 الإدارة العليا (دور المؤسسين): هناك اتفاق عام على أن ثقافة المنظمة تتشكل بدرجة كبيرة بواسطة الإدارة العليا التي تقوم بتحديد المعايير السلوكية والتي تتضمن التوجهات حول العمل وفلسفة الإدارة العليا في كيفية معاملة العاملين وسياسة الإدارة حول تنفيذ القواعد والأنظمة والتعليمات.

2.3.1 اختيار الموظفين: تعتبر عملية اختيار الموظفين خطوة رئيسية في تشكيل الثقافة التنظيمية فالهدف من عملية الاختيار هو تحديد واستخدام الأفراد الذين تتوفر لديهم مجموعة من الصفات والأنماط السلوكية والخلفيات الثقافية والمعرفة والخبرات والقدرات⁸ التي يجب أن تتفق مع قيم المنظمة السائدة وعملية تعيين الموظف تعطيه فرصة للتعرف على مدى التوافق بين قيمته وبين الواقع العملي.

3.3.1 التطبيع الاجتماعي: تعيين الأفراد المرشحين تأتي عملية تدريبهم وهي نوع من المخالطة الاجتماعية لغرض تدريب العاملين وتزويدهم بالمعرفة الثقافية ومزجها مع خبراتهم المتجددة وغالبا ما يتم ذلك من خلال دورات تدريبية توجيهية تساعد العمال على التأقلم مع القيم الثقافية السائدة والتكيف معها.

2. جودة القرار الإداري

1.2 مفهوم القرار:

يمثل القرار في الإدارة جوهر العملية الإدارية، ويتضح معناه من خلال التعريفات التي قدمها علماء الإدارة، ومن بين هذه التعاريف نجد: تعريف تاننباون (Tannenbaun): الذي يقول أن القرار يعني الاختيار الحذر والدقيق لأجل البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعة البدائل السلوكية⁹، ويعرف نيزارد Nizard القرار بأنه تصرف يقوم على اختيار بين مجموعة من الإمكانيات وهذا الاختيار قائم على معالجة المعلومات الخاصة بالاختيارات المتاحة مع توفر القدرة على التحقيق،¹⁰ وهناك من يعرف القرار بأنه مسار فعل يختاره متخذ القرار لكونه أفضل وأنسب وسيلة متاحة لإنجاز الهدف أو مجموعة الأهداف المطلوبة لحل المشكلة الموجودة¹¹.

2.2 العناصر الأساسية للقرار: هناك عناصر رئيسية في القرار وهي

1.2.2 عنصر المشكلة: يجب توفر مشكلة أو صعوبة تعترض الفرد كي تحرك له الرادة نحو اتخاذ القرار.

2.2.2 الإمكانيات المتاحة: إن وجود القرار الإداري يتطلب أن يوجد في موقف معين أكثر من طريق لمواجهة هذه الطرق أو المسالك تسمى بدائل ولا بد من وجود القرار من وجود بدلين اثنين كحد أدنى للحل يكون الشخص ملزما بالاختيار بينهما، فإذا لم يكن هناك غير حل واحد يجب سلوكه حتما، لم نكن بصدد قرار، ولكن عندما تتعدد البدائل تبرز أهمية القرار من خلال دراستها.¹²

3.2.2 الاختيار المدرك (الواعي) لأحد البدائل: يتطلب وجود القرار أن يتم اختيار مدرك أو واعي لأحد البدائل المتاحة وهذا يقتضي أن يكون التصرف في اختيار البديل شعوريا أي بعد دراسة وتفكير أما إذا كان التصرف لا شعوريا في اختيار البديل فهذا يعني أنه لا يتم بعد دراسة، وبالتالي يخرج عن كونه قرار.¹³

3.2 جودة القرار: تتمثل جودة القرار بالقدرة على توفير البدائل والخيارات المتعددة مع إمكانية خلق الأفكار الجديدة وتقويمها، وقياس مدى انحراف أو صحة القرارات المتخذة فضلا عن تحديد مدى ملائمة زمن تنفيذ القرار للغاية المراد الوصول إليها، وتتأثر جودة القرار بالشمولية في التفكير والبحث عن الأفكار الجديدة.¹⁴ وهناك مجموعة من العوامل والأبعاد التي تحكم جودة القرار منها:¹⁵

1.3.2 المشاركة: إن عنصر المشاركة في صنع القرار يعتبر عاملا جوهريا لفعالية القرار، لأن ذلك القرار يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأفراد الذين يعملون بالمنظمة والذي ينعكس عليهم بالتالي آثار القرار، ولضمان الاستجابة الإيجابية للقرار والحرص على تنفيذه لا بد من أن يشارك في صناعته جميع من لهم علاقة بذلك القرار، فعملية المشاركة في صناعة القرار هي الضمانة الأكيدة لتوفير الحماس والاندفاع عند الأفراد لتنفيذ ذلك القرار.

2.3.2 توفر المعلومات: أن عملية صنع القرار ترتكز بصورة أساسية على المعلومات التي يتم توفيرها لصانع القرار، ولضمان الفعالية في صنع القرار لا بد من توفر كامل المعلومات الدقيقة المرتبطة بذلك القرار، وعلى هذا

الأساس فإن أية عملية حجب أو تشويش أو تزوير للمعلومات التي يتم تقديمها لصناع القرار يترتب عليها قرارات خاطئة أو عاجزة.

وجودة القرار هو مفهوم نسبي ومرتبطة بعدد من العوامل (من بينها الجماعة) و الشكل (1) يبين هذه العوامل، فيجب علينا أن نتخذ القرار في الوقت المناسب، ونأخذ بعين الاعتبار المحيط والتغيرات التي سيشهدها، والتي يمكن أن تقع، والهدف الذي نسعى إلى تحقيقه، وكذا عملية تقييم البدائل ومن الذي يقيم، فجميع هذه العوامل لها علاقة مباشرة بجودة القرار المختار. "فاتخاذ القرار على أساس الجماعة ينمي ويحسن جودة ومستوى قبول القرار"¹⁶.

إن نقص التشاور يقود عادة إلى المواجهات مع الآخرين وأن عرض وجهات نظر مختلفة ينمي ويحسن كيفية اتخاذ القرار، حيث لا يتخذ أي قرار يتعلق بالجماعة البشرية (بغض النظر عن حجمها وطبيعتها) إلا إذا اتفقت عليه الأغلبية ولا نقول الجميع على أن يحترم الرفض قرار الأغلبية، وتحفظ هي له حقه في التثبيت بموقفه، إلى أن يقنع به الآخرين أو يتخلى عنه ويلتحم بهم.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمع

1. منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة التي أثرت الدراسة في جانبها النظري، بالإضافة إلى الاستبانة التي قاما بإعدادها وتطويرها للحصول على المعلومات المطلوبة.

2. مصادر جمع المعلومات والبيانات:

تم جمع البيانات والمعلومات لهذه الدراسة من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدوريات والبحوث العلمية والتقارير وشبكة الإنترنت والوثائق ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى المصادر الأولية المتمثلة في أفراد عينة الدراسة وإجاباتهم على أسئلة الاستبيان.

3. مجتمع وعينة الدراسة:

تشكل مجتمع الدراسة من العمال الإداريين والمسؤولين للمؤسسات محل الدراسة الناشطة في ولاية برج بوعريريج وهي: condor, Gipate, Aglotube, Polyben، ولإشارة هي مؤسسات صناعية إنتاجية تنشط في صناعات مختلفة وهي: الأجهزة الالكترونية، العجائن، أنابيب ومواد البناء وصناعة الأكياس البلاستيكية، وقد بلغ إجمالي عدد العمال الإداريين في تلك المؤسسات (220) عامل، من واقع البيانات المقدمة من تلك المؤسسات خلال سنة 2015

وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بواقع (30%) من إجمالي العاملين، وبذلك أصبحت عينة الدراسة مؤلفة من (66) مفردة.

4. أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وقد قامت الباحثة بتصميم الاستبانة مستفيد من الإطار النظري واستبيانات البحوث السابقة ذات العلاقة، حيث صاغ عددًا من الفقرات التي غطت أقسام ومحاور وأبعاد الدراسة المختلفة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى الأجزاء الآتية:

الجزء الأول: معلومات عامة عن العاملين: وشملت (الجنس - سنوات الخدمة - المؤهل العلمي).

الجزء الثاني: واشتمل على (37) فقرة موزعة على محاور وأبعاد الدراسة، المحور الأول يضم أبعاد الثقافة التنظيمية: التمكين، القيم الأخلاقية، جودة المعلومات، وقيم التعاون، والتوجه الإبداعي، والمحور الثاني يعبر عن عبارات جودة القرار

وقد قامت بتوزيع (66) استبانة على أفراد عينة الدراسة، وتم استعادتها كما هي موضحة في الجدول رقم (1)

5. ثبات أداة الدراسة:

وبدل هذا المقياس على مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة، ويكون مقبولا إذا كانت قيمة ألفا ($Cronabch(\alpha)$) مساوية أو أكبر من (60%)، وبالإطلاع على نتائج الاختبار الإحصائي تبين أن البيانات التي تم الحصول عليها مناسبة لقياس المتغيرات، فقد تراوحت قيمة الثبات للمعامل الفا كرونباخ بين (0.686 و 0.785)، وهي قيمة مقبولة وتدل على أن إجابة المبحوثين تتمتع بدرجة اعتمادية عالية، والجدول رقم (2) يوضح ذلك، ويتضح أن قيمة الثبات أكبر من 0.6، وهي قيمة مقبولة لأغراض الدراسة العلمية في العلوم الاجتماعية، لأنها تدل على أن الاستبانة تتصف بالاتساق الداخلي، وهذا يعزز استخدامها في الدراسة.

6. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدم العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك لمعالجة البيانات والحصول على النتائج الإحصائية المطلوبة لخدمة أهداف الدراسة وفرضياتها، ومن هذه الأساليب ما يأتي:

- مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة ومتغيراتها.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ ($Cronabch(\alpha)$).
- تحليل الانحدار البسيط لاختبار صلاحية نموذج الدراسة وأثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة.

7. متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة متغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة، وذلك على النحو الآتي:

المتغير التابع: وتمثل في جودة القرار

المتغيرات المستقلة: وتمثلت في أبعاد الثقافة التنظيمية: التمكين، التعاون، التوجه الإبداعي، القيم الأخلاقية، وجودة المعلومات

ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج

1. تحليل النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

احتوت أداة الدراسة على ثلاث من الخصائص الديموغرافية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة شملت: الجنس، المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، كما هو موضح في الجدول رقم (3). وسوف يتم تفسير نتائجها تباعاً على النحو الآتي:

1.1 الجنس:

كانت غالبية أفراد العينة من فئة الذكور بمعدل: 65.4% والنسبة الباقية من الإناث، ومن هنا نجد أن نسبة الذكور كانت أعلى من نسبة الإناث، ويمكن أن يرجع ذلك التوزيع إلى طبيعة العمل بالمؤسسات محل الدراسة، حيث نلاحظ أن عطلة نهاية الأسبوع مقتصرة على يوم الجمعة فقط، بالإضافة إلى طول فترة الدوام والذي لا يعطي الحافز للإناث من أجل الالتحاق بالعمل في هذه المؤسسات. ليس كما هو الحال في المؤسسات العمومية.

2.1 المؤهل العلمي:

لقد بينت الدراسة بأن المؤهلات العلمية لها دور لا يستهان به في تعميق التوجهات والممارسات الإدارية الحديثة والتي من بينها إدارة الثقافة التنظيمية، ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن 73.07% من أفراد العينة لهم مستوى جامعي، فيما نجد ما نسبته 23.1% ذوي المستوى الثانوي. وتبقى النسبة 3.84% لتعبر عن الأفراد الذين يملكون شهادات الدراسات العليا. والنتيجة السابقة تدل على تنوع المستوى التعليمي لمفردات العينة، مما يعني أن تحديدهم لأثر الثقافة التنظيمية على جودة القرار سيتأثر إلى حد ما بخلفيتهم العلمية، لأن التحصيل العلمي يكسب المفردات قيم وخبرات تسهم إلى حد كبير في تكوين اتجاهات إيجابية أو سلبية نحو موضوع معين.

3.1 سنوات الخبرة:

لقد أوضحت الدراسة بأن 65.3% من عمال المؤسسات محل الدراسة يمتلكون الخبرة لأكثر من 3 سنوات وهذا ما يعكس المهارات المتنوعة التي تتميز بها هذه المؤسسات بالإضافة إلى أن هذه النسبة تعبر عن الاستقرار الوظيفي لدى العمال وقلة معدل دوران العمل، كما تدل النتيجة على تنوع خبرات مفردات عينة الدراسة، مما يجعلهم قادرين على تكوين آراء إيجابية أو سلبية أكثر دقة تجاه الثقافة التنظيمية.

2. اختبار الفرضيات وتفسيرها:

1.2 الفرضية الرئيسية:

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة فيما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للثقافة التنظيمية على جودة القرار، و نستخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في الثقافة التنظيمية، أما المتغير التابع فهو جودة القرار، في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج ومن ثم معالجة الانحدار الخطي البسيط. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (4) ومن الجدول يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير التابع والمستقل قد بلغ 0.674، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة في نفس الاتجاه بين الثقافة التنظيمية وبين جودة القرار.

- وبلغ معامل التحديد 0.454 مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 45.4% في المتغير التابع، أما نسبة 54.6% من التغير ترجع إلى تأثير عوامل أخرى.
- وبما أن f المحسوبة بلغت 41.61 عند مستوى معنوية 0.00 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05، وبالتالي يمكن القول بأن معالم الانحدار ليست جميعها تساوي للصفر وأن R^2 تختلف جوهريا عن الصفر
- يتم اختبار النموذج من خلال مقارنة قيمة D المحسوبة مع قيم dL (الحد الأدنى=1.44) وقيم du (الحد الأعلى=1.64)، ومن خلال الجدول نجد انقيمة اختبار الارتباط الذاتي دارين واتسون $D=1.976$ تدل على جودة نموذج العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، لأن هذه القيمة تفسر عدم وجود الارتباط الذاتي.
- ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية نستخدم اختبار T لتحليل الانحدار البسيط، والجدول رقم (5) يوضح النتائج حيث نلاحظ أن:
- قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل الثقافة التنظيمية هي 1.02 وبلغت قيمة T المقابلة لها 6.541 عند مستوى معنوية 0.00 وهي أقل من المستوى 0.05، وهذا يعني أن قيمة المعامل لهذا المتغير دالة معنويا وبالتالي كلما زادت الثقافة التنظيمية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة جودة القرار ب 1.02.

2.2 الفرضية الفرعية الأولى

- تهدف هذه الفرضية إلى معرفة فيما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين على جودة القرار، و نستخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في التمكين، أما المتغير التابع فهو جودة القرار، في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج ومن ثم معالجة الانحدار الخطي البسيط. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (6) حيث نلاحظ ما يلي:
- أن معامل الارتباط بين المتغير التابع والمستقل قد بلغ 0.35، مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة وموجبة في نفس الاتجاه بين التمكين وجودة القرار.
- وبلغ معامل التحديد 0.123 مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 12.3% في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية من التغير ترجع إلى تأثير عوامل أخرى.
- وبما أن f المحسوبة بلغت 6.995 عند مستوى معنوية 0.011 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05
- من خلال الجدول نجد أن قيمة اختبار الارتباط الذاتي دارين واتسون $D=1.59$ تدل على جودة نموذج العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، لأن هذه القيمة تفسر عدم وجود الارتباط الذاتي.
- ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية نستخدم اختبار T لتحليل الانحدار البسيط، والجدول (7) يوضح النتائج، انطلاقا من مخرجات الجدول نلاحظ أن:
- قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل التمكين هي 0.354 وبلغت قيمة T المقابلة لها 2.645 عند مستوى معنوية 0.011 وهي أقل من المستوى 0.05، وهذا يعني أن قيمة المعامل لهذا المتغير دالة معنويا وبالتالي كلما زادت التمكين بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة جودة القرار ب 0.354.

3.2 الفرضية الفرعية الثانية

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة فيما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتوجه الإبداعي على جودة القرار، ونستخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في التوجه الإبداعي، أما المتغير التابع فهو جودة القرار، في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج ومن ثم معالجة الانحدار الخطي البسيط. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (8) ومن الجدول يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير التابع والمستقل قد بلغ 0.369، مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة وموجبة في نفس الاتجاه بين التوجه الإبداعي وبين جودة القرار.
- وبلغ معامل التحديد 0.136 مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 13.6% في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية من التغير ترجع إلى تأثير عوامل أخرى.
- وبما أن f المحسوبة بلغت 7.881 عند مستوى معنوية 0.007 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05،
- من خلال الجدول نجد أن قيمة اختبار الارتباط الذاتي دارين واتسون $D=1.778$ تدل على جودة نموذج العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، لأن هذه القيمة تفسر عدم وجود الارتباط الذاتي.

ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية نستخدم اختبار T لتحليل الانحدار البسيط، والجدول (9) يوضح النتائج، وانطلاقاً من مخرجات الجدول نلاحظ أن:

- قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل التوجه الإبداعي هي 0.403 وبلغت قيمة T المقابلة لها 2.807 عند مستوى معنوية 0.007 وهي أقل من المستوى 0.05، وهذا يعني أن قيمة المعامل لهذا المتغير دالة معنوياً وبالتالي كلما زاد التوجه الإبداعي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة جودة القرار ب 0.403.

4.2 الفرضية الفرعية الثالثة

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة فيما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للقيم الأخلاقية على جودة القرار، و نستخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في القيم الأخلاقية، أما المتغير التابع فهو جودة القرار، في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج ومن ثم معالجة الانحدار الخطي البسيط. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (10)، ومن الجدول يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير التابع والمستقل قد بلغ 0.332، مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة وموجبة في نفس الاتجاه بين القيم الأخلاقية و جودة القرار.
- وبلغ معامل التحديد 0.11 مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 11% في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية من التغير ترجع إلى تأثير عوامل أخرى.
- وبما أن f المحسوبة بلغت 6.203 عند مستوى معنوية 0.016 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05،

- من خلال الجدول نجد أن قيمة اختبار الارتباط الذاتي دارين واتسون $D = 2.075$ تدل على جودة نموذج العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، لأن هذه القيمة تفسر عدم وجود الارتباط الذاتي.

ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية نستخدم اختبار T لتحليل الانحدار البسيط، والجدول (11) يوضح النتائج، انطلاقاً من مخرجات الجدول نلاحظ أن:

- قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل القيم الأخلاقية هي 0.32 وبلغت قيمة T المقابلة لها 2.491 عند مستوى معنوية 0.01 وهي أقل من المستوى 0.05، وهذا يعني أن قيمة المعامل لهذا المتغير دالة معنوياً وبالتالي كلما زادت القيم الأخلاقية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة جودة القرار ب 0.32.

5.2 الفرضية الفرعية الرابعة

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة فيما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات على جودة القرار، و نستخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في جودة المعلومات، أما المتغير التابع فهو جودة القرار، في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج ومن ثم معالجة الانحدار الخطي البسيط. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (12) من الجدول يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير التابع والمستقل قد بلغ 0.35، مما يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة وموجبة في نفس الاتجاه بين جودة المعلومات وبين جودة القرار.

- وبلغ معامل التحديد 0.123 مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 12.3% في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية من التغير ترجع إلى تأثير عوامل أخرى.

- وبما أن f المحسوبة بلغت 7.58 عند مستوى معنوية 0.011 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05،

- من خلال الجدول نجد أن قيمة اختبار الارتباط الذاتي دارين واتسون $D = 1.832$ تدل على جودة نموذج العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، لأن هذه القيمة تفسر عدم وجود الارتباط الذاتي.

ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية نستخدم اختبار T لتحليل الانحدار البسيط، والجدول رقم (13) يوضح النتائج، وانطلاقاً من مخرجات الجدول نلاحظ أن:

- قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل جودة المعلومات هي 0.282 وبلغت قيمة T المقابلة لها 2.654 عند مستوى معنوية 0.011 وهي أقل من المستوى 0.05، وهذا يعني أن قيمة المعامل لهذا المتغير دالة معنوياً وبالتالي كلما زادت جودة المعلومات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة جودة القرار ب 0.282.

6.2 الفرضية الفرعية الخامسة

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة فيما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتعاون على جودة القرار، و نستخدم الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في التعاون، أما المتغير التابع فهو جودة القرار، في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج ومن ثم معالجة الانحدار الخطي البسيط. وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (13)، ومن الجدول يتضح:

- أن معامل الارتباط بين المتغير التابع والمستقل قد بلغ 0.03، مما يدل على وجود علاقة ارتباط ضعيفة جدا وموجبة في نفس الاتجاه بين التعاون وبين جودة القرار.
- وبلغ معامل التحديد 0.01 مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 1% في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية من التغير ترجع إلى تأثير عوامل أخرى.
- وبما أن f المحسوبة بلغت 0.044 عند مستوى معنوية 0.835 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05،
- من خلال الجدول نجد أن قيمة اختبار الارتباط الذاتي دارين واتسون $D=1.58$ تدل على جودة نموذج العلاقة بين المتغير التابع والمستقل وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، لأن هذه القيمة تفسر عدم وجود الارتباط الذاتي.
- ولمعرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية نستخدم اختبار T لتحليل الانحدار البسيط، والجدول (15) يوضح النتائج، انطلاقا من مخرجات الجدول نلاحظ أن:
- قيمة معامل الانحدار للمتغير المستقل التعاون هي 0.043 وبلغت قيمة T المقابلة لها 0.21 عند مستوى معنوية 0.835 وهي اكبر من المستوى 0.05، وهذا يعني أن قيمة المعامل لهذا المتغير غير دالة معنويا وبالتالي لا يوجد تأثير للتعاون على جودة القرار.

الخلاصة:

- هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الثقافة التنظيمية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، وكذلك معرفة اثر هذه الثقافة على جودة القرار الإداري، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
1. أظهرت نتائج الدراسة أن الثقافة التنظيمية بأبعادها تؤثر بشكل كبير في المتغير التابع جودة القرار الإداري وثبت ذلك من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط، حيث تبين أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 45.4% في المتغير التابع، أما نسبة 54.6% من التغير ترجع إلى تأثير عوامل أخرى.
 2. أكدت نتائج الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الثقافة التنظيمية - القيم الأخلاقية، جودة المعلومات، التوجه الإبداعي، والتمكين - على جودة القرار، حيث أسهمت هذه الأبعاد إسهاما جوهريا في تفسير جودة القرار بوجه عام، وكان التوجه الإبداعي أكثر هذه الجوانب إسهاما في هذا الأمر بأكبر قيمة ل $t=2.807$ ، ويليها على الترتيب: جودة المعلومات ($t=2.654$)، التمكين ($t=2.645$) والقيم الأخلاقية ($t=2.491$).
 3. أبرزت نتائج الدراسة إلى أن بعد التعاون ليس له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة القرار، حيث بلغت قيمة T المقابلة لها 0.21 عند مستوى معنوية 0.835 وهي اكبر من المستوى 0.05، وهذا يعني أن قيمة المعامل لهذا المتغير غير دالة معنويا وبالتالي لا يوجد تأثير للتعاون على جودة القرار.

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، ويتم تقديم عدداً من التوصيات التي يأمل أن تفيد المعنيين بالأمر وذلك كما يأتي:

- ترسيخ ثقافة تنظيمية قوية قائمة على مبدأ المشاركة والتمكين والقيم المشتركة بين العاملين.
- إشراك الأفراد العاملين في المؤسسات في صنع القرارات الإدارية، ولا سيما تلك القرارات التي تعنيهم مباشرة.
- قيام الإدارة العليا للمؤسسات محل الدراسة وفهم الثقافة السائدة لديها والتعرف على الجوانب الإيجابية منها والسلبية وبالشكل الذي يمكنها من دعم الجوانب الإيجابية والاستفادة منها ومواجهة الجوانب السلبية ومحاولة علاجها والقضاء عليها.
- التأكيد على جماعية العمل وروح الفريق واعتبار مسؤولية تحقيق أهداف المؤسسة مسؤولية جماعية يشترك فيها جميع العاملين بها.
- تنمية روح الالتزام والانتماء وخلق جو من المودة والتفاهم بين العاملين.
- عمل لقاءات دورية غير رسمية تجمع الرؤساء والمرؤوسين لدراسة المشاكل وتداول الأفكار والمقترحات.
- مساندة العاملين الذين يتقدمون بأفكار جديدة وإبداعية لتطوير العمل وإتاحة الفرصة أمامهم لتجريبها.

الملاحق:

الجدول رقم (1): عدد الاستثمارات الموزعة على المؤسسات

عدد الاستثمارات الضائعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد الاستثمارات الموزعة	اسم المؤسسة
4	31	35	Condor
3	12	15	Gipates
2	8	10	Polyben
3	3	6	AgloTube
12	54	66	totale

المصدر: من إعداد الباحثة

الجدول رقم (2): معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الاستثمار

المحور	البعد	العبارات	ألفا كرونباخ للعبارة
أبعاد الثقافة التنظيمية	التمكين	7 - 1	0.715
	التعاون	12 - 8	0.778
	التوجه الإبداعي	17 - 13	0.783
	جودة المعلومات	23 - 18	0.737
	القيم الأخلاقية	29 - 24	0.737
المحور الأول: الثقافة التنظيمية			0.686
المحور الثاني: جودة القرار			0.785

المصدر: مخرجات بيانات الاستبانة

الجدول رقم (3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لخصائصهم الديموغرافية

الخصائص الديموغرافية	الإجابات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	34	65.4
	أنثى	18	34.6
المؤهل العلمي	أقل من الثانوي	0	0
	ثانوي	12	23.1
	جامعي	38	73.07
	دراسات عليا	2	3.84
الخبرة	أقل من 3 سنوات	18	35.3
	من 3 إلى 5 سنوات	14	27.5
	أكثر من 5 سنوات	19	37.3

المصدر: إعداد الباحثة

الجدول رقم (4): نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الأول

Sig	اختبار F	معامل الارتباط r	معامل التحديد R ²	اختبار جودة النموذج D-W
0.000	41.61	0.674	0.454	1.976

المصدر: مخرجات SPSS بالاعتماد على بيانات الاستبانة

الجدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير الثقافة التنظيمية على جودة القرار

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة Beta	قيمة t-test	Sig
الثبات	0.02			
الثبات	1.02	0.67	6.451	0.000

المصدر: مخرجات SPSS بالاعتماد على الاستبانة

الجدول رقم (6): نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الثاني

Sig	اختبار F	معامل الارتباط r	معامل التحديد R ²	اختبار جودة النموذج D-W
0.011	6.995	0.35	0.123	1.59

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على بيانات الاستبانة

الجدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير التمكين على جودة القرار

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة Beta	قيمة t-test	Sig
الثبات	2.612			
التمكين	0.354	0.35	2.645	0.011

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على الاستبانة

الجدول رقم (8): نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الثالث

Sig	اختبار F	معامل الارتباط r	معامل التحديد R ²	اختبار جودة النموذج D-W
0.007	7.881	0.369	0.136	1.778

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على بيانات الاستبانة

الجدول رقم (9): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير التوجه الإبداعي على جودة القرار

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة Beta	قيمة t-test	Sig
الثبات	2.39			
التوجه الإبداعي	0.403	0.369	2.807	0.007

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على الاستبانة

الجدول رقم (10): نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الرابع

Sig	اختبار F	معامل الارتباط r	معامل التحديد R ²	اختبار جودة النموذج D-W
0.016	6.203	0.332	0.11	2.075

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على بيانات الاستبانة

الجدول رقم (11): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير القيم الأخلاقية على جودة القرار

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة Beta	قيمة t-test	Sig
الثبات	2.661			
القيم الأخلاقية	0.32	0.332	2.491	0.016

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على الاستبانة

الجدول رقم (12): نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الخامس

Sig	اختبار F	معامل الارتباط r	معامل التحديد R ²	اختبار جودة النموذج D-W
0.011	7.58	0.35	0.123	1.832

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على بيانات الاستبانة

الجدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير جودة المعلومات على جودة القرار

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة Beta	قيمة t-test	Sig
الثبات	2.93			
جودة المعلومات	0.282	0.357	2.654	0.011

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على الاستبانة

الجدول رقم (14): نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج السادس

Sig	اختبار F	معامل الارتباط r	معامل التحديد R ²	اختبار جودة النموذج D-W
0.835	0.044	0.03	0.01	1.58

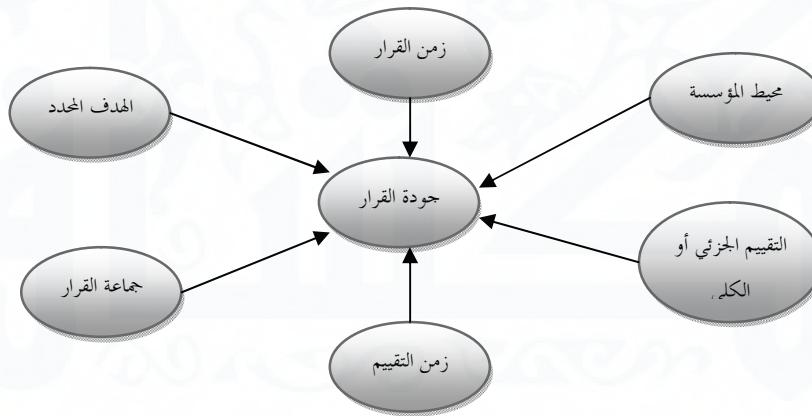
المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على بيانات الاستبانة

الجدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير التعاون على جودة القرار

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة Beta	قيمة t-test	Sig
الثبات	3.813			
التعاون	0.043	0.03	0.21	0.835

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على الاستبانة

شكل رقم (1): العوامل المؤثرة في جودة القرار



Source :J.P. Helfer. Michel Kalika-Jacques Orsoni. Management. Stratégie et organisation 3eme édition. ed Vuibert. Paris 2000. P 34.

ملحق استمارة البحث:

المحور الأول : البيانات العامة

- (1) الجنس: ذكر () ، أنثى ()
- (2) السن :أقل من 30 سنة () ، من 30 إلى 40 سنة () ، من 40 إلى 50 سنة () ، أكثر من 50 سنة ()
- (3) المستوى التعليمي:أقل من الثانوي () ، ثانوي () ، جامعي () ، دراسات عليا ()
- (5) الأقدمية في العمل:أقل من 3 سنوات () ، من 3 إلى 5 سنوات () ، أكثر من 5 سنوات ()
- (6) الوظيفة الحالية:

المحور الثاني: المتغير المستقل الثقافة التنظيمية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: التمكين						
1	تفوض الإدارة سلطات كافية لإنجاز العامل مهام وظيفته					
2	منح الإدارة المرونة المناسبة للتصرف في أداء المهام					
3	تثق الإدارة في قدرة العاملين على أداء المهام الموكلة إليهم.					
4	هناك صلاحيات لبعض العاملين بالتصرف دون الرجوع إلى الإدارة العليا					
5	توفر الإدارة الفرصة للعاملين لاتخاذ القرارات باستقلالية					
6	تشجع الإدارة العاملين على تبادل الخبرات فيما بينهم					
7	تلقى مبادرات واجتهادات العاملين تشجيع ودعم الإدارة					
ثانياً: قيمة التعاون						
8	تسود قيمة التعاون بين العمال لانجاز المهام المطلوبة					
9	سيادة روح الفريق بين المستويات الإدارية					
10	يشارك العاملون في اتخاذ القرار كل حسب طبيعة عمله					
11	تشجع الإدارة العاملين على التعاون في جميع الأقسام بالمؤسسة					
12	يبدى العاملون الاستعداد والرغبة لمشاركة المعلومات بين بعضهم البعض					
ثالثاً: التوجه الإبداعي						
13	تقدر المنظمة الأفراد المبادرين الذين يتميزون بالحماس والحيوية					
14	تشجع المنظمة العاملين على الإبداع والابتكار					
15	تتعاون المنظمة مع مؤسسات البحث العلمي والجامعات لتطوير أفكار إبداعية جديدة					
16	تسعى المنظمة على استقطاب المبدعين للعمل					
17	يتم الترحيب بالأفكار الجديدة والاقتراحات في العمل					
رابعاً: جودة المعلومات						
18	المعلومات المتوفرة لاتخاذ القرار واضحة					
19	يحصل العاملون على المعلومات التي يحتاجونها لتنفيذ أعمالهم بسهولة					
20	دقة المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار					

21	تتوفر المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب				
22	توفير وسائل تكنولوجية حديثة لتسهيل عملية نقل وتبادل المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار				
23	تنظم الإدارة العليا اجتماعات دورية مع المستويات الدنيا لشرح بعض التعليمات ومناقشتها				
خامسا: القيم الأخلاقية					
24	تحتزم آراء الآخرين حتى ولو اختلفت مع أرائك				
25	تركز الإدارة على البعد الأخلاقي عند تقييم العاملين				
26	تهتم الإدارة بقيم ومعتقدات العاملين				
27	اتخاذ القرار الصائب الذي يلبي أهداف المنظمة بما لا يتعارض مع القيم الأخلاقية				
28	تمتلك المنظمة النزاهة والمصادقية في جميع قراراتها				
29	توفر الإدارة ميثاقاً أخلاقياً يعزز السلوك الإيجابي داخل المنظمة				

المحور الثالث: المتغير التابع جودة القرار الإداري

الرقم	المعيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتسجم القرارات المتخذة مع سياسة وأهداف المنظمة					
2	توفر المرونة الكافية لتعديل القرارات					
3	تحقق القرارات المتخذة الأهداف المرجوة منها					
4	صحة القرارات التي يتم اتخاذها					
5	اتخاذ القرار الذي يتماشى مع قدرات العاملين على تنفيذ القرار					
6	الأخذ بعين الاعتبار عوامل البيئة المحيطة عند صنع القرار					
7	اتخاذ القرار الذي يتماشى مع قيم ومعتقدات العاملين					
8	استشارة العاملين عند صنع القرار					

الإحالات والمراجع:

- 1 Gupta. A. K. & Govindarajan. Knowledge Management's social Dimension. Lessons from Nucor Steel. Sloan Management's Review. VIJAY. 2000. p79.
- 2 نجم عبود نجم، المدخل الياباني إلى إدارة العمليات، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص9.
- 3 عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص243.
- 4 Sybille. Mabry: The Force of Organizational Culture and the Moderating role of senior managers, A Dissertation Presented in Partial Fulfilment of the requirement for the Degree Doctor of Philosophy, Capella University, October 2008, P37.
- 5 Hofstede, G (1983), National Cultures in four Dimensions, International Studies of Management & organization, spring, summer, 31-42, P 65
- 6 محمد سعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 438
- 7 عبد الناصر محمد علي حمودة، إدارة التنوع الثقافي في الموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 138
- 8 محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي، ط5، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 184.
- 9 Tannenbaun. R. wesler and Massarik : leadership and organization, Mc Grawhill book, New York , 1961, P267.
- 10 J. Nizard, 50 mots clefs pour le management, privat , P267.
- 11 موفق احمد مرزة، أساسيات الأساليب الكمية في القرارات الإدارية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص35.
- 12 سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الفعالة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص19.
- 13 نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص86.
- 14 فاطمة عبد علي السعودي، علاء فرحان طالب، المعرفة السوقية في تعزيز فاعلية القرارات الإستراتيجية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد1، جامعة كربلاء، العراق، 2010، ص21.
- 15 احمد الخطيب، عادل سالم معاينة، الإدارة الحديثة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص290.
- 16 J.P. Helfer. Michel Kalika-Jacques Orsoni. Management. Stratégie et organisation 3eme édition. ed Vuibert. Paris 2000. P 342.

تأثير نظام الحوافز على رضا العاملين في المؤسسات العمومية الجزائرية

"دراسة اتجاهات عينة من موظفي تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالبويرة"

مصطفى طويطي
جامعة البويرة، الجزائر
kaizen1982@gmail.com

محمد الطيب بن مير
جامعة الوادي، الجزائر
tayabbenmir@yahoo.com

عبد اللطيف أولاد حيمودة
جامعة غرداية، الجزائر
ouladhaimouda@yahoo.fr

The impact of the incentive system on the satisfaction of workers in Algerian public institutions

"Study of the trends of a sample of employees of the cooperative of grain and dry vegetables in Bouira"

Abdelatif Ouladhaimouda & Mohamed Tayab Ben mir & Mustapha Touaiti

University of Ghardaia & University of eloued & University of Bouira ; Algeria

Received: 23 APR 2017

Accepted: 19 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير نظام الحوافز على رضا العاملين في مؤسسة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالبويرة، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد تم تصميم استبيان تضمن تقدير للمتغيرات الأساسية (الحوافز المادية، الحوافز المعنوية والرضا الوظيفي). ثم وزعت على عينة اختيرت بشكل عشوائي من بين مجموع موظفي هذه المؤسسة، والتي بلغ عددها 120 موظف.

توصلت الدراسة لنتائج هامة، تمثلت في أن لدى العاملين بالمؤسسة اتجاه إيجابي نحو الحوافز المادية مقارنة بالحوافز المعنوية، كما أن هناك شبه اتفاق لدى العاملين بأن نظام الحوافز في المؤسسة مقبول نوعا ما، حيث تجاوز قيمة المتوسط الحسابي القيمة المعيارية، أما بالنسبة لمستوى رضا العاملين داخل المؤسسة، فهو الآخر كانت نتيجته إيجابية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3,123، مما يعني أن الوزن النسبي لرضا العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة تجاوزت 62,46%.

الكلمات المفتاحية: الحوافز المادية، الحوافز المعنوية، نظام الحوافز، رضا العاملين.

رموز JEL: M120، C210، C250.

Abstract:

This study aimed at identifying the effect of the incentive system on the satisfaction of employees in the cooperative of grain and dry vegetables in Bouira, in order To achieve the objectives of this study, a questionnaire was designed to estimate the basic variables (Material incentives, moral incentives and job satisfaction), And then distributed to a random sample of the employees of this institution, which numbered 120 employees.

The study concluded with significant results, which is the positive trend of workers towards physical incentives compared to moral incentives, There is also consensus among employees that the incentive system in the institution is somewhat acceptable, Where the value of the arithmetic mean exceeded the standard value, As for the level of satisfaction of employees within the institution, it was a positive result with an average value of 3,123, which means that the relative weight of the satisfaction of employees in the cooperative grain and dry vegetables in the state of Bouira exceeded 62.46%.

Key Words : material incentives, moral incentives, incentive system, employees satisfaction.

(JEL) Classification : M120, C210, C250.

تمهيد:

تعتبر الموارد البشرية ممثلة في العاملين بالمؤسسة من مختلف الفئات والمستويات والتخصصات هي الدعامة الحقيقية التي تستند إليها الإدارة الحديثة لتحقيق أهداف المؤسسات، فهم مصدر الفكر والتطوير وهم القادرون على تشغيل وتوظيف باقي الموارد المتاحة للمنظمة، إلا أن أداء الفرد وكفاءته تتوقف على عنصرين أساسيين هما: القدرة على العمل، والرغبة فيه، وتتمثل القدرة على العمل فيما يمتلكه الفرد من مهارات ومعارف وقدرات والتي يكتسبها بالتعلم والتدريب، أما الرغبة في العمل فتمثلها الحوافز التي تدفع سلوك الفرد في الاتجاه الذي يحقق أهداف المؤسسة.

نظرا لأهمية موضوع التحفيز والذي أصبح محوريا في إدارة مؤسسات الأعمال المعاصرة، فقد تباينت وجهات نظر الباحثين في مجال الإدارة والمسؤولين في المنظمات نحو الحوافز وأهميتها وتأثيرها المباشر وغير المباشر في دفع سلوك الأفراد والحوافز الملائمة لجميع فئات العاملين والأسس التي بموجبها يتم وضع أنظمة فعالة للحوافز وكيفية التغلب على معوقات تطبيق أنظمة التحفيز المادية منها والمعنوية، وتتناول هذه الدراسة أثر نظام الحوافز في تحقيق رضا العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالبويرة.

وبناء عليه فإن الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل في الآتي :

ما مدى تأثير نظام الحوافز على رضا العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة ؟

ويتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية من خلال اختبار الفرضيات المصاغة على النحو الآتي:

- الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز المادية على الرضا الوظيفي لدى العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة عند مستوى معنوية 5% ؛
- الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز المعنوية على الرضا الوظيفي لدى العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة عند مستوى معنوية 5% ؛
- الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظام الحوافز (الحوافز المادية والحوافز المعنوية) على الرضا الوظيفي لدى العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة عند مستوى معنوية 5% .

وبناء عليه، فإنه يمكن تقديم أنموذج للدراسة يبين اتجاه الفرضيات، كما هو مبين في الشكل 01- أنظر الملحق.

أولا. الإطار النظري

1. إطار مفاهيمي للحوافز:

في هذا الجزء سنسلط الضوء على مفهوم الحوافز وأهميتها وأهدافها، ومختلف أنواع وأسس منح الحوافز، كما سنركز على أهم مراحل وشروط نجاح نظام الحوافز، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليه.

1.1 مفهوم الحوافز:

لقد اختلف الباحثون والكتاب حول إعطاء مفهوم موحد للحوافز، سنعرض أهم التعريفات فيما يلي:

- تعود كلمة الحافز لغة إلى المصطلح "حفز"، والتي تعني بها "دفعه من خلفه"، "وجه وأسرع"، "تهيأ للمضي فيه واستعد"، أما معناه الاصطلاحي فهو "الإمكانات المتاحة في البيئة المحيطة بالفرد، والتي تستخدم لتحريك المزيد من دوافعه نحو سلوك معين، وأدائه لنشاط أو نشاطات محددة بالشكل والأسلوب الذي يشبع رغباته وتوقعاته"¹.
 - كما عرف صلاح الشنواني الحوافز بأنها "مجموعة القيم المادية والمعنوية الممنوحة للأفراد العاملين في قطاع معين، والتي تشبع لديهم الحاجة وتدفعهم إلى سلوك معين"².
 - الحوافز تعرف في أبسط معانيها "ما يحصل عليه الفرد في المؤسسة مقابل عمله فيها، والتحاق العامل بالمؤسسة وبقائه فيها"³.
- يلاحظ من التعريفات السابقة أنها متقاربة في دلالتها عن الحوافز، كمؤثرات خارجية تستخدمها الإدارة للتأثير على العاملين لديها للوصول إلى الأداء الأفضل والشعور بالانتماء للمنظمة.
- يجب أن نفرق بين الحافز والدافع: فالحافز خارجي، أما الدافع داخلي ينبع من داخل الإنسان، ولكن الحوافز يمكن أن تحرك وتوقظ الدوافع.
- 2.1 أهمية الحوافز:** يمكن توضيح أهمية الحوافز في النقاط الآتية:
- تحسين الوضع المادي والمعنوي والنفسي والاجتماعي للفرد؛
 - تساهم نظم الحوافز في خلق رضا العاملين، مما يساعد على حل المشكلات التي تعاني الإدارات منها مثل "قدرات الإنتاج، ارتفاع معدلات التكاليف والغياب"⁴؛
 - المساهمة في إشباع حاجات العاملين ورفع روحهم المعنوية؛
 - المساهمة في إعادة تنظيم منظومة احتياجات العاملين وتنسيق أولوياتها؛
 - المساهمة في التحكم في سلوك العاملين بما يضمن تحري هذا السلوك وتعزيزه وتوجيهه وتعديله حسب المصلحة المشتركة بين المؤسسة والعاملين؛
 - تنمية عادات وقيم سلوكية جديدة تسعى المؤسسة إلى وجودها بين العاملين؛
 - تنمية الطاقات الإبداعية لدى العاملين بما يضمن ازدهار المنظمة وتطورها؛
 - يحقق نظام الحوافز الفعال زيادة في العوائد المتحققة للمؤسسة من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للأفراد العاملين⁵.
- تعد الحوافز من الدوافع التي تنمي وتزيد من طاقة العمال ورفع من كفاءتهم وإنتاجيتهم من أجل إشباع حاجاتهم وللوصول إلى الغايات والأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.
- 3.1 معايير وأسس منح الحوافز:**
- إن أهم أساس على الإطلاق لمنح الحوافز هو التمييز في الأداء، ولا يمنع الأمر من استخدام معايير أخرى مثل "الجهود والأقدمية..."، وفيما يلي عرض لهذه الأسس:

أ- الأداء: يعتبر التمييز في الأداء المعيار الأساسي، وهو يعني ما يزيد عن المعدل النمطي للأداء، سواء كان ذلك في الكمية أو الجودة أو في وقت العمل، ويعتبر الأداء فوق العادي أو الناتج النهائي للعمل؛
ب- المهارة: بعض المنظمات تحفز الفرد على ما يحصل عليه من شهادات أعلى أو رخص أو براءات اختراع أو أدوات تكوينية، ويمكن استعمال هذا المعيار من أجل امتلاك المزيد من الكفاءات والمهارات الإدارية والفنية للفرد⁶؛

ج- المجهود: تلجأ المؤسسة لهذا الأسلوب عندما يصعب قياس ناتج العمل كما هو الحال في وظائف الخدمات والأعمال الحكومية، لذلك تأخذ المؤسسة في الحسبان المجهود؛
د- الأقدمية: يقصد بها طول الفترة التي قضاها الفرد في العمل وهي تشير إلى حد ما إلى الولاء والانتماء للمؤسسة، لذلك يجب مكافأته، وتظهر هذه المكافأة على شكل علاوة وحوافز⁷.

4.1 أنواع الحوافز:

توجد عدة تصنيفات متنوعة للحوافز، وهي متداخلة مع بعضها البعض، حيث تعددت تقسيمات الباحثين في مجال الحوافز لوسائل وأساليب يمكن للإدارة استخدامها للحصول على أقصى كفاءة ممكنة من الأداء الإنساني للعاملين، وأهم هذه التقسيمات ما يلي:

4.1.1. من حيث أثرها أو فاعليتها: وتنقسم بدورها إلى "حوافز إيجابية وسلبية"⁸:

أ- الحوافز الإيجابية: وهي تمثل تلك الحوافز التي تحمل مبدأ الثواب للعاملين، والتي تلبي حاجاتهم ودوافعهم لزيادة وتحسين وتقديم الأفكار والمقترحات، وتهدف الحوافز الإيجابية إلى تحسين الأداء في العمل من خلال التشجيع بأسلوب يؤدي إلى ذلك؛

ب- الحوافز السلبية: هي الحوافز المستخدمة لمنع السلوك السلبي من الحدوث أو التكرار وتقويمه، والحد منه، ومن أمثلة السلوك السلبي "التكاسل والتساهل والإهمال، عدم الشعور بالمسؤولية، عدم الانصياع للتوجيهات والأوامر والتعليمات،.." مما يدفع الإدارة إلى القيام بتطبيق الحوافز السلبية وتستخدم هذه الحوافز العقاب كمدخل لتغيير سلوك الأفراد نحو تحسين الأداء، والوصول به إلى الهدف المنشود والمرغوب به.

4.1.2. من حيث طبيعة الحوافز وقيمتها: وتنقسم إلى "حوافز مادية ومعنوية"⁹؛

أ- الحوافز المادية: وهي مبالغ تدفع للموظفين إما على شكل دفعة واحدة أو دفعات شهرية، وتشمل أيضا للفرد من دخل إضافي، ومن أمثلتها:

- المكافآت عن العمل الإضافي أو الأعمال المميزة؛
- المشاركة في الأرباح، كإعطاء نسبة منها للعاملين أو أسهم تمنح كحافز لهم؛
- الزيادات الدورية والاستثنائية في الأجور؛
- التأمين الصحي للعاملين أو أسرهم مما يخفف العبء المالي؛
- البدلات المختلفة (سفر - سكن - مواصلات)؛
- الترقية والتقدم في العمل؛

يعد هذا النوع من الحوافز الأكثر استخداما، كما أنه الأكثر تأثيرا من غيره من الحوافز لأنه يشبع عادة حاجات العاملين.

ب- **الحوافز المعنوية:** هي الحوافز التي تساعد الإنسان وتحقق له إشباع حاجاته الأخرى النفسية والاجتماعية، فتزيد من شعور العامل بالرقى في عمله وولائه في تحقيق التعاون بين زملائه. لا تقل الحوافز المعنوية أهمية مقارنة بالحوافز المادية، بل هناك ترابط وتكامل فيما بينها، وتختلف أهمية الحوافز المعنوية وفق لظروف العامل والمؤسسة من الحوافز ما يناسب ظروفها. تشمل الحوافز المعنوية "الترقية، تقدير جهود العاملين، إشراك العاملين في الإدارة، ضمان واستقرار العمل وتفويض الصلاحيات... الخ" ¹⁰.

1.4.3. من حيث شموليتها: وتتمثل في الحوافز الفردية والجماعية ¹¹:

أ- **الحوافز الفردية:** هي تلك الحوافز التي يقصد بها تشجيع أو تحفيز أفراد معينين لزيادة الإنتاج، بتخصيص مكافأة للموظف الذي ينتج أفضل إنتاج، أو تخصيص جائزة الأفضل مدير، أو إعطاء هدية للفرد الأول في القسم أو في المشروع، وكل ذلك يدخل ضمن الحوافز الفردية، فهذه الأخيرة للفرد وليس للجماعة، من شأنها زيادة التنافس الإيجابي بين الأفراد سعيا للوصول إلى أفضل أداء.

ب- **الحوافز الجماعية:** تهدف هذه الحوافز إلى تشجيع روح الفريق وتعزيز التعاون بين العاملين، بحيث يحرص كل منهم على أن لا يعارض عمله مع عمل زملاءه، لأن في ذلك أضرار بالأهداف الرئيسية للعمل، ويدخل في هذا النوع من الحوافز تخصيص جائزة الأحسن قسم أو فرع في شركة أو بنك...، فمن شأن الحوافز الجماعية إشاعة روح الفريق وروح التعاون بين العاملين بدل روح التنافس الذي يصل إلى حد التناقض أحيانا، فيمكن للإدارة ومن أجل أن يتحقق التنافس الفردي الإيجابي وروح الفريق في آن واحد، أن تستعمل الأسلوبين معا ولا تقتصر على أسلوب واحد.

1.4.4. مراحل تصميم نظام الحوافز:

تتمثل مراحل تصميم نظام الحوافز فيما يلي ¹²:

أ- **تحديد هدف التصميم:** تسعى المؤسسات إلى أهداف معينة واستراتيجيات محددة، وعلى من يقوم بوضع نظام للحوافز أن يدرس هذا جيدا، ويحاول ترجمته في شكل هدف لنظام الحوافز، فقد يكون تخفيض التكاليف، تحسين الجودة... الخ.

ب- **دراسة الأداء:** الهدف من هذه الخطوة هو تحديد وتوصيف الأداء المطلوب، من خلال "تحديد طريقة قياس الأداء

الفعلي، وذلك يستدعي تصميم سليم للوظائف، وجود عدد كاف من العاملين، وجود ظروف عمل ملائمة، وجود سيطرة كاملة للفرد عن العمل".

ج- تحديد ميزانية الحوافز: هو ذلك المبلغ الإجمالي المتاح لمدير إدارة الموارد البشرية لكي ينفق على نظام الحوافز، ويجب أن يغطي المبلغ الموجود الجوانب المتمثلة في "قيمة الحوافز والجوائز، مثل المكافآت، الرحلات، الهدايا... الخ، التكاليف الإدارية، تكاليف الترويج".

2. ماهية الرضا الوظيفي

سنحاول من خلال هذا الجزء توضيح مجموعة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الرضا الوظيفي.

1.2 تعريف الرضا الوظيفي

قد يكون من الصعب إيجاد تعريف شامل للرضا الوظيفي نظرا لكونه ظاهرة سيكولوجية يكتنفه الكثير من الغموض نظرا لتعدد المتغيرات والعوامل المؤثرة فيه، والنتائج المتوقعة من تلك العوامل، سنوضح بعض التعريفات المحددة لمفهوم الرضا الوظيفي فيما يلي:

- يعرف الرضا الوظيفي بأنه: "شعور الفرد بالسعادة والارتياح أثناء أدائه لعمله، ويتحقق ذلك بالتوافق بين ما يتوقعه الفرد من عمله ومقدار ما يحصل عليه فعلا في هذا العمل، وأن الرضا الوظيفي يتمثل في المكونات التي تدفع الفرد للعمل والإنتاج"¹³.
- كما يعرف الرضا الوظيفي بأنه: "هو ذلك الشعور بالاكتمال والانجاز النابع من العمل، حيث أن هذا الشعور ليس له علاقة بالنقود أو المميزات أو حتى الإجازات، إنما ذلك الشعور بالارتياح النابع من العمل ذاته"¹⁴.

إنه لمن المؤكد أيضا أن معطيات الرضا الوظيفي هو الشعور بالسعادة، فرضا الفرد عن وظيفته يؤدي إلى الكفاية الإنتاجية العالية، فالفرد الراضي عن وظيفته أو مهنته يقبل عليها في همة ونشاط ويكون سعيدا بها، مما يزيد من كفايته الإنتاجية، أما عدم الرضا عن المهنة فينتج عنه سوء تكيف، غير متوازن انفعاليا ويظهر الكثير من مظاهر الضجر والملل والاستياء والإحباط، ويمكن أن نخلص من ذلك إلى أن الرضا الوظيفي هو "الشعور الصادق بسعادة الفرد بعمله نتيجة لجملة من الظروف والعوامل النفسية والاجتماعية والمهنية والمادية التي تحيط علاقة الفرد بزملائه ورؤسائه وتتوافق مع شخصيته"

2.2 الأسباب الداعية إلى الاهتمام بموضوع الرضا الوظيفي

إن الاهتمام بموضوع الرضا الوظيفي من قبل منظمات الأعمال المعاصرة يرجع إلى مجموعة من الأسباب يمكننا حصرها فيما يلي¹⁵:

- إن ارتفاع درجة الرضا الوظيفي يؤدي إلى انخفاض نسبة غياب الموظفين؛
- إن ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطموح لدى الموظفين في المؤسسات المختلفة؛
- إن الأفراد ذوي درجات الرضا الوظيفي المرتفع يكونون أكثر رضا عن وقت فراغهم وخاصة مع عائلاتهم وكذلك أكثر رضا عن الحياة بصفة عامة؛
- إن الموظفين الأكثر رضا عن عملهم يكونون أقل عرضة لحوادث العمل؛

■ هناك علاقة وثيقة ما بين الرضا الوظيفي والإنتاج في العمل، فكلما كان هناك درجة عالية من الرضا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج؛

عموما يعتبر الرضا الوظيفي للموظفين من أهم مؤشرات الصحة والعافية للمنظمة ومدى فاعليتها على افتراض أن المنظمة التي لا يشعر الموظفون فيها بالرضا سيكون حظها قليل من النجاح مقارنة بالتي يشعر فيها الموظفون بالرضا، مع ملاحظة أن الموظف الراضي عن عمله هو أكثر استعداد للاستمرار بوظيفته وتحقيق أهداف المنظمة، كما أنه يكون أكثر نشاطا وحماسا في العمل، وأهم ما يميز أهمية دراسة الرضا الوظيفي أنه يتناول مشاعر الإنسان إزاء العمل الذي يؤديه والبيئة المحيطة به.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات الجمعة

في هذا الجزء سيتم عرض الإطار العام لدراسة مدى تأثير نظام الحوافز (الحوافز المادية، الحوافز المعنوية) على رضا العاملين في المؤسسة العمومية الجزائرية من خلال دراسة اتجاهات عينة من موظفي تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة، وذلك وفق الخطوات المنهجية الآتية:

1. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين العاملين بالمؤسسة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة ¹⁶"CCLS"، ونظرا لعدم إمكانية توزيع الاستمارة على جميع العاملين بهذه المؤسسة، فقد تم الاعتماد على عينة اختيرت بشكل عشوائي من بين مجموع موظفي هذه المؤسسة، و التي بلغ عددها 120 موظف، إلا أن عدد الاستمارات التي تم استرجاعها و القابلة للمعالجة الإحصائية قدرت بـ 104، مما يعني أنه تم استبعاد 16 استمارة فقط، أي أن نسبة الاسترجاع مرتفعة جدا 86,67%.

2. أداة الدراسة:

في إطار الدراسة الميدانية وبغرض اختبار مدى تأثير الحوافز المادية و الحوافز المعنوية على رضا العاملين في المؤسسة العمومية الجزائرية، حيث تم إجراء الدراسة على مستوى العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة، فقد تم تكييف الإستبانة بناء على نموذج الباحثين بكر عواد & محمود عودة في دراستهم الموسومة بـ تأثير الحوافز على العاملين في مشفى نابلس التخصصي، والتي تم تقسيمها إلى أربعة أجزاء أساسية تتمثل في الآتي :

- الجزء الأول : تم تخصيصه إلى الأسئلة المتعلقة بالبيانات الديمغرافية وهي : (الجنس، السن، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، طبيعة العمل)؛
 - الجزء الثاني : تضمن خمس فقرات تتعلق بمحور الحوافز المادية في المؤسسة؛
 - الجزء الثالث : تضمن خمس فقرات تتعلق بمحور الحوافز المعنوية في المؤسسة؛
 - الجزء الرابع : تضمن خمس فقرات تتعلق بمحور الرضا الوظيفي لدى العاملين .
- وبهدف إمكانية إجراء مختلف الاختبارات الإحصائية فقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الأجزاء الثالث الأخيرة، حيث تم إعطاء الرقم (01) لـ غير موافق تماما، كما تم

إعطاء الرقم (02) لـ غير موافق، وتم إعطاء الرقم (03) لـ محايد، و تم إعطاء الرقم (04) لـ موافق، و تم إعطاء الرقم (05) لـ موافق تماما.

3. صدق وثبات أداة الدراسة

من ضمن المتطلبات الأساسية لأي دراسة تعتمد على قائمة الأسئلة هو التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، وذلك للتأكد من قدرت هذه الأداة على قياس ما صممت لأجله، حيث تم التأكد من الصدق المفاهيمي للإستبانة من خلال عرضها على بعض الباحثين المتخصصين في موضوع الدراسة وأخرى في التحليل الإحصائي . أما فيما يخص التأكد من ثبات أداة الدراسة، والمتمثل في اختبار قدرة الإستبانة الموزعة من الحصول على نفس النتائج فيما لو تم إعادة قياس الظاهرة (تأثير نظام الحوافز على رضا الموظفين) وفق نفس الظروف أو ظروف مشابهة باستخدام الإستبانة نفسها، حيث تم الاعتماد في اختبار الثبات على معامل ألفا كرونباخ " Cronbach's Alpha"، بالنسبة لكل محور من محاور الإستبانة، أنظر الجدول 01؛ حيث تظهر نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة بأن قيمة معامل ألفا كرونباخ قد تجاوز الحد الأدنى للحكم على ثبات المحاور الأساسية للإستبانة، حيث كانت أعلى قيمة لهذا المعامل بالنسبة لمحور الرضا الوظيفي الذي بلغ 85,9% مما يعني أن نسبة الحصول على نفس النتائج في ظروف متشابهة تعادل هذه النسبة، كما أن معامل الثبات لفقرات الإستبانة ككل بلغ 0,653، وهي أعلى من الحد الأدنى لقبول نتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

قبل البدء في إجراءات اختبار الفرضيات التي تم صياغتها بغرض دراسة مدى تأثير نظام الحوافز (المادية، المعنوية) على رضا العاملين، نقوم بتحليل محاور الإستبانة، كما هو مبين في الجدول 02 - أنظر الملحق؛ نلاحظ من النتائج المبينة في الجدول 02، بأن الأهمية النسبية لجميع فقرات الإستبانة تجاوزت 50% ما عدى الفقرة المتضمنة في محور الرضا الوظيفي، والتي تتعلق بعدم موافقة أفراد عينة الدراسة على حصولهم على دورات تدريبية ذات صلة بالعمل الذي يمارسونه في المؤسسة حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي 2,46 والتي تفسر على عدم موافقة سياسة المؤسسة تجاه العملية التكوينية للعاملين بها .

كما تبين النتائج بأن لدى العاملين في المؤسسة اتجاه إيجابي نحو الحوافز المادية مقارنة بالحوافز المعنوية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3,417 وبانحراف معياري 0,64 لمحور الحوافز المادية، بينما بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمحور الحوافز المعنوية 3,196 وبانحراف معياري يقدر بـ 0,523، إلا أنه في جميع الأحوال نلاحظ شبه اتفاق لدى العاملين بأن نظام الحوافز في المؤسسة مقبول نوعا ما حيث تجاوز قيمة المتوسط الحسابي القيمة المعيارية (3).

بالنسبة لمستوى رضا العاملين داخل المؤسسة، فهو الآخر كانت نتيجته إيجابية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3,123 مما يعني أن الوزن النسبي لرضا العاملين في تعاونية الحبوب و الخضر الجافة بولاية البويرة تجاوزت 62,46% .

وبناء عليه، فإن مستويات نظام الحوافز (الحوافز المادية والحوافز المعنوية) في التعاونية مقبول إلى حد ما لدى العاملين بها، كما نسجل انطباع إيجابي عن رضاهم تجاه المهام الذي يقومون به داخل هذه المؤسسة.

1. اختبار الفرضية الأولى: سيتم اختبار الفرضية الصفرية التي جاء نص كالآتي؛

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز المادية على الرضا الوظيفي لدى العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة عند مستوى معنوية 5% "

للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي في اختبار فرضية مدى تأثير الحوافز المعنوية على الرضا الوظيفي لدى العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة نقوم بإجراء تحليل التباين - أنظر الجدول 04؛ والذي يبين بأن قيمة (F) المحسوبة بلغت 22,865 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة 5%، كما أن مستوى المعنوية المحسوبة بلغ 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى صلاحية نموذج الانحدار في اختبار فرضية تأثير المتغير المستقل (الحوافز المادية) على المتغير التابع (الرضا الوظيفي).

كما أن متغير الحوافز المادية يفسر ما نسبته 18,3% من تباين رضا العاملين، مما يعني أن هناك تأثير للحوافز المادية على رضا العاملين في مؤسسة CCLS، وبناء عليه فإن اختبار صحة هذا التأثير يتم باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر الحوافز المادية على رضا العاملين في تعاونية الحبوب، أنظر الجدول 05؛ والذي يبين معنوية متغير الحوافز المادية عند مستوى دلالة 5%، لدى العاملين في المؤسسة، وذلك لأن قيمة اختبار (t) المحسوبة بلغت 4,782 بمستوى معنوية محسوب قدر ب 0,000، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha=0,05$)، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير للحوافز المادية على رضا العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

2. اختبار الفرضية الثانية: تم صياغة هذه الفرضية على النحو الآتي؛

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز المعنوية على الرضا الوظيفي لدى العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة عند مستوى معنوية 5% "

بالاعتماد على نتائج تحليل التباين من أجل التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي لاختبار فرضية تأثير الحوافز المعنوية على الرضا الوظيفي لدى العاملين في المؤسسة، - أنظر الجدول 07؛ والذي يبين بأن قيمة (F) المحسوبة بلغت 7,668 وعند مستوى معنوية محسوبة بلغ 0,007 وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى صلاحية نموذج الانحدار في اختبار فرضية تأثير المتغير المستقل (الحوافز المعنوية) على المتغير التابع (الرضا الوظيفي).

أيضا نلاحظ بأن متغير الحوافز المعنوية يفسر لوحده ما نسبته 7% من التباين الكلي لرضا العاملين، مما يمكن من إستنتاج بأن هناك تأثير للحوافز المعنوية على رضا العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة، وبالتالي فإن اختبار صحة هذا التأثير يتم باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر الحوافز المعنوية على رضا العاملين في مؤسسة CCLS، - أنظر الجدول 08؛ والذي يبين دلالة متغير الحوافز المعنوية

عند مستوى معنوية 5%، لدى العاملين في المؤسسة، وذلك لأن قيمة اختبار (t) المحسوبة بلغت 2,769 بمستوى معنوية محسوب قدر ب 0,007، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha=0,05$)، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ومن ثم نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير دال إحصائياً للحوافز المعنوية على رضا العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة عند مستوى معنوية 5%.

3. الفرضية الثالثة: سيتم اختبار صحة الفرضية التي تم صياغتها على النحو الآتي؛

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظام الحوافز (الحوافز المادية والحوافز المعنوية) على الرضا الوظيفي لدى

العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة عند مستوى معنوية 5%"

باستخدام تحليل التباين قصد التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي لاختبار فرضية مدى تأثير نظام الحوافز (الحوافز المادية والحوافز المعنوية) في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة على الرضا الوظيفي لدى العاملين، - أنظر الجدول 10؛ والذي يبين بأن قيمة (F) المحسوبة بلغت 12,861 وعند مستوى معنوية محسوبة بلغ 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى صلاحية نموذج الانحدار في اختبار فرضية تأثير المتغير المستقل (نظام الحوافز) على المتغير التابع (الرضا الوظيفي).

أما بالنسبة لنسبة التباين التي يفسرها المتغيرين الحوافز المادية مع الحوافز المعنوية فقد بلغت 20,3% من التباين الكلي لرضا العاملين، مما يمكن من استنتاج بأن هناك تأثير للحوافز المادية و الحوافز المعنوية على رضا العاملين في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة، وبالتالي فإن اختبار صحة هذا التأثير يتم باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر الحوافز المعنوية والحوافز المادية على رضا العاملين في مؤسسة CCLS، - أنظر الجدول 11؛ والذي يبين بأن قيمة اختبار (t) المحسوبة لمتغير الحوافز المادية بلغت 4,106 بمستوى دلالة محسوب قدر ب 0,000، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha=0,05$) مما يعني أن له مساهمة دالة إحصائية في الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمؤسسة، بينما بلغت قيمة اختبار (t) المحسوبة لمتغير الحوافز المعنوية 1,586 بمستوى دلالة محسوب قدر ب 0,116، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha=0,05$) مما يعني أنه ليس للحوافز المعنوية مساهمة في رضا العاملين تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية البويرة عند مستوى معنوية 5% إذا ما تم تنفيذها ضمن نظام الحوافز (الحوافز المادية والحوافز المعنوية).

الخلاصة:

كخلاصة لهذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن أن نستخلص ما يلي:

- هناك علاقة ارتباط بين الحوافز والرضا الوظيفي باعتبار أن الحافز هو تلك الوسيلة أو الأسلوب أو الأداة التي تقدم الإشباع المطلوب بدرجات متفاوتة للحاجات غير المشبعة، وعليه فإن توافر أنظمة حوافز فعالة ومتنوعة يؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي للعاملين، فكلما كان مستوى الإشباع للحاجات كبير كلما زاد الرضا الوظيفي؛
- الحوافز لها تأثير على العامل نفسه وتؤدي إلى تحقيق رضاه وإشباع حاجاته الضرورية والنفسية والاجتماعية، وذلك بتحسين أحواله المعيشية وظروف العمل والحياة؛

• الحوافز تحقق الرضا عن العمل كنتيجة إدراك الفرد للعوامل التالية:

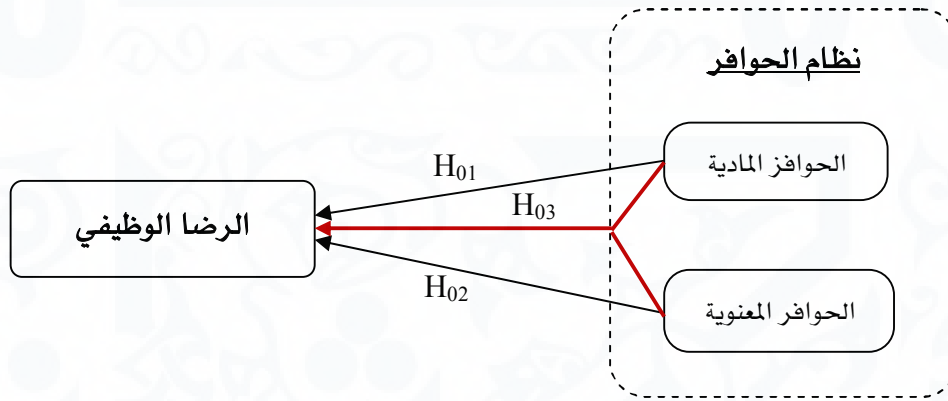
○ ارتباط الأداء بمكافآت العمل وحوافزه، وشعور الفرد بأن قدراته تساعد على تحقيق الأداء المطلوب بما يتوافق مع الأهداف المحددة؛

○ إدراك الفرد بأن حوافز ومكافآت العمل ذات أهمية وقيمة بالنسبة له، وإدراكه بالعدالة التنظيمية والعدالة في التوزيع بالنسبة للحوافز والعوائد، ومبادئ الإنصاف والمكافآت العادلة، بمعنى هناك تناسب مع تقدمه من عمل المؤسسة؛

○ إن للفرد حاجات يتم إشباعها من خلال العمل، وهذه الحاجات تختلف من شخص لآخر وتبعاً لنوع الحاجة التي تتوفر من خلال العمل، فكلما كان هناك توفر لهذه الحاجات وإشباع مناسب كلما ارتفعت لديه نسبة الرضا عن العمل.

نستنتج من خلال المعطيات السالفة الذكر أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع خطط الحوافز أن تكون محققة للرضا الذي يسعى العامل الوصول إليه، والذي يدفعه لتحقيق مستويات أداء وإنتاجية عالية، ولا يتم ذلك إلا بوجود نظام حوافز مادي ومعنوي شامل توفره المؤسسة، يقود إلى أن يتقبل الفرد أو الموظف محيط عمله والوصول إلى الرضا الوظيفي.

الشكل 01 : النموذج الفرضي للدراسة



من إعداد الباحثين

الجدول رقم 1 : نتائج إختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ " Cronbach's Alpha "

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
نظام الحوافز	5	0,627
الحوافز المادية	5	0,589
الحوافز المعنوية	10	0,737
ثبات فقرات محور نظام الحوافز	5	0,859
ثبات فقرات محور الرضا الوظيفي	15	0,653
الإستبانة ككل		

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

الجدول رقم 2 : المؤشرات الإحصائية الأساسية لتحليل محاور الإستبانة وفقا لإجابات عينة الدراسة

رقم السؤال	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	يوفر لي عملي أجر يتناسب مع جهدي ومؤهلاتي	3,58	1,103	%71,6	3
2	تمنح لي علاوات إضافية	3,61	1,178	%72,2	2
3	تعطي المؤسسة مكافأة نهاية الخدمة	2,89	1,284	%57,8	5
4	تمنح المؤسسة العلاوات الإجتماعية (الزواج، الأبناء، الأعياد...)	3,79	1,121	%75,8	1
5	توزع المؤسسة نسبة من الأرباح	3,22	1,198	%64,4	4
أولا- الحوافز المادية		3,417	0,637	%68,34	1
6	تتاح لي فرص مناسبة للمشاركة في إتخاذ القرارات	3,60	1,243	%72	1
7	التقدير و الإحترام من الرؤساء من أهم الأمور التي تدفعني للعمل	3,07	1,168	%61,4	4
8	أتمتع بسلطة كافية للقيام بأعمالي على أحسن وجه	3,34	1,076	%66,8	3

2	%68,8	1,197	3,44	9	أشعر بأهمية العمل الذي أقوم به
5	%50,8	1,070	2,54	10	المعدات والأجهزة التي أستخدمها في العمل آمنة وتشعرنني بالراحة
2	%63,92	0,523	3,196	ثانيا- الحوافز المعنوية	
-	-	0,469	3,307	نظام الحوافز	
4	%51,4	1,213	2,57	11	أحتفظ بعلاقات طيبة مع زملائي في العمل
1	%74,8	1,166	3,74	12	رئيسي المباشر راضي عن مستوى أدائي في العمل
5	%49,2	1,198	2,46	13	أحصل على دورات تدريبية
3	%64,6	1,117	3,23	14	عملي في المؤسسة يشعرنني بالراحة والاستقرار
2	%72,4	1,193	3,62	15	أشعر بالرضا عن مستوى أدائي لعملي
-	-	0,618	3,123	الرضا الوظيفي	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V22

الجدول 3 : ملخص التحليل الإحصائي لتأثير الحوافز المادية على الرضا الوظيفي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,428 ^a	,183	,175	,56105

a. Predictors: (Constant), الحوافز المادية

الجدول 4 : تحليل التباين للإنحدار الخطي لمتغير الحوافز المادية

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7,197	1	7,197	22,865	,000 ^b
	Residual	32,107	102	,315		
	Total	39,305	103			

a. Dependent Variable: الرضا الوظيفي

b. Predictors: (Constant), الحوافز المادية

الجدول 5 : تحليل الإنحدار الخطي لإختبار أثر الحوافز المادية على الرضا الوظيفي لدى العاملين

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,705	,302		5,649	,000
	المادية الحوافز	,415	,087	,428	4,782	,000

a. Dependent Variable: الرضا الوظيفي

الجدول 6 : ملخص التحليل الإحصائي لتأثير الحوافز المعنوية على الرضا الوظيفي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,264 ^a	,070	,061	,59866

a. Predictors: (Constant), الحوافز المعنوية

الجدول 7 : تحليل التباين للإنحدار الخطي لمتغير الحوافز المعنوية

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,748	1	2,748	7,668	,007 ^b
	Residual	36,557	102	,358		
	Total	39,305	103			

a. Dependent Variable: الرضا الوظيفي

b. Predictors: (Constant), الحوافز المعنوية

الجدول 8 : تحليل الإنحدار الخطي لإختبار أثر الحوافز المعنوية على الرضا الوظيفي لدى العاملين

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,126	,365		5,827	,000
	المعنوية الحوافز	,312	,113	,264	2,769	,007

a. Dependent Variable: الرضا الوظيفي

الجدول 9 : ملخص التحليل الإحصائي لتأثير متغيري الحوافز المادية والمعنوية على الرضا الوظيفي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,451 ^a	,203	,187	,55692

a. Predictors: (Constant), الحوافز المعنوية, الحوافز المادية

الجدول 10 : تحليل التباين للإنحدار الخطي لمتغيري الحوافز المادية والمعنوية

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7,978	2	3,989	12,861	,000 ^b
	Residual	31,327	101	,310		
	Total	39,305	103			

a. Dependent Variable: الرضا الوظيفي

b. Predictors: (Constant), الحوافز المعنوية, الحوافز المادية

الجدول 11 : تحليل الإنحدار الخطي لإختبار أثر نظام الحوافز على الرضا الوظيفي لدى العاملين

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,296	,395		3,280	,001
	المادية الحوافز	,371	,090	,383	4,106	,000
	المعنوية الحوافز	,175	,110	,148	1,586	,116

a. Dependent Variable: الرضا الوظيفي

الاحالات والمراجع:

- 1- محمد حافظ حجازي، "إدارة الموارد البشرية"، لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص112.
- 2- صلاح الدين الشنواني، "إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية مدخل الأهداف"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1987، ص420.
- 3- ليا زيد وهيب، "أثر الحوافز على الرضا الوظيفي"، مجلة كلية المأمون، جامعة معسكر، 2009، العدد 22، ص26.
- 4- جرجيس عمير عباس، مثنى وعد الله يونس، "الحوافز وأثرها في الرضا الوظيفي"، مجلة الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 97، مجلد 32، 2010، ص6.
- 5- خضير بن زانة نوفل، "دور الحوافز في رفع العدالة التنظيمية"، مذكرة تخرج ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص11.

- 6- أحمد ماهر، "نظم الأجور والتعويضات (دليلك إلى الرواتب والحوافز ومزايا وخدمات العاملين"، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2010، ص305.
- 7- منير بن أحمد بن دريدي، "إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة العمومية"، دار الابتكار للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص84.
- 8- خضير كاظم، حمود الفريجات، موسى سلامة اللوزي، أنعام الشهباني، "السلوك التنظيمي"، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص115.
- 9- معاذ نجيب غريب، "الحوافز وعلاقتها بالولاء التنظيمي"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد الأول، العدد 93، 2012، ص4.
- 10- نفس المرجع، ص4.
- 11- محمد قاسم القريوتي، "السلوك التنظيمي"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط5، عمان الأردن، 2009، ص71.
- 12- منير بن أحمد بن دريدي، "إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة العمومية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 144 - 145.
- 13- الفالح، نايف بن سليمان، "الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي في الأجهزة الأمنية"، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص71.
- 14- الحنيطي، إيمان محمد علي، "دراسة تحليلية للرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الرياضية في الجامعات الأردنية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن، 2000، ص15.
- 15- نفس المرجع، ص17.

16 COOPERATIVE DES CEREALES ET LEGUMES SECS DE BOUIRA

أثر التسويق الداخلي على سلوك المواطنة التنظيمية

د. صديق بلل إبراهيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
siddigb1@hotmail.com

بدري قسم عبد الفراج مرسال
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
Badri.78.2015@gmail.com

The Impact of Internal Marketing on Organization Citizenship Behavior

Badri Gesim Abdalfraag & Dr. Siddig Balal Ibrahim
Sudan University of science and technology - Sudan

Received: 10 Mar 2017

Accepted: 15 June 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

الغرض من هذه الورقة دراسة تأثير التسويق الداخلي على سلوك المواطنة التنظيمية، واتخذت الدراسة المصارف السودانية - ولاية الخرطوم عينة لها. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على الاستبانة التي أعدت لقياس متغيرات الدراسة وتم استخدام أسلوب العينة غير الاحتمالية حيث تم توزيع (300) استبانة للعاملين بالمصارف المستهدفة، وبلغت نسبة الاسترداد (91%) ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الانحدار المتعدد وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين التسويق الداخلي وسلوك المواطنة التنظيمية، إلا أن نسبة التأثير تختلف من متغير إلى آخر، وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات نظرية وتطبيقية لتتخذ القرار بجانب دراسات مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التسويق الداخلي، سلوك المواطنة التنظيمية.

رموز JEL: L83.

Abstract:

The purpose of this paper was to study the impact of internal marketing on banking organization citizenship behavior in Khartoum state. The survey method was used through questionnaire, and the data were collected from non probability sample construct from (300) respondents of targeted bank, where response rate was (91%) and the hypotheses were tested by using multiple regression and The results of the study showed that there is a positive relationship between internal marketing and Organization citizenship behavior but the proportion of the effect varies from variable to another. The study concluded that there are number of theoretical and practical recommendations for decision makers and future studies

Key Words : Internal marketing , Organization citizenship behavior

(JEL) Classification : L83.

تمهيد:

يعتبر سلوك المواطنة التنظيمية عنصر أساسي في نجاح وفعالية المنظمات، وخاصة المنظمات الخدمية لكونه يشكل أحد المؤثرات الحيوية التي تؤدي دوراً إيجابياً في سلوك عملائها الداخليين، ومن هذا المفهوم فإن تبني المنظمة لسلوك المواطنة التنظيمية ينعكس بصورة إيجابية على الأداء. وقد لاقى مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية كثيراً من الاهتمام من قبل الباحثين في حقل التسويق الداخلي وسلوك المواطنة التنظيمية.

وانطلاقاً من الأهمية المذكورة جاءت هذه الدراسة والتي تبلورت فكرتها حول التسويق الداخلي وأثره على سلوك المواطنة التنظيمية، وقد تم اختيار المصارف السودانية - ولاية الخرطوم موقعاً ميدانياً لدراسة الجانب التطبيقي. نسبة لأهمية وتطوير هذا الجانب الحيوي ومساهمة في زيادة الكفاءة في الدور الذي يؤديه في القطاع المصرفي.

بالرغم من أهمية التسويق الداخلي إلا أنه لم يُحظَ بالاهتمام المطلوب من قبل المتخصصين بالأبعاد وذلك لمعرفة ما يحدث من متغيرات، و من هذه الدراسات دراسة أبرازي (2011) تناولت تأثير التسويق الداخلي في الولاء الوظيفي وأظهرت أن هناك تأثيراً كبيراً للتسويق الداخلي في الولاء الوظيفي، أما دراسة الحميد (2008) (التسويق الداخلي وأثره على تحقيق أهداف المصارف وأثبتت أن التسويق الداخلي يؤدي إلى تحقيق أهداف البنوك، أما دراسة Scholl et 1987 وتوصلت إلى أن نتائج تقييم أداء رجال البيع تتأثر بدرجة كبيرة بالتفاعل بين مكونات سلوك المواطنة التنظيمية وإنتاجية رجال البيع أكثر من تأثرها بإنتاجية رجال البيع فقط، وبمعنى آخر فإن تقويم المدير للعاملين لا يتوقف فقط على الأداء الوظيفي، ولكن يمكن أن يتأثر أيضاً ببعض مكونات سلوك المواطنة التنظيمية. أما هذه الدراسة سوف تتناول التسويق الداخلي بأبعاده وأثره على سلوك المواطنة التنظيمية بأبعاده وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

ما هو أثر التسويق الداخلي على سلوك المواطنة التنظيمية؟

ما هو مستوى تبني المصارف السودانية لمفهوم التسويق الداخلي من منظور العاملين؟

ما هو مستوى إدراك العاملين سلوك المواطنة التنظيمية؟

ما هي العلاقة بين مكونات التسويق الداخلي و سلوك المواطنة التنظيمية؟

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التسويق الداخلي على سلوك المواطنة التنظيمية، دراسة مستوى تبني المؤسسات المصرفية لمفهوم التسويق الداخلي لدى العاملين ومعرفة إدراك العاملين لسلوك المواطنة التنظيمية. بجانب دراسة العلاقة بين مكونات التسويق الداخلي وأثرها على سلوك المواطنة التنظيمية.

وتأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة من خلال معرفة الدور الذي يسهم به التسويق الداخلي في سلوك المواطنة التنظيمية، والتعرف على متغيرات الدراسة، والمؤثرات المنصبة عليها وعلى الأخص فيما يتعلق بالمهام التي يؤديها العاملون داخل المنظمة، مما سيكون له أثره في تأصيل العلاقة وما ينعكس من تطبيقها على سلوك المواطنة التنظيمية، التي تظهر الدور الفاعل للتسويق الداخلي. هذه الدراسة تمكن من معرفة إدراك المؤسسات المصرفية بالتسويق الداخلي، وبيان مستوى إدراك العاملين لأبعاد التسويق الداخلي على سلوك المواطنة التنظيمية، حتى

تساعد نتائج البحث على كشف دور التسويق الداخلي وأثره على سلوك المواطنة التنظيمية ، مما يساعد متخذى القرار فى المصارف السودانية فى كيفية الاستفادة من التسويق الداخلى فى تنمية سلوك المواطنة التنظيمية ، من خلال العاملين لتمكين المصارف من تحقيق ميزة تنافسية .

أولاً. الاطار النظرى :

ظهر مفهوم التسويق الداخلى بصفة رسمية مع نهاية السبعينيات ليشكل أحد الادوات التى تساهم فى تحسين الجودة والنوعية فى المؤسسات الخدمية ، وأهم قاعدة يقوم عليها هذا المفهوم هى إعتبار الموظفين سوقاً داخلياً ، أو زبائن داخليين والوظائف منتجات داخلية ، وتطبيق مختلف التقنيات والاساليب التسويقية على هذا السوق من بحوث تسويق داخلى وتجزئة السوق وتطوير المزيج التسويقي الداخلى ، وغيرها من أنشطة التسويق المعروفة.

إن طبيعة العلاقة التى تربط منظمة الخدمات بزيائنها هى عبارة عن تقديم وعود من خلال برامج التسويق الخارجى بأنها تسعى الى تحقيق رضاهم وتلبية حاجاتهم ، وتتوقف درجة صدق أو مصداقية المنظمة فى الوفاء بوعودها على مدى سعيها فى تلبية حاجات موظفيها والعمل على تلبية حاجاتهم لانهم هم من سيقومون بتنفيذ تلك الوعود ، والاهتمام بالموارد البشرية يؤثر بشكل كبير على نمو أداء المؤسسات ، وخاصة فى مجال المؤسسات الخدمية التى يحدث فيها اللقاء المباشر بين مقدم الخدمة والعميل ، فإنه يصبح لقدرة ومهارة مقدم الطلب تأثير جوهري ومباشر على عملية توصيل الخدمة.

وهذا الامر يمكن أن يتم بسهولة إذا تبنت المؤسسة مفهوم التسويق الداخلى وتعاملت مع موظفيها على أساس أنهم زبائن داخليين يجب أن يلقوا الاهتمام الكافى.

1. مفهوم التسويق الداخلى :

التسويق الداخلى مفهوم حديث ارتبط ارتباطاً وثيقاً بفلسفة إدارة الموارد البشرية ، فهو يصف العاملين بالمؤسسة أو مقدمى الخدمة بأنهم عملاء داخليين بواسطتهم يتم التعامل مع العملاء الخارجيين ، ولأن العامل هو جوهر عملية اللقاء المباشر بين الخدمة و العملاء ، فإن عدم رضاه ينعكس سلباً على المستفيد مما ينعكس بدوره على المؤسسة ، لذا على الإدارات الأخذ بعين الاعتبار أن رضا الزبون الخارجى مرتبط ارتباطاً وثيقاً برضا الزبون الداخلى ، لأن الذى يلبي رغبات الزبون الخارجى هو مقدم الخدمة .

وهناك العديد من التعاريف التى تناولت التسويق الداخلى منها تعريف (Varey & Lewis, 1999) الذى أشار الى التسويق الداخلى "بأنه نشاط رئيسي يهدف إلى تطوير معرفة كل من العملاء الداخليين والخارجيين وإزالة المعوقات الوظيفية لزيادة الفعالية التنظيمية ، وكذلك تم تعريفه بأنه أحد أشكال التسويق داخل المنظمة والذي يركز على جذب انتباه العاملين لأداء الأنشطة الداخلية التى بحاجة إلى تغيير لتحسين أداء التسويق الخارجى . Ballantyne(1997)

أشار (أحمد و رفيق 1983) أن تلك الجهود المخططة والقائمة على استخدام المدخل التسويقي ، للقضاء على المقاومة التنظيمية للتغيير، وتحقيق التعاون والتكامل الوظيفي بين الموظفين تجاه التنفيذ الفعال لاستراتيجيات

المنظمة الكلية والوظيفية ، بشكل يمكن في النهاية من تحقيق رضا المستهلك ، من خلال موظفين محفزين وموجهين للمستهلك .

ونجد أحمد ورفيق قد أشارا الى الابعاد التالية (الأختيار والتعيين، الحوافز، التدريب والتطوير، الدعم التنظيمي والأداری) وهي الأبعاد التي تم إعتمادها في هذه الدراسة:

أ. سياسة الاختيار والتعيين: أشار (روبرت 2009) أن سياسة التوظيف والتي تشمل الاستقطاب والاختيار والتعيين هي احدي أهم الأبعاد الرئيسية للتسويق الداخلي والتي يفترض انجازها بكفاءة و فاعلية عالية اذ إنّ النجاح في هذا الجانب سينعكس علي النشاطات الأخرى في المنظمة و من بينها النشاطات التسويقية.

ب. الدعم التنظيمي والإداري: يرى الكردي(2011) أن إدراك الدعم التنظيمي هو ما يكونه المرؤوسون من بعض المعتقدات عن الدرجة التي يثمن بها التنظيم مجهوداتهم أو يهتم برفاهيتهم .

ج. الحوافز والأجور : يرى العاني(2007) أنها المقابل للأداء المتميز، ويفترض أن الأجر او الراتب قادر علي الوفاء بقيمة الوظيفة أو التبعية القادرة علي الوفاء .

د. التدريب والتطوير أوضح أمين (2009) أن التدريب هو النشاط المستمر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله قادرا علي مزاولة عمل ما بهدف الزيادة الانتاجية له وللجهة التي يعمل بها أو نقل معارف ومهارات جديدة لتطوير كفاءة الفرد لاداء مهام محددة في الجهة التي يعمل بها .

2. مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية :

خلال العقد الماضي زاد الاهتمام بمفهوم سلوك المواطنة التنظيمي. وهو سلوك غير محدد ولا يرتبط رسمياً بنظم الحوافز وتقويم الأداء بالمنظمات ، وهو سلوك مهم لكل المنظمات حيث قال (Katz 1964) إن المنظمات التي تعتمد فقط على السلوك الرسمي تعتبر نظم هشة سهلة الكسر ، كما أن المنظمات يجب أن تترك جزءاً من السلوك غير محدد للأفراد حتى يكون لديهم مقدرة على التعامل مع المواقف غير المتوقعة والتي تتطلب التصرف الابتكاري من قبل الأفراد.

وقد عرفه (Konovsky & Pugh 1994) بأنه سلوك وظيفي يؤديه الفرد طواعية ويتعدى حدود الواجبات الوظيفية المحددة له. كما أنه لا يتم مكافأته من خلال هيكل الحوافز الرسمية بالمنظمة ، كما عرفه (Wayne, 1993) بأنه سلوك الأدوار الإضافية والتي تتعدى حدود الوظيفة ، وعرفه كذلك (Chattopadhyay, 1999) بأنه السلوك الاختياري الذي لا يوجد في بطاقة وصف الوظيفة ولا يلزم المدير أو الرئيس الفرد القيام به.

تحدد منظمات العمل لكل فرد من أعضائها دوراً رسمياً، يتضمن السلوك المطلوب منه في وظيفته بالمنظمة، ويتحدد هذا السلوك من خلال وصف الوظيفة، وقد تركّز اهتمام الباحثين لعقود طويلة على بحث سلوك الدور الرسمي المحدد للفرد في العمل، وفي أوائل العقد الماضي بدأ الباحثون يركزون على نوع آخر من السلوك الذي يؤثر على كفاءة وفاعلية منظمات العمل و أطلق عليه سلوك الدور الإضافي ويقوم الأفراد بهذا السلوك بناء على اختيارهم، لأنه لا ترد ضمن وصف الوظيفة ، أما المنظمات المتجهة نحو التميز فهي التي تسعى لاستبقاء العاملين فيها، خاصة الأكفاء والمبدعين منهم، ويكون ذلك بدعمها ورعايتها لهذا السلوك

رسمياً، لكي تساعد على تفجير طاقات العاملين وإظهارهم للسلوك الزائد الذي يؤدي في المحصلة إلى فاعلية وظائف المنظمة (العمراني 2004).

ورأى (أرنوس 2003) أن سلوك المواطنة التنظيمية يعد عنصراً مهماً في نشاط العامل في أثناء العمل، وقد ورد ذكر المواطنة للمرة الأولى في بداية الثمانينات، وبحسب تعريف (أوجان 1988) فالمواطنة تمثل سلوكاً فردياً كاملاً لا يمكن معرفته مباشرة أو علانية من خلال نظام الحوافز الرسمي، وتؤدي المواطنة إلى تعزيز كفاءة المؤسسة. كما ذكر أن التمكين هو ذلك السلوك الفردي الذي يقع خارج نطاق الواجبات الوظيفية ويشتمل على إرشادات تعاونية بناءة لا تستحق مكافأة بصورة مباشرة أو تعاقدية عن طريق أنظمة المكافآت الرسمية في المؤسسة. أما مفهوم سلوك المواطنة التنظيمية، فقد تعددت التعريفات بشأنه، إلا أنها أجمعت على عناصر مشتركة لهذا المفهوم الحديث في السلوك التنظيمي.

فقد عرف (أوجان 1994) هذا المفهوم بأنه سلوك اجتهادي غير إلزامي ولا يرتبط بصورة مباشرة بالنظام الرسمي للمكافآت، ويتسم بالطوعية وحرية الاختيار ويسهم في فاعلية الأداء الوظيفي للمنظمة.

1.2 أهمية سلوك المواطنة التنظيمي:

قام (Netemeyer 1997) بإبراز أهمية سلوك المواطنة التنظيمي في الأداء الكلي للمنظمة من خلال

- ❖ يمد سلوك المواطنة التنظيمي الإدارة بوسائل للتفاعل بين الأفراد داخل المنظمة ويؤدي إلى زيادة النتائج الإجمالية المحققة نظراً لندرة الموارد بالمنظمات، فإن القيام بالأدوار الإضافية التي تتبع من سلوك المواطنة التنظيمي يؤدي إلى إمكانية تحقيق المنظمة لأهدافها.

- ❖ يحسن سلوك المواطنة التنظيمي من قدرة زملاء العمل والمديرين على أداء وظائفهم بشكل أفضل من خلال إعطائهم الوقت الكافي للتخطيط الفعال والجدولة وحل المشاكل.

وقد حدد (Katz 1964) في دراسته لأهم العوامل المؤثرة في تحقيق الفعالية التنظيمية ثلاثة أنماط سلوكية اعتبرها أساسية للوصول إلى الفعالية التنظيمية المطلوبة وهي:

استمالة الأفراد وتحفيزهم للالتحاق بالمنظمة والبقاء بها.

- يجب على الأفراد أداء متطلبات أدوارهم المحددة والمطلوبة منهم بطريقة صحيحة.
- يجب على الأفراد ممارسة نشاط ابتكاري يتعدى نشاطهم الرئيسي بالمنظمة.

2.2 مكونات المواطنة التنظيمية:

وقد قسم علماء السلوك سلوك المواطنة التنظيمي إلى خمسة مكونات أساسية هي: (الإيثار والكرم والالتزام العام والروح الرياضية والسلوك الحضاري)

1.2.2 الجوانب الإيجابية لسلوك المواطنة التنظيمية : ذكر راشد (1992) أن سلوك المواطنة التنظيمية يعد أحد القضايا الرئيسية التي يجب أن تتبوأ مكانة مرموقة في سلم أولويات الممارسين للإدارة، لما يتمتع به من إيجابيات تنظيمية وتحقيق مستوى أداء متميز لأن سلوك المواطنة التنظيمية:

- يؤدي إلى تخفيف العبء المادي عن المؤسسات فهو إضافة حقيقية إلى مواردها بحيث يسمح بتوجيه ما كان مقررًا أن تتحمله المؤسسات من توظيف لبعض العاملين للتوسع في خدماتها والتميز في أدائها.
- يمتاز بخلق الحماس في الأداء وهذا ما يفقده العمل الروتيني.
- يخلق الإحساس بالانتماء لدى المؤسسات.
- يتيح الفرصة لممارسة الديمقراطية من حيث اختيار نوع الأداء والوقت الذي يرغب المشاركة فيه.
- يوطد العلاقات بين الأفراد والجماعات مما ينعكس إيجاباً على الأداء المتميز.
- يزيد من فاعلية وكفاءة الموظف في العمل.
- يزيد من مستوى الرضا عن العمل.

3.2.2 أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية :

لسلوك المواطنة التنظيمية أبعاد عديدة ، إلا أن الدارستين لها ركزوا على خمسة أبعاد رئيسية، المشار

إليه في وأجمعوا على أهميتها، وهذه الأبعاد كما ذكرها (Schnake&Dumler 2003) هي:

- **الإيثار** : وهو مدى مساعدة الموظف للأشخاص الذين حوله زملاء، الرؤساء، العملاء .
- **اللياقة واللفظ أو المجاملة** : وهي محاولة الشخص منع وقوع المشاكل المتعلقة بالعمل، وإدراكه لتأثير السلوك على الآخرين، وعدم استغلاله لحقوق الآخرين، وتجنب إثارة المشاكل معهم، بالإضافة إلى إعطاء المعلومات للذين يمكن أن يستفيدوا منها.
- **الضمير الحي والتفاني** : وهو إخلاص الفرد لمثاليات يضعها معيار لسلوكه، فيتجه إلى إنجاز دوره في المنظمة بأسلوب يزيد على المستوى المعروف أو المتوقع منه، حيث يقوم الموظف بالسلوك الذي يفوق الحد الأدنى من متطلبات الوظيفة في مجال الحضور، واحترام اللوائح والأنظمة، والاستراحات و العمل بجدية...إلخ.

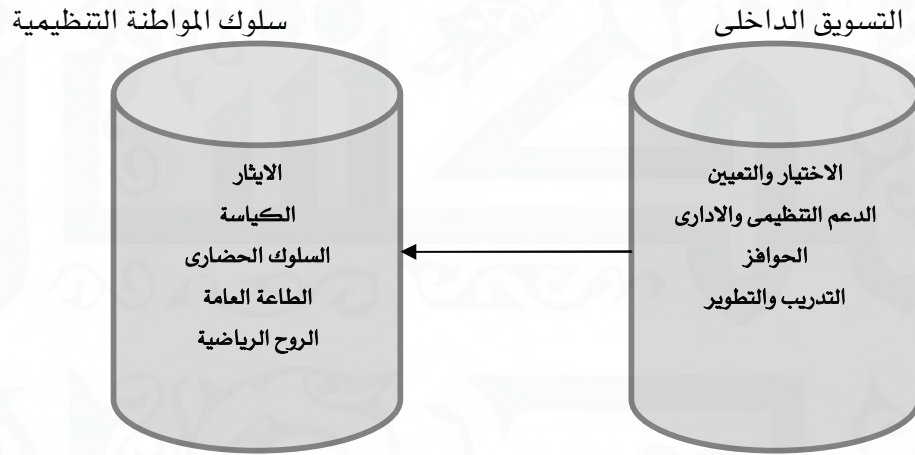
- **الروح الرياضية** : وهي مدى تحمل الشخص لأي متاعب شخصية مؤقتة أو بسيطة، دون تذمر أو رفض أو ما شابه ذلك، أي التسامح والصبر على المضايقات والإزعاج في الحياة التنظيمية دون التذمر والشعور بالظلم.

- **الفضيلة المدنية** : وهي المشاركة البناءة والمسؤولية في إدارة أمور المنظمة، والاهتمام بمصير المنظمة من خلال الحرص على حضور الاجتماعات المهمة غير الرسمية، والمحافظة على التغيير، وقراءة مذكرات المنظمة وإعلاناتها، وتأدية العمل بصورة تساعد في المحافظة على سمعة المنظمة.

3. نظرية التبادل الاجتماعي لجورج هونمز:

يبدأ التبادل الاجتماعي عند هولمز من تفاعل الأفراد التقابلي (وجهاً لوجه) عاكساً الأوجه النفسية و الاقتصادية و الاجتماعية لتكون قاعدة لعملية التبادل فيما بعد بين المتفاعلين قوامها أهداف وغايات اجتماعية كالسمعة و الاعتبار و الاحترام والتقدير والنفوذ الاجتماعي وليس المنفعة المادية الصرفة لأنها ليست دائماً هدف

التبادل الاجتماعي ولأن الفرد داخل جماعته يشترك في عدة عمليات تبادلية مستمرة تستهدف القبول الاجتماعي من قبل أعضاء جماعته واحترامهم له الذي يزيد من اعتباره الاجتماعي ومكانته الاجتماعية وبدوره يكثف من تماثله الاجتماعي لقواعد جماعته. يعد هونمز هذا القبول والاحترام والتماثل الاجتماعي مكافأة اجتماعية للفرد داخل جماعته. فالجماعة الاجتماعية تتألف من ثلاثة أنواع رئيسية من المواقع الاجتماعية هي - عليا، وسطى، دنيا. ثم يدلف هونمز نحو مدار المجتمع ليطبق تنظيره عليه بعد أن طبقه على الجماعة الصغيرة، فيقول " كلما زاد الفرد من نشاطاته الاجتماعية (داخل المجتمع) زادت مكافآته الاجتماعية وبالتالي تزداد نسبة نشاطاته الناجحة المؤهلة للمكافآت، ففي المجتمع الصناعي تزداد مناسط الفرد الاجتماعية وتقل في المجتمع الزراعي، لذلك يرى هونمز أن الرجل الصناعي تزداد مكانته وسمعته الاجتماعية من خلال ثروته ومساعدته في مكتبه واعتبر هونمز هذا كمكافأة اجتماعية لنشاط الرجل الصناعي التي تعمل على زيادة مكانته وسمعته الاجتماعية في المجتمع. وإستناداً على نظرية تبادل المنفعة الاجتماعية يمكن صياغة النموذج فى الشكل التالى:



أوضحت دراسة عبد الحميد (2008) بعنوان التسويق الداخلى وأثره على تحقيق أهداف المصارف أوضحت أن التسويق الداخلى يؤدي الى تحقيق أهداف البنوك وذلك بالتأثير إيجابا على سلوك الموظفين وأدائهم ومعنوياتهم. ومن خلال النموذج يمكن الإشارة إلى الفرضية الرئيسية: هناك علاقة بين التسويق الداخلى وسلوك المواطنة التنظيمية .

4. منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وتبرز أهمية فى البحوث العلمية ليس فى مجرد أنة يصف الأشياء الظاهرة هو أسلوب فعال فى جمع البيانات و المعلومات و بيان الفرق و الإمكانيات التى تساعد فى تطوير الوضع إلى ما هو أفضل ، ويهدف المنهج الوصفى إلى وصف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة فى (التسويق الداخلى) كمتغير مستقل ، (جودة الخدمة) كمتغير تابع حيث لا يقتصر هذا المنهج على وصف الظاهرة و إنما يشتمل تحليل البيانات وقياسها وتغييرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها . حيث شمل مجتمع الدراسة الخدمات المصرفية فى ولاية الخرطوم وشملت المصارف الحكومية، والمصارف المشتركة الحكومية والخاصة والمصارف الخاصة السودانية و المصارف الخاصة الأجنبية و تم استخدام العينة

الطبقيّة العشوائية وكانت عينة احتمالية مكونة من (300) فرد من العاملين في القطاعات المصرفية المختلفة من العاملين بالمصارف مدراء و رؤساء أقسام و رؤساء وحدات و موظفين و عاملين و أخرى و في جمع البيانات الميدانية وتحليلها لتعرف الواقع الفعلي ، وتم استخدام التحليل العاملى لاستنتاج العبارات التى يتم بها التوصل إلى النتائج، ومعامل الارتباط لمعرفة نوع العلاقة بين المتغيرات و الانحدار المتعدد لمعرفة درجة التأثير ومعرفة مدى تأثير التسويق الداخلى على جودة الخدمة وآفاق تطويرها .

1.4 الأساليب الإحصائية : التحليل العاملى، معامل الارتباط ، الانحدار المتعدد ، التحليل الوصفى..

2.4 مجتمع الدراسة : يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التى يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة من المدراء و رؤساء الاقسام و رؤساء الوحدات والموظفين والعاملين داخل المصارف ، أما أداة البحث :هى الوسيلة التى يستخدمها الباحث لجمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة فى مجال البحث العلمى للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة وقد اعتمد الباحث على الاستبانة أداة رئيسية لجمع المعلومات من عينات الدراسة ، أما عينة الدراسة فقد اختار الباحث أسلوب العينة غير احتمالية ونوعية العينة الملائمة التى تتعدم أوجه احصائيتها الدقيقة لمجتمع البيئة ولذا فقد تم استخدام اسلوب العينة الملائمة لموضوع البحث .

الجدول رقم (2) يوضح توزيع مفردات العينة حسب النوع حيث كان العدد الكلى (300) بلغت نسبة الذكور (53,3%) من العينة . بينما تشكل الإناث نسبة (44,7%) من العينة وهي نسبة أقل من الذكور. كما وضع الجدول رقم (2) توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمى . يلاحظ من الجدول أن الفئة 31 – 40 شكلت نسبة (49%)، بينما شكلت أقل من 30 نسبة بلغت (24%) ، ومن 40 – 51 نسبة (21.3%)، حيث بلغت نسبة الذين تجاوزت أعمارهم 51 (5.7%)، و نجد أن المصارف لديها كوادر شابة مدعمة بقليل من الخبرة وهذه تشكل تخطيطاً مستقبلياً ممتازاً. أما المؤهل العلمى يوضح الجدول رقم (2) أن حملة البكالوريوس يشكلون أكبر نسبة (45,7%) من العينة، تليها نسبة حملة الماجستير بنسبة (21%)، ثم حملة الدبلوم الوسيط بنسبة (14,3%)، ثم حملة الشهادة السودانية بنسبة (8.3%) أما حملة الدكتوراه يشكلون بنسبة (6,7%)، ثم أخرى بنسبة (4%). الوضع الوظيفى: الجدول رقم (2) يوضح توزيع مفردات العينة أن الموظفين يشكلون أكبر نسبة بلغت (59.9%)، والتى تليها رؤساء الوحدات بنسبة (15.3%)، ثم رؤساء الاقسام بنسبة (9.7%)، أما العمال شكلوا نسبة (9.3%)، والمدراء بلغت بنسبة (6.3%). وقد كانت الحالة الاجتماعية : الجدول رقم (2) أن المتزوجين يشكلون أكبر نسبة وهى (59.9%)، تليها عازب بنسبة (33.7%)، ثم الارامل بنسبة (3.7%)، أما المطلقات بلغت نسبتهن (3%).

ملكية البنك: الجدول رقم (2) يوضح توزيع مفردات العينة حيث شكلت البنوك الحكومية أعلى نسبة حيث بلغت نسبة (30.3%)، تليها المشتركة حكومية + خاص بنسبة (30%)، ثم الخاص السودانى بنسبة (21.7%)، ثم الخاص الاجنبى بنسبة (17%). والخبرة العملية : الجدول رقم (2) يوضح توزيع مفردات العينة أوضحت أن من 5 –

10 تشكل أكبر نسبة بلغت (38.3%)، تليها أقل من 5 سنوات بنسبة (32.3%)، ثم من 5 - 11 بنسبة (18.7%)، ثم أكثر من 16 بنسبة (10.7%).

ثانيا. تحليل ومناقشة النتائج

1. التحليل العاملي: للتسويق الداخلي (المستقل)

يستخدم بغرض فهم الاختلافات بين مجموعة كبيرة من متغيرات الإستجابة، حيث أن التحليل العاملي يستعمل متغيرات معيارية لتوزع عليها بنود المتغيرات بحسب انحرافاتهما عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى. من الجداول أدناه يتبين أن المصفوفة جاءت في أربعة أعمدة للمستقل حيث أن قيم الاشتراكات تزيد عن (0.50) والتشبعات أكبر من (0.50) قيمة KMO تزيد عن (0.60) للمتغيرين وقيمة الجذر الكامنة أكبر من الواحد. تم إجراء عملية التحليل العاملي لعبارات المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض وتم استخدام نقطة حذف بمقدار 0.60 كما تم حذف المتغيرات التي يوجد بها تقاطع وقد نتج عنه حذف عدد

من البنود الخاصة بكل متغير والجدول أدناه يبين البنود التي تم استخدامها في القياس والمقابل لها عند إدخال البيانات وهل تم حذفها أم لا؟ للتسويق الداخلي (المستقل). من دراسة: محجوبي محمد (2010) بعنوان أثر التسويق الداخلي على الرضا الوظيفي و المصداقية في المؤسسة الخدمية حالة القطاع البنكي في الجزائر.

الجدول 1 : التحليل العاملي: للتسويق الداخلي (المستقل)

4	3	2	1	الحوافز
.126	.086	.366	.809	تبذل الإدارة الجهود الكافية لجعل المرتب يلبي الرغبات والحاجات المادية
.110	.110	.385	.806	نظام الأجور والمزايا الإضافية للفئات الوظيفية عادل
.230	.126	.270	.796	المنافع المادية والمعنوية التي ألتقاها من الوظيفة تتناسب مع الجهود التي أبذلها
.118	.137	.390	.770	أشعر أن فرص الترقية والتقدم والتأهيل الجيد متاحة لجميع العاملين
.012	.252	.265	.751	تبذل إدارة المؤسسة الجهود الكافية من أجل أن أبقى بالمؤسسة
.146	.320	.208	.701	أجد التقدير والاحترام في حال تقديم مقترح
-.009	.246	.384	.624	لا أفكر في ترك الوظيفة أو البحث عن فرص عمل أخرى
.181	.378	.238	.615	أشعر بتوافق وانسجام بين الاهداف التي تسعى اليها المؤسسة والاهداف التي أسعى اليها
				التدريب والتطوير
.138	.168	.829	.261	تعمل المؤسسة على التأهيل ومواكبة التطور
.129	.122	.809	.347	أخضع الى دورات تدريبية خارج المؤسسة
.119	.150	.780	.352	تمنح المؤسسة فرص دورات تدريبية متقدمة
.092	.117	.760	.405	تعتبر البرامج التدريبية داخل المؤسسة كافية
.081	.178	.693	.445	تبذل الادارة الجهود الكافية لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب
				الدعم التنظيمي والاداري
.092	.733	.112	.216	لا أجد صعوبة في تبادل المعلومات الضرورية مع الزملاء من أجل تقديم خدمة جيدة للعميل
.096	.732	.026	.177	تصميم المكاتب وتوزيع الاجهزة تساعد على أداء المهام بالصورة المطلوبة
.025	.699	.280	.140	لدى بعض الصلاحيات في التصرف واتخاذ القرارات لحل المشاكل المتعلقة بالعمل
				الاختيار والتعيين
.856	.125	.069	.169	أعمل على مواكبة التطور
.849	.075	.195	.116	الاهداف والمهام والواجبات التي أقوم بها تساهم في تنفيذ البرامج وتحقيق أهدافها
71.896				Cumulative %
.933				Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.
3913.523				Bartlett's Test of

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

2. سلوك المواطنة التنظيمية

يرى بولات (2009) أن سلوك المواطنة التنظيمية هو سلوك مفيد للمنظمة و الإدارة و الجماعات و الأفراد ويتمخص عن مشاركة مهمة وفعالة داخل المنظمة .تم إقتباس الأسئلة من دراسة : 1 | هناء الرقاد و عزيز أبوديه (2012)

الجدول 2: التحليل العاملي للمتغير التابع (سلوك المواطنة التنظيمية)

5	4	3	2	1	السلوك الحضاري
.133	.200	.124	.060	.822	أبلغ الجهات المستولة عن أي مخاطر قد تلحق بالمؤسسة.
.137	.172	.274	.039	.774	أعمل على إنجاز المهام بالصورة المطلوبة.
.072	.157	.227	.217	.712	أشارك في إنجاز المهام حتى تكون بالصورة المطلوبة.
.271	.169	.089	.132	.701	أحمي ممتلكات المؤسسة ومواردها وأحفظ عليها.
.044	.067	-.001	.255	.693	أحرص على حضور الاجتماعات وأشارك فيها.
					الكياسة
.068	.144	.210	.845	.126	أشجع زملائي لتعلم مهارات وتقنيات جديدة.
.093	.117	.110	.822	.170	أشاور مع الآخرين ممن أثار فيهم بأعمال وقراراتي.
.192	.120	.065	.789	.197	أقدم الدعم المعنوي لزميلي في الأوقات الصعبة.
.212	.167	.232	.764	.126	أشجع الآخرين الذين يتحملون أعباء ثقيلة.
					الايثار
.068	.097	.802	.207	.071	أساعد في جعل الآخرين أكثر إنتاجية.
.183	.105	.788	.097	.106	أتأقلم مع التطورات التي تحدث في المؤسسة.
.180	.131	.734	.056	.182	أساعد زملائي إذا كانت لديهم أعباء ثقيلة.
.143	.144	.704	.228	.225	أشجع زملائي في تعلم تقنيات جديدة إذا لم يطلب مني.
					الطاعة العامة
.044	.812	.130	.172	.115	أنجز عملي في الوقت المحدد.
.002	.791	.140	.203	.156	أكون على رأس عملي في الوقت المحدد.
.241	.747	.082	.089	.167	أبلغ الإدارة عند حدوث ما يمتنع عن الحضور إلى العمل.
.231	.728	.127	.056	.231	ألتزم بقواعد وتعليمات المؤسسة.
					الروح الرياضية
.846	.172	.117	.137	.178	أعتذر إذا أخطأت في حق الزملاء.
.766	.122	.200	.151	.154	أبتعد عن التزمير والشكوى.
.763	.146	.250	.218	.169	أعامل بصدق وشفافية مع زملائي.
69.540					Cumulative %
.880					Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.
3092.078					Bartlett's Test of

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2014

3. الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المتغير المستقل والتابع :

و من ذات الجدول يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد المتغير المستقل (الحوافز و الاختيار و التعيين و الدعم التنظيمي و الإداري و التدريب و التطوير). يلاحظ من الجدول أن الوسط الحسابي لبعد الحوافز (وسط حسابي = 2.25 ، و انحراف معياري = 0.94) أكبر متوسط ، يليه الوسط الحسابي بعد التدريب والتطوير (وسط حسابي = 2.19 ، انحراف معياري = 0.99) ، ثم بعد الدعم التنظيمي والإداري (وسط حسابي = 1.81 ، انحراف معياري = 0.57) ، وفي الأخير بعد الاختيار والتعيين (وسط حسابي = 1.64 ، انحراف معياري = 0.55) ويلاحظ أن جميع هذه الأوساط الحسابية تقل عن الوسط الفرضي المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي (3) مما يشير إلى ضعف التسويق الداخلي تحت الدراسة. كما يستنتج أن المؤسسات المصرفية قيد الدراسة تعطي اهتماماً أقل من المعتاد أو المتعارف عليه للتسويق الداخلي.

كما يستنتج أن المصارف تحت الدراسة تركز بشكل أكبر على الحوافز مقارنة ببقية أبعاد التسويق الأخرى من حيث الاوساط الحسابية، ومن جانب آخر يمكن ترتيب هذه الاهتمام أو التركيز كما يلي: الحوافز، التدريب والتطوير، الدعم التنظيمي والاداري، الاختيار والتعيين، ومن جانب آخر يتضح أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لابعاد المتغير التابع (جودة الخدمة) الاعتمادية هو (الوسط حسابي = 1.92، الانحراف معياري = 0.72)، أما التعاطف هو (الوسط الحسابي = 1.98، الانحراف المعياري = 0.80)، والذي يليه الملموسية هو (الوسط الحسابي = 1.94، الانحراف المعياري = 0.76) والجدير بالذكر أن هذا الوسط الحسابي اقل من الوسط الفرضي المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي مما يشير إلى ضعف النية السلوكية للعملاء تحت الدراسة. كما يستنتج أن المصارف قيد الدراسة يعطون اهتمام اقل من المعتاد لجودة الخدمة المصرفية.

الجدول 3: الارتباطات بين متغيرات الدراسة : Person's Correlation Coefficient for All Variable

المتغيرات	الاعتمادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	1	2	3	4	5	6	7	8	9
1	0.94	2,26	,94	1								
2	0.92	2,19	,99	.756(**)	1							
3	0.66	1,81	,58	.503(**)	.417(**)	1						
4	0.72	1,64	,55	.358(**)	.337(**)	.256(**)	1					
5	0.84	1,64	,52	.298(**)	.212(**)	.266(**)	.292(**)	1				
6	0.84	1,67	,61	.231(**)	.193(**)	.204(**)	.292(**)	.425(**)	1			
7	0.82	1,64	,58	.302(**)	.214(**)	.244(**)	.232(**)	.420(**)	.420(**)	1		
8	0.83	1,63	,58	.234(**)	.154(**)	.149(**)	.261(**)	.450(**)	.385(**)	.371(**)	1	
9	0.83	1,50	,48	.261(**)	.195(**)	.286(**)	.219(**)	.433(**)	.423(**)	.459(**)	.408(**)	1

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية

Note: Level of significant: *p<0.10, **p<0.05,***p<0.2015

4. الإنحدار المتعدد : لمكونات التسويق الداخلي وسلوك المواطنة التنظيمية:

الإنحدار المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر. لقد تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد والذي يهدف إلى التعرف على تأثير أبعاد التسويق الداخلي على جودة الخدمة (الاعتمادية). تم الاعتماد على معامل (Beta) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل، كما تم الاعتماد على (R^2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع،

بالإضافة إلى استخدام اختبار F لتعرف على معنوية نموذج الانحدار. وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة 0.05 للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة احصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) والعكس صحيح ومن الجدول أدناه يوضح الانحدار لمكونات التسويق الداخلي والاعتمادية تم التوصل على أنه هنالك علاقة ايجابية بين الحوافز و الاعتمادية . وقد بلغت قيمت بينا للمتغير (0.370) ومستوى الدلالة (0,000) ، بينما توجد علاقة إيجابية بين التدريب والتطوير والاعتمادية حيث بلغت بيتا (0.203) مستوى المعنوية (0.000) ، بينما لا توجد علاقة بين الدعم التنظيمي والاداري والاعتمادية حيث بلغت بيتا (0.081) مستوى المعنوية (0.005) ، بينما لا توجد علاقة بين الاختيار والتعيين والاعتمادية حيث بلغت بيتا (0.048) مستوى المعنوية (0.133)

5. تحليل العلاقة بين مكونات التسويق الداخلي و مكونات سلوك المواطنة التنظيمية :

1.5 الانحدار المتعدد لأبعاد التسويق الداخلي والسلوك الحضاري:

لقد تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد والذي يهدف إلى التعرف على تأثير أبعاد التسويق الداخلي على سلوك المواطنة التنظيمية (السلوك الحضاري) . تم الاعتماد على معامل (Beta) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل ، كما تم الاعتماد على (R^2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، بالإضافة إلى استخدام اختبار F لتعرف على معنوية نموذج الانحدار. وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة 0.05 للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة احصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح ومن خلال تحليل الانحدار تم التوصل على أن هنالك علاقة ايجابية بين الحوافز و السلوك الحضاري . وقد بلغت قيمة بينا للمتغير (0.211) ومستوى الدلالة (0,016) ، بينما توجد علاقة إيجابية بين التدريب والسلوك الحضاري حيث بلغت بيتا (-0.075) مستوى المعنوية (0.368) ، بينما لا توجد علاقة بين الدعم التنظيمي والاداري السلوك الحضاري حيث بلغت بيتا (0.138) مستوى المعنوية (0.029) ، بينما توجد علاقة بين الاختيار والتعيين والسلوك الحضاري حيث بلغت بيتا (0.193) مستوى المعنوية (0.000) . كما موضح في الجدول أدناه.

2.5 الانحدار المتعدد لأبعاد التسويق الداخلي والقياسية:

من خلال تحليل الانحدار تم التوصل على أنه لا توجد علاقة ايجابية بين الحوافز و القياسية . وقد بلغت قيمت بينا للمتغير (0.100) ومستوى الدلالة (0,262) ، بينما لا توجد علاقة إيجابية بين التدريب والتطوير والقياسية حيث بلغت بيتا (0.000) مستوى المعنوية (0.998) ، بينما لا توجد علاقة بين الدعم التنظيمي والاداري والقياسية حيث بلغت بيتا (0.095) مستوى المعنوية (0.140) ، بينما توجد علاقة بين الاختيار والتعيين والقياسية حيث بلغت بيتا (0.232) مستوى المعنوية (0.000) كما موضح في الجدول ادناه.

3.5 الانحدار المتعدد لابعاد التسويق الداخلي والإيثار:

من خلال تحليل الانحدار تم التوصل على أنه هنالك علاقة إيجابية بين الحوافز و الإيثار . وقد بلغت قيمة بيتا للمتغير (0.245) ومستوى الدلالة (0,006) ، بينما لا توجد علاقة إيجابية بين التدريب والتطوير والايثار حيث بلغت بيتا (-0.064) مستوى المعنوية (0.448) ، بينما لا توجد علاقة بين الدعم التنظيمي والاداري الايثار حيث بلغت بيتا (0.112) مستوى المعنوية (0.078) ، بينما توجد علاقة بين الاختيار والتعيين والايثار حيث بلغت بيتا (0.137) مستوى المعنوية (0.021) كما موضح في الجدول ادناه.

4.5 الانحدار المتعدد لابعاد التسويق الداخلي والطاعة العامة :

ومن خلال تحليل الانحدار تم التوصل على انه هنالك علاقة ايجابية بين الحوافز و الطاعة العامة . وقد بلغت قيمة بيتا للمتغير (0.215) ومستوى الدلالة (0,018) ، بينما لا توجد علاقة إيجابية بين التدريب والتطوير والطاعة العامة حيث بلغت بيتا (-0.089) مستوى المعنوية (0.299) ، بينما لا توجد علاقة بين الدعم التنظيمي والاداري والطاعة العامة حيث بلغت بيتا (0.025) مستوى المعنوية (0.700) ، بينما توجد علاقة بين الاختيار والتعيين والطاعة العامة حيث بلغت بيتا (0.207) مستوى المعنوية (0.001) كما موضح في الجدول ادناه.

5.5 الانحدار المتعدد لابعاد التسويق الداخلي والروح الرياضية :

من خلال تحليل الانحدار تم التوصل على انه لا توجد علاقة ايجابية بين الحوافز و الروح الرياضية . وقد بلغت قيمة بيتا للمتغير (0.149) ومستوى الدلالة (0,095) ، بينما لا توجد علاقة إيجابية بين التدريب والتطوير والروح الرياضية حيث بلغت بيتا (-0.043) مستوى المعنوية (0.609) ، بينما توجد علاقة بين الدعم التنظيمي والاداري والروح الرياضية حيث بلغت بيتا (0.196) مستوى المعنوية (0.002) ، بينما توجد علاقة بين الاختيار والتعيين والروح الرياضية حيث بلغت بيتا (0.130) مستوى المعنوية (0.029) كما موضح في الجدول أدناه.

جدول 4: الانحدار المتعدد لابعاد التسويق الداخلي والروح الرياضية

المستقل	التابع	السلوك الحضاري	الكياسة	الايثار	الطاعة العامة	الروح الرياضية
الحوافز		.211**	100.	245**	215*	149.
التدريب والتطوير		-.075	000.	-.064	-.089	-.043
الدعم التنظيمي والاداري		.138**	095.	112.	025.	196***
الاختيار والتعيين		.193***	232***	137*	207**	130**
R ²		.110	.110	.120	.094	.110
Adjusted R ²		.098**	.098**	.108**	.082**	.103**
Δ R ²		.110	.110	.120	.094	.110
F change		9.132	9.132	10.011	7.694	9.588

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

6. مناقشة النتائج :

أشارت الدراسة الى أن هناك علاقة إيجابية بين التسويق الداخلي وسلوك المواطنة التنظيمية دعمت جزئياً :
هناك علاقة إيجابية بين التسويق الداخلي و سلوك المواطنة التنظيمية :

هنالك علاقة إيجابية بين الحوافز والسلوك الحضاري ، و هنالك علاقة إيجابية بين التطوير والتدريب والسلوك الحضاري ، وهنالك علاقة إيجابية بين الدعم التنظيمي والسلوك الحضاري ، و هنالك علاقة إيجابية بين الاختيار و التدريب والسلوك الحضاري ، و هنالك علاقة إيجابية بين الحوافز و الكياسة ، و هنالك علاقة إيجابية بين التطوير والتدريب و الكياسة ، و هنالك علاقة إيجابية بين الدعم التنظيمي و الكياسة ، و هنالك علاقة إيجابية بين الاختيار و التدريب و الكياسة ، و هنالك علاقة إيجابية بين الحوافز والإيثار ، و هنالك علاقة إيجابية بين التطوير والتدريب والإيثار ، و هنالك علاقة إيجابية بين الدعم التنظيمي و الإيثار ، و هنالك علاقة إيجابية بين الاختيار و التدريب والإيثار ، هنالك علاقة إيجابية بين الحوافز و الطاعة العامة ، و هنالك علاقة إيجابية بين التطوير والتدريب و الطاعة العامة ، و هنالك علاقة إيجابية بين الدعم التنظيمي و الطاعة العامة ، و هنالك علاقة إيجابية بين الاختيار و التدريب و الطاعة العامة ، و هنالك علاقة إيجابية بين الحوافز و الروح الرياضية ، و هنالك علاقة إيجابية بين التطوير والتدريب و الروح الرياضية ، و هنالك علاقة إيجابية بين الدعم التنظيمي و الروح الرياضية ، و هنالك علاقة إيجابية بين الاختيار و الروح الرياضية و بين التطوير و الروح الرياضية و تشير الدراسة الى وجود علاقة جزئية بين سلوك المواطنة التنظيمية وجودة الخدمة .

أشارت عدة دراسات إلى وجود علاقة بين بعض متغيرات التسويق الداخلي مع سلوك المواطنة Eisenberger (2000) أشارت عدة دراسات إلى وجود علاقة بين بعض متغيرات التسويق الداخلي مع سلوك المواطنة Eisenberger (2000) توصلت الدراسة الأولى إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً إدراك الفرد للدعم التنظيمي والالتزام التنظيمي العاطفي وكذلك هناك ارتباط إيجابي بين إدراك الفرد للدعم التنظيمي وأدائه الوظيفي. ومن نتائج الدراسة Farzed (1993) أن للعدالة الداخلية أثر معنوياً على سلوك الدور الإضافي ، ولم يكن لكل من العدالة الذاتية وعدالة النظام أثر معنوي على سلوك الدور الإضافي. أما الدراسة الثالثة Mackenzie (2008) توصلت إلى أن نتائج تقييم أداء رجال البيع تتأثر بدرجة كبيرة بالتفاعل بين مكونات سلوك المواطنة التنظيمي وإنتاجية رجال البيع أكثر من تأثرها بإنتاجية رجال البيع فقط ، وبمعنى آخر فإن تقييم المدير للعاملين لا يتوقف فقط على الأداء الوظيفي ، ولكن يمكن أن يتأثر أيضاً ببعض مكونات سلوك المواطنة التنظيمي.

وأشارت الدراسة الرابعة (Scholl et 1987) إلى و توصلت هذه الدراسة إلى أن التسسيق و التكامل بين الوظائف و التدريب و التحفيز لها آثار ايجابية على الالتزام التنظيمي للموظفين ، و لذلك توصي الدراسة البنوك الإيرانية التي ترغب في التمييز في خدماتها و تحقيق رضا الزبائن الخارجيين ، بدعم الالتزام لدى الموظفين من خلال التركيز على جهود التسويق الداخلي.

وقد قامت دراستنا باختبار علاقة أبعاد مختلفة للتسويق الداخلي وسلوك المواطنة التنظيمية . تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة خلال معرفة الدور الذي يسهم به التسويق الداخلي في سلوك المواطنة التنظيمية ، و التعرف على متغيرات الدراسة ' المؤثرات المنصبة عليها وأظهرت النتائج أن الحوافز لها تأثير كبير على جودة الخدمة المصرفية بأبعادها التي تضمنتها الدراسة ، بينما التدريب يؤثر على الإعتمادية والملموسية ولا يؤثر على التعاطف، أما الدعم التنظيمي لا يؤثر على جودة الخدمة ، بينما الاختيار والتعيين يؤثر على التعاطف ، على الأخص فيما يتعلق بالمهام التي يؤديها العاملين داخل المنظمة ، مما سيكون له أثره في تأصيل العلاقة وما ينعكس من تطبيقها على جودة الخدمة ، التي تظهر الدور الفاعل للتسويق الداخلي في تحديد أبعاد التسوق الاخلي في البيئة السودانية .

معرفة مدى إدراك المؤسسات المصرفية بالتسويق الداخلي ' وبيان مستوى إدراك العاملين بأبعاد التسويق الداخلي ، حتى تساعد نتائج الدراسة على كشف دور التسويق الداخلي وأثره على جودة الخدمة المصرفية ، مما يساعد متخذى القرار في المصارف السودانية في كيفية الاستفادة من التسويق الداخلي في تحسين سلوك المواطنة التنظيمية ، من خلال العاملين لتتمكن المصارف السودانية من تحقيق ميزة تنافسية .

المراجع والاحالات:

1. العمراني، عبد الغني محمد إسماعيل .(2004) .تطوير أداة لقياس سلوكيات القيادة التحويلية في الإدارة التربوية .أطروحة دكتوراه غير منشورة . الجامعة الأردنية، الأردن.
2. المعايطة، علي أحمد .(2005) .درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية العامة في الأردن للعدالة التنظيمية و علاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لمعلمهم. أطروحة دكتوراه غير منشورة.جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
3. ريان، مجد حسن .(2006) .سلوك المواطنة التنظيمية والثقة المتبادلة و أثرهما على أداء العاملين في القطاع المصرفي الأردني.أطروحة دكتوراه غير منشورة .جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
4. عدس، عبدالرحمن، .(1998)علم النفس التربوي، نظرة معاصرة.ط1 ،دارالفكر للطباعة والنشر،عمان، الأردن.
5. عريشة، محمد ، .(1996) محددات سلوكيات الدورالإضافي وسلوكيات الدورالرسمي عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
6. السحيمات، ختام عبد الرحيم.(2007) .سلوك المواطنة التنظيمية لدى معلمي المدارس الثانوية العامة في الأردن وعلاقتها بأدائهم الوظيفي.أطروحة دكتوراه غير منشورة.جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
7. صالح عمر الكرامة الجريري، أثر التسويق الداخلي و جودة الخدمة على رضا الزبائن:دراسة تطبقى لخدمة لعينة من المصارف اليمانية،أطروحة (بدون) دكتوراة تخصص إدارة الأعمال ، جامعة دمشق ، غير منشورة سوريا 2006 ، ص39
8. سيد أحمد خليفة ، جمال (2006) تقييم إجراءات التسويق الداخلي : رؤية العميل الداخلي .
9. Adrin Payne, The Essence of Services Marketing, (New York: Prentice Hall Co., (1993).
10. Aronson,Z.(2003).”A Pilot Study Introspecting Organizational Citizenship Behavior and Transformational Leadership in Layoff Survivors”.
www.Stevens.edu/main/home.
11. Gillian Hagg, et.-al., Investing in People: Internal Marketing and Corporate Culture, Journal of Marketing Management, (1998).

أثر خبرات العاملين في إنتاج المعرفة

دراسة حالة مركز البحث وتطوير بمجمع صيدال

دوسيلة بن ساهل
جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر
wassilabensaheldz@yahoo.fr

أ. عواطف عيشوش
جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي/الجزائر
awatef_aichouche@yahoo.fr

The impact of workers expertises in the production of knowledge

Case study, center Research and development group of Saidal

Awatef Aichouche & Wassila Bensahel

University of Echahid Hamma Lakhdar & University of Mohamed Khider –Algeria

Received: 06 Mar 2017

Accepted: 06 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع واختبار أثر خبرات العاملين في إنتاج المعرفة لمركز البحث وتطوير بمجمع صيدال، مستخدمين الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، فقمنا بتوزيعه على عينة عشوائية مقدارها 100 عامل، وكان عدد الاستبيانات المسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي 90 استبيان، استخدم في التحليل الإحصائي للبيانات عدة أساليب إحصائية، ولقد خلصت الدراسة بنتيجة مفادها وجود علاقة إيجابية بين خبرات العاملين وإنتاج المعرفة.

الكلمات المفتاحية: إنتاج المعرفة، خبرات العاملين، مركز البحث والتطوير.

رموز JEL: M51, O3.

Abstract:

This study aimed to determine the facts and to test the impact of workers expertises in the production of knowledge of the Center Research and development compound of Saidal, using the questionnaire as a tool to gather information, so we distributed to a random sample of 100 workers. The numbers of questionnaires that are recovered and valid to statistical analysis are 90 questionnaire. Several statistical methods are used in statistical analysis of information. The study concluded that the existence of a positive relationship between workers expertises and the production of knowledge.

Key Words : production of knowledge, workers expertises, Center Research and development.

(JEL) Classification : M51, O3.

تمهيد:

تسعى المنظمة الحديثة وبصورة مستمرة إلى تحقيق الأداء المتميز والمحافظة عليه، وهذا ما يدفعها إلى العمل باستمرار على تطوير وتحديث أهدافها وإستراتيجيتها، انطلاقاً من التعلم سريع والمستمر لبناء خبرات تنافسية قادرة على مواجهة التقلبات العالمية ومواكبة التطورات، خاصة في ظل الاقتصاد المعرفي الذي أصبح يحتم عليها تامين العنصر البشري باعتباره حامل للمعرفة، وعنصراً فاعلاً وقادراً على المشاركة في تحقيق أهداف المنظمة. وبالموازاة مع التغيرات السريعة برزت مجموعة من التحديات على المستوى الداخلي والخارجي للمنظمات جعلها تراهن على قدرات العنصر البشري لمواجهة تحدياتها وتخطيها، وذلك عن طريق إعطاء اهتمام أكبر للمعرفة.

ولهذا فقد اتجهت العديد من المنظمات نحو اكتساب أكبر قدر ممكن من المعارف المتميزة التي تقود إلى التقدم والتميز. كما اجمع علماء الإدارة على أن المنظمات قد أصبحت حاجتها لامتلاك معرفة متميزة حاجة ملحة، نتيجة الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المعرفة، باعتبارها من أهم الموارد غير الملموسة التي تضيف قيمة حقيقية للمؤسسة، حيث تكمن أهمية المعرفة في كونها المورد الوحيد الذي لا يخضع لقانون تناقص الغلة، ويمكن استخدامها في توليد أفكار جديدة بدون تكلفة إضافية. فالمعرفة مغروسة في عقول العاملين، لذا تسعى المؤسسة جاهدة إلى تعظيم الاستفادة من مواردها البشرية واستثمارها بطريقة رشيدة لضمان استخدام كل معارفها الظاهرة منها والضمنية، والحرص على استغلال خبراتها للمساهمة في توليد أفكار جديدة وصولاً للإنتاج المعرفة التي تمهد لها الطريق نحو النجاح والاستمرار والتميز. وهذا ما أكدته دراكر (Drucker, 1999) عندما قال أن أكثر الموجودات قيمة في مؤسسات القرن الحادي والعشرين هم عمال المعرفة أو صناعها أو خبراءها وإنتاجيتهم¹. فهو يقصد بذلك أن المورد البشري هو ركيزة كل منظمة تسعى للتميز، وحتى تصبح المنظمة قادرة على المشاركة في عملية التغيير الإيجابي الذي يؤدي إلى التطوير والتجديد، لا بد لها من الاعتماد على المورد البشري من أجل ضمان إنتاج معرفة جديدة.

1. إشكالية الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل التالي:

كيف ستعكس خبرات العاملين على إنتاج المعرفة بمركز البحث والتطوير بمجمع صيدال؟

2. فرضية الدراسة: كإجابة أولية على هذه إشكالية نقترح الفرضية التالية:

توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خبرات العاملين وإنتاج المعرفة في مركز البحث والتطوير بمجمع صيدال.

3. أهمية الدراسة: احتل موضوع المعرفة وخبرات اهتمام المؤسسات الحديث، وذلك لأهميتهما البارزة في تطوير وتقديم هذه المؤسسات، الأمر الذي دفعنا إلى تسليط الضوء على مفهوم خبرات العاملين، والوقوف على مدى تأثيره على عملية إنتاج المعرفة في المؤسسة محل الدراسة.

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- محاولة إيجاد التوليفة الأفضل التي تمكن من إنتاج المعرفة الضرورية والاستفادة منها لتحقيق أداء المؤسسة.
- تأكيد أهمية الدور الذي تلعبه خبرات العاملين في تحسين عملية إنتاج المعرفة.

- توضيح العلاقة الارتباطية والتأثيرية القائمة بين متغيرات الدراسة.

5. الدراسات السابقة: إن الدراسات التي تناولت خبرات العاملين قليلة جدا باللغة العربية إن لم نقل تكاد تكون منعدمة خاصة التي تتعلق بخبرات العاملين والمعرفة، حيث من خلال البحث المستمر توصلنا إلى بعض الدراسات التي تدور حول الموضوع وهي كما يلي:

بعنوان "ممارسات الموارد البشرية، والقدرة على خلق المعرفة والأداء في شركات التكنولوجيا العالية" ² (2001: Collins & al) - دراسة تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الممارسات الرئيسية للموارد البشرية (أي الاستحواذ الفعال، وتطوير الموظفين، وبناء الالتزام، وممارسات الربط الشبكي)، وثلاثة أبعاد لقدرات خلق المعرفة (رأس المال البشري، وتحفيز الموظفين، وتجميع المعلومات وتبادلها) وأداء الشركات، وأظهرت نتائج عينة من 78 شركة من شركات التكنولوجيا العالية أن الأبعاد الثلاثة لإنشاء المعارف تتفاعل بشكل إيجابي مع نمو المبيعات وعلاوة على ذلك، تبين أن ممارسات الموارد البشرية تؤثر على نمو المبيعات من خلال تأثيرها على أبعاد القدرة على خلق المعرفة. توضح الدراسة الموسومة بـ "أثر التغيرات والتوقعات على الاستفادة من خبرة وأداء فرق العمل" (2004) ³: Baumann & Bonner - أهمية الدور الذي تلعبه خبرة أعضاء فريق العمل في أداء الفريق ككل، وتبحث الدراسة في توقعات أعضاء فريق العمل والتغيرات التي تحدث داخل الفريق، وفي العلاقة بين هذه المتغيرات والخبرة ودرجة الاستفادة من الخبرة وانعكاس ذلك على أداء الفريق ككل، طبقت الدراسة على 194 من الطلاب جامعة تكساس تخصص علم النفس، خلصت الدراسة إلى أن التغيرات والتوقعات تؤثر على الاستفادة من الخبرة داخل فريق العمل من خلال تأثيرها على إدراك الخبرة، وإن إدراك الخبرة مرتبط إيجابيا مع كيف يقوم الفريق بالاعتراف والاذعان للعضو الأكثر خبرة في هذا الفريق.

- دراسة Cox & Boulton (2008) ⁴: بعنوان "تصميم تجربة الموظف: الاهتمام بالبعد العاطفي كمصدر للميزة التنافسية" تبحث الدراسة في الأزمة التي تعيشها المنظمات نتيجة لارتفاع معدلات دوران الموظفين وتزايد الفجوة بين الموظفين والمنظمات التي يعملون بها، بسبب قمع الإدارة لعواطف الموظفين وعدم إعطائهم الاهتمام الكافي والمؤثر على خبرة وأداء الموظف وتعامله مع العميل، ذكرت الدراسة وبناء على دراسة بريطانية سابقة استهدفت الموظفين البريطانيين في العام 2007، أن 90% من قوى العاملة مؤسسة كانوا مهتمين بوظائفهم، وأن 61% من قوى العاملة كانوا يعملوا بجهد كبير للاحتفاظ بوظائفهم والبقاء فيها بينما، 20% كانوا غير مهتمين على الإطلاق بوظائفهم مما ألحق الضرر بمؤسستهم. حيث خلصت الدراسة إلى أن التحول في اقتصاد السوق يحتم على كبار المديرين التنفيذيين الاهتمام بكل جانب من جوانب منظماتهم، وعليهم تفهم الجانب العاطفي للموظفين والإيمان بمنطقية هذه العواطف وانعكاساتها على تجربة الموظف وثقته بالمنظمة وأثره على تعامله مع العميل، وأن يعتبروا موظفيهم هم أول العملاء المستهدفين وذوي القيمة والأهمية للمنظمة.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن القول أن الدراسات التي تناولت مسألة خبرات العاملين والمعرفة قليلة وما تعلق بإنتاج معرفة يكاد يكون منعدما. وسنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة أهمية الحديث عن خبرات صانع المعرفة، من خلال دراسة أثر خبرات العاملين الذي يؤدي به إلى إنتاج المعرفة.

6. **منهج الدراسة:** من اجل بلوغ أهداف الدراسة واختبار الفرضية، فانه سوف يعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، أما عن المنهج التحليلي فيظهر في أساليب المعالجة الإحصائية واختبار فرضية الدراسة، كما استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة واستعملت الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

1- الإطار النظري لإنتاج المعرفة

في ظل التسابق نحو اكتساب اكبر قدر ممكن من المعارف المتميزة، أصبحت إدارة المعرفة من أكثر المداخل الإدارية انتشاراً ومصدراً أساسياً لتحقيق الميزة التنافسية. وتعد عملية إنتاج المعرفة من أهم المهام التي تقوم بها إدارة المعرفة، نظراً لتعلقها بالمعرفة الضمنية ذات الصبغة الشخصية التي يصعب وضعها في صيغة رسمية باعتبارها كامنة في الإدراك العام للعقل البشري، وهذا ما أشار إليه نوناكا ورونمولر (Nonaka & Reinmoeller, 2000) عندما بينا بان إنتاج المعرفة هو عملية ذاتية ومستمرة، تتجاوز الوجود المادي للحدود القديمة للنفس إلى النفس الجديدة، من خلال الاستحواذ على البيئة الجديدة، مشكلة توجه جديد للمعرفة الجديدة، ومن ثم فهي رحلة من الوجود الحالي إلى المستقبل⁵. وعموماً يمكن القول بان عملية إنتاج المعرفة القدرة على الإضافة إلى الرصيد المعرفي سواء من خلال تطوير وتنمية المعارف الموجودة فعلاً أو من خلال خلق معارف جديدة لم تكن موجودة من قبل، وذلك بمحاولة استخراج المعرفة التي يحتفظ بها العاملين، لذا يتعين على المؤسسة الاتجاه نحو تشجيع الاتصال والتبادل الخبرات والمهارات والتجديد، وبالإضافة إلى تشجيع العاملين على اكتساب واستتباط أفكار جديدة وكسر العوائق النفسية التي تحول دون ذلك، بالاستعانة ببعض الأدوات الشكلية كنماذج، أساليب التخطيط أو الوسائل التي تسمح بتجسيد وتنظيم نشاط إنتاج المعرفة والتي من أهمها ما يلي⁶:

- أدوات تسمح بتحديد وتعريف المشكلة من خلال جمع المعطيات وتحليلها بالنظام المعلوماتي؛
- أدوات عصف الأفكار وابتكار الأفكار الجديدة أو اللجوء إلى الاقتراحات الفردية، بإخراج ما هو في الذهن وتحويله إلى معرفة أصلية، كما تقوم بتصنيف الاقتراحات، وهيكلية المعرفة، وتبويبها، والقيام بتوزيعها؛
- أدوات التبادل والاقتسام التي تسمح بنشر المعارف المختلفة.

إن عملية إنتاج أفكار جديدة لا تعني دائماً الحصول على معرفة مفيدة والتوصل إلى ابداعات لذلك فان احد الأهداف الرئيسية لإدارة المعرفة هي زيادة نسبة الأفكار الإبداعية التي يمكن تحويلها إلى ابداعات وتقديم حلول مفيدة للمشكلات، كما لا يكفي لإنتاج المعرفة في المؤسسة مجرد تأسيس وحدة خاصة مثل البحوث وتطوير تكون مسئولة على الحصول على المعرفة وتصنيفها وجعلها متاحة للوحدات الأخرى، وإنما يستلزم الأمر أيضاً إيجاد ثقافة تشجع على سلوك تبادل المعرفة وبناء عقلية تقدر أهميتها في كل الوحدات التنظيمية، ولا بد من الإشارة إلى أن عملية إنتاج المعرفة لم تعد مقتصرة على العمليات الداخلية في المؤسسة (معارف المستخدمين والتحسينات العملية المستمرة) فقد تجاوزت حدود المؤسسات الفردية إلى ضرورة بناء شبكات أعمال تضم العديد من مؤسسات و الجماعات والأفراد نذكر منها⁷:

- الاقتداء بأفضل الممارسات وتجارب المؤسسات الأخرى؛
- حضور المؤتمرات وتوظيف المستشارين ومستخدمين جدد؛
- جمع بيانات من الزبائن والمنافسون؛
- التعاون مع المؤسسات الأخرى وتأسيس تحالفات بناءة؛
- تشكيل أعمال مشتركة.

كما أن عملية إنتاج المعرفة تبدأ من داخل العاملين وتترجم إلى إبداع خارجي، بناء على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم توليد المعرفة جديدة غير مسبقة أو نسخ معرفة قديمة لتحل محلها معرفة جديدة بديلة باستخدام الوسائل الاستباقية والاستقرائية في قضايا وممارسات جديدة تساهم في تعريف المشكلات وإيجاد الحلول الجديدة لها بصورة إبداعية مستمرة. يعرف نوناكا وآخرون (Nonaka & al, 1996) عملية توليد المعرفة بأنها عملية مستمرة من التعلم من خلال الحصول على سياق جديد، ورؤية جديدة للعالم ومعارف جديدة في التغلب على حدود الفردية والقيود⁸. ويؤكد كل من (Bourdreau & Couillard, 1999) على أن عملية توليد المعرفة هي العملية التي تبدأ بفكرة يقدمها الفرد وتكتسب من خلال التعلم، البحث العلمي، التطوير التقني بغية امتلاك مستقبل قابل للنمو التطبيقي⁹. يعرف كل من منيمي وآخرون (Momeni & al, 2011) توليد المعرفة بأنها تعلم واكتساب معارف جديدة ويتعين على الأفراد التفاعل وتبادل المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة مع بعضها البعض¹⁰. ويضيف كل من برتلت وآخرون (Bartlett & al, 2004) بأن عملية توليد المعرفة تكون باكتساب المعرفة الموجودة في المصادر الخارجية ويتم ذلك من خلال تدريب العاملين وتعليمهم، أو من خلال القراءة، وملاحظة الذكية والتجارب، أو النشاطات المماثلة، أو من خلال الاستماع إلى المحاضرات؛ وإما بتوليد معرفة جديدة من خلال توسيع المعرفة الموجودة سابقا بواسطة التفكير والتحليل. فحينما يفكر شخص في مشكلة ما، وما الذي حصل، وما نتائج ذلك، وكيف تترابط الأشياء بعضها ببعض، فإنه يكون في موضع توسيع معرفته من خلال إحداث تكامل بين المعرفة السابقة وبين الانعكاسات الجديدة الناشئة عن عملية التفكير في ذلك المشكل؛ أو بتوليد معرفة جديدة من خلال الاستكشاف، التجربة، والإبداع. وكما نعلم فإن الإبداع يعتبر أكثر المصادر قيمة لتوليد معرفة جديدة¹¹.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة مشاركة المعرفة والتي تعتمد على التدفق الحر للمعرفة والتبادل المستمر للمعارف والخبرات بين الأفراد، ويرى ياه وآخرون (Yeh & al, 2011) مشاركة المعرفة على أنه عملية اتصالية، يتم فيها مناقشة المعارف وتبادلها من خلال التفاعل المباشر، وعن طريق الانترنت، بغرض رفع قيمة المعرفة الموجودة¹². كما يعتبر كل من (Tjakraatmadja & Martini, 2011) مشاركة المعرفة هو وسيلة لامتناس المعرفة من خلال الخبرة والبحث المنتظم، وإدارة المعلومات والمعرفة وتخزينها للوصول إليها بسهولة وتحويلها ونشرها¹³. وهذا ما يؤكد (Schmitz, 2011) إذ يعرفها بأنها تمثل النشاط الذي يقوم به العاملين من أجل المساهمة المشتركة في استخدام واستثمار المعرفة¹⁴، ومن هنا يشير (Skyrme, 1999) إلى أن مشاركة المعرفة يجب أن تصبح سلوكا مزروعا ومغروسا لدى كل العاملين والمهنيين، وهذا يتطلب تدريبهم وتنميتهم وتفعيل دور القيادة والتغيير والدوافع

لديهم¹⁵. ولقد أكد مركرد (Marquardt, 2002) على أن المشاركة بالمعرفة تتم قصدا داخل المؤسسة من خلال اللقاءات المبرمجة مسبقا، كما قد تكون عن غير قصد من خلال اللقاءات الاجتماعية غير المبرمجة¹⁶.

وأخيرا مرحلة التطبيق والتي يتم فيها جعل المعرفة أكثر ملائمة للاستخدام في تنفيذ أنشطة المنظمة وأكثر ارتباطا بالمهام التي تقوم بها، أي نقل الأفكار والمعارف والخبرات الثمينة إلى ممارسات مندمجة مع الأداء المنظمي بهدف تحسين جودة هذا الأداء وكفاءة العمل وفعاليته. إن تطبيق المعرفة هو غاية إدارة المعرفة وهو يعنى استثمار المعرفة فهي التي تؤدي إلى إثراء التجارب والخبرات المصاحبة لها ونقل المعرفة باستمرار إلى أفاق ومجالات متجددة، من خلال التطبيق في الواقع العمل¹⁷. ومن وجهة نظر هايديغ وفوريك (Vorbeck & Heidig, 2001) فإن تطبيق المعرفة يسمح بعمليات التعلم الفردي والجماعي الجديدة والتي تؤدي إلى إبداع معرفة جديدة، وقد استخدمت عدة أساليب لتطبيق المعرفة منها، الفرق المتعددة الخبرات الداخلية، مبادرات عمل مقترحات الخبرة الداخلي، اعتماد مقاييس للسيطرة على المعرفة، تدريب الفريق من قبل خبراء متمرسين¹⁸. ويشير جرانت (Grant) إلى أنه يمكن التمييز بين ثلاثة آليات لتطبيق المعرفة هي¹⁹:

- التوجيهات: يقصد بها مجموعة محددة من القواعد والإجراءات والتعليمات التي يتم وضعها لتحويل المعرفة الضمنية للخبراء إلى معرفة صريحة لغير الخبراء.
- الروتين: فيشير إلى وضع أنماط للأداء ومواصفات للعمليات تسمح للأفراد بتطبيق ودمج معرفتهم المتخصصة دون الحاجة إلى الاتصال بالآخرين.
- فرق العمل ذات المهام المحددة ذاتيا: وهي بناء فرق العمل ذات المهام المحددة ذاتيا، فيتم استخدامها في المواقف التي تكون فيها المهام معقدة وتتسم بقدر من عدم التأكد ولا يمكن استخدام التوجيهات أو الروتين بشأنها.

2 - الإطار النظري لخبرات العاملين:

إن خبرات العاملين ونظرا لطبيعة بيئة الأعمال الحديثة وتركيزها على الإبداع وخلق المعرفة، برزت كمورد أساسي في تعزيز أداء منظمات وتحقيق أهدافها. ويمكن تعريف خبرات العاملين على أنها تفاعل بين العاملين وبيئتهم أو بينهم وبين ما يواجهونه من ظروف أو مشكلات أو أشخاص ليحدث انسجام، وبين ما يواجهونه من مشاكل أو تحدث موائمة بين سلوكهم ونموهم بما يمكنهم من الاستجابة لها فهي تشمل كل أنواع النشاط المتضمنة في جهود العاملين ليتكيف بنجاح مع الموقف جديد. وهذا ما أكدته مدجر وآخرون

(Madjar & al, 2002) حين عرفوا خبرات العاملين على أنها ما حصل عليه العاملين أثناء التفاعل مع عناصر الحياة المهنية (الشركات والمشرفون والزعماء في العمل والعملاء والبيئة وما إلى ذلك) والتي تؤثر على الإدراك والوجدان وتؤدي إلى السلوكيات الخاصة التي تصدر عنهم²⁰. كما يشير هكسلي (Huxley) إلى أن الخبرات العاملين ليست هي ما حدث للعاملين، بل هي ما الذي فعلوه حيال ما حدث لهم²¹. ويضيف هريس (Harris, 2007) بأن خبرات العاملين هي ذلك التراكم من التجارب التي تم تحصيلها من طرف العاملين بالمؤسسة طوال فترة العمل التي قضوها من خلال حياتهم المهنية²². وعموما يمكن القول بأن خبرات العاملين لا تظهر بسهولة، فهي تتكون

داخل العاملين نتيجة للتفاعل الذي يحدث ما بين العامل وظروف العمل بحيث تتسجم مع احتياجات العامل، رغباته، أغراضه وقدراته لخلق وتوليد ما يسمى بالخبرات²³. وحسب مركرد (Marquardt, 2000) فإن العاملين يكتسبوا الخبرات من خلال المشاركة في عمل معين أو حدث معين، وغالبا ما يؤدي تكرار هذا العمل أو الحدث إلى تعميق هذه الخبرات وإكسابها عمقا أكبر وعفوية أكبر²⁴. كما يشير (flavell, 1979) إلى أن الخبرات التراكمية التي تكونت نتيجة استخدام المعرفة وتوظيفها في مختلف مواقف من خلال إدراك العاملين لقدراتهم المعرفية الخاصة²⁵.

و على الرغم من وجود تعريفات مختلفة للخبرات إلا أنه يمكننا حصرها في وجهتي نظر الأولى تعرف الخبرات على أساس المعرفة والإدراك بأنها حيازة الفرد لمعرفة في المفاهيم والإجراءات والتي يمكن استخدامها بسهولة، بالإضافة إلى وجود مهارات رقابية عالية والقدرة على التنظيم الذاتي. أي هي نتيجة لتراكم المعرفة عبر الزمن والتي تمكن العاملين من الوصول إلى مستويات عمقه من الفهم والإدراك التي من خلالها يستطيع العاملين حل المشكلات التي تواجههم؛ أما وجهة النظر الأخرى فتتناول مفهوم الخبرات على أساس الأداء من حيث الممارسة والأداء النوعي في مجال عمل محدد²⁶. ومن خلال وجهتي النظر السابقتين نجد أنه لا يوجد اختلاف كبير بينهما، فالتعريف الأول يعتمد على المعرفة والإدراك ويفترض أنها تؤدي إلى أداء بمستوى عالي، بينما التعريف الآخر يعزز ويقيس الأداء ويفترض أنه نتيجة لسماوات المعرفة التي يمتلكها العاملين. وكلا التعريفين يؤكد على أن الخبرات يتم تطويرها واكتسابها من خلال التجربة والممارسة. ويمكن تحديد للخبرات عدة جوانب بحيث كل الجوانب متكامل ويؤثر كل جانب في غيره ويتأثر به وهي²⁷:

- الجوانب المعرفية: اكتساب الخبرات تشمل المشاركة في التجارب من خلال الملاحظة تقليد وممارسة، ويتعلم العاملون خصائص الأشياء التي يتعامل معها وتفاعلاتها وأثارها مما يشكل تراكم المعرفة.
- الجوانب الأدائية: يكتسب العاملون الأداء المناسب والفهم وحسن التصرف لممارسة أمور العملية والإدراك الكامل للعلاقات والعمليات، والمنظمة تقوم بدور مهم في تهيئة الظروف المناسبة أمام العاملين لاكتساب الأداء المناسبة.
- الجوانب الوجدانية: يكتسب العاملون ميلا واستجابة نحو بعض الأمور التي يصاحبها الرضا والارتياح بحيث تأثر تأثرا إدراكيا ونافعيا، نظرا لأن عملية اكتساب خبرات ترتبط بالرغبة في مشاركتها وما يرتبط بها من التجارب والعواطف بسياقات المضمون.

ويمكن القول بأن الخبرات تعد سمة من سمات الفرد والجماعات والتي تؤثر في جودة أداء العاملين ودرجة الاعتماد عليهم داخل المنظمة²⁸، وبناء عليه يمكننا تصنيف خبرات العاملين إلى:

خبرات فردية: هي الخبرات التي يمتلكها العاملين والتي اكتسبوها من التجارب الفعلية الصادرة من الممارسة العملية والتعلم الفردي، والتي تمكنهم من معالجة المشاكل. فهي تتراكم من خلال العمل الوظيفي لمدة زمنية إلى جانب توفر الرغبة الكاملة لدى العاملين في زيادة خبراتهم من خلال تفاعلهم الإيجابي مع المهام والمتطلبات الوظيفية وزملائهم في المنظمة، وتتضح فائدتها وأهميتها من كونها تقدم منظورا تاريخيا يتم من خلاله رؤية وفهم

المشاكل والأحداث الجديدة. بحيث يقوم العاملون أنفسهم بإجراء التجارب اخذين في الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة والاحتمالات المرتبطة بالمشكلة، بحيث يتوصلوا من خلال هذه التجارب إلى اختيار البديل الأفضل معتمدين في هذا الاختيار على مخزونهم من الخبرات العملية. وهذا ما أكدته دلموند وآخرون (Delmond & al, 2003) بقولهم تتشكل تلك الخبرات الفردية نتيجة الدراسة أو التعلم الذاتية والتجارب التي يمر بها العاملون وملاحظتهم لكل ما يجري حولهم من أمور، أو أنها في النهاية حصيلة للمعرفة الخارجية بعد أن يطوعها العاملون وفق قدراتهم الذهنية وتركيبهم الاجتماعي النفسي المميز²⁹.

خبرات جماعية: وهي الخبرات الجماعية لفرق العمل التي اكتسبوها من تراكم المعارف والتجارب السابقة التي عاشوها والتي كونت لديهم من ما يعرف بالتعلم الجماعي، لذا فهؤلاء العاملون يشتركون عادة في نفس الخبرات التي تؤثر على فعالية أداء الفريق، فكلما كان أعضاء الجماعة ذوي خبرات كلما كانت فعالية أدائهم أعلى، فخبرات أعضاء الفريق هي من أهم الموارد التي يمتلكها الفريق³⁰. وعموما يمكن القول بأنه يكون الاكتساب الجماعي للخبرات مثل³¹:

- تشكيل واستعمال نتائج تحليل المشاريع في تبادل الخبرات؛
- توفير وتوظيف الإجراءات و رسملت الممارسات الوظيفية؛
- تدعيم عمل مجموعات تبادل الممارسات.

3 - أثر خبرات العاملين في إنتاج المعرفة

تعمل عملية إنتاج المعرفة على خلق معارف جديدة، وذلك باعتماد بشكل مباشر على العاملين من خلال توظيفهم لخبراتهم عند الحاجة للحصول على معرفة جديدة، وسنحاول من خلال ما يلي معرفة كيف تؤثر خبرات العاملين في إنتاج المعرفة.

3- 1 أثر خبرات العاملين على توليد المعرفة: إن المعرفة بمفهومها الواسع تعد مصدرا تنظيميا أساسيا يرتكز على الخبرات العاملين، خاصة وأنها ذات صفة شخصية، والتي اكتسبوها من التجارب الفعلية الصادرة من الممارسة العملية والتعلم الفردي التي تمكنهم من معالجة المعلومات، فكلما كانت هناك خبرات متنوعة وعميقة تساهم بدرجة مهمة في رفع مستوى الفهم والاستيعاب أكثر للمشكلة و الحكم على الأشياء، كلما زادت نسبة التأمل والتركيز لتحقيق مستويات عالية من المعارف وهذا ما يؤثر بشكل ايجابي في توليد معرفة جديدة. فالفهم المكتسب من خلال الخبرات أو البحث تزيد من نسبة الإدراك والملاحظة الأمور بسهولة وبشكل أكثر وضوحا، فكلما تنوعت الخبرات كلما كانت عملية توليد المعرفة أكثر سهولة ويسر³²، وهذا ما يؤكد نوناك وتاكيشي (Nonaka & Takeuchi) حينما قالوا بأن مفتاح عملية توليد المعرفة هو الخبرات التي تساعد في فهم واستيعاب الأمور فمن خلال استرجاع المعارف المكتسبة سابقا في كيفية استخدامها واستغلالها في مواقف معينة³³.

3- 2 اثر خبرات العاملين في المشاركة بالمعرفة: المعرفة مغروسة في ذهن العاملين الذين يحتفظوا بها، وتتميز بصعوبة تقاسمها مع الآخرين وان تمت مشاركتها تكون بدون استخدام اللغة، بل من خلال الملاحظة، المحاكاة

والممارسة والتي تزيد بزيادة الخبرات، خاصة وأن عملية مشاركة المعرفة هي عملية تبادل واتصال يتم فيها مناقشة المعارف وتبادلها من خلال التفاعل المباشر بغرض رفع قيمة المعرفة الموجودة وهذا ما يحتاج إلى خبرات العاملين التي تؤثر فيها بشكل ايجابي، حيث أنها كلما زادت خبرات العاملين كلما زادت فعالية المشاركة، حيث أشار إلى ذلك نوناك وتاكيشي (Nonaka & Takeuchi) عندما قالوا بأن المشاركة في المعرفة تكون من خلال الخبرات المباشرة في اتصال ونقل المعرفة للعاملين مع ضمان فهمها من قبل المستخدم³⁴. كما اعتبار كل من (Tjakraatmadja & Martini, 2011) بأن عملية مشاركة المعرفة على أنها وسيلة لامتصاص المعرفة من خلال الخبرات السابقة في اتصال وتواصل بين الأطراف³⁵.

3- 3 أثر خبرات العاملين في تطبيق المعرفة: تحتاج عملية التطبيق الناجحة للمعرفة إلى تفعيل التمثيل المعرفي للخبرات السابقة لدى العاملين مع مكونات الموقف المشكل لإنتاج الحل المستهدف لإكمال المعرفة الناقصة لديهم فيما يتعلق بالمشكلة، فكلما كانت هناك الخبرات فنية وعملية للعاملين كلما تمكنوا من ضمان تطبيق المعرفة بشكل صحيح، حيث يؤكد على ذلك جنكس (Jennex, 2007) بأن عملية تطبيق المعرفة المرتبط بعملية التعلم والاستفادة من التجارب والخبرات السابقة في حل المشاكل، حيث إن خبرات العاملين تأثر بشكل مباشر على عملية تطبيق المعرفة فمن دونها لن يتمكن العاملين من تطبيق المعرفة والتعلم منها³⁶.

ثانيا: الإطار المنهجي للدراسة

1- المنهج المتبع: بهدف تحليل العلاقة الارتباطية القائمة بين متغيرات الدراسة وتفسيرها، وللتحكم في الموضوع ارتأينا تبني المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد منهجا ملائما للدراسات التي تتبنى المدخل المعرفي من خلال وصف ما هو كائن وتفسير وتحليل الظروف والعلاقات القائمة بين الوقائع. أما بالنسبة لنوع التحليل المستخدم في الدراسة فهو التحليل الكمي عن طريق استخدام الاستبيان في اختبار الفرضية وتحليل العلاقة بين المتغيرات.

2- أداة الدراسة: ولقد استعملنا الاستبيان كأداة لجمع البيانات، لمحاولة الوصول إلى أفكار طبقة كبيرة من الباحثين. ولقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

القسم الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية: تعتبر المتغيرات الشخصية ذات أهمية كبيرة في التعرف على خصائص المجتمع والوقوف على مدى تأثيره على نتائج الدراسة، من أهم المتغيرات الشخصية للعاملين وهي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: ويشمل هذا الجزء العبارات التي تتكون منها الاستبيان، حيث تضمنت أداة الدراسة (19) فقرة على مقياس ليكرت الخماسي. وهي مقسمة إلى محورين: المحور الأول يتمثل في متغير خبرات العاملين يحتوي على عبارات تصف الواقع الفعلي والشخصي لخبرات العاملين حيث تضمن على (9) عبارات، وقد تم تحديد بعدين وهما خبرات الفردية وخبرات الجماعية، أما المحور الثاني فيتمثل في متغير إنتاج المعرفة يحتوي على عبارات تصف الواقع الفعلي والشخصي لإنتاج المعرفة ويشمل على (10) عبارات موزعة على ثلاثة أبعاد هي: توليد المعرفة، مشاركة المعرفة وتطبيق المعرفة.

3- **مجتمع وعينة الدراسة:** صيدال هي مؤسسة عمومية اقتصادية تعرف بالمؤسسة الوطنية لإنتاج المواد الصيدلانية وتتكون من الفروع التالية: فرع بيوتيك (BIOTIC)، فرع انتيبايوتيك (ANTIBIOTIC) وفرع فارمال (PHARMAL)، ولهذا الفرع ثلاثة مصانع: مصنع قسنطينة، مصنع الدار البيضاء و مصنع عنابة. تتكون مؤسسة صيدال: من وحدات تجارية تتواجد في غرب الجزائر في كل من وهران، وسط الجزائر، شرق الجزائر ومديرية التسويق، ومركز الأبحاث والتطوير .

قرر مجمع صيدال في 04 جويلية 1999 إنشاء مركز للبحث والتطوير ليصبح مخبرا تاما للأبحاث والتطوير يساعد على ضمان البقاء وديمومة المجمع، يتم انجاز مهام مركز البحث والتطوير بواسطة تنظيم مكون من مجموعة من المخابر، هياكل تقنية، هياكل وهيئات دعم، فرق مشاريع وفرق البحث. يسعى إلى الاهتمام بما هو بحث علمي وتطوير للأدوية والتقنيات الصيدلانية، وكذا السعي إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في تصنيع الأدوية، كما يساهم في إعداد سياسة تطوير الأدوية من أجل ابتكار صيدلاني متواصل، ومن أهم وظائفه تصميم وتطوير وصناعة الأدوية الجينية حيث يطور سنويا من 5 إلى 6 منتجات مطابقة جديدة لتدرج في قائمة منتجات المجمع. إن إنشاء مركز للبحث والتطوير قد سمح لمجمع صيدال بالانفتاح على عالم الأبحاث وأقام جسرا بين المؤسسة والجامعة ومنذ ذلك الحين، أصبح مجمع صيدال يخصص 3 % من رقم أعماله لأنشطة البحث والتطوير.

يشمل مجتمع الدراسة جميع الباحثين في مركز البحث وتطوير بمجمع صيدال البالغ عددهم 168، وقد تم توزيع 100 استبيان على عينة عشوائية تمثل نسبة 60 % من مجتمع الدراسة إذ تم استرداد 90 استبيان واستبعاد 10 لعدم اكتمال تعبئتها وبذلك أصبحت عينة الدراسة تشكل نسبة 53.57 % من المجتمع الكلي .

ثالثا: تحليل ومناقشة النتائج

1- ثبات أداة الدراسة:

يمثل الجدول التالي نتائج ألفا كرونباخ الذي يعد وسيلة لبيان مدى ثبات واتساق محاور الدراسة :

جدول رقم (01) : نتائج مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة ألفا كرونباخ %
1	خبرات العاملين	84.5
2	إنتاج المعرفة	86.7
3	الاستبيان ككل	85.85

المصدر: مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الأول 84.5% وهي قيمة مرتفعة كما كانت أيضا مرتفعة بالنسبة للمحور الثاني حيث بلغ 86.7 %، و بالنسبة للاستمارة ككل بلغ 85.85 %، وهي دالة على صلاحية الدراسة وثبات محاور الدراسة.

2- اختبار التوزيع الطبيعي:

لكي تكون البيانات ملائمة للتحليل الإحصائي فإنه يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي، وللتأكد من ذلك سوف نستخدم Kolmogorov - Smirnov لاختبار مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (02) : اختبار (Kolmogorov-Smirnov)

الرقم	العنوان	Kolmogorov-Smirnov	النتيجة
1	خبرات العاملين	0.86	يتبع التوزيع الطبيعي
2	إنتاج المعرفة	0.82	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: مخرجات spss

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن قيم Kolmogorov-Smirnov أكبر من 0.5، وهذا دليل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي أي أنها ملائمة للتحليل الإحصائي.

3- تحليل محاور الاستبيان :

نقوم في هذا الجزء بتحليل الاستبيان باستخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي: الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وقد تقرر أن يكون الوسط الحسابي لإجابات عن كل عبارة من (1- أقل من 2.5) دالا على مستوى منخفض من القبول، ومن (2.5- أقل من 3.5) دالا على مستوى متوسط، ومن (3.5- أقل من 5) دالا على مستوى مرتفع .

1.3 تحليل اتجاهات الأفراد نحو محور الخبرات العاملين:

جدول رقم(03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لخبرات العاملين

رقم العبارة	أبعاد متغير خبرات العاملين وعبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
1	تعتمد بشكل كبير على خبراتك الفردية في حل مشاكل العمل.	4.46	0.40	1	مرتفع
2	تعتمد بان تجاربك السابقة تمكنك من الاستجابة السريعة للتغيرات المطلوبة في العمل	4.42	0.42	3	مرتفع
3	تعتمد بان رصيدك من خبرات يعد احد مصادر تحقيق نجاحك.	4.16	0.48	6	مرتفع
4	تثق بخبراتك في إيجاد أفكار جديدة بحيث تمكنك من مواجهة الأمور المعقدة.	4.22	0.44	5	مرتفع
5	تتخذ القرارات بناء على خبراتك السابقة.	4.43	0.41	2	مرتفع
6	تعتمد بان خبرات الجماعة تساهم في إيجاد حلول جديدة.	3.88	0.68	7	مرتفع
7	تعتمد بان خبراتكم الجماعة تتشكل من خلال الممارسات.	3.52	0.64	9	مرتفع
8	تنتج خبرات الجماعة انطلاقا من المشاركة الفعلية في حل المشاكل.	4.37	0.48	4	مرتفع
9	تعتمد بان الخبرات الجماعة لها تأثير على القرارات المتخذة.	3.56	0.62	8	مرتفع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من الجدول رقم (3) أن اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات " خبرات العاملين " جميعها ايجابية، بحيث تشكل الفقرات (1) و (5) و (2) و (8) و (4) و (3) المراكز الأولى من حيث حصولها على أعلى أوساط حسابية حيث

تصل تلك الأوساط الحسابية لتلك الفقرات إلى (4.46)، (4.43)، (4.42)، (4.37)، (4.22)، (4.16) على التوالي، بانحراف معياري (0.40)، (0.41)، (0.42)، (0.48)، (0.44)، (0.48) على التوالي، وهذا يعني أن اتجاهات أفراد عينة تشير إلى اتفاق على توافر تلك الفقرات، مما يدل على أن العاملين في مركز البحث والتطوير بصيدال يعتمدوا اعتمادا كبيرا على خبراتهم في حل المشاكل التي تواجههم في العمل، ومن جهة أخرى، تشكل الفقرات (6) و(9) و(7) من فقرات خبرات العاملين بوسط حسابي (3.88)، (3.56)، (3.52) على التوالي وبانحراف معياري قدره (0.68)، (0.62)، (0.64) على التوالي، وهذا يشير على اتفاق أفراد العينة على هذه المراكز، مما يدل على العاملين بمركز البحث وتطوير أن خبرات تتشكل من خلال الممارسة التي تؤثر في اتخاذ القرارات حول المشاكل المختلفة.

2.3 تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو محور إنتاج المعرفة

جدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإنتاج المعرفة

رقم العبارة	أبعاد متغير إنتاج المعرفة وعبارات القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
1	يكتسب العاملين معارفهم بالاعتماد على خبراتهم.	4.70	0.36	3	مرتفع
2	الأفكار الجديدة تقدم عن طريق الحوار والتفاعل وتبادل الآراء.	4.82	0.33	1	مرتفع
3	يهتم مجتمعكم بتوفير كل الموارد الضرورية ولقاءات دورية من أجل تبادل المعارف والأفكار والخبرات بين العاملين لتوليد معارف متميزة .	3.92	0.66	7	مرتفع
4	يقوم العاملين بتبادل المعارف والخبرات فيما بينهم بغض النظر عن مستوياتهم	4.33	0.56	5	مرتفع
5	لدى العاملين استعداد ورغبة لمشاركة ما لديهم من معارف وخبرات مع الآخرين	4.71	0.35	2	مرتفع
6	الحوارات ونقاشات مع الزملاء تسمح لكم بالكشف عن معارفكم وخبراتكم	4.66	0.52	4	مرتفع
7	يجب أن تصرح بما تملكه من خبرات ومعارف نادرة.	3.79	0.70	9	مرتفع
8	هناك حرص على تطبيق الدروس المتعلمة من الممارسات لتحسين العمل	4.22	0.62	6	مرتفع
9	يقوم العاملين بتجريب ما تم التوصل إليه أولا ثم القيام بتنفيذه	3.77	0.72	10	مرتفع
10	يجد العاملين صعوبة في تطبيق ما تعلمته في عملهم	3.90	0.65	8	مرتفع

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من الجدول رقم (4) إن اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات "إنتاج المعرفة" جميعها ايجابية، حيث تشكل الفقرات (2) و(5) و(1) و(6) و(4) و(8) المراكز الأولى على التوالي من حيث حصولها على أعلى أوساط حسابية. حيث تصل تلك الأوساط الحسابية لتلك الفقرات إلى (4.82)، (4.71)، (4.70)، (4.66)، (4.33)، (4.22) على التوالي، بانحراف معياري (0.33)، (0.35)، (0.36)، (0.52)، (0.56)، (0.62) على التوالي، وهذا يعني أن اتجاهات أفراد عينة البحث تشير على الاتفاق على تلك الفقرات، مما يدل على أن العاملين في مركز البحث والتطوير

بصيدال يتفقون على أن توليد المعرفة تكون بتبادل المعارف وخبرات بين العاملين من خلال المشاركة بين العاملين بالحوار والمناقشة كما أن لهم حرس على تطبيق ما تم تعلمه، ومن جهة أخرى تشكل الفقرات (3) و (10) و (7) و (9) على التوالي المراكز الأخير من فقرات إنتاج المعرفة بوسط حسابي (3.92)، (3.90)، (3.79)، (3.77) وانحراف معياري (0.66)، (0.65)، (0.70)، (0.72) على التوالي، مما يدل على أن أفراد العينة يتفقوا على أن لهم الرغبة بتصريح بمعارفهم والمتميزة إلا إن المجمع لا يوفر لهم كل الإمكانيات الضرورية التي تساعد على تبادل المعارف والخبرات والتي تمكنهم من توليد معارف متميزة، كما أنهم يجدون صعوبة في تطبيق وتجريب ما تعلمه لتحسين العمل.

4- اختبار فرضية الدراسة:

تقول فرضية الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية عند 0.05 بين خبرات العاملين وإنتاج المعرفة في للباحثين في صيدال، ولاختبارها سوف نقوم بحساب معامل الارتباط، معامل التحديد، وهي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (05): نتائج معامل الارتباط، معامل التحديد

معامل الارتباط	معامل التحديد
0.821	0.674

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن معامل الارتباط موجب ويقدر بـ (0.821) ومعامل تحديد يقدر بـ (0.674) يعني أن هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة طردية بين خبرات العاملين وإنتاج المعرفة.

جدول (06) نتائج الانحدار الخطي البسيط

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
0.821	0.674	2.654	0.000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما في الجدول رقم (06) وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية، أي وجود اثر ايجابي للمتغير المستقل في المتغير التابع في المركز البحث والتطوير محل الدراسة، وبلغت مساهمته 67.4 % وبمعامل انحدار (2.654) يعني أن زيد في خبرات العاملين بـ 1 % سيرفع من إنتاج المعرفة بـ 2.654 % وهذا ما يجعلنا نقبل بفرضية الدراسة، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05.

5. مناقشة النتائج:

تؤثر خبرات العاملين في توليد المعرفة من خلال عملية تبادل المعارف التي تركز أساس على الفهم المكتسب من خلال الخبرات الذي يزيد من نسبة الإدراك والملاحظة الأمور بسهولة وبشكل أكثر وضوحاً من يؤدي لتوليد معارف جديدة³⁷. فكلما تنوعت الخبرات كلما زادت عملية توليد المعرفة، وبحسب نوناك وتاكيشي فان مفتاح عملية توليد المعرفة هو الخبرات التي تساعد في فهم واستيعاب الأمور فمن خلال استرجاع المعارف المكتسبة سابقاً في كيفية استخدامها واستغلالها في مواقف معين³⁸.

كما تؤثر خبرات العاملين على عملية المشاركة المعرفية، من خلال عملية الاتصال التي تحتاج إلى الخبرات في تفسير وترجمة المعرفة إلى أشكال قابلة للفهم، باستخدام أساليب التعبير التي تساعد على ذلك من خلال صياغة

وتشكيل مختلف المفاهيم وتحديد المنهجية وبناء المحتوى والتأكد من مدي فهمها لضمان تطوير وخلق المعرفة تساهم فعليا في نجاح عملية مشاركة المعرفة، وهذا ما أكدته كل من Amayah & Nelson بان مشاركة المعرفة تكون باستخدام الخبرات والمعلومات لمساعدة الآخرين في حل المشكلات، وتطوير أفكار جديدة³⁹. كما تؤثر خبرات العاملين في تعزيز تطبيق المعرفة، من خلال عملية التعلم التي تم اكتسابها من تجارب والممارسات السابقة من حل المشاكل في ميدان العمل. كما أكد على ذلك Jennex إلى أن عملية تطبيق المعرفة المرتبط بعملية التعلم والاستفادة من التجارب والخبرات السابقة في حل المشاكل أي الخبرات العاملين تأثر بشكل مباشر على عملية تطبيق المعرفة فمن دونها لن يتمكن العاملين من تطبيق المعرفة والتعلم منها⁴⁰.

وعليه يمكن أن نستنتج بان كل مرحلة من مراحل إنتاج المعرفة (التوليد، المشاركة والتطبيق) تعتمد على خبرات العاملين، فالمعرفة تعتبر أصلا يصعب التحكم في إنتاجه والحصول عليه واستخدامه والمشاركة فيه وتأطيره رسميا للتطبيق، نظرا لتمرکزها في عقول العاملين. لذلك فان قدرة المؤسسة على استكشاف هذه المعرفة واستغلالها وإدارتها يحتم عليها الاهتمام أكثر بمصدر تواجدها الذي ينبثق من خبرات العاملين. لذا يتعين على مركز البحث والتطوير بمجمع صيدال العمل على تطوير وتنمية خبرات العاملين بصفة مستمرة وتشجيعهم من خلال التدريب والتحفيز لضمان استخدام المعرفة وتطبيقها بشكل المناسب من اجل الوصول إلى الإبداع.

الخلاصة:

تمر عملية إنتاج المعرفة بثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة توليد المعرفة التي يتم فيها استخلاص المعرفة من مصادرها الإنسانية والتنظيمية؛ مرحلة مشاركة المعرفة ويتم فيها عملية التفاعل المستمر وتبادل للمعرفة المنظورة وغير المنظورة بين الأفراد، فرق العمل، جماعات المعرفة في داخل المؤسسة، وبين المؤسسة والمستفيدين، وبين المؤسسات التي تعمل في السوق؛ وأخيرا مرحلة مرحلة التطبيق والتي يتم فيها جعل المعرفة أكثر ملائمة للاستخدام في تنفيذ أنشطة المنظمة وأكثر ارتباطا بالمهام التي تقوم بها من خلال الممارسات التنظيمية للعاملين وفرق العمل، يكون أساسه إثراء الخبرات المصاحبة لها ونقل المعرفة باستمرار إلى أفاق ومجالات متعددة، من خلال التطبيق في الواقع العمل. لذا يسعى مركز البحث وتطوير بمجمع صيدال باستمرار للبحث عن أصحاب خبرات الذهنية والفنية المتميزة القادرين على إنتاج المعارف، وعن سبل المحافظة على ما تمتلكه من خبرات سابقة، والسعي جاهدة لإثرائها وزيادتها من خلال التدريب والتحفيز والتنقل بين الأقسام وخلق أجواء مناخية مريحة في العمل لزيادة خبرات هؤلاء العاملين، التي تؤثر في عملية إنتاج المعرفة بشكل ايجابي انطلاقا من تراكم المعرفي الناتج من خبرات والتجارب السابقة بحيث تثري معارفهم وتضمن لهم قاعدة أساسية يركزوا عليها في عملية توليد المعرفة، كما أنها تعد موجه أساسي يستند عليها العاملين في عملية مشاركة المعرفة، بالإضافة إلى أنها تعتبر مرجعية ضرورية في العملية التطبيقية للمعرفة. لذا يتعين على مركز البحث والتطوير بمجمع صيدال العمل على تطوير وتنمية خبرات العاملين به بصفة مستمرة وتشجيعهم لضمان استخدام المعرفة وتطبيقها بشكل المناسب من اجل الوصول إلى الإبداع.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تمر عملية إنتاج المعرفة بثلاثة مراحل أساسية هي: توليد المعرفة، مشاركة المعرفة وتطبيق المعرفة.
- تعبر الخبرات على المستوى تعلم والتجارب التي حققها العاملين والتي تنعكس على كمية وجودة العمل المقدم من طرفهم.
- كل مرحلة من مراحل إنتاج المعرفة (التوليد، المشاركة والتطبيق) تعتمد على خبرات العاملين.
- ضرورة خلق بيئة عمل وثقافة تنظيمية داعمة ومشجعة على ممارسة إنتاج المعرفة في المؤسسة.
- هناك علاقة ارتباطية بين خبرات العاملين وإنتاج المعرفة في مركز البحث وتطوير بمجمع صيدال.

الإحالات والمراجع:

- 1 Drucker P. F., **Management Challenges for the 21 st Century**, Harper Collins, New York, 1999, p135.
- 2 Collins C. J., Smith K. G., Stevens C. K., Human resource practices, knowledge-creation capability and performance in high technology firm, **Submitted to the Academy of Management Journal**, New York, 13January, 2001.
- 3 Baumann M. R., Bonner B. L., The effects of variability and expectations on utilization of member expertise and group performance, **Organizational Behavior and Human Decision Processes**, Vol. 93,2004, pp 89-101.
- 4 Cox, L. , Boulton, J., Designing Employee Experience: design of emotional experiences as a source for strategic competitive advantage, **International DMI Education Conference Design Thinking: New Challenges for Designers**, Managers and Organizations, ESSEC Business School, Cergy-Pointoise, France, 14-15 April, 2008
- 5 Nonaka I., Reinmoeller P., **Dynamic Business Systems for Knowledge Creation and utilization**, In C. Despres & D. Chauvel (Eds.), Knowledge horizons: the Present and the Promise of Knowledge Management, Butterworth-Heinemann, Boston, 2000, pp89-112.
- 6 Duizabo S., Guillaume N., Les problématiques de gestion des connaissances dans les entreprises, **Cahier de recherche n° 522**, Centre DMSP, Université Dauphine, Paris, 1997, p12.
- 7 Nemani R., the Role Of Computer Technologies In Knowledge Acquisition, **Journal of Knowledge Management Practice**, Vol.11,No.3, 2010.
- 8 Nonaka I., Umemoto K., Senoo D., from information processing to knowledge creation: A paradigm shift in business management. **Technology in Society**, Vol. 18, No. 2, 1996, pp 203-218.
- 9 Bourdreau A., Couillard G., Systems Integration and Knowledge Management, **Journal of Information Systems Management**, 1999, p27.
- 10 Momeni M., Monavarian A., Shaabani E., Chasemi R.I., A Conceptual Model for Knowledge Management Process Capabilities and Core Competencies by SEM the Case of Iranian Automotive Industry, **European Journal of Social Sciences**, Vol. 22, No. 4, 2011, p475.
- 11 Bartlett C. A. , Ghoshal S., Birkinshaw J.,**Transnational Management**, McGraw Hill, Boston, 2004, pp546-555.
- 12 Yeh, C.M., Hu, H.N., Tsai, S.H., A Conceptual Model of Knowledge Sharing and Market Orientation in the Tourism Sector, **Journal of Applied Sciences**, Vol. 8, No.4., American, 2011, P2466.
- 13Tjakraatmadja J.H., Martini L., Knowledge Sharing in Academic Institutions: Relationship Between Knowledge Sharing ,Channel Richness and Absorptive Capacity, **The 2nd International Research Symposium in Service Management**, July 26-30, Yogyakarta, 2011, P363.
- 14Schmitz L., **Knowledge Sharing: How Do People Share Information in Companies and what are Communities of Practice**, Cologne University of Applied Sciences, 2011, p20.
- 15 Skyrme D., **Knowledge networking – Creating the collaborative enterprise**, Butterworth Heinemann, Oxford, 1999, p20.
- 16 Marquardt M. J., **Building the learning Organizations: Mastering the 5 elements for corporate Learning** , 2ème Edition, Palo Alto, Davies-Black publishing company , California , 2002, p50.
- 17 Wiig K. , **comprehensive knowledge management, working paper knowledge research institute**, Arlington, Texas, 1999, p3.
- 18 Heisig P., Vorbeck J., **Knowledge management**, Springer Berlin Heidelberg, New York, 2001, p67.
- 19 Martensson M., A Critical Review of Knowledge management as Management Tool, **The Journal of Knowledge management**, Vol. 4, No. 3, 2000, p205.
- 20Madjar N., Oldham G.R., Pratt M.G., There's no place like home?:The contribution of work and non-work sources of creativity support to employees creative performance, **Academy of Management Journal**, Vol. 45, No. 4, 2002, pp 757-767.
- 21 Sloan J., **learning to think strategically**, Butterworth – Heinemann, USA, 2006, P49.
- 22 Harris P., We the people : The importance of employees in the process of building customer experience, **Journal of Brand Management**, Vol.15, No.2, 2007, pp.102-114.
- 23 Kolb D.A., **Experiential learning: experience as the source of learning and development**, Prentice-Hall, New Jersey, 1984, p19.
- 24Marquardt M.J., **Building the Learning Organization: Mastering the 5 Elements for Corporate Learning**, Davis-Black publishing Company, U.S.A, 2000, p23.
- 25 Flavell J.H., Met cognition and cognitive monitoring: A New Area of Cognitive Developmental Inquiry, **American Psychologist**, Vol. 34, No. 10, 1979, p907.
- 26Reuber A.R., Management Experience and Management Expertise **Decision Support Systems**, Vol.20, No.4, 1997, pp51-60.
- 27Hosie P. J., Sevastos P. P., Cooper C. L., **Happy-Performing Managers: The Impact of Affective Wellbeing and Intrinsic Job Satisfaction in the Workplace**, Northampton, MA: Edward Elgar Publishing Ltd, USA, 2006, P316.
- 28Farrington-Darby, T , Wilson,J.R. ,The nature of expertise, **review Applied Ergonomics**, Vol. 37, 2006, pp17-32.
- 29Delmond M. H., Yves P., Gautier J. M., **Management des systèmes d'information**, Dunod, Paris, 2003, P 204.
- 30Baumann M.R., Bonner B.L., Expertise in collective decision making :Variability, expectations, and utilization. **Organisationnel Behavior and Humann Décision Processus**, Vol. 93, 2004, pp89-101.

- 31AYMAR G., CASAS N., le management des compétences, **lettre du CEDIP**- Fiche technique n°8, Janvier, Ministère de l'équipement des transports et du logement, 1999, p2. .
- 32Awad, Elias M., Ghziri, Hassan M., **Knowledge Management**, Pearson Education Inc, New Jersey, 2004, p33.
- 33 Gilles B., **Gestion des connaissances Outils et application du knowledge management**, Vuibert, Paris, 2005, p21.
- 34 Nonaka I., Toyama R., Konno N., SECI, Ba and Leadership: A Unified Model of Dynamic Knowledge Creation, Long Range Planning, Vol. 33, 2000, pp 16-17.
- 35 Tjakraatmadja , J.H., Martini, L., **OP. CIT**,p363.
- 36 Murray E. Jennex, **Knowledge management in modern organizations**, Idea Group Publishing, USA, 2007, P 04.
- 37 Awad, Elias M., Ghziri, Hassan M., **OP. CIT**, p33.
- 38 Gilles B., **OP. CIT**, p21.
- 39 Amayah, A.T., Nelson, F.F., Knowledge Sharing-Types of Knowledge Shared and Rewards: Presented at the Mid West Research to Practice, **Conference in Adult, Continuing and Community Education**, Michigan State University, 2010, p2.
- 40Murray E. Jennex, **OP. CIT**, P 04.

أثر نظام المعلومات الصحي على القرارات الطبية

دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية سليمان عميرات – تقرت ورقلة

أ. لحول اسيا

جامعة قاصدي مرياح ، الجزائر
assialahouel2015@gmail.com

أ. عوني بوجمعة

جامعة قاصدي مرياح ، الجزائر
aouniboudjemaa@gmail.com

د. رجم خالد

جامعة قاصدي مرياح ، الجزائر
Redjemkhaled@gmail.com

Evaluation of the Effect of the Health Information System on the Effectiveness of the medicine Decision

Case Study of the public Hospital -tougourt –Ouargla

Redjembkhaled & Aouni Boudjemaa & Assia Lahouel

University of Hassiba ben bouali chlef - Algeria

Received: 16 Apr 2017

Accepted: 06 June 2017

Published: 30 June 2017

المخلص:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز مدى فعالية نظام المعلومات الصحي، وكيف يساهم هذا الأخير في اتخاذ القرارات الطبية، كما تهدف إلى مدى تحديد توافر المعلومات وجاهزيتها للاستعمال، حيث اعتمدنا على منهج دراسة الحالة من خلال تحليل واقع نظام المعلومات الصحي المعتمد، بالإضافة إلى المقابلة مع بعض الأطباء الممارسين، ثم اعتمدنا على أداة الاستبيان لجمع المعطيات و كانت العينة تمثل مستخدمي نظام المعلومات (أطباء) حيث بلغ عدد الاستبيانات المستعملة في الدراسة 15 استبيان صالحة للتحليل، إذ توصلنا إلى أن المؤسسة لديها نظام معلومات صحي جيد من حيث المكونات كما أنه يساهم فعالية القرارات الطبية من خلال توفير المعلومات التي تتعلق بالمرضى أو الامكانيات المتاحة في الوقت والدقة المناسبة.

الكلمات المفتاحية: قرار طبي، نظام معلومات صحي محوسب، مؤسسة استشفائية.

رموز I10: jel .

Abstract :

This research paper attempted to highlight the effectiveness of the computerized health information system, how they contribute to medical decision-making, and to determine the availability of information and its readiness to use. We relied on the case study methodology by analyzing the reality of the accredited health information system. In addition to interviewing with some managing doctors, we also used the questionnaire as a tool to collect data where the sample studied represented information system users (doctors) using 15 analyzable questionnaires, as we found that the institution has a good health information system in terms of components and it contributes to the effectiveness of medical decisions by providing information Which related to the patient or the possibilities available at the appropriate time and accuracy.

Key words: Health decision, the computerized health information system, hospital.

(JEL) Classification : I10.

تمهيد:

يعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات الحساسة في الدولة حيث تعتبر الصحة العمومية من أولويات الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، فسخرت لها إمكانيات مادية وبشرية معتبرة من أجل الرفع من مستوى الخدمة الصحية للمواطن، حيث يشكل نظام المعلومات الصحي المحسوب من أهم الآليات التي تضمن التسيير الجيد سواء للمصالح الإدارية أو الطبية على مستوى الهياكل الصحية، إذ يساهم بطريقة فعالة في اتخاذ القرارات الإدارية التي تضمن السير الحسن للمصالح الإدارية كما تعتبر المصدر الأول للمعلومة التي تساعد في عملية اتخاذ القرار كما اسلفنا الذكر، كما تساعد على عملية الرقابة و المتابعة لمختلف الأنشطة الصحية على مستوى المؤسسات الاستشفائية، و قد أولت الوزارة الوصية أهمية كبيرة للموضوع إذ تسعى إلى إرساء نظام معلومات صحي وطني انطلاقاً من تربيته على مستوى كل المؤسسات الاستشفائية، وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالآتي:

كيف تؤثر مخرجات نظام المعلومات الصحي على القرارات الطبية في مؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة

* يعتبر نظام معلومات الصحي بالمستشفى ذو كفاءة بالنسبة للمكونات الأساسية للنظام (العتاد، الشبكات، الأفراد، السياسات الأمنية).

* تتميز مخرجات النظام بالجودة.

* تساعد مخرجات نظام المعلومات الصحي في اتخاذ قرارات طبية ذو كفاءة.

أولاً. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. الإطار النظري:

1.1 تعريف نظام المعلومات الصحي المحسوب:

عرفت المنظمة العالمية للصحة OMS نظام المعلومات الصحي المحسوب بأنه هو العلم الذي يقوم باكتساب وحفظ واسترجاع وتطبيق المعارف والمعلومات الطبية الحيوية بغية تحسين رعاية المرضى والتثقيف والبحث والإدارة؛

وعرفته أيضاً بأنه الجهود المتكاملة لجمع ومعالجة البيانات الصحية وتحويلها إلى معلومات ومعرفة لاستخدامها في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات على جميع مستويات الخدمات الصحية من أجل تحسين فعاليتها وكفاءتها؛¹

وتم تعريفه في الموسوعة العلمية لنظم المعلومات الصحية بأنه عبارة عن نظم معلومات تتكون من أجهزة حواسيب وبرمجيات وإجراءات وعمليات صممت على وجه التحديد لتجميع ومعالجة وتخزين وإدارة المعلومات المرتبطة بمجال تقديم الرعاية الصحية وذلك بهدف دعم القرارات الطبية والإدارية²

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن نظم المعلومات الصحية المحسوبة هي مجموعة من الأنظمة الحاسوبية التي تستخدم لتوفير المعلومات الطبية الخاصة بالمرضى والمراجعين بوجه خاص وبالمستشفى بشكل عام من خلال

مجموعة من الإجراءات الخاصة بإدخال البيانات ومعالجتها واستعراضها، وإصدار إحصاءات وتقارير تساعد على اتخاذ القرارات الطبية والإدارية.

2.1 مصطلح المعلومات الصحية: يشمل المعلومات التي تهم المريض وكذلك العاملين في المجال الصحي وتشمل أيضا المعلومات الخاصة بالمحافظة على المعافاة والوقاية من الأمراض ومعالجتها واتخاذ القرارات الأخرى المتصلة بالصحة والرعاية الصحية، وهي تشمل كذلك المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات حول المنتجات الصحية والخدمات الصحية وهي قد تكون في شكل نصوص مكتوبة أو مسموعة أو لقطات فيديو، وتمثل المعلومات الصحية على الإنترنت مجالا واسع³

3.1 المعلوماتية الصحية : هي أحد العلوم الجديدة والتطبيقات الفريدة التي تجمع بين علوم الحاسب الآلي من جهة وعلوم الطب والرعاية الصحية من جهة أخرى نتيجة للتقارب والتفاعل المستمر بين هذين المجالين إذ أنها تتعامل مع الموارد والأجهزة والبرمجيات والأنظمة والأساليب الحاسوبية اللازمة لإكتساب وتخزين وإسترجاع البيانات والمعلومات وإستخدامها في مجال الصحة والإدارة الطبية، وتقوم على أسس عدة إعتمدتها معظم المؤسسات الطبية والصحية الدولية.⁴

4.1 أهداف نظام المعلومات الصحي المحوسب: قامت منظمة الأمم المتحدة عام 2008 بتحديد الأهداف العامة التي دعت لوجود نظم المعلومات الصحية المحوسبة نذكر منها :⁵

- * الكشف والتصدي بسرعة للمشاكل الصحية؛
 - * تقييم فعالية الأداء الوظيفي والصحي والخدمات المقدمة؛
 - * دعم جودة البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات؛
 - * زيادة سرعة الأداء واتخاذ القرارات دون الرجوع إلى كمية كبيرة من الورق والملفات؛
 - * التكاملية من خلال الربط بين الأنظمة الصحية الفرعية ومراقبة سير العمل في المؤسسات الصحية.
- 5.1 مكونات وفروع نظام المعلومات الصحي المحوسب:** إن نظام المعلومات الصحي شأنه شأن أي نظام آخر يتكون من مدخلات وتشغيل ومخرجات، ومن التعريفات السابقة لنظم معلومات المستشفيات يتضح لنا أن هذه النظم تتكون من نظم فرعية متكاملة تتفاعل مع بعضها البعض في بيئة مفتوحة.

كما يهدف النظام إلى تخزين كل المعلومات الطبية والإدارية الخاصة بالمرضى على قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها من أي نقطة في المستشفى من دون الرجوع إلى استرجاع ملف المريض من الأرشيف، ويوجد المستشفى (جهاز حاسب) مربوط على شبكة المعلومات المحلية (LAN) ويتكون نظام إدارة المستشفى من عدد من الأنظمة المرتبطة مع بعضها البعض والمعتمدة على بعضها البعض ومن أهمها نظام الملفات الطبية ومتابعة بيانات المريض، وتسجيل حالات الوفيات واستعلام عام عن بيانات المرضى من خلال أي معلومة عن المرضى، بالإضافة إلى مراقبة المواد الطبية المستخدمة والمستهلكة والتالفة على مستوى كل قسم في المشفى. وفيما يلي سنقوم بعرض أهم هذه النظم :⁶

* **نظام السجل الإلكتروني للمريض:** هو سجل رقمي يحتوي على معلومات المريض الشخصية، مثل (الاسم، الجنس، تاريخ الميلاد، المهنة، العنوان)، والتاريخ الطبي للمريض وتقرير كامل عن جميع الأحداث الطبية للمريض من تشخيص الأمراض، سجل الأدوية، التحاليل الطبية، وصور الأشعة كذلك يطلق عليه السجل الطبي الإلكتروني أو سجل المريض الإلكتروني، فهو يمثل نقطة مركزية تصب فيها وتتشقق عنها قنوات عديدة من المعلومات المرتبطة بتقديم الرعاية الصحية للمريض.

* **نظم معلومات المختبر:** في الوقت الحاضر هذه النظم تمثل حجر الزاوية للسجلات الصحية الإلكترونية، إذ يعتمد الطبيب كثيرا على نتائج التحاليل المخبرية لاتخاذ قرارات حاسمة في التوصل إلى تشخيص المرض، ومن ثم تحديد الدواء والعلاج المناسبين. فابتداء من تسجيل طلبات التحاليل للمرضى، مروراً بتنظيم هذه الطلبات ضمن جداول إلكترونية، إلى توزيع التحاليل على أجهزة التحليل المناسبة، وانتظار صدور النتائج سواء كان تحصيلها آليا بحيث يقدمها الجهاز نفسه أو يدويا يجري إدخاله من قبل الطبيب وانتهاء بإعطاء المريض نتائج التحليل.

* **نظام معلومات الصيدلية:** هو نظام معلومات مكون من مجموعة من النظم الحاسوبية المعقدة وهذه النظم تعمل على تحسين فعالية هذه الأقسام وسلامة المرضى وتخفيض التكاليف والتفاعل الكامل مع نظام معلومات المستشفى، ولنظام معلومات الصيدلية وفوائد عديدة نذكر منها ما يلي:

- إمكانية معرفة رصيد الأدوية والمقدار المنصرف منه وجهته في أي قسم من الأقسام؛
- إمكانية الصرف والبيع عن طريق اسم الدواء أو الرمز الرقمي مع مراعاة تاريخ الصلاحية؛
- يساعد على تحسين الرعاية الصحية للمريض عن طريق إصداره تنبيهات إذا قام الطبيب بطلب أدوية يحصل بينها تفاعلات كيميائية سلبية، أو إذا كان المريض يعاني من حساسية عند استخدام دواء محدد؛
- سهولة الجرد على الأدوية للصيدلي المسؤول عن جرد الأدوية؛
- سهولة إصدار بعض الإحصائيات و التقارير الهامة للجهات المعنية مثل ارتفاع استهلاك دواء معين.

* **نظام معلومات الأشعة:** نظام المعلومات بالأشعة (RIS) هو عبارة عن أنظمة حاسوبية من قبل قسم الأشعة، ويقوم هذا النظام بتخزين الصور الطبية المختلفة ومعالجتها وتوزيعها وعرضها على مزودي الخدمة الصحية وذوي الاختصاص بشكل رقمي، ويرتبط هذا النظام بالأجهزة الطبية الموجودة ويتكامل مع الأنظمة الأخرى بالمستشفى من جهة أخرى. ويتكون هذا النظام بشكل عام من عملية متابعة المريض بنظام أرشفة الصور الطبية.

* **نظام إدخال الأوامر الطبية إلكترونيا:** يمكن تعريفه بأنه عبارة عن نظام آلي محوسب متكامل يتيح للأطباء إرسال وصفاتهم الدوائية، التحليلية والأشعة إلى الأقسام ذات الصلة كالصيدلية، المخبر والأشعة، وهذا النظام يشمل كل الأوامر التي يقوم الطبيب بتسجيلها في السجل الطبي للمريض.

5.1 فوائد نظام المعلومات الصحي المحوسب⁷

* **الفوائد الكمية:** هي الفوائد المالية التي يمكن قياسها بوضوح والتي تمكن من استخدام تكنولوجيا معينة، مثلا: استخدام تكنولوجيا طبية توفر الوقت والتكلفة والعمل؛

* **الفوائد الكيفية:** فوائد تتسبب بشكل مباشر أو غير مباشر للتكنولوجيا ولكن يصعب تقديرها كمياً ولا تقاس هذه الفوائد إلا من حيث أثر التكنولوجيا على الأداء وكفاءته، فدقة البيانات ونقلها بسرعة واتساع نطاق الحصول عليها والربط فيما بينها يعطي فوائد لا يسهل تقديرها كمياً؛

* **الفوائد الإستراتيجية:** هي تمثل فوائد كبيرة متوقعة لمنظمات الرعاية الصحية، فبالرغم من أن جمع البيانات وتحليلها يعود بفائدة فورية على المنظمة فإن هذه البيانات تشكل في المدى الطويل أساساً للبحوث الطبية، والتخطيط الإستراتيجي حيث السجلات الطبية الإلكترونية لا تخدم الاحتياجات الحالية للرعاية الصحية بل أيضاً على المدى الطويل.

6.1 جودة وكفاءة نظام المعلومات الصحي :

* **تعريف الكفاءة:** هي علاقة بين المدخلات والمخرجات، بحيث إذا ازدادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات، أو تحقق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل ثم تقديم المخرجات بأقل قدر ممكن وذلك مؤشر على ارتفاع الكفاءة.⁸

* **جودة المعلومات:** لتحديد جودة المعلومات نعتمد ثلاث بنود رئيسية:⁹

منفعة المعلومات: إن أي معلومة يمكن أن تقدم من زاوية المنفعة المستمدة منها، وتتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما: صحة المعلومات وسهولة استخدامها وهناك أربع منافع للمعلومات هي: منفعة شكلية، منفعة زمانية، منفعة مكانية، منفعة التملك؛

درجة الرضا عن المعلومات: من الصعب الحكم على ما ساهمت به المعلومات في تحسين صنع القرارات لذا فإن البديل لقياس كفاءة المعلومات هو استخدام مقياس الرضا عن هذه المعلومات من قبل متخذ القرار. وتحدد جودة المعلومات وكيفية استخدامها بواسطة صانعي القرار أي أن درجة الرضا عن المعلومات تتحدد بقدرتها على تحضير متخذ القرار. ليتخذ موقفاً معيناً، وكذلك بقدرتها على جعل متخذ القرار يصل إلى قرارات أكثر فعالية؛

الأخطاء والتحيز: هناك مدربون يفضلون جودة المعلومات على كمية المعلومات المتاحة ولا شك أن درجة المعلومات تتفاوت باختلاف الأخطاء والتحيز الموجود في هذه المعلومات ويمكننا القول أن التحيز في المعلومات من السهل علاجه إذا تم معرفته.

7.1 نظام المعلومات الصحي ودعم القرارات الطبية:

* **مقومات اتخاذ القرارات الصحية:** إن ما تتطلبه عملية اتخاذ القرار الصحيح من مقومات تقع في ثلاث مجالات رئيسية: توفر المعلومات الدقيقة عن المشكلة؛ توفر المعلومة والخبرة الكافية؛ توفر مهارات حل المشكلات.

حيث تقدم نظم المعلومات الصحية دعماً كبيراً في كل من هذه الجوانب مما يجعل استخدامها بشكل عام داعماً للقرار الطبي وتقوم نظم المعلومات الصحية المحوسبة بتوفير البيانات حول المريض وتشخيص علته ونتائج تحاليله، وفي نفس الوقت تقوم بتوجيه الانتباه والتركيز على القيم المرضية التي تتجاوز القيم الطبيعية للشخص السليم مما يوجه المسار إلى تفكير معين، كما تقوم بتقديم توصيات خاصة بذلك المريض ونتاجة عن معالجة تلك البيانات والقيم وربطها بحالته وبياناته الأصلية.¹⁰

* أثر نظام المعلومات الصحي في دعم القرارات الطبية: يمكن لنظام المعلومات الصحي أن يلعب دورا هاما في رفع كفاءة وفعالية عملية صنع القرار، فالسائد في البلدان العربية أن عملية اتخاذ القرار قائمة على الحدس والتخمين والخبرة، نظام المعلومات الصحي بدوره سوف يكون مختلف و قادر على التخلص من عدم فعالية وكفاءة القرارات المختلفة، فترى منظمة الصحة العالمية بأن عدم فعالية وكفاءة القرارات المتخذة في المؤسسات الصحية هو نتيجة مباشرة لنقص المعلومات وضمور القنوات و الأدوات المسؤولة عن تجميعها ونقلها وفهرستها ومعالجتها بصورة تجعلها مناسبة لأن توظف في المراحل المختلفة لصناعة القرار الصحي سواء كان متعلق بوصفة دواء للمريض أو متعلق برسم إستراتيجية صحية كبرى كالأمراض الوبائية، فأى عملية تقوم فيها نظم المعلومات بتقديم حقائق أو أرقام أو بيانات تمت معالجتها فإنها تقوم بدعم القرارات الطبية والإدارية بشكل من الأشكال.¹¹ ويمكن لنظام المعلومات الصحي أن يلعب دورا هاما في عملية دعم وتنفيذ القرارات الطبية وفق النقاط الآتية:

* سيكون نظام المعلومات الصحي حجر الأساس الذي يتم بموجبه رسم خريطة صحية دقيقة للبلاد كلا من حيث معدلات انتشار الأمراض وأسبابها بدقة وسرعة وبالتالي لن سيحتاج صانع القرار إلى عشرات أو مئات الدراسات المتفرقة والبيانات المتضاربة لكي يقف على حدود انتشار مرض محدد؛

* باستخدام نظام المعلومات الصحي يمكن لمتخذ القرار أن يتعرف على حالة المخزون من الأدوية والمستلزمات الطبية في الوقت المناسب؛

* يتيح فرصة مراقبة مستوى الأداء في جميع المؤسسات الصحية بالبلاد لتلافي السلبيات والأخطاء الطبية الشائعة الحدوث، ولكن يحتم على المؤسسات الصحية استخدام سجل صحي الكتروني لكل مريض لأنه يعتبر البذرة الأولى للحكم على أداء أي طرف من أطراف المجتمع الطبي و الإداري بموضوعية كاملة وبأمانة وبتكامل ودقة؛

* يسمح النظام للمخططين الصحيين بمراقبة الأداء المالي للمستشفيات بشكل حقيقي وحساب أي مغالاة في التكاليف بناء على النظم المعيارية في وضع التكاليف العلاج والدواء التي تلتزم بها المؤسسات العلاجية في العديد من الدول العالم؛

* يسهل عملية استخلاص إحصاءات دقيقة حول نتائج العمليات الجراحية وعددها ونسبة الوفيات ونوعية المرضى في التخصصات المختلفة ثم تجميع وتحليل هذه الإحصاءات جميعا بشكل دوري لكشف نقاط الضعف والعمل على تلاشيها وهكذا فإن إتباع المدخل المعلوماتي في علاج وتقوية عملية صنع القرار ربما يجعل المواطنين يتنفسوا الصعداء و يعودوا يحلموا من جديد برعاية صحية لائقة.

2. الدراسات السابقة:

1.2 دراسة كاوجة بشير، بعنوان: تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في تحسين الاتصال الداخلي في المؤسسات الاستشفائية العمومية (ورقلة)، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة 2013، اعتمدت في الدراسة على أداة الاستبيان و كانت العينة مكونة من 43 اطار في المؤسسة، وكان هدف الدراسة هو دراسة اهم خصوصيات الاتصال

الداخلي للمستشفيات ومدى استغلالها لتكنولوجيا المعلومات، توصلت الدراسة الى ان هذه التكنولوجيات لها دور جد فعال و مهم في تحسين الاتصال الداخلي بالمستشفيات.

2.2 دراسة السويسي دلال، بعنوان: نظام المعلومات كأداة لتحسين الخدمة الصحية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة، 2012، اعتمدت في الدراسة على أداة الاستبيان و كانت العينة مكونة من 40 مستخدم نظام المعلومات في المؤسسة الاستشفائية محل الدراسة، وكان هدف الدراسة هو ابراز اهمية انظمة المعلومات في المؤسسات الصحية و تأثيرها على تحسين الخدمات المقدمة للمريض، وقد توصلت الدراسة الى أن لنظام المعلومات دور رئيسي في المؤسسة في مجال دعم تقديم الخدمة الصحية، اضافة الى أن الوظيفة الادارية هي اكثر احتياجا لنظام المعلومات حيث ان الاستغلال على مستواها لم يصل للمطلوب. كما ان نظام المعلومات يساعد ادارة المؤسسة في سهولة استرجاع المعلومات المخزنة سابقا واستعمالها في اتخاذ القرارات سواء الطبية او الادارية.

3.2 دراسة مصباح عبد الهادي حسن الدويك بعنوان: نظم المعلومات الصحية المحوسبة و اثرها على القرارات الادارية و الطبية، مذكرة ماجستير 2010، غزة، اعتمدت في الدراسة على أداة الاستبيان و كانت العينة مكونة من 140 مستخدم للنظام، وكان هدف الدراسة هو تحديد الاثار المترتبة عن نظم المعلومات الصحية الحوسبة على عمليات صنع القرار،

أظهرت الدراسة بان نظم المعلومات المحوسبة المستخدمة يؤثر بصورة جيدة على مجالات الاعمال و القرارات الطبية و الادارية، بالإضافة الى وجود فروق لتأثير نظم المعلومات لصالح القرارات الادارية.

4.2 دراسة: Keith P. Waters، تأثير نظام المعلومات على القوى العاملة الصحية، المجلة الدولية للمعلومات الطبية، كينيا 2013، اعتمدت في الدراسة على المقابلة مع مسؤولي المؤسسة الاستشفائية (7 مسؤولين)، هدفت الدراسة الى دراسة مدى تأثير مخرجات نظام المعلومات الصحي على سياسات الموارد البشرية، نتج عن المقابلات مع الحكومة و المسؤولين الكينيون ان بيانات نظام المعلومات المقدمة اثرت في السياسة و التنظيم والادارة و يمكن استخدامها كنموذج لبلدان أخرى في تطوير نظام معلومات الموارد البشرية في المجل الصحي، وخاصة لمعالجة النظام الصحي.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة

1. عينة وأدوات الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في مستخدمي نظام المعلومات الصحي من الطاقم الطبي، اما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدنا على كل من المقابلة مع مجموعة من الأطباء، وتوزيع استبيان على كل مستخدم نظام المعلومات بالنسبة للأطباء (15 مستخدم).

اذ قسمنا الاستبيان الى محورين:

• المحور الأول حول نظام المعلومات الصحي في المؤسسة مقسم الى اربعة أبعاد (المكونات المادية

نظام المعلومات، البرمجيات، الشبكات المعلوماتية، الامكانيات البشرية) ؛

• للمحور الثاني فكان حول القرارات الطبية في المؤسسة .

2. الأنظمة التي يعتمد عليها ناهما المعلومات الصحي في المؤسسة العمومية الاستشفائية محل الدراسة: إن نظام المعلومات الصحي المحوسب للمستشفى يتكون من أنظمة معلومات إدارية وأخرى تخص الجانب الطبي نذكرها كما يلي: سجل المريض؛ نظام عمل المخبر؛ نظام معلومات الأشعة؛ نظام معلومات الصيدلية؛ نظام إدخال الأوامر الطبية إلكترونياً؛ نظام تسيير ومتابعة المرضى (مكتب الدخول؛ نظام معلومات التأمين الصحي؛ نظام شؤون الموظفين؛ نظام المعلومات المالية.

حيث قدمت هذه البرامج جاهزة من الوزارة الوصية مباشرة للاستخدام، وتعمل هذه البرامج تحت لغات برمجة نذكر منها دلفي (Delphi) و كليبر (Clipper)، وهي سهلة الاستعمال و التعلم بالنسبة للموظف الجديد، كما أنها مترابطة فيما بينها إلا أنها في ظاهرها معقدة لغير المستخدمين، حيث لا يسمح استخدامها إلا للأفراد المؤهلين والمرخص لهم بالدخول ، إضافة إلى هذه البرامج برامج حزمة الأوفيس (office) (وورد Word ، إكسل Excel ، باوربوانت PowerPoint)، فنوع هذه البرامج يتماشى والأجهزة المستعملة مما يسهل عمل النظام ويحقق فعاليته.

3. نتائج الاستبيان: تم استخدام بعض أدوات الإحصاء الوصفي، المتوسطات الحسابية، بالإضافة إلى الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت آراء عينة الدراسة حول الوسط الحسابي، وذلك عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد استعملنا الأدوات التالية:

- المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري؛

- معامل الارتباط سبيرمان Spearman.

• من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن المتوسط الإجمالي لإجابات أفراد العينة الطبية حول هذا المحور 2.63 حيث كان التوجه موافق أي أفراد العينة يتفقون على أن نظام المعلومات بأبعاده الأربعة (الإمكانات المادية، البرمجيات، الشبكات المعلوماتية، الإمكانيات البشرية) يخدم المؤسسة وهذا ما يوضحه الانحراف المعياري 0.57 وهو المستوى المقبول؛

• أما بالنسبة لفقرات المحور فقد حازت الفقرة (16) التي تنص (يساعد نظام المعلومات الموظف في الابتعاد عن الازدواجية) على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي مقداره (3.00) وهو أعلى من المتوسط الكلي (2.60)، وانحراف معياري (0.00) و التوجه كان موافق، مما يدل على أن المستخدم مؤهل لأن يقوم بإنجاز عدد من العمليات يقوم بها أكثر من شخص واحد ، وهذا ما يبين لنا كفاءة المستخدم في أداء مهامه؛

• في حين تساوى المتوسط الحسابي الفقرتين (04) والتي تنص على (عند حدوث خلل أو عطل في الأجهزة يتم صيانته بسرعة)، و الفقرة (05) و التي تنص على (توفر وسائل أمنية لحماية مكونات النظام)، وحصلتا على أدنى قيمة (1.80) وهو أقل من المتوسط الكلي (2.63) والانحراف المعياري يقدر ب (0.68) و (0.78) على التوالي، بتوجه موافق بدرجة متوسطة ، مما يدل على أن هناك نقص في المتخصصين في صيانة وإصلاح عتاد الإعلام الآلي،

وهذا ما يؤدي إلى وجود فاصل زمني بين العطل و إصلاحه و بالأخص إذا كان العطل جسيم حيث يتم إصلاحه خارج المؤسسة مما يتسبب في التأثير نوعا ما على سرعة وصول المعلومة في وقتها؛

• و حصلت الفقرة رقم (17) التي تنص على (تمت استفادتك من دورات تكوينية كان لها الأثر في تحسين استخدامك لنظم المعلومات) على أدنى متوسط بقيمة (1.33) وهي أقل من المتوسط الكلي (2.63)، وبانحراف معياري قدره (0.516) وهو أقل من الانحراف الكلي (0.56)، مما يدل على أن معظم إن لم نقل كل المستخدمين لم يستفيدوا من دورات تكوينية وهذا ما ينقص من كفاءة العامل في أدائه للعمل المطلوب منه، وهذا ما يعود سلبا على مخرجات النظام واستخدماته.

• يتضح لنا من الجدول رقم (3) أن آراء أفراد العينة الطبية كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي (2.60) أي أن نظام المعلومات يساهم بشكل كبير في جودة القرارات الطبية، وهذا ما يوضحه الانحراف المعياري الكلي (0.46) باتجاه موافق وهو مقبول؛

• حصلت أعلى قيمة في آراء العينة الفقرتين رقم (06) و التي تنص (تتناسب القرارات الطبية مع قوانين وأهداف المؤسسة) والفقرة رقم (07) والتي تنص على (تتوقف فعالية القرارات الطبية على مدى توفر و تكامل المعلومات الصحية الضرورية الخاصة بالمريض)، وذلك بنفس قيمة المتوسط (2.87) ونفس الانحراف المعياري (0.35)، أي أن القرارات الطبية ذات جودة عالية لما لنظام المعلومات من دور مهم في المساهمة في اتخاذها؛

• وحصلت الفقرة رقم (02) التي تنص (يساعد نظام المعلومات الصحي المحوسب على توفير البدائل لاتخاذ القرارات الطبية) على أدنى متوسط (2.20) وهو أقل من المتوسط الكلي (2.60) وبانحراف معياري (0.77) بتوجه موافق بدرجة متوسطة، مما يدل على أنه حتى ولو توفرت البدائل يمكن احتمال وجود مضاعفات لحالة المريض الصحية قد تؤدي بالطبيب إلى صنع بديل جديد غير البدائل المتاحة رغم إمكانية تطبيقها، خوفا على حياة المريض.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

من خلال الدراسة الميدانية يمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

* يعتبر نظام المعلومات من أهم النظم التي تعمل على توفير المعلومات الضرورية لكل مستويات التسيير في المؤسسة، كما يعمل على التنبؤ عن طريق تجميع هذه المعلومات، حفظها، تحليلها ووضعها بطريقة تساعد في الإجابة على الأسئلة الإستراتيجية، التسييرية والتفيدية المهمة؛

* يؤدي استخدام نظم المعلومات الصحية المحوسبة في المؤسسة العمومية الاستشفائية إلى تحسين الكفاءة التنظيمية عن طريق زيادة الإنتاجية للطواقم الطبي، كما تعمل على ضبط تقديم الخدمات الصحية وتحسين جودة الرعاية الصحية وإعداد القرارات الطبية نحو أكثر صحة ودقة؛

* من خلال المقابلة والمعلومات التي توفرت لدينا من تحليل واقع نظام المعلومات بالمؤسسة (من أجهزة، وبرامج، وشبكات، وأفراد)، نستنتج أن نظام المعلومات الصحي المحوسب بالمؤسسة يسمح بالتخزين الآلي اليومي للمعلومة، وبكل سهولة، وجاهزيتها في الوقت المناسب، وحسب احتياجات المستخدمين وبكفاءة عالية وهذا ما يتوافق مع إجابات المحور الأول من الاستبيان (نظام المعلومات داخل المؤسسة)، حيث كانت إجمالي الإجابات في توجه موافق أي يتفق المستجوبون أن نظام المعلومات فعال داخل المؤسسة؛

* فحسب ما اطلعنا عليه في واقع المؤسسة وما أجريناه من مقابلات مع الأطباء و الشبه طبيين المستخدمين للنظام، تبين لنا أنه يوجد تأثير كبير ومساهمة فعالة لنظام المعلومات الصحي المحوسب على القرارات الطبية، والتي تصب في معظمها لصالح المريض، حيث يتم إتخاذ القرار الطبي الإستعجالي الناجح في أغلب الأحيان لما يوفره نظام المعلومات الصحي المحوسب، و الدراية الواسعة لمستخدميه بالأهمية الكبيرة لأبسط معلومة تخص المريض لأنها مسألة حياة أو موت، وهذا ما تدعمه نتائج الاستبيان الطبي حسب الجدول رقم(3) حيث وجدنا أن معامل الارتباط سبيرمان بقيمة (0.527)، أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.044) وهي أقل من (0.05)، مما يعني ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين نظام المعلومات الصحي المحوسب والرفع من فعالية اتخاذ القرارات الطبية.

* بلغت قيمة متوسط الإمكانيات البشرية للقرارات الطبية (2,36)، ويمكن اعتبارها نسبة قوية، ما يدل على أن هذا النظام يساهم بشكل كبير في جودة القرارات الطبية؛

* غياب البرامج التدريبية لمستخدمي النظام التي تهدف إلى تزويد الأفراد بالمهارات التي تمكنهم من الاستغلال الأمثل والجيد وفهم سيرورة النظام بصورة أحسن،

تجري الوزارة تعديلات وإجراءات عمل جديدة، وتقوم بأيام إعلامية وتعليمية يحضرها المسؤولين (ومسؤول الإعلام الآلي فقط) وهذا لا يكفي مقارنة مع العدد الكبير من المستخدمين؛

* غياب الدوريات ولجان التفتيش، وقلة متابعة ورقابة الجهة الوصية، بعدما كانت تقوم بمتابعة أسبوعية ونصف شهرية إلى أن توقفت.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إلى توضيح المفهوم الشامل والدقيق لنظام المعلومات الصحي المحوسب كنظام تسعى معظم المؤسسات لتطبيقه تطبيقاً أمثل يضمن لها السير الحسن لمختلف مصالحها، ويمكنها من الحصول على المعلومة الدقيقة ذات المصادقية في التوقيت المناسب، باعتبار هذه الأخيرة ذات أهمية في نظام المعلومات الصحي المحوسب، كما عمدنا إلى محاولة تقييم مدى فعالية هذا النظام ودوره في دعم وتفعيل القرار الطبي، لذلك قمنا بإسقاط الدراسة على المؤسسة الإستشفائية والتي بدورها تسعى حفاظاً على صحة المريض والحفاظ على حياته، إذ أنها تمثل خدمة إنسانية قبل أن تكون إدارية وبالتالي فهي الأكثر حرصاً على تطبيق نظام المعلومات الصحي الفعال لتغطية النقائص الموجودة في مختلف الأنظمة لديها، كما تلجأ معظم هذه المؤسسات إلى تطبيق الحوسبة في نظام المعلومات لتسهيل العمليات وتنسيقها بين مختلف مصالح المؤسسة وللتقليل من مشاكل التسيير وضمان أمن وسرية المعلومات، بالإضافة إلى ما سبق ذكره حاولنا دراسة أثر نظام المعلومات الصحي المحوسب على إتخاذ القرارات الطبية و يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- * ضرورة تبني برامج تدريبية مكثفة والتي تهدف إلى تزويد الأفراد بالمهارات التي تمكنهم من أداء عملهم على أحسن وجه، كل حسب حاجته في مجالات الحاسوب وأنظمة المعلومات وعلى استخدام التطبيقات الحاسوبية؛
- * تقييم نظم المعلومات باستمرار والعمل على تحديثها كلما دعت الحاجة حتى تتمكن من تقديم المعلومات اللازمة بالوقت والكمية والسعة المناسبة.

الملاحق:

الجدول رقم 01 ملخص البرمجيات الموجودة على مستوى المؤسسة

الرقم	البرنامج	تاريخ البداية	مهمة البرنامج	المصلحة
01	Paie	1995	حساب الأجور	المحاسبة
02	Garde	1995	حساب المناوبة	
03	Rappel	1995	حساب مخلفات الأجور	
04	Gestion de stock	1995	متابعة الجرد	الإقتصاد
05	Epipharme	1998	متابعة مخزون الأدوية والأدوات الطبية	الصيدلية
06	Epistate	1999	متابعة النشاطات الصحية	المصالح الصحية
07	Patient	2000	متابعة المريض وإصدار الفاتورة	مكتب الدخول المصالح الإستشفائية
08	IDAAS	2010	التواصل مع معطيات الضمان الاجتماعي	مكتب الدخول
09	3COH	2011	آلية المحاسبة	3coh
10	Billon d'emploi	2010	Billon d'emploi	العمال
11	Fiche notionnel	2010	Fiche notionnel	
12	RH santé	2014	المتابعة الالكترونية للعمال	
13	SIS	2011	المتابعة الفورية للعمال	

المصدر: من إعداد الباحثين مصلحة الإعلام الآلي

جدول رقم (2) إجابات المحور الأول (نظام المعلومات في المؤسسة)

المحور الأول: نظام المعلومات في المؤسسة	المقياس	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
البعد الأول: الإمكانيات المادية							
1. عدد الأجهزة الحاسوبية يتناسب مع عدد الموظفين	التكرار النسبة %	2 13,33	2 13,33	11 73,3	2,60	737	موافق
2. يوفر نظام المعلومات مساحة كافية لتخزين المعلومات	التكرار النسبة %	0 0	3 20	12 80	2,80	414	موافق
3. تتناسب وسائل الإدخال والإخراج مع متطلبات واحتياجات العمل	التكرار النسبة %	0 0	4 26,7	11 73,3	2,73	458	موافق
4. عند حدوث خلل أو عطل في الأجهزة يتم صيانته بسرعة	التكرار النسبة %	5 33,3	8 53,3	2 13,3	1,80	676	موافق بدرجة متوسطة
5. توفر وسائل أمنية لحماية مكونات النظام	التكرار النسبة %	6 40	6 40	3 20	1,80	775	موافق بدرجة متوسطة
البعد الثاني: البرمجيات							
6. توفر البرمجيات المستخدمة إمكانية استرجاع المعلومات بسهولة	التكرار النسبة %	0 0	2 13,33	13 86,7	2,87	352	موافق
7. توفر البرمجيات جاهزية المعلومات في وقت الحاجة لها	التكرار النسبة %	2 13,33	0 0	13 86,7	2,73	704	موافق
8. تتوافق البرامج مع الشبكة والأجهزة التي يتم استخدامها	التكرار النسبة %	0 0	5 33,3	10 66,7	2,67	488	موافق
9. تتوفر البرمجيات على الحماية من الفيروسات والاختراقات	التكرار النسبة %	1 6,7	6 40	8 53,3	2,47	640	موافق
10. توفر البرمجيات المعلومة الملائمة لتحديد المشكلة الحقيقية والبدائل	التكرار النسبة %	2 13,33	6 40	7 46,7	2,33	724	موافق بدرجة متوسطة

أنر نظام المعلومات الصحي على القرارات الطبية

متوسطة			46,7	40	13,3	النسبة %	
البعد الثالث: الشبكات المعلوماتية							
موافق	3,00	15	0	0	0	التكرار	11 يوفر نظام المعلومات شبكة داخلية فعالة مرتبطة بجميع المصالح والوحدات
		100	0	0	0	النسبة %	
موافق	2,73	13	0	2	13,3	التكرار	12 يمكن الحصول على معلومات العمل عن طريق شبكة النظام.
		86,7	0	0	0	النسبة %	
موافق	2,87	13	2	0	0	التكرار	13 تتناسب المعلومات المتواجدة على الشبكة مع مهام المستخدم المكلف بها
		86,7	13,33	0	0	النسبة %	
موافق بدرجة متوسطة	2,07	3	10	2	13,3	التكرار	14 يتخصص المتخصصون البرامج ونظم المعلومات المستخدمة
		20	66,7	0	0	النسبة %	
موافق	2,13	6	5	4	26,7	التكرار	15 تتوفر الشبكات على رقابة من الإدارة العليا على الأنشطة
		40	33,3	0	0	النسبة %	
البعد الرابع: الإمكانيات البشرية							
موافق	3,00	15	0	0	0	التكرار	16 يساعد نظام المعلومات الموظف في الابتعاد عن الازدواجية
		100	0	0	0	النسبة %	
غير موافق	1,13	1	0	14	93,3	التكرار	17 تمت استفادتك من دورات تكوينية كان لها الأثر في تحسين استخدامك لنظم المعلومات
		6,7	0	0	0	النسبة %	
موافق	2,53	9	5	1	6,7	التكرار	18 يمتلك مستخدم النظام المهارة الكافية لإنجاز العمل بكفاءة
		60	33,3	0	0	النسبة %	
موافق	2,80	12	3	0	0	التكرار	19 يساعد نظام المعلومات في تنظيم المهام الوظيفية
		80	20	0	0	النسبة %	

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS

جدول رقم (3) إجابات المحور الثاني (القرارات الطبية)

المحور الثاني: القرارات الطبية	المقياس	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
البعد الأول: مساهمة نظام المعلومات في القرارات الطبية							
20. يقدم نظام المعلومات الصحي المحوسب معلومات تنبؤية سابقة مساعدة لمتخذ القرار الطبي	التكرار	2	2	11	2,60	737	موافق
	النسبة %	13,3	13,3	73,3			
21. يساعد نظم المعلومات الصحي المحوسب على توفير البدائل لاتخاذ القرارات الطبية	التكرار	3	6	6	2,20	775	موافق بدرجة متوسطة
	النسبة %	20	40	40			
22. يساهم نظم المعلومات الصحي المحوسب في وضع تصور واضح للعمليات الطبية	التكرار	2	7	6	2,27	704	موافق بدرجة متوسطة
	النسبة %	13,3	43,3	40			
23. يساهم نظم المعلومات الصحي المحوسب في التخطيط وتحديد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة	التكرار	0	3	12	2,80	414	موافق
	النسبة %	0	20	80			
24. يساهم نظم المعلومات الصحي المحوسب في تحديد الببت المشكلة الحقيقية بدقة ويعمل على تقديم معلومات ملائمة	التكرار	1	6	8	2,47	640	موافق
	النسبة %	6,7	40	53,3			
البعد الثاني: جودة القرارات الطبية							
25. تتناسب القرارات الطبية مع قوانين و أهداف المؤسسة	التكرار	0	2	2	2,87	352	موافق
	النسبة %	0	13,3	86,7			
26. تتوقف فعالية القرارات الطبية على مدى توفر وتكامل المعلومات الصحية الضرورية الخاصة بالمريض	التكرار	0	2	13	2,87	352	موافق
	النسبة %	0	13,3	86,7			
27. تتميز القرارات الطبية بأنها قابلة للتحقيق وغير متضاربة مع مصلحة المريض	التكرار	0	5	10	2,67	488	موافق
	النسبة %	0	33,3	66,7			
28. يتبع متخذ القرار عن المخاطرة بحياة المريض في اتخاذ قرارات تتعلق بحالته الصحية	التكرار	0	5	10	2,67	488	موافق
	النسبة %	0	33,3	66,7			
29. الاعتماد على الخبرة الذاتية و المحافظة على العلاقات الشخصية و التجاوب للضغوطات الخارجية في اتخاذ القرار الطبي	التكرار	0	6	9	2,60	507	موافق
	النسبة %	0	40	60			

جدول رقم (4): دراسة الارتباط (corrélation) بين محاور الإستبيان الطبي بإستخدام معامل سبيرمان

Correlations		نظام المعلومات الصحي	القرار الطبي
Spearman's rho	Correlation Coefficient	1,000	,527*
	Sig. (2-tailed)		,044
	N	15	15
نظام المعلومات الصحي	Correlation Coefficient	,527*	1,000
	Sig. (2-tailed)	,044	
	N	15	15
القرار الطبي	Correlation Coefficient		
	Sig. (2-tailed)		
	N		

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

المراجع والإحالات:

- 1 www.who
- 2 http://awhealth.org
3. دلال السويسي، نظام المعلومات كأداة لتحسين الخدمة الصحية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012، ص56.
- 4 <https://eswengs.wordpress.com/category>
5. محمود حسن الغرباوي، نظم المعلومات الصحية المحوسبة وعلاقتها بالأداء الوظيفي، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في دارة الأعمال، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص23. بتصرف
6. دلال السويسي، مرجع سبق ذكره، ص ص58،59،60. بتصرف
7. محمود حسن الغرباوي، مرجع سبق ذكره، ص ص23،24.
8. خالد قاشي، حميد الطائي، التسويق ونظام المعلومات التسويقية في المؤسسة، دار وائل للنشر و التوزيع، ط2، الاردن، 2015، ص245.
9. صبري فايق عبد الحواد أبو سبت، تقييم نظام المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، 2005، ص ص30 – 31.
- 10 Greens, Robert , "Clinical Decision Support - The Road Ahead", Elsevier Inc, London,2007.
11. مصباح عبد الهادي حسن الدويك، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

تفعيل السياحة الخضراء (البيئية) لمواجهة التغيرات العالمية البيئية

دراسة حالة مشروع الكربون الأزرق بالإمارات

د. هدير عبد القادر
جامعة الجزائر3، الجزائر
hadirwata@hotmail.fr

أ. قعيد لطيفة
المركز الجامعي تيبازة، الجزائر
djohinagaid@hotmail.com

Activating green tourism (Environmental) to keep up with global environmental changes

Study Case of the Blue Carbon Project in the UAE

Hadir Abdelkader & Gaid Latifa

University of Tipaza & University of Algeria3 - Algeria

Received: 11 Mar 2017

Accepted: 07 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

تعمل السياحة على إحداث مشاكل بيئية ناجمة عن المطارات، النقل، الفنادق وغيرها من المرافق السياحية، هذه المشاكل ساهمت في ظاهرة الاحتباس الحراري وأدت إلى استنزاف الموارد الطبيعية وإحداث تغيرات بيولوجية، وللتخفيف من هذه المشاكل ظهر نوع جديد من السياحة يعتبر أحد ركائز الاقتصاد الأخضر وهي السياحة الصديقة للبيئة أو كما يطلق عليها السياحة الخضراء، والهدف من هذه الدراسة هو معرفة الجهود الدولية لتفعيل هذا النوع من السياحة، حيث عقدت سلسلة من القمم والمؤتمرات العالمية في سبيل توعية المجتمع الدولي لضرورة تطوير السياحة الخضراء، ويعتبر مشروع الكربون الأزرق بدولة الإمارات أحد نتائج هذه الجهود، لذا على الدول تبني السياسات المقترحة والصادرة من طرف الهيئات العالمية الناشطة في هذا المجال لضمان استدامة هذا النوع من السياحة الصديقة للبيئة.

الكلمات المفتاحية: القضايا البيئية، الاقتصاد الأخضر، السياحة الخضراء، المؤتمرات الدولية

رموز JEL: L83.

Abstract:

Tourism causes environmental problems caused by airports, transportation, hotels and other tourist facilities, These problems contributed to global warming and led to the depletion of natural resources and the occurrence of biological changes, To alleviate these problems, a new type of tourism has emerged as one of the pillars of the green economy: eco-tourism, or so-called green tourism, The aim of this study is to know the international efforts to activate this type of tourism, Which held a series of summits and global conferences in order to raise the awareness of the international community to the need to develop green tourism, The UAE's Blue Carbon project is one of the results of these efforts, Therefore, countries should adopt the policies proposed and issued by the international bodies active in this area to ensure the sustainability of this kind of eco-friendly tourism.

Key words: environmental issues, green economy, green tourism, international conferences.

(JEL) Classification : L83.

تمهيد:

تقدم السياحة منافع اقتصادية كبيرة، إلا أن ذلك يكون على حساب البيئة، سواء كان ذلك من آثار الكربون الضخمة الناجمة عن السفر جوا أو استنزاف الموارد أو تدمير النظم الإيكولوجية المحلية، كما تساهم في تغير المناخ العالمي.

في نفس الوقت فإن المشاكل البيئية (التدهور البيئي وتغير المناخ) لديها القدرة على تعطيل أنماط السياحة العامة بشكل كبير وإلحاق أضرار كبيرة إلى وجهات معينة كارتفاع مستويات البحار والتصحر، وتغير أنماط الطقس لديها وقد يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر أو تدمير العناصر التي تعمل على جذب السياح.

وإذا كانت الفترات السابقة قد اتسمت بشيوع ما يسمى بالسياحة الجماعية التي أفرزت مجموعة من السلبيات على المقومات الموجودة في الوجهات السياحية، فإن أنواعا أخرى من السياحة قد أخذت في الظهور للتقليل من هذه الآثار السلبية، حيث برز في كثير من المناطق ما يسمى بالسياحة الخضراء، وهي سياحة تعتبر صديقة للبيئة مقارنة مع غيرها من الأصناف، وغالبا ما تكون المجموعات السياحية المنطوية تحت هذا الشكل من السياحة أكثر إيمانا بالقضايا البيئية، لذا نجدها حريصة كل الحرص على عدم الإضرار بالمواقع الطبيعية أو التغيير في مكوناتها وأشكالها بأي طريقة كانت؛

والإشكال المطروح:

ما هي أهم التغيرات البيئية في قطاع السياحة وكيف يمكن تفعيل السياحة الخضراء حتى تواكب هذه التغيرات؟ وهل ساهم مشروع الكربون الأزرق بالإمارات للاستجابة لهذه التغيرات؟ وللإجابة على هذا الإشكال يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تعمل مختلف الأنشطة السياحية (كالنقل و الإقامة و...) على إحداث آثار سلبية مختلفة تؤثر على المنظومة البيئية.
- تعتمد السياحة الخضراء على حماية الجانب البيئي في الأنشطة السياحية.
- تقوم مختلف الجهات السياحية المسؤولة على تطبيق معايير وأدوات مختلفة لضمان استدامة السياحة الخضراء.
- يعمل مشروع الكربون الأزرق على امتصاص الكربون والتخفيف من آثار التغير المناخي.

وتهدف الدراسة إلى:

- معرفة المشاكل البيئية التي تتسبب فيها السياحة اتجاه البيئة.
- معرفة الأدوات والمعايير المختلفة المطبقة من طرف الدول والمنظمات لتحقيق سياحة خضراء وضمان استدامتها.

وسنعالج هذا الإشكال ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: القضايا البيئية في قطاع السياحة

المحور الثاني: مفهوم السياحة الخضراء

المحور الثالث: الجهود الدولية لتفعيل السياحة الخضراء

المحور الرابع: مشروع الكربون الأزرق بالإمارات

أولاً: القضايا البيئية في قطاع السياحة:

1. القضايا البيئية بمنشآت السياحة والضيافة:

تتمثل القضايا البيئية المتعلقة بفترة إنشاء مرافق السياحة والضيافة، وخاصة المرافق التي يتم إنشاؤها في مواقع حضرية وسنورد أهم هذه القضايا فيما يلي:¹

1.1. استهلاك الموارد:

1.1.1. استهلاك المياه:

تعتبر الفنادق من أكبر مستهلكي المياه، حيث يستخدم السائح المقيم في فندق في المتوسط ما يزيد على ثلث استخدام الساكن المحلي العادي للمياه في اليوم الواحد.

ويرتبط استهلاك المياه باستخدام النزلاء لها واحتياجات المرافق للتنظيف، وغسل الملابس وكيها، وطهي الطعام، والمساح، والمنتجعات الصحية المائية، وصيانة الأرضيات، وقد يتراوح إجمالي استهلاك النزيل من المياه داخل الفندق بين ما لا يقل عن 200 لتر/يوم للفرد إلى ما يزيد على 1200 لتر/يوم للفرد، وعادة ما يكون أعلى معدل لاستهلاك المياه لكل غرفة من نصيب الفنادق الفاخرة والفنادق التي يوجد بها مطاعم متكاملة الخدمات ومرافق لغسل وكي الملابس، إذ يمكن في الفنادق الكبيرة، أن تؤدي المياه المستخدمة في المساح من استهلاك المياه العذبة بمعدل يصل إلى 10 ٪، ويوضح الجدول رقم (01) مؤشرات استهلاك المياه في قطاع الضيافة.

2.1.1 استهلاك الطاقة:

يستهلك قطاع الضيافة كميات كبيرة من الطاقة في استخدامات التسخين والكهرباء، كما أن لموقع المبنى وتصميمه وإنشائه وأنماط تشغيله بشكل عام تأثيرا كبيرا على استهلاك الطاقة؛ حيث يبلغ استهلاك الطاقة للمتر المربع في السنة من جانب فندق يحمل نجمة واحدة 157 كيلو واط في الساعة (ويرتفع هذا الرقم إلى 380 كيلو واط في الساعة للفندق الذي يحمل أربع نجوم)، يوضح الجدول رقم (02) مؤشرات استهلاك الطاقة في قطاع الضيافة.

2.1. إدارة النفايات :

عادة ما تتضمن النفايات المتولدة من مرافق السياحة والضيافة الورق والكرتون، ومنتجات الزجاج والألمونيوم، والمواد البلاستيكية، والنفايات العضوية، ومواد البناء والأثاث، والزيت والدهون المستخدمة؛ وقد تتضمن النفايات الخطرة البطاريات، والمذيبات، ومواد الطلاء، والمواد المضادة للحشَف، وبعض نفايات مواد التعبئة والتغليف، وعادة ما تبلغ كمية النفايات الصلبة الناشئة عن السائح ضعفي كمية النفايات الصلبة التي يمكن أن تنشأ عن الساكن المحلي، وهو الأمر الذي يشكل زيادة في الضغط على البنية الأساسية المحلية لإدارة النفايات، ويوضح الجدول رقم (03) كمية النفايات في قطاع الضيافة.

3.1. الضوضاء :

تتضمن مصادر انبعاثات الضوضاء الغرف الميكانيكية، والمطابخ ومغاسل الملابس وكيها، ومناطق إدارة النفايات(بما في ذلك المطاحن)، ومواقف انتظار السيارات، ومناطق الأنشطة الترفيهية، ومناطق التجمع (اللوبي)، وتمثل إدارة الضوضاء إحدى القضايا الكبيرة المرتبطة بجودة البيئة الداخلية وراحة النزلاء.

4.1. الآثار على التنوع البيولوجي :

قد يؤثر إنشاء مرافق السياحة والضيافة على أحياء البيئة، كما يمكن أن تتأثر النباتات بوجود السواح في المناطق الحساسة إيكولوجيا والقيام بأنشطة (مثل، قطف الزهور، وقطع الأشجار الصغيرة، وإتلاف الشعاب المرجانية) من شأنها إتلاف التنوع البيولوجي، وبمرور الوقت، قد تستطيع فقط الأنواع الأكثر تحملا مواجهة هذه الآثار، وقد تتقل بعض الأنواع الدخيلة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأثير النظم الإيكولوجية والإقلال من التنوع البيولوجي، كما يمكن أن يؤثر تراص التربة (الذي ينتج عن التآكل وفقد المياه والمغذيات) على نمو النباتات والهيكل العمري لها.

5.1. المياه المستعملة :

يمثل الصرف الداخلي من مياه شطف متأتية من الحمامات والمراحيض أكبر مصدر للمياه المستعملة التي تولدها مرافق السياحة والضيافة، إلا أن هناك تيارات أخرى كبيرة تنتجها أقسام غسل الملابس وكيها والتنظيف الجاف، وتنظيف الغرف، والصيانة، والمطابخ. وقد تحتوي هذه التيارات على مواد تنظيف، ومطهرات ومواد تنظيف البياضات، ومنها المبيضات السائلة، والمنظفات الصناعية الأيونية وغير الأيونية التي قد ينتج عنها كميات كبيرة من الفوسفات وتؤدي إلى تراكم المغذيات في مجاري المياه الطبيعية، كما يمكن أن تحتوي النفايات السائلة الآتية من المطابخ على زيوت وشحوم.

6.1. استخدام مبيدات الآفات :

قد يستخدم في المنتجعات السياحية ذات الأراضي الشاسعة على سبيل المثال، ملاعب الجولف، والملاعب الرياضية (كميات كبيرة من المواد الكيماوية) على سبيل المثال، سماد كيماوي ومبيدات آفات، بما في ذلك مبيدات الأعشاب، ومبيدات القوارض، ومبيدات الحشرات.

7.1. الانبعاثات الهوائية :

تتضمن الانبعاثات التي تولدها المرافق السياحية نواتج الاحتراق (ثاني أكسيد الكربون، وأكاسيد النيتروجين والكبريت، والهيدروكربون) والمواد الجسيمية التي تنتج من المواقد والمولدات التي تعمل بالوقود الأحفوري، وقد تتبعث مركبات عضوية متطايرة جراء خدمات التنظيف الجاف، والتبريد، وتكييف الهواء.

2. القضايا البيئية المرتبطة بالمطارات:

تتضمن القضايا البيئية المرتبطة بعمليات تشغيل المطارات في ²:

1.2. الضوضاء والاهتزازات:

تمثل الطائرات أكبر مصادر الضوضاء والاهتزازات الناتجة عن عمليات تشغيل المطارات أثناء دورات الإقلاع والهبوط ثم يلي ذلك مجموعة متنوعة من معدات التشغيل الأرضية بما في ذلك سير الطائرات على الممرات الرئيسية وتشغيل مركبات الدعم الأرضية (على سبيل المثال حافلات الركاب والصالات المتنقلة وسيارات التزود بالوقود وسلاسل شد الطائرات وجرارات قطر الأمتعة والطائرات وعربات نقل البضائع الصغيرة) ووحدات الطاقة المساعدة الخاصة بالطائرات وأنشطة اختبار محركات الطائرات في المطارات بواسطة أنشطة صيانة الطائرات.

2.2. الانبعاثات الهوائية :

تتضمن المصادر الرئيسية للانبعاثات الهوائية بالمطار عوادم الاحتراق الناتجة عن الطائرات أثناء إقلاعها وهبوطها والتشغيل الأرضي والناتجة عن مركبات الخدمة الأرضية والأبخرة الناتجة عن تخزين ومناولة الوقود والانبعاثات الناتجة عن أنشطة النقل الأرضية المحلية التي توفر الخدمة بالمطارات، وقد تتضمن مصادر الانبعاثات الأخرى احتراق الوقود أثناء أنشطة التدريب على مكافحة الحرائق وانبعاثات الاحتراق الناتجة عن أنظمة الكهرباء وتوليد الحرارة في الموقع والانبعاثات الناتجة عن أنشطة حرق النفايات الصلبة.

3.2. مياه العواصف والمياه المستعملة :

تتكون النفايات السائلة الناتجة عن عمليات تشغيل المطارات بصورة أساسية من جريان مياه العواصف من الأسطح المرصوفة ومياه الصرف الصحي الناتجة عن خدمات العاملين والجمهور والناتجة عن الطائرات، قد يحتوي جريان مياه العواصف على ملوثات مرتبطة بحالات تسرب وانسكاب الزيوت أو النفط والديزل ووقود الطائرات النفاثة أثناء تشغيل وصيانة مركبات الخدمة الأرضية وأنشطة مناولة وتخزين الوقود.

قد يحتوي جريان مياه العواصف بالمطارات في المناخ البارد على سوائل إزالة الجليد/المضادة لتكون الجليد بالطائرات، والتي تحتوي بصورة نموذجية على الإيثيلين أو غليكول البروبيلين وكذلك سوائل إزالة الجليد/المضادة لتكون الجليد بالمدرج الرئيسي والممر الرئيسي، والتي تحتوي بصورة نموذجية على أسيتات البوتاسيوم أو أسيتات الصوديوم أو أسيتات مغنسيوم كالسيوم أو خليط من اليوريا والماء.

وعلى الرغم من أن هذه المواد الكيميائية هي مواد قابلة للتحلل بيولوجيا، إلا أن تصريفها المباشر إلى المياه السطحية من خلال شبكة تصريف مياه العواصف يمكن أن يكون له تأثير سلبي على البيئات المائية من خلال زيادة الحاجة إلى الأكسجين وكذلك التغذية الفائقة التي تسببها المغذيات الناتجة عن المواد الكيميائية الخاصة بإزالة الجليد (على سبيل المثال النيتروجين الناتج عن اليوريا والفوسفور الناتج عن الغليكول).

4.2. إدارة المواد الخطرة:

قد تتضمن عمليات تشغيل المطارات تخزين ومناولة الوقود (وقود الطائرات النفاثة والديزل والبنزين) والتي ترتبط بصورة أساسية بأنشطة تزويد الطائرات بالوقود وكذلك مركبات الدعم الأرضية، وقد يخزن الوقود في صهاريج تخزين فوق أو تحت سطح الأرض وينقل إلى مواقع التوزيع عن طريق أنظمة أنابيب فوق أو تحت سطح الأرض والتي قد تكون عرضة لحالات الانطلاق العرضي للوقود أثناء النقل أو حالات التسرب بسبب وجود عطل

في الأنابيب المحتوية على الوقود والصهاريج (على سبيل المثال تآكل المكونات المصنوعة من الصلب أو وجود خلل في الإنشاء والتركيب)، كما قد يؤدي استخدام مواد سائلة قابلة للاحتراق ورغاوي ومساحيق إخماد الحرائق في التدريب على مكافحة الحرائق إلى انطلاق مواد إلى التربة وموارد المياه.

5.2. إدارة النفايات :

يتولد عن المطارات نفايات أغذية مستهلكة صلبة وغير خطيرة ناتجة عن منشآت المواد الغذائية ومواد التغليف الناتجة عن مرافق البيع بالتجزئة والورق والصحف ومجموعة متنوعة من حاويات الأغذية التي تستعمل لمرة واحدة الناتجة عن المكاتب والمناطق المعروفة المخصصة للركاب، وقد تتلقى المطارات كذلك نفايات صلبة ناتجة عن الطائرات التي تصلها والتي قد تتألف من نفايات الأغذية وحاويات الأغذية التي تستعمل لمرة واحدة ومواد الأوراق/الصحف، وتعتبر نفايات الأغذية الناتجة عن الرحلات الجوية الدولية مواد يحتمل نقلها للعدوى لدى بعض السلطات المحلية، كما قد تتخلص بعض الخطوط الجوية من الوسائد بعد اكتمال كل رحلة جوية، وقد يتولد عن عمليات تشغيل المطارات نفايات خطيرة صلبة أو سائلة مثل زيوت التشحيم والمذيبات المستخدمة الناتجة عن الطائرات وصيانة مركبات الخدمة الأرضية.

6.2. استهلاك الطاقة والمياه :

قد تستهلك المطارات التجارية مستويات كبيرة من الطاقة لتبريد وتدفئة المساحات في المحطات وأنظمة الإضاءة الداخلية والخارجية وتشغيل أنظمة نقل الأمتعة، وقد يعتمد استهلاك المياه على سلوكيات الركاب وخدمات صيانة الطائرات المقدمة وقد تتضمن تشغيل المرافق الصحية للأعداد الكبيرة من ركاب الترانزيت أو أنشطة التنظيف بشكل عام.

3. القضايا البيئية المرتبطة بالنقل:

يعترف خبراء منظمة السياحة العالمية بتسبب الرحلات السياحية في انبعاث 5% من الغازات الضارة بالبيئة، وارتفاعها إلى 15% سنة 2030، كما حمل خبراء البيئة والمناخ 846 مليون سائح سنويا جزءا من المسؤولية في التغيرات المناخية السلبية التي يشهدها العالم تدريجيا، والشكل التالي يوضح مصادر غازات الاحتباس الحراري لقطاع السياحة.

على حسب ما نشرته منظمة السياحة العالمية فإن قطاعات السياحة الفرعية (النقل، الإعاشة والنشاطات) ساهمت بحوالي 5% من الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة في عام 2005؛ وقد ساهم قطاع النقل بمفرده بحوالي 75% من الانبعاثات الغازية العالمية للسياحة، بحوالي 40% تسبب فيها قطاع النقل الجوي بمفرده. كما هو موضح في الشكل رقم (01)

ثانيا: مفهوم السياحة الخضراء

تعتبر السياحة الخضراء مسلك من مسالك الاقتصاد الأخضر الذي يمثل نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، ويقوم أساسه على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي،

والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف "بالاقتصاد الأسود" والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبتروول والغاز الطبيعي.

1. الاقتصاد الأخضر مدخل حديث

يقوم الاقتصاد الأخضر ضد الاستخدام الجائر لموارد البيئة الطبيعية، ومن الطبيعي أن تؤدي الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر إلى تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، وعلى الابتكارات التكنولوجية التي تخفض من حجم الملوثات والنفايات، ولهذا أصبح الاقتصاد الأخضر مطلباً أساسياً وحتمياً لإيقاف التدهور البيئي وفقدان التنوع الحيائي.

1.1. نشأة وتطور الاقتصاد الأخضر (الاقتصاد البيئي):

يعود تاريخ الاهتمام بالاقتصاد البيئي إلى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات الميلادية من القرن العشرين، حيث ساهم في ظهوره مفكري منظمة موارد لأجل المستقبل (Ressources pour le futur)³؛ منظمة أبحاث في الاقتصاد البيئي واقتصاد الموارد مقرها واشنطن، أنشئت في 1950 بواسطة مؤسسة فورد، دراساتها كانت في مجال شح الموارد، رسوم الانبعاثات، تنظيم تلوث المياه في نهر ديلاوير...، إلا أنه نشط في السبعينات وبدأت تأثيراته على السياسة البيئية في التسعينات؛ ففي الفترة من عام 1982 وحتى عام 1992 صدر بحثان جامعيان، قدما لأول مرة عرضاً لمفهوم الاقتصاد الأخضر، الأول هو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر، الذي سلط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضي قدماً في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها، والثاني هو الاقتصاد الأخضر الذي نظر في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقاً، وأكد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي، ومع أن هذين الباحثين طرحا لأول مرة هذا المفهوم، فإن الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة 20 عاماً⁴؛ ففي أكتوبر من عام 2008 م أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى لمواجهة الأزمة البيئية وما رافقها من أزمة اقتصادية، وكانت هذه المبادرة واحدة من 9 مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمات، تبناها الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين التابع له، كرد على الأزمات العالمية المتعددة والمتراصة التي أثرت على المجتمع الدولي، وأهمها⁵:

- الأزمة المالية: التي اجتاحت العالم عام 2007 والتي تعتبر أسوأ أزمة مالية منذ "الكساد الكبير"، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد انعكست الآثار المترتبة عنها على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم؛ إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات، وضغوط على الصناديق السيادية، وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.

- الأزمة الغذائية: نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء ونسبة البطالة على إثر الأزمة المالية، ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين 2008 و2009 حيث تخطى عدد الجياع عالمياً عتبة المليون نسمة عام 2009،⁶ بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئياً الناجم عن زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة.

- أزمة المناخ: برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ، والتكيف والتخفيف من آثارها.

وفي إطار مواجهة الأزمات العالمية السابقة ذكرها، تمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر في بداية انطلاقته في عام 2008 وتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولاً، حيث تضمن الاستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية، كما توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتيجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

2.1. تعريف الاقتصاد الأخضر:

يعد الاقتصاد الأخضر مصطلح جديد، بدأ استخدامه في الأدبيات البيئية منذ أعوام قليلة، فهذا المصطلح ابتدعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) سنة 2008م، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في جانفي 2009 عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو ما يعرف بمؤتمر (ريو +20)، عام 2012 في ريو دي جانيرو، وجعلت له عنواناً رئيسياً، هو: (الاقتصاد الأخضر).

- تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة: يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى "تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، ويعنى في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية"، وبتعبير أبسط فإن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعياً.⁷

- تعريف البنك الدولي: يرى أن النمو الأخضر يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية، وبالنظافة بحيث يحد من أثر تلوث الهواء والآثار البيئية، ويراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية، ولا بد أن يكون شاملاً.⁸

- تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: إن المقصود بالنمو الأخضر هو تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان أن تواصل الثروات الطبيعية توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا، ولتحقيق ذلك يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار، مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصاً اقتصادية جديدة.⁹

3.1. مسالك الاقتصاد الأخضر

يتحقق الاقتصاد الأخضر عبر تطوير مسالك صناعية جديدة مرتبطة بالتكنولوجيات والخدمات الجديدة التي ستتيح لنا تبني أنماط عيش واستهلاك وإنتاج أكثر اعتدالاً فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، وأقل انبعاثاً للغازات الدفينة المسببة للاحتباس الحراري.

ويمكن ترتيب المسالك المعنية في ثلاث مجموعات:

- المسالك التي تمكن من اقتصاد الطاقة: مثل نجاعة الطاقة في قطاع التعمير، والنقل...
- المسالك التي تمكن من الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كما أو كيفاً: كما هو الأمر في ميدان الماء، وإعادة استعمال النفايات، واستعمال المواد العضوية، وقطاع التعمير...

- المسالك التي تمكن من التقليل من استعمال الغازات الدفيئة: مثل اجتذاب وتكثيف ثاني أوكسيد الكربون، والطاقت المتجددة...

ويمكن إضافة مجموعة رابعة تشتمل على مسالك تلعب دورا مهما في مجال الاعتدال الطاقوي والانبعاثات المنخفضة الكربون، إذا تم استخدامها بشكل لائق، وهي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقنية النانو. هذا ويمكن رصد كيفية تنزيل الاقتصاد الأخضر في كل القطاعات الاقتصادية على الشكل رقم (02)

2. تعريف السياحة الخضراء

تركز التعاريف التي جاءت لتبين معنى السياحة الخضراء في مجملها على ثلاثة جوانب وهي الطلب وحماية الموارد والمجتمع.

1.2. تعريفات تركز على الطلب:

يعرفها الصندوق العالمي للبيئة بأنها "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى أي خلل، وذلك للاستمتاع بنباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضارتها ماضيا وحاضرا".¹⁰ كما تعني الخروج عن نسق العمل اليومي إلى الراحة والاستجمام وقد تكون في أبسط صورها كرحلة إلى البر أو إلى الصحراء للتمتع بجمالها وطبيعتها بما فيها من حياة فطرية نباتية وحيوانية، وممارسة كافة الأنشطة المعتادة فيها، أو السياحة في المدن الساحلية وبالمناطق الأثرية والجبلية.¹¹ ووفقا لسيبالوس لاسكورين هي شكل من أشكال السياحة التي تنطوي على زيارة المناطق الطبيعية سليمة نسبيا ودون عائق، وذلك بهدف دراسة محددة ولتأمل ومشاهدة النباتات البرية والحيوانات، فضلا عن ملاحظة أي حدث ثقافي (الماضي والحاضر) في هذه المناطق.¹²

2.2. تعريفات تركز على الموارد:

تعرف بأنها الزيارة أو السفر إلى مناطق طبيعية غير معرضة نسبيا لأية أضرار، وذلك للتمتع بالطبيعة وأية معالم ثقافية حاضرة وماضية ترافقها؛ وتكون هذه السياحة مسؤولة بيئيا بحيث تروج للمحافظة على الموقع الطبيعي، وتحدث أقل قدر ممكن من الضرر على الطبيعة ومواردها.¹³

كما يقصد بها أيضا السياحة المسؤولة بيئيا وتتجه إلى الطبيعة والحضارات الفطرية في مجموعات صغيرة للاستمتاع والمراقبة والتقدير والتعلم وإجراء بعض الأنشطة بدون ترك أي أثر سلبي على الموارد الطبيعية والحضارية والمجتمع وتعمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين، وتوفير موارد مادية للمجتمع المحلي والحفاظ على الموارد البيئية والتنوع الحيوي.¹⁴

3.2. تعريفات تركز على المجتمعات:

تعرفها الجمعية الدولية عام 1990 بأنها "السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يؤدي إلى حفظ البيئة وتحسين رفاه السكان المحليين".¹⁵

أما الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) فقد عرفها في عام 1996 بأنها "الترحال المسؤول بيئياً والزيارة إلى مناطق مازالت نسبياً محتفظة بحالتها الطبيعية، وذلك من أجل الإستمتاع بالمظاهر الثقافية الأخرى المرتبطة بها، إضافة إلى دعم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين".¹⁶

3. مرتكزات السياحة الخضراء:

1.3. الفنادق البيئية (الفنادق الخضراء):

يصف مصطلح "الفنادق الخضراء" الفنادق التي تسعى إلى أن تكون أكثر ملاءمة للبيئة من خلال كفاءة استخدام الطاقة والمياه والمواد مع توفير خدمات ذات نوعية جيدة؛ فالفنادق الخضراء تقوم بحفظ وصون توفير المياه والحد من استخدام الطاقة، والحد من النفايات الصلبة؛ كما لها العديد من فوائد مثل تخفيض التكاليف والالتزامات وارتفاع العائد والاستثمارات منخفضة المخاطر، زيادة الأرباح والتدفقات النقدية الإيجابية، هذه الفوائد والحوافز سمحت بشعبية الفنادق الخضراء في النمو.¹⁷

كما يعرف بأنه "مكان للإقامة يعتمد على الممارسات البيئية السليمة ويقدم نوعية جديدة من نظم الاستهلاك بأشكال مبتكرة ويعمل على تشجيع الإنتاج بحيث يحقق مجموعة الأهداف التي تسعى إليها السياحة البيئية".¹⁸

تتمتع الفنادق البيئية بمزايا عامة نجملها فيما يلي:¹⁹

- الاهتمام بالبيئة المحيطة بالفندق ومراعاة واحترام الطراز المعماري المحلي في تصميمه، ويمكن الاستعانة في البناء بمحليين وفنانين تقليديين.
- استخدام المواد الحساسة التي تراعي الشروط البيئية إذا أمكن ذلك، حيث يتم بناء الفندق بمواد طبيعية محلية يراعى في ذلك طبيعة المكان خلفيته الثقافية.
- استيفاء احتياجات الطاقة عبر تصميم شبكات تعمل بصورة ايجابية باستخدام طاقة من المصادر المتجددة.
- إتباع أساليب إنشائية تتوفر لها عناصر الاستدامة مع توفير لها شبكات خدمة دائمة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والمجاري.
- تعيين وتدريب العاملين والموظفين من أعضاء المجتمع المحلي المحيط للعمل بها وإشراكهم في مراحل التخطيط والتشغيل.

2.3. أمثلة عن الفنادق البيئية:

تشكل الفنادق التي تم عرضها عينة من الفنادق التي أدمجت مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئة كأولوية ومبدأ يجب العمل به وجعله هدفا حقيقيا:²⁰

- أ- (Yves rocher): فتح في السداسي الأول من عام 2009 (Yves rocher) أول فندق بيئي في مدينة كورنون مستلهم من الطبيعة، يسجل هذا الفندق توجهها نحو مسار بيئي مرتكزا على اقتصاد البيئة؛ هدفه هو توعية الجماهير حول البيئة المستدامة واكتشاف العالم النباتي، يتكون من 29 غرفة وتقدر مساحته بـ 300 م²، ويطمح إلى احترام البيئة من خلال الخدمات التي تقدم إلى الزبائن.

ب- (Strattons Hotel Norfolk, Royaume-Uni): طوروا مالكي الفندق السياسة البيئية بمساهمة كل عمال الفندق الذين يدعون إلى تقديم آرائهم، وتدعم هذه السياسة المنتجات المحلية، تخفيض الفضلات فمن 2001 إلى 2006 انخفضت إلى النصف، اللجوء إلى وسائل تسمح بتسيير بيئي طاغوي للمبنى.

ج- (Spice Island Beach Resort, Grenade): في هذا المنتجع الراقي المتكون من 64 غرفة، فإن الماء يسخن بالطاقة الشمسية والمصابيح إيكولوجية كهربائية (écoénergétique)، وبدل الكلور فإن ماء المسبح يعالج بمياه البحر، تفرز فضلات المطعم وتسترجع (compostage) وتستعمل قطع الصابون المتبقية وترعى وتنظف بها ألبسة عمال الفندق.

د- برج الطاقة (البرج الأخضر) بدبي: أشهر فندق في دبي الذي بعد أن كان بعيدا عن الممارسات الخضراء، فقد أنشأ بعلوه الذي يبلغ 322 مترا والذي لن يصرف أبدا غاز الكربون، وللوصول إلى ذلك فقد توجب استخدام الطاقة المتجددة كالماء، الهواء والشمس.

هـ- سلسلة (Fairmont) الرائدة في الكيبك: في 1990 أنشأت وثيقة (partenariat vert de Fairmont) تعتبر بمثابة دليل لأحسن الممارسات الفندقية المسؤولة تهدف إلى تخفيض وقع استغلال الفنادق على البيئة وتحصلت على جائزة best corporate social responsibility program في 2006.

2.3. النقل المستدام (النقل الأخضر):

إن تحسين كفاء الطاقة في قطاع النقل، والانتقال إلى الوقود النظيف والانتقال من النقل الخاص إلى النقل العام غير المعتمد على المحركات يمكن أن تنتج عنها مكاسب صحية واقتصادية هامة.^{1 2} لذا ينبغي على السياح اختيار وسائل النقل التي تخفض من انبعاث الغازات الدفيئة وتقلل من استهلاك الطاقة، كالدراجات الهوائية والقوارب الشراعية والخيول والجمال؛ أو استخدام السيارات الهجينة، حيث أمكن خلال العقدين الماضيين تطوير آلات الاحتراق الداخلي للمركبات لتعمل بالغاز الطبيعي المضغوط كوقود، وقد أثبتت تلك المركبات جدواها الاقتصادية والبيئية، خاصة في تخفيض انبعاث الغازات الدفيئة، كما أنه تتوفر حاليا أساليب لتحسين نوعية الوقود المستخدم في المركبات، بما يؤدي إلى خفض انبعاث غازات الدفيئة، ومن أهم طرق التحسين:²²

- استخدام الجازولين المحسن (Reformulated) والمصنع بمزج كميات أقل من المواد الهيدروكربونية مع كفاءة أعلى للاحتراق.
- وضع حدود لتبخّر الجازولين (Volatility limits) للحد من الانبعاثات الناتجة عن تبخر المواد الهيدروكربونية السامة من الوقود المحترق.
- وضع حدود على مادة الكبريت (Sulphur limits) في وقود الديزل، من شأنه تقليل انبعاث الجزيئات الهوائية، والملوثات الجوية السامة من المركبات.
- الوقود الممزوج بالأكسجين (Oxygenated fuel)، والذي ينتج بإضافة مواد تؤمن كميات إضافية من الأكسجين، وتؤدي إلى احتراق كلي للوقود، وخفض انبعاثات (CO).

قامت عدة مؤسسات ووكالات السفر وشركات المواصلات في الوقت الحاضر بتطوير استراتيجيات سياحية هامة لتشمل التقليل من الآثار السلبية لانبعاث الغازات الدفيئة الزجاجية وتبني التكنولوجيا الحديثة، مثلاً ظهر جيل جديد من الطائرات المصنعة من مواد مركبة وخفيفة تقلل من استهلاك الوقود الخام، فيما يركز صانعو محركات الطائرات على إنتاج محركات جديدة أكثر فاعلية تتبع منها كميات قليلة من الغازات الدفيئة، إلى جانب تقديم شركات الطيران والسفر والسياحة برامج خاصة عن التخفيف من استهلاك المواد الملوثة للبيئة واستبدالها بمواد محافظة لها؛ توجد العديد من المعايير على الشبكة الدولية للمعلومات تستخدم لقياس الآثار السلبية للكربون في المنزل أو العمل أو في أنشطة مختلفة كالسفر والعطلات؛ وتقوم تلك المعايير بقياس حجم انبعاثات الكربون طبقاً لتنوع وسائل النقل والمواصلات وفئاتها ورغبات المسافرين الهيئة وتقدم منظمة الطيران المدني العالمية المسؤولة عن الطيران المدني في العالم الإحصائيات الخاصة بانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من الطائرات إلى جانب البدائل التي يمكن أن تقلل من هذا الغاز.²³

هناك اتجاه حديث يتمثل في برامج التعويض عن الأثر الكربوني، فالتلوث الذي تولده الطائرات على شكل استنزاف النيتروجين وثاني أكسيد الكربون لطبقة الأوزون بدأ يجعل المستهلكين يفكرون مرتين بطريقة تنقلهم. كيف يدوسون على طبيعة الأرض بخفة ويستمتعون في نفس الوقت براحة السفر بالطائرات، حيث تستهدف هذه البرامج المستهلكين الذين يشعرون بالذنب والذين يريدون محو أخطائهم البيئية.

فعلى سبيل المثال، أطلقت مؤخراً شركة الخطوط الجوية الأمريكية (Continental Airlines) برنامجاً للتعويض عن الأثر الكربوني طورته بالشراكة مع المنظمة الدولية للسفر المسؤول التي لا تبغي الربح (Sustainable Travel International) يسمح هذا البرنامج الطوعي للزبائن عبر العالم بأن يشاهدوا الأثر الكربوني الذي تتركه رحلاتهم، والذي تحتسبه منظمة (Sustainable Travel International) استناداً إلى استهلاك الوقود من جانب طائراتها، ويستطيع بعد ذلك المسافرون أن يقدموا مساهمة إلى (Sustainable Travel International) عبر محافظ استثمارية في مشاريع أربعة:²⁴

أ- مشاريع تخفيض الانبعاثات (Gold standard)، التي تديرها منظمة ماي كلايميت (منظمة عالمية غير ربحية في مجال حماية المناخ)، وهي مشاريع للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، مصادق عليها ومسجلة ومدققة وفق مبادئ آلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو.

ب- المشاريع الدولية لإعادة التشجير التي تنشئ وتحافظ على الغابات المعرضة للأخطار، وهي مصممة عن طريق استعمال المعايير الموضوعية من جانب اتحاد المناخ والمجتمع الأهلي والتنوع البيولوجي.

ج- المشاريع الأميركية للطاقة المتجددة المصادق عليها من جانب برنامج (الإيكولوجيا الخضراء)، مثل مزارع الرياح.

د- أو مجموعة مؤلفة من هذه المشاريع.

3.3. المحميات الطبيعية :

يعتبر مصطلح محمية حيوية من المفاهيم والمصطلحات البيئية الحديثة، حيث طرح ضمن برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الذي انبثق عن مؤتمر المحيط الحيوي الذي عقد في باريس في سبتمبر عام 1968 بدعوة من منظمة اليونسكو، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972، وتعرف المحمية الحيوية بأنها " وحدة ايكولوجية سواء كانت وحدة يابسة أو مائية، وتتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن تمثل نموذجا من الأقاليم الجغرافية الحيوية، وأن تمثل نظاما ايكولوجيا منتخبا بعناية أي وحدة ايكولوجية منتخبة (Representative Ecological Unit) وهو الاسم الرسمي للمحمية منذ عام 1982، وهذه الوحدة الايكولوجية المنتخبة تميز المحمية عما كان شائعا من قبل عند اختيار المحميات مثل الغابات المحجوزة، أو الحدائق التي كانت تختار بسبب موقعها المتميز أو قيمتها الجمالية دون مراعاة للمواقع المنتخبة للأقاليم الجغرافية الحيوية.²⁵

كما تعرف المناطق المحمية على أنها " مساحة من البر أو البحر مكرسة خصيصا لحماية وصيانة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والثقافية المرتبطة بها وتدار من خلال وسائل قانونية فعالة".²⁶ أما القوانين الصادرة بشأن حماية البيئة ومواردها في دول الخليج فتعرفها على أنها تعني "المنطقة أو المناطق التي تحددها الجهات المختصة بالدولة للمحافظة على الكائنات الفطرية في البر والبحر من حيوان أو طير أو نبات"²⁷ وعليه فإن المحمية تعتبر مجمع متكامل للكائنات الحية النباتية والحيوانية يخضع لشروط الحياة ومتطلباتها من تطفل وتعايش وسلطة الأقوى؛ ويرى الخبراء أن إنشاء المحميات الطبيعية ضمان لحماية المكونات البيئية والموارد الطبيعية وتساهم في انتشار كميات كبيرة من الرطوبة والتخفيف من شدة الأشعة الضوئية والضوضاء وتمنع هجرة الكثبان الرملية في المناطق الصحراوية والقاحلة كما تعمل كمصدات للرياح وهي مأوى لكثير من الطيور والتي تتغذى أيضا على بعض الحشرات الضارة وتوفر المحميات الطبيعية الأمن الغذائي وتنتج المواد الأولية للصناعات التحويلية والصيدلانية وامتصاص كميات كبيرة من الغازات والأبخرة والمعلقات الهوائية الملوثة.

تنقسم المحميات الطبيعية حسب الموقع إلى نوعين:²⁸

- أ- محميات بحرية: تشمل النطاقات المائية البحرية ومكوناتها الفطرية والبيئية وقد تشغل جانبا من اليابس المجاور لشاطئ النطاق المائي.
- ب- محميات برية: وهي التي تشمل نطاق اليابس وما به من كائنات تراثية وبيئات فطرية وأماكن أثرية وموروثات حضارية.

ثالثا: الجهود الدولية لتفعيل السياحة الخضراء:

1. مؤتمرات السياحة الخضراء :

1.1. المؤتمر التحضيري حول السنة الدولية للسياحة البيئية بسيشيل:

تم تنظيم مؤتمر سيشيل (8- 10 ديسمبر 2001) من طرف منظمة التجارة العالمية، بالاشتراك مع حكومة سيشيل، والهدف من هذا المؤتمر تمكين أصحاب المصلحة من جميع الفئات الرئيسية المعنية بالتنمية

المستدامة وإدارة السياحة البيئية في الدول النامية الجزرية الصغيرة والجزر الأخرى من تبادل الخبرات بتقديم دراسات حالات فردية وإجراء مناقشات متعمقة حول هذا الموضوع، وشارك حوالي 100 شخص من 20 بلدا في هذا المؤتمر، الذي يمثل أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، والمنظمات والمجتمعات المحلية، وتم عرض 25 دراسة حالة جنبا إلى جنب مع ثلاثة عروض تمهيدية في أربع دورات، مواضيع الجلسات تناولت المسائل المتعلقة بسياسات السياحة البيئية، والتخطيط، والتنظيم، والتسويق والترويج، فضلا عن رصد أنشطة السياحة البيئية. وقدم هذا المؤتمر ملخص من الاستنتاجات والمناقشات وفقا إلى أربعة محاور للقمة العالمية للسياحة الإيكولوجية:

الموضوع أ: سياسة السياحة البيئية والتخطيط: تحدي الاستدامة

الموضوع ب: تنظيم السياحة البيئية: المسؤوليات والأطر المؤسسية

الموضوع ج: تطوير المنتجات وتسويق وترويج السياحة البيئية: تعزيز الاستهلاك المستدام للمنتجات

الموضوع د: رصد تكاليف وفوائد السياحة البيئية: ضمان التوزيع العادل بين جميع أصحاب المصلحة

2.1. مؤتمر كيبيك للسياحة الخضراء بكندا:

عقدت القمة العالمية للسياحة الإيكولوجية في مدينة كيبيك بكندا 19-22 ماي 2002، وكان هذا الحدث الرئيسي للاحتفال بسنة 2002 السنة الدولية للسياحة البيئية، وكان الهدف من القمة إلى الجمع بين الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات السياحية وممثلي المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، والمؤسسات الأكاديمية والأفراد الذين لديهم اهتمام بالسياحة البيئية، وتمكينهم من التعلم من بعضهم البعض والتعرف على بعض المبادئ المتفق عليها وأولويات تطوير وإدارة السياحة البيئية في المستقبل.

3.1. مؤتمر هاربور للسياحة الخضراء بالولايات المتحدة:

وضع اعلان هاربور كنتيجة لمؤتمر السياحة البيئية في الولايات المتحدة ، الذي عقد 14-16 سبتمبر 2005 في هاربور ، يدعو هذا الإعلان على حكومة الولايات المتحدة إلى تبني مجموعة من السياسات لتشجيع السياحة المسؤولة اجتماعيا وبيئيا، باعتبارها واحدة من الوجهات السياحية الرائدة في العالم، كما أنها دور قيادي في الترويج للسياحة المسؤولة.

4.1. مؤتمر أوصلو للسياحة الخضراء (2007)

بيان أوصلو بشأن السياحة الإيكولوجية (2007) يعتبر نتيجة من النتائج الرئيسية للمؤتمر العالمي للسياحة البيئية عام 2007، الذي عقد في أوصلو، النرويج، في الفترة من 14-16 ماي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لقمة كيبيك، وكانت أهدافه لتقييم الإنجازات والتحديات في مجال السياحة البيئية منذ عام 2002، لجميع جمعيات السياحة البيئية الوطنية والإقليمية والمهنيين والممارسين للسياحة البيئية من جميع أنحاء العالم، وبناء الالتزام بالسياسات والإجراءات لتعزيز المساهمة الفريدة للسياحة البيئية لحفظها وتمييزها المستدامة.

2. مؤتمرات السياحة وتغير المناخ:

1.2. مؤتمر جربة للسياحة وتغير المناخ:

تجمع المشاركون في المؤتمر الدولي الأول بشأن تغير المناخ والسياحة الذي عقد في جزيرة جربة، بتونس (9 - 11 أفريل 2003)، عقدته المنظمة العالمية للسياحة المنظمة، بناء على دعوة من الحكومة التونسية، وتم الاعتراف بأن أهداف هذا المؤتمر تتفق تماما مع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ، وكذلك مفهوم التنمية المستدامة؛ والاعتراف بالدور الرئيسي لبروتوكول كيوتو كخطوة أولية لتحكم في انبعاثات الغازات الدفيئة؛ والتركيز على العلاقة بين تغير المناخ والسياحة، نظرا للأهمية الاقتصادية لهذا القطاع الموجود في العديد من البلدان، ولا سيما الجزر الصغيرة بالدول النامية، ومن أجل رفع الوعي وتعزيز العلاقات والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية، بعد النظر في العلاقات المعقدة بين السياحة وتغير المناخ، وإدراك أثر تغير المناخ مع غيره من العوامل البشرية على تطوير السياحة في النظم الإيكولوجية الحساسة، مثل المناطق الجافة، الساحلية والمناطق الجبلية و...، ويمكن تفاقم المشكل القائم مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتراف بالحقوق في السفر، والحقوق في الترفيه بالمجتمع الدولي، وإدراج السياحة ضمن أنماط الاستهلاك في كثير من البلدان في الوقت الحالي، وتشير توقعات منظمة التجارة العالمية إلى أنها سوف تواصل نموها في المستقبل.²⁹

2.2. مؤتمر دافوس:

عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بتغير المناخ والسياحة، في دافوس، بسويسرا، من 1 إلى 3 أكتوبر 2007 بناء على نتائج 'المؤتمر الدولي الأول' المنظم حول هذا الموضوع في جربة (تونس) في عام 2003 بالتعاون بين منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبدعم من المنتدى الاقتصادي العالمي والحكومة السويسرية.

يسعى إلى وضع خارطة طريق طويلة الأجل ما بعد كيوتو ويهدف للاستجابة لمتطلبات تغير المناخ في قطاع السياحة، في إطار التحضير لهذا المؤتمر يكلف المنظمين بإعداد تقرير يقدم استعراضا شاملا للآثار الحالية وتحليل الخيارات المتعلقة بالإجراءات التي يمكن اتخاذها.³⁰ وتم الاتفاق على:

- المناخ مصدر رئيسي للسياحة وهو قطاع حساس بدرجة كبيرة لآثار تغير المناخ والاحترار العالمي، وتشير التقديرات أن السياحة تسهم نحو 5٪ من انبعاثات CO2 العالمية.
- ستظل السياحة عنصرا حيويا في الاقتصاد العالمي، ومساهما هاما في 'الأهداف الإنمائية للألفية' وعنصرا لا يتجزأ، وإيجابي في المجتمع.
- نظراً لأهمية السياحة في التحديات العالمية لتغير المناخ والحد من الفقر، هناك حاجة إلى اعتماد مجموعة من السياسات التي تشجع السياحة المستدامة وتعكس مدى الاستجابة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية.
- يجب أن يستجيب قطاع السياحة لسرعة تغير المناخ والعمل تدريجيا للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمساهمة في النمو بطريقة مستدامة.

وهذا يتطلب من جميع الأطراف ما يلي:³¹

- التقليل من انبعاثات الغازات الدفينة
- تكييف الصناعات السياحية ووجهاتها مع التغير المناخي
- استغلال التكنولوجيا الحديثة لتطوير وتحسين كفاءة الطاقة.
- ضمان الموارد المالية لمساعدة المناطق والدول الفقيرة.

3.2. قمة الوزراء بلندن حول السياحة وتغير المناخ:

اجتمع المشاركون في قمة الوزراء حول السياحة وتغير المناخ في لندن في 13 نوفمبر 2007، تحت قيادة منظمة السياحة العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للارصاد الجوية، لمعالجة أسباب وعواقب تغير المناخ على قطاع السياحة.

صادق المشاركون على 'إعلان دافوس' وقامو بحث جميع أصحاب المصلحة في السياحة لمتابعة توصياته. حيث قدمت بعض الوفود تعليقات لتغييرات محددة، وطلب الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية إلى تقديم تقرير بشأنها إلى 'الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية' وقمة بالي بشأن المناخ.³²

4.2. مؤتمر لوساكا بشأن تنمية السياحة المستدامة، وتغير المناخ:

اجتمع أكثر من 440 مشاركا من 36 بلدا من أفريقيا وآسيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي، في المؤتمر الأفريقي الخامس حول تحديات السياحة لتغير المناخ في أفريقيا والبلدان النامية بفندق انتركونتيننتال "InterContinental" بلوساكا، زامبيا، 15 - 20 ماي 2011، وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بأن تغير المناخ مسألة جيوسياسية واقتصادية بارزة في القرن 21، وهو يعيد كتابة المعادلة العالمية للتنمية والسلام والازدهار.

تعتبر البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية هي الأقل مسؤولية عن تغير المناخ، ولكن هي أكثر عرضة بشكل خاص للآثار، بما في ذلك انخفاض الإنتاج الزراعي، والأخطار التي تهدد الأمن الغذائي، الجفاف، الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر، تآكل السواحل، ابيضاض الشعاب المرجانية، إزالة الغابات، فقدان الحياة البرية، انخفاض توافر المياه العذبة وانتشار الملاريا وغيرها من الأمراض وزيادة خطر الصراع على الأرض و موارد المياه الشحيحة.

وتوصل المشاركون في المؤتمر الأفريقي إلى أن التحديات العالمية التي تواجه البشرية تستدعي حولا عالمية من خلال التعاون على كافة المستويات ومع جميع القطاعات العامة والخاصة والمدنية والمجتمع ككل - على نطاق غير مسبوق. سيكون السلام شرطا أساسيا لتحقيق هذا المستوى من التعاون، وسوف تولد أيضا ثروة اقتصادية إضافية لتمويل هذه الحلول.³³

5.2. مؤتمر الباي حول السياحة وتغير المناخ:

اجتمع وزراء ومسؤولون كبار من السياحة وخبراء الصناعة من 18 بلدا، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية في مدينة ليجازبي (Legazpi) بالباي بالفلبين من 9 إلى 20 ماي 2014 من أجل :³⁴

- تحليل آثار تغير المناخ والمخاطر المتصلة بالمناخ على السياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

- استكشاف فرص التعاون الدولي والإقليمي لتعزيز قدرة القطاع لاستغلال الفرص ومواجهة تهديدات تغير المناخ

- تعزيز فهم القطاعين العام والخاص للفرص التي تتيحها السياحة المستدامة لبناء تنمية منخفضة الكربون.

- التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في المخططات الإنمائية في مختلف القطاعات مثل السياحة.

تم الاعتراف بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد كانت في الطليعة في نمو السياحة والتنمية في العقود الأخيرة، ومن المتوقع أن تواصل قيادة السياحة العالمية في العقود القادمة، إذ تضع في اعتبارها أن آسيا والمحيط الهادئ واحدة من المناطق الاقتصادية الأكثر نشاطا في العالم اليوم، مع العديد من الدول من بين زعماء العالم وكثيراً ما يعتمد جدول أعمال الاستدامة العالمية على ما يحدث في هذه المنطقة، وتم الاعتراف بأن تغير المناخ يمكن أن يكون له تأثير كبير على التنمية الاجتماعية- الاقتصادية، ولا سيما بشأن الجهات التي تعتمد على الأنشطة السياحية، والتأثيرات المناخية على البيئة الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى تأثير كبير على سبل العيش.

3. تقارير حماية البيئة في مجال الطيران:

كان الهدف الاستراتيجي لهذه التقارير هو حماية البيئة والتقليل إلى أدنى حد من الآثار البيئية السلبية لأنشطة الطيران المدني في العالم، ولا سيما ضوضاء الطائرات وانبعاثات محركات الطائرات، من خلال التدابير التالية:

❖ وضع وإقرار وتشجيع تدابير جديدة أو معدلة من أجل ما يلي:

- الحد من عدد الأشخاص المعرضين لتأثير الضوضاء الشديدة للطائرات أو خفض ذلك العدد.
- الحد من تأثير انبعاثات محركات الطائرات على نوعية الهواء المحلي أو خفض ذلك التأثير.
- الحد من تأثير انبعاثات غازات الدفيئة من الطيران على المناخ العالمي أو خفض ذلك التأثير.

❖ التعاون مع الهيئات الدولية الأخرى، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، لمعالجة مسألة اسهام الطيران في تغير المناخ العالمي.

1.3. تقرير الطيران المدني الايكوا 2007:

في سنة 2007 نشطت المنظمة بصورة خاصة في مجال انبعاثات محركات الطائرات وتأثيرها على البيئة، وهو انعكاس للقلق المتزايد لدى المجتمع الدولي إزاء تغير المناخ، وفي فيفري عقدت لجنة الايكوا المعنية بحماية البيئة في مجال الطيران (لجنة حماية البيئة) اجتماعها السابع، وكان أحد الانجازات الرئيسية للاجتماع هو تحديد أهداف التكنولوجيا متوسطة الأجل وطويلة الأجل (10 سنوات و20 سنة) لانبعاثات أكسيد النيتروجين من المحركات النفاثة.

أعدت لجنة حماية البيئة مواد ارشادية توفر معلومات عامة عن تقييم منافع الضوضاء والانبعاثات (أكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكربون) العائدة من تنفيذ الإجراءات المثلى لتخفيف حدة الضوضاء، واقترحت أيضا مواد إرشادية جديدة بشأن الأساليب الموصى بها لحساب منحنيات تماثل الضوضاء حول المطارات.

علاوة على ذلك، أعدت لجنة حماية البيئة إرشادات بشأن نوعية الهواء المحلي لتقييم الانبعاثات التي مصدرها المطارات ولقياسها كمياً وإرشادات بشأن جباية الانبعاثات المتعلقة بنوعية الهواء المحلي تماشياً مع سياسة الأيكاو.

ونوقشت أيضاً التدابير القائمة على آليات السوق، بما في ذلك الاتجار بالانبعاثات، ووضعت مبادئ توجيهية لدمج انبعاثات الطيران في المخططات الوطنية للاتجار بالانبعاثات تمشياً مع عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

جمعت لجنة حماية البيئة أيضاً معلومات عن الإجراءات الطوعية للدول والجهات المعنية بالطيران لتخفيض انبعاثات الطائرات. وسيتم تحديث هذه المعلومات سنوياً وعرضاً بموقع المنظمة على الإنترنت. وسيساعد تداول المعلومات الهيئات على بدء تدابير لحماية البيئة أو تحسين أنشطتها الحالية. بالإضافة إلى ذلك، أقرت الجمعية العمومية وشجعت العمل الإضافي على وضع مجموعة من مؤشرات بيئة الطيران لتقييم أداء عمليات الطيران وفعالية القواعد والسياسات والتدابير لتخفيف تأثير الطيران على البيئة ولتشجيع الفهم الأفضل للاستخدام المحتمل، وآثار الانبعاثات ذات الصلة، لوقود بديل للطيران. وعلى الصعيد الإقليمي، ستستمر الأنشطة المتواصلة والشاملة من خلال مختلف المجموعات الإقليمية للتخطيط والتنفيذ في سبيل إنشاء ومراجعة طرق خدمات الحركة الجوية لتحقيق فوائد بيئية كبيرة.³⁵

2.3. تقرير الطيران المدني الإيكاو 2009:

كانت سنة 2009 سنة محورية للمنظمة إذ أنها مارست ريادتها العالمية بقوة بشأن المسائل البيئية، لاسيما انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بتغير المناخ، وقد انعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الطيران الدولي وتغير المناخ من 7 إلى 9 أكتوبر لاستعراض برنامج العمل مع إعادة التأكيد على إرادة الدول الأعضاء أن تتخذ الإيكاو دوراً ريادياً في مجال الطيران وتغير المناخ.

تشمل نتائج انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الطيران الدولي وتغير المناخ هدفاً عالمياً لتحسين كفاءة استخدام الوقود بنسبة 2 % في السنة حتى سنة 2050 ومواصلة العمل لتنفيذ الأهداف في الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك استطلاع إمكانية تحقيق أهداف أكثر طموحاً بما في ذلك النمو الحيادي من حيث انبعاثات الكربون وتخفيض الانبعاثات، مع مراعاة الظروف الخاصة والقدرات ذات الصلة لدى البلدان النامية والنمو المستدام لصناعة الطيران.³⁶

3.3. تقرير الطيران المدني الإيكاو 2010:

كانت سنة 2010 حاسمة بالنسبة للإيكاو فيما يتصل بزيادة التعاطي عالمياً مع المسائل البيئية في الطيران الدولي، ولا سيما بتغير المناخ؛ حيث عقدت اللجنة المعنية بحماية البيئة في مجال الطيران اجتماعها الثامن وذلك لاتخاذ مزيد من التدابير الفنية الرامية إلى تخفيض أثر الطيران على البيئة والحد منه، ولوضع أولويات لفترة الثلاث سنوات القادمة. وجرى وضع القواعد القياسية والسياسات والمواد الإرشادية مع التركيز على التحسينات

التكنولوجية، وإجراءات التشغيل، والإدارة الكفوءة للنقل الجوي، والتخطيط المناسب للمطارات ولاستخدام الأراضي واستعمال الخيارات القائمة على أساس السوق.³⁷

4.3. تقرير الطيران المدني الايكوا 2011:

أعدت الايكوا ارشادات وبرنامج بيئي على الانترنت لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد خطط الأعمال من أجل تحديد أنسب للتدابير اللازمة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطيران الدولي ومساعدة الدول على تنفيذ التدابير، وبفضل خطط العمل ستتمكن الايكوا من تقييم التقدم الذي أحرزته الدول لتحقيق الاهداف الطموحة العالمية في قطاع الطيران وتلبية الاحتياجات التي تحددها الدول بواسطة تقديم المساعدة الفنية والمالية، وقد نظمت الايكوا خلال السنة بالتعاون مع المكاتب الاقليمية حلقات عمل اقليمية بشأن خطط عمل الدول وذلك في بانكوك ودبي ومكسيكو ومونتريال ونيروبي وباريس، وذلك بحضور أكثر من 200 ممثل من 81 دولة تمثل نسبة 92.4 % من الأطنان الكيلومترية الايرادية، كما يتلقى الآن 81 مسؤولاً محلياً التدريب.³⁸

4. مشروع الكربون الأزرق بالإمارات:

استضافت أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة مشروعاً إيضاحياً حول الكربون الأزرق خلال عام 2013 باعتباره وسيلة لتحسين فهم عملية امتصاص (تحتية) الكربون والخدمات الأخرى التي تقدمها النظم الأيكولوجية الساحلية .

ويشير اصطلاح الكربون الأزرق إلى الدور المهم الذي تلعبه النباتات الساحلية في تخزين غازات الدفيئة بطرق طبيعية، وعندما يتم تدمير هذه الموائل الهشة ينبعث غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي، مما يسهم في ظاهرة الاحترار العالمي.

تقوم مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية بتيسير هذا المشروع الإيضاحي الذي مدته سنة واحدة، بمساندة من قاعدة أريندال لبيانات الموارد العالمية GRID-Arendal وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المركز العالمي لرصد الحفظ ومنظمة "فورست تريندز Forest Trends (اتجاهات الغابات) ومجموعة من العلماء العالميين المتخصصين في الكربون.

يدرس المشروع الارتباط بين تخزين الكربون في الأرض تحت غابات المنغروف ومروج الأعشاب البحرية ومستنقعات المياه المالحة وتغير المناخ، وهو يهدف إلى التشجيع على الإدارة المستدامة للنظم الأيكولوجية الساحلية للكربون الأزرق من خلال نهج تركز على التكيف لتغير المناخ والتخفيف من حدته، والسياحة الخضراء المستدامة، والاعتراف واثمين الخدمات التي تقدمها النظم الأيكولوجية الساحلية، وممارسات الإدارة المستدامة.³⁹

وهذه الدراسة هي الأولى من نوعها بالمنطقة؛ ويقوم المشروع على المستوى المحلي بتعزيز القدرات لقياس ورصد الكربون في النظم الأيكولوجية الساحلية وإدارة البيانات المرتبطة، كما يستطلع المشروع أيضاً خيارات لضمان إدماج قيم هذه الموائل الطبيعية في السياسات وخطط الإدارة المستقبلية.

أظهرت نتائج المرحلة الأولى من المشروع الفوائد والإمكانات الكاملة للنظم البيئية الساحلية في تخزين الكربون، ومن أهم النتائج التي توصل لها الفريق البحثي للمشروع أن معدل مخزونات الكربون المتواجدة في مناطق أشجار القرم القاحلة وشديدة الملوحة في الإمارات هي في الطرف الأدنى، مقارنة بمخازن الكربون عالميا، وعلى المستوى العالمي بلغ مخزون الكربون في الركاكز الرملية التي تم رصدتها 1000 مليون غرام من الكربون لكل هكتار، أما في جنوب منطقة كلباء التابعة لإمارة الشارقة فقد بلغ مخزون الكربون 667 مليون غراما من الكربون لكل هكتار، أي ما يقارب تلك المنتشرة في أنحاء العالم، كما أظهرت النتائج أن الأنظمة البيئية للكربون الأزرق التي تحتوي على أكبر مخازن كربون عثر عليها حتى الآن في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية، ويؤكد المدير التنفيذي لقطاع إدارة المعلومات والعلوم التوعوية البيئية بيهية البيئة بأبوظبي، أن الدراسات أثبتت مساعدة الخبرة والمعرفة المكتسبة من المشروع في القيام بدور إرشادي للمشاريع الأخرى التي تتناول نفس القضية، والجهود الدولية في هذا الإطار مثل مشروع الغابات الزرقاء التابع لمرفق البيئة العالمية، وهو ما يساعد في تطوير علوم الكربون الأزرق، وإدارة البيانات من خلال إنتاج الأدوات واختبار المنهجيات التي يمكن استخدامها ورفعها إلى الساحة الدولية في هذا المجال.⁴⁰

وعلى المستوى الدولي، سوف تساعد الخبرات المكتسبة من المشروع في توجيه مشروعات الكربون الأزرق والجهود الدولية الأخرى مثل مشروع الغابات الزرقاء التابع لصندوق البيئة العالمية. وهو يساهم كذلك في إنتاج أدوات وتكنولوجيات جديدة، وتعزيز التعاون والتدريب في مجال الكربون الأزرق. وقد قام علماء من إندونيسيا ومدغشقر بزيارة أبوظبي للتدرب وتقاسم المعلومات حول مشروعات مماثلة في بلديهما. وتم إنشاء بوابة كربون أزرق حتى يتسنى لأصحاب المصلحة تشارك أنشطتهم وأحدث ما توصلوا إليه من نتائج، ولتعزيز التبادل بين المشروعات المستندة إلى اعتبارات مجتمعية، والتبادل على المستوى العالمي.

خلاصة:

تعمل السياحة على أحداث تأثيرات سلبية على البيئة، فتشغيل المرافق السياحية يؤدي إلى استخدام الموارد غير المتجددة أو الثمينة كالمياه العذبة وأنواع الوقود الأحفوري، وتوليد الملوثات والنفايات؛ كما يؤدي إقامة المرافق السياحية في البيئات الحساسة إلى التدهور المادي للأراضي، وإلى الإضرار بالموائل وفقدان التنوع البيولوجي وتدمير المناظر الطبيعية، كما تسهم السياحة في انبعاث الغازات الدفيئة والملوثات الأخرى المسببة للاحتباس العالمي وتغير المناخ والإضرار بنوعية الهواء المحلي، وينتج ذلك بصورة رئيسية عن استخدام النقل لأغراض السياحة. مع تنامي الوعي الدولي حول التهديدات التي تمثلها التغيرات المناخية والقضايا البيئية التي يشهدها قطاع السياحة، أصبح الطلب متزايدا على الجهات السياحية الخضراء التي لم ينل التلوث من أنظمتها الإيكولوجية والتي تبذل جهدا نشيطا للمحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة البيئة.

تعتبر السياحة الخضراء إحدى قطاعات الاقتصاد الأخضر، كما أنها تمثل أحد الأدوات التي تستخدم لتنفيذ سياسة السياحة المستدامة، وتقوم مبادئ السياحة الخضراء على تطبيق برامج بيئية من خلال استخدام تقنيات حديثة وتكنولوجيا متقدمة تساهم في ترشيد استهلاك المياه والطاقة، وتنفيذ إجراءات تدوير النفايات،

إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار مبادئ مراعاة عادات وثقافة المجتمع المحلي، بالإضافة إلى المساهمة في تنمية وتطوير المجتمع.

ويمكن تفعيل السياحة الخضراء من خلال الاستجابة للمؤتمرات والقمم العالمية والتقارير البيئية الصادرة عن الهيئات العالمية كالمنظمة العالمية للسياحة، مجموعة الطيران المدني، مجموعة البنك الدولي والصندوق العالمي لصون وحماية البيئة الطبيعية إلى غيرها من المنظمات الناشطة في هذا المجال، وتتناول هذه الأخيرة قضايا ذات صلة بالسياحة والتي تتأثر بها بما في ذلك قضايا عالمية مثل صون التنوع البيولوجي، وتلويح تغير المناخ فضلا عن استهلاك الطاقة والمياه، والهدف منها معالجة القضايا البيئية والأنشطة التي يمكن أن يكون لها تأثيرات بيئية على قطاع السياحة.

ويعتبر مشروع الكربون الأزرق بالإمارات كاستجابة لهذه الجهود العالمية حيث يهدف المشروع إلى ربط إدارة النظم البيئية الطبيعية الساحلية بخطط للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها وتشمل النظم البيئية الساحلية للكربون الأزرق غابات القرم، ومناطق الأعشاب البحرية ومستنقعات المياه المالحة، والتي تعمل كأحواض لامتصاص الكربون. وتقوم النظم البيئية للكربون الأزرق مثل تلك الموجودة في غابات القرم، بتخزين وعزل الكربون بشكل مستمر وبمعدلات أسرع بكثير من الغابات الاستوائية.

خلصت دراستنا إلى أنه يتطلب تطوير وتفعيل السياحة الخضراء إلى تعاون جميع الأطراف التي لها علاقة بالسياحة من أجل تحقيق سياحة خضراء مستدامة لذا ارتأينا تقديم التوصيات التالية:

- الاهتمام بالسياحة الخضراء باعتبارها أسرع الأسواق السياحية نموا وانتشارا في السنوات الأخيرة، وتنويع العروض السياحية من خلال تطويرها.

- تفضيل ودعم المشاريع السياحية الخضراء الصديقة للبيئة وإيجاد إطار ملائم لتمويل مثل هذه المشاريع.

- العمل على تطوير السياحة الإيكولوجية في المخططات والبرامج التنموية وتعزيز نشاط المراقبة.

- تشجيع إنجاز دراسات علمية موضوعية ودقيقة تراعي معايير وشروط الاستدامة في تنمية سياحة صديقة للبيئة.

- تعزيز تبادل الخبرات والتجارب بين البلدان التي قطعت أشواطاً في هذا الميدان والسماح بنقل المعرفة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة.

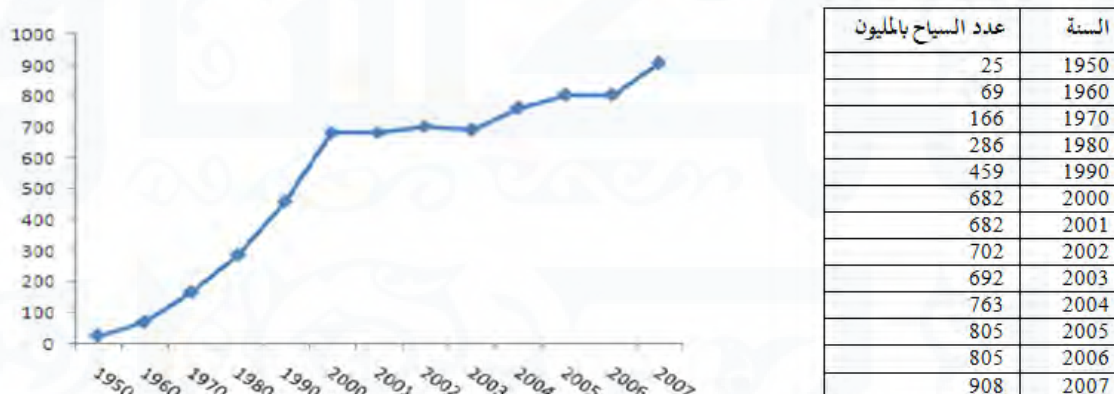
- تبني سياسة تنموية شاملة تقوم على الاقتصاد الأخضر لوقف تدهور البيئة والطبيعة حفاظاً عليها للأجيال المقبلة.

- تشجيع استعمال الطاقات النظيفة في مجال السياحة، لاسيما من طرف المؤسسات السياحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مراعاة معايير الاستدامة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للسياحة (المقاييس والأعمدة التي تقوم على الاقتصاد، المجتمع والبيئة)

ملحق الجداول والأشكال البيانية

جدول رقم (01): تطور الحركة السياحية الدولية خلال الفترة 1950 - 2007 الوحدة مليون



المصدر: هاني نوال تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص: 79.

جدول رقم (02): مؤشرات استهلاك المياه في قطاع الضيافة

مفرط	عال	مقبول	عادي	استهلاك المياه (متر مكعب للنزيل في الليلة)
فنادق الخدمة الفخمة				
0.9 <	0.9 -0.56	0.56 -0.5	0.5 >	مناخ معتدل
1.10 <	1.10 -0.75	0.75 -0.6	0.6 >	مناخ متوسطي
1.40 <	1.40 -1.00	1.00 -0.9	0.9 >	مناخ مداري
فنادق الخدمة المتوسطة				
0.75 <	0.75 -0.41	0.41 -0.35	0.35 >	مناخ معتدل
0.95 <	0.95 -0.60	0.60 -0.45	0.45 >	مناخ متوسطي
1.20 <	1.20 -0.80	0.80 -0.70	0.70 >	مناخ مداري
فنادق الخدمة البسيطة				
0.31 <	0.31 -0.21	0.21 -0.2	0.2 >	مناخ معتدل
0.38 <	0.38 -0.25	0.25 -0.22	0.22 >	مناخ متوسطي
0.46 <	0.46 -0.30	0.30 -0.29	0.29 >	مناخ مداري

المصدر: مجموعة البنك الدولي، إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمنشآت السياحة والضيافة، 30 أبريل 2007، ص: 17.

جدول رقم (03): مؤشرات استهلاك الطاقة في قطاع الضيافة

زائد	عال	مقبول	عادي	استهلاك الطاقة (كيلو واط في الساعة/متر مربع في منطقة الخدمة)
فنادق الخدمة الفخمة				
مناخ معتدل				
170 <	-145	-135	135 >	كهرباء
	170	145		
240 <	-200	-150	150 >	طاقة أخرى
	240	200		
410 <	-345	-285	285 >	إجمالي
	410	345		
مناخ متوسطي				
175 <	-150	-140	140 >	كهرباء
	175	150		
170 <	-140	-120	120 >	طاقة أخرى
	170	140		

إجمالي	260 >	-260 290	-290 345	345 <
مناخ مداري				
كهرباء	190 >	-190 220	-220 250	250 <
طاقة أخرى	80 >	-80 100	-100 120	120 <
إجمالي	270 >	-270 320	-320 370	370 <
فنادق الخدمة المتوسطة				
كهرباء	البيانات غير كافية	-70 80	-80 90	90 <
طاقة أخرى	البيانات غير كافية	-190 200	-200 230	230 <
إجمالي	البيانات غير كافية	-260 280	-280 320	320 <
فنادق الخدمة البسيطة				
كهرباء	البيانات غير كافية	-60 70	-70 80	80 <
طاقة أخرى	البيانات غير كافية	-180 200	-200 210	210 <
إجمالي	البيانات غير كافية	-240 270	-270 290	290 <

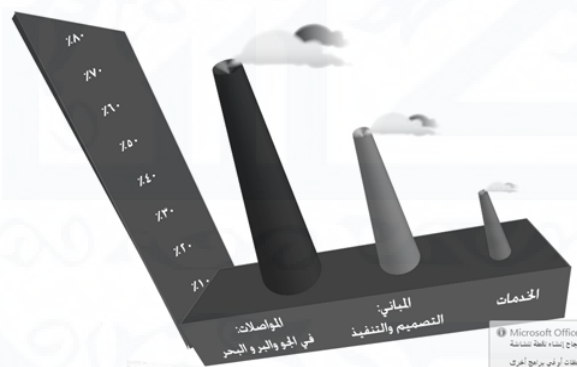
المصدر: مجموعة البنك الدولي، إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمنشآت السياحة والضيافة، 30 أبريل 2007، ص: 16- 17.

جدول رقم (03): كمية النفايات في قطاع الضيافة

كمية النفايات (كغ / للنزيل في الليلة)	عادي	مقبول	عال	مفرط
فنادق الخدمة الفخمة	0.6 >	-0.6 1.2	-1.2 2.00	2.00 <
فنادق الخدمة المتوسطة	0.4 >	-0.4 1.00	-1.00 1.50	1.50 <
فنادق الخدمة البسيطة	0.6 >	-0.6 0.8	-0.8 1.50	1.50 <

المصدر: مجموعة البنك الدولي، إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمنشآت السياحة والضيافة، 30 أبريل 2007، ص: 18.

شكل رقم (01): مصادر غاز الاحتباس الحراري في مجال السياحة



المصدر: تقرير صادر في يوم السياحة العالمي 27 سبتمبر 2008، ص: 06

شكل رقم (02): مسالك الاقتصاد الأخضر



المصدر: الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة "نحو اقتصاد أخضر من أجل تنمية مستدامة في المغرب"، مسقط، 3 ديسمبر 2014، ص: 06.

المراجع والاحالات:

- 1 - مجموعة البنك الدولي، إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمنشآت السياحة والضيافة، 30 أبريل 2007، ص: 3- 8.
- 2 - مجموعة البنك الدولي، إرشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالمطارات، 30 أبريل 2007، ص: 2- 7.
- 3- تشارلس د-كولستارد، ترجمة أحمد يوسف عبد الخير، الاقتصاد البيئي، ج1، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 2005، ص: 1- 3.
- 4 - المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الاقتصاد الأخضر، سلسلة البيئة البحرية "4"، إصدار خاص بمناسبة الاحتفال بيوم البيئة الإقليمي بالكويت، 24 أبريل 2014، ص: 06.
- 5- الاسكو، الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية: المفهوم العام والخيارات المتاحة أمام دول المنطقة، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة / المكتب الإقليمي لغرب آسيا، أبريل 2011، ص: 01.
- 6 - رلى مجدلائي، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر "الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح"، United Nation Economic and Social Commision for Western Asia، 2010/12/15، ص: 03.
- 7- UNEP: Towards a green economy: Pathways to sustainable development and poverty eradication, Nairobi, 2011, p:16.
- 8 -World Bank: Inclusive green growth: The pathway to sustainable development (Washington, DC, 2012), p:02.
- 9 - OECD: Towards green growth, A summary for policy makers, Paris, May 2011, p:08.
- 10 - أحمد الجلال، دراسات في الجغرافيا السياحية، عالم الكتب، القاهرة، 1977، ص: 58.
- 11- Honey Martha, Ecotourism and Sustainable development: Who owns paradise (Washington: DC, Island Press 1999, p: 19.
- 12 - Christian Chaboud , Philippe Meraf et Djohary Andrianam binimina, "l'écotourisme comme nouveau mode de valorisation de l'environnement: diversité et stratégie des acteurs a Madagascar" papier presente an 14 émes journé du développement organisée par l'Association Tiers_monde et le Gemdev, Paris , le 2-4 juin 2003, p: 07.
- 13 - هشام بشير، مقال بعنوان: السياحة البيئية المفهوم والأهمية، انظر الموقع: <http://ansd.info/main/art.php?id=139&art=10536>، تاريخ الإطلاع: 2012/10/28 على الساعة 10:30.
- 14 - أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، 2008، ص: 221.
- 15 - عنابي بن عيسى، الترويج للمنتج السياحي البيئي الجزائري في الخارج: لماذا وكيف؟، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 09- 10 مارس 2010، ص: 07.
- 16 - سعاد حاكم عذبي وعلي آبا أسماء حسين وأنور شيخ الدين عبده، السياحة البيئية في الكويت تحليل الآثار وإستراتيجية الاستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية الكويتية، مجلد 33، العدد 2، 2005، ص: 295.
- 17 - Sarah Alexander, GREEN HOTELS: Opportunities and Resources for Success, Edited by Carter Kennedy, Zero Waste Alliance, September 2002, p: 02.
- 18 - خالد بن حسين الشهراني وعبد الحكيم بن عبد العزيز الماضي، ورقة عمل بعنوان "النزل السياحية البيئية منتجع سياحي مستدام"، ص: 04، رابط التحميل: www.tlt.net/book/save.php?action=save&id=142، تاريخ التحميل: 2012/11/19 على الساعة 16:25.
- 19 - سعد إبراهيم حمد، تطوير واقع السياحة البيئية في جنوب العراق منطقة الأهواز، مجلة التقني، المجلد 22، العدد 05، هيئة التعليم التقني بالعراق، 2009، ص: 07.
- 20 - ماضي بلقاسم و برجم حنان، مرجع سابق، ص: 06- 07.
- 21 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواقعي السياسات، 100 Watt, St-Martin-Bellevue, France، 2011، ص: 30.
- 22 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الحد من انبعاث الغازات الدفيئة من قطاع النقل، 26 أوت - 04 سبتمبر 2002، ص: 08.
- 23 - وزارة السياحة، دور السياحة في مواجهة التغيرات المناخية، يوم السياحة العالمي، عمان، 27 سبتمبر 2007، ص: 07.
- 24 - وزارة الخارجية الأميركية، تحول الشركات إلى الأخضر - e Journal USA، المجلد 13، العدد 11، نوفمبر 2008، <http://www.america.gov/publications/ejournals.html>، ص: 19.
- 25 - إبراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا والمعاليم السياحية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 146.
- 26 - أكرم عاطف الرواشدة، السياحة البيئية في محمية غابات عجلون، دراسة استطلاعية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، 2012، ص: 151.
- 27 - بدرية عبد الله العوضي، دور القانون في حماية المحميات الطبيعية في منطقة الخليج العربي، بحث مقدم إلى مؤتمر "نحو دور فعال للقانون في حماية البيئة، كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للبيئة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2- 4 ماي 1999، ص: 03.

28 - فراس ياوز عبد القادر، الجرائم الماسة بالمحميات الطبيعية "دراسة مقارنة"، مجلة الحقوق بجامعة المستنصرية بالعراق، المجلد 04، العدد 17، 2012، ص: 06.

29 - World Tourism Organization (UNWTO) - A Specialized Agency of the United Nations Djerba Declaration on Tourism and Climate Change, Djerba, Tunisia, 11 April 2003 <http://sdt.unwto.org/sites/all/files/docpdf/decladjerbae.pdf> 17:05 تاريخ التصفح: 2016/01/05 على الساعة

30 - World Tourism Organization (UNWTO) - A Specialized Agency of the United Nations ,DAVOS DECLARATION CLIMATE CHANGE AND TOURISM RESPONDING TO GLOBAL CHALLENGES, The Second International Conference on Climate Change and Tourism, Davos, Switzerland, 3 October 2007 <http://sdt.unwto.org/sites/all/files/docpdf/decladavose.pdf>

31 - وزارة السياحة، دور السياحة في مواجهة التغيرات المناخية، يوم السياحة العالمي، عمان، 27 سبتمبر 2007، ص: 05.

32 - Committed to Tourism, Travel and the Millennium Development Goals, Ministers' Summit on Tourism and Climate Change, London, United Kingdom Conference Set, Platinum Suite 4, Level 3, 13 November 2007 <http://sdt.unwto.org/sites/all/files/docpdf/concludon.pdf>

33 - International Institute for peace through Tourism, Lusaka Declaration on Sustainable Tourism Development, Climate Change And Peace, Lusaka, Zambia, 20 May, 2011

<http://sdt.unwto.org/sites/all/files/docpdf/lusakadecclarationontourismclimatechangeandpeace1.pdf>

34 - World Tourism Organization (UNWTO) - A Specialized Agency of the United Nations, Legazpi City, Albay Declaration on Tourism's Response to Climate Change, UNWTO-Asean International Conference On Tourism And Climate Change, Legazpi, 20th May 2014

http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/pdf/legazpi_declaration.pdf

35 - منظمة الطيران المدني (ايكاو)، حماية البيئة، التقرير السنوي للمجلس، سنة 2007، ص: 39.

36 - منظمة الطيران المدني (ايكاو)، حماية البيئة، التقرير السنوي للمجلس، سنة 2009، ص: 45.

37 - منظمة الطيران المدني (ايكاو)، حماية البيئة، التقرير السنوي للمجلس، سنة 2010، وثائق الندوة الجمعية العمومية في سنة 2013، ص: 29.

38 - منظمة الطيران المدني (الايكاو)، حماية البيئة والتنمية المستدامة للنقل الجوي، التقرير السنوي للمجلس 2011، وثائق الندوة الجمعية العمومية في سنة 2013، ص: 33.

39 - برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بناء اقتصادات خضراء شاملة "قصص نجاح من التعاون فيما بين بلدان الجنوب"، مطبوعة قدمت في معرض الامم المتحدة

للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، نيروبي بكينيا، 28 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 2013، ص: 23.

40 - هديل عادل، مقال بعنوان الكربون الأزرق في مواجهة التغير المناخي، صحيفة الخليج الصادرة في 19 أبريل 2017، انظر الموقع

<http://www.ngalarabiya.com/eye-on-earth>، شوهذ يوم 2017/05/05 على الساعة 21:45.

نموذج تحديد تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية - سعيدة باستعمال أسلوب التحليل المشترك

د. وزاني محمد
جامعة دطاهر مولاي - سعيدة، الجزائر
ouazamed@yahoo.fr

د. حميدي زقاي
جامعة دطاهر مولاي - سعيدة، الجزائر
zegai20@gmail.com

The preferences Identification model of pilgrim services provided by travel agencies – saida- Using the method of joint analysis

Hamidi Zeggai & Ouazani Mohammed

D.Tahar Moulay University- Saida ; Algeria

Received: 15 Jan 2017

Accepted: 17 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية وذلك باستعمال أسلوب التحليل المشترك، وقد تكونت عينة الدراسة من (35) معتمر، ولمعالجة ذلك استخدمت استمارة اشتملت (09) سيناريوهات للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية.

وأظهرت الدراسة أن أهم أولويات الخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية والتي يفضلها المعتمر هي:

- فترة الذهاب إلى العمرة (رمضان).
 - موقع الإقامة (الإقامة قريبة من الحرم الشريف).
 - تكاليف العمرة (سعر منخفض).
 - نوعية الفندق (نجمة واحدة أو نجمتين).
- الكلمات المفتاح: تفضيلات الخدمة، المعتمرين، الوكالات السياحية، التحليل المشترك

رموز JEL: C42, M31

Abstract:

The objective of this study is to identify the preferences of pilgrim services provided by travel agencies, for this, we applied the method of conjoint analysis on a sample of 35 pilgrims. We used a form that includes 9 scenarios of services provided by these agencies

The study found the most important services offered by agencies and that are favored by the pilgrim as shown below:

- The period of Umrah (Ramadan);
- Location (close to the Haram al-Sharif);
- Costs of Umrah (reduced price);
- Hotel type (one or two stars).

Key Words: preferred services, the pilgrims, Tourist agencies, Conjoint Analysis.

(JEL) Classification: C42, M31

تمهيد:

تمثل السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في البلدان التي تملك مواقع الجذب السياحي سواء كانت هذه المواقع ذات وظيفة دينية، أثرية، طبيعية أو تاريخية بالإضافة إلى الأنماط السياحية الأخرى، لذا فإن وجود استراتيجيات مبنية على أسس علمية مدروسة تمثل نقطة البداية لانطلاق ونجاح أي جهد سياحي هادف لاجتذاب المزيد من السياح و المزيد من الإيرادات، وتعد مواقع الجذب السياحي الديني ذات الأهمية والمكانة العظيمة في نفوس المسلمين، حيث يتواتر الزوار لزيارة هذه العتبات المقدسة من جميع أنحاء العالم، و في جميع أيام السنة وبشكل خاص في أيام المناسبات الدينية وهي بذلك تختلف عن باقي أنماط السياحة الأخرى.

وما تمثله فريضة الحج ومناسك العمرة من ممارسات تختلف عن بقية الأديان الأخرى إنما يشكل الصورة الاجمل لممارسة السياحة الدينية، كما تمثل مصدرا مهما من مصادر الدخل والربح لكثير من الوكالات السياحية وأصحاب الفنادق والمطاعم وشركات الطيران.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تحديد أهم تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية وذلك باستخدام أحد الأساليب العلمية التسويقية الحديثة وهي التحليل المشترك (Analyse conjointe) في مجال السياحة الدينية، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية بولاية - سعيده - الجزائر؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى النقاط التالية:

- محاولة التعرف على أهم تفضيلات المعتمرين للخدمات التي تقدمها الوكالات السياحية وتفعيلها لتكون أكثر تأثيرا على ممارسي هذا النوع من السياحة.
- توفير معلومات تساعد رؤساء وإدارات الوكالات السياحية بولاية سعيده في تحديد أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق رضا المعتمرين تجاه الخدمات السياحية المقدمة وبالتالي معرفة أولويات التحسين والتطوير.
- تحديد مدى القدرة على استخدام استعمال أسلوب التحليل المشترك في تحديد تفضيلات المعتمرين والمقدمة من الطرف الوكالات السياحية بولاية سعيده.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة في محاولة إبراز دور السياحة الدينية والنهوض بها وتحديد نقاط القوة والضعف للخدمات السياحية المقدمة من طرف الوكالات وذلك من خلال تخطيط وتنمية نوعية الخدمات المتعلقة بطبيعة الموقع السياحي وفترة الذهاب وتكاليف العمرة، إلى جانب نوعية الخدمات التي تتلاءم ورغبات المعتمرين وبيان مقدار تأهيل خدمات الفنادق والإطعام والنقل على ترقية النشاط السياحي.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال فصل الربيع 2016/2015.

- الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على ولاية -سعيدة- الجزائر.

- الحدود البشرية: اقتصرَت الدراسة على عينة من المعتمرين بولاية-سعيدة- الجزائر.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد تفضيلات المعتمر للخدمات التي تقدمها الوكالات السياحية بولاية سعيدة - الجزائر - .

الدراسات السابقة

- 1- دراسة (G. Lutfalla , Planning Islamic Town, ManChester, 1978) أين أكد الباحث من خلال دراسته على أهمية تخطيط المدينة الإسلامية و بيان ملامحها و تحديد أهمية التراث العربي الاسلامي المعماري كأساس حضاري تاريخي يمثل النتاج البشري من الناحية العمرانية و نتاج أثاري للحضارة العربية معطيا بعدا جماليا بين البناء و الممارسات التعبدية الروحية التي يقوم بها المسلمون.
- 2- في حين تناولت دراسة (Thangaman , Planning Aspects of Regional tourism , 1978) المدن التاريخية ذات التراث الحضاري القديم في الهند من خلال دراسته المسحية لرغبات السياح لهذه المنطق السياحية في مدن (جلو مارج، كوفلام، جو، كوفارك) وهي مدن تاريخية حضرية دينية المعالم، و ذات ميزة و تراث يرتبط بالتاريخ القدم و ما تم عليها من تحديث و ما سيحدث لها من تطوير في المستقبل.
- 3- أجرى حابس سماوي دراسة بعنوان (واقع الحركة السياحية بوادي رم الأردن، 1980)، حيث تتميز دراسة وادي رم بالأردن بكونها دراسة جغرافية تاريخية سياحية حيث اهتم الباحث بتحديد المنطقة مبينا طبيعة المتغيرات المناخية عليها وعلى المناطق المجاورة لها ، تناول الباحث الجوانب التاريخية لهذه المنطقة و علاقتها بالمتغيرات الدينية وكذلك طبيعة المنطقة من حيث الجذب السياحي كمحور إقليمي متكامل تتنوع فيه السياحة ما بين الطبيعة و التاريخ و الثقافة معتمدا في ذلك على العلاقة الوظيفية للإقليم مع الاقاليم المجاورة له كعقبة والبتراء، كذلك حاول أن يبين بعض الرموز المعمارية التاريخية و ما تحمله من نقوش و تماثيل.
- 4- وركزت دراسة فتحي هيلجي (شخصية المدينة السعودية، 1984) على شخصية المدينة السعودية من حيث علاقتها الوظيفية لطبيعة المناطق وهويتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وقد وضع الباحث في دراسته النظرة الجغرافية والعمرانية التي تتميز بها المدن السعودية من خلال التباين المناخي المؤثر في التوزيع السكاني والعمراني لهذه المدن.
- 5- وقد تناولت دراسة زهير عباس القريشي الموسومة (المتغيرات المؤثرة في تنمية السياحة الدينية الإسلامية بالعراق، دراسة ميدانية للروضة الكاظمية، 2006)، بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والسياسية كمتغيرات علمية مؤثرة على نمو الطلب السياحي الديني، وقد حاول الباحث التوصل إلى تحديد حجم مشكلة الدراسة من خلال الأعداد الوافدة إلى الروضة الكاظمية وماهية المتغيرات التي أثرت على سلوك الزائرين في ممارسة الزيارة لهذه العتبات.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

من حيث هدف الدراسة: تتوعت الاتجاهات للدراسات السابقة، في حين سعت هذه الدراسة للتعرف على أهم تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية.

من حيث بيئة الدراسة: قد تم تطبيق هذه الدراسة في ولاية - سعيده - الجزائر.

من حيث متغيرات الدراسة: بخلاف الدراسة السابقة فقد حاولت الدراسة الحالية جمع بين المتغيرات الأربعة (فترة الذهاب إلى العمرة، موقع الإقامة، تكاليف العمرة، نوعية الفندق) في نموذج واحد، لتحديد تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية، وذلك باستعمال إحدى الأدوات الإحصائية الحديثة وهي التحليل المشترك (Conjoint Analysis).

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم الخدمة والخدمات السياحية

1.1 مفهوم الخدمة:

الخدمة هي كل نشاط أو أداء يخضع للتبادل، بحيث أن هذا التبادل غير ملموس والذي لا يسمح بأي تحويل للملكية، ويمكن أن تكون الخدمة مرتبطة بمنع مادي كما يمكن أن لا تكون كذلك¹، تعتبر الخدمة من خلال هذا التعريف كونها نشاط محل التبادل وتكون أساساً غير ملموسة، ولا تسفر على أي نقل للملكية، يمكن أن تكون مصاحبة لسلعة ملموسة أولاً.

2.1 الخدمات السياحية:

إن صناعة السياحة بما تقدمه من خدمات سياحية لا تقتصر على الإقامة في الفندق وحصول الضيف على الطعام والشراب فقط وإنما تشمل جميع الخدمات التي تقدم إلى السائح منذ وصوله إلى البلد أو المكان المقصود إلى حين عودته إلى موطنه الأصلي أو مكان إقامته فهي حزمة خدمات، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي²:

- خدمات الإقامة والإسكان (الفنادق، البيوت العائلية الخاصة، بيوت الشباب، القرى السياحية، المصايف).
- خدمات الأطعمة والمشروبات (مطاعم الفنادق، المطاعم المنفردة، النوادي، الجمعيات).
- خدمات النقل (سيارات الفنادق، حافلات الفنادق، قطارات الفنادق، راكبي السيارات، الطائرات).
- خدمات المحلات التجارية (الهدايا، التحف، الفلكلور الشعبي، الحاجيات الخزفية والبرونزية).
- الخدمات التكميلية (خدمات التسلية والترفيه، خدمات تجارية من طباعة وتلكس وهاتف، خدمات خاصة بالمؤتمرات العلمية والسياسية والاقتصادية، خدمات رياضية وفنية، خدمات ثقافية من إداعة، تلفزيون، جرائد مجالات إلى جانب خدمات مصرفية وخدمات صحية).

2. الطلب والعرض في السياحة الدينية

1.2. تعريف السياحة الدينية: تعرف السياحة الدينية بانها السفر من دولة إلى أخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة، فهي سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان كذلك هي مزيج من التأمل الديني و التراثي من أجل الدعوة و التقرب إلى الله³.

وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع ففي سورة التوبة ورد قوله تعالى (براءة من الله ورسوله إلى الذين عهدتم من المشركين {1} فسيحوا في الأرض أربعة أشهر و علموا أنكم غير معجزين الله وأن الله مخزي الكافرين {2})⁴، معناها سيروا أيها المشركون سير سائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها لكم أحد. إضافة إلى ذلك فإن من فرائض الاسلام حج البيت من استطاع إليه سبيلا وهذا ما يدخل الآن ضمن السياحة الدينية.

2.2. العرض السياحي الديني: يعرف العرض بمفهومه بأنه الكميات التي يستعد المنتج في طرحها في السوق بسعر معين ووقت معين ، أما العرض السياحي الديني فهو كل المستلزمات من السلع و الخدمات و التجهيزات التي يجب أن توفرها الوكالات و المؤسسات العاملة في مجال الخدمات السياحية إلى الزوار الفعليين و المحتملين و الذي يتضمن عوامل الجذب الطبيعية و من التسهيلات و الخدمات الدينية و المنشآت التي من الممكن أن تترك الأثر في نفوس قاصديها لزيارتها و المكوث فيها لمدة من الزمن دون غيرها⁵.

3.2. الطلب السياحي الديني: الطلب بشكل عام هو الكميات من السلعة التي يستعد المستهلك لشراؤها بسعر معين ووقت معين ، أما الطلب السياحي الديني فهو المجموع الاجمالي من زوار العتبات المقدسة سواء كانوا مواطنين أم قادمين من البلدان المجاورة أو البعيدة⁶ ، ويقاس الطلب السياحي الديني بأعداد وعلى وجه الدقة يقاس بعدد ليالي المبيت وهو المجموع الاجمالي لأعداد السائحين الذين يستخدمون المنشآت والخدمات السياحية. والملاحظ إن الطلب السياحي شأنه شأن أي طلب يتألف من ثلاثة عناصر وهي الرغبة الذاتية في السفر إلى جهة ما والقدرة المالية التي يمكن أن تشبع هذه الرغبة وتوفر الوقت، ومن الملاحظ إن الطلب على السياحة الدينية في تزايد مستمر سواء في عدد السائحين أم في عدد الليالي السياحية وهذا ما سيعطي فرص أكثر للوكالات والمؤسسات العاملة في مجال السياحة.

ثانيا: الإطار التحليلي للبيانات ومناقشتها

1. شرح أسلوب التحليل المشترك:

التحليل المشترك هو الطريقة المستخدمة في الإحصاء المطبق للكشف عن توقعات المستهلكين وتفسير تفضيلاتهم لمنتج أو خدمة على أساس السمات الخاصة به، فهو يقوم على مبدأ التعويض أي أن مستوى أقل من بعض السمات، يعوض بمستوى عالي من البعض الآخر⁷.

2. مراحل التحليل المشترك:

- المرحلة الأولى (اختيار السمات ومستوياتها): وهي المتغيرات أو السمات التي يتم اختيارها من طرف الأشخاص، يجب أن تكون مستقلة عن بعضها وضرورية وتصف في مجملها هذه الدراسة ، كما يجب أن نراعي الأمور التالية:

* الشمولية : لا يجب إهمال عامل مهم في تقييم الشيء.

* الأهمية : يجب أن تكون العوامل المختارة مهمة في تقييم الشيء من طرف الأشخاص.

* الاستقلالية: أي يجب أن لا تكون العوامل مرتبطة مع بعضها البعض.

ويفضل أن يكون عدد المستويات متوازن لكل السمات ذلك لتجنب التحيز من طرف المستجوب.

- المرحلة الثانية (استخراج السيناريوهات): بعد اختيار السمات الضرورية للدراسة، وتحديد مستوياتها، نقوم بإدخالها في (SPSS.V.20) وفق الخطوة (PLAN ORTHOGONAL) يتم استخراج السيناريوهات وهي التوفيقات الممكنة للخدمة في الوكالات السياحية الضرورية لهذه الدراسة.

3. مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع المعتمرين بولاية سعيدة الجزائر، وقد تم الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة نظرا لكبر مجتمع الدراسة، وتم توزيع استمارة البحث وشرح الهدف من الدراسة، وكيفية ملء الاستبانة، حيث تم توزيع (35) استبانة مكتملة وصالحة للتحليل.

4. أداة الدراسة:

تم استخدام استبانة أولية كمرحلة أولى في جمع البيانات من مجتمع الدراسة لتحديد المتغيرات الأكثر أهمية بالنسبة لخصائص الخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية و التي يرغب فيها المعتمر (أنظر ملحق 1)، والتي تم تحديدها بثلاث متغيرات أساسية اتفقت عليها مجمل العينة محل الدراسة، بعد ذلك تم إدخال هذه المتغيرات أو تفضيلات الدراسة في برنامج الـ (SPSS.V.20)، ومعالجتها وفق أسلوب التحليل المشترك (Analyse conjointe) لنحصل على (09) سيناريوهات معبرة عن هذه الدراسة، وفي المرحلة النهائية تم استخراج استبانة نهائية والتي احتوت على قسمين: القسم الأول تناول البيانات الشخصية للعينة: كالجنس، والوظيفة، والمستوى التعليمي، بينما تناول القسم الثاني على سيناريوهات الدراسة (أنظر ملحق 2).

ثالثا: النتائج ومناقشتها:

1. الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

تشير النتائج في الجدول رقم (1) إلى أن نسبة 68.6 % في العينة كانوا من الذكور وأن 31.4 % كانوا من الإناث وهذا يشير إلى أن النسبة العظمى من المعتمرين هم من الذكور، كما تشير النتائج كذلك أن أغلبية عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50 سنة، بنسبة 16%، كما أن أغلبية المعتمرين المستجوبين يعملون في القطاع العمومي وذلك بنسبة 57.1%، ثم يليها فئة المعتمرين المتقاعدين بنسبة 42.9%، كما نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة الكبرى من المستجوبين قد أدوا العمرة لأكثر من مرة.

2. تحليل تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية باستعمال التحليل المشترك.

بعد جمع إجابات العينة محل الدراسة على الاستبيان الأولي (أنظر ملحق رقم 1) الذي كان يحتوي على السؤال المفتوح التالي:

ما هي الخدمات الأكثر أهمية التي تقدمها الوكالات السياحية؟

تم استخراج ثلاثة متغيرات تمثل رغبات وتفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية، ومن ثم تحديد مستويات هذه المتغيرات كما هو موضح في الجدول رقم (2). حيث يوضح الجدول إمكانية تقديم خدمات للمعتمر وفق النموذج التعويضي الذي ينظر بصفة كلية للخدمة، أي أن انخفاض مستوى متغير أو أكثر يمكن تعويضه بمستوى أكبر بمتغير آخر، ونلاحظ هنا أنه يوجد أربعة

متغيرات مهمة للمعتمر وهي تكاليف العمرة، الموقع (بعد مكان الإقامة عن الحرم الشريف)، فترة الذهاب إلى العمرة، نوعية الفندق. وكل متغير يحتوي على ثلاث مستويات أو سمات كما هي موضحة في الجدول السابق. وبعد المعالجة الإحصائية على البرنامج (SPSS.V.20) وتطبيق المراحل التقنية لأسلوب التحليل المشترك (Analyse conjointe) وفق المراحل التي دركناها سابقا حصلنا على (09) سيناريوهات كما هو موضح في الجدول رقم (3). بعد حصولنا على السيناريوهات الدراسة كما هو موضح في الجدول (3)، تم وضعها على شكل استبيان ووزع هذا الأخير على عينة مكونة من (35) معتمر. عند استرجاع الاستبيانات تم مرة أخرى معالجتها إحصائياً وفق برنامج (SPSS.V.20) مع تطبيق المراحل التقنية لأسلوب التحليل المشترك (Analyse Conjointe)، حيث وكانت النتائج المتحصل عليها موضحة فيما سيأتي.

3. تحليل واستخراج مستويات الدراسة المتمثلة لتفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية:

- في هذه المرحلة سنحاول تقديم تحليل تفصيلي لمختلف المستويات الدراسة والمتمثلة في رغبات المعتمرين، وذلك بالاستعانة بالأشكال المستخرجة من برنامج (SPSS.V.20) وباستخدام أسلوب التحليل المشترك.
- نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) تفضيلات المعتمرين للتكاليف الخاصة بالعمرة للمستويات (X1، X2، X3)، فنجد أن 27 معتمر يرغبون أن يكون السعر منخفض (X3)، و 19 معتمر يفضلون أن يكون السعر متوسط (X2)، أما الذين يرغبون في أن يكون سعر مرتفع (X1) فعددهم 2.
 - من خلال الشكل رقم (2) أعلاه نلاحظ تفضيلات المعتمرين لاختيار موقع الإقامة في مكة المكرمة للمستويات (X4، X5، X6)، فعدد المعتمرين الذين يفضلون الإقامة قرب الحرم الشريف (X4) هو 26 معتمر، أما الذين يرغبون في أن تكون مسافة متوسطة بين الحرم الشريف ومكان الإقامة (X5) فعددهم 22 معتمر، أما الذين يرغبون في أن يكون الموقع بعيد من الحرم الشريف (X6) فعددهم اثنين فقط.
 - نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) تفضيلات المعتمرين لفترة الذهاب إلى العمرة للمستويات (X7، X8، X9)، فعدد المعتمرين الذين يفضلون الذهاب إلى العمرة في فترة رمضان (X7) هو 32 معتمر، أما الذين يرغبون في أن يذهبوا في فترة المولد النبوي الشريف (X8) فعددهم 14 معتمر، في حين يوجد إلا اثنين فقط يفضلون الذهاب إلى العمرة في أيام أخرى (X9).
 - من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ تفضيلات المعتمرين لنوعية الفندق الذين يريدون الإقامة فيه للمستويات (X10، X11، X12) فعدد المعتمرين الذين يريدون الإقامة في فندق ذو نجمة أو نجمتين (X10) عددهم 16 هو معتمر، أما الذين يرغبون الإقامة في فندق ذو ثلاث نجوم (X11) فعددهم 12 معتمر، أما الذين يرغبون في أن يكون نوعية الفندق ذو أربعة أو خمس نجوم (X12) فعددهم 15 معتمر.
4. استخراج وترتيب الخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية من منظور كل المعتمرين أي عينة الدراسة حسب درجة الأهمية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (5) أن أغلبية المعتمرين يولون اهتمامهم بالدرجة الأولى إلى فترة العمرة وذلك بنسبة 34 %، وقد فضل جلهم أداء مناسك العمرة في رمضان، ويمكن تفسير ذلك أن العمرة

في رمضان لها من المزايا والفضل ما ليس لغيرها فقد روى البخاري ومسلم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "عمرة في رمضان تقضي حجة معي".

ثم أعطوا الأهمية بالدرجة الثانية لمكان الإقامة بنسبة 27 %، ونظرا للمكانة المقدسة التي يحتلها الحرم الشريف في نفوس المسلمين من جميع أنحاء العالم فقد فضل معظم المعتمرين أن يكون مكان إقامتهم قريبه، مما يمكن أن يقوي الوازع الديني لديهم وينعش الجانب الروحي، إلى جانب إمكانية تأدية مختلف مناسك العمرة بكل ارتياح وطمأنينة.

بعد إشباع المعتمرين لحاجاتهم الأساسية والمتمثلة في أداء العمرة في فترة رمضان، وتفضيلهم بأن يكون مكان الإقامة في مكة المكرمة قريب من الحرم الشريف، انتقلوا إلى محاولة إشباع حاجاتهم الأخرى والتي ليس لها أهمية كبيرة بالنسبة لهم مقارنة بالحاجات الأساسية الأولى والمتمثلة في تفضيلهم في الدرجة الثالثة لمتغير تكلفة العمرة بنسبة 23 %، ونوعية الفندق في الأخير بنسبة 16 %، حيث اختاروا أن يكون سعر العمرة منخفض وان يكون الفندق الذين يقيمون فيه ذو نجمة أو نجمتين فقط.

رابعاً: الاستنتاجات والمقترحات

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار متغيرات الدراسة وتحليلها، فإنه يمكن التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات على النحو التالي:

1. النتائج:

أظهرت النتائج أن مستوى تفضيل الخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية من وجهة نظر المعتمرين عينة الدراسة كان كما يلي:

- تفضيل وإعطاء المعتمرين الأولوية بالدرجة الأولى لفترة الذهاب إلى العمرة وهي رمضان.
- كما أشارت النتائج أن المعتمرين يفضلون ويهتمون بالدرجة الثانية بموقع الإقامة، وقد اتفق جلهم على تفضيل موقع قريب من الحرم الشريف.
- بينت النتائج كذلك أن المعتمرين يهتمون ويعطون الأولوية بالدرجة الثالثة لتكاليف العمرة، مع تفضيلهم بأن يكون السعر منخفض.
- كما أشارت النتائج أن المعتمرين يعطون الأهمية لنوعية الفندق في الدرجة الأخيرة، مع تفضيلهم بأن يكون الفندق ذو نجمة واحدة أو نجمتين.

2. التوصيات:

بعد قراءة النتائج خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- تعزيز الاهتمام لترويج للعمرة في فترة رمضان لما لها أثر كبير في استقطاب أكبر عدد ممكن من المسلمين، مما سيزيد من مصادر الدخل والربح لكثير للوكالات السياحية وأصحاب الفنادق والمطاعم وشركات الطيران.

- ضرورة الانتباه إلى أن هناك عوامل تحتاج إلى المزيد من التركيز والاهتمام، ومن ثم يجب أن تكون ضمن أولويات عمليات التحسين، وإجراء مراجعة وتحليل دائمين لطريقة الأداء، والبحث عن طرق أخرى لإنجازها بشكل أفضل، وخاصة تلك المتغيرات التي لم يظهر فيها المعتمرين أهمية كبيرة مثل:
- إعطاء أهمية أكبر لدراسة عنصر تكلفة العمرة، لما له من أثر إيجابي على ولاء المعتمرين، وذلك من خلال محاولة وضع سياسة تسعيرية لمختلف شرائح المعتمرين، فتكلفة العمرة تهدف إلى تحديد الفئة المستهدفة من المعتمرين، وخلق صورة ذهنية تميز الوكالة السياحية عن منافسيها وبالتالي خلق حصة سوقية معتبرة في السوق السياحي.
- التسويق لنوعية الفنادق بمختلف درجاتها سواء كانت قريبة من الحرم الشريف الشريف أم لا.
- التقييم المستمر لمستوى الخدمات التي تقدمها الوكالات السياحية بكافة مستوياتها لضمان رضى السياح عنها.
- عمل لقاءات دورية بين العاملين في الوكالات السياحية للاطلاع على كل جديد في مجال الخدمات التي تقدمها الوكالات المنافسة لترسيخه في مفاهيم بيئة الوكالات السياحية.
- ضرورة الاهتمام بالأساليب والتوجيهات التسويقية الحديثة في التعامل مع المعتمرين، والاستماع إلى صوتهم، والتركيز عليهم، لأنهم محور كل العمليات التسويقية، ويكون ذلك عن طريق المقابلات الشخصية والاستبيانات، ونظام الاقتراحات والشكاوى.
- الاستعانة بالأساليب الكمية، مثل أسلوب التحليل المشترك وذلك لقدرته على تحديد تفضيلات المعتمرين للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية، وبالتالي تحقيق رضاهم.

الجدول 1: توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

المتغيرات	الفئة	العدد	النسبة المئوية/%
الجنس	ذكر	24	68.6
	أنثى	11	31.4
المجموع			
السن	أقل من 30 سنة	08	22.9
	ما بين 30 و 50 سنة	16	45.7
	أكثر من 50 سنة	11	31.4
المجموع			
المهنة (ميدان العمل)	موظف عمومي	20	57.1
	قطاع خاص	0	0
	متقاعد	15	42.9
المجموع			
عدد مرات القيام بالعمرة	مرة واحدة	14	40
	أكثر من مرة	21	60
	المجموع	35	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الجدول 2: شرح نموذج الدراسة

الرقم	المتغيرات	المستويات
1	Y1: تكاليف العمرة	X1: سعر مرتفع.
		X2: سعر متوسط.
		X3: سعر منخفض
2	Y2: الموقع (بعد مكان الإقامة عن الحرم الشريف)	X4: الإقامة قريبة من الحرم الشريف.
		X5: مسافة متوسطة بين الحرم الشريف ومكان
		X6: الإقامة بعيدة من الحرم الشريف.
3	Y3: فترة الذهاب إلى العمرة	X7: رمضان.
		X8: المولد النبوي.
		X9: أخرى.
4	Y4: نوعية الفندق	X10: نجمة واحدة أو نجمتين.
		X11: ثلاث نجوم.
		X12: أربع أو خمس نجوم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الجدول 3: يوضح متغيرات وسمات الدراسة

الرقم	موقع (بعد مكان الإقامة عن الحرم الشريف)	نوعية الفندق	تكاليف	فترة الذهاب إلى	ترتيب
1	الإقامة قريبة من الحرم الشريف	ثلاث نجوم	سعر منخفض	رمضان	
2	الإقامة قريبة من الحرم الشريف	نجمة واحدة أو	سعر مرتفع	المولد النبوي	
3	مسافة متوسطة بين الحرم الشريف	أربع أو خمس نجوم	سعر منخفض	المولد النبوي	
4	مسافة متوسطة بين الحرم الشريف	نجمة واحدة أو	سعر متوسط	رمضان	
5	مسافة متوسطة بين الحرم الشريف	ثلاث نجوم	سعر مرتفع	أخرى	
6	الإقامة بعيدة من الحرم الشريف	نجمة واحدة أو	سعر منخفض	أخرى	

7	الإقامة بعيدة من الحرم الشريف	أربع أو خمس نجوم	سعر مرتفع	رمضان	
8	الإقامة قريبة من الحرم الشريف	أربع أو خمس نجوم	سعر متوسط	أخرى	
9	الإقامة بعيدة من الحرم الشريف	ثلاث نجوم	سعر متوسط	المولد النبوي	

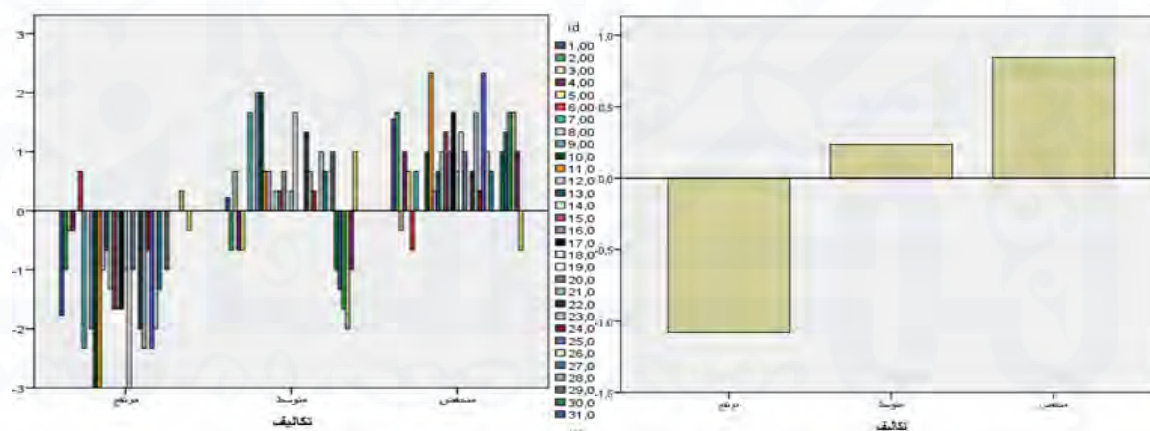
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الجدول 4: درجة أهمية الخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية من منظور كل المعتمرين عينة الدراسة

المتغيرات	درجة الأهمية
فترة الذهاب إلى العمرة	34%
الموقع (بعد مكان الإقامة عن الحرم الشريف)	27%
تكاليف العمرة	23%
نوعية الفندق	16%

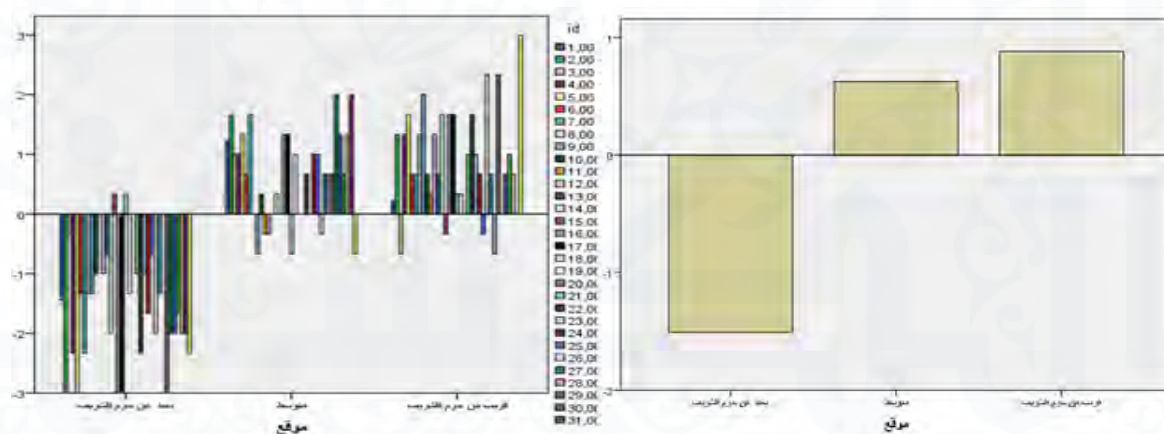
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الشكل 1: تكاليف العمرة

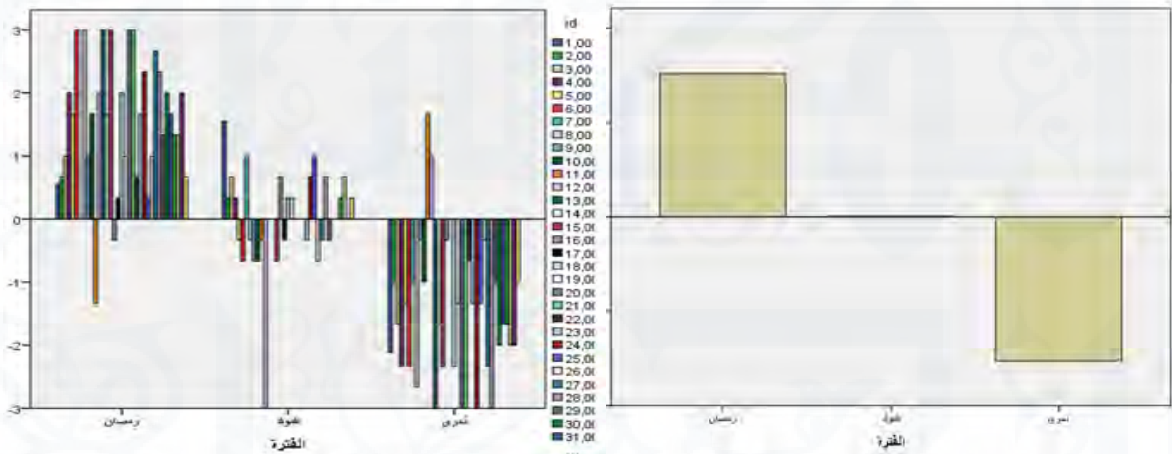


المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الشكل 2: الموقع (أي بعد مكان الإقامة عن الحرم الشريف)

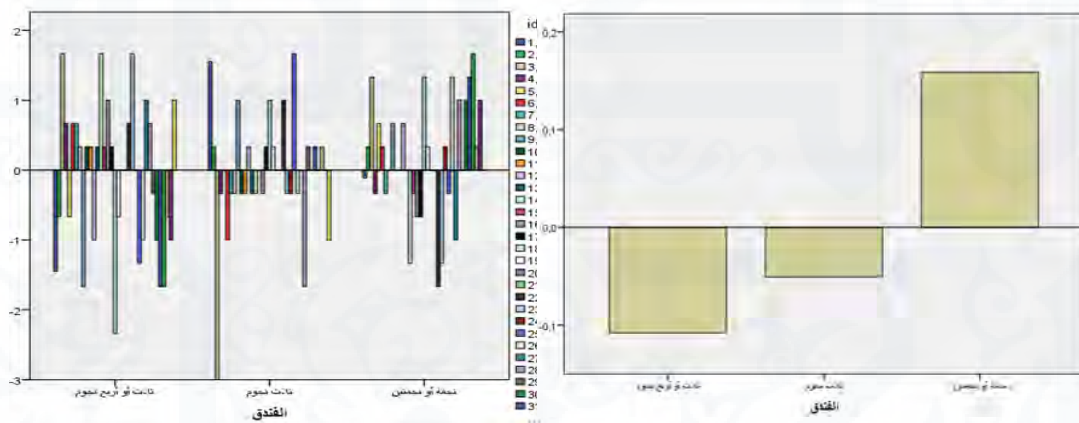


الشكل 1: فترة الذهاب إلى العمرة



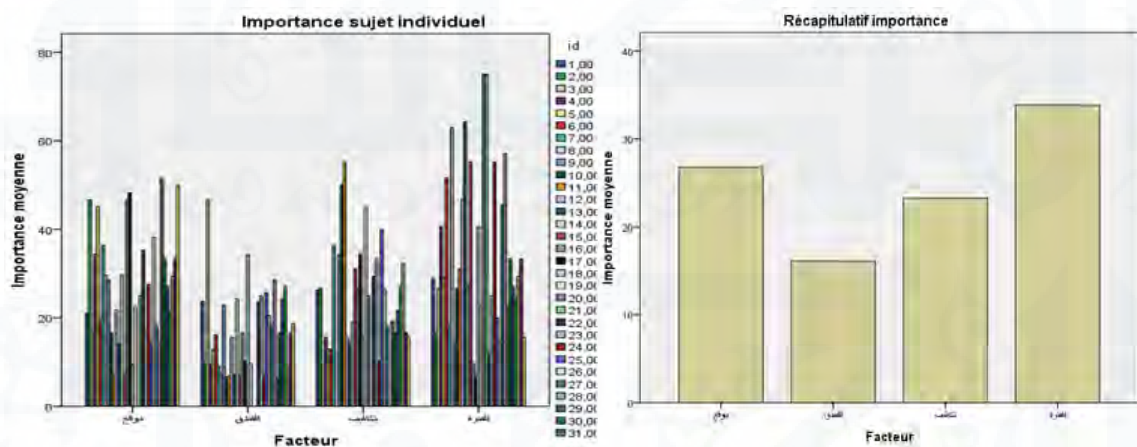
المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الشكل 4: نوعية الفندق



المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الشكل 5: درجة أهمية الخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية من منظور كل المعتمرين عينة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج (SPSS.V.20)

الملاحق الخاصة بالاستبيان:

- ملحق رقم 1:

الاستبيان الأول:

أخي الكريم/أختي الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد

في إطار تحضير دراسة بعنوان " نموذج تحديد تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية - سعيدة-

باستعمال أسلوب التحليل المشترك " ، نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على السؤال التالي:

ماهي الخدمات الأكثر أهمية التي تقدمها الوكالات السياحية بولاية سعيدة؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم 2:

الاستبيان الثاني

أخي الكريم/أختي الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد

في إطار تحضير دراسة بعنوان " نموذج تحديد تفضيلات المعتمر للخدمات المقدمة من طرف الوكالات السياحية - سعيدة-

باستعمال أسلوب التحليل المشترك " ، نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة، علما بان الاستبانة مصممة

لأغراض البحث العلمي فقط.

الجزء الأول: الرجاء وضع علامة (X) واحدة في الخانة المناسبة لكم.

- 1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- السن: ☐ أقل من 30 سنة ☐ بين 30 - 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة
- 3- المهنة (ميدان العمل): ☐ موظف عمومي ☐ قطاع خاص ☐ مهنة حرة ☐ متقاعد
- 4- عدد مرات القيام بالعمرة: ☐ مرة واحدة ☐ أكثر من مرة

الجزء الثاني

الرجاء ترتيب أفضل الخدمات التي تراها مناسبة لك ، وذلك من 1 إلى 9.

الرقم	موقع (بعد مكان الإقامة عن الحرم	نوعية الفندق	تكاليف	فترة الذهاب إلى	ترتيب
1	الإقامة قريبة من الحرم الشريف	ثلاث نجوم	سعر منخفض	رمضان	
2	الإقامة قريبة من الحرم الشريف	نجمة واحدة أو	سعر مرتفع	المولد النبوي	
3	مسافة متوسطة بين الحرم الشريف	أربع أو خمس نجوم	سعر منخفض	المولد النبوي	
4	مسافة متوسطة بين الحرم الشريف	نجمة واحدة أو	سعر متوسط	رمضان	
5	مسافة متوسطة بين الحرم الشريف	ثلاث نجوم	سعر مرتفع	أخرى	
6	الإقامة بعيدة من الحرم الشريف	نجمة واحدة أو	سعر منخفض	أخرى	
7	الإقامة بعيدة من الحرم الشريف	أربع أو خمس نجوم	سعر مرتفع	رمضان	
8	الإقامة قريبة من الحرم الشريف	أربع أو خمس نجوم	سعر متوسط	أخرى	
9	الإقامة بعيدة من الحرم الشريف	ثلاث نجوم	سعر متوسط	المولد النبوي	

شكرا على حسن تعاونكم

المراجع والاحالات:

¹. P.Kother et B.dubois, **Marketing mangement**, 12eme édition publi ,earson 2006 .P 462.

². الطائي، حميد عبد النبي، **أصول صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق، عمان 2001، ص221.

³. <http://mawdoo3.com>.

⁴. سورة التوبة، الآيات 2،1.

⁵. الحوري، مثني طه، **تخطيط لتنمية السياحة في العراق**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد، 31، 2000، ص227.

⁶. عبد الله عبيدي جامع، **التطور الحضري و أثره في تنمية الطلب السياحي**، رسالة ماجستير مقدمة في كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد 2001، ص30.

⁷. Jean-Claude, liquet, **cas d'analyse conjointe**, technique et documentation, 2001,P25.

جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية الذكية -تجربة حكومة دبي-

أ. حططاش نشيدة

جامعة سطيف - 1 - ، الجزائر

Nachida-11@hotmail.com

The public service quality under the smart electronic government Dubai Government Experience

Nachida Ahtatache

University of FARHAT Abbas -Sétif ; Algerai

Received: 16 Feb 2017

Accepted: 17 June 2017

Published: 30 June 20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع جودة الخدمة العمومية في ظل تطبيق الحكومة الالكترونية الذكية، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أبرز السمات التي تميز العالم الحديث، الذي أصبح عبارة عن قرية صغيرة تختصر فيها المسافات البعيدة ويتواصل فيها الأفراد بسرعة فائقة، وأصبحت اقتصاديات الدول أكثر ارتباطا بالتقنية والمعرفة الرقمية وهو ما يصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي. وتم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب دراسة حالة من خلال دراسة تجربة حكومة دبي الذكية والتي تعتبر الرائدة في هذا المجال عربيا، ومحاولة الاستفادة منها في بناء منظومة إلكترونية تساهم في تحقيق جودة الخدمات العمومية الجزائرية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في أن حكومة دبي تهتم بتقديم أرقى الخدمات لموظفيها ومتعاملها وبما يحقق رضاهم ويفوق توقعاتهم؛ كما أنها تؤمن بأهمية إشراك مختلف فئات أفراد المجتمع في جهود التميز وجودة الخدمات؛ كما تعمل على التدريب المستمر لإطاراتها على استخدام أحدث التكنولوجيا وتطبيق المعايير الدولية في هذا المجال. الكلمات المفتاحية: الجودة، جودة الخدمة العمومية، الحكومة الالكترونية، حكومة دبي الذكية.

رموز JEL: L86، L88

Abstract:

This study aims at shedding light on The public service quality under the smart electronic government Dubai Government Experience, where ICT is one of the most distinguishing features of the modern world, which is a small village short distances and where individuals are very fast, More closely related to technology and digital knowledge, which is what the digital economy calls it.

The study was based on a case study by studying the experience of the Dubai Smart Government, which is the pioneer in this field in the Arab world, and tries to benefit from it in building an electronic system that contributes to the quality of Algerian public services.

The study has reached a number of results, the most important of which is that the Government of Dubai is committed to providing the highest quality of services to its employees and customers in order to achieve their satisfaction and exceeding their expectations; it also believes in the importance of involving various segments of the community in excellence efforts and quality of services; International standards in such shops.

Keywords: *Quality, Quality of Service, Electronic Governance, Smart Government of Dubai.*

(JEL) Classification : L86، L88.

تمهيد:

في ظل تضخم الجهاز الحكومي بزيادة عدد العمال فيه وبالمقابل تفشي ظاهرة البيروقراطية وتعدد نشاطات الأجهزة الحكومية، ظهر مفهوم جديد للدولة يعتمد على استعمال الانترنت وتكنولوجيا المعلومات من أجل تسهيل عمله وتقليص الوقت المستغرق لإنجاز المعاملات بالإضافة إلى القضاء على مشكل البيروقراطية. فبفضل الحكومة الإلكترونية أصبح المواطن يمكنه تقديم طلباته للحصول على الخدمات الحكومية عبر الانترنت وكذا يمكنه الحصول على كل المعلومات التي يحتاجها وفي أي مكان كان فيه عن طريق الولوج إلى شبكة العنكبوتية. وبدخول الدول عصر جديد من المعلوماتية والتقنية أصبحت تقدم خدمات لمواطنيها بتكلفة أقل وفي وقت قياسي وجودة عالية، ومن ثم تحقيق رضا المواطن وضمان الجودة في خدماتها. وبلدان العربية بدورها أدركت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي تواجه تحدي استغلالها بشكل أمثل، من أجل مواكبة التطورات وتقديم خدمات ذات جودة عالية لعملائها، ومن بين أهم الدول العربية التي سعت إلى توجه نحو الحكومة الإلكترونية دولة الإمارات العربية، حيث تعتبر حكومة دبي دبي رائدة في هذا المجال، باعتبارها تتوفر على العديد من المقومات التي ساعدتها في بناء حكومة ذكية ترقى لتطلعات عملائها، بالإضافة إلى سعيها لتجسيد الإستراتيجية التي تبنتها حكومة دبي لتنفيذ المبادرة التي أطلقها حاكم إمارة دبي التي ترمي إلى جعل دبي "المدينة الذكية في العالم".

ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الاجابة على السؤال التالي:

ما مدى مساهمة الحكومة الالكترونية في تطوير جودة الخدمات العمومية في الجزائر؟ وما هي إيجابيات التحول إلى حكومة ذكية اعتمادا على تجربة حكومة دبي؟

أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بمفهوم الجودة في مجال الخدمات العمومية؛
- إبراز أهمية الحكومة الإلكترونية كضرورة حتمية لتعظيم رضا المستفيدين وتوفير بنية تحتية لمختلف المتعاملين؛
- دراسة العلاقة بين الحكومة الالكترونية ومستوى الجودة في الخدمات العمومية الجزائرية؛
- استعراض تجربة دبي في هذا المجال وأهم الانجازات التي حققتها الحكومة الذكية.

أهمية البحث: تتجسد أهمية هذا البحث في جانبين رئيسيين هما:

- التأصيل النظري لجودة الخدمة العمومية والحكومة الالكترونية يمثل مساهمة فكرية في مجال التأطير النظري يضاف إلى مجموعة الأبحاث والدراسات في هذا المجال؛
- ومن الناحية العملية فالإضافة العلمية تتجسد في عرض تجربة دبي الحكومية في مجال الحكومة الالكترونية للخدمات العمومية، وما يمكن أن تقدمه هذه التجربة من أبعاد تطبيقية ودروس يمكن الاستفادة منها لبناء نموذج الحكومة الجزائرية الذكية.

أولاً. الإطار النظري والدراسات السابقة

1. التأصيل النظري لمفهوم الجودة والحكومة الإلكترونية

في عصر المعلوماتية والمعرفة أصبحت كل الخدمات تقدم على الشبكة العالمية للانترنت التي توفر لمستخدميها عدة مزايا، وبدورها سعت الحكومات إلى استغلال هذه التكنولوجيا من أجل تقديم خدماتها لعملائها بجودة عالية.

1.1 جودة الخدمة العمومية:

تتنوع الخدمات التي تقدمها الحكومة للمستفيدين والتي قد تكون في أغلبها مجانية، بحيث يكون الهدف منها غير تجاري، بل هو تقديم المنافع للمواطنين ومحاولة الوصول من خلالها إلى إرضائهم وضمان الجودة في خدمتهم.

1.1.1 تعريف الخدمة العمومية:

يعتبر مصطلح الخدمة من المصطلحات التي لم يتفق الباحثين على تعريف موحد لها، فعرف kotler الخدمة على أنها الخدمة هي: "نشاط أو أداء خاضع للمبادلة، غير ملموس، ولا ينتج عنه نقل للملكية، ويمكن أن يرتبط أو لا بمنتج مادي"¹، ويمكن تعريف الخدمة بأنها "إحدى أشكال المنتجات التي تقوم بإنتاجها المنظمات مثل الفنادق والسياحة والبنوك والمؤسسات وهيئات البريد والوزارات والمصالح الحكومية مثل الاتصالات والمرور والتعليم"².

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص ما يلي: الخدمة نشاط أو أداء خاضع للمبادلة، منفذ بواسطة المورد، الذي تكون لديه القدرة على مقابلة توقعات العميل و احتياجاته الغير مشبعة، ويكون غير ملموس (الأداء أو النشاط) ولا تتوفر فيه صفة نقل الملكية. وقد يرتبط عرضه وتقديمه بمنتج مادي ملموس. وتأسيساً على ذلك فالخدمة العمومية المنفعة العامة التي تقدمها الحكومات لمختلف المستفيدين منها وتكون في الغالب دون مقابل.

2.1.1. جودة الخدمة العمومية:

حسب معايير ISO 9000 (إصدار 2000) فالجودة عبارة عن: "قدرة مجموعة من الخصائص الجوهرية لمنتج أو نظام أو سيرة ما على إرضاء متطلبات العملاء وباقي الأطراف المعنية"³.

ويمكن تعريف جودة الخدمة على أنها "مفهوم يعكس مدى ملائمة الخدمة المقدمة بالفعل لتوقعات المتقدم للحصول على هذه الخدمة، أي أن تسليم الخدمة يعني المطابقة لمواصفات الخدمة المقدمة لتوقعات الخاصة بهذه المواصفات وعليه الذي يحكم على جودة الخدمة هو المستفيد الفعلي منها"⁴.

وتوصف الجودة في مجال الخدمات العمومية بأنها قدرة الخدمة المقدمة لعموم الجمهور على إرضاء متطلباتهم الضمنية والمعبّر عنها، أي تحقيق المنافع التي يتوقعها المواطنون. وفي هذه الحالة فالجودة ترتبط بمقدار الإشباع الذي يتحصل عليه المستفيد من الخدمة العمومية، ومدى رضاه عن المؤسسة الحكومية التي تتولى تقديمها.

وحسب ميثاق جنيف بشأن جودة الخدمات العامة التي اعتمدها المجلس العالمي للاتحادات في 2011، فإن توفر الجودة في الخدمات العامة من شأنه توفير العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والمساواة، وتحسين نوعية الحياة للمجتمع وهذا من خلال ما يلي⁵:

- التأكيد على حق المواطنين في الحصول على الخدمات العامة التي يجب أن تكون في متناول الجميع ومتاحة بغض النظر عن الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجغرافية، والتي تغزز المساواة والإنصاف بين الجنسين؛
- الاعتراف بأهمية اعتماد الجودة في الخدمات العامة في البلدان النامية والناشئة والمتقدمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوزيع المنافع بشكل عادل؛
- اعتماد سياسات واستراتيجيات التنمية البشرية التي تلبي الاحتياجات الأساسية للجميع كالحاجة للمياه والطاقة والغذاء والسكن، وتوفير حصول الجميع على التعليم والصحة والنقل والاتصالات والمعلومات، والحفاظ على التنوع الثقافي والحرية، وضمان الحق في ظروف عمل لائق؛
- الإدارة الجيدة التي تتميز بالشفافية وخالية من الفساد من أجل خدمة المجتمع المتنوع وغير المتحيز.

2.1. مفهوم الحكومة الإلكترونية:

يعتبر مفهوم الحكومة الإلكترونية من المفاهيم الحديثة التي أصبحت ضرورة أفرزتها ثورة المعلوماتية مع الانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وأصبحت الحكومات مجبرة على مواكبة هذه التطورات والولوج لعالم المعلوماتية واستغلالها.

1.2.1. تعريف الحكومة الإلكترونية:

استعملت ألفاظ عديدة لدلالة على مفهوم الحكومة الإلكترونية مثل: الأعمال الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، الحكومة الرقمية. وتوجد عدة تعريفات لمفهوم الحكومة الإلكترونية. فيمكن تعريفها بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) في الإدارة العامة، وما صاحبها من تغيرات في تنظيم ومهارات جديدة من الموظفين"⁶. وتعرف بأنها "قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين وإنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت بسرعة ودقة متناهيتين، وبتكاليف ومجهود أقل، من خلال موقع واحد على الشبكة"⁷.

كما عرف عبده نعمان الشريف الحكومة الإلكترونية على أنها "استخدام الدولة لكافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامجها في كل وظائفها ومهامها، لإدارة كل نشاطات مؤسساتها إلكترونياً، وتقديم كافة المعاملات والخدمات الحكومية عبر شبكات المعلومات لكل المستفيدين منها، وإدارة المؤسسات الحكومية بفاعلية وكفاءة مما يساعد في خلق الديمقراطية الإلكترونية والشفافية، خلال إتاحة إمكانية المشاركة للأفراد والجماعات في الوصول للمعلومات واتخاذ القرارات والذي يزيد من قناعتهم بدور الدولة ومؤسساتها وبدور الحكومة الإلكترونية كأداة من أدوات التحول الجذرية في الطريق والأساليب، التي تتبعها الحكومات في أدائها لأعمالها والتي تتيح إمكانية إعادة صياغة دور الدولة ووظائف دور الدولة ومؤسساتها وتحجيم الفساد وتخفيض الإنفاق العام"⁸.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن الحكومة الالكترونية تعتمد في الأساس على:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة الشبكة الانترنت العالمية؛
 - وتهدف إلى تقديم خدمات لعملائها في فترة زمنية قصيرة وبتكلفة منخفضة وذات جودة عالية؛
- إن تبني الدول لمفهوم الحكومة الالكترونية له فوائد كثيرة تعود عليها وعلى المستفيد؛ وهذا من خلال السرعة في انجاز الأعمال وخفض التكاليف، والوصول إلى المستعمل في أي مكان وفي كل زمان بالإضافة الى قضاء على مشكل الذي يورق الحكومة المتمثل في البيروقراطية والرشوة، مع إتاحة الفرصة لدولة لتقديم وابتكار خدمات جديدة تلقى قبول ورضى المستخدم الحكومة الالكترونية.

2.2.1. أهداف الحكومة الالكترونية: تسعى الحكومة إلى تقديم أحسن الخدمات لمواطنيها وبذلك لجأت إلى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي تساعد في تحقيق أهدافها، والتي تتمثل في تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات، زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطن والمؤسسات، استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، وبذلك تجاوز مشكلة الانتظار والصفوف طويلة في الإدارة التقليدية، إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ، إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني، القضاء على البيروقراطية وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به، إلغاء عامل المكان والزمان، وتحسين الخدمات من خلال خفض التنقل، التوصيل في أي وقت وفي أي مكان، وسهولة الوصول للمعلومات⁹.

1. 2. 3. متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية: يستلزم تطبيق الحكومة الالكترونية توافر مجموعة من العناصر الرئيسية، نذكر منها¹⁰:

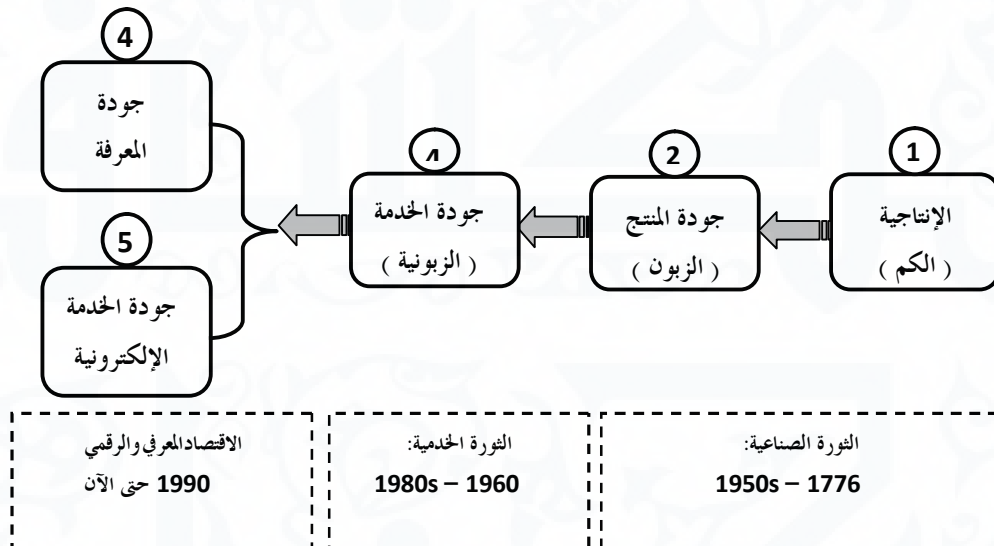
- **توفير البنية التحتية اللازمة للاتصالات:** إن استخدام تقنيات المعلومات لتحميل أعمال الحكومة الالكترونية يتم كله عبر شبكات الاتصال ولهذا فإن المسؤولية الأكبر في هذا السياق تقع على عاتق وزارة الاتصالات في السهر على توفير وصيانة هذه الشبكات باستمرار؛
- **ضرورة انتشار الانترنت:** تعد الانترنت المرتكز الأساسي في بناء الحكومة الالكترونية التي بواسطتها يتم تأمين الاتصال بين مستخدمي الشبكة على مستوى جميع القطاعات الحكومية أو غير الحكومية والمواطنين ضمن بيئة رقمية عالية التخصصات.
- **ضرورة إتاحة الحاسب الآلي:** معظم خدمات الحكومة الالكترونية تتم على هذا الجهاز فإنه متطلب لا بديل عنه، الذي يستلزم استطاعة المواطن على اقتنائه من جهة والإلمام باستخداماته المتعددة من جهة أخرى؛
- **ضرورة توفير التشريعات اللازمة:** وهذا يتطلب توفير جملة من القوانين التي تعمل على صون وضمان الأمن الوثائقي وحماية سرية البيانات وحماية التوقيع الالكتروني وغيره من الجوانب؛
- **إعادة هندسة إجراءات العمل في الحكومة:** يتطلب الحكومة الالكترونية إعادة هندسة جميع الإجراءات المتعلقة بأعمال الحكومة المختلفة وتحويلها للنظام الرقمي وهذا يتطلب القيام بوصف كل الخدمات

الحكومية بالتفصيل ومن يقوم بهذه الخدمات، تحديد العلاقة وتداخل الإجراءات مع الوزارات أو مختلف الدوائر بالتفصيل، إعادة تصميم الإجراءات حيث يتم حذف الأجزاء التي لا تناسب مع هذا الأسلوب الحديث، ونشر تفاصيل الإجراءات الجديدة على موقع الانترنت. ويمكن إضافة إلى المتطلبات سابقة الذكر التأكيد على ضرورة تكوين وتأهيل العنصر البشري الذي يعتبر أساس نجاح أي عملية وكذلك نشر الوعي والثقافة استعمال تكنولوجيا المعلومات لدى المواطن.

1. 3. الجودة الإلكترونية:

تعتبر الجودة الإلكترونية هي الشكل الأخير وربما الأرقى لتطور مجالات واهتمامات سياسات وجهود تطوير وتحسين الجودة، والشكل (1) يوضح هذا التطور حيث يظهر جليا أن التطور منذ التسعينات قد أخذ اتجاهين متداخلين هما : اتجاه التطور في جودة المعلومات والمعرفة ، واتجاه جودة الخدمات الإلكترونية .

الشكل (1): التطور نحو جودة المعرفة وجودة الخدمة الإلكترونية



المصدر: نجم عبود نجم وباسم المبيضين، الجودة الإلكترونية : نحو نموذج مقترح لأبعاد الجودة الإلكترونية، المؤتمر العلمي الثالث: إدارة منظمات الأعمال – التحديات العالمية المعاصرة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27 – 29 أبريل 2009.

والمقصود بالجودة الإلكترونية هو عنصر قابلية التنبؤ من الزبون والاتساق في تقديمها من قبل المنظمة، وهي كذلك تحقيق كفاءة التنقل على شبكة الانترنت، وزيادة حجم البيانات المقدمة مع المحافظة على السلوك المتسق للخصائص¹¹.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخدمة الإلكترونية هي خدمة شأنها شأن الخدمات الأخرى، بما في ذلك الخدمات التقليدية مع فارق أساسي هو أنها خدمة على الشبكة، وهذا الفارق يجب أن يفهم في ضوء مزايا الإنترنت سواء في عوامة الاتصالات وبرمجيات التطبيق والتشبيك والسرعة الفائقة أو الوسائط المتعددة (السمعية والبصرية والروابط الشبكية) التي تقدم في إطارها الخدمة الإلكترونية. لهذا فإن العديد من الأبعاد لتقييم جودة الخدمة في البيئة المادية (بيئة وجه لوجه) تكون مؤثرة بدرجة كبيرة في البيئة الافتراضية. هذه الأبعاد (في البيئة التقليدية) تتضمن:

المعولية (الدقة)، الاستجابة (السرعة والتوقيت) الجدارة (المعرفة والمهارات)، قابلية الدخول والوصول، اللطافة (الأدب، الاحترام، والصداقة)، الأمن (التحرر من الخطر)، التفهم (الاهتمام الفردي)، الاتصالات (تقديم التوضيحات)، الموثوقية، الجدارة، المموسسات (الموارد المادية).

2. الدراسات السابقة

1.1 دراسة الأمم المتحدة، بعنوان "استراتيجيات الحكومة الالكترونية في الدول العربية الواقع وآفاق التطوير" (2013)¹²:

هدفت هذه الدراسة والتي أعدت في إطار برنامج عمل قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو) لعامي 2012 - 2013، إلى رصد واقع استراتيجيات برامج الحوكمة الإلكترونية في الدول العربية وأهم تطبيقات الخدمات الالكترونية الحكومية الحالية وآفاق تطويرها.

2.1 دراسة عبدة نعمان شريف، "بعنوان الحكومة الالكترونية كإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحديات حالة دول مجلس التعاون الخليجي" (2009)¹³:

هدفت الدراسة إلى دراسة مشروع الحكومة الالكترونية، وبيان المفهوم العام لها، والوقوف على دور الحكومة الالكترونية كإستراتيجية جديدة تساعد على إعادة النظر في الدور الدولة ووظائف مؤسساتها وهيئاتها وهياكلها، والوقوف على التحديات التي تواجه تطبيقها في الحاضر والمستقبل، وتم وضع استراتيجية ومنهجية من قبل الباحث لتطبيق الحكومة الالكترونية يمكن تطبيقها في أي دولة في العالم، وتم إسقاط الدراسة على واقع التطبيق في دول مجلس التعاون الخليجي، وتم التوصل إلى أن الحكومة الالكترونية تصلح لأن تكون إستراتيجية متكاملة للتغيير، تعمل على إعادة صياغة دور الدولة ووظائفها مؤسساتها بشكل فعال، كما انه من السهل التغلب على التحديات التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في مختلف الدول بشكل عام، وفي دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص في الحاضر والمستقبل، بصورة تحقق النجاح والاستمرار للمشروع إذا ما توافرت الإرادة السياسية لدى القادة، والتشريعات والقوانين، والدعم المادي والتقني للمشروع.

1.3 دراسة على محمد عبد العزيز بن درويش بعنوان "تطبيقات الحوكمة الالكترونية دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي" (2005)¹⁴:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مجالات تطبيقات الحكومة الالكترونية في إدارة الجنسية والإقامة بدبي، والتعرف على البيئة الادارية والتنظيمية لتطبيقات الحكومة الالكترونية، والتعرف على معوقات التي تعترض تطبيقات الحوكمة الالكترونية، واستخدم الباحث أسلوب المسح الاجتماعي على عينة من 300 ضابط وضباط صف والمدنيين. توصلت الدراسة إلى أن أكثر المعوقات تأثيرا على سير العمل على الحكومة الالكترونية يتمثل في المعوقات التشريعية يليها المعوقات الثقافية ثم المعوقات الادارية وأخيرا المعوقات الخاصة بالموارد. تشير النتائج إلى أن أكثر المجموعات مواءمة للبيئة البيئية والتنظيمية هي المجموعات الخاصة بمواءمة الهيكل التعليمي، يليها المجموعة المتعلقة بمواءمة التقنية المطبقة وأخيرا مواءمة البيئة الادارية.

ثانيا: تجربة الحكومة الذكية لإمارة دبي

تسعى دبي إلى إيجاد حكومة افتراضية من خلال توفير خدمات إلكترونية وذكية ذات جودة عالية وتركيز واسع على العملاء، وتقديمها إلى الأفراد والشركات والدوائر الحكومية. وكذلك العمل على ترويج تبني الخدمات الإلكترونية عبر انتهاج الأسلوب الأمثل للتعامل مع العملاء.

1. إنشاء حكومة دبي الإلكترونية:

يعود إنشاء حكومة دبي الإلكترونية إلى عام 2000 ومن ثم بموجب القانون "إنشاء الحكومة الإلكترونية رقم (7) سنة 2009" معلن من قبل حاكم دبي تم إنشاء دائرة الحكومة الإلكترونية لإمارة دبي. يقع مقر الدائرة في ديوان حاكم دبي.

تعمل دائرة حكومة دبي الذكية بتناسق وتكامل مع كافة الدوائر والهيئات التي تقع تحت مظلة حكومة دبي، والتي تبلغ 35 دائرة حكومية.

وتهدف دائرة الحكومة الإلكترونية لإمارة دبي إلى المساهمة في بناء مجتمع المعرفة من خلال تميز القطاع الحكومي في التحول الإلكتروني وتقديم خدمات إلكترونية إبداعية لجميع فئات المجتمع بالاعتماد على كوادرات مؤهلة وإجراءات عمل وأنظمة تقنية متطورة وفق أفضل المعايير العالمية¹⁵.

وبموجب المادة 5 من القانون المشار إليه تتحدد مهام واختصاصات الدائرة كما يلي¹⁶:

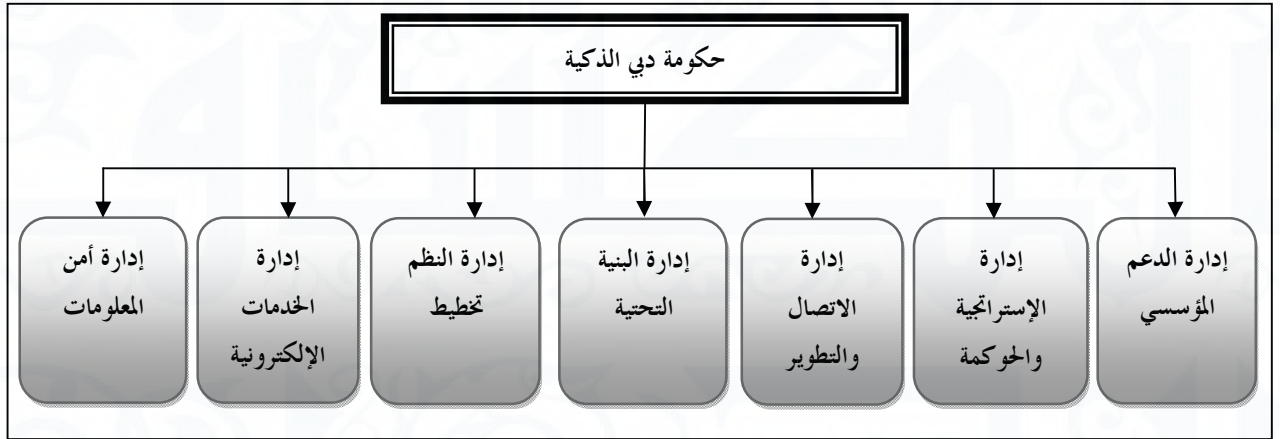
- تحديد الإستراتيجية العامة للحكومة الإلكترونية وتوفير القيادة والتوجيه والإشراف على عمليات التحول الإلكتروني على مستوى الجهات الحكومية؛
- وضع الإطار الهيكلي والسياسات والمعايير لإدارة تقنية المعلومات وأمنها وتوفير الخدمات الإلكترونية وإدارة المعرفة ورأس المال البشري وفق أفضل الممارسات العالمية؛
- تحديد المبادرات الإستراتيجية التي تحقق مستوى عال من التكامل في الإجراءات الحكومية وتسهم في تطوير المجتمع الرقمي، وتوفير الإشراف والتنسيق والمتابعة اللازمة لتنفيذها؛
- مراجعة خطط وميزانيات الجهات الحكومية المتعلقة بتقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية وتقديم التوصيات اللازمة بشأنه؛
- اقتراح التشريعات اللازمة لتسهيل عملية التحول الإلكتروني وتمكين الحكومة من الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة؛
- توفير خدمات نظم معلومات ذات طبيعة مشتركة ومنها نظم المالية والمشتريات والعقود والمخازن والموارد البشرية والصيانة وإدارة المشاريع وخدمات البريد والتراسل الإلكتروني والأرشفة الإلكترونية وبوابة الدفع الإلكتروني والبوابة الإلكترونية ونظم الترابط والتكامل الإلكتروني ونظم دعم اتخاذ القرار؛
- توفير خدمات حاسوبية مشتركة وشبكات موحدة للمعلومات، والإشراف على تشغيلها والمحافظة على مستوى أدائها واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حمايتها من أية اختراقات داخلية أو خارجية؛

- التنسيق والإشراف على حملات التوعية التي تستهدف شرائح المجتمع المختلفة لتعزيز مستوى استخدام الأنظمة والخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومة بوسائل تقنية متطورة؛
- تكوين القدرات المؤسسية والمهنية المطلوبة لتحقيق أهداف الدائرة وإعداد الخطط اللازمة لاستقطاب وتطوير وتأهيل الكفاءات البشرية المطلوبة للعمل في الجهات الحكومية في مجال تقنية المعلومات والحكومة الإلكترونية؛
- التواصل مع الجهات الحكومية وتقديم الدعم اللازم لها لتمكينها من الاستفادة القصوى من الخدمات المشتركة.

2. هيكل إدارة دبي الإلكترونية

تتألف حكومة دبي الذكية من 7 إدارات، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 2: الهيكل التنظيمي لإدارة دبي الإلكترونية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية لإمارة دبي www.dsg.gov.ae تاريخ الزيارة: 2017/02/12.

من الشكل السابق تتكون الحكومة الذكية لإمارة دبي إلى 7 إدارات وتنقسم كل إدارة إلى عدة أقسام. وفي ما يلي الإدارات ومهامها وأقسامها¹⁷:

أ) **مهام إدارة الدعم المؤسسي:** تتولى هذه الإدارة توفير الخدمات المتعلقة بالموارد البشرية والمشتريات والمالية والحسابات، وكذلك الخدمات الإدارية العامة والخدمات القانونية والتعاقدية لكافة الأقسام في حكومة دبي الذكية. وتضطلع أيضاً بوظيفة دعم الأعمال، متممةً بذلك الفعاليات العديدة الجارية في حكومة دبي الذكية. وتنقسم هذه الإدارة إلى قسمين:

- قسم الشؤون المالية
- قسم الموارد البشرية والشؤون الإدارية.

ب) **مهام الإدارة الإستراتيجية والحوكمة:** تتولى إدارة الإستراتيجية والحوكمة ضمان تطوير إستراتيجية دائرة حكومة دبي الذكية وترشيدها، وكذلك الإشراف على سير عملها وإعداد تقرير عنه. كما تتولى صياغة

المبادرات الإستراتيجية للتحويل الإلكتروني والقواعد الحاكمة لها وتنفيذها؛ بما يرفد الاقتصاد والمجتمع المبنين على المعرفة في دبي وفقاً لخطة دبي الإستراتيجية. كذلك تتولى هذه الإدارة تحديد السياسات والمعايير والأطر المتعلقة بالحكومة الذكية وتعيد صياغتها على مستوى الحكومة، مع إجراء عمليات التدقيق والتقييم الخاصة بتبنيها والتقييد بها. علاوة على تحديد أطر الجودة اللازمة والإسهام بتنفيذها و/ أو الإشراف عليها على مستوى حكومة دبي الذكية، ويتبع هذه الإدارة قسم تحت مسمى (الإستراتيجية وإدارة الأداء).

ت) مهام إدارة الاتصال وتطوير الأعمال: تتولى هذه الإدارة تحديد العملاء وقطاعاتهم وتخطيط هذه القطاعات لتلبية لاحتياجاتها وتوقعاتها عبر توفير خدمات وحلول إلكترونية بهدف ضمان التركيز على العملاء ونيل رضاهم. وتقوم الإدارة بتنفيذ فعاليات مدروسة في مجالي الاتصالات والتسويق بهدف تلبية الأهداف الرامية إلى قياس مدى تبني العملاء لها. وتنفيذ فعاليات تسويقية بما فيها العلاقات العامة والحملات الإعلانية والإعلامية والتسويقية ومتابعة الفعاليات.. وتنسق النشاطات التدريبية كجزء من بناء المعرفة لدى العملاء إلى جانب توفير خدمات رعايتهم، ودعمهم المتواصل. تضطلع الإدارة أيضاً بتوفير الخدمات الإبداعية وخدمات المحتوى؛ بما في ذلك إعداد المحتوى العربي والإنجليزي لوسائل الإعلام وخدمات تصميم الرسوم البيانية وإعداد النصوص الترويجية.. وهكذا تتولى الإدارة تخطيط وإدارة التفاعل بين حكومة دبي الذكية وعملائها، وهم: دوائر حكومة دبي، الجمهور، وقطاع الأعمال.

وتعد إدارة الاتصال وتطوير الأعمال واجهة العمل بالنسبة لكافة خدمات حكومة دبي الذكية. وتنقسم إلى: خدمة العملاء، قسم الإعلام وإدارة المحتوى، قسم التدريب وإدارة الفعاليات، قسم إدارة حسابات القطاعات الإستراتيجية.

ث) مهام إدارة البنية التحتية: تتولى إدارة البنية التحتية تزويد المستخدمين الداخليين في حكومة دبي الذكية والجهات التابعة لحكومة دبي بخدمات البنية التحتية والتكنولوجيا التي تركز على العملاء. والإدارة مسؤولة عن تخطيط عملية تطوير خدمات البنية التحتية والتكنولوجيا وتنفيذها وتوفيرها، وكذلك تصميم هذه العملية والإشراف عليها. وتنقسم الدائرة إلى: قسم التواصل والتراسل الإلكتروني، قسم إدارة الشبكات، قسم إدارة أنظمة التطبيقات، قسم إدارة النظم - قسم الدعم الفني.

ج) مهام إدارة نظم تخطيط الموارد الحكومية: تتولى إدارة نظم تخطيط الموارد الحكومية توفير الخدمات المتعلقة بتلك النظم، والتي تركز على العملاء في النواحي المتعلقة بالوظائف الإدارية (الخلفية) لحكومة دبي. والإدارة مسؤولة عن عمليات التخطيط والإشراف والتنفيذ.. كما تساهم في حل الإشكالات المتعلقة بخدمات نظم تخطيط الموارد الحكومية وقياس أدائها، فيما تشارك بفعاليات مختارة على صعيدي العملاء والتسويق. وتنقسم هذه الإدارة إلى: - قسم تطبيق النظم - قسم النظم المالية - قسم نظم صيانة الأصول - قسم نظم التزود - قسم نظم الموارد البشرية - قسم نظم الرواتب - قسم تطوير نظم الموارد الحكومية.

ح) مهام إدارة الخدمات الإلكترونية: تتولى إدارة الخدمات الإلكترونية تطوير حلول البرامج وتعزيزها وصيانتها من خلال دورة متكاملة لتحديث البرامج بطريقة وافية تلتزم بمعايير الجودة بما يتوافق مع متطلبات العمل

اللازمة والإرشادات الفنية وعمليات تطوير البرامج.. علاوة على التواصل مع المتعاملين. وهي توفر الخدمات المشتركة. مثل مركز الاتصال(اسأل دبي)، بوابة الدفع الإلكتروني، ونظام الشكاوى الإلكتروني، كما تقوم هذه الإدارة بتحليل النظم وتصميم الفعاليات وتجهيز بنى قوية للتطبيقات وتنفيذ حلول البرامج. وتنقسم الإدارة إلى :- قسم الدفع الإلكتروني- قسم تكامل الخدمات الحكومية- قسم تطوير الحلول الإلكترونية - قسم تطوير نظم الذكاء المؤسسي.

3. الخدمات التي تقدمها حكومة دبي الذكية:

تقدم حكومة دبي أكثر من 1500 خدمة حكومية متنوعة عبر دوائرها¹⁸. تنقسم الخدمات التي تقدمها إلى خدمات للدوائر الحكومية والمؤسسات التابعة لها و خدمات للأفراد والشركات.

3. 1 الخدمات الدوائر الحكومية والمؤسسات التابعة لها:

وتنقسم في هذا المجال الخدمات إلى عدة أشكال كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 1: أشكال الخدمة في حكومة دبي الإلكترونية الموجهة للدوائر الحكومية والمؤسسات التابعة لها

نوع الخدمة	المضمون والهدف
نظم تخطيط الموارد الحكومية	إتاحة التواصل الفاعل مع الموردين (التوريد الإلكتروني)، إتاحة إمكان التوظيف الإلكتروني عبر الإنترنت، إتاحة أتمتة إجراءات إدارة حضور الموظفين، إدارة وظيفة التعلم الإلكتروني، توفير إمكانية تطبيق نظام سلسلة التوريد المتقلة ومصادر التوريد، إتاحة أتمتة إدارة حياة أصول المؤسسة، إتاحة أتمتة عملية تتبع الأصول، إتاحة أتمتة تخطيط الموارد الحكومية والمهام الإدارية، إتاحة أتمتة إجراءات حساب تكلفة المشروع، إتاحة التكامل بين النظم الأساسية للدوائر وإدارة تخطيط الموارد الحكومية.
شبكة المعلومات الحكومية	إتاحة هدمه الوصول إلى الانترنت، إتاحة خدمة الشبكات الحكومية المشتركة، ترقية وتوسيع خدمات الشبكة والانترنت.
خدمات التراسل والتعاون	تمكن التواصل والتراسل الإلكتروني، إتاحة خدمات التراسل الفوري، إتاحة منظومة إدارة عمل فريق وأدوات التعاون إلكترونيا، إتاحة توفير نظم المراسلة، إتاحة توفير خدمات البريد الإلكتروني على الهاتف المتحرك.
تمكين الحضور من شبكة الانترنت	طلب إضافة موقع الدائرة الإلكترونية على دبي الإمارات، طلب استضافة مواقع الدوائر الإلكترونية.
تمكين المشاركة الإلكترونية	إتاحة خدمات الشكاوى الإلكترونية، إتاحة خدمة الاقتراحات الإلكترونية، طلب خدمة الاستطلاع الإلكتروني.
إتاحة الخدمات الإلكترونية لحكومة دبي الذكية	يعني سهولة الحصول على الخدمة المطلوبة في الوقت والمكان المناسبين
الخدمات الاستشارية الإستراتيجية	إجراء تقييم لمدى الالتزام بسياسة وإستراتيجية حكومة دبي الذكية، طلب توفير الخدمات الاستشارية، عرض معايير وإرشادات حكومة دبي الذكية.
خدمات دعم ما بعد التنفيذ	طلب الانضمام الى إتفاقية مستوى الخدمة، طلب تزويد المستخدمين بامتياز الوصول الى خدمات حكومة دبي الذكية، طلب تعزيز الاستجابة لتغيرات في حكومة دبي الذكية، طلب تزويد مستخدمي خدمات حكومة دبي الذكية بمعلومات واستفسارات عن خدماتها، طلب زيارة مواقع الدائرة/ عرض توضيحي/معلومات عامة.
خدمات التدريب	طلب التدريب على خدمات وأنظمة حكومة دبي الذكية، عرض جدول الدورات التدريبية.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على www.dsg.gov.ae تاريخ الزيارة: 2017/02/12.

2.3. الخدمات للأفراد والشركات:

تقدم حكومة دبي خدمات متنوعة لأفراد والشركات ونلخص هذه الخدمات والهدف منها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أشكال الخدمة في حكومة دبي الالكترونية الموجهة للأفراد والمؤسسات

نوع الخدمة	المضمون والهدف
دبي الإمارات	يمكن من خلالها الاطلاع على خدمات حكومة دبي ومعلوماتها على الانترنت.
التوظيف الإلكتروني	التقدم بطلب للحصول على وظيفة لدى حكومة دبي من خلال بوابة التوظيف الإلكتروني، البحث في الانترنت عن فرص عمل لدى حكومة دبي من خلال بوابة التوظيف الإلكتروني.
الشكاوى الإلكترونية	تقديم شكوى إلكترونية بخصوص خدمات دوائر حكومة دبي.
الاقتراحات الإلكترونية	تقديم اقتراح لتعزيز خدمات حكومة دبي.
الدفع عن طريق الهاتف المتحرك	الدفع باستخدام الرسائل القصيرة، سجل في خدمة الدفع التلقائي عبر الهاتف المحمول.
التوريد الإلكتروني	التواصل الإلكتروني مع حكومة دبي لشراء سلع والخدمات.
اسأل دبي	الاستفسار عن خدمات حكومة دبي وطلب المتعاملين من خلال مراكز الاتصال متعددة القنوات.
مجلة تقنية للجميع	طلب الاشتراك في مجلة "تقنية للجميع"

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على www.dsg.gov.ae تاريخ الزيارة: 2017/02/12.

4. إحصائيات عن حكومة دبي الذكية :

منذ انشاء حوكمة دبي سنة 2000 وهي تشهد تطور كبير في نشاطها خاصة في السنوات 3 الأخير حيث حققت قفزة كبيرة في نوعية وحجم الخدمات التي تقدمها مما سمح لها في تبوء مراكز متقدمة في التصنيف العالمي.

4. 1. إنجازات: من بين أهم الانجازات المحققة في إطار الحكومة الالكترونية، نذكر:

- نظم تخطيط الموارد الحكومية مستخدم في 54 جهة حكومية حيث أنها تطبق نظاماً موحداً لإدارة مواردها البشرية، والمالية، وأنظمة المشتريات والمخازن وإدارة الاصول.
- 30 نظاماً إلكترونياً.
- أكثر من 10 آلاف متعامل مع الخدمات الذاتية.
- أكثر من 2000 مستخدم متزامن.
- 4000 مستخدم رئيسي.
- 50 جهة حكومية .

4. 2. إحصائيات عن نشاط الدائرة الحكومة دبي الذكية:

سعيًا من حكومة دبي الذكية إلى ضمان الجودة في خدماتها العمومية وبفضل الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، قدمت على مر سنوات الماضية خدمات عديدة وحققت نمو كبير في نشاطها. ففي سنة 2015 كان عدد الاستبيانات الالكترونية Survey E المنجزة هو 1306 استبانة وفي المقابل كان العدد الإجمالي لردود الاستبيانات المنجزة 189103، وعرف عدد الاستبيانات الالكترونية ارتفاعا سنة 2016 ووصلت إلى 79414 استبانة، أما بالنسبة لردود الاستبيانات فعرفت انخفاضا في سنة 2016 لتصل إلى 96328.

كان مجمل عدد عمليات الدفع الإلكتروني E Pay في سنة 2015 هو 60.742.722 عملية وكان إجمالي المبالغ المدفوعة 9.000.000.000، إما في سنة 2016 فكانت عدد العمليات 5.575.165 عملية، وكان إجمالي المبالغ المدفوعة 8.339.340.921.

وسجلت عملية الدفع عن طريق الهاتف المتحرك M Pay في سنة 2015 اجراء 660.443 صفقة بمبلغ إجمالي قدر 338.451.245، وفي سنة 2016 فكانت عدد الصفقات المنجزة 824.561 بمبلغ إجمالي قدر ب 428.160.002. إجمالي عدد رسائل الاستعلام Dubai SMS التي أرسلت بنجاح في سنة 2015 هو 82225 رسالة وفي سنة 2016 كانت 82225 رسالة. وإجمالي عدد رسائل الإشعار التي أرسلت 223041445 في سنة 2015، أما في سنة 2016 فكانت 144402868. أما إجمالي عدد الشكاوى في سنة 2015 كان 3925 وعرف في سنة 2016 انخفاض حيث قدرت عدد الشكاوى ب 3356. وفي سنة 2016 تم استحداث مؤشر جديد سمي بمؤشر Happiness السعادة والذي تم تطبيقه من 46 جهة. وللتعرف أكثر على الإحصائيات عن الخدمات التي تقدمها حكومة دبي الذكية يمكن الإطلاع على الملحق رقم 1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ نمو وتنوع في الخدمات التي تقدمها حكومة دبي الذكية من سنة إلى أخرى، وفي مقابل نلاحظ انخفاض في عدد الشكاوى المقدمة، مما يؤكد على الجودة في الخدمات التي تقدمها ورضى عملائها.

خلاصة :

من خلال هذه الدراسة يمكن عرض أهم النتائج التي تم التوصل وكذا تقديم بعض التوصيات التي من خلالها يمكن ان نرى حوكمة الكترونية جزائرية ترقى لتطلعات عملائها.

يمكن عرض أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال دراستنا هذه إلى :

1. تهتم حكومة دبي بتقديم أرقى الخدمات لموظفيها ومتعاملينها وبما يحقق رضاهم ويفوق توقعاتهم؛
2. كما أنها تؤمن بأهمية إشراك مختلف فئات أفراد المجتمع في جهود التميز وجودة الخدمات؛
3. كما تعمل على التدريب المستمر لإطاراتها على استخدام أحدث التكنولوجيا وتطبيق المعايير الدولية في هذا المجال؛
4. حرصت حكومة دبي على فتح قنوات التواصل مع المعنيين والتعرف على ملاحظاتهم مراعية تنوع ثقافتهم ومستوياتهم، باعتبار أن التغذية الراجعة من أي فرد هي وسيلة رئيسية ومهمة في تبسيط الإجراءات وتطوير الأداء.

يمكن للجزائر في اطار سعيها لتحسين خدماتها العامة التي تبنتها منذ سنة 2004 لمفهوم الحكومة الالكترونية الاستفادة من تجربة حكومة دبي الذكية، وخاصة بعد المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. من قبل مجلس الوزراء المنعقد في 26 - 8 - 2014، والذي يعتبر خطوة أساسية في مجال تعزيز الثقة في تعاملات الالكترونية من خلال اعضاء الصبغة القانونية لتوقيع الالكتروني، وهذا يعزز دور الحوكمة الالكترونية الجزائرية. للرقى بخدماتها العمومية التي تقدمها الحكومة الجزائرية نقدم مجموعة من الاقتراحات:

1. عصنة الإدارة الجزائرية من خلال اللجوء إلى التكنولوجيا الرقمية وأتمتة كل الخدمات التي تقدمها.
2. توفير كل الظروف المناسبة للمواطن وجعل التكنولوجيا في متناول الجميع الفئات توسع نطاق استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، خاصة مع توفر خدمة الجيل الثالث للهاتف المحمول والجيل الرابع بالنسبة للهاتف الثابت، فعلى الدولة أن تصنع محيط مناسب لتقديم خدماتها المتطورة للمواطنين؛
3. تكوين حماية للمعلومات وإنشاء هيئة حكومية للأمن الإلكتروني تتولى مهمة حماية شبكة الاتصالات ونظم معلومات في الدولة. ووضع ضوابط اللازمة للاستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال واقتراح تشريعات خاصة بالأمن الإلكتروني.
4. زيادة وعي لدى المواطنين حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفوائدها وأهم شيء ان استخدامها آمن.
5. على الدولة الجزائرية وبهدف بناء حكومة إلكترونية فعالة أن تهتم بتكوين العنصر البشري لأنه اساس العملية، فوجود تكنولوجيا متطورة ووسائل اعلام والاتصال يستوجب تكوين وتدريب المستمر للعنصر البشري على كل المستجدات، من اجل ضمان الاستخدام الأمثل لها وبذلك تقديم الخدمة للمواطن في الوقت المناسب وببنوعية عالية وتكلفة منخفضة.

الملاحق:

الملحق رقم (1): إحصائيات عن الخدمات المشتركة في حوكمة دبي الذكية (إلى غاية 31.12.2016)

السنة	السنة	مؤشرات الأداء الرئيسة	الخدمة E Service
2016	2015	العدد الإجمالي للاستبيانات المنجزة	Survey E الاستبانة
79.414	1.306	العدد الإجمالي لردود الاستبيانات المنجزة	
96.328	189.103	إجمالي عدد العمليات المنفذة	Pay E الدفع الإلكتروني
5.575.165	60742.722	إجمالي المبالغ المجموعة	
8.339.340.921	9.000.000.000	إجمالي عدد الصفقات	Pay M
824.561	660.443	إجمالي المبالغ المجموعة	
428.160.002	338.451.245	إجمالي عدد رسائل الاستعلام التي أرسلت	Dubai SMS
82.225	82.225	إجمالي عدد رسائل الإشعار	
144.402.868	223,041,445	إجمالي عدد المكالمات الواردة على الرقم	
	34.921	إجمالي عدد رسائل البريد الإلكتروني التي	
	12.777	إجمالي عدد المواقع الإلكترونية التي تمت	Host E الاستضافة
	35	إجمالي عدد الشكاوى	Complain E الشكاوى
3.356	3.925	إجمالي عدد الاقتراحات	Suggest E الاقتراحات
30.109	30.884	عدد الجهات التي طبقة المبادرة	Happiness مؤشر
46		إجمالي عدد الأصوات	
4.034606		عدد الجهات المشتركة	Now Dubai دبي الآن
22	22	عدد الخدمات التي يوفرها	
55	50	عدد الجهات المشتركة	MYID هويتي
16	14	عدد المتعاملين المسجلين	
	48.000	عدد الأكشاك	
	24	عدد الجهات المشتركة	CTS نظام المراسلات
28			

المصدر: حقائق وإحصاءات، "نظم تخطيط الموارد الحكومية"، تاريخ الاطلاع 2017/2/12

<http://www.dsg.gov.ae/ar/OurPublications/Pages/FactsFigures.aspx>

من خلال الجدول السابق نلاحظ نمو وتنوع في الخدمات التي تقدمها حكومة دبي الذكية من سنة إلى أخرى، وفي مقابل نلاحظ انخفاض في عدد الشكاوى المقدمة، مما يؤكد على الجودة في الخدمات التي تقدمها ورضى عملائها.

الملحق رقم (2): إحصائيات عن الخدمات المشتركة في حوكمة دبي الذكية (إلى غاية 31.12.2013)

السنة	السنة	مؤشرات الأداء الرئيسة	الخدمة الإلكترونية
2013	2012	2011	E Survey
795	739	684	الاستبانة الإلكترونية
74.338	60.950	34.597	

E Pay الدفع الإلكتروني	إجمالي عدد العمليات المنفذة	1.883.401	3.322.278	4.547.360
	إجمالي المبالغ المجموعة	3.833.912.347	4.297.552.056	5.585.394.991
M Pay الدفع عن طريق الهاتف المتحرك	إجمالي عدد الصفقات	26.629	36.325	95.535
	إجمالي المبالغ المجموعة	9.587.568	9.530.379	31.613.920
SMS Dubai الاستعلام والإشعار	إجمالي عدد رسائل الاستعلام التي أرسلت بنجاح	77.902.942	87.584.393	118.917.011
	إجمالي عدد رسائل الإشعار	133.279	129.767	97.476
Ask Dubai اسأل دبي	إجمالي عدد المكالمات الواردة على الرقم 000 560 600	183.078	172.018	127.222
	إجمالي عدد المكالمات التي تم الرد عليها	174.269	166.385	122.980
	إجمالي عدد المكالمات الصادرة	159	70	564
	إجمالي عدد رسائل البريد الإلكتروني التي تم التعامل معها	4.015	1.601	1973
	إجمالي عدد رسائل الفاكس التي تم التعامل معها	0	0	0
	إجمالي عدد المحادثات الإلكترونية التي تم طلبها	181	107	116
	إجمالي عدد المحادثات الإلكترونية التي تم الرد عليها	181	107	116
E Host الاستضافة الإلكترونية	إجمالي عدد المواقع الإلكترونية التي تمت استضافتها	13	16	25
E Complain الشكاوى الإلكترونية	إجمالي عدد الشكاوى	61115	6.309	6941
Sync التكامل الإلكتروني	إجمالي عدد الرخص التجارية المنجزة	153.380	110256	162.131
E Suggest الاقتراحات الإلكترونية	إجمالي عدد الاقتراحات		17.114	24.808

المصدر: حقائق وإحصاءات، "نظم تخطيط الموارد الحكومية"، تاريخ الاطلاع 2017/2/12

<http://www.dsg.gov.ae/ar/OurPublications/Pages/FactsFigures.aspx>

الإحالات والمراجع:

- 1 Kotler. PH, et Dubois. B, **Marketing Management**, Dunod, Paris, 2000, P : 443.
- 2- فليسي ليندة، واقع جودة الخدمات في المنظمات ودورها في تحقيق الأداء المتميز، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرو، بومرداس، 2012، ص 26.
- 3 Monin.J.M, **La certification qualité dans les services**, Afnor, Paris, 2001, p : 52.
- 4- فليسي ليندة، مرجع سابق، ص 43.
- 5- ميثاق جنيف بشأن جودة الخدمات العامة، http://qpsactionnow.org/sites/default/files/AR_QPS_Charter_Final2011.pdf
- 6 E-Gouvernance Les relations Etat-Citoyens, a l'heure du Numérique Panorama, enjeu et perspectives en Afrique, Publication PMC, Avril 2009, P4 .
- 7- على محمد عبد العزيز بن درويش، تطبيقات الحكومة الإلكترونية دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والاقامة دبي، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف بن العربية للعلوم الإدارية، الرياض 2005، ص 6.

- 8- عبدة نعمان الشريف، **الحكومة الالكترونية كإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحديات**، حالة دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 70.
- 9- كلثم محمد الكبيسي، **متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008، ص ص 40 - 41.
- 10- أحمد بن عيشاوي، **أثر تطبيق الحكومة الالكترونية (E.G) على مؤسسات الأعمال**، مجلة الباحث، العدد 7، 2010، الجزائر، ص ص 289 - 290.
- 11- نجم عبود نجم وباسم المبيضين، **الجودة الإلكترونية : نحو نموذج مقترح لأبعاد الجودة الإلكترونية**، المؤتمر العلمي الثالث: **إدارة منظمات الأعمال – التحديات العالمية المعاصرة**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27 - 29 أفريل 2009.
- 12- الامم المتحدة، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استراتيجيات الحوكمة الالكترونية في الدول العربية الواقع وآفاق التطوير**، ديسمبر 2013.
- 13- دراسة عبدة نعمان شريف، **ب عنوان الحكومة الالكترونية كإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحديات حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- 14- على محمد عبد العزيز بن درويش، **تطبيقات الحوكمة الإلكترونية دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2005.
- 15- المادة رقم 4، **قانون إنشاء حكومة دبي الإلكترونية** رقم (7) لسنة 2009.
- 16- المادة رقم 5، **قانون إنشاء حكومة دبي الإلكترونية** رقم (7) لسنة 2009.
- 17- الموقع الرسمي للحكومة دبي الذكية، تاريخ الزيارة: 2017/02/12، www.dsg.gov.ae
- 18- **مجلة تقنية للجميع**، دائرة حكومة دبي، العدد 124، 2014، ص 2.

دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية

دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين والمستفيدين من خدماتهم في ظل حوكمة الشركات بالجزائر

د. فاتح سردوك

جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي/الجزائر
serdouk-fateh@univ-eloued.dz

د. عابي خليفة

جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي/الجزائر
abi-khalida@univ-eloued.dz

The role of corporate governance mechanisms in improving the quality of external audit services

Analytical study of a sample of external auditors and beneficiaries of their services under the corporate governance in Algeria -

Dr. Abi khalida & Dr. Fateh serdouk
Echahid hamma Lakhdar University, El Oued –Algeria

Received: 28 Mar 2017

Accepted: 23 May 2017

Published: 30 June 2017

الملخص:

لقد سعت هذه الدراسة الى تحليل أثر اعتماد آليات حوكمة الشركات في دعم وتحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، من خلال تحليل هذا الأثر من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وكذلك جميع الفئات المستفيدة من خدماتهم والمتفاعلة معهم في ظل آليات حوكمة الشركات. وقد تم معالجة إشكالية الدراسة من خلال مكونات آليات حوكمة الشركات من حيث مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، إضافة الى أهداف المراجعة الداخلية، إضافة الى مختلف مهام وآليات لجان المراجعة في ظل دورها الاشرافي على المراجعة الخارجية، كما تم اعتماد سياسات وإجراءات رقابة الجودة للمراجعة الخارجية ضمن العوامل الداعمة لتحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستبيان لتحليل آراء المجتمع المالي المساهم في التطبيق السليم لحوكمة الشركات حول دور آليات حوكمة الشركات وسياسات وإجراءات رقابة الجودة، ودعماً في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المراجعة الخارجية، جودة خدمات المراجعة، آليات الحوكمة.

رموز JEL: M42، G39

Abstract:

This study aims to analyze the role of adopting corporate governance mechanisms in supporting and achieving the quality of external audit services in Algeria, by analyzing this impact from the perspective of external auditors as well as all categories of beneficiaries of their services and interacting with them under the corporate governance mechanisms. The study problem was addressed through the various components of the corporate governance mechanisms in terms of the functions and responsibilities of the Board of Directors, in addition to the objectives of the internal audit, in addition to the various functions and mechanisms of the audit committees in the role of supervising the external audit. The study hypotheses were tested through a questionnaire to analyze the views of the financial community that contributes to the proper application of corporate governance on the role of corporate governance mechanisms and quality control policies and procedures and to support them in achieving Quality of external audit services in Algeria.

Key Words: Corporate governance, external audit, audit quality services, governance mechanisms.

(JEL) Classification : M42, G39

تمهيد:

تواجه مهنة مراجعة الحسابات خلال السنوات الأخيرة تحديات على نطاق واسع نتيجة تزايد الشكوك بفقدانها المسؤولية والمصداقية وثقة من حولها من المستخدمين والمساهمين والرأي العام بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة والانهيئات التي حدثت في عدد من الدول، وكون أهم أسباب انهيار الشركات هو الفساد الإداري والمالي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، وافتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها والشفافية بجانب إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة، لذا كان لازماً على إدارات الشركات أن تتبنى مسؤولياتها تجاه مواجهة الخطر. وقد نادى الكثير من المحاسبين والمحللين الماليين للمؤسسات والمنظمات الأجنبية والدولية والمحلية على وجه الخصوص باتخاذ استراتيجيات لمواجهة مثل هذه الأزمات فكان موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الهامة التي يجب ان تتبناها تلك الشركات بمختلف آلياتها، لضمان جودة خدمات المراجعة وصحة ومصداقية قوائمها المالية.

إشكالية الدراسة:

ان مشكلة الدراسة تتمحور أساساً حول الدور المطلوب من مراجع الحسابات ومدى قدرته في تحقيق التوافق بين معايير جودة الأداء ومبادئ حوكمة الشركات في ظل آلياتها وبالشكل الذي ينعكس في رفع جودة وفعالية أدائها، وبالتالي فان السؤال الرئيسي لهذه الدراسة يمكن طرحه في الصيغة التالية: "إلى أي مدى يمكن ان يؤثر التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات عند ممارستها لدورها الاشرافي على تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر".

يقودنا هذا السؤال الرئيسي إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما هي قواعد وآليات حوكمة الشركات التي ترتبط بها أعمال المراجعة الخارجية؟
- كيف يختلف دور وأهمية حوكمة الشركات بالنسبة لأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة؟
- ما مدى أهمية وكفاءة كل آلية من آليات الحوكمة في دعم عملية المراجعة الخارجية؟
- ما هي وجهات نظر المراجعين الخارجيين بشأن تأثير آليات حوكمة الشركات في عملية المراجعة؟
- ما مدى قابلية المجتمع المالي في الجزائر لتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات؟
- إلى أي مدى يمكن ان تساهم مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر؟
- إلى أي مدى يمكن ان تساهم اهداف ومهام المراجعة الداخلية في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر؟
- إلى أي مدى يمكن ان تساهم مهام وآليات لجان المراجعة في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن مجمل هذه التساؤلات فقد اعتمد الباحثين على الفرضيات التالية: " إن تحقيق التفاعل والتطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات من خلال مختلف قواعدها وآلياتها بما يتوافق مع متطلبات جميع الفئات المستفيدة منها والمتفاعلة معها، ينعكس أثره على تحسين جودة أداء خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر"

وعلى ضوء الفرضية الرئيسية للدراسة، يمكن ادراج الفرضيات الفرعية كما يلي:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم في ظل آليات الحوكمة حول دور مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر
- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم في ظل آليات الحوكمة حول دور اهداف ومهام المراجعة الداخلية في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.
- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم في ظل آليات الحوكمة حول دور مهام وآليات لجان المراجعة في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

أولاً. أدبيات مفهوم آليات حوكمة الشركات وجودة خدمات المراجعة الخارجية:

ان مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة والمراجعة. وسيتم التطرق الى مختلف الادبيات النظرية لهذه الدراسة من حيث مفهوم حوكمة الشركات، ومختلف الياتها، ومفهوم جودة خدمات المراجعة.

1. آليات حوكمة الشركات:

تقوم حوكمة الشركات على جملة من الآليات سيتم التطرق لها من حيث بعدها الداخلي والخارجي.

1.1. الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة.

1.1.1. مجلس الإدارة: يذكر كل من (Singh, H. & Harianto, F, 1989)، أن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعتبرون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.¹ ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، وممارسة القيادة توجيه الشركة بنزاهة ويعمل لمصلحة الشركة بشفافية ومسؤولية (Private Sector Corporate Trust, 2002).²

2.1.1. لجنة المراجعة: لقد ظهر مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون ساربنس اكسلي في سنة 2002، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة المراجعة لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي. أما في المملكة المتحدة فقد صدر عدد من التوصيات بتشكيل هذه اللجنة، من أبرزها تقرير Report Smith في سنة 2003، الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجنة المراجعة وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات. وتجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من الدول الأخرى مثل كندا، وفرنسا، وألمانيا، وماليزيا وسنغافورة قد ظهر فيها مفهوم هذه اللجنة سابقا.

3.1.1. التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، وفي هذا السياق يرى Archambeault إن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير.³

2.1. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات: تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة. ويمكن ذكر الآليات الخارجية للحوكمة، والتي تطرقت لها جملة من الأدبيات كما يلي: منافسة سوق المنتجات العمل الإداري.⁴
- عمليات الاندماج والاستحواذ.⁵ - التدقيق الخارجي.⁶ - التشريع والقوانين.⁷

2. مفهوم جودة المراجعة على مستوى الباحثين والجهات الأكاديمية

1.2. مفهوم جودة المراجعة على مستوى الباحثين والجهات الأكاديمية: بالرغم من أهمية جودة المراجعة إلا أنه لم يتبلور مفهوم محدد وواضح لها، سواء على مستوى الدراسات الأكاديمية أو المعايير التي أصدرتها الهيئات المهنية، وذلك لكون جودة خدمات المراجعة غير ملموسة ويصعب تحديد قيمتها المادية من جهة، ومن جهة أخرى التباين الشديد في أداء وتقديم الخدمة من وقت لآخر، حيث أن الباحثين تبنا العديد من المداخل لتعريف جودة المراجعة، فمنهم من ربط بين جودة المراجعة واحتمال اكتشاف المراجع للأخطاء والغش في القوائم المالية، وكذلك جودة المراجعة ومدى الالتزام بالمعايير المهنية، في حين ربط فريق ثالث بين جودة المراجعة وتحقيق أهداف كافة الأطراف المشتركة في عملية المراجعة.⁸

يعتبر (DE ANGELO)⁹ أول باحث تطرق إلى الربط بين جودة التدقيق واحتمال اكتشاف المراجع للأخطاء في القوائم المالية، ويعد تعريفه لجودة المراجعة من أكثر التعريفات السابقة والتي لقيت قبولا عاما لدى العديد من الباحثين في مجال المراجعة، حيث عرفت جودة المراجعة بأنها احتمال قيام المراجع باكتشاف خرق في النظام المحاسبي أو تحريف في نظام إعداد التقارير المالية للعميل، والتقرير عن هذا الخرق أو التحريف إن وجد، كما عرفت استقلال المراجع باحتمال أن يقوم المراجع بالتقرير عن الأخطاء والتحريفات بالقوائم المالية للعميل. وفي نفس

السياق عرف (MEYER, KYLE)¹⁰ جودة المراجعة بأنها مؤشر لفعالية المراجعة، وهي السمة التي لا يمكن ملاحظتها مباشرة، وقد وصف الفعالية بقدرة مراجع الحسابات على الحد من أخطاء غير مقصودة في البيانات المالية، والحد من التحيز، وزيادة الدقة للبيانات المالية.

لقد ركزت اغلب التعاريف السابقة لجودة المراجعة على جودة المراجعة وجودة المراجع واعتمادهما كمصطلحين لمفهوم واحد، إلا أن فشل كبريات شركات المراجعة في الآونة الأخيرة، في أداء بعض مهامها، يظهر أن مفهوم جودة المراجعة يشير إلى جودة الخدمة التي يقدمها المراجع، وليس إلى جودة المراجع.

2.2. مفهوم جودة المراجعة على مستوى الهيئات المهنية للمراجعة الخارجية للحسابات: من أبرز هذه الهيئات السابقة، نجد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1974م حيث بينت نشرة معايير المراجعة (4 SAS) الصادرة عنه إلى أن تحقيق جودة المراجعة الخارجية للحسابات يكون من خلال الالتزام بمعايير المراجعة، واعتماد نظام لرقابة الجودة على أعمال المراجعة.¹¹ وفي عام 1989 أطلق برنامج فحص النظر وعدل هذا البرنامج في عام 2001، والذي شمل مراجعة النظام ومراجعة الارتباط ومراجعة التقرير. وأكد المعيار (99 SAS) مراعاة الغش في مراجعة القوائم المالية)، على تدعيم كفاءة المراجع في اكتشاف الغش واستقلاليتهم في التقرير عن الغش، والذي فرض عليه ممارسة الشك المهني والتي يتطلب الاستجواب المستمر والتفكير بإبداع أو مناقشة أخطار تحريفات القوائم المالية الجوهرية. وهذا من أجل إعادة الثقة للمستثمر في مهنة المراجعة وتعزيز ورفع جودتها.¹² كما أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، إلى مفهوم جودة المراجعة من خلال المعيار الدولي لرقابة الجودة الأول (ISQC1).¹³ كما اعتمدت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (INTOSAI)، معيار ضبط الجودة على مراجعات المعلومات المالية التاريخية (ISSAI 1220)، الذي يهدف إلى تحقيق جودة المراجعة في ظل احترام معايير رقابة الجودة في القطاع العام.¹⁴

واعتمادا على التحليل السابق لمجمل التعاريف جودة المراجعة فانه بإمكاننا أن نطرح النقاط التالية:

- إن مفهوم جودة المراجعة يشير إلى جودة خدمات المراجعة وليس إلى جودة المراجع، وهذا ما أثبتته الدراسة الميدانية.
 - إن مفهوم جودة المراجعة على أساس الالتزام بالمعايير والأحكام المهنية، غير كافٍ لتحديد مستوى الجودة العالية التي تتطلبها البيئة الاقتصادية، وبالتالي فتحديد جودة المراجعة وفق هذا المفهوم يمثل المستوى الأدنى المطلوب لجودة المراجعة
 - إن مفهوم جودة المراجعة يشمل على جودة فعلية لاحقة، وجودة مدركة حسب نظرة مختلف الأطراف المهتمة بها.
 - إن مفهوم جودة المراجعة وفق المدخل التقليدي غير كافٍ لتحديد مستوى عالي من الجودة، وذلك لكونها تنحصر ضمن مرحلة التخطيط لمهمة المراجعة فقط بل يجب قياسها وفقا للخصائص المرتبطة بالممارسة المهنية لها.
3. الدراسات السابقة في الموضوع:

1.3. دراسة (خليدة عابي، 2016): هدفت هذه الدراسة لبحث موضوع حوكمة الشركات وتأثيرها آلياتها إضافة الى معايير رقابة الجودة للمراجعة في ظل المعايير الدولية لرقابة جودة المراجعة الخارجية، على جودة المراجعة الخارجية

في الجزائر، حيث تم تصميم استبيان وجه الى عينتين من الدراسة، من المراجعين الخارجيين والمجتمع المالي، وخلصت الدراسة إلى انه يجب تحسين دور وفعالية كل من الليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، مع تفعيل دور الرقابة على جودة المراجعة في تدعيم ممارسة المراجعة الخارجية وجودتها.

2.3.دراسة (نبيل حمادي، 2012): هدفت هذه الدراسة لبحث موضوع الحوكمة وتأثيرها على جودة المراجعة المالية من خلال الياتها الداخلية في الجزائر حيث تم تصميم استبيانين وجه الأول لمعرفة تأثير آليات الداخلية للحوكمة لعينة من المؤسسات الاقتصادية ولم يدرس مدى تأثيرها بأعمال المراجعة أو العكس، ام الاستبيان الثاني فوجه للأكاديميين دون المراجعين لجمع البيانات حول جودة المراجعة المالية وخلصت الدراسة إلى انه يجب تحسين واقع كل من الليات الداخلية للحوكمة مع الرفع من ممارسة المراجعة المالية وجودتها.

3.3.دراسة (Deborah,2002): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العالقة بين هيكل حوكمة الشركات والتقارير المالية الاحتمالية، فقد تم البحث على عينة مكونة من 138 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تخضع لمتطلبات الهيئة الأمريكية المشرفة على تداول الأوراق المالية، حيث توصلت الدراسة الى أن هيكل الحوكمة للشركات المحتملة تختل عن تلك المتعلقة بالشركات غير المحتملة من حيث لجان المراجعة في الشركة حيث تكون عادة أقل الماما من نظيرتها المحتملة، كما أن الواجبات فيها تكون أقل من نظيرتها غير المحتملة، وكون وجود هيكل حوكمة قوي سوف يسهم في اشراف فعال للإدارة وخفض حدوث الاحتمالات، بالتفاعل مع جودة أداء المراجعة.

ثانيا. دراسة لعينة من المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم في ظل حوكمة الشركات:

تم اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة من خلال استبيان موجه إلى فئتي الدراسة واللذان يمثلان الأطراف المساهمة في تطبيق آليات حوكمة الشركات من المراجعين الخارجيين وجميع الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة، والمشملة على أعضاء مجالس الإدارة ومدراء تنفيذيين ومراجعين داخليين وأعضاء لجان مراجعة، إضافة الى جملة من الأساتذة الجامعيين والباحثين المهتمين بموضوع حوكمة الشركات وجودة خدمات المراجعة الخارجية للحسابات.

1. مكونات الاستبيان:

يتكون هذا الإستبيان من أربعة أجزاء، خصص الجزء الأول فيها لمعلومات عامة حول المشارك بالإستبيان، بينما اختصت الأجزاء الأربعة الأخرى بمحاور موضوع الدراسة، وهي آليات الحوكمة. حيث يتكون هذا الإستبيان من تسعة وثلاثين سؤالاً واستفساراً حول آليات حوكمة الشركات، وجودة خدمات المراجعة الخارجية. كما بالجدول رقم (01).

1.1. مكونات الجزء الثاني من الاستبيان: ويتمثل هذا الجزء في المهام والمسؤوليات التي يمارسها مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات، ودورها في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

2.1. مكونات الجزء الثالث من الاستبيان: ويشتمل على أهداف وآليات المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات، وكذلك مدى اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجعة الداخلية، ودعمها لجودة خدمات

المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر، رجوعا للهام والمسؤوليات الواردة في المعايير الدولية للمراجعة، وفقا لعدة معايير، كـمعيار المراجعة الدولي ((ISA 265) الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة).

3.1. مكونات الجزء الرابع من الاستبيان: ويمثل هذا الجزء من الاستبيان مهام وآليات لجان المراجعة ضمن آليات حوكمة الشركات، ودورها في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية للحسابات بالجزائر.

2. مجتمع وعينة الدراسة

1.2. مجتمع الدراسة: أما فيما يتعلق بمجتمع الدراسة فيتكون من الآتي:

- المراجعين الخارجيين في الجزائر، الذين يعبرون عن وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة الخارجية للحسابات.
- المستفيدون من خدمات المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر والمرتبطون بآليات حوكمة الشركات، وتشمل كل من أعضاء مجالس الإدارة، والأعضاء المستقلين له، والمراجعين الداخليين، وأعضاء لجان المراجعة، والمدراء التنفيذيين، والباحثين الأكاديميين في الجامعات الجزائرية.

2.2. العينة المقصودة: استهدف الاستبيان الأول فئة المراجعين الخارجيين للحسابات في الجزائر، والمتمثلة في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين من خلال إرسال 224 إستبيان عن طريق التسليم المباشر والبريد الإلكتروني وإرسال نسخة الكترونية من الإستبيان للمراجعين الخارجيين، حيث تم الحصول على 162 منها، تم رفض 8 منها لعدم اكتمال الإجابة على جميع الأسئلة وكذا لاحتوائها على أجوبة متناقضة خاصة فيما يخص العمر والخبرة والمؤهل العلمي، بينما استهدف الإستبيان الثاني فئة المستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحوكمة، عن طريق إرسال 127 إستبيان بالتسليم المباشر والبريد الإلكتروني، حيث تم الحصول على 98 منها، رفض 10 منها لعدم اكتمال الإجابة.

3. الحدود الزمنية والمكانية للاستبيان:

اشتمل الإستبيان الأول على عينة عشوائية من المراجعين الخارجيين بالجزائر، وتم التركيز على ارتباط الإستبيان ولو جزئيا، بالمناطق الجغرافية للجمهورية الجزائرية من وسط شرق غرب وشمال وجنوب، بينما امتد هذا الإستبيان زمنيا من بداية جانفي 2015 إلى غاية بداية سبتمبر 2016. ارتبط الإستبيان الثاني بالمناطق الجغرافية للجمهورية الجزائرية بالنسبة للفئات المستفيدة من خدمات المراجعة، وهذا سعيا وراء الفئة المستهدفة في ظل آليات الحوكمة على مستوى المؤسسات العمومية، بينما امتد هذا الإستبيان زمنيا من بداية جانفي 2015 إلى غاية نهاية ديسمبر 2016.

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم اعتماد إجراء التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية من خلال التحليل للنتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 22.0)، وهي: - الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الأساسية. - حساب الثبات والصدق لأسئلة الإستبيان المستخدمة في جمع البيانات. - مقياس ليكرت. - تحليل البيانات (اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي (M-W).

4.1. حساب الثبات والصدق للاستبيان المعتمد في جمع البيانات.

ولقد اعتمدنا على معامل الفا كرونباخ (alpha de CRONBACH) من أجل قياس صدق الإستبيان، حيث ان المجال الذي يكون فيه معامل الفا كرونباخ مقبولا في مجال الدراسات الاستقصائية يكون بين 0.5 و 0.6 مع مستوى أعلى مقدر ب 0.8، ومعدل 0.9 بالنسبة للدراسات التطبيقية.¹⁵ مع الإشارة الى أن بعض الباحثين يرون أن ارتفاع معدل ألفا كرونباخ فوق معدل 0.9 يؤثر سلبا عند ترجمة تكرار الأسئلة الى تحسين مصداقية وسيلة القياس (الإستبيان).^{16 17}

كما يشير جملة من الباحثين الى أن معامل الفا كرونباخ يتغير حسب عدد الأسئلة بالإستبيان، حجم عينة الدراسة وطبيعة الدراسة.¹⁸ والجدول رقم (02) يوضح مستويات الفا كرونباخ وتعبيرها على صدق وثبات أجزاء الإستبيان، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدراسة الاستقصائية. ولقد تم الحصول على النتائج التالية كما يوضحه الجدول رقم (02). حيث يلاحظ من الجدول أخذا بالاعتبار أثر عدد الأسئلة على مستوى قيمة ألفا كرونباخ، نجد أن قيمة الفا كرونباخ لإجمالي أسئلة الإستبيان هي 0.791 وتعتبر جيدة، على عكس قيم الفا كرونباخ لمختلف أجزاء الإستبيان، وبالتالي يمكننا اعتبار مستوى صدق هذا الإستبيان يعتبر مقبولا، مع توقع أن تشارك مختلف أجزاء الإستبيان في قياس الطرح النظري.

ثالثا: تحليل النتائج لعينتي الدراسة واختبار الفرضيات.

سيتم من خلال هذا الجزء تحليل نتائج الإستبيان بالنسبة لكل طرف من عينتي الدراسة من حيث تحليل لخصائص عينة الدراسة، ومهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والمراجعة الخارجية، مهام وآليات لجان المراجعة بالجزائر.

تحليل نتائج الإستبيان من حيث خصائص عينة الدراسة

سيتم تحليل نتائج الإستبيان الموجه لفئة المراجعين الخارجيين والمستفيدين من حيث خصائص عينة الدراسة بالنسبة لعينتي الدراسة كما يلي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، المهنة.

1.1. تحليل نتائج الإستبيان الموجه للمراجعين الخارجيين من حيث خصائص عينة الدراسة: الجدول رقم (03) يوضح تحليل لخصائص عينة الدراسة بالنسبة لنتائج الإستبيان الموجه للمراجعين الخارجيين في الجزائر.

2.1. تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحوكمة من حيث خصائص عينة الدراسة: الجدول رقم (04) يوضح تحليل لخصائص عينة الدراسة بالنسبة للمراجعين الخارجيين في الجزائر.

2. التحليل المقارن لنتائج لعينتي الدراسة.

ان اختبار فرضيات الدراسة، سيتم من خلال التحليل المقارن بين فئتي عينة الدراسة.

1.2. التحليل المقارن لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة: باعتماد المتوسط الحسابي المرجح لإجابات طريقي الإستبيان بالنسبة لأسئلة الجزء الثاني للاستبيان من مهام ومسؤوليات لمجلس الإدارة، فقد تم ترتيب هذه المهام والمسؤوليات تصاعديا حسب أهميتها، كما يوضحه الجدول رقم (05) للمهام والمسؤوليات المتفق عليها من وجهة نظر عينتي

الدراسة، تلقى قبولاً عاماً على كونها تدعم تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر. حيث أنه من أصل 10 مهام تم اتفاق الطرفين على مجمل هذه العناصر مع اختلاف مستوى الموافقة كما بالشكل رقم (01).

2.2. التحليل المقارن لأهداف وآليات المراجعة الداخلية: باعتماد المتوسط الحسابي المرجح لإجابات طريفي الإستبيان من مراجعين خارجيين والمستفيدين من خدمات المراجعة الخارجية في ظل آليات الحوكمة، بالنسبة لأسئلة الجزء الثاني للإستبيان من أهداف وآليات المراجعة الداخلية، فقد تم ترتيب هذه الأهداف والآليات تصاعدياً حسب أهميتها، كما يوضحه الجدول رقم (06) للأهداف والآليات المتفق عليها من وجهة نظر عيني الدراسة، لكونها تدعم تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر. حيث أنه من أصل 18 عنصراً لأهداف وآليات المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة ودعمها لجودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، والتي طرحت في الإستبيان على طريفي العينة، تم اتفاق الطرفين على 14 عنصراً من مجمل هذه العناصر مع اختلاف في مستوى الموافقة كما يوضحه الشكل رقم (02).

3.2. التحليل المقارن لمهام وآليات لجان المراجعة: بالرجوع لإجابات طريفي الإستبيان والمتعلقة بمهام وآليات لجان المراجعة، فقد تم ترتيب هذه السياسات والاستراتيجيات حسب أهميتها وفقاً للمتوسط الحسابي المرجح، ويوضح الجدول رقم (07) مهام وآليات لجان المراجعة، المتفق عليها، وقد رتب هذه المهام والآليات حسب أهميتها بالنسبة لعيني الدراسة. ويتضح من الجدول أنه من أصل 11 آلية من آليات ومهام لجان المراجعة، تم اتفاق الطرفين على 09 عناصر منها، من حيث دعمها لجودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر، مع اختلاف في مستوى الموافقة، الشكل رقم (03).

3. اختبار فرضيات الدراسة.

تقوم الدراسة الميدانية على اختبار الفرضية العامة للدراسة من خلال جملة من الفرضيات التي تعالج أربعة محاور كما تم الإشارة له في اشكالية الدراسة، وسيتم اعتماد اختبار (مان- ويتني Mann-Whitney) لهذا الغرض.

1.3. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: وفقاً لنتائج الاختبار لفرق المتوسطين اللامعلمي لعيني الدراسة المستقلتين Mann-Whitney، كما يوضحه الشكل رقم (01)، وتحليل نتائج الاختبار كما يوضحه الجدول رقم (08)، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.000 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (H_0)، وبالتالي قبول الفرض البديل (H_1)، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم حول دور مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية. في ظل وجود فروق معنوية بين عيني الدراسة فإنه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فإن نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (15.40) أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين (05.60)، وبالتالي فإن متوسط إجابات المراجعين أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدماتها باحتمال قدره (0.000) وعليه فإن المستفيدين من خدمات المراجعة الخارجية لديهم قبول أكثر لدور مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

2.3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: وفقا لنتائج الاختبار لعينتي الدراسة المستقلتين وفقا لاختبار Mann-Whitney، كما يوضحه الشكل رقم (02)، وتحليل نتائج الاختبار بالجدول رقم (08)، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.002 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (H0)، وبالتالي قبول الفرض البديل (H1)، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية، حول دور أهداف ومهام المراجعة الداخلية في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر. في ظل وجود فروق معنوية بين عينتي الدراسة فانه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فان نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (24.06) أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة (12.94)، وبالتالي فان متوسط اجابات المراجعين الخارجيين أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدماتها باحتمال قدره (0.002) وعليه نستنتج أن المستفيدين من خدمات المراجعة لديهم قبول أكثر لدور أهداف ومهام المراجعة الداخلية في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.

3.3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: وفقا لنتائج الاختبار Mann-Whitney، وكما يوضحه الشكل رقم (03)، وتحليل نتائج الاختبار بالجدول رقم (08)، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.030 وهي أقل من 5% مما يعني أن بيانات العينة لا تؤيد قبول فرض العدم (H0)، وبالتالي قبول الفرض البديل (H1)، أي أنه توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم حول دور لجان المراجعة في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر. في ظل وجود فروق معنوية بين عينتي الدراسة فانه وبالمقارنة بين متوسط الرتب فان نجد أن متوسط الرتب لإجابات المراجعين (14.50) أكبر من متوسط الرتب لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة في ظل آليات الحوكمة (08.50)، وبالتالي فان متوسط اجابات المراجعين الخارجيين أقل من متوسط إجابات المستفيدين من خدماتها في ظل آليات الحوكمة باحتمال قدره (0.030) وعليه نستنتج أن المستفيدين من خدمات المراجعة لديهم قبول أكثر لأهداف ومهام المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق جودة المراجعة الخارجية في الجزائر.

الخلاصة والنتائج

• النتائج المستخلصة من تحليل دور آليات مجلس الادارة.

- اعتماد قواعد وتوجيهات تحدد دور رئيس مجلس الادارة وتفصل بين مهامه ومهام المدير التنفيذي أمر واجب. كما يجب أن يشارك مجلس الادارة بفاعلية في رسم الاستراتيجيات طويلة الأجل.
- أن يشتمل مجلس الإدارة على الأقل على ثلاث أعضاء مستقلين غير تنفيذيين يتمتعون بالحق والقدرة في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالعمل بشكل متواصل ومنتظم، وتحفيز المدراء المستقلين بمنحهم مكافآت ترتبط بإنجازاتهم.
- تأكد مجلس الادارة من فاعلية آليات حوكمة الشركات، وأن يشجع وجهات النظر المختلفة من خلال اجتماعاته.
- فاعلية مجلس الإدارة يجب أن تعزز من خلال تقييم أدائه على أسس منتظمة ومرجعية واحداث التغييرات عند الحاجة. النتائج المستخلصة من تحليل دور آليات المراجعة الداخلية

- تتضمن مسؤوليات المراجعة الداخلية تقييم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ومراجعة الامتثال للأنظمة.
- أن يكون قسم المراجعة الداخلية مسؤولاً يتمتع بالصلاحيات الملائمة، ولديه الوسائل والآليات الملائمة للوصول مباشرة إلى المكلفين بالحوكمة، والإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية لهم والإدارة.
- إشراف المكلفين بالحوكمة على قرارات التوظيف المتعلقة بقسم المراجعة الداخلية.
- النتائج المستخلصة من تحليل دور آليات لجان المراجعة.
- يعتبر حجم مكتب المراجعة وسمعته أهم الخصائص المعتمدة للتمييز بين جودة خدمات مكاتب المراجعة.
- تقوم لجنة المراجعة بانتقاء المراجعين الخارجيين والحكم على جودة خدماتهم وفقاً لتخصصهم في صناعة عميل المراجعة ولبرنامج رقابة الجودة المعتمد في مكتب المراجعة وللخبرة المهنية والمؤهلات العلمية للمراجع الخارجي ولضيق عمله.
- الموافقة على الخدمات الاستشارية والمعدة من قبل مكاتب المراجعة الخارجية وتأثيرها على استقلالية المراجع الخارجي.
- ومن مجمل نتائج اختبار الفرضيات والتحليل المقارن لدور آليات حوكمة، يمكن طرح النتائج التالية:
- يوجد ارتباط قوي بين التطبيق السليم لحوكمة الشركات وبين جودة المراجعة حيث تعمل آليات حوكمة الشركات من مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، لجان المراجعة بتفاعل وتكامل بحيث يؤدي كل طرف المهام والآليات المتوقعة منه في ظل حوكمة الشركات، من أجل تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية.
- إن الاختلاف في درجة الموافقة على آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة خدمات المراجعة بالمجتمع المالي ككل، يرجع لاعتماد المراجعين على تحليل دور آليات الحوكمة من الجانب الرقابي أكثر منه للإشرايف.
- عدم اتفاق الأطراف المتفاعلة ضمن آليات الحوكمة، حول مهام المراجعة الداخلية وأهدافها، يجسد وجود فجوة توقعات حول دور مهام وآليات الحوكمة في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية بالمجتمع المالي بالجزائر.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (01): يوضح مختلف محتويات أسئلة أجزاء الاستبيان

الجزء	الترقيم	الاسئلة
02	من السؤال رقم 1 الى السؤال رقم 10	مهام ومسؤوليات مجلس الادارة ضمن آليات حوكمة الشركات.
03	من السؤال رقم 11 الى السؤال رقم 21	أهداف وآليات المراجعة الداخلية ضمن آليات حوكمة الشركات
	من السؤال رقم 22 الى السؤال رقم 28	استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجعين الداخليين في إطار آليات حوكمة الشركات
04	من السؤال رقم 29 الى السؤال رقم 39	مهام وآليات لجان المراجعة في ظل آليات حوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (02): يوضح معاملات الثبات للأجزاء الاربعة للإستبيان

الرقم	أجزاء الإستبيان	العبارات	كرونباخ	الدلالة
1	مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ودعمها لتحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.	10	0.432	مقبول
2	أهداف وآليات المراجعة الداخلية ودعمها لتحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.	18	0.775	جيد
3	مهام وآليات لجان المراجعة ودورها في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.	11	0.316	ضعيف
4	سياسات وإجراءات رقابة الجودة ودعمها لتحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية في الجزائر.	12	0.560	مقبول
	الإجمالي	52	0.791	جيد

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (03): تحليل لخصائص العينة الأولى للدراسة

الجنس	التكرار	النسبة %	العمر	التكرار	النسبة %	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %	الخبرة	التكرار	النسبة %
أنثى	5	3,25%	أقل من 30 سنة	7	4,55%	جامعي	119	77,27%	أقل من 5 سنة	26	16,88%
ذكر	149	96,75%	من 31 الى 40	81	52,60%	غير جامعي	3	1,95%	من 6 الى 10	63	40,91%
			من 41 الى 50	62	40,26%	دراسات عليا	32	20,78%	من 11 الى 15	51	33,12%
			أكثر من 50	4	2,60%				أكثر من 15	14	9,09%
الإجمالي	154	100,00%	الإجمالي	154	100,00%	الإجمالي	154	100,00%	الإجمالي	154	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (04): تحليل لخصائص العينة الثانية للدراسة

الجنس	التكرار	النسبة %	العمر	التكرار	النسبة %	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %	الخبرة	التكرار	النسبة %
أنثى	27	30,68	أقل من 30 سنة	14	15,91	جامعي	48	54,55	أقل من 5 سنوات	10	11,36
ذكر	61	69,32	من 31 الى 40	38	43,18	غير جامعي	4	4,55	من 6 الى 10	36	40,91
			من 41 الى 50	27	30,68	دراسات عليا	36	40,91	من 11 الى 15	29	32,95
			أكثر من 50	9	10,23				أكثر من 15	13	14,77
الإجمالي	88	100		88	100		88	100		88	100

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (05): التحليل المقارن لمهام ومسؤوليات مجلس الادارة لعينتي الدراسة

رقم السؤال	اجابات العينة الاولى %				اجابات العينة الثانية %				المتوسط الحسابي		درجة الموافقة		الاتفاق	الاهمية	
	موافق بشدة	موافق	متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة	العينة الاولى	العينة الثانية	العينة الاولى	العينة الثانية	الاهمية
1	29,2	43,5	24,7	2,6		28,4	44	25	1,1	1,1	2,01	2,02	موافق	موافق	3
2	13,6	42,9	43,5			35,2	42	22,7			2,3	1,88	موافق	موافق	6
3	28,6	41,6	26	1,9	1,9	35,2	53	11,4			2,07	1,76	موافق	موافق بشدة	7
4	23,4	39	32,5	3,2	1,9	28,4	51	20,5			2,21	1,92	موافق	موافق	2
5	16,9	29,2	39,6	11,7	2,6	23,9	55	21,6			2,54	1,98	موافق	موافق	4
6	27,9	39	31,2	1,9		35,2	50	14,8			2,07	1,8	موافق	موافق	8
7	13,6	41,6	39,6	5,2		34,1	48	18,2			2,36	1,84	موافق	موافق	9
8	23,4	24,7	36,4	9,7	5,8	25	58	17			2,5	1,92	موافق	موافق	10
9	27,3	39,6	28,6	1,9	2,6	27,3	48	25			2,13	1,98	موافق	موافق	5
10	26	39	26	5,8	3,2	21,6	59	19,3			2,21	1,98	موافق	موافق	1
المتوسط لاجمالي الاجابات															
											2,24	1,908			2,074

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات استبيان الدراسة

الجدول رقم (06): التحليل المقارن لأهداف وآليات المراجعة الداخلية لعينتي الدراسة

رقم السؤال	اجابات العينة الاولى %				اجابات العينة الثانية %				المتوسط الحسابي		درجة الموافقة		الاتفاق	الاهمية	
	موافق بشدة	موافق	متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة	العينة الاولى	العينة الثانية	العينة الاولى	العينة الثانية	الاهمية
1	16,2	41,6	42,2			31,8	45,5	22,7			2,26		موافق	موافق	5
2	31,2	36,4	32,5			5,7	28,4	43,2	15,9	6,8	2,01		موافق	غير متأكد	4
3	29,2	33,1	31,2	2,6	3,9	27,3	53,4	19,3			2,19		موافق	موافق	1
4	35,1	32,5	32,5			35,2	43,2	19,3	2,3		1,97		موافق	موافق	3
5	11	43,5	45,5			39,8	38,6	21,6			2,34		موافق	موافق	7
6	13	29,9	57,1			26,1	45,5	23,9	2,3	2,3	2,44		موافق	موافق	12
7	14,9	37	48,1			27,3	50	20,5	2,3		2,33		موافق	موافق	9
8	15,6	42,2	41,6	0,6		29,5	38,6	27,3	4,5		2,27		موافق	موافق	10
9	16,2	35,7	48,1			23,9	53,4	19,3	3,4		2,32	2,02	موافق	موافق	16
10	8,4	31,8	45,5	9,1	5,2	26,1	44,3	27,3	2,3		2,71	1,88	غير متأكد	موافق	8
11	9,7	33,8	44,2	12,3		23,9	40,9	29,5	5,7		2,59	1,76	موافق	موافق	6
12	10,4	37,7	44,2	7,8		26,1	52,3	18,2	3,4		2,49	1,92	موافق	موافق	14
13	14,3	29,9	47,4	8,4		22,7	48,9	19,3	5,7	3,4	2,5	1,98	موافق	موافق	18
14	9,1	34,4	51,3	4,5	0,6	21,6	46,6	27,3	4,5		2,53	1,8	موافق	موافق	11
15	11	37	46,1	5,2	0,6	15,9	22,7	34,1	12,5	14,8	2,47	1,84	موافق	غير متأكد	13
16	8,4	33,8	50	7,8		20,5	54,5	23,9	1,1		2,57	1,92	موافق	موافق	17
17	11	24	53,9	5,8	5,2	22,7	37,5	29,5	4,5	5,7	2,7	1,98	غير متأكد	موافق	15
18	7,1	35,7	48,7	8,4		22,7	50	19,3	4,5	3,4	2,58		موافق	موافق	2
المتوسط لاجمالي الاجابات															
											2,40	1,91			2,16

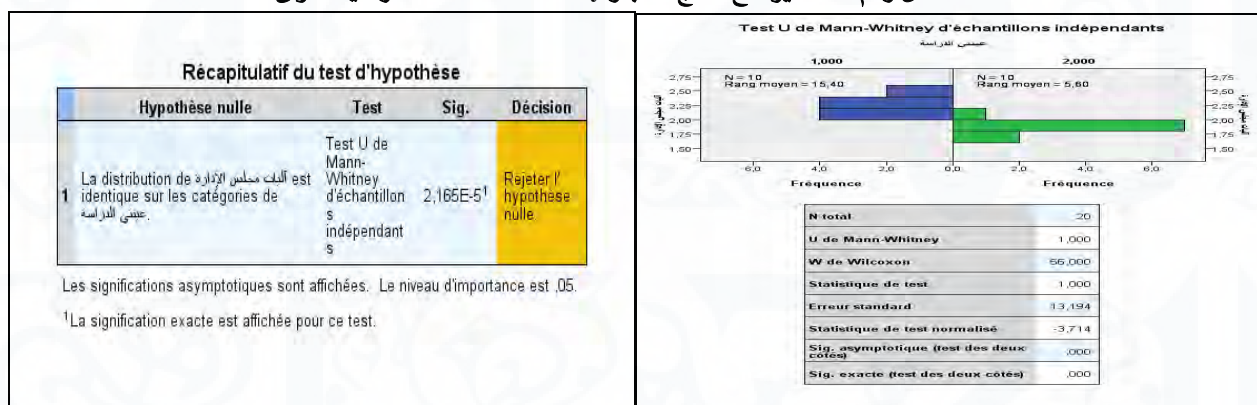
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات استبيان الدراسة

الجدول رقم (07): التحليل المقارن لمهام وآليات لجان المراجعة ليعتني الدراسة

رقم للسؤال	لجائات العينة الاولى %					لجائات العينة الثانية %			المتوسط الحسابي		درجة الموافقة		الاتفاق		الاهمية	
	موافق بشدة	موافق	متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة	العينة الاولى	العينة الثانية	العينة الاولى	العينة الثانية	العينة الاولى	العينة الثانية
1	9,1	39,6	43,5	7,8	52,3		36,4	11,4			2,5	1,59	موافق	موافق بشدة	اتفاق	3
2	37	50	13		47,7		40,9	11,4			1,76	1,64	موافق بشدة	موافق بشدة	اتفاق	9
3	47,4	43,5	9,1		56,8		30,7	12,5			1,62	1,56	موافق بشدة	موافق بشدة	اتفاق	2
4	24,7	38,3	21,4	9,7	44,3	5,8	28,4	13,6	13,6		2,34	1,97	موافق	موافق	اتفاق	11
5	45,5	18,2	30,5	5,8	52,3		30,7	17		13,6	1,97	1,65	موافق	موافق بشدة	اتفاق	6
6	35,1	48,1	12,3	4,5	21,6		53,4	19,3	5,7		1,86	2,09	موافق	موافق	اتفاق	5
7	18,8	21,4	41,6	9,7	46,6	8,4	45,5	8			2,68	1,61	غير متأكد	موافق بشدة	عدم اتفاق	4
8	20,8	35,7	26	9,7	60,2	7,8	25	8	6,8		2,48	1,61	موافق	موافق بشدة	اتفاق	8
9	44,2	43,5	12,3		37,5		42	20,5			1,68	1,83	موافق بشدة	موافق	اتفاق	1
10	22,1	28,6	24	16,2	37,5	9,1	43,2	14,8	4,5		2,62	1,86	غير متأكد	موافق	عدم اتفاق	10
11	36,4	51,9	10,4	0,6	26,1	0,6	36,4	36,4	1,1		1,77	2,13	موافق بشدة	موافق	اتفاق	7
المتوسط لاجمالي الاجابات																
											2,12	1,78			1,95	

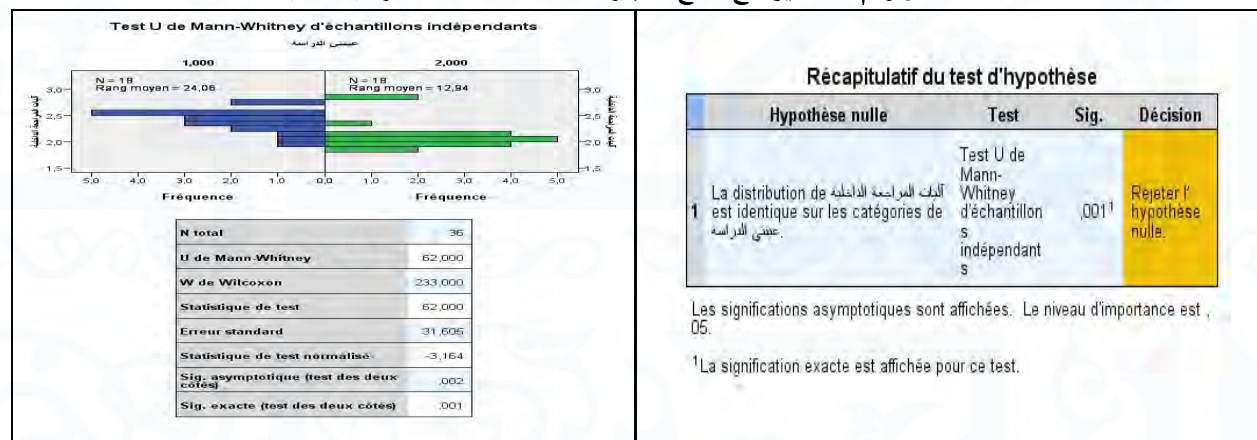
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى قاعدة بيانات استبيان الدراسة

الشكل رقم (01): يوضح نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الاولى



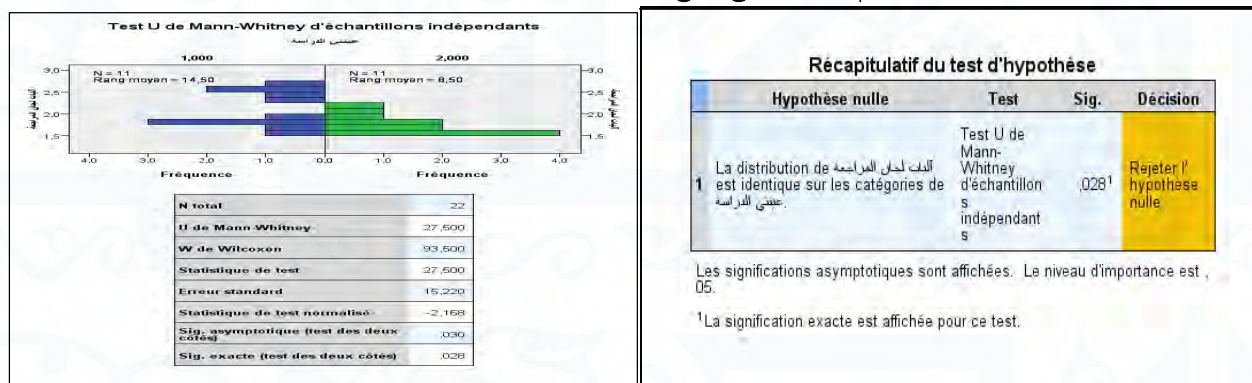
المصدر: مستنبط من نتائج التحليل ببرنامج SPSS 22.0.

الشكل رقم (02): يوضح نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الثانية



المصدر: مستنبط من نتائج التحليل ببرنامج SPSS 22.0.

الشكل رقم (03): يوضح نتائج اختبار Mann-Whitney للفرضية الثالثة



المصدر: مستطبت من نتائج التحليل ببرنامج SPSS 22.0.

الجدول رقم (08): اختبار Mann-Whitney للفرضية الفرعية الاولى

الدالة	الاحتمال	Z	(U)	مجموع	متوسط	حجم العينة	طريقة الدراسة	الفرضية الفرعية الثانية
دال	0,000	-3,714	1,000	154	15,40	154	المراجعون الخارجيون	الفرضية الفرعية الثانية
				56	05,60	88	المستفيدون في ظل الحوكمة	
دال	0,002	-3,164	62,000	433,00	24,06	154	المراجعون الخارجيون	الفرضية الفرعية الثانية
				233,00	12,94	88	المستفيدون في ظل الحوكمة	
دال	0300,	168,2-	27,50	135,00	50,14	154	المراجعون الخارجيون	الفرضية الفرعية الثانية
				118,00	50,08	88	المستفيدون في ظل الحوكمة	

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج التحليل ببرنامج SPSS 22.0

الإحالات المراجع:

- 1 Singh, H. and Harianto, F., "Management-Board Relationships, Takeover Risk and Adoption of Golden Parachutes ", *Academy of Management Journal*, Vol.(32) , USA, 1989, p.127
- 2 Private Sector Corporate Trust, " Good Corporate Governance in State-Owned Corporations –Final Draft Guidelines ", USA, 2002, p. 17.
- 3 Archambeault, Deborah S., « The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial » Reporting : Evidence from SEC Enforcement Cases, Nov. 2002, p. 8
- 4 Hess, David and Impavido, Gregorio, "Governance of Public Pension Funds, Lessons from Corporate Governance and International Evidence " , 2003. www.Econ.worldbank.org, P.5
- 5 John, Kose and Kedia, Simi, " Design of Corporate Governance: Role of Ownership Structure, Takeovers, and Bank Debit ", 2003. www.Icf.som.yale.edu/pdf , p.9.
- 6 Abbott, L. G. and Parker, S., "Auditor Selection and Audit Committee Charecteristics" , *Auditing : A Journal of Practes and Theory* Vol. (19) , Florida, 2000,p.47.
- 7 Sarbanes, P. and Oxley, M., "Sarbanes-Oxley Act of 2002 " , A Congress, Washington DC.2002 Available on <http://www.sec.gov/about/laws/soa2002.pdf>.
- 8- Jerry W Lin and Mark I Hwang, "Audit Quality Corporate Governance and Earnings Management - A Meta-Analysis » , *International Journal of Auditing*, Oxford, Mar 2010, Vol 14, Iss 1, p 57.
- 9- De Angelo and Linda Elizabeth, "Auditor size and audit quality, *Journal of Accounting & Economics*", Amsterdam, Dec 1981, Vol 3, Iss 3, pp 183-184.
- 10 Meyer Kyle, op-cit, pp 5-4.
- 11 - AICPA: AICPA issues its first statement on quality control standards, *Journal of Accountancy* (pre-1986), Vol 149, Iss 000001, USA, p8.
- 12 - George I Victor & Moshe S Levitin , « Current SEC and PCAOB Developments » , *The CPA Journal*, New York, Sep 2004, Vol 74, Iss 9, p26.
- 13 - International Federation of Accountants (IFAC): *Handbook of International Standards on Auditing and Quality Control*, 2008 Edition-Part I, New York, 2008, p 44.
- 14 - INTOSAI: "Financial Audit Guideline Quality Control for an Audit of Financial Statements, Stockholm, 2009, pp 3-4.
- 15 Samira Demaria. Lecture multi-théorique de la période de transition aux normes IAS/IFRS: une analyse lexicale de la communication financière. *Journée de recherche : Les IFRS et leurs conséquences sur l'analyse et la gestion financière*, Sep 2007, Paris, France. pp.1-29.
- 16 Evrard Y, Pras B et Roux E, opcit, p271.
- 17 Cortina, J, What is coefficient Alpha? An examination of theory and applications, *Journal of applied psychology*, Vol. 78, n°1, 1993, p.98-104.
- 18 Gueguen, Gaël, *Environnement et management stratégique des PME : le cas du secteur Internet*, Phd, Université Montpellier I, 2001, p 483.

دور التحقيق الجبائي العميق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي

دراسة ميدانية بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسطيف

راشدي أمين

جامعة سطيف 1 ، الجزائر

Rachedi_19@hotmail.fr

The role of the fiscal audit in depth for activating the tax governance to face the fiscal evasion:

practical study of the fiscal control sub-directorate of Sétif

Rachedi Amine

University Of Sétif -1-Algeria

Received: 17 Jan 2017

Accepted: 03 May 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المراجعة الجبائية والحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية، إذ تعد المراجعة الجبائية وسيلة وقائية وأداة رقابية فعالة، الهدف منها ضمان احترام المكلف بالضريبة للقوانين المعمول بها خاصة في ظل النظام الضريبي التصريحي المعتمد.

وقد تم التوصل من خلال الجانبين النظري والتطبيقي إلى أن الحوكمة الضريبية ممثلة في المراجعة الجبائية لها دور مهم جدا في الحفاظ واسترجاع جزء هام من الحصيلة الضريبية وقد تم إظهار ذلك من خلال دراسة حالة التحقيق العميق في مجمل الوضعية الجبائية (VASFE) بمديرية الضرائب لولاية سطيف؛

وفي الأخير تم التوصل إلى أن المراجعة الجبائية مهمة جدا في تفعيل الحوكمة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي، والمساهمة بشكل كبير في زيادة التحصيل الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الضريبية، المراجعة الجبائية، التحصيل الضريبي.

رموز JEL : H26

Abstract:

This study aimed to clarify the relationship between the fiscal audit and the tax governance and their impact on the fiscal revenue. In fact, the fiscal audit is a preventive and effective control tool for respecting the tax laws, especially the declarative fiscal system.

Based on theoretical and practical parts, it has been shown that the fiscal governance represented by the fiscal audit has a very important role in the preservation and recovery of significant tax revenue;

This result had been verified through the study of the in-depth investigation case in the overall fiscal position in the Sétif taxes directorate.

Finally, the study had shown that the fiscal audit is an important instrument that is used to improve the fiscal governance, overcome the fiscal evasion and increase the fiscal revenue.

Key Words : fiscal governance, fiscal audit, fiscal revenue.

(JEL) Classification : H26

تمهيد:

ظاهرة الفساد وبصفة خاصة الفساد المالي، ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، تختلف درجة انتشارها من مجتمع إلى آخر، وقد حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات؛ كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، محاولين التعرف على مختلف المظاهر التي من الممكن أن تتخذها هذه الظاهرة للعمل على احتوائها والحد من الأضرار التي تخلفها في جميع المستويات داخل الدولة، ومن أهمها التهرب الضريبي وتأثيره على الحصيلة الضريبية وما يضر بالعوائد المالية للدولة.

تعتبر الرقابة المالية من المؤشرات الأساسية لضبط الأداء المالي للشركات، منها ما هو مرتبط بالهياكل المكلّفة بالرقابة التابعة لوزارات المالية والبنوك المركزية، والآخر مرتبط بالإدارة الضريبية والتي تعتبر من أهم الأنواع لأهميتها في ضبط الأداء المالي والمحاسبي للشركات عن طريق الإفصاح الحقيقي والمراجعة الجبائية، وهذا ما يجسد الحوكمة الضريبية التي تهدف إلى تحقيق أهداف أصحاب المصالح والمحافظة على الحصيلة الضريبية، كما تسعى للوقوف ضد السياسات التي قد ينجم عنها تعثر هذه الشركات ومما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم التحقيق الجبائي المعمق في تفعيل الحوكمة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي؟

أولا- المراجعة الجبائية كأداة لمكافحة التهرب الضريبي

1. دوافع المراجعة الجبائية:

إن النظام الجبائي الجزائري هو نظام يمنح للمكلف حرية تصريحه بمداخله من تلقاء نفسه، لكن هذه الحرية ساعدت بشكل مباشر على نمو و تزايد ظاهرة التهرب الضريبي الذي يعد داء يؤدي إلى تسرب حجم كبير من أموال الخزينة العمومية و انخفاض الإيرادات، والواقع أثبت أن التصريحات المقدمة من طرف المكلفين تكون في أغلبها غير صادقة نتيجة أخطاء ترتكب عن حسن نية أو عمدا، لذا منح القانون للإدارة الجبائية حقوقا و صلاحيات من شأنها أن تسمح لهذه الأخيرة التحقق من صحة التصريحات و صدقها و قانونيتها وصولا إلى تصحيح و تقويم الأخطاء المرتكبة.

2. مفهوم التهرب الضريبي :

يجب الفصل بين المفهومين (التهرب، الغش الضريبي) من خلال معرفة ما يربطهما وما يفرق بينهما من خصائص.

فقد عرف André barilari الغش الضريبي على أنه: " التخفيض أو الامتناع بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة ونماذج متنوعة جدا كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات، تضخيم النفقات " ¹؛

أما التهرب الضريبي فقد عرفه J.c martinez بأنه " فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي " ². يتخذ التهرب الضريبي الشكلين التاليين ³:

- **التهرب المشروع** : ويقصد به تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الجبائي والتي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية.

- التهرب غير المشروع (الغش): هو تهرب مقصود من طرف المكلف نتيجة مخالفته الصريحة عمدا لأحكام القانون الضريبي قصدًا منه عدم دفع الضرائب المستحقة عليه، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم التصريح بمداخله، أو تقديم تصريح ناقص، وبهذا يهدف هذا الأخير إلى تخفيف أساس الضريبة، ولتحقيقه يتوفر شرطين هما:

. **العنصر المادي** : يتمثل في تخفيض أساس الاقتطاع الضريبي بصورة غير قانونية ، وهو عبارة عن إخلال المكلف بواجباته الضريبية ، التي يملئها التشريع الضريبي.

. **العنصر المعنوي** : يقصد به ارتكاب الفعل من طرف المكلف بالضريبة بنية سيئة ، وهذه المخالفة المتعمدة تكون عن وعي ، غير أن إظهار نية الغش صعبة ، لأن القانون الضريبي يفترض دائماً حسن نية المكلفين.

3. تعريف المراجعة الجبائية :

"المراجعة الجبائية هي عملية تهدف إلى التحقق من العبء الضريبي للشركة وتحديد وتقدير حجم المخاطر الضريبية التي قد تتعرض لها الشركة بسبب عدم الامتثال للقواعد الجبائية" ⁴.

"المراجعة الجبائية هي تشخيص للوضعية الجبائية للوحدة لتقييم الامتثال للقواعد و القوانين الجبائية" ⁵.

تعريف J.F. Costa et A. Mikol : "المراجعة الجبائية هي اختبار أو فحص حساس هدفه التحقق من أن نشاط المؤسسة يترجم بصفة فعلية وصحيحة في الحسابات السنوية، إضافة إلى احترام القواعد الجبائية" ⁶.

يمكن تعريف المراجعة الجبائية على أنها مجموعة العمليات التي يقوم بها مراقبون من إدارة الضرائب بغرض مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، كما هي فحص انتقادي للمحاسبة المسوكة من طرف المكلفين بغرض البحث إذا كانت النتائج المبينة في التصريحات محددة وفقاً للقواعد المحاسبية و الجبائية.

ثانياً. الحوكمة الضريبية ومدى ارتباطها بالمراجعة الجبائية

1. تعريفها:

تعرف الحوكمة الضريبية بأنها: "عملية وضع وتطبيق (إنشاء، تعديل، إلغاء) القوانين الجبائية مع مراعاة المبادئ الأساسية للحوكمة لتحقيق أهدافها ومنها الشفافية والمساءلة" ⁷.

كما يعرف Sandrine Groult الحوكمة الضريبية بأنها: "الأدوار والمسؤوليات الجديدة للإدارات الجبائية لتحقيق الصلابة في الرقابة الجبائية والشفافية المعتمدة لنقل وتحويل المعلومات الجبائية للأطراف المعنية" ⁸.

ويمكن تقديم مفهوم الحوكمة الضريبية كالآتي: "إيجاد آلية للمراجعة الجبائية على مجمل الأداء المالي والمحاسبي للشركات بما يحقق جودة الإفصاح الضريبي لتعزيز الأمن الجبائي للشركات وترشيد العبء الضريبي للمحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع وذلك ضمن نصوص قانونية شفافة وواضحة" ⁹.

2. أهدافها: وبذلك فالحوكمة الضريبية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

* قدرة الإدارة الضريبية على فرض الرقابة على مجمل الأداء المالي والمحاسبي للشركات باعتبارها تهتم أصحاب المصالح داخل هذه الشركات وبما يحقق المحافظة على الحصيلة الضريبية من الضياع وتعظيم الربح الضريبي ومنع إتباع سياسات ينجم عنها تعثر الشركات.

* قدرة المشرع الضريبي على تحقيق التناسق بين عناصر النظام الضريبي ودعم أو اصر الثقة بين مختلف الأطراف المعنية، بحيث يمكن منع الإدارة الضريبية من التعسف في ممارسة سلطاتها وتحقيق الملاءمة بين درجة الجرم والعقوبة سواء بما يتعلق بحالات المخالفة للتشريعات أو التهريب الضريبي؛

* عدالة التشريع الضريبي في المعاملة الضريبية بين المكلفين والإدارة الضريبية وكذلك بين المكلفين أنفسهم؛

* التشجيع على مسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة ورفع مستوى الوعي الضريبي؛

* الأخذ بالأساليب العلمية والتقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة.

3- توصيات واقتراحات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للحكومة الجبائية الجيدة¹⁰:

- مكافحة التهريب الجبائي: حتى يمكن تحقيق الشفافية في النظام الجبائي وفرض الانضباط الجبائي؛
- وقف تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة: يجب تنسيق الجهود بين المجتمع و الحكومة لإدارة رؤوس الأموال غير المشروعة خصوصا نحو الملاذات الجبائية؛
- مكافحة إساءة استعمال أسعار التحويل؛
- الإدارة الفعالة للنظام الجبائي: تسمح الإدارة الفعالة للنظام الضريبي من تعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية، فهي تولد أيضا الثقة في إدارة المالية العامة وهي عنصر هام في الحكم الرشيد.
- مكافحة الفساد الجبائي: يعتبر أولوية لخلق الشرعية للنظام الجبائي، فالفساد يقضي على الوعي الضريبي والإيرادات الضريبية.

- إعداد تدابير لترسيخ ثقافة الانضباط الجبائي: من خلال

* تطبيق العقوبات عند اكتشاف حالات الاحتيال الجبائي؛

* نظرة الإدارة الجبائية للمكلفين كعملاء وليس كمجرمين.

ثالثا - الدراسة التطبيقية

بعد محاولتنا للإلمام بالجوانب المختلفة لموضوعنا في الجزء النظري، توجهنا إلى المديرية الولائية الضرائب لولاية سطيف وبالخصوص إلى نيابة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، لإعطاء نظرة واقعية حول مجال المراجعة الجبائية (في الجزائر عامة وفي ولاية سطيف خاصة) بأكثر دقة وشمولية.

دراسة حالة تطبيقية فيما يخص التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة (V.A.S.F.E)

تم اختيار نشاط يتمثل في مهنة حرة طبيب، وبما انه يصعب على الإدارة الجبائية في جميع أنواع التحقيق، سواء كان في المحاسبة أو في التدخلات في الميدان لمعاينة النشاط ومدى أهميته لعدم توفر معلومات دقيقة للكشف عن مدى التهريب الذي تلاحظه الإدارة مع العلم أن التصريحات بالمداهيل التي يقوم بها هذا المكلف غير

دقيقة وغير صحيحة مقارنة بالمتلكات، وكذا قطار الحياة لهذا الشخص، كون جل المواطنين غير مؤمنين، وكذلك التهريب وعدم التصريح بعدد الفحوصات الطبية التي يقوم بها خلال السنة .
لهذه الأسباب لجأت الإدارة الجبائية إلى برجمة هذا الشخص إلى التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية العامة ، مع العلم ان بداية نشاطه كطبيب كان في بداية سنة 2000 والسنوات التي يتم التحقيق فيها هي: 2010. 2011. 2012. 2013 ، وفقا لنص المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية .

سير التحقيق و التسوية الأولية

بعد مراجعة التصريحات التي أدلى بها المكلف عن دخله الإجمالي تم اكتشاف من قبل المدققين أن هناك فارق بين الدخل الحقيقي و الدخل المصرح به، من خلال الاتصال بالهيئات الإدارية التي يمكن الاعتماد عليها للاستفادة من معلومات تخص وضعية المكلف مثل: مصالح المحافظات العقارية، إدارة الخطوط الجوية، البنوك التي يتعامل معها المكلف، ومن ثم تم القيام بالتسوية الأولية وتم إرسال الإشعار الأولي بنتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية العامة .

إن التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية الذي خضعتم له وفقا للإشعار بالتحقيق رقم 81 المؤرخ في 2014/01/07 قد كشف ما يلي:

لقد تم التوصل إلى أن الرصيد الخاص بالمصادر في 2010/01/01 يقدر ب: 700.000,00 دج

1- المصاريف الخاصة:

السنة	المبلغ	معدل التضخم	المبلغ المعاد تقييمه
2010	524.880	10%	472.392
2011	583.200	10%	524.880
2012	648.000	10%	583.200
2013	720.000	10%	648.000

ملاحظة : سنة 2014 تم التصريح بمصاريفكم الخاصة بمبلغ قيمته 60.000,00 دج شهريا ، مما يعطينا 720.000,00 دج سنويا ، وباستعمال معدل التضخم جزافيا وبتخفيض 10% من سنة لأخرى تم حساب السنوات السابقة .

2- المداخل المصرح بها: (الوحدة: دج)

السنة	الدخل المصرح به	طبيعة النشاط
2010	300.000	النشاط الحر
	150.000	الحصة في الشركة
2011	450.000	النشاط الحر
	100.000	الحصة في الشركة
2012	لا شيء (عجز)	النشاط الحر
	لا شيء (عجز)	الحصة في الشركة
2013	700.000	النشاط الحر
	لا شيء (عجز)	الحصة في الشركة

3- الضربية على الدخل الإجمالى المسددة: (الوكة: دج)

السنة	المبلغ المسدد
2010	36.000
2011	75.000
2012	لا شىء
2013	150.000

4- معلومات واردة من الصندوق الوطنى للتوفيرة الاحتياط تدل على أنكم مولتم دفاتر الأولاد بالمبالغ الموالية كمالى:

الإبن: أنيس خلال سنة 2011 بمبلغ قيمته: 400.000,00 دج؛
البنات: سارة خلال سنة 2011 بمبلغ قيمته: 500.000,00 دج.

5- شراء قطعة أرض معدة للبناء فى 28/01/2010 بمبلغ قيمته 850.000,00 دج و المصرح بها فى وضعية الممتلكات.

6- بالنسبة لحسابكم لدى البنك الوطنى الجزائرى بالدينار الجزائرى تم تمويل هذا الحساب على مراحل (سحب و دفع) خلال سنة 2011، مع العلم أن الرصيد الافتتاحى فى 01/01/2010 كان بمبلغ قيمته 470.000,00 دج و باقى السنوات كالتالى:

.رصيد 470.000: 2009/12/31 دج؛
.رصيد 750.000: 2010/12/31 دج؛
.رصيد 900.000: 2011/12/31 دج؛
.رصيد 200.000: 2012/12/31 دج؛
.رصيد 400.000: 2013/12/31 دج .

7- بالنسبة لوضعية حسابكم لدى بنك القرض الشعبى الجزائرى بالعملة الصعبة، تم تمويل هذا الحساب خلال سنة 2012 بمبلغ قيمته 300.000 وكة.

ملاحظة: تم تحويل هذا المبلغ إلى الدينار الجزائرى بتطبيق معدل الصرف الحقيقى 110٪ و عليه يصبح المبلغ بقيمة 330.000 دج.

8- بيع شقة من نوع F3 بتاريخ 15/03/2012 بمبلغ قيمته 210.000، وقد تم اقتناؤها خلال سنة 2006.

9- الرحلات إلى الخارج (فرنسا):

تتبيه: بالنسبة لمصاريف الإقامة تم حسابها جزافيا بضرب سعر التذكرة × 5.
.سنة 2012: عدد الرحلات ستة(06):

مصاريف التتقل: سعر التذاكر 40.000 × 6 = 240.000 دج.

مصاريف الإقامة: 240.000 × 5 = 1.200.000 دج.

.سنة 2013: عدد الرحلات ستة(04):

مصاريف التتقل: سعر التذاكر 40.000 × 4 = 160.000 دج.

مصاريف الإقامة: $5 \times 160.000 = 800.000$ دج.

10- اقتراض مبلغ من عند الوالد في بداية سنة 2011 قيمته 2.000.000، مع العلم أنه تم التصريح بأنه سيتم تسديد القرض في نهاية سنة 2012، وتم قبول هذه النقطة في إطار المصادر بعد أن تم تقديمكم لدليل أن والدكم لديه مداخيل بالعملة الصعبة، وكذلك تم الأخذ بعين الاعتبار أصول القرابة (الأب و الأم).

11- شراء شقة من نوع F5 في 2012/02/27 بمبلغ إجمالي قدره 5.400.000 دج، مع العلم أنه تم تسديدكم لنسبة 20% كتسبيق على أن يتم تسديد المبلغ المتبقي على أربعة مراحل بالتساوي.

12- بداية أشغال البناء في بداية 2013 لقطعة الأرض المقتناة، والأشغال التي قمتم بها و بعد أن تم معاينتها من طرفنا بتاريخ 2014/01/07 تبين مايلي:

. تسوية الأرضية تم تقييمها بمبلغ : 650.000 دج

. الأعمدة تم تقييمها بمبلغ : 150.000 دج

. التسبيق تم تقييمه بمبلغ : 800.000 دج

. المجموع : 1.600.000 دج

ملاحظة: المبالغ التي تم تقييمها فيما يخص الأشغال تم حسابها من طرف مصالحنا المختصة في التقييم و التي تنقلت إلى عين المكان مع المحققين.

13- بيع سيارة سياحية من نوع رونو بتاريخ 2011/02/16 بمبلغ قيمته 500.000 دج.

14- شراء سيارة سياحية من نوع (KIA 4x4) بمبلغ قيمته 2.600.000 دج و هذا خلال سنة 2012.

15- شراء شقة F3 باسم البنت في 2012/03/18 بقيمة 1.300.000 دج .

16- اقتراض مبلغ مالي من الزوجة قيمته 2.700.000 دج ، مع العلم أن الزوجة حصلت على حقها من الميراث، و عملية القرض تمت بطريقة أي بتحرير اعتراف بالدين وهذا خلال سنة 2011.

17- مصاريف الكهرباء و الغاز:

السنة	المبلغ
2010	27.000
2011	21.000
2012	16.000
2013	23.000

18- مصاريف الهاتف:

الجوال		الثابت	
السنة	المبلغ (دج)	السنة	المبلغ (دج)
2010	62.000	2010	20.000
2011	70.000	2011	15.000
2012	50.000	2012	14.000
2013	24.000	2013	9.000

19- تمويل الحساب الجاري للشركاء بمبلغ قيمته 600.000 دج وهذا خلال سنة 2011 .

20- تسدفد أكر عاملة النظافة بأجرة مكددة حسب تصرفكم بمبلغ 10.000 دج شهرفا؁ والفف كانت بءافه عملها سنة 2012.

21- تمويل حساب المسفغل للنشاط الحر بمبلغ 300.000 دج خلال سنة 2013.

- آءول الموازنة 2010 Tableau de la trésorerie :

سنة 2010			
المصادر	المبلغ	الاسفءءاماف	المبلغ
رففء المصادر فى 2010/01/01	700.000	المسءة IRG	36.000
الءءل المصرء به:		المصارف الخاصة	472.392
النشاط الحر	300.000		
الحصة فى الشركة	150.000		
رففء البنك فى 2010/01/01	470.000	اقتناء قءعة أرض للبناء	850.000
		رففء البنك فى 2010/12/31	750.000
		مصارف الكهرفاء و الغاز	27.000
		مصارف الهاتف:	
		الآوال	62.000
		الثابء	20.000
المآموع	1.620.000	المآموع	2.217.392
الرففء فى 2010/12/31	597.392 (عآز)		

آبفبه: إن المشرع الآزائرف آءء مآال آءى آأم التسوفه و فآءء ذلك النسبة الآالفه:

$$\% X = 100 \times \frac{\text{الاسفءءاماف}}{\text{المصادر}}$$

آفء إذا كان $X < 100\%$ فى هءه الحالة فعنف أن المءاففل المفعلة آمئل نسبة 25% أو أكثر من المءاففل المصرء بها وإذا كانت هءه النسبة أقل من 25% فلا آكون هناك تسوفه.

سنة 2010:

$$136,9\% = 100 \times \frac{2.217.392}{1.620.000}$$

هنا آوفء التسوفه

- حساب الضربفه على الءءل الإآمالف و عقوباف الآأفر: (التسوفه).

الءءل المءترف به الإآمالف: $1.047.392 = 597.392 + 450.000$ دج

الءءل المءترف به الآاضع: $897.392 = 150.000 - 1.047.392$ دج

الءءل المصرء به: 450.000 دج

الءءل المفعل: 597.392 دج

الحقوق المسءة:

1

$$36.000 = 120.000 - 300.000 = 180.000 \times 20\%$$

الحقوق الوافبة التسفءف:

$$(360.000 - 897.390) \times 30\% = 161.217 \text{ دج.}$$

$$209.217 = 48000 + 161.217 \text{ دج}$$

2

الحقوق المغفلة: 2-1 = 173.217 دج.

العقوبات: $173.217 \times 15\% = 25.982$ دج.

المجموع: $173.217 + 25.982 = 199.199$ دج.

- جدول الموازنة 2011 : Tableau de la trésorerie 2011

سنة 2011			
المصادر	المبلغ	الاستخدامات	المبلغ
رصيد المصادر في 2011/01/01	لا شيء	المسدة IRG	75.000
الدخل المصرح به:		المصاريف الخاصة	524.880
النشاط الحر	450.000		
الحصة في الشركة	100.000		
رصيد البنك في 2011/01/01	750.000	تمويل دفاتر التوفير و الاحتياط للأولاد	
		أنيس	400.000
		سارة	500.000
اقتراض مبلغ مالي من طرف الوالد	2.000.000	رصيد البنك في 2011/12/31	900.000
بيع سيارة رونو	500.000	مصاريف الكهرباء و الغاز	21.000
اقتراض مبلغ من الزوجة	2.700.000	مصاريف الهاتف:	
		الجوال	70.000
		الثابت	15.000
		تمويل حساب جاري الشركاء (ح/555)	600.000
المجموع	6.500.000	المجموع	3.105.880
		الرصيد في 2011/12/31	3.394.120 (فائض)

نسبة الاستخدامات على المصادر:

هنا لا توجد التسوية

- جدول الموازنة 2012 : Tableau de la trésorerie 2012

سنة 2012			
المصادر	المبلغ	الاستخدامات	المبلغ
رصيد المصادر في 2009/01/01	3.394.120	المسدة IRG	لا شيء
الدخل المصرح به:		المصاريف الخاصة	583.200
رصيد البنك في 2012/01/01	900.000	تمويل حساب البنك بالعملة الصعبة	330.000
بيع شقة F3	2.100.000	رصيد البنك في 2012/12/31	200.000
		مصاريف الكهرباء و الغاز	16.000
		مصاريف الهاتف:	

50.000	الجوال		
14.000	الثابت		
	الرحلات إلى الخارج(فرنسا):		
240.000	مصاريف التنقل		
1.200.000	مصاريف الإقامة		
2.000.000	تسديد القرض الخاص بالوالد		
1.080.000	شراء شقة F5 (تسييق 20%)		
2.600.000	شراء سيارة من نوع (KIA 4x4)		
1.300.000	شراء شقة F3 باسم البنت		
120.000	تسديد أجرة عاملة النظافة		
9.733.200	المجموع	6.394.120	المجموع
		3.339.080(عجز)	الرصيد فى 2012/12/31

نسبة الاستخدامات على المصادر:

$$152.2\% = 100 \times \frac{9.733.200}{6.394.120}$$

هنا توجد التسوية

- حساب الضريبة على الدخل الإجمالى و عقوبات التأخير: (التسوية)

الدخل المعترف به الإجمالى: 3.339.080 دج.

الدخل المعترف به الخاضع: 3.339.080 دج.

الدخل المصرح به: لا شيء

الدخل المغفل: 3.339.080 دج.

الحقوق المسددة: لا شيء

الحقوق الواجبة التسديد:

$$664.678 = 35\% \times (1.440.000 - 3.339.080)$$

$$1.036.678 = 372.000 + 664.678$$

الحقوق المغفلة: 1.036.678 دج.

$$259.169 = 25\% \times 1.036.678$$

$$1.295.847 = 259.169 + 1.036.678$$

- جدول الموازنة 2013 : Tableau de la trésorerie

سنة 2013			
المبلغ	الاستخدامات	المبلغ	المصادر
150.000	المسدة IRG	لا شيء	رصيد المصادر فى 2013/01/0
648.000	المصاريف الخاصة	700.000	الدخل المصرح به:
		عجز	النشاط الحر
400.000	رصيد البنك فى 2013/12/31	200.000	الحصة فى الشركة
			رصيد البنك فى 2013/01/01

23.000	مصاريف الكهرباء و الغاز		
24.000	مصاريف الهاتف:		
9.000	الجوال		
	الثابت		
160.000	الرحلات إلى الخارج(فرنسا):		
800.000	مصاريف النقل		
	مصاريف الإقامة		
1.080.000	شراء شقة F5 (تسديد القسط 20%)		
1.600.000	القيام بأشغال البناء لقطعة الأرض		
120.000	تسديد أجرة عاملة النظافة		
300.000	تمويل حساب أموال جماعية للنشاط الحر		
5.314.000	المجموع	900.000	المجموع
		الرصيد في 2013/12/31	4.414.000 (عجز)

نسبة الاستخدامات على المصادر:

$$590\% = 100 \times \frac{5.314.000}{900.000}$$

هنا توجد التسوية

- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي و عقوبات التأخير: (التسوية)

الدخل المعترف به الإجمالي: $4.414.000 + 700.000 = 5.114.000$ دج.

الدخل المعترف به الخاضع: $5.114.000$ دج

الدخل المصرح به: 700.000 دج

الدخل المغفل: $4.414.000$ دج

الحقوق المسددة:

$$102.000 \text{ دج} = 30\% \times (360.000 - 700.000)$$

$$150.000 \text{ دج} = 48000 + 102.000$$

الحقوق الواجبة التسديد:

$$1.285.900 \text{ دج} = 35\% \times (1.440.000 - 5.114.000)$$

$$1.657.900 \text{ دج} = 372.000 + 1.285.900$$

الحقوق المغفلة: 1-2 = $1.507.900$ دج.

العقوبات: $25\% \times 1.507.900 = 376.975$ دج.

المجموع: $1.884.875 = 376.975 + 1.507.900$ دج.

جدول الضريبة على الدخل الإجمالي:

البيان	2010	2011	2012	2013
الدخل المعترف به	1.047.392	550.000	3.339.080	5.114.000
الدخل المصرح به	450.000	550.000	عجز	700.000
الدخل المغفل	597.392	لا شيء	3.339.080	4.414.000
الحقوق	173.217	لا شيء	1.036.678	1.507.900
العقوبات	25.982	لا شيء	259.169	376.975
المجموع	199.199	لا شيء	1.295.847	1.884.875

رد المكلف بالضريبة: تم الرد في 2014/05/05 على الإشعار الأولي لنتائج التحقيق المعمق في مجمل

الوضعية الجبائية رقم 137 المؤرخ في 2014/04/24 من طرف المكلف محتج ا على مايلي:

* فيما يخص المصاريف الخاصة الفت انتباهكم أن زوجتي عاملة ولديها أجرة خاصة ، وتساهم في مصاريف البيت ، وستجدون المبرر المتمثل في شهادة عمل ، وكذلك الكشف الشهري للراتب وذلك لسنتي 2012 و 2013؛
* فيما يخص مصاريف الإقامة فالمبلغ الذي تم تحديده من طرفكم مبالغ فيه لهذا اطلب من سيادتكم إعادة النظر في المبالغ المحددة تلقائيا وجزافيا؛

* أما بالنسبة للتمويل الخاص بدفاتر التوفير والاحتياط باسم الأبناء أحيطكم علما أن تلك المبالغ تم جمعها من طرف الأولاد أنفسهم من هدايا كل أفراد الأهل والأصدقاء لكونهم متفوقون في دراستهم؛

* أما في ما يخص رصيد المصارف الذي تم أخذه من طرفكم يعتبر غير حقيقي مقارنة مع نشاطي الذي كانت بدايته سنة 2000 ، ولهذا الفت انتباهكم انه لدي رصيد مهم خلال بداية سنة 2001 المقدرب: 2.000.000,00 دج ؛

* بالنسبة لمصاريف الجوال ألفت انتباهكم أنني استعمله لنشاطي الخاص والذي تم التصريح به في الأعباء الخاصة بالميزانية أي جدول حسابات النتائج لهذا اطلب من سيادتكم إلغاء هذه النقطة؛
* أحيطكم علما أنني تحصلت على حقي في الميراث بعد وفاة الوالدة ، وكانت حصتي بعد تقسيم الميراث تقدر بقيمة: 1.300.000,00 دج ، وهذا خلال سنة 2013 وستجدون رفقة هذا الرد المبرر والمتمثل في الفريضة .

– التسوية النهائية (إشعار نهائي بنتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية)

يشرفنا أن نشعركم بالأسس الناتجة وبصفة نهائية عن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي و المتعلقة بالسنوات: 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013.

إن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الذي خضعت له وفقا للإشعار بالتحقيق رقم 81 المؤرخ في 2014/01/07 ، والإشعار بنتائج التحقيق الأولي المعمق في مجمل الوضعية الجبائية العامة رقم 137 المؤرخ في 2014/04/24 ، وبعد دراسة ردكم المؤرخ في 2014/05/05 ، بجلسة تم عقدها بمديرية الضرائب و بحضور المدير الولائي، المدير الفرعي للرقابة الجبائية، رئيس المكتب، رئيس الفرقة، المحققون، وبحضوركم شخصيا مع مستشاركم الجبائي تم التوصل إلى مايلي :

* فيما يخص المصاريف الخاصة، بما أنكم قدمتم المبرر الذي تم اعتباره معقول تم قبول هذه النقطة، وتم تقسيم المصاريف على اثنين وذلك لسنتي 2012 و 2013، كون أن الزوجة كانت عاملة آنذاك.

* أما مصاريف الإقامة في الخارج تبقى سنة 2012 غير مبررة، و التقييم تم وفقا لتعليمات تقديرية لدى مصالحنا، ولهذا تعتبر هذه النقطة مرفوضة بالنسبة لسنة 2012، أما سنة 2013 وبعد أن قدمتم المبرر المتمثل في شهادة الإيواء، تم إعادة النظر في حساب تلك المصاريف باستعمال مصاريف التنقل في اثنين.

* بالنسبة للتمويل الخاص بدفاتر التوفير و الاحتياط باسم الأولاد، هذه النقطة تم إلغاؤها و ذلك بعد الاستفسار الذي تقدمتم به، وكذلك وفقا للعادات و التقاليد المعمول بها في مجتمعنا، وبالتالي تم قبول هذه النقطة كون أنه تم اعتبارها تمويلات من جهات مختلفة.

* بالنسبة لرصيد المصادر الذي تم التوصل إليه من طرفنا بمبلغ قيمته 70.000 دج، و هذا بعد أن تم أخذ جميع المصادر و الاستخدامات منذ بداية نشاطكم الذي كان سنة 2000 مع العلم أنه تم أخذ جميع الأرباح المصرح بها، و بالتالي فالمبلغ المقدر بقيمة 2.000.000 دج، الذي تحتجون على أنه الرصيد الحقيقي لمصادركم لم نعرف من أين أتيت به وأين هو مصدره، وبالتالي تعتبر هذه النقطة مرفوضة وتبقى غير مبررة.

* بالنسبة لمصاريف الهاتف النقال، وبعد أن تأكد لنا بأنه لديكم هاتف ثابت في عيادتكم و أيضا المبالغ المتحصل عليها من طرف مديرية اتصالات الجزائر الخاصة بالهاتف النقال ضخمة، ولا تعادل الأرباح المصرح بها خلال السنوات المعنية بالتحقيق، و بالتالي تقرر أخذ نسبة 20% من المبالغ المسددة لنشاطكم، أما باقي النسبة فتعتبر مصاريف خاصة و تم أخذها في طرف الاستخدامات.

* أما فيما يخص حقكم في الميراث بعد أن تقدمتم بالمبررات المتمثلة في شهادة الوفاة للوالدة و كذلك الفريضة التي تبين حقكم المقدر بقيمة 1.300.000 دج وهذا بعد بيعكم كوراث لجميع الممتلكات تم قبول هذه النقطة و تم أخذها في طرف المصادر لسنة 2013.

وعليه فالنتائج النهائية تكون على النحو التالي:

- جدول الموازنة 2010 : Tableau de la trésorerie 2010

سنة 2010			
المصادر	المبلغ	الاستخدامات	المبلغ
رصيد المصادر في 2010/01/01	700.000	المسددة IRG	36.000
الدخل المصرح به:		المصاريف الخاصة	472.392
النشاط الحر	300.000		
الحصة في الشركة	150.000		
رصيد البنك في 2010/01/01	470.000	اقتناء قطعة أرض للبناء	850.000
		رصيد البنك في 2010/12/31	750.000
		مصاريف الكهرباء و الغاز	27.000
		مصاريف الهاتف:	
		الجوال	49.600
		الثابت	20.000
المجموع	1.620.000	المجموع	2.204.992
الرصيد في 2010/12/31	584.992 (عجز)		

- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي و عقوبات التأخير: (التسوية النهائية).

الدخل المعترف به الإجمالي: $450.000 + 584.992 = 1.034.992$ دج

الدخل المعترف به الخاضع: $1.034.992 - 150.000 = 884.992$ دج

الدخل المصرح به: 450.000 دج

الدخل المغفل: 584.992 دج

الحقوق المسددة:

1 $300.000 - 120.000 = 180.000 \times 20\% = 36.000$ دج

الحقوق الواجبة التسديد:

$(360.000 - 884.992) \times 30\% = 157.497$ دج.

2 $157.497 + 48000 = 205.497$ دج

الحقوق المغفلة: 2-1 $169.497 =$ دج.

العقوبات: $169.497 \times 15\% = 25.424$ دج.

المجموع: $173.217 + 25.982 = 194.921$ دج.

- في سنة 2011 لا توجد تسوية لأن المداخل المصرح بها أكبر من الاستخدامات.

- جدول الموازنة 2012 Tableau de la trésorerie :

سنة 2012			
المصادر	المبلغ	الاستخدامات	المبلغ
رصيد المصادر في 2012/01/01	4.308.120	المسدة IRG	لا شيء
الدخل المصرح به:	عجز	المصاريف الخاصة	291.600
رصيد البنك في 2012/01/01	900.000	تمويل حساب البنك بالعملة الصعبة	330.000
بيع شقة F3	2.100.000	رصيد البنك في 2012/12/31	200.000
		مصاريف الكهرباء و الغاز	16.000
		مصاريف الهاتف:	
		الرحلات إلى الخارج (فرنسا):	
		تسديد القرض الخاص بالوالد	2.000.000
		شراء شقة F5 (تسبيق 20٪)	1.080.000
		شراء سيارة من نوع (KIA 4x4)	2.600.000
		شراء شقة F3 باسم البنت	1.300.000
		تسديد أجرة عاملة النظافة	120.000
المجموع	7.308.120	المجموع	9.431.600
الرصيد في 2012/12/31	2.123.480 (عجز)		

- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي و عقوبات التأخير: (التسوية النهائية)

الدخل المعترف به الإجمالي: 2.123.480 دج.

الدخل المعترف به الخاضع: 2.123.480 دج.

الدخل المصرح به: لا شيء

الدخل المغفل: 2.123.480 دج.

الحقوق المسددة: لا شيء

الحقوق الواجبة التسديد:

$239.218 = 35\% \times (1.440.000 - 2.123.480)$ دج.

$372.000 + 239.218 = 611.218$ دج.

الحقوق المغفلة: 611.218 دج.

العقوبات: $152.804 = 25\% \times 611.218$ دج.

المجموع: $152.804 + 611.218 = 764.022$ دج.

- جدول الموازنة 2013 : Tableau de la trésorerie

سنة 2013			
المصادر	المبلغ	الاستخدامات	المبلغ
رصيد المصادر في 2013/01/01	لا شيء	IRG المسددة	150.000
الدخل المصرح به:		المصاريف الخاصة	324.000
النشاط الحر	700.000		
الحصة في الشركة	عجز		
رصيد البنك في 2013/01/01	200.000	رصيد البنك في 2013/12/31	400.000
الحق في الميراث	1.300.000	مصاريف الكهرباء و الغاز	23.000
		مصاريف الهاتف:	
		الجوال	19.200
		الثابت	9.000
		الرحلات إلى الخارج(فرنسا):	
		مصاريف التنقل	160.000
		مصاريف الإقامة	320.000
		شراء شقة F5 (تسديد القسط 20٪)	1.080.000
		القيام بأشغال البناء لقطعة الأرض	1.600.000
		تسديد أجرة عاملة النظافة	120.000
		تمويل حساب أموال جماعية للنشاط الحر	300.000
المجموع	2.200.000	المجموع	4.505.200
الرصيد في 2013/12/31	2.305.200 (عجز)		

- حساب الضريبة على الدخل الإجمالي و عقوبات التأخير: (التسوية النهائية)

الدخل المعترف به الإجمالي: $2.305.200 + 700.000 = 3.005.200$ دج.

الدخل المعترف به الخاضع: 3.005.200 دج.

الدخل المصرح به: 700.000 دج

الدخل المغفل: 2.305.200 دج

الحقوق المسددة:

$102.000 = 30\% \times (360.000 - 700.000)$ دج.

1

$150.000 = 48000 + 102.000$ دج .

الحقوق الواجبة التسديد:

$302.820 = 35\% \times (1.440.000 - 2.305.200)$ دج.

2

$674.820 = 372.000 + 302.820$ دج.

الحقوق المغفلة: 1-2 = 524.820 دج.

العقوبات: $131.205 = 25\% \times 524.820$ دج.

المجموع: $656.025 = 131.205 + 524.820$ دج.

جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بعد التسوية النهائية:

2013	2012	2011	2010	البيان
3.005.200	2.123.480	550.000	1.034.992	الدخل المعترف به
700.000	عجز	550.000	450.000	الدخل المصرح به
2.305.200	2.123.480	لا شيء	584.992	الدخل المغفل
524.820	611.218	لا شيء	169.497	الحقوق
131.205	152.804	لا شيء	25.424	العقوبات
656.025	764.022	لا شيء	194.921	المجموع

- إقفال التحقيق:

بعد إعداد الإشعار و تحديد النتائج النهائية لعملية التحقيق من خلال التقييم النهائي للأسس واستخلاص الضرائب والرسوم المطابقة يقوم المحققون بإعداد الورد الضريبي، الذي يتضمن الحقوق والعقوبات الخاصة بالمكلف و يتم إرساله المدير العام للمصادقة عليه كونه الأمر بالصرف حتى تصبح الحقوق و العقوبات التي على عاتق المكلف قابلة للتحويل.

- إعداد التقرير النهائي لعملية التحقيق:

يتم إعداد التقرير النهائي حيث يتم إعداد ثلاث نسخ توجه كل واحدة لجهة من الجهات التالية:

- المديرية الجهوية للضرائب المختصة إقليميا؛

- مفتشية الضرائب المختصة إقليميا؛

- أرشيف مديرية الضرائب لولاية سطيف "مكتب التحقيقات".

ويتكون التقرير النهائي من العناصر التالية:

- الإشعار بالتحقيق؛
- الإشعار الأولي بالتسوية بعد التحقيق في المحاسبة؛
- رد المكلف على الإشعار الأولي؛
- الإشعار بالتسوية النهائية بعد التحقيق في المحاسبة؛
- بطاقات الاختصاصات "الورد"؛
- جدول المحاسبة والحالة المقارنة للميزانيات؛
- بطاقة المعلومات.

الخلاصة:

إن المراجعة الجبائية تكتسي أهمية بالغة نظراً لكون النظام الضريبي الجزائري تصريحيًا، ومنه فإنها تشكل الأداة القانونية في يد الإدارة الجبائية التي تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية، والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تصحيحها وتقويمها، لذا أولت لها السلطات المختصة اهتماماً كبيراً، وعملت على تنظيمها بوضع أجهزة خاصة للقيام بها، بعد تناول المراجعة الجبائية نظرياً وتطبيقياً، لا بد من توضيح أن محاربة الغش والتهرب الضريبي بواسطة المراجعة الجبائية لا تكفي؛ وإنما يجب تدعيم الشركات بتطبيق الحوكمة، التي هي مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تتضمن كلا من الانضباط والثقافة والعدالة، وكذلك المراجعة الجبائية باعتبارها المساهم الكبير والأساس في حماية الحصيلة الضريبية، والعمل على تعظيمها، وبالتالي صلاح إدارة الشركات يزيد من إيرادات المؤسسة ومن الحصيلة الجبائية، إلا أن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها؛ ولكنه يمتد ليشمل توفير البيئة الملائمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومة والسلطة التشريعية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور.

وكإجابة عن الإشكالية الرئيسية يمكن القول أن التحقيق الجبائي المعمق يساهم وبشكل كبير في تفعيل الحوكمة الضريبية عن طريق زيادة التحصيل الضريبي، بتطبيق الإجراءات التي تقوم بها إدارة الضرائب والتي تعتبر حق من حقوقها لإرجاع دينها الضريبي الموجود لدى المكلفين به، والذي بدوره يؤثر بالإيجاب على الحصيلة الضريبية وزيادتها، ولا يتحقق هذا الإيراد إلا إذا كان التدقيق فعال ويقوم به أشخاص أكفاء يتسمون بالوعي والمهارة والتكوين والخبرة اللازمين. وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل في التالي:

- أن الجباية لا تقتصر بالنسبة للمؤسسة على كونها عبء ثقيلاً، بل أنها يمكن أن تتسبب في تعرضها إلى عقوبات ناجمة عن عدم احترام القواعد الشكلية أو الزمنية أو قواعد المضمون، وهذا ما يسمى بالخطر الجبائي؛
- المراجعة الجبائية تساهم وبشكل كبير في زيادة التحصيل الضريبي، عن طريق استرجاع الدين الضريبي الناتج عن الدخول التي يخفيها المكلفون بالضريبة، بالإضافة إلى العقوبات المترتبة عنها وهو ما يجسد المعنى

- الفعلي للحوكمة الضريبية، وهذا تم التوصل اليه من خلال الدراسة التطبيقية بحيث ومن خلال حالة واحدة تم استرجاع 1.614.968 دج كحصيلة كانت ستضيع لولا التحقيق؛
- إنَّ طريقة التحقيق المحاسبي تبقى محدودة الفعالية لأنها لا تستطيع أن تصل إلى كافة المداخل المتحصل عليها من طرف الأشخاص الطبيعيين، وهذا ما أدّى إلى تدعيمها بالتحقيق المعمّق في مجمل الوضعية الجبائية، بغية التوسيع من صلاحيات أعوان التدقيق الجبائي؛
 - على الرغم من أهمية التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة "VASFE" إلا أنه وسيلة منقوصة الفعالية نظراً لحساسيته من قبل المكلفين بالضريبة، حيث يعتبرونه تدخلا في أمورهم الشخصية، مما يصعب من أداء الأعوان المحققين لمهمتهم التدقيقية.

الملاحق:

الملحق رقم 1: الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الاجمالي IRG

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.000
35%	أكثر من 1.440.000

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الملحق رقم 2 : مدة إجراء التحقيق في عين المكان ابتداء من تاريخ استلام أو تسليم الإشعار بالتحقيق.

نوع التحقيق	رقم الأعمال للسنة المالية	المدة (على الأكثر)
التحقيق المصوب	/	(2) شهرين
التحقيق المحاسبي (VC)	رقم الأعمال $\geq 1.000.000$ دج	(3) أشهر
	$1.000.000 < \text{رقم الأعمال} \leq 5.000.000$ دج	(6) أشهر
	رقم الأعمال $< 5.000.000$ دج	(9) أشهر
	رقم الأعمال $\geq 2.000.000$ دج	(3) أشهر
المؤسسات الأخرى	$2.000.000 < \text{رقم الأعمال} \leq 10.000.000$ دج	(6) أشهر
	رقم الأعمال $< 10.000.000$ دج	(9) أشهر
التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة (VASFE)	/	(1) سنة

المصدر: من اعداد الباحث بناء على المادة 20 من قانون الاجراءات الجبائية بأقسامها الثلاثة.

المراجع والاحالات:

- 1- André Barilari, Lexique fiscal, 2ème édition, DALLOZ, Paris, 1992, p. 92.
- 2- J. C. Martinez, la fraude fiscale, PUF, France, 1984, p.13.
- 3- حميد بو زيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2007، ص: 44 - 46.
- 4- Marie-Hélène Pinard-Fabro, Audit fiscal, Francis Lefebvre, paris, 2008, P :13.
- 5- Rabah Ameer, audit fiscal, university of american in liban, 2007, P :19.
- 6- J. F. Costa et A. Mikol, vingt ans d'audit, de la récusations des comptes aux activités, 1999, p:107.
- 7- République Tunisienne, Ministère des Finances, Gouvernements Transparents et Systèmes Fiscaux Justes, Enjeux Actuel, Evénement Régional MENA: Justice Fiscale et Meilleure Gouvernance, Mai 2012, p.02.
- 8- Sandrine Groult et al, La Nouvelle Gouvernance Fiscale en 2014, Journée Animée par les Directeurs Fiscaux, Paris, 2014, p.01.
- 9- ولهي بوعلام، نحو مساهمة علمية لتفعيل الحوكمة الضريبية لضبط الأداء المالي والمحاسبي للشركات، ورقة بحثية ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية : تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، أريد - الأردن، 17 - 18 أفريل 2013، ص 5 - 6.
- 10- Banque Africaine de Développement (BAD), l'OCDE, Centre de Développement, la Commission Économique pour l'Afrique (2010) Perspectives Économiques en Afrique 2010: Tunis, pp.9-12.

التكامل العمودي كإستراتيجية لتحسين أداء المؤسسات في الصناعة

أ.د مرغاد لخضر
جامعة بسكرة، الجزائر
drmarghad@gmail.com

أ. قريشي العيد
جامعة بسكرة، الجزائر
Laid.korichi@gmail.com

Vertical integration as a strategy to improve the performance of enterprises in the industry

Laid korichi & Lakhdar marghad
University of Mouhamed khiadar - Algreaia

Received: 26 June 2016

Accepted: 16 Jan 2017

Published: 30 June 2017

ملخص:

تناولت هذه الورقة البحثية خيار التكامل العمودي كإستراتيجية تتبناها المؤسسات للمنافسة في الصناعة، حيث تتيح هاته الإستراتيجية إمكانية توسيع أنشطة المؤسسة و ذلك من خلال كل من التكامل الخلفي نحو أنشطة المنبع و كذا التكامل الأمامي نحو أنشطة المصب. و قد حاولت هذه الدراسة توضيح مبررات انتهاز هاته الإستراتيجية التنافسية من طرف المؤسسات و إلقاء الضوء على مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لها، و كذا تأثيرها على أداء المؤسسات التي تتبناها كإستراتيجية تنافسية من خلال إبراز المزايا و التكاليف التي تضيفها هاته الإستراتيجية، و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين إستراتيجية التكامل العمودي و القوة السوقية للمؤسسة عن طريق تحسين القوة التفاوضية لها في الصناعة، كما توفر لها جملة من الوفورات العملية و المعلوماتية التي تسمح لها بتخفيض تكاليفها الإجمالية.

الكلمات المفتاحية: التكامل العمودي، إستراتيجية المؤسسة، التنافسية، أداء المؤسسة، القوة السوقية، الصناعة.

رموز JEL: L1, D2, O4

Abstract:

This paper addressed the option of vertical integration as a strategy adopted by enterprises to competition in the industry, this strategy enables the possibility of expanding the activities of the Foundation through both back towards integration activities upstream and downstream activities forward integration.

And this study has attempted to clarify the rationale for pursuing this competitive strategy institutions and highlight various economic theories behind them, and their impact on the functioning of the institutions as a competitive strategy by highlighting the benefits and costs that you add this strategy, And the study found a relationship between the vertical integration strategy and the market power of the enterprise through improved bargaining power in its industry, as provided, inter alia, operational savings and Informatics to reduce overall costs.

Key Words: Vertical integration, enterprise strategy, competitiveness, enterprise performance, market power, industry.

(JEL) Classification : D2, L1, O4

تمهيد:

تواجه المؤسسات اليوم تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، فهي تعمل في ظل بيئة غير مستقرة، تتصف بالتقلب والتغير السريعين وعدم الانتظام مما يحتم عليها الوقوف على آدائها للكشف عن إمكاناتها وقدراتها وقيمتها التنافسية وموقعها في السوق. و تختلف مجالات تحسين الأداء تبعاً لأهداف المنشآت وطبيعة نشاطها وتوجهاتها الإستراتيجية.

فنتيجة للتغيرات والتحولات التي حدثت على مختلف الأصعدة والميادين، جعل المؤسسات الحديثة تعمل في ظروف بيئية خارجية وداخلية معقدة وغير واضحة ومتغيرة بشكل مستمر، مما خلق ضغطاً كبيراً عليها لتحسين آدائها لمواكبة هذا التغير، من خلال العمل على تطوير إستراتيجياتها التنافسية، لتتمكن من النمو والتوسع وتقديم منتجات وخدمات متميزة بطرق متطورة تساعد على تقليل التكلفة وخفض الهدر في الموارد والطاقات. وتعتبر إستراتيجية التكامل العمودي واحدة من بين الاستراتيجيات المتاحة أمام المؤسسات للنمو والتوسع في النشاط، كونها تتيح للمؤسسة التي تنتهجها فرص مناورة إضافية في الصناعة. من هنا تأتي هاته الورقة البحثية للإجابة على إشكالية هاته الدراسة و المتمثلة في :

ما دور إستراتيجية التكامل العمودي في تحسين أداء المؤسسة في صناعة ما ؟

و للإجابة على الإشكالية السابقة سوف نحاول في هاته الورقة البحثية الإجابة على مجموعة من الأسئلة

الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم إستراتيجية التكامل العمودي؟ و ما هي الدوافع وراء تبنيها من طرف بعض المؤسسات؟
- ما هي النظريات الاقتصادية المفسرة لإستراتيجية التكامل العمودي؟
- هل تساهم إستراتيجية التكامل العمودي للمؤسسة في تحسين آدائها في الصناعة؟

أولاً. مفهوم التكامل العمودي:

يستخدم مصطلح التكامل العمودي بطريقتين مختلفتين في اقتصاديات الصناعة، الأولى تتصل بوضع أو هيكل تنظيمي موجود وحسب هذا المفهوم فالتكامل العمودي يتصل بمدى قيام وحدة الأعمال المنفردة بإنجاز مراحل متتابعة في إعداد وتوزيع المنتج، والثانية للتعبير عن السلوك الإداري، حيث يعبر المصطلح عن قرار المنشأة في التحرك إلى مرحلة تصنيعية أو توزيعية أخرى، من خلال الاندماج الراسي أو بتشبيد وحدات إنتاجية أو توزيعية جديدة.

1. تعريف التكامل العمودي:

هناك عدة تعريفات لمفهوم التكامل العمودي، تركز جميعها على فكرة قيام المؤسسة بتنفيذ أكثر من عملية إنتاجية . ويتم التكامل العمودي بطريقتين هما :تكامل عمودي خلفي وتكامل عمودي أمامي. ويعني التكامل الخلفي، قيام المنشأة بالتحرك نحو مصادر المدخلات، أما التكامل للأمام، فهو يعني قيام المنشأة بالتحرك نحو الأمام لتسويق منتجاتها بنفسها. حيث يختلف تعريف التكامل العمودي باختلاف وجهات النظر، ونذكر من هذه التعاريف:

1.1 تعريف بورتر "M. Porter": حيث يعرف التكامل العمودي "هو قرار الشركة باستخدام المعاملات الداخلية، بقرار إداري، بدلاً من معاملات السوق وذلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية".¹

2.1 تعريف روجر كلارك "Roger Clark": يتمثل التكامل العمودي في قيام مؤسسة ما بعملية إنتاجية في مراحل متتالية يكمل بعضها البعض وذلك بغرض الحصول على منتج ما أو توليفة من المنتجات أو توزيعها، كما يعتبر التكامل العمودي المحدد الرابع لهيكل الصناعة، فمنه يتحدد مفهومه بعدة تعاريف أهمها:²

- دمج وتوحيد مؤسستين أو أكثر تحت إدارة واحدة، بحيث يصبح عملهما مشتركاً (Clarkson, 1982).
- المؤسسة تمارس أكثر من نشاط في مراحل متتالية في مجال إنتاج السلعة وتوزيعها وتسويقها (Scherer, 1980).

- عملية اتحاد أو دمج لمراحل إنتاجية مختلفة (Shepherd, 1990).
- قيام المؤسسة بتوسيع نطاق نشاطها لتشمل بعض النشاطات السابقة التي تحتاجها في عملياتها الإنتاجية، والتي يتم التزود بها من قبل المنتجين أو مؤسسات أخرى (Sawyer, 1985).
- اندماج بين منشأة تنتج مدخلاً ومؤسسة أخرى تستخدم هذا المدخل في إنتاجها (Landsburg, 1992).
- اندماج المؤسسات والمنشآت الصناعية التي تعمل بالمراحل الإنتاجية المختلفة، بحيث تصبح مؤسسة واحدة (درويش، 1985).

ويعرفه آخرون على أنه "الوضع الذي تستخدم فيه المنشأة كل إنتاج عملية إنتاجية كجزء أو كل من أحد مستلزمات إنتاج عملية إنتاجية أخرى".³

و منه يمكن القول أن التكامل العمودي، في بعض الأحيان، يعتبر من بين الطرق المتبعة من قبل المؤسسة المتخصصة لتحسين وضعيتها، وعليه فعندما تريد أو ترغب المؤسسة في تحسين وضعيتها هذه «Profitabilité» فإن التكامل يبدو كاختيار منطقي «Raisonné» فالمؤسسة تستفيد من الأرباح المحققة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

إذن التكامل العمودي هو توجه إستراتيجي يعتمد على احتلال المؤسسة لمكانة عمودية، وذلك إما؛ بالتحرك نحو مصادر التوريد؛ وهو ما يُعرف بالتكامل العمودي الخلفي، وإما بالتحرك نحو منافذ التوزيع؛ وهو ما يُعرف بالتكامل العمودي الأمامي، أو كليهما، ويمكن اعتبار إستراتيجية التكامل العمودي شكل خاص من إستراتيجية التنوع في نظام القيمة.

2. تصنيفات التكامل العمودي للمؤسسات: هناك عدة تصنيفات للتكامل العمودي و ذلك حسب معيار التصنيف، نذكر منها:

بحسب اتجاه توسع النشاط، فقيام المؤسسة بإنشاء وحدة أو فرع (سواء كان للخلف أو للأمام) ذات صلة بنشاطها الرئيسي يعتبر نمواً داخلياً، أو قيامها بالنمو الخارجي بدمج أو اكتساب مورديها أو عملائها.

1.2 التكامل الخلفي : (أو التكامل من المنبع - *Integration en amont*): التكامل عمودي للخلف يتمثل في سيطرة مؤسسة ما على عمليات إنتاجية تنتج مدخلات لازمة للمنتج الرئيسي الذي تتولى إنتاجه في الوقت الحالي، مثال ذلك قيام شركة نسيج بإقامة مصنع للغزل أو بإقامة مزرعة للقطن، وقيام شركة مخابز بإقامة مطاحن للغلال أو مزارع للقمح، وقيام شركة تجميع سيارات بإقامة مصانع لزجاج السيارات، أو عجالات السيارات، ومن ثم فإن التكامل للخلف هو نوع من التحرك اتجاه مصادر المدخلات.

ويسمى التكامل العمودي الخلفي كذلك بالتكامل من المنبع، أو التكامل إلى الأعلى، وهو " أن تستخدم المنشأة كل إنتاج عملية إنتاجية خلفية كجزء أو كل من أحد مستلزمات إنتاج عملية إنتاجية أمامية".⁴ وبذلك يعني التكامل الخلفي: توسيع الأعمال التي تدعم عناصر المدخلات في النظام الإنتاجي من مواد أولية، و طاقة، و أجزاء و سلع شبه مصنعة. و من ذلك تكامل الشركات الكبرى للمشروبات في مجال تصنيع القناني الزجاجية و البلاستيكية، لغرض تحقيق مستوى أعلى من السيطرة على نوعية المنتج النهائي و خفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن مثل امتلاك شركات صناعة السكر حقول واسعة لزراعة القصب السكري و هو تكامل خلفي لدعم المدخلات.⁵ و هو يعني أيضا أن " تسيطر منشأة ما على عمليات إنتاجية تنتج مدخلات لازمة للمنتج الرئيسي الذي تتولى إنتاجه في الوقت الحالي".⁶

2.2 التكامل الأمامي: (أو التكامل إلى المصب - *Integration en aval*): يتمثل التكامل العمودي للأمام في قيام مؤسسة ما بتملك عمليات إنتاجية تهدف إلى تسويق منتجاتها الحالية، مثال ذلك قيام شركة صلب بإقامة مصانع للسفن، وقيام شركة نسيج بإقامة مصانع للملابس الجاهزة أو إقامة مراكز لتوزيع منتجاتها في السوق، وقيام شركة دبغ الجلود بإقامة مصانع للأحذية و الحقائب، ومن ثم فإن التكامل للأمام هو نوع من التحرك اتجاه السوق.⁷

على سبيل المثال، أن منتج ما «Fabricant» للمواد الأولية يتكامل نحو الأمام «en aval» حتى يمكنه الاستفادة أكثر للتنوع في منتجاته، هذا التنوع يكمن في النوعية، وفي الخدمة والطريقة، والذي يسمح للمؤسسة بطلب أسعار أعلى وبالتالي تحقيق أرباح كبيرة. وبنفس الطريقة، فإن التكامل الأمامي لمنتج ما يسمح بأن توزيع المنتجات يكون مطابقا لمتطلبات المؤسسة.

ويحدث التكامل العمودي بأكثر من أسلوب، فهو قد يحدث في نفس الوقت الذي تنشأ فيه المؤسسة، ومن ثم تولد عمليتي الإنتاج المتجهة للأمام و المتجهة للخلف متكاملتان، و يسمى هذا بالتكامل العمودي، و قد يحدث التكامل العمودي نتيجة للنمو الداخلي للمؤسسة و قيامها بإقامة فروع مكملتها مع مرور الزمن، و يسمى هذا بالتوسع العمودي. كما قد يحدث التكامل العمودي عن طريق قيام مؤسسة ما بتملك مؤسسة أخرى قائمة تعمل في مرحلة إنتاجية سابقة أو لاحقة مكملتها للمؤسسة الأم و يسمى هذا بالاندماج العمودي.

3. دوافع ومبررات التكامل العمودي للمؤسسات:

الأسباب الرئيسية الثلاثة التي تؤدي بالمؤسسات للتكامل عموديا هي نقائص السوق، و تدنية التكاليف و

زيادة الكفاءة التكنولوجية:⁸

2. 1. تجنب نقائص (عيوب) السوق:

تتنوع أسباب عيوب السوق في الحقيقة إلى: العوامل الخارجية، التدخلات الحكومية، المنافسة غير الكاملة، وتباين المعلومات:

2. 1.1 احتواء العوامل الخارجية (*les externalités*): قد ترغب المؤسسة في احتواء وامتلاك العامل الخارجي، فمثلا سمعة الموزع الذي توزع المؤسسة من خلاله منتجاتها مثال على أحد العوامل الخارجية. وفي الواقع، فالتكامل الرأسي إلى الأمام يعتبر وسيلة للمؤسسة لتجنب العوامل الخارجية السلبية التي تؤثر على أدائها، وذلك من خلال قيام المؤسسة بتسويق منتجها بنفسها دون توزيعه من خلال علامات تجارية سيئة الصورة و السمعة في التوزيع.

2. 1.2 تجنب التدخلات الحكومية (*les interventions publiques*): يعتبر التكامل الرأسي وسيلة للتهرب من رقابة الدولة أو الجهة المنظمة. ففي حالة صناعة الغاز مثلا، نشاط النقل هو احتكار طبيعي و أسعاره خاضعة لرقابة المنظمين. فإذا كان الناقل متكامل أماميا مع الممون، هنا تكون أسعار عمليات النقل الداخلي خارجة عن رقابة و تحكم الجهة المنظمة.

مختلف التجارب تظهر أن هذه السلطات التنظيمية تسعى للتأكد من فصل الحد الأدنى بين نشاطات النقل والموفرين لتجنب هذه الظاهرة. بالتالي جميع التشريعات تؤدي إلى تحفيز النمو من خلال التكامل بين الوحدات المختلفة للشركة سواء رأسيًا أو أفقيًا.

2. 3.1 تباين المعلومات (*les asymmetries d'information*): التكامل الرأسي يمكن أن يقلل من تكاليف اكتساب و إنتاج المعلومات. هذه المعلومات المتنوعة يمكنها أن تؤثر على هيكل تكاليف الصناعة أو على مستوى الطلب في السوق الوسيطة أو النهائية.

بالإضافة إلى ذلك، التكاليف الثابتة مرتبطة بتوقعات العرض والطلب، و توزع الأسعار بين مختلف وحدات الهيكل المتكامل.

وبصرف النظر عن أي حافز آخر، قد تميل المؤسسة لدمج نشاطات المنبع (تكامل خلفي) لرفع حالة عدم اليقين بشأن سعر واحد من عوامل إنتاج المنبع. وبالتالي تتخذ قرارات الاستثمار والإنتاج كونها أكثر يقينا. و بدأ هذا النوع من النماذج في التحليل بمساهمة الاقتصادي (ARROW 1975)، الذي كان واحداً من الأوائل الذين قاموا بتبسيط الضوء على دور المعلومات في عملية التكامل العمودي.

نظرية الوكالة هي أيضا من النماذج التي تعتبر الحصول على المعلومات الخاصة هي لب قرارات الاندماج. فإذا مؤسسة من المنبع (نشاط رئيسي) دخلت في عقد مع موزع في المصب (الوكيل)، فهذا الأخير سيطلب بالكشف عن السعر النهائي الحقيقي.

تلك المعلومات الخاصة تمنح للأخير إيرادا من الآلية المفروضة على الممون لإعداد الطلب النهائي. التكامل الرأسي إلى الأمام يلغي عدم الكفاءة الناجمة عن عدم تماثل المعلومات نظراً لأن الممون يكون قد تابع الأرباح المفصلة.

ويمكن أن تحقق الشركة المتكاملة مع فرع المصب (الموزع) أرباحاً إضافية فقط بالتعرف و اكتشاف السعر النهائي الحقيقي لأن الكمية الأمثل متعلقة بالسعر المعلن و ذات صلة بالأرباح المحصلة. وهذا هو النهج الذي اقترحه كروكر (CROCKER 1983)، حيث يفترض أن التكامل الرأسي لا يغير من حافز مؤسسات الفرع المسؤولة عن التوزيع بكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما لاحظ بيرري (PERRY 1989) فإنه لكي نصل إلى نتيجة مماثلة يجب إبرام عقد جد معقد⁹.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن التكامل الرأسي لا يعني بالضرورة الكشف عن معلومات ذات قيمة. فإذا أرادت الشركات المتكاملة الإبقاء على هيكلها، يمكن أن توجد أهداف محددة لكل منها إلى جانب تحقيق الحد الأقصى للمنفعة المشتركة. وهذه الأهداف المشتركة يمكن أن تؤدي إلى استمرار عقد وكالة يتميز بمعلومات خاصة. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يسمح التكامل الرأسي بإبراز قدر أكبر من المعلومات ولكن لا يضمن اختفاء أي معلومة خاصة.

2. 4.1. فعالية المحتكر (l'efficacité d'un monopsonne): قد يكون من المفيد لمؤسسة في وضع احتكاري، التكامل للخلف و دمج نشاطات المنبع عن طريق شراء واحدة أو أكثر من مورديها لحماية نفسها من ارتفاع أسعار مداخلاتها، و ذلك ما يزيد في أرباحها و ازدهارها عموماً.

وقد بين بيرري (PERRY 1989) أن أي مؤسسة في وضع المحتكر تسعى إلى أن تستحوذ على جميع الموردين في وقت واحد، أو تستحوذ (شراء) عليهم واحداً تلو الآخر. إذا أنها تهدف إلى التكامل التام للخلف، و إعادة شراء الشركات تؤدي إلى زيادة في قيمة الأصول.

فخطوة بخطوة، المؤسسة المحتكر تبدأ بشراء أحد الموردين، وتزيد من كميات الشراء من الخلف، مما يقلل من الإيرادات في نظر الموردين الآخرين، وبالتالي تقليل أيضاً تكلفة مشترياتها.

2.2. تدنية تكاليف المعاملات

وتتمثل تكاليف المعاملات في تكاليف اللجوء إلى السوق (بالإضافة إلى سعر البيع)، وهي تتعلق بتصميم وصياغة التفاوض و تنفيذ العقد المبرم بين شركة مورد و أخرى موزع. كما أنها تأخذ في الاعتبار الوقت اللازم للبحث عن سعر البيع.

يعتبر كل من كوز (Coase 1937) ثم ويليامسون (Williamson 1975) أول من ركز على تكاليف المعاملات. بالنسبة لـ COASE، تحليل التكامل العمودي يمر عبر استبدال المبادلات العمودية بدلاً من عملية الإنتاج. التكامل العمودي فقط وضع للتبادل الثنائي بين هذين الكيانين.

لذلك، إذا كانت تكلفة المبادلات في السوق تتجاوز الأرباح الناجمة عن هذه الصفقة، مثل هذا التبادل لن يتم، وبالتالي الاستثمار والإنتاج المرتبط بهاته المعاملات لن يتحقق. و يركز مفهوم تكاليف المعاملات عند "ويليامسون" على خصوصية الأصول. فاصل خاص يؤدي إلى احتكار ثنائي بين المشتري والبائع الناتجة على مستوى هذا الأصل.

في الواقع، يزيد الاستثمار في الأصول التي يمكن أن تكون مكرسة للتبادل بين شركتين من أرباح الأخيرين. ويمكن أن يكون الأصل عنصر رأس المال العيني كما قد يكون رأس المال بشري للشركة، أو أيضا استثماراً غير المادي (علامة تجارية على سبيل المثال).

فصياغة عقد يحدد التزامات كل من الطرفين بكل الاحتمالات الممكنة سيكون باهظ التكلفة. وهذا الوضع يسمح بظهور السلوك الانتهازي الذي تسعى من خلاله الشركات مناسبة لتحقيق شبه إيراد من التلويح و التهديد بفسخ اتفاق التسوية. وبالتالي تظهر إستراتيجية التكامل الرأسي لتكون وسيلة أكثر فعالية لإدارة العلاقات.

3.2 زيادة الكفاءة التكنولوجية (L'efficacité technologique) : في حالة شركات الطاقة، السيطرة على إمدادات الطاقة الأولية (كما في حالة إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي أو النفط) يتماشى مع الرغبة في الحصول على منتج في ظروف مستقرة. وذلك بالهروب من البيئة المتقلبة لأعمال المورد. وبصورة عامة، ضمان الوصول إلى عامل الإنتاج الهام (الذي يمكن أن يكون مادة خام أو عمالة متخصصة، أو أصول خاصة) و هي الفكرة الرئيسية للتكامل العمودي.

وذلك ما أشار إليه كل من كارلتون و بيرلوف (1998 CARLTON et PERLOFF)، في أن التفسير التقليدي للتكامل العمودي هو الحاجة لضمان الحصول على مدخلات هامة (مادة خام أساسية، من ناحية العمل الدرجة متخصص عاصمة معين، الطاقة الأساسية).¹⁰

بالنسبة لكثير من المنتجات، السعر ليس الأداة الوحيدة للتخصيص الأمثل للموارد. ولذلك، تعتبر العقلانية وسيلة لتحقيق توزيع الموارد، والتكامل العمودي مع المورد هو وسيلة لزيادة احتمال الحصول على منتج عقلائي بالكمية الصحيحة.

ثانيا: النظريات الاقتصادية المفسرة لإستراتيجية التكامل العمودي: ركزت العديد من الدراسات السابقة على أن التكامل العمودي يحدث بسبب تكاليف المعاملات أو كمصدر لخلق القوة الاحتكارية، وأكدت الدراسات أن السلوك الانتهازي هو الذي يدفع الشركات للتكامل العمودي كما رأت دراسات أخرى أن خصوصية المنتجات مبرر للتكامل العمودي مما يدعم نظرية تكاليف المعاملات والعقود. كل هاته النظريات يمكن أن تفسر اتخاذ المؤسسات لخيار التكامل العمودي .

1. نظرية تكلفة الصفقات والعقود (Transaction costs): قرارات التكامل الرأسي أساسها نظرية تكاليف الصفقات (و تسمى أيضا تكاليف المعاملات)، هذه المقاربة نشأت من مقال كوز الشهير (1937 Coase) الذي تساءل فيه عن السبب في وجود الشركات في الاقتصاد الرأسمالي. فوفقا لكوز، فإن وجود الشركة يرتبط حقيقة كونها تشكل بديلا للتسيق الاقتصادي في السوق.

ففي مقالته الشهيرة حول طبيعة المنظمة، في دراسة قام بها كوز للإجابة على أسئلة تدور حول لماذا وكيف يقسم النشاط الاقتصادي بين الشركات والأسواق، حيث وجد أن الشركات الموجودة تعمل على تخفيض تكاليف إجراء المعاملات في الأسواق. ويتوقف حجمها ونطاقها على مدى ما يوفره من ميزة تكلفة المعاملات.¹¹

ولذلك فإن قرار التكامل العمودي سواء كان للخلف (مدخلات) أو نحو الأمام (بيع المنتجات) يجب أن يظهر في تكاليف المعاملات الخاصة بالمؤسسة و المتعلقة بكل من مصادر المدخلات أو بيع النواتج في الأسواق المنظمة.

و يمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك، حيث نحتاج إلى تفسير: لماذا المعاملات في السوق غير فعالة؟ ولماذا لا يمكن تدارك أوجه هذا القصور مع عقود أفضل أو من خلال آليات للتسعير. إذن لمعرفة آليات التكامل العمودي لابد من شرح لماذا التكامل قد يسفر عن تحسن في أداء بعض الحالات دون أخرى؟

1.1 التكاليف المسبقة (Les coûts ex ante): عموماً، ترتبط هاته التكاليف بمراحل الصياغة والتفاوض وضمن التوصل إلى اتفاق. و بالتالي فهي تتعلق بمراحل البحث عن المعلومات، ووضع المواصفات، و كذلك البحث عن شركاء المستقبل، و دراسة العروض، وأخيراً التكاليف التي تتعلق بتطوير و ضبط العقد مع المورد المختار التعاقد معه.

و تجدر الإشارة إلى أن التكاليف المسبقة دائماً لا تظهر كجميع التكاليف الأخرى قبل بداية العلاقة. ففي الواقع، باعتقاد وليمسون، أن التكاليف المسبقة في المعاملات متعلقة فقط بالعقد و العقود هي الوثائق التي تربط بين الطرفين، فإما أن تكون مكتوبة مع عدة احتياطات و استثناءات، أو بها ثغرات سيتم استغلالها كما قد تنشأ بها حالات طارئة.

ففي الحالة الأولى، يتم كتابة وثيقة جد معقدة. الهدف منها التعرف على قائمة بالحالات الاستثنائية الأكثر احتمالاً للوقوع أو الحدوث. و بالتالي تقديم التعديلات اللازمة في وقت مبكر، وطرق حل الخلافات، والضمانات المطلوبة من قبل الأطراف المتعاقدة، و كل الترتيبات الممكنة. أما في الحالة الثانية، الوثيقة تكون ناقصة جداً، مما يسمح للأطراف باستغلال الثغرات وتقديم تعديلات لاحقة استناداً إلى حدوث حالات الطوارئ. هذا التمييز بين نماذج العقود هو في الواقع من تصميم لولين (Llewellyn) حيث ميز بين "القواعد الصارمة" و "القواعد المتطورة". فالأول يقدم إطار لمجمل المنظمات الجماعية و لأغلب أنواع العلاقات، مؤقتة كانت أو دائمة، سواء كانت بين الأفراد أو الجماعات، أما الثاني يوفر إطار قابل للتعديل، و لا يشير تقريباً إلى دقة العلاقات. مفهوم العقد القابل للتطوير والتكيف مع الظروف الطارئة يتماشى مع تحليل الأغلبية، الذي يعزز استمرارية تبادل إلى انقطاع نظراً لعدم وجود "مؤشر الترابط".

معظم الأنشطة بشكل قياسي، بسيطة تجارياً، يمكن تحديدها بسهولة من وجهة نظر تكنولوجية، و بالتالي معظم تكاليف المعاملات المسبقة سوف تكون منخفضة. وفي الواقع، متطلبات تحديد العقود ستكون ضئيلة. بالمقابل، تزداد تكاليف المعاملات المسبقة مع الغموض في الأداء وتناقض الأهداف.

1.2 التكاليف اللاحقة (Les coûts ex post): إن كل من تكاليف المعاملات اللاحقة إلى جانب تكاليف المعاملات المسبقة، كلا الفئتين من تكاليف المعاملات تطورت في أعمال وليمسون. ويسمى بتكاليف التعاقد "coûts de contractualisation".

لأنه فمن الممكن أن نستشهد بما يسمى "تكاليف التكييف السيئة" الناجمة عن حقيقة أن التعاقدات غير مضبوطة. وذلك في دراسة لـ "أوكي Aoki" المنحى المتحرك للتعاقدات".

حيث تدخل هذه النقطة في أحد أسس تكاليف المعاملات المسبقة، ألا وهي صعوبة تحديد جميع الخصائص والسمات للتبادلات في العقود، والاختيار بين العقود "المغلقة" والعقود "المفتوحة".

لأن تكاليف المساومات، تسببها بذل الجهود الثنائية لتصحيح الخلافات اللاحقة. وتدخل هذه التكاليف بعد التكاليف المسبقة. فبسبب صياغة غامضة للعقد، قد ينشأ وصف غير دقيق للعلاقة في العقد، سيئة التعديل والتكييف فيما بعد، أي تظهر بعد التوقيع على العقد و بداية الصفقة.

في هذه الحالة، قد تسعى "الأطراف المتعاقدة" إلى تصحيح عدم التطابق بين العقد و الرغبات.

واختيار هذا الحل ربما يكون أقل تكلفة من قرار إعادة إنشاء و إبرام عقد جديد.

2. نظرية الوكالة (Théorie de l'agence)

1.2 التأصيل التاريخي لنظرية الوكالة: في عام 1932، أو ثلاث سنوات بعد فترة الكساد الكبير التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، قام كل من بيرلي و مينز (Berle et Means) بتطوير نظرية جديدة على الشركات. تتناول نظرية الرقابة الإدارية "théorie du contrôle managérial"، أدت بهم إلى الاعتقاد بأن ملاك أو أصحاب الشركات (شركات أمريكية الكبرى أساسا) لا يملكون سلطة اتخاذ القرارات داخل الشركة. بل هم المدراء الذين لديهم هاته السلطة. الأعمال النظرية على نظرية الرقابة الإدارية، أدت بالسلطات الأمريكية لتمرير القوانين التي توفر حماية أفضل للمساهمين غير الإداريين (صغار المساهمين خصوصا).

لكن في عام 1976 قام كل من جونسون و ماكلينغ (Michael C. Jensen et William H. Meckling) بصياغة "نظرية الوكالة أو النيابة". في تصميم واحد من العناصر الأساسية لهذه النظرية. وتختص هذه نظرية الجديدة بالصراعات بين كل من المساهمين والدائنين والإدارة.

2. 2 تقديم نظرية الوكالة: إن نظرية الوكالة تحلل علاقة الوكالة القائمة بين الملاك والمديرين. أو بين الشخص المساهم و يسمى أيضا موكل (وهو المالك) و الشخص الوكيل (المدير على سبيل المثال).

علاقة الوكالة القائمة بين المدير والوكيل هي نتيجة لتفويض السلطة داخل الشركة، الأول (الرئيسي) إلى آخر (وكيل). فعلاقة الوكالة يمكن أن تكون اتفاق شفهي أو عقد مكتوب بين الموكل والوكيل. و العقد سواء كان صريحا أو ضمنيا، على الوكيل أن يعمل في اتجاه مصلحة أو مصالح الموكلين له. و التحدي في هاته العلاقة المتمثلة في علاقة الوكالة هو مواءمة مصالح طرفي العقد.

في ما يتعلق بتعريف علاقة الوكالة، سوف نحتفظ بالتعريف الذي قدمه كل من المؤلفين جونسون و ماكلين الذين أسسا أصل نظرية الوكالة: "علاقة الوكالة هي عقد يقوم به شخص - أو أكثر - (الموكل) بتكليف شخص آخر (الوكيل) لأداء مهمة نيابة عنه، الأمر الذي يتطلب تفويض السلطة بقرار الوكالة." 1 2

من السمات الهامة لمعظم شبكات الامتياز هو أن لديهم كل نقاط بيع الامتيازات ومنافذ العقود في امتلاك (أو الفروع). لكن هذه نسبة الامتياز تختلف تماما من شبكة إلى أخرى. يشجع استخدام النهجين بتفسير الاختيار الانتخاب أو التكامل الرأسي: أطروحة ندرة الموارد ونظرية الوكالة.

3. نظرية إخفاق السوق:

يعتمد تحليل كوز على الفرق بين التنسيق السوقي و تنسيق المنظم للنشاط الاقتصادي لدى المؤسسة مما يعتبر الاختيار الثانوي في منهج إخفاقات السوق للتكامل العمودي، و في رأيه كذلك أن السمة المميزة للمؤسسة هي أنها تجمع الأنشطة الاقتصادية تحت سيطرة منظم العمل بدلا عن السوق، و بالتالي يأتي السؤال عن السبب الذي يستوجب إبطال السوق، فكانت إجابة كوز هي أن من الممكن الاستغناء عن المبادلات السوقية و ذلك بتنسيق النشاطات داخل المؤسسة، فعندما تكون تكاليف المبادلات السوقية مرتفعة يخفق السوق في أن يكون الوسيلة الأمثل لتنسيق النشاط الاقتصادي و لذلك تحول هذه المبادلات لتتم داخل المؤسسة. و إذا افترضنا أن المؤسسة تعمل في مرحلة أو مرحلتين من سلسلة المراحل الانتاجية و تقوم ببعض النشاطات داخليا، بينما و في حالات أخرى تشتري خدمات عناصر الانتاج و تبيع المنتجات بالسوق، و في نهاية الامر نجد أن تقدير ما إذا كانت المؤسسة تصنع عناصر الانتاج أو تشتريها و تبيع إنتاجها أو تستخدمه في انتاج السلعة النهائية " بهدف تعظيم الربح " سوف يعتمد على التكاليف النسبية للطرق المختلفة لتنسيق النشاط (أو بأسلوب أعم، تعتمد على الأرباح النسبية لكل بديل)

ووفقا لنظرية إخفاقات السوق والدراسة السابقة للباحث كوز يوجد هناك أسلوبين أمام المنشأة لتحصل على مدخلاتها أو توزع (تبيع) منتجاتها:

* أن تشتري المدخلات من السوق وتبيع المخرجات في السوق.

* أن تمتلك وحدات إنتاجية تصنع مدخلاتها وتملك وحدات إنتاجية تستخدم مخرجاتها وهذا ما يعرف بالتكامل العمودي بنوعيه، الخلفي والأمامي.

وبفرض أن تكلفة المبادلات السوقية تدفع المنشآت إلى التكامل العمودي، فقد قام بتطوير دراسة كوز، حيث تناول ويليامسون بالتفصيل (Williamson, 1971,1973,1975) العوامل التي تؤدي إلى زيادة التكاليف النسبية لمبادلات السوق ومن ثم إلى التكامل العمودي . وركز بصفة خاصة على العوامل البشرية التي تعمل سويا مع العوامل البيئية على تفسير إخفاق السوق.

حيث وضح أن العامل البشري يتميز بالانتهازية ومحدودية الرشادة لتتفاعل هذه العوامل البشرية مع العوامل البيئية مثل اللايقين وصغر عدد الأطراف المتعاملة بالنسبة لحجم المبادلات، فتؤدي كلها إلى إخفاق السوق وإحلال التنظيم الداخلي محل تنسيق السوق.

وبافتراض أن هناك ثلاثة ترتيبات لعرض السلعة : بعقود طويلة الأجل، وعقود قصيرة الأجل وتكامل رأسي، فالمشكلة الرئيسية للعقود طويلة الأجل هي في اللايقين ومحدودية الرشادة، فهما تعلمان على إثارة مشكل تحديد الأحداث الطارئة، فإبرام هذا النوع من العقود يتيح الفرصة للمساومة الانتهازية، وإذا كان للعقود قصيرة

الأجل ميزة على طويلة الأجل في ظل ظروف الالايقين بأنها تقلل من مشكلة محدودية الرشادة، فقد لا يتناسب هذا النوع من العقود وصناعات مكونات الإنتاج التي يجب أن تستثمر في معدات طويلة العمر . وعليه فقد يكون من المرغوب فيه تحت ظروف الالايقين وصغر عدد المساومات، أن يتم التكامل العمودي . لأن التنظيم الداخلي يسمح بالتكيف واتخاذ القرارات ومن المحتمل أن يقلل من مشاكل الانتهازية، وحسب ويليامسون، المنشأة سوف تنظم هيئة معقدة حيث يقبل فيها كل من الإداريين والعمال عقدا للعمل، فمن المتوقع أن يزيد السلوك التعاوني بين الأطراف بعدما كان سلوكا انفراديا متناحرا . مما قد يؤكد أن التكامل العمودي هو الاختيار الأنسب مقارنة ببدائل التعاون السوقي.¹³

ثالثا: إستراتيجية التكامل العمودي و أداء المؤسسة في الصناعة

1. علاقة التكامل العمودي بتعزيز القوة السوقية للمؤسسة:

تبرز مشكلة خيار الاستعانة بمصادر خارجية أو اكتساب و حيازة الشركات للنشاطات المتمركزة في المنبع أو المصب أهمية مسألة التكامل العمودي مرارا وتكرارا لدى المؤسسات. و لفهم النتائج المتوقعة من هذه التحركات و الخيارات التي هي حتى الآن الأقل وضوحا و تعتبر الأقل خضوعا للقواعد الإدارية في عالم الخيارات الإستراتيجية.¹⁴

أما فيما يتعلق بالتحليل، فالموضوع حساس ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياق الخاص بهيكل السوق و التكنولوجيا. ومع ذلك، الأدبيات الحديثة في الاقتصاد الصناعي توفر شبكة للتحليل القاعدي توضح القضايا والأهداف بالتمييز بين هذين الخيارين بشكل صحيح:

- النهج الأول يستند على مبدأ الفعالية التنظيمية: هل من الأفضل للمؤسسة اكتساب وسائل الإنتاج و التوزيع (التكامل) أم الاعتماد على السوق و إبرام العقود؟
- أما الثاني، يتعلق بالتنافسية، و يستهدف تحولات القوة السوقية في احتكارات القلة لأحد المتنافسين المتكاملين رأسياً.

فعلى المستوى التنافسي، التكامل الرأسي قد ينظر إليه كوسيلة للحفاظ و تعزيز للقوة السوقية، لا سيما في احتكارات القلة الشائنة (حيث يكون التركيز عال في نشاطات المنبع والمصب).¹⁵

و بذلك يبرز النهج الأول في نموذج الاحتكار الشائني مقارنة فوائده التنسيق بين الوحدتين المتكاملتين مع الخسائر الناجمة عن التكامل عندما يختفي حافز المنافسة في السوق. أما إذا نظرنا من جانب المشتري، فيعتقد أساسا وجود صعوبات في صياغة العقود لتقديم المنتج المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب، و بالتالي اللجوء إلى معاملات كثيرة و متكررة و عدم اليقين حول الطلب في المستقبل.

هذه الصعوبات تؤدي إلى التخطيط لتبني كيان واحد متكامل يسهل إدارة تلك التغيرات في وحدات التخزين، جودة منتجات المدخلات.. الخ. فالتكامل العمودي يمكن أن يعالج مشكلة الدخول إلى سوق جديدة مع جميع التحليلات الإستراتيجية التقليدية المتعلقة به.

و الافتراض الرئيسي في هذه الدراسة أن موازنة إستراتيجية التكامل الرأسي تساعد على الاستعانة بمصادر خارجية لتحسين محفظة منتجات الشركة وتحسين نجاح المنتج، مما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للشركة وأدائها. فتحقيق التوازن يعني أن تحقق التكامل ينبغي أن يستند بعض ما يساوي التركيز على التكامل الرأسي وإستراتيجية الاستعانة بمصادر خارجية وهكذا، نحن نفترض أن الآثار المباشرة لكل من التكامل الرأسي وإستراتيجية الاستعانة بمصادر خارجية في محفظة منتجات الشركة، ونجاح المنتج وأداء الشركة. كلها تتسم بخاصية تناقص الغلة على شكل دالة تشبه في شكلها حرف U مقلوب.

ففي التكامل الرأسي، يمكن أن تنتج آثار تناقص في النتائج على صعيد الشركات لعدد من الأسباب. هاريجان (1984)، على سبيل المثال، يسلط الضوء على عيوب التكامل الرأسي واسعة النطاق مثل زيادة في التكاليف الإدارية لتتسيق التكامل عبر مراحل متعددة من سلسلة القيمة.

وهكذا، فإن توسع مدى التكامل الرأسي وانخفاض درجات الحرية الإستراتيجية يؤديان كذلك إلى زيادة البيروقراطية و التكاليف المرتبطة بها. فعند فقدان المرونة الإستراتيجية، تصبح الزيادة في تكاليف البيروقراطية تفوق الفوائد المكتسبة من خلال التكامل الرأسي (جونز وهيل، 1988)، هذه الحجج تشير إلى أن العلاقة بين درجة التكامل الرأسي وكل من الأداء على صعيد الشركات، محفظة المنتجات، نجاح المنتج والأداء، هو على شكل U مقلوب.

ويعني ذلك أن هناك درجة مثلى من التكامل الرأسي على المؤسسة عدم تجاوزها وإلا كان لها الأثر السلبي كونها تصبح تكاليف التكامل أكبر من المنافع التي تقدمها هاته الإستراتيجية.

2. حافظة المنتجات ونجاح المنتج:

تميل الشركات إلى إضافة منتجات جديدة إلى محافظها عن طريق اكتساب معارف جديدة ودمجها مع قاعدتها المعرفية القائمة، لا سيما في الصناعات كثيرة الديناميكية. المعارف الجديدة غالباً ما تستند إلى المعارف القائمة و القديمة. حيث أن التكامل العمودي يسمح بإدخال تحسينات على المنتجات القائمة كرفع الجودة و القدرة على تلبية احتياجات المستهلكين. وكنتيجة لذلك، تحسن هذه العملية في خلق المعرفة. هذا المخزون المختلط من المعارف المختلفة يثري قدرة الشركة لتوسيع حافظة المنتجات وتقديم تشكيلة أوسع من المنتجات ذات الصلة؛ في القيام بذلك، حيث يمكن الشركة من تلبية احتياجات العملاء بطريقة متفوقة على المنتجات المعروضة المنافسين

فالتكامل في كثير من الأحيان يزيد من نجاح المنتجات المرد التكامل إليها ذات الصلة بحافظة المنتجات التي تقدمها المؤسسة.

3. المنافع الإستراتيجية التي يضيفها التكامل العمودي للمؤسسة في الصناعة:

تتعدد المنافع التي تضيفها إستراتيجية التكامل العمودي للمؤسسة التي تتبناها في الصناعة، حيث تضيف منافع داخلية للمؤسسة كوفورات التكامل و منافع أخرى تتعلق بالمحيط التنافسي للمؤسسة كرفع حواجز الدخول للصناعة. و سنذكر فيما يلي أهم المنافع لإستراتيجية التكامل العمودي:¹⁶

3. 1 حجم الإنتاج الشامل مقابل حجم الإنتاج الكفاء: تتوقف منافع التكامل الرأسي أولاً على حجم المنتجات أو الخدمات التي تشتريها الشركة من المرحلة المجاورة أو تبيعها إليها بالنسبة إلى حجم المنشأة الإنتاجية الكفاءة في تلك المرحلة، ولتسهيل العرض لنأخذ حالة شركة تتكامل خلفياً. يجب أن يكون حجم مشتريات الشركة التي تدرس التكامل الخلفي كبيراً بالقدر الكافي لدعم وحدة توريد داخلية كبيرة بالقدر الكافي لجني كل وفورات الحجم في إنتاج المدخلات، وإلا واجهت الشركة معضلة. أما أن يكون عليها قبول التكلفة غير المواتية في إنتاج المدخلات داخلياً، وأما أن تبيع بعض منتجات الوحدة البائعة في السوق المفتوحة. ربما يكون صعباً إذ قد يتعين على الشركة أن تبيع إلى منافسيها. وإذا كانت احتياجات الشركة لا تتجاوز مقياس كفاءة الوحدة، فإنها تواجه إحدى تكلفتين اثنتين للتكامل، يجب قياسها إزاء المنافع فيما بعد. فإما أن تبنى منشآت صغيرة لا تتسم بالكفاءة وتلبى احتياجاتها فحسب، وأما أن تبنى منشأة تتسم بالكفاءة وتحمل المخاطر المحتملة للمبيعات أو المشتريات في السوق المفتوحة.

2.3 وفورات التكامل: إذا كان حجم الإنتاج الشامل كافياً لجني وفورات الحجم، فإن المنفعة الأكثر شيوعاً للتكامل الرأسي هي تحقيق الوفورات في الإنتاج المشترك والمبيعات والمشتريات والرقابة ومجالات أخرى.

* **وفورات العمليات المشتركة:** بجمع العمليات المتميزة تكنولوجياً معاً، تستطيع الشركة أحياناً تحقيق مردود أعلى. في الصناعة على سبيل المثال، يمكن أن يخفف هذا الإجراء عدد الخطوات في عملية الإنتاج، ويخفض تكاليف المناولة، ويخفض تكاليف النقل، ويستفيد من تراجع الطاقة الإنتاجية الناجم عن عدم القدرة على التجزئة في مرحلة ما (وقت المكنة، الحيز المادي، منشآت الصيانة، الخ). في الحالة الكلاسيكية لدلفنة الفولاذ على الساخن، لا حلجة إلى إعادة تسخين كتلة الفولاذ إذا كانت عمليات صناعة الفولاذ ودلفنته متكاملتين. قد لا يكون هناك حاجة إلى معالجة المعدن بمادة للحيلولة دون تأكسدها قبل العملية التالية. ويمكن تحديد موقع المنشآت على مقربة من بعضها بعضاً، كما هو الحال مع العديد من الشركات المستخدمة لحمض الكبريتيك (شركات الاسمدة وشركات النفط) التي أنشأت تكاملاً خلفياً لإنتاج حمض الكبريتيك. فهذه الخطوة تلغي تكاليف النقل، وهي كبيرة بالنسبة إلى منتج خطير تصعب مناولته مثل حمض الكبريتيك.

* **وفورات الرقابة والتنسيق الداخليين:** مكن أن تكون تكاليف جدولة العمليات وتنسيقها والاستجابة إلى الحالات الطارئة منخفضة في حالة الشركة المتكاملة. ومن المرجح أيضاً منح الوحدة الداخلية مزيداً من الثقة بالاهتمام باحتياجات وحدة شقيقة، وبالتالي تراجع التباطؤ الموجود في العمل للتعامل مع الأحداث غير المنظورة. إن التوريد المنتظم للمواد الخام أو القدرة على تسهيل التسليم يمكن أن تؤدي إلى الرقابة بشكل أفضل في مواعيد الإنتاج ومواعيد التسليم وعمليات الصيانة. ويرجع ذلك إلى الإيراد الذي يفقده الموردون الذين لا يسلمون في الوقت

المحدد قد يكون اقل من تكلفة الاضطراب، ومن ثم من الصعب ضمان الحافز على التسليم في الموعد المحدد. وقد يكون من الأسهل أن يتم في الداخل تنسيق ادخال تغييرات على الاسلوب، او اعادة تصميم المنتج، او ادخال منتجات جديدة، وربما يحدث التنسيق بسرعة افضل. ويمكن ان تقلل وفورات الرقابة وقت التوقف عن العمل والحاجة الى التخزين والحاجة الى موظفين لأداء وظيفة الرقابة.

*** وفورات المعلومات:** يمكن ان تخفض العمليات المتكاملة الحاجة إلى جمع بعض أنواع المعلومات عن السوق، أو ربما تخفض على الأرجح التكلفة الاجمالية للحصول على المعلومات. فقد توزع التكاليف الثابتة لمراقبة السوق وتوقع العرض والطلب والاسعار على كل اقسام الشركة المتكاملة، في حين يجب ان يتحملها كل الكيان في الشركة غير المتكاملة. على سبيل المثال، يمكن ان تستخدم الشركة المتكاملة المصنعة للأغذية توقعات مبيعات المنتج النهائي في كل قطاعات السلسلة الرأسية. وعلى نحو ذلك، يمكن ان تتدفق معلومات السوق عبر مؤسسة ما بحرية اكبر من حرية تحركها عبر سلسلة من الاطراف المستقلين. وهكذا يمكن ان يتيح التكامل حصول الشركة على المعلومات عن السوق بمزيد من السرعة والدقة.

*** وفورات تجنب السوق:** تستطيع الشركة عن طريق التكامل أن تحقق وفرا في بعض تكاليف البيع والبحث عن أفضل الأسعار والتفاوض والمعاملات. وعلى الرغم من وجود بعض المفاوضات في المعاملات الداخلية عادة، فان تكاليفها تقل عن تكاليف البيع الى اطراف خارجيين او الشراء منهم. كما انه ليس هناك حاجة الى الاعلان، وكذلك تكاليف التسويق الاخرى.

*** وفورات العلاقات المستقرة:** قد يكون بوسع مرحلتي ما قبل الإنتاج وما بعد الإنتاج، عند إدراك استقرار علاقة البيع والشراء، تطوير إجراءات أكثر كفاءة وتخصصا لتعامل إحدهما مع الأخرى من العلاقات مع المورد أو الزبون المستقل - حيث يواجه البائع والمشتري في المعاملة المخاطر التنافسية لتخلي أحد الطرفين عن الآخر أو الضغط عليه. ويمكن أن تشمل الإجراءات المتخصصة للتعامل مع الزبائن أو الموردين الأنظمة اللوجستية المتخصصة، والتعبئة الخاصة، والترتيبات الفريدة لحفظ السجلات ومراقبتها، وغيرها من طرق التعاقد الموفرة للتكلفة. يمكن أيضا أن يتيح استقرار العلاقة لوحدة ما قبل الإنتاج ان تكيف منتجاتها (من حيث الجودة والمواصفات،.... الخ) مع المتطلبات الدقيقة لوحدة ما بعد الإنتاج، أو أن تتكيف وحدة ما بعد الانتاج بصورة أتم مع خصائص ما قبل الإنتاج. ويقدر ما يربط هذا التكيف الأطراف المستقلة بعضها ببعض، فان حدوثه دون تكامل رأسي قد يتطلب دفع علاوة مخاطر ما يرفع التكاليف.

*** رفع الحواجز أمام الدخول والحركة:** إذا لم يحقق التكامل الرأسي أيا من هذه المنافع، فانه يمكن ان يرفع الحواجز امام الحركة. تمنح المنافع الشركة المتكاملة بعض المزايا التنافسية او التكاليف المنخفضة أو المخاطر المنخفضة. وهكذا على الشركة غير المتكاملة التكامل او مواجهة ظروف غير مواتية، ويجبر الداخل الجديد إلى العمل على الدخول كشركة متكاملة او تحمل العواقب نفسها. وكلما كانت منافع التكامل كبيرة، ازداد الضغط على الشركات الاخرى لتتكامل أيضا، واذا كان هناك حواجز تتكون من وفورات حجم

أو متطلبات رأسمالية كبيرة، يرفع الإكراه على التكامل الحواجز أمام الحركة في الصناعة. وإذا لم تكن وفورات الحجم والمتطلبات الرأسمالية كبيرة، عندئذ لا يكون الإكراه على التكامل أهمية تنافسية كبيرة.

خلاصة:

من خلال تحليل نتائج هاته الدراسة نستنتج أن إستراتيجية التكامل العمودي تعتبر من بين أهم الاستراتيجيات المتاحة للمؤسسات من أجل النمو والتوسع في نشاطها، من خلال توسيع الأعمال التي تدعم عناصر المدخلات في النظام الإنتاجي عبر التكامل الخلفي أو من خلال توسيع الأعمال ذات الصلة بتسويق وبيع منتجاتها الحالية عبر التكامل الأمامي. وقد يكون التكامل العمودي تاما أو جزئيا وذلك حسب درجة التكامل المنجزة. هاته الإستراتيجية تسمح للمؤسسة بتحقيق مزايا نسبية على منافسيها في الصناعة تتعلق بالوفورات العملية كوفورات العمليات المشتركة ووفورات الرقابة والتنسيق الداخليين ووفورات معلوماتية حيث يمكن أن تخفض العمليات المتكاملة الحاجة الى جمع بعض أنواع المعلومات عن السوق. لكن من خلال التحليل توصلنا إلى أن هناك درجة مثلى من التكامل الرأسي على المؤسسة عدم تجاوزها وإلا كان لها الأثر السلبي كونها تصبح تكاليف التكامل أكبر من المنافع التي تقدمها هاته الإستراتيجية.

من خلال الدراسة السابقة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- التكامل العمودي هو توجه إستراتيجي يعتمد على احتلال المؤسسة لمكانة عمودية في الصناعة.
- الأسباب الرئيسية التي تؤدي بالمؤسسات للتكامل عموديا هي عيوب السوق، و تدنية التكاليف و زيادة الكفاءة التكنولوجية.
- تفسر كل من نظرية تكاليف المعاملات و نظرية الوكالة، اتخاذ المؤسسات لخيار التكامل العمودي.
- التكامل العمودي في كثير من الأحيان يزيد من نجاح المنتجات المراد التكامل إليها ذات الصلة بحافظة المنتجات التي تقدمها المؤسسة.
- تتعدد المنافع التي تضيفها إستراتيجية التكامل العمودي للمؤسسة التي تتبناها في الصناعة، حيث تضيف منافع داخلية للمؤسسة كوفورات التكامل و منافع أخرى تتعلق بالمحيط التنافسي للمؤسسة كرفع حواجز الدخول للصناعة.
- إستراتيجية التكامل العمودي تساعد على الاستعانة بمصادر خارجية لتحسين محفظة منتجات الشركة وتحسين نجاح المنتج، مما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للشركة وأدائها.
- للتكامل الرأسي مستوى معين على المؤسسة عدم تجاوزه وإلا كان له الأثر السلبي، كونها تصبح تكاليف التكامل أكبر من المنافع التي تقدمها هاته الإستراتيجية.

الإحالات والمراجع:

- 1 Michael Porter. (1982), « **Choix stratégiques et concurrence** », Economica. p:327.
- 2 روجر كلارك، **اقتصاديات الصناعة**، ترجمة: فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، السعودية، 1994، ص: 287.
- 3 أحمد سعيد بامخرمة، **اقتصاديات الصناعة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1994، ص: 96.
- 4 المرجع السابق، ص: 96 - 97.
- 5 سعد غالب ياسين، **الإدارة الإستراتيجية**، دار الحازوري، الأردن، 2010، ص: 115 - 116.
- 6 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 1995، ص: 73.
- 7 المرجع السابق، ص: 81.
- 8 PERRY M.K., « **Vertical Integration : déterminants and effects** », Handbook of Industrial Organisation, SCHMALENSEE R. et WILLIG R.D. ed, 1989, vol. I, p : 185.
- 9 Idem., p : 209.
- 10 CARLTON D.W. et PERLOFF J.M., « **Economie Industrielle** », 1998, De Boeck Université. p:556 .
- 11 Timothy Bresnahan and Jonathan Levin, « **Vertical Integration and Market Structure** », SIEPR Discussion Paper No. 11-010, Stanford Institute for Economic Policy Research. p:3.
- 12 Abel Martins-Alexandre , « **L'économie industrielle des stratégies d'entreprises** », sous la direction de Jean-Marie Chevalier, Editions Montchrestien, 1995, Chapitre IV sur "La théorie de l'agence", page 59.
- 13 روجر كلارك، **اقتصاديات الصناعة**، مرجع سابق، ص: 291 - 293.
- 14 FRANK T. ROTHARMEL. « **BALANCING VERTICAL INTEGRATION AND STRATEGIC OUTSOURCING: EFFECTS ON PRODUCT PORTFOLIO, PRODUCT SUCCESS, AND FIRM PERFORMANCE** ». *Strategic Management Journal*. September 2006. p:1036
- 15 HERVÉ TANGUY. « **Stratégie d'intégration verticale : efficacité organisationnelle et pouvoir de marché** ». LA JAUNE ET LA ROUGE. 2013. p:26-27.
- 16 مايكل بورتر، "الإستراتيجية التنافسية - أساليب تحليل الصناعات والمنافسين"، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، ط1، دار كلمة، 2010، ص: 399-407.

L'ouverture internationale et le marché du travail algérien

KADRI Nouria

Université de Mascara

knouria45@yahoo.fr

SAKET Fatima

Université de Mascara

md.hamlet.f.z@gmail.com

The international opening and the labor market of Algeria

SAKET Fatima & KADRI Nouria

Laboratory LAPDEC , University of Mascara - Algeria

Received: 23 Mar 2017

Accepted: 06 May 2017

Published: 30 June 2017

Résumé:

L'objet de ce travail consiste à vérifier quantitativement l'effet de l'ouverture de l'économie algérienne sur le mouvement de création et de destruction d'emplois dans l'industrie manufacturière, en appliquant la méthode du contenu en emploi des échanges et une analyse économétrique cela permettra par la suite, d'identifier les branches industrielles potentiellement dynamiques d'emploi en Algérie. Nous proposons un autre modèle économétrique qui mesure l'impact de la libéralisation des échanges et de l'entrée des IDE sur l'emploi, les salaires et la productivité apparente du travail des industries manufacturières locales. Nous essayons premièrement de montrer dans quelle mesure le commerce extérieur algérien et les flux des IDE étrangers affectent la structure de l'emploi dans les industries manufacturières locales. Deuxièmement, nous testons la relation entre cette ouverture et les salaires puis entre la productivité apparente du travail dans ces industries, soit l'impact sur leurs performances.

Mots clé : commerce international, marché de travail, création d'emploi, contenu en emploi, ouverture internationale, les industries manufacturières locales

JEL classification : F16, J08, J23, J48

Abstract:

this work aimed to verify quantitatively the effect of the opening the Algerian economy on the movement of creation and destruction of jobs in manufacturing industry, by applying the method of the content and use of analysis econometrics that will subsequently identify the potentially dynamic industrial sectors of employment in Algeria. We propose another econometric model that measures the impact of the liberalization of trade and entry of FDI on employment, wages and productivity apparent labor of local manufacturing industries. We had tried first to show to what extent Algerian external trade and FDI flows affect the structure of employment in local manufacturing industries. Second, we tested the relationship between this opening , wages ,and the apparent labour productivity in these industries, either their performance impact.

Key words: international trade, labour market, jobcreation, content creation in employment, international openness, local manufacturing industries

JEL classification : F16, J08, J23, J48

Introduction

La communauté scientifique et les organismes internationaux tels que le Fond Monétaire International (FMI), la Banque Mondiale (BM) et l'OCDE, ont avancé qu'il existe un rapport positif entre l'ouverture de l'économie et la dynamique de création d'emplois. Cependant, des études empiriques récentes montrent que cette relation positive n'est pas toujours vérifiée (Wood (1991, 1994, 1995)), en particulier pour le cas des pays en voie de développement. Ces études nous renseignent, à titre d'exemple, que l'impact de l'ouverture commerciale sur l'emploi, dans les pays de la rive sud de la méditerranée comme la Tunisie et le Maroc, reste limité à certains secteurs (Boussida, 2004 ; Palméro et Roux ; 2010).

Dans ce cadre, notre intérêt est de repérer les impacts de la localisation et du commerce international sur le marché du travail dans un cas standard et dans un pays en développement, tel que l'Algérie. Ce pays a entamé un processus de libéralisation graduelle depuis le début des années 90, confirmé par l'application du programme d'ajustement structurel (1994), la signature de l'accord de partenariat avec l'Union Européenne en 2002 et l'intégration d'un espace de libre échange avec l'UE est prévue pour 2020. Entamé le processus de négociations pour l'adhésion à l'OMC. L'Algérie est sur la grande voie de la libéralisation économique et l'intégration de l'économie mondiale. Ses politiques commerciales et en matière d'IDE témoignent de sa grande volonté de promotion des exportations et des IDE. Cet engagement d'ouverture internationale constitue un enjeu important pour cette petite économie dans la mesure où l'ouverture aura des impacts sur la structure et les conditions concurrentielles sur ses marchés. A ce niveau il est important de se demander quels sont les effets de l'ouverture de l'Algérie, en termes de localisation et de commerce international sur son marché de travail?

I- Structure d'emploi et système productif en Algérie

Les différentes réformes économiques, à caractère global ou sectoriel, engagées depuis une vingtaine d'années par les pouvoirs publics en Algérie ont visé, l'instauration des règles de l'économie de marché et du rétablissement des grands équilibres macroéconomiques. Cependant, la caractéristique de l'Algérie qui est une économie mono-exportatrice des hydrocarbures rend plus difficile toute tentative de mise en œuvre d'une politique qui permet à la fois d'assurer un développement économique harmonisé et réduire le niveau du chômage.

Par ailleurs, l'examen du marché du travail en Algérie, durant la période 1990-2015, a révélé que le chômage apparaît comme un problème de fond. Les pouvoirs publics essayent à travers des politiques et des programmes d'absorber le maximum de chômage par la création des postes d'emplois financés généralement par des organismes créés à cet effet (ANEM, DAS). Cette période est caractérisée par des réformes économiques et par de profondes mutations du marché du travail. Comme conséquence, de fortes pertes d'emplois sous l'effet des opérations de restructuration, de privatisation et de fermeture ayant concerné les entreprises publiques de tous les secteurs d'activité et en particulier le secteur manufacturier durant la période allant de 1990 à 1999. Cependant, une reprise à la hausse de la population occupée, durant la période allant de 2000 à 2015, expliquée par la mise en œuvre des dispositifs d'aide à la création d'emploi (ANEM et DAS) et la dynamique qu'a connu le secteur privé, notamment l'émergence du secteur des petites et moyennes entreprises (PME) du secteur des services et du commerce. La situation actuelle du marché du travail et les implications d'une politique nationale de l'emploi, orientée vers une gestion active, nécessite une politique d'accompagnement du secteur industriel.

I-1 Emploi et création de la valeur

Selon Palméro et al (2010), La capacité de générer de l'emploi se diffère d'un secteur à un autre compte tenu de l'intensité capitaliste et de la capacité à générer de la richesse. Dans le cas algérien, le graphe 1 (annexe), montre que le secteur du commerce et des services est considéré comme le noyau dur de la création d'emploi après l'effondrement du tissu industriel et agricole durant les années 80 et 90.

Ces deux schémas montrent que le rôle du secteur tertiaire (Commerce et service) reste le plus élevé à la création d'emplois et de richesse. Durant toute la période considérée, la valeur ajoutée générée par le secteur du commerce et des services tire la valeur ajoutée globale vers le haut, tandis que les secteurs de l'agriculture, du BTP et de l'industrie évoluent moins vite.

De plus à partir de 2001, le secteur du commerce et des services enregistre une croissance de la valeur ajoutée supérieure par rapport à l'ensemble des secteurs, portée essentiellement par les dépenses d'équipement des services administratifs qui ont connu une croissance significative. Durant la même

période, l'écart en termes d'emploi est de plus en plus important, expliqué par la mise en œuvre des différents dispositifs d'aide et d'accompagnement à la création d'entreprises (ANSEJ, CNAC...etc.) et de création d'emplois tels que l'ANEM et DAS.

I-2 Contribution sectorielles à la variation de l'emploi et de la valeur ajoutée

Le schéma ci-dessous (graphel-annexe), illustre la contribution des différents secteurs à la création de la richesse et de l'emploi durant les deux sous-périodes (1995-2001) et (2002-2012). En effet, le secteur de commerce et des services est marqué par une progression nette en termes d'emplois et de valeur ajoutée. Cela s'explique par la reconfiguration qu'a connue l'économie algérienne à partir de 2001, qui se fonde de plus en plus sur l'économie des services. Par contre, les secteurs de l'industrie et de l'agriculture enregistrent une régression en matière de valeur ajoutée et d'emploi durant les deux sous période. Cette situation s'explique par la difficulté de mise en place des politiques visant à diversifier l'économie algérienne malgré les tentatives qui ont accompagné les deux plans quinquennaux à savoir : le plan de soutien à la relance économique (2002/2004) et le plan complémentaire de soutien à la croissance (2005/2009). Ces deux programmes ont été lancés dans l'objectif de stimuler la croissance économique hors hydrocarbure et de créer un équilibre du marché de travail. Ajoutant à cela, les effets de l'ouverture commerciale et des programmes d'ajustement structurel qui ont perturbé le cycle de développement des secteurs tels que l'industrie et l'agriculture.

Le secteur du commerce et des services est devenu le secteur porteur de la croissance et de l'emploi. Cependant, le secteur de l'agriculture et de l'industrie sont les secteurs qui contribuent moins. Cette situation a permis au secteur public de devenir le premier employeur, notamment pour les jeunes diplômés, dans le cadre des dispositifs d'aide à la création d'emplois tels que l'ANEM et DAS.

I-3 Quelques faits stylisés du secteur manufacturier en Algérie

Pour bien explorer le comportement tendanciel de différents indicateurs du commerce extérieur, nous avons constitué une représentation graphique des variables telles que l'emploi, la part des exportations dans la valeur ajoutée (XVA) et la part des importations dans la valeur ajoutée (MVA) (Graphe 2)(réf : annexe). Ces variables ont été prises en logarithme, pour avoir la même unité de mesure pour chaque branche industrielle en l'occurrence, les Industries Sidérurgiques Métallurgiques, Mécaniques et Électromécaniques (ISMME), Matériaux de Construction (MC), Chimie Caoutchouc et Plastique (CCP), l'Industrie Agroalimentaire (IAA), Textile, Confection et Cuir (TCC) et enfin Bois Liège (BLID).

L'ensemble des graphes montre que les différentes variables ont un comportement tendanciel similaire pour toutes les branches d'activité industrielle. De plus, les trois variables enregistrent des pics durant la période de 2001 à 2003. Qui est expliqué par le lancement du premier plan quinquennal 2001/2004, dans lequel de grands investissements ont été lancés, notamment le programme d'un million de logements et le projet de l'autoroute Est-Ouest. La réalisation de tous ces investissements demande des moyens matériels et humains considérables. Pour les satisfaire, l'importation de matières premières ainsi que les équipements nécessaires à la réalisation de ces projets s'est imposé ainsi les besoins en termes de main d'œuvre. La branche chimie et caoutchouc a enregistré une progression plus importante par rapport aux autres branches industrielles. Cela s'explique par la structure des produits exportés largement dominée par les produits dérivés des hydrocarbures tels que la pétrochimie.

II- Le contenu en emploi des échanges des secteurs d'activité industrielle nationale

Le calcul du contenu en emploi des échanges est un chiffrage de l'impact des échanges sur l'emploi, dans la lignée des travaux de Leontief sur les Etats-Unis. Il s'agit, pour le territoire national, du solde comptable des emplois supplémentaires créés par les exportations et des emplois perdus lors d'importations. Le calcul reconstitue un état autarcique de l'économie avec des hypothèses très simplificatrices : la suppression des flux de commerce ne modifie ni les prix, ni les salaires, ni les productivités, pas plus que la demande et la nature des biens.

L'application de la méthode du contenu en emploi des échanges en Algérie permet d'avoir une vue d'ensemble sur l'impact de l'ouverture de l'économie à partir des années 1990 sur la dynamique d'emploi par branches d'activité du secteur industriel. Pour cela, nous allons appliquer la formule telle qu'elle est présentée et utilisée par Hervé Bonnas, Natalie Cortot et Dominique Nivat et Boussida ; Palméro et Roux (Zouhair. M (2010)). Ces auteurs ont tenté de calculer, respectivement, le solde du contenu en emploi des échanges pour les économies française et marocaine. Pour les exportations, l'estimation est obtenue en leur

appliquant le coefficient moyen de contenu en emploi de la production du secteur domestique correspondant. Le coefficient moyen de contenu en emploi de la production du secteur national correspondant est appliqué aux exportations:

$XL_t = \sum_{i=1}^n X_{it} \frac{L_{it}}{Q_{it}}$ où XL_t est le contenu en emploi des exportations (en hommes-année), X_{it} est le flux d'exportation du secteur i , Q_{it} est la production en valeur du secteur i , L_{it} est l'emploi du secteur i . Ce calcul est généralement étendu à l'emploi indirect, en prenant en compte les contenus en emploi des consommations intermédiaires ("effet TES").

Le contenu en emploi des importations correspond aux emplois qui seraient créés si l'on produisait sur le territoire national les biens importés. On suppose pour cela que les biens importés sont de même nature que ceux produits domestiques dans le secteur, et les :

$ML_t = \sum_{i=1}^n M_{it} \frac{L_{it}}{Q_{it}}$, où ML_t est le contenu en emploi des importations, M_{it} est le flux d'importation du secteur i .

Le solde correspond à une estimation de la demande implicite de travail (positive ou négative) créée par le commerce extérieur. Le calcul s'effectue le plus souvent en valeur : tel montant d'importation "remplace" un montant équivalent de production nationale. Il peut aussi s'effectuer en volume.

Les calculs du solde du contenu en emploi des échanges pour l'industrie algérienne sont représentés dans les tableaux et les graphes dessous. (tableaux 1, 2 et 3 et les Graphes 3 : 9).

Les résultats fournis par cette méthode nous indiquent que l'accélération des échanges commerciaux dégrade la situation de l'emploi dans le secteur manufacturier.

L'application de cette méthode donne les résultats représentés dans les tableaux et les graphes au dessous exprimant l'évolution du solde des échanges en emploi dans chaque branche du secteur manufacturier. Le solde en emploi des échanges était négatif pour toutes les branches et durant toute la période. Ces pertes d'emplois sont en grande partie liées aux conditions climatiques défavorables et à l'investissement dans le domaine industriel.

Cette situation défavorable peut s'expliquer par le processus de désindustrialisation enclenché depuis le début des années 1990 avec le Programme d'ajustement structurel (PAS), puis aggravée par la mise en application des accords de libre échange (UE, ZALE).

Les branches TBC et ISMME enregistrent des pertes d'emplois importantes. Cela s'explique par la fermeture des unités de fabrication et de transformation et des textiles et la substitution à l'importation des produits nationaux par des produits importés de la Chine et la Turquie depuis la fin des années 1990. De même pour les autres branches, la situation évolue dans le sens négatif. En effet, la branche IAA, la branche BLPC, CCP et la branche MCCV enregistrent un solde négatif, mais il est de plus en plus faible.

Certes, la méthode de calcul de contenu en emploi des échanges est un moyen important pour mesurer le niveau d'emploi net dans une activité bien déterminée, mais sa validité – en termes de cohérence – pose beaucoup de problèmes. Comme réponse à cette méthode qui se base sur certains fondements hypothétique classiques contestables, la section suivante donne une étude économétrique simple.

III- Analyse économétrique

Plusieurs études utilisent des techniques de régression visant directement la détermination de l'emploi dans les pays les moins développés. Toutefois, les études économiques qui examinent directement l'impact du commerce sur le marché de travail, sont principalement basées sur l'économie des Etats- Unis (Leontief, Wassily W (1954)).

Un modèle statique simple de maximisation de profit est adopté, faisant référence à l'approche de Milner et Wright (1998) selon laquelle ils supposent une fonction Cobb- Douglas de type:

$$Q = A^\gamma K_i^\alpha L_i^\beta \quad (1)$$

Avec: Q est la productivité réelle, K est le stock du capital et L est l'ensemble des unités du travail utilisé dans la production. Les coefficients α et β représentent, respectivement, la part des facteurs capital et travail. Celui de γ caractérise les facteurs qui affectent l'efficacité de la production et i l'indice reflétant le secteur de l'industrie ($i = 1, \dots, N$). Il est à souligner que, comme dans le cas d'Edwards. S (1988), l'emploi dans ce modèle est supposé mobile entre plusieurs secteurs de l'économie.

Ensuite, pour la maximisation de son profit, une firme déploiera des quantités de travail et de capital telles que le revenu marginal du travail est égal au salaire W , et le revenu marginal du capital est égal au coût C . La résolution de ce système permet d'éliminer l'expression du capital dans la fonction de production de la firme:

$$Q = A^\gamma \{(\alpha L_i / \beta) (W/C)\}^\alpha L_i^\beta \quad (2)$$

En mettant en logarithme et en réarrangeant l'équation ci-dessus, on obtient la demande de travail de la firme, et donc de l'industrie, suivante:

$$\ln L_i = \theta_0 + \theta_1 \ln(W/C) + \theta_2 \ln Q_i \quad (3)$$

Où: $\theta_0 = -(\gamma \ln A + \alpha \ln \alpha - \alpha \ln \beta) / (\alpha + \beta)$, $\theta_1 = -\alpha / (\alpha + \beta)$, $\theta_2 = -1 / (\alpha + \beta)$.

Cette équation constitue la base de l'estimation du modèle. En effet, étant donné les données disponibles, l'estimation de l'équation (3), mise en relief dans un panel d'industries appartenant à l'échantillon, peut prendre l'expression suivante:

$$\ln L_{it} = \beta_0 + \theta_1 \ln W_{it} + \theta_2 \ln Q_{it} + \theta_3 X_{it} + u_{it} \quad (4)$$

Où: L_{it} est l'emploi total dans l'industrie i au temps t , W_{it} est le salaire réel moyen dans l'industrie i au temps t (déterminé par rapport à l'indice général de prix)

Q_{it} est la production de l'industrie i au temps t et X_{it} est un vecteur des variables qui affectent la production, β_0 est la constante, u_{it} est le terme d'erreur qui se compose de trois éléments, μ_i est l'effet spécifique de l'industrie, λ_t est l'effet spécifique du temps et v_{it} est le terme d'erreur aléatoire.

$$u_{it} = (\mu_i + \lambda_t + v_{it})$$

S'agissant de l'équation des salaires, elle peut être déterminée par la fonction de l'offre du travail inverse et par d'autres facteurs tels que l'efficacité du salaire, les effets négociation syndicale et les insiders - outsiders. En tenant compte de ses effets, l'équation de salaire prend la forme suivante:

$$\ln W_{it} = \beta_0 + \theta_1 X_{it} + \theta_2 \ln Q_{it} + \theta_3 \ln L_{it} + u_{it} \quad (5)$$

Où: W_{it} , Q_{it} et L_{it} sont précédemment définis et X_{it} sont les variables exogènes.

Dans le modèle ci-dessus, X représente un vecteur des variables (prises individuellement dans le processus de fixation des salaires) qui peuvent être intérieures ou extérieures aux firmes. L'élément important de cette étude est la prise en compte des influences issues de la concurrence étrangère sur les firmes locales et le degré du pouvoir du marché de la firme. Ces effets sont retenus par l'introduction de la part du commerce et du ratio genre (c'est-à-dire, emploi féminins/ emploi masculins) dans l'équation du salaire de Milner et Wright (1998). Cependant étant donné l'insuffisance de données disponibles, nous introduisons trois variables : deux relatives aux échanges : l'effort à l'exportation et le taux de pénétration des importations et une variable relative aux investissements directs étrangers par industrie.

A partir de l'équation (4) et de l'équation (5), nous adoptons trois équations logarithmiques pour estimer les effets de l'ouverture sur l'emploi, les salaires et la productivité apparente du travail dans le cas des industries manufacturières algérienne. Nous estimons les équations suivantes :

$$\ln L_{it} = \alpha + \beta_1 \ln IPPI_{it} + \beta_2 \ln XVA_{it} + \beta_3 \ln MVA_{it} + \beta_4 \ln Q_{it} + \beta_5 \ln W_{it} + u_{it} \quad (6)$$

$$\ln L_{it} = \alpha + \beta_1 \ln IDE_{it} + \beta_2 \ln XVA_{it} + \beta_3 \ln MVA_{it} + \beta_4 \ln Q_{it} + u_{it} \quad (7)$$

$$\ln W_{it} = \alpha + \beta_1 \ln IDE_{it} + \beta_2 \ln XVA_{it} + \beta_3 \ln MVA_{it} + \beta_4 \ln Q_{it} + \beta_5 \ln L_{it} + u_{it} \quad (8)$$

$$\ln PAT_{it} = \alpha + \beta_1 \ln IDE_{it} + \beta_2 \ln XVA_{it} + \beta_3 \ln MVA_{it} + \beta_4 \ln Q_{it} + u_{it} \quad (9)$$

Avec $i = 1$ à 5 , $t = 2001$ à 2012 et u_{it} est le terme d'erreur pour l'industrie i à t .

L_{it} : l'emploi de l'industrie i au temps t .

W_{it} : le salaire réel de l'industrie i à t .

PAT_{it} : la productivité apparente de travail de l'industrie i à t , avec $PAT_{it} = VA_{it} / L_{it}$.

IDE_{it} : les investissements directs étrangers vers l'industrie i à t .

Q_{it} : l'output réel dans l'industrie i à t (en terme de la valeur ajoutée aux prix du marché, prix constants de 2001).

X_{it} : les exportations de l'industrie i au temps t .

M_{it} : les importations de l'industrie i au temps t .

XVA_{it} : l'effort à l'exportation de l'industrie i à t .

MVA_{it} : le taux de pénétration des importations de l'industrie i à t .

$IPPI_{it}$: indice des prix à la production industrielle

Par rigueur économétrique, nous avons procédé à mettre toutes les variables de l'équation en logarithme afin de linéariser leurs évolutions dans le temps.

Les données utilisées dans ce modèle sont des données de panel portant sur des industries manufacturières algériennes durant la période précise.

Dans notre analyse économétrique, nous estimons pour chaque équation : (6), (7), (8) et (9) les quatre modèles économétriques suivants :

- ♦ le modèle à effets fixes : EF (Fixed Effects)
- ♦ le modèle à effets aléatoires : EA (Random Effects)
- ♦ Les moindres carrées ordinaires - Pooling : MCO (Least Squares).

Nos données relatives aux variables de marché du travail ainsi qu'aux variables du commerce extérieur sont issues de l'Office National des Statistiques (ONS) et ministère de l'industrie et des mines. Les données des IDE par industrie étaient obtenues de l'agence nationale de développement de l'investissement (ANDI) et la banque d'Algérie. Nous ne manquerons pas de signaler qu'il aurait été plus intéressant de travailler sur des données couvrant une période plus longue. Ceci nous était impossible faute des données non disponibles à des dates antérieures ou plus récentes et au niveau des industries manufacturières nationales.

III-1 La relation entre les échanges commerciaux dans les différentes branches du secteur industriel et l'emploi

Dans cette sous section nous évaluons la relation entre l'emploi et les autres variables des échanges.

L'équation s'écrit de la manière suivante :

$$\ln L_{it} = \alpha + \beta_1 \ln IPPI_{it} + \beta_2 \ln XVA_{it} + \beta_3 \ln MVA_{it} + \beta_4 \ln Q_{it} + \beta_5 \ln W_{it} + u_{it} \quad (6)$$

Nous avons testé économétriquement la relation entre les échanges commerciaux dans les différentes branches du secteur industriel et l'emploi. On a estimé la variable « emploi » en fonction de deux indices du commerce extérieur à savoir ; la part des importations dans la valeur ajoutée pour chaque secteur (MVA) qui reflète le degré de pénétration des importations (Boussida, 2004; Palmero, 2010) et la part des exportations dans la valeur ajoutée (XVA) qui exprime l'importance des exportations dans l'économie nationale. Pour augmenter le degré explicatif du modèle, nous avons opté pour l'indice des prix à la production industrielle (IPPI). L'élément important de cette étude est la prise en compte des influences issues de la concurrence étrangère sur les firmes locales et le degré du pouvoir du marché de la firme, nous introduisons trois variables : deux relatives aux échanges et ensuite une variable relative aux investissements directs étrangers par industrie.

Cette forme d'équation nous permet de connaître le sens de corrélation entre la variable à expliquer et les variables explicatives. C'est-à-dire la relation entre l'emploi et les autres variables telles que MVA, XVA et IPPI. Une corrélation positive indique qu'il y a une création nette d'emploi en relation avec l'augmentation des exportations et vice versa.

Cette équation va être estimée sur des données en panel des industries nationales de la période 2001 à 2013. Le choix de cette période coïncide avec la mise en œuvre de l'économie de marché et des industries nationales. Nous gardons la même classification de ces industries déjà présentées dans la section précédente de ce chapitre, soit :

1- Industrie sidérurgiques, métallique, mécanique, électrique : ISMMEE

2- Industrie agro-alimentaire : IAA

3- Industrie chimique, caoutchouc, plastique : CCP

4- Industrie de textile, bonneterie et confection : TBC

5- Industrie de matériaux de constructions, céramique et verre : MCCV

6- Industrie du bois, liège papier et cuirs et chaussures : BLPC

Avant la procédure d'estimation en données de panel. Nous testerons en premier lieu la stationnarité des différentes séries selon les trois modèles (avec constante, trend et constante et none). (Réf tableau 5 dans l'annexe)).

Puisque notre variable endogène $\ln L$ est stationnaire, on ne peut pas faire le test de cointégration sur toutes les variables. De ce fait on va faire une estimation du modèle (6) et pour éliminer le problème de stationnarité, nous avons procédé à appliquer une différenciation sur les séries non stationnaires. Notre modèle a estimé deviendra comme suite:

$$\ln L_{it} = \alpha + \beta_1 \Delta \ln IPPI_{it} + \beta_2 \Delta \ln XVA_{it} + \beta_3 \Delta \ln MVA_{it} + \beta_4 \Delta \ln Q_{it} + \beta_5 \ln W_{it} + u_{it} \quad (6)^*$$

Nous estimons cette équation en utilisant trois modèles économétriques : EF, EA et MCO et nous présentons les résultats dans le tableau 7 (annexe). Nous présentons aussi les coefficients de détermination R^2 ainsi que le test d'Hausman (H) qui vérifie l'indépendance entre les variables explicatives et l'effet individuel μ_i , ce qui revient à tester la validité de la spécification en termes de modèle à erreurs composées.

Avant de conclure les résultats finals de ces estimations, il faut effectuer les tests de diagnostic suivant:

- Test d'homogénéité de Fisher

H_0 : modèle pooled (naïf)

H_1 : modèle à effets

$$F^c = \frac{SCR_p - SCR_1}{SCR_1} * \frac{dl(H_1)}{dl(H_p) - dl(H_1)} \quad \text{ou} \quad F^c = \frac{(R_1^2 - R_p^2)/dl(H_1)}{(1 - R_1^2)/dl(H_p) - dl(H_1)}$$

$$dl(H_1) = N - I = 6 - 1 = 5, \quad dl(H_0) = N * T - K = 6 * 12 - 6 = 66$$

Les résultats du test de Fisher (tableau 8 au annexe) nous amènent à rejeter l'hypothèse nulle, celle d'homogénéité interindividuelle, il faut donc privilégier un modèle tenant compte des spécificités individuelles.

- Test d'Hausman

D'après les résultats d'estimation, et plus précisément, les statistiques des tests de Hausman (Tableau 9 au annexe), on constate que les estimations retenues, seront celles des modèles à effets individuels fixes. Le test de Hausman réfute l'hypothèse d'absence de corrélation entre le terme aléatoire et les variables explicatives du modèle. (P-value = 0% < 5%). Les estimateurs du modèle à erreurs composées sont biaisés, il est préférable de retenir ceux du modèle à effet fixe qui sont sans biais.

- Test d'Hétéroscidasticité

Le p value du teste est inférieur au seuil 5% qui indique un hétéroscidasticité dans les estimations de l'équation (6) (tableau 10, annexe), le test d'Hausman montre que le modèle à effets fixes est préféré à celui des effets aléatoires (p value est inférieur à 0.05 donc on rejette

l'hypothèse nulle). Nous pouvons résumer les principaux résultats de l'estimation du modèle à effets fixes dans les points suivants :

D'après les résultats statistiques récapitulés dans le tableau (7), le coefficient de la variable (XVA) est statistiquement significatif à un seuil de 5% avec un signe négatif qui correspond à une perte d'emploi due à l'activité d'exportation, cela peut être expliqué par deux phénomènes :

Le manque d'efficacité et de compétitivité, dans ces branches, encourage un phénomène de substitution Emploi/Capital et la politique de protection caractérisant ces activités dans la période d'étude.

L'accroissement des importations des matériaux de construction pour la réalisation d'un nombre important de projets lancés dans le cadre des deux plans de relance et d'appui à la croissance (2002/2004 et 2005/2009).

Les coefficients de la variable (MVA) sont négatifs indiquant une relation inverse entre les importations et la création d'emploi, ce résultat montre que la majorité des activités sont vulnérables à la concurrence internationale et donc très menacées en termes des pertes d'emplois, mais puisque son coefficient est statistiquement non significatif ces industries n'ont pas été affectées par cette variable.

Nous remarquons aussi que la production des industries et l'indice des prix de production sont de signe positif mais ils sont non significatifs.

Il est à noter que le coefficient de la variable (MVA) qui est de l'ordre de (-0.027) est plus important que le coefficient de la variable (XVA) qui est de l'ordre de (-0,004). Ce résultat s'accorde avec celui obtenu par la méthode du contenu en emploi des échanges, dont lequel nous avons conclu que l'ouverture commerciale est destructrice de l'emploi dans l'ensemble des branches du secteur manufacturier algérien durant la période étudiée.

III-2 Libéralisation commerciale et la structure de l'emploi par industrie

Dans cette deuxième section, nous évaluons l'impact de l'ouverture sur l'emploi dans les industries manufacturières algériennes à travers estimation de l'équation (7) suivante :

$$\text{Ln}L_{it} = \alpha + \beta_1 \text{Ln}IDE_{it} + \beta_2 \text{Ln}XVA_{it} + \beta_3 \text{Ln}MVA_{it} + \beta_4 \text{Ln}Q_{it} + u_{it}$$

Cette équation va être estimée sur des données en panel de cinq industries manufacturières (ISMME, IAA, ICCP, IMCCV, IBLPC) de la période 2004 à 2009. Le choix de ces industries et de cette période est imposé par la non disponibilité des données annuelles des IDE dans les secteurs des activités industrielles

Premièrement, On teste la stationnarité des séries induites dans nos trois modèles des sous sections prochaines (Tableau 11 et tableau 12 au annexe). Toujours par la méthode utilisée dans la procédure du test dans la section précédente.

D'après ces tableaux, nos trois variables endogènes des trois modèles (7), (8) et (9) sont stationnaires de plus les autres variables explicatives sont stationnaires à des degrés différents, de ce fait on ne peut pas appliquer le test de cointégration sur ces variables. Donc on va passer à l'estimation de ces modèles par les mêmes procédures appliquées dans la section précédente

Notre modèle à estimé devient:

$$\text{Ln}L_{it} = \alpha + \beta_1 \text{Ln}IDE_{it} + \beta_2 \Delta \text{Ln}XVA_{it} + \beta_3 \Delta \text{Ln}MVA_{it} + \beta_4 \Delta \text{Ln}Q_{it} + u_{it} \quad (7)^*$$

Les résultats de l'estimation de l'estimation est comme suite (réf tableau 13 au annexe) :

On va faire le diagnostic des résultats obtenus comme suite:

- Test d'homogénéité de Fisher

H_0 : modèle pooled (naïf)

H_1 : modèle à effets

$$F^C = \frac{SCR_0 - SCR_1}{SCR_1} * \frac{dl(H_1)}{dl(H_0) - dl(H_1)} \text{ ou } F^a = \frac{(R_1^2 - R_0^2)/dl(H_1)}{(1 - R_1^2)/dl(H_0) - dl(H_1)}$$

$$dl(H_1) = N - I = 5 - 1 = 4, \quad dl(H_0) = N * T - K = 5 * 6 - 4 = 26$$

Notre conclusion d'après le tableau 14 (annexe) est l'existence des effets inter- individuels et pas un pooling

- Test d'Hausman

Pareille à l'estimation précédente le test d'Hausman au tableau 15 au annexe montre que le modèle à effets fixes est préféré à celui des effets aléatoires (p value est inférieure à 0.05 donc on rejette l'hypothèse nulle).

- Test d'hétéroscidasticité

Dans le tableau 16 au annexe la p value égale à 0 qui signifie l'existence d'une hétéroscidasticité.

Sur cette base, nous pouvons résumer les principaux résultats de l'estimation du modèle à effets fixes dans les points suivants :

Le modèle à effet fixe est significatif (p value de Fisher est égale à 0.0000), avec un fort pouvoir explicatif (R square est 99%). Le coefficient taux de pénétration des importations est significatif au seuil 5% et de signe positif indiquant une corrélation positive entre l'emploi et les importations qui peut être expliqué par l'importation des biens intermédiaires et d'équipements nécessaires à la production. Le coefficient de la variable explicative effort à l'exportation est de signe négatif qui peut être expliqué par la politique de protection caractérisant ces activités dans la période d'étude mais il reste non significatif. La variable IDE est de signe positif et significatif au seuil 5% interprète la relation positive entre l'investissement étranger direct et la création de l'emploi mais avec un effet très faible (0.002) de même pour la production dont cette variable est corrélée positivement et faiblement avec l'emploi.

III- 3 L'ouverture et les salaires par industrie

Nous estimons dans cette nouvelle sous section les effets des flux du commerce et des flux d'IDE sur les salaires dans les industries manufacturières nationales durant la période 2002-2009. Cette estimation est relative à l'équation (8) suivante (Tableau 17 à l'annexe):

$$\ln W_{it} = \alpha + \beta_1 \ln IDE_{it} + \beta_2 \Delta \ln XVA_{it} + \beta_3 \Delta \ln MVA_{it} + \beta_4 \Delta \ln Q_{it} + \beta_5 \ln L_{it} + u_{it} \quad (8)^*$$

Comme la sous section précédente, il faut passer par les tests de diagnostic pour avoir l'estimation la plus appropriée à notre étude comme suite:

- Test d'Homogénéité de Fisher

$$F^C = \frac{SCR_0 - SCR_1}{SCR_1} * \frac{dl(H_1)}{dl(H_0) - dl(H_1)} \text{ ou } F^a = \frac{(R_1^2 - R_0^2)/dl(H_1)}{(1 - R_1^2)/dl(H_0) - dl(H_1)}$$

$$dl(H_1) = N - I = 5 - 1 = 4, \quad dl(H_0) = N * T - K = 5 * 6 - 4 = 26$$

Selon le tableau 18 au annexe suivant F calculée et supérieure à F tabulée donc l'estimation appropriée à notre étude est l'estimation panel

- Test d'Hausman de spécification

Le test d'Hausman dans le tableau 19 au annexe, montre que le modèle à effets fixes est approprié à celui des effets aléatoires.

- Test d'Hétéroscidasticité

Puisque le prob du test de Breusch-Pagan LM (tableau 20) égale à 0.06 indiquant une hétéroscidasticité.

Finalement, nous commentons les principaux résultats de l'estimation du modèle à effets fixes dans les points suivants :

Premièrement, les IDE affectent positivement et significativement mais faiblement (0.0159) les salaires dans les industries manufacturières nationales. Comme pour les effets sur l'emploi, la structure des IDE contribue à cette faible augmentation

Deuxièmement, les exportations présentent un coefficient positif et significatif à 5% et 10%. Ce qui nous permet de dire que les exportations contribuent à l'accroissement des salaires dans les industries manufacturières domestiques. Cette contribution (0.0122) est très faible que celle des importations qui présentent un coefficient positif, plus important (0.14) mais non significatif cela explique que les salaires non pas étaient affecté par le taux de pénétration des importations. Mais il reste due ce résultat coïncide avec l'écart observé entre les salaires dans les industries exportables et les salaires dans les industries importables. Un écart expliqué par les différences de niveaux de qualifications dans les deux groupes d'industries. , les échanges commerciaux de l'Algérie permettent de créer des nouveaux emplois et d'augmenter même légèrement les niveaux des salaires.

Troisièmement, le coefficient positif et significatif de la valeur ajoutée (production) indique que cette dernière affecte positivement et significativement les salaires dans les industries manufacturières nationales. Conformément aux prédictions théoriques, la valeur ajoutée est liée positivement à l'offre de travail et aux salaires.

Quatrièmement, les salaires sont corrélés aussi positivement avec l'offre d'emploi.

III-4 L'impact de l'ouverture et la productivité apparente du travail par secteur d'activité industrielle nationale

Nous estimons dans cette sous section cet impact sur la productivité apparente du travail (PAT). Notre estimation est relative à l'équation (9) suivante :

$$\ln PAT_{it} = \alpha + \beta_1 \ln IDE_{it} + \beta_2 \Delta \ln XVA_{it} + \beta_3 \Delta \ln MVA_{it} + \beta_4 \Delta \ln Q_{it} + u_{it} \quad (9)^*$$

Les résultats de l'estimation sont dans le tableau 21 au annexe :

Nous vérifions les estimations obtenues par les tests de diagnostique utilisés auparavant:

- Test d'homogénéité

D'après le tableau 22 F calculé supérieur au F tabulé, on rejette l'hypothèse nulle, donc l'existence un effet inter individuel.

- Test de spécification d'Hausman

Le test de Hausman montre dans le tableau 23 au annexe, que le modèle à effets fixes est préféré à celui des effets aléatoires.

- Test d'Hétéroscidasticité

Le tableau 24, indique une p value de statistique de Breusch –Pagan inférieur au seuil 10% donc on conclue un hétéroscidasticité

Nous commentons dans ce qui suit les principaux résultats de ce modèle :

Premièrement, les flux d'IDE entrant affectent positivement et d'une manière significative la PAT dans les industries manufacturières nationales. La pénétration des capitaux étrangers semble augmenter la productivité industrielle du pays d'accueil par le biais des externalités technologiques. Cependant, le fait que le coefficient obtenu soit faible (0.0438) peut être expliqué par la faiblesse des IDE en Algérie qui restent orientés vers des industries à faible valeur ajoutée. Dans ces industries, le transfert technologique est faible voire même nul. Par ailleurs, nous enregistrons ces dernières années une nouvelle orientation des IDE en Algérie vers les industries à forte valeur ajoutée. Cette orientation peut faire bénéficier le tissu industriel des externalités technologiques et augmenter la productivité apparente du travail manufacturier algérienne à court et à long terme.

Deuxièmement, les exportations et les importations présentent des coefficients positifs. L'effort à l'exportation augmente d'une manière significative à (5%) la PAT, ceci peut être

expliqué par des multiples facteurs. Les exportations permettent aux firmes de profiter des économies d'échelles, d'augmenter l'efficacité des allocations des ressources et d'augmenter leurs capacités d'absorption des nouvelles technologies. En outre, les exportations se traduisent par des gains d'externalités technologiques positives qui stimulent la productivité industrielle. Des études récentes suggèrent que les niveaux de productivité des firmes exportatrices soient plus élevés que ceux des firmes non exportatrices (Hupman, E. et Krugman, P (1985)).

Par ailleurs, le taux de pénétration des importations augmente lui aussi la productivité du travail. Ce résultat est conforme à la littérature empirique relative au lien entre le commerce et la productivité (Sachs et Shatz (1994), Hine et Wright (1995), Cortes et Jean (1997), Jean et Bontout (1998), etc). Ces études empiriques lient la hausse de productivité à la concurrence étrangère et distinguent deux effets du commerce sur le marché du travail : un effet intersectoriel et un effet intra sectoriel. L'effet intersectoriel est lié à la spécialisation et la réallocation des facteurs de production d'un secteur à un autre. L'effet intra sectoriel du commerce sur la productivité du travail est mesuré au sein des secteurs. La concurrence étrangère qui résulte de l'ouverture commerciale favorise une structure de marché où seules les firmes les plus productives restent actives et les plus mauvaises sont évincées. Généralement, la concurrence renforce la compétitivité et la productivité des secteurs participant aux échanges et expose les firmes aux nouvelles techniques qui peuvent être employées pour améliorer de nouvelles méthodes de production, mais dans notre cas le coefficient est statistiquement non significatif.

Troisièmement, le résultat de notre estimation montre que le coefficient de la production est positif et significatif à 5%. Ce résultat est attendu dans la mesure où améliorer de la production infect positivement la productivité des firmes et adopter facilement les innovations technologiques et ceci selon les théories de croissance endogène et du commerce international (Rama, Martín (1994)) .

Conclusion

Dans cet article nous avons essayé de déduire les réponses du marché du travail algérien à la politique d'ouverture extérieure engagée depuis des années dans ce pays.

Les résultats obtenus à partir de la méthode du contenu en emploi des échanges et de la méthode économétrique montrent clairement que les exportations influent positivement sur la création d'emplois, tandis que les importations le détruisent, dans toutes les branches du secteur manufacturier. Cependant, la comparaison entre le niveau de création et de destruction d'emploi, indique que l'ouverture du marché est destructrice de d'emploi durant la période étudiée. Cela s'explique par la capacité très limitée du secteur industriel à assurer une substitution aux importations.

A partir du modèle de base de Milner et Wright (1998), nous avons estimé trois équations économétriques relatives à l'impact des IDE et des échanges extérieurs sur l'emploi, les salaires et la productivité apparente du travail dans le cas des industries manufacturières nationales. Les résultats de nos estimations varient selon le modèle économétrique utilisé : effet fixe, effet aléatoire et moindres carrés ordinaires.

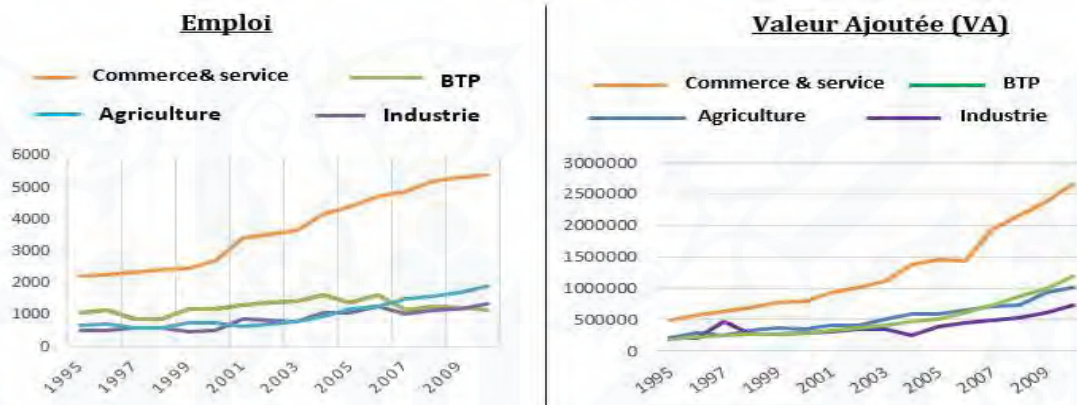
Les résultats de l'équation emploi confirment la relation positive et significative entre les IDE, les exportations sur l'emploi dans les industries manufacturières nationales mais elle reste faible. Par ailleurs, les résultats de l'estimation de l'équation des salaires montrent un impact positif mais faible des IDE sur les salaires dans les industries manufacturières. De même, les flux d'échange exercent un effet positif sur les salaires. Les exportations contribuent à l'accroissement des salaires dans ces industries (Rainelli.M 2003).

Après avoir évalué les répercussions de l'ouverture sur l'emploi et les salaires, nous avons testé l'impact sur la productivité apparente du travail. Les résultats de nos estimations montrent un effet positif mais faible des IDE sur la productivité du travail.

Ces résultats nous montrent que l'Algérie n'a pas su valoriser les bienfaits théoriques potentiels de l'ouverture économique sur l'emploi et la productivité du travail. Deux phénomènes peuvent être évoqués ; en premier, la dépendance croissante aux importations et la perte accrue des emplois dans le secteur manufacturier, sont les conséquences les plus plausibles du processus de désindustrialisation de l'économie algérienne ; en second, la spécificité de l'économie algérienne fondée sur les richesses minières (hydrocarbures) défavorise toutes tentatives de développement industriel.

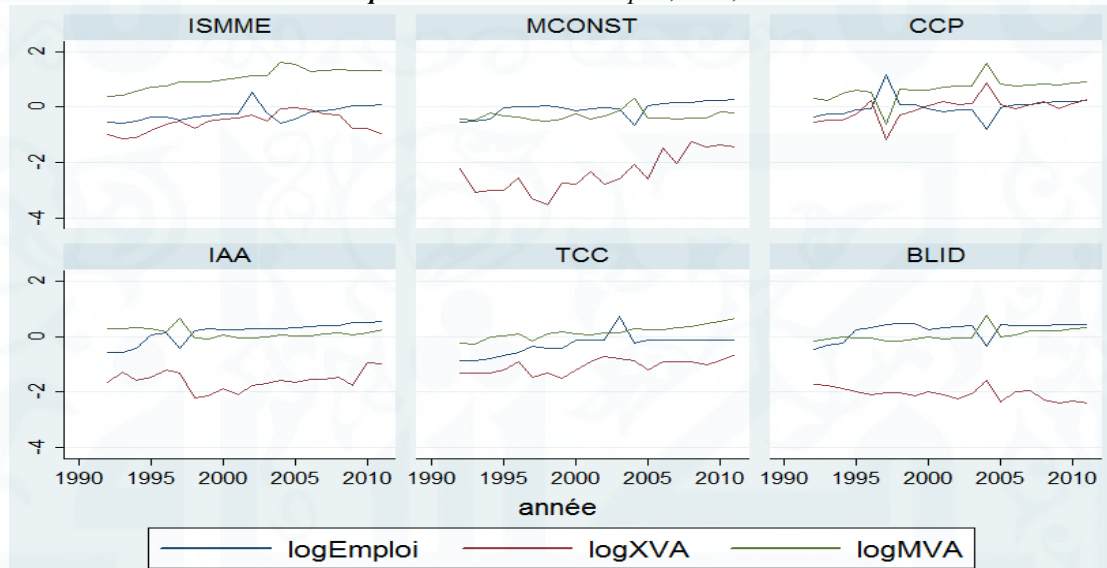
Annexe :

Graph 1 : Variation comparée entre l'emploi et la valeur ajoutée (1995 - 2012) des principaux secteurs d'activité nationale



Source: office nationale des statistique ONS

Graph 2: Evolution de l'emploi, XVA, MVA



Source: Sur la base des données de l'ONS

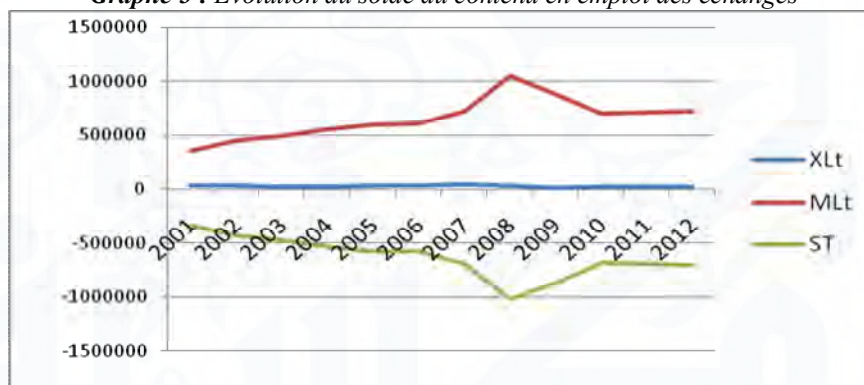
Tableau 1: le solde du contenu en emploi des échanges.

ann	XLt	MLt	ST
2001	28273,2487	362009,788	333736,53-
2002	30084,7035	455437,824	-425353,12
2003	23942,0146	496105,269	-472163,25
2004	25338,7212	562488,827	-537150,10
2005	27961,4878	598760,639	-570799,15

2006	33738,801	611531,805	-577793,00
2007	38944,6374	729304,365	-690359,72
2008	32094,3442	1045679,98	-1013585,6
2009	15592,8368	881207,095	-865614,25
2010	21600,9503	700846,532	-679245,58
2011	24268,8914	717404,486	-693135,59
2012	23856,0837	725555,211	-701699,12

Source: calcul de l'auteur a partir des données de ONS

Graph 3 : Evolution du solde du contenu en emploi des échanges



Source: depuis le tableau 1

Tableau 2 : Le solde du contenu en emploi par secteur d'activité industrielle (IAA, ISMMEE)

ann	ISMMEEX	ISMMEEM	SISMMEE	AAX	AAM	SAA
2001	9387,11122	254839,0893	-245451,9	116,744168	13370,2292	-13253,48
2002	11554,3693	323002,6182	-311448,2	267,056191	13959,7607	-13692,70
2003	6600,23888	345563,5544	-338963,3	306,517899	14864,0633	-14557,54
2004	8129,92243	404799,9566	-396670,0	442,641929	19860,9681	-19418,32
2005	11326,508	444185,968	-432859,4	388,687751	18820,19	-18431,50
2006	18614,5018	453356,7469	-434742,2	499,619541	19805,795	-19306,17
2007	17204,8555	543729,5838	-526524,7	500,62243	23772,7484	-23272,12
2008	12813,1592	827327,797	-814514,6	575,778138	26676,3993	-26100,62
2009	3946,89773	707162,5054	-703215,6	319,153053	24690,0944	-24370,94
2010	3864,29124	505836,5037	-501972,2	1895,99684	26105,0329	-24209,03
2011	2433,90659	495800,0103	-493366,1	1829,46123	34576,9754	-32747,51
2012	1569,57002	488128,6452	-486559,0	1497,41269	33410,5403	-31913,12

Source: calcul de l'auteur a partir des données de ONS

Tableau 3 : Le solde du contenu en emploi par secteur d'activité industrielle (CCP, TBC)

ann	CCPX	CCPM	SCCP	TBCX	TBCM	STBC
2001	17828,887	54832,67372	-37003,78	107,482766	4280,24081	-4172,7580
2002	17232,8778	75932,85891	-58699,98	90,428462	5351,37851	-5260,9500
2003	16005,1965	85526,04143	-69520,84	87,2167357	4953,10571	-4865,8889
2004	15798,4714	89623,9334	-73825,46	102,976222	5268,89804	-5165,9218
2005	15348,1299	91449,99792	-76101,86	73,2925871	6033,93278	-5960,6401
2006	13182,4278	89295,57645	-76113,14	115,822498	5569,03054	-5453,2080

2007	20144,9575	100188,1976	-80043,24	201,651642	6960,45574	-6758,8041
2008	16853,6945	126378,3479	-109524,6	93,912124	7693,82737	-7599,9152
2009	10007,9086	77391,33508	-67383,42	49,8838012	10256,7436	-10206,859
2010	14319,4909	82650,97818	-68331,48	69,9856974	12413,0363	-12343,050
2011	18409,3139	94599,44741	-76190,13	17,6070671	15219,7679	-15202,160
2012	19591,6768	97148,61361	-77556,93	9,83210931	19687,3678	-19677,535

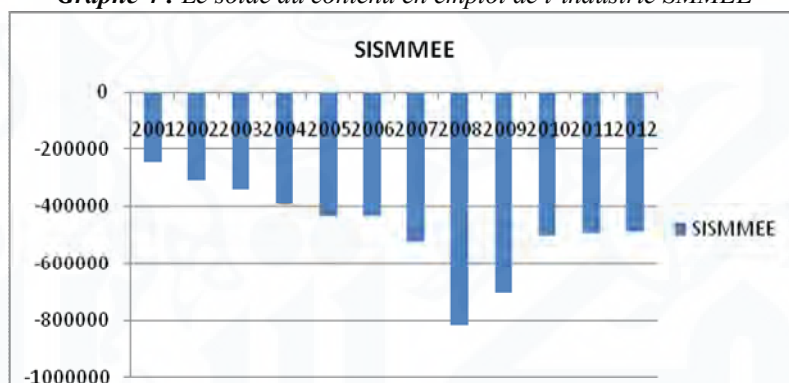
Source: calcul de l'auteur a partir des données de ON

Tableau 4 : Le solde du contenu en emploi par secteur d'activité industrielle (MCCV, BLPC)

ann	MCCVX	MCCVM	SMCCV	BLPCX	BLPCM	SBLPC
2001	99,6523992	10535,63202	-10435,979	733,371187	24151,923	-23418,551
2002	46,2143134	11559,81297	-11513,598	893,757418	25631,3942	-24737,636
2003	53,3228276	18030,15189	-17976,829	889,521802	27168,3522	-26278,830
2004	38,5523532	11989,57058	-11951,018	826,156815	30945,4999	-30119,343
2005	51,0212647	9453,151782	-9402,1305	773,848272	28817,3983	-28043,55
2006	733,094488	9724,933015	-8991,8385	593,334815	33779,7231	-33186,388
2007	218,818971	9407,898937	-9189,0799	673,731355	45245,4808	-44571,749
2008	1230,8913	9333,225531	-8102,3342	526,908955	48270,3787	-47743,469
2009	903,371531	11061,77519	-10158,403	365,622081	50644,641	-50279,018
2010	983,062984	16629,64945	-15646,586	468,122593	57211,3317	-56743,209
2011	691,143853	15483,35017	-14792,206	887,458791	61724,935	-60837,476
2012	570,100445	16187,63789	-15617,537	617,491624	70992,4062	-70374,914

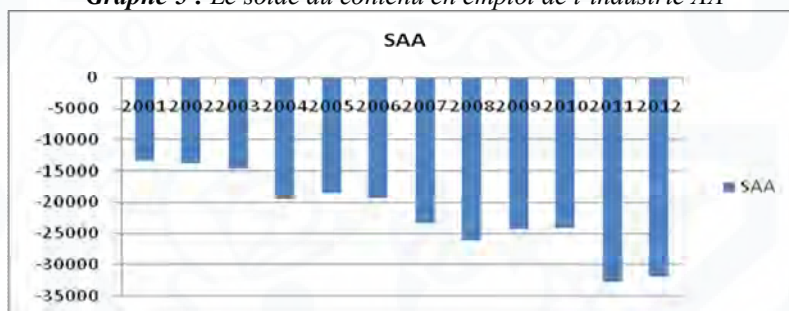
Source: calcul de l'auteur a partir des données de ONS

Graph 4 : Le solde du contenu en emploi de l'industrie SMME



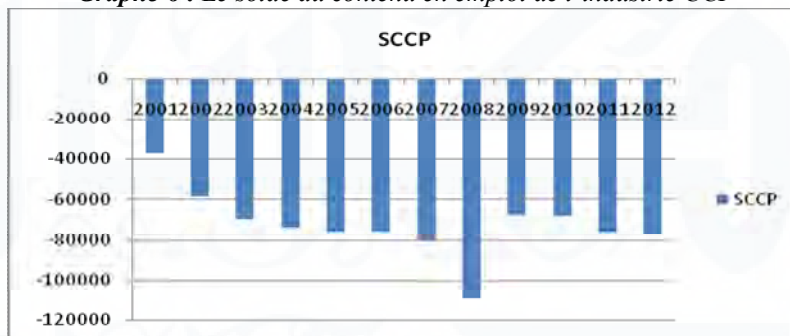
Source: depuis le tableau 2

Graph 5 : Le solde du contenu en emploi de l'industrie AA



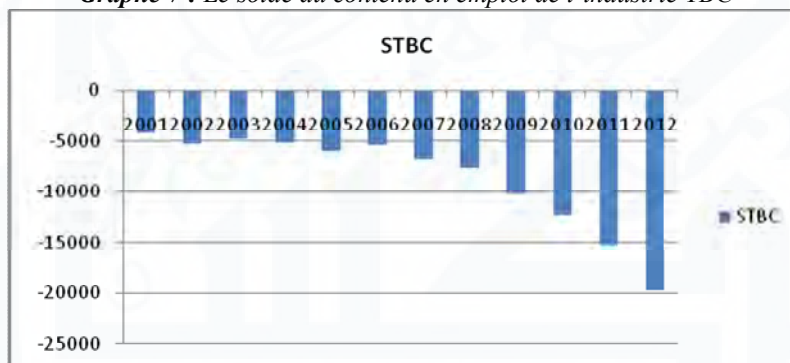
Source: depuis le tableau 2

Graphe 6 : Le solde du contenu en emploi de l'industrie CCP



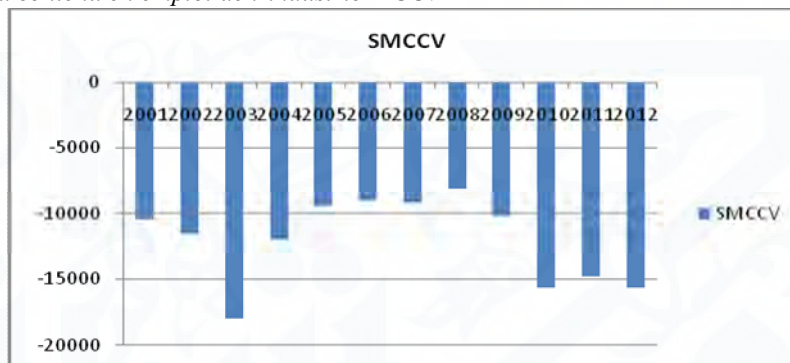
Source: depuis le tableau 3

Graphe 7 : Le solde du contenu en emploi de l'industrie TBC



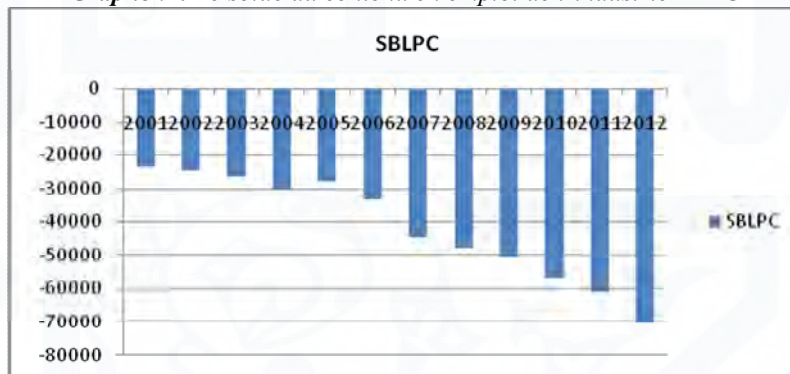
Source: depuis le tableau 3

Graphe 8 : Le solde du contenu en emploi de l'industrie MCCV



Source: depuis le tableau 4

Graphe 9 : Le solde du contenu en emploi de l'industrie BLPC



Source: depuis le tableau 4

Tableau 5 : Test de Stationnarité

Variable		(LLC) Level 1 ^{ère} dif		IPS Level 1 ^{ère} dif		ADF Level 1 ^{ère} dif	
LnL	M1	-0.24586 (0.0429)		-3.13359 (0.0009)		32.3427 (0.0012)	
	M2	-1.36170 (0.0866)		-2.66420 (0.0039)		28.4616 (0.0047)	
	M3	2.06816 (0.9807)				1.21652 (1.0000)	
LnMVA	M1	1.74293 (0.9593) -2.44359 (0.0073)	-7.29831 (0.0000) -8.78190 (0.0000) -5.89084 (0.0000)	2.73066 (0.9968) 0.00270 (0.5011)	-3.86844 (0.0001) -4.09640 (0.0000)	8.16636 (0.7720) 17.3412 (0.1372) 3.66077 (0.9888)	38.6027 (0.0001) 46.4057 (0.0000) 57.2153 (0.0000)
	M2						
	M3						
LnXVA	M1	-0.70526 (0.2403) -1.75384 (0.0397)	-7.07160 (0.0000) -5.54385 (0.0000) -8.82175 (0.0000)	0.46430 (0.6788) 0.89497 (0.8146)	-5.37315 (0.0000) -2.12894 (0.0166)	11.0655 (0.5233) 7.88766 (0.7938) 10.8802 (0.5392)	47.9364 (0.0000) 25.1708 (0.0140) 75.0209 (0.0000)
	M2						
	M3						
LnIPPI	M1	-2.02123 (0.0216) -0.92241 (0.1782)	-3.12262 (0.0009) -6.79963 (0.0000) -3.38795 (0.0004)	1.26295 (0.8967) 0.88909 (0.8130)	-1.75122 (0.0400) -1.83296 (0.0334)	5.59013 (0.9353) 7.84229 (0.7973) 0.72951 (1.0000)	25.2286 (0.0138) 30.7246 (0.0022) 33.0408 (0.0010)
	M2						
	M3						
LnQ	M1	1.84193 (0.9673)	-4.22524 (0.0000)	2.08620 (0.9815)	-2.35660 (0.0092)	13.5709 (0.3289)	26.5501 (0.0090)
	M2	-1.58943 (0.0560)	-6.61495 (0.0000)	0.47468 (0.6825)	-2.40788 (0.0080)	7.94664 (0.7893)	31.4974 (0.0017)
	M3	3.16091 (0.9992)	-2.69749 (0.0035)			0.61359 (1.0000)	32.2432 (0.0013))
LnW	M1	1.76874 (0.0165)		3.18791 (0.0093)		3.44087 (0.0086)	
	M2	-3.32700 (0.0004)		-1.40123 (0.0306)		19.3890 (0.0496)	
	M3						

Source: Calculé de l'auteur par logiciel Eviews9

Tableau 7 : Résultats des estimations de l'équation (6)*

	Méthode MCO-pooling	Effets fixes	Effets aléatoires
C	0.7882 (0.0000)	4.0556 (0.0000)	0.7882 (0.0000)
Δ LNMA	-0.0184 (0.9156)	-0.0270 (0.9210)	-0.0184 (0.3743)
Δ LNMA	0.0358 (0.3124)	-0.0048 (0.0274)	0.0358 (0.0000)
Δ LNQ	-0.0104 (0.9685)	0.0154 (0.6383)	0.023512 (0.0000)
LNW	0.8879 (0.0000)	0.1132 (0.0000)	0.8879 (0.0000)
Δ LNPPPI	1.6764 (0.0156)	0.0072 (0.9343)	0.0104 (0.0403)
R-squared	0.9116	0.9988	0.9116
Prob(Fisher)	0.0000	0.0000	0.0000

Source: Out put d'Eviews 9

Tableau 8 : Résultat du test d'homogénéité de Fisher

F-statistique	F tabulé	p value
870	2.37	H_1

Source: Calcule de l'auteur

Tableau 9 : Test de spécification d'Hausman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4184.91373	5	0.0000

Source: Out put d'Eviews

Tableau 10 : Test d'hétéroscidasticité de Breusch-Pagan

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: EQ07			
Periods included: 11			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 66			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	49.14792	15	0.0000
Pesaran scaled LM	6.234528		0.0000
Bias-corrected scaled LM	5.934528		0.0000
Pesaran CD	2.015806		0.0438

Source: out put d'Eviews

Tableau 11 : Test de stationnarité des variables

Variable		(LLC) Level 1 ^{ère} dif		IPS Level	1 ^{ère} dif	ADF Level 1 ^{ère} dif	
LnL	M1	-8.81998 (0.0000)		-3.52630 (0.0002)		28.0856 (0.0005)	
	M2	-37.4773 (0.0000)		-3.54497 (0.0002)		33.1788 (0.0003)	
	M3	4.71908 (1.0000)				0.33386 (1.0000)	
LnMVA	M1	-6.65124 (0.0000)	-4.80795 (0.0000)	-1.64851 (0.0496)	-2.30587 (0.0106)	16.8416 (0.0318)	19.6094 (0.0332)
	M2	-5.75623 (0.0000)	-8.29287 (0.0000)	-0.16492 (0.04345)	-0.70411 (0.0407)	12.0024 (0.2849)	10.6439 (0.0227)
	M3	2.35290 (0.9907)	-5.42004 (0.0000)			1.88612 (0.9843)	30.9846 (0.0001)
LnXVA	M1	-2.00142 (0.0227)	-13.4996 (0.0000)	0.24243 (0.5958)	-3.94071 (0.0000)	5.66885 (0.6843)	21.2684 (0.0065)
	M2	-7.42673 (0.0000)	-27.1881 (0.0000)	-0.17303 (0.4313)	-1.69958 (0.0446)	12.6205 (0.2457)	16.0537 (0.0681)
	M3	-1.69353 (0.0452)	-5.71112 (0.0000)			12.1611 (0.1442)	29.3665 (0.0003)

LnIPPI	M1	-1.33192 (0.0914)	-1.36188 (0.0066)	1.47231 (0.9295)	-0.25496 (0.0394)	3.34912 (0.9720)	7.95848 (0.0329)
	M2	-1.09778 (0.1362)	18.6657 (0.0000)	0.81896 (0.9736)	7.85991 (0.0040)	2.33713 (0.9930)	12.6699 (0.0227)
	M3	5.35063 (1.0000)	-1.93068 (0.0268)			0.28969 (1.0000)	12.2020 (0.0218)
LnQ	M1	1.63618 (0.9491)	0.16260 (0.0466)	2.60162 (0.9954)	-0.37409 (0.0352)	4.31340 (0.8278)	10.8651 (0.0295)
	M2	-0.46809 (0.3191)	-1.89019 (0.0294)	0.46953 (0.6807)	0.50470 (0.0493)	7.79995 (0.4533)	5.61389 (0.0466)
	M3	5.25413 (1.0000)	-1.03054 (0.0114)			0.24208 (1.0000)	22.5003 (0.0127)
LnW	M1	-0.26216 (0.0366)		1.84814 (0.0477)		1.82164 (0.0490)	
	M2	-2.64060 (0.0041)		-0.66914 (0.0483)		4.65165 (0.0132)	
	M3						
LnPAT	M1	0.0204 (0.0204)		0.59714 (0.0248)		11.5188 (0.0386)	
	M2	-4.77622 (0.0000)		-0.21159 (0.0508)		-7.66053 (0.0062)	
	M3	8.16506 (1.0000)				14.5052 (0.0512)	
LnIDE	M1	-12.8008 (0.0000)		-2.08703 (0.0184)		21.2624 (0.0193)	
	M2	-5.21068 (0.0000)		-0.14635 (0.0418)		9.48049 (0.0334)	
	M3	-16.2353 (0.0000)				37.5731 (0.0000)	

Source: Calculé de l'auteur par logiciel Eviews9

Tableau 12 : Résultats des tests de stationnarité

Variables	Stationnaire Level	Stationnaire 1ere difference
LnL	X	
LnMVA		X
LnXVA		X
LnIPPI		X
LnQ		X
LnIDE	X	
LnW	X	
LnPAT	X	

Source: Calculé de l'auteur

Tableau 13 : Résultats d'estimation de l'équation (7)*

	Méthode MCO- pooling	Effets fixes	Effets aléatoires
C	4.5598 (0.0000)	4.6041 (0.0000)	4.5598 (0.0000)
ALNMVA	0.7892 (0.2558)	0.0490 (0.0468)	0.7892 (0.0000)
ALNXVA	0.0224 (0.8600)	-0.0100 (0.3762)	0.0224 (0.0273)
ALNQ	0.6300 (0.4590)	0.0784 (0.0243)	0.6300 (0.0000)
LNIDE	-0.0881 (0.0790)	0.0027 (0.0516)	-0.0881 (0.0000)
R-squared	0.1733	0.9962	0.1733
P Value (F)	0.4073	0.0000	0.4073

Source: calculé de l'auteur à l'aide du logiciel Eviews 9

Tableau 14 : Résultat du test d'homogénéité de Fisher

<i>F</i> -statistique	<i>F</i> tabulé	<i>p</i> value
2057	2.37	H_1

Source: Calcul de l'auteur

Tableau 15: Le test d'Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3533.518872	5	0.0000

Source: calcule de l'auteur

Tableau 16 : Le test d'hétéroscidasticité de Breusch-Pagan

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	9.469735	10	0.4882
Pesaran scaled LM	-1.236605		0.2162
Bias-corrected scaled LM	-1.861605		0.0627
Pesaran CD	-1.151546		0.2495

Source: out put
Tableau 17 :d'Eviews
Résultats

d'estimation de l'équation (8)*

	Méthode MCO- pooling	Effets fixes	Effets aléatoires
C	0.0150 (0.9422)	-5.3250 (0.0275)	0.0081 (0.9797)
ALNMVA	-0.0898 (0.5291)	0.1474 (0.2632)	0.0797 (0.5817)
ALNXVA	0.0331 (0.2055)	0.0122 (0.0575)	0.0147 (0.5517)
ALNQ	0.2910 (0.1032)	0.4084 (0.0096)	0.4190 (0.0166)
LNIDE	0.0233 (0.0361)	0.0159 (0.0540)	0.0207 (0.0418)
LNL	0.9149 (0.0000)	2.0724 (0.0005)	0.9150 (0.0000)
R-squard	0.9619	0.9849	0.9170
P Value (F)	0.0000	0.0000	0.0000

Source: out put d' Eviews

Tableau 18 : Résultat du test d'homogénéité de Fisher

<i>F</i> -statistique	<i>F</i> tabulé	<i>p</i> value
2057	2.37	H_1

Source: Calcul de l'auteur

Tableau 19 : Résultat test d'Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	156.370538	5	0.0000

Source: out put d'Eviews9

Tableau 20 : Résultat de test d'hétéroscidasticité

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: EQ14			
Periods included: 5			
Cross-sections included: 5			
Total panel observations: 25			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	9.379405	10	0.0654

Source: out put d'EvIEWS9

Tableau 21 : Résultats d'estimation de l'équation (9)*

	Méthode MCO- pooling	Effets fixes	Effets aléatoires
C	0.6785 (0.0000)	0.0998 (0.2970)	0.6785 (0.0000)
$\Delta \text{LN} \text{MVA}$	-0.6129 (0.0000)	0.1708 (0.3517)	-0.6129 (0.0000)
$\Delta \text{LN} \text{XVA}$	0.2650 (0.0001)	0.0629 (0.0413)	0.2650 (0.0000)
$\Delta \text{LN} \text{Q}$	0.7605 (0.1636)	0.1282 (0.0395)	0.7605 (0.0000)
LNIDE	0.0366 (0.2853)	0.04380 (0.0029)	0.0366 (0.0005)
R-squared	0.7865	0.9881	0.7865
P Value (F)	0.0000	0.0000	0.0000

Source: out put d'evIEWS

Tableau 22 : Résultat du test d'homogénéité

F-statistique	F tabulé	p value
2057	2.37	H_1

Source: Out put d'EvIEWS

Tableau 23 : Test d'Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: EQ25			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	272.441640	4	0.0000

Source: Out put d'EvIEWS

Tableau 24 : Test de Breusch-Pagan LM

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: EQ04			
Periods included: 6			
Cross-sections included: 5			
Total panel observations: 30			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	16.87016	10	0.0773
Breusch-Pagan scaled LM	1.536214		0.1245
Bias-corrected scaled LM	1.036214		0.3001
Breusch-Pagan CD	2.478449		0.0132

Source: out put d'EvIEWS9

Bibliographie

- Boussida. S (2004), *Ouverture commerciale et emploi : cas des industries manufacturières tunisiennes*, Working paper, Tunisie, pp21-33
- Hpmann, E. et Krugman, P (1985), *Market Structure and Foreign Trade*, The MIT Press, Cambridge, Mass.
- Leontief, Wassily W (1954), “*Domestic production and foreign Trade the American Capital position Re examined*” *Economic International*, n°1, pp. 3-32.
- Melner, C. et Wright, P (1998) “*Modelling labour market adjustment to trade liberalisation in an industrializing economy*” *Economic Journal*, Vol.108, pp. 509-528.
- Palméro. S (2010). N. Roux , *dynamique sectorielle et création d’emploi au Maroc*, l’Année du Maghreb, n° 06, pp 13-15
- Rainelli.M (3eme édition 2003), *la nouvelle théorie du commerce international*, collection Reppert, la découverte, Paris
- Rama, Martin (1994) “*The labour market and trade reform in manufacturing.*” In: M. Connolly, and J. de Melo (eds.), *The Effects of Protectionism on a Small Country: The Case of Uruguay*. World Bank Regional and Sectoral Studies, Washington, DC.
- Wood, A (1991) “*How much Does trade with the south affect workers in the North?*” *World Bank research Observer*. Vol. 6 (1), pp.19.36.
- Wood, A (1994.) “*North-South trade, employment and inequality.*” *Changing fortunes in skill-driven world*. Oxford: Clarendon Press.
- Wood A (1995) “*How trade hurt unskilled Labor*” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 9 (3), pp.57-80.
- Zouhair. M (2010), *l’impact de l’ouverture commerciale sur le marché du travail dans les pays en voie de développement : cas de la Tunisie*, domain stic.educ. Université Paris-Est, 2010, pp 30-31)

La relation de la gestion des risques financiers et la gouvernance des banques

-Cas de la banque société générale Algérie-

Barkat Sara

University mohamed khider ; Biskra

Barkat.sara@gmail.com

The relationship between financial risk management and bank governance

..Case of the bank general society Algeria..

Barkat Sara

University of mohamed khider ; Biskra - Algeria

Received: 02 Feb 2017

Accepted: 14 May 2017

Published: 30 June 2017

Résumé:

La gestion des risques est sans doute le premier domaine dans lequel les directions générales, les conseils d'administration et leurs comités d'audit, les professionnels de l'audit et du contrôle interne doivent renforcer leur expertise, améliorer leurs outils et travailler ensemble de manière plus efficace, différentes stratégies de gestion des risques peuvent être mises en place selon qu'on décide d'éviter le risque, de l'accepter, de le réduire ou bien de le transférer.

le respect des prescriptions légales et réglementaires, telles que l'accord de Bâle 1,2,3, constituera également à l'avenir l'une des principales tâches de la gestion des risques.

En effet le présent document préconise que la gestion des risques soit considérée comme une composante essentielle de la gouvernance des banque .

Mots clé : *la gestion des risques ,la gouvernance, les réglementations prudentielles*

JEL classification : D8

Abstract:

Risk management is the first area in which the General Directorates, Administration council, And their audit committees, Audit professionals and internal control must strengthen their expertise, Improve their tools and work together more effectively, Different risk management strategies can be put in place according to the decision to avoid the risk, to accept it, to reduce it or to transfer it.

The respect of Legal requirements and regulations, Such as: the Basel 1, 2, 3, will be also in the future one of the main tasks of Risk Management.

Actually, this study concluded that risk management was considered as an essential component Of Bank Governance.

Key words: *Risk management, the governance, Prudential regulations.*

JEL classification : D8

Introduction:

Il existe de nombreux types de risques, risque juridique, risque financier, risque opérationnel ... Tous n'ont pas le même impact sur la banque et tous n'arrivent pas à la même fréquence. Une bonne gestion des risques rend une banque plus stable et permet de nombreux avantages tels qu'une meilleure image médiatique ou encore une confiance accrue des actionnaires.

la prise en compte de la gestion des risques est désormais un point incontournable et primordial dans le cadre d'une saine gouvernance de l'institution financière. Une gestion des risques appropriée identifie les principaux risques, les évalue, les quantifie, les contrôle, les atténue et en assure un suivi rigoureux. La gestion du risque est, à l'évidence, l'un des éléments les plus fondamentaux du gouvernement d'entreprise de toute organisation.

la problématique de cette étude peut se résumer comme suivant :

Quel est le rôle de l'application des réglementations prudentielles de la gestion des risques dans l'amélioration de la gouvernance au sein des banques ?

Et on va traiter cette problématique à partir des points suivants :

1. *Risque et gestion des risques.*
2. *Réglementation prudentielle internationale.*
3. *La gouvernance et la gestion du risque*
4. *Cas de la banque société général Algérie .*

I. Risque et gestion des risques**1. Définition du risque**

Il est très difficile de définir de façon générale la notion de risque.

Le risque désigne un danger bien identifié, associé à l'occurrence à un événement ou une série d'événements, parfaitement descriptibles, dont on ne sait pas s'ils se produiront mais dont on sait qu'ils sont susceptibles de se produire dans une situation exposante.¹

2. Typologie des risques

Voici une liste non exhaustive des différents risques que peut rencontrer un établissement financier:²

➤ *Risque de crédit : Risque résultant du fait qu'un partenaire n'est pas en mesure de respecter ses obligations contractuelles en raison de problèmes financiers ou autres.*

-Risque de défaillance ;

-Risque de dégradation de la valeur de la créance ;

➤ *Risque de marché : le risque de voir la capacité de l'organisation à atteindre ses objectifs compromise par les fluctuations de la valeur marchande des actifs détenus.*

-Risque de taux d'intérêt.

-Risque de change.

-Risque de modèle.

➤ *Risque opérationnel : le risque découlant d'une large gamme de défaillances administratives possibles: systèmes inadéquats, défauts administratifs, mécanismes de contrôle défectueux, fraude, détournement d'actifs ou erreur humaine*

-Risque de désastre

- Risque de fraude
- Risque de traitement
- Risque technologique
- Risque juridique

➤ *Risque de liquidité : le risque qu'une transaction ne puisse être effectuée aux conditions dominantes du marché suite à un volume de marché insuffisant ou à l'incapacité à trouver un acheteur ou à effectuer physiquement une vente à bref délai.*

➤ *Risque stratégique*

3. Gestion des risques

1. Définition

la gestion du risque devrait consister à identifier, mesurer, maîtriser ou minimaliser les risques dans les systèmes et les processus concernés et ce, à un niveau conforme à "l'appétit pour le risque" de l'organisation ou à sa capacité à absorber le risque, à le maîtriser ou à en accepter les conséquences.³

2. Les objectifs de la gestion des risques :

La gestion des risques vise à la réalisation de quatre objectifs:⁴

- *Assurer la pérennité de l'établissement.*
- *Elargir le control interne du suivi des performances au suivi des risques associés.*
- *Faciliter la prise de décision pour les opérations nouvelles et permettre de les facturer aux clients.*
- *Rééquilibrer le portefeuille de l'établissement, sur la base des résultats et des effets de diversification.*

3. Les étapes de la gestion des risques :

La gestion des risques est bien évidemment un processus à mener suivant trois étapes successives :⁵

1. L'identification des risques :

Les risques dont les conséquences seraient intolérables pour l'entreprise doivent être identifiés et traités en priorité. Au niveau de cette phase, il convient alors de poser un certain nombre de questions :

- *Quels sont les objectifs fondamentaux, c'est-à-dire ceux dont l'atteinte garantit la pérennité, voire le développement de l'entreprise ?*
- *Quelles sont les ressources qui permettent aujourd'hui d'atteindre ces objectifs ?*
- *Quelles seraient les conséquences de l'indisponibilité de chacune de ces ressources ?*
- *Quelles sont les sources de risques pouvant affecter ces ressources ?*

2. Traitement des risques :

Traiter un risque, c'est prendre des dispositions permettant:

- *D'abord de réduire le risque afin de diminuer la probabilité ou la gravité des dommages associés.*
- *Puis de financer les conséquences résiduelles du risque : par le biais d'une panoplie d'instruments de quatre types :*

- *Instruments techniques : détecteurs, sauvegarde informatique, stockages cloisonnés,*

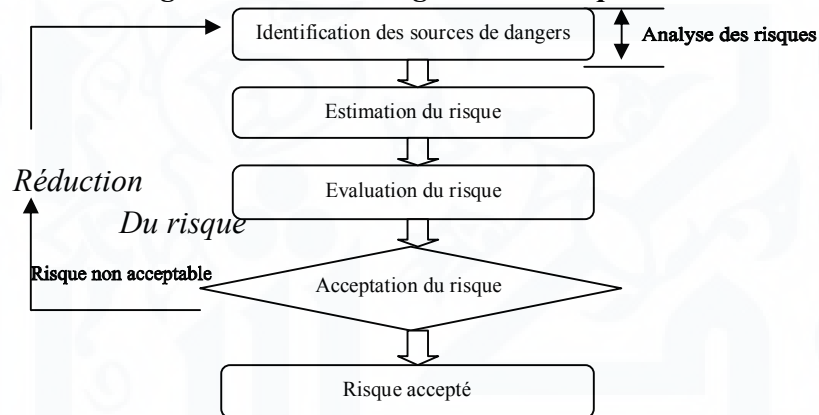
...

- Instruments d'organisation : procédures opératoires, consignes de sécurité, ...
- Instruments juridiques : clauses contractuelles de limitation de responsabilités, contrats de travail, ...
- Instruments financiers : provisions pour risques, swaps, futures, lignes de crédits, ...

3. Acceptation des risques :

La définition des critères d'acceptabilité du risque est une étape-clé dans le processus de gestion du risque dans la mesure où elle va motiver la nécessité de considérer de nouvelles mesures du risque. Ce processus peut être schématisé comme suit :

Fig. 1 : Processus de gestion du risque



Source: Christopher D. Daykin, *Gouvernance financière et gestion des risques par les institutions de sécurité sociale*, Op.Cit, P8

4. Atténuations des risques

Lorsque le plan de gestion du risque est établi, l'étape suivante consiste à mettre en œuvre les mesures d'atténuation du risque, en particulier celles qui concernent l'élimination, le transfert ou la transformation des risques.

- ✓ **Supprimer:** Eliminer le risque par des mesures de contrôle
- ✓ **Transférer:** Déplacer contractuellement le risque d'une partie vers une autre.
- ✓ **Transformer:** Maîtriser le risque en modifiant sa nature en vue de l'atténuer ou de le rendre plus intrinsèquement gérable.

Un processus de suivi approprié devrait aussi être mis en place, tant pour évaluer l'efficacité de l'atténuation du risque et des mesures de contrôle que pour assurer une surveillance attentive des risques qui sont maintenus ("tolérés") dans l'organisation.

Les conclusions du processus de suivi devraient être soumises à un examen régulier par l'organe directeur afin que celui-ci soit en mesure de certifier, dans le rapport et les comptes annuels de l'institution, que celle-ci a mis en place des mécanismes appropriés pour surveiller le risque et veiller à ce que les risques soient correctement pris en charge et gérés.⁶

II. Réglementation prudentielle internationales

1. De Bâle I à Bâle II

Face à la montée des risques bancaires, les autorités internationales, en l'occurrence le Comité de Bâle, ont pour finalité la stabilité du système financier et le développement économique. Le comité de Bâle ne manque pas d'approuver que la gouvernance bancaire est nécessaire pour assurer la solidité du système financier et par voie de conséquence l'éclosion du développement économique. Ce comité a mis en place des normes internationales de supervision bancaire, où les banques sont tenues de les respecter pour garantir leur liquidité et leur solvabilité au regard de leur clientèle. Parmi ces normes, on trouve le ratio « Cooke », remplacé par le ratio « McDonough ».⁷

1.1 L'accord de Bâle I : Le ratio Cooke

Le ratio Cooke, définit le montant des fonds propres minimum que doit posséder une banque en fonction du risque pour se couvrir contre les risques de contrepartie. Dans sa version préliminaire, le calcul de cette norme se base sur un système de pondération. Le succès de ce ratio s'explique, en grande partie par sa simplicité méthodologique et sa mise en œuvre aisée, ce qui contribue à l'universalisation de cette norme initialement adoptée par les pays du G10.

• Les carences de la norme Cooke :

- Il n'arrive pas à accroître l'efficacité de l'intermédiation bancaire et à réduire la corruption.
- les pondérations retenues pour le calcul de ce ratio ne permettent pas une évaluation correcte des risques ;
- ce ratio tient compte du risque crédit et ignore la présence d'autres risques ;
- Il n'est pas adéquat pour faire face aux forces de la globalisation financière.⁸

1.2 L'accord de Bâle II

Les normes Bâle II constituent un dispositif prudentiel destiné à mieux appréhender les risques bancaires et principalement le risque de crédit ou de contrepartie et les exigences en fonds propres.

Bâle II s'inscrit dans une démarche mondiale de réglementation de la profession bancaire. L'objectif est de prévenir les faillites par une meilleure adéquation entre fonds propres et risques encourus. Pour répondre à cet objectif, les accords de Bâle fixent les règles pour une meilleure évaluation des risques. Les normes de Bâle II devraient remplacer les normes mises en place par Bâle I en 1988 et vise notamment à la mise en place du ratio McDonough⁹ le nouveau ratio de solvabilité – destiné à remplacer le ratio Cooke.

• Bâle II traite les sujets suivants :

- ❖ La banque agissant comme cédant Si la banque agissant comme cédant souhaite profiter de la titrisation afin de libérer du capital il faut que la cession soit éligible pour un clean break.
- ❖ La banque agissant comme recouvreur Quand l'actif Titrisé est constitué de créances, un recouvreur doit être désigné pour en assurer le recouvrement dans les délais et les termes convenus.
- ❖ La banque agissant comme investisseur Si la banque acquiert des titres émis par un véhicule Bâle II propose de s'en remettre aux grandes agences de notation afin de déterminer le niveau de risque par tranche et propose une grille afin de convertir la note en pondération.

❖ La banque et la “revolving securitisation” Bâle II exige de la banque cédante de retenir un capital réglementaire égal à la somme de ce qu'elle aurait retenue sans l'opération de titrisation augmentée du montant de tous les rehaussements de crédit.

❖ La banque et les opérations synthétiques On ne peut libérer du capital qu'à la seule condition que la gestion de ce type d'instrument au double niveau général et opérationnel soit de qualité.¹⁰

2. De Bâle II à Bâle III

Pour faire face aux carences de la gouvernance bancaire, en particulier les accords Bâle I et Bâle II et pour éviter de nouvelles faillites bancaires, les autorités de régulation internationale, en l'occurrence le comité de Bâle, envisagent la mise en œuvre d'une nouvelle norme internationale de solvabilité dite Bâle III visant à compléter Bâle II.

• les points clés des nouvelles normes de fonds propres

la mise en application de Bâle III va :¹¹

1. améliorer considérablement la qualité des fonds propres des banques ;
2. fortement relever le niveau de fonds propres exigé pour les banques;
3. réduire le risque systémique ;
4. prévoir un délai suffisant pour que le passage au nouveau régime s'opère sans heurts. Au 1er janvier 2019, la nouvelle réglementation devra produire ses pleins effets.¹²

▪ Objectif

Rendre les banques plus résistantes à la crise en abaissant leur vulnérabilité aux risques du marché.

III. La gouvernance et la gestion du risque

Au niveau des établissements bancaires, on ne peut parler de gestion de risque sans avoir à évoquer la notion de gouvernance d'entreprise et par le fait que la gestion du risque constitue l'un des éléments les plus fondamentaux du gouvernement d'entreprise de toute organisation.

1. Rôle de la bonne gouvernance¹³

Ce n'est pas une coïncidence qu'il y ait une visibilité accrue ces dernières années entre la gouvernance d'entreprise et la gestion des risques. La vague de défaillance des secteurs privés et public profane témoignage de manque de direction, de l'action exécutive, de supervision et de responsabilisation.

Le risque est un problème stratégique. L'approche organisationnelle de gestion des risques, doit être alignée avec les objectifs stratégiques, les arrangements de gouvernance d'entreprise sont intégrés dans la planification d'entreprise et des cycles de rapport. Le but est de fournir l'assurance appropriée pour les actionnaires, du gouvernement et d'autres intervenants.

Ce processus aidera aussi à renforcer les arrangements de gouvernance d'entreprise et soutenir directement les initiatives d'amélioration des affaires.

2. Rôle de La gestion des risques

La gestion des risques est une composante essentielle et l'un des outils les plus importants de la gouvernance d'entreprise. Le rôle de la gestion des risques dans un cadre de gouvernance d'entreprise est d'être conscient des lois réglementaires des entreprises et s'assurer que les systèmes internes de conformité sont mis en œuvre pour se conformer aux réglementations externes.

Les risques auxquels font face d'une société ont toujours été importants et de large champ d'application.

La gestion des risques devrait s'assurer que les contrôles imposés de l'extérieur de gouvernance d'entreprise sont respectés. Il devrait également être au courant des préoccupations croissantes en matière de protection des consommateurs. Un des buts principaux d'une conformité (gestion des risques) du programme est de prévenir les violations de la loi.

3. Relation entre la gouvernance d'entreprise et gestion du risque

Les banques en tant qu'intermédiaires d'intérêt sont également utiles pour expliquer la relation entre la gouvernance d'entreprise et gestion des risques. Les parties intéressées ne sont pas seulement préoccupées par gagner un meilleur retour sur leur investissement, mais sont aussi préoccupées par la manière dont l'exposition au risque de la banque est distribuée à eux.

Ainsi, une meilleure mise en œuvre de bonne gouvernance d'entreprise n'est pas seulement préoccupée par le retour attendu à mieux, mais est également préoccupée par une meilleure gestion du risque.

La gestion des risques est déterminée par les mécanismes de gouvernance d'entreprise dans le secteur bancaire à travers différents points de vue. le régulateur et la réglementation, comme la gouvernance d'entreprise externe, contrôler le comportement de direction dans la prise de décisions pertinentes pour améliorer la gestion des risques. La gouvernance d'entreprise offre également des incitations équitables, la rémunération et les plans de carrière pour les cadres qui permettent de réduire le comportement d'exproprier managériales. Donc on peut dire qu'une meilleure gouvernance d'entreprise va conduire à une meilleure gestion des risques. Une relation négative entre la gouvernance d'entreprise et gestion des risques indique que la bonne gouvernance d'entreprise peut réduire le risque de la banque.¹⁴

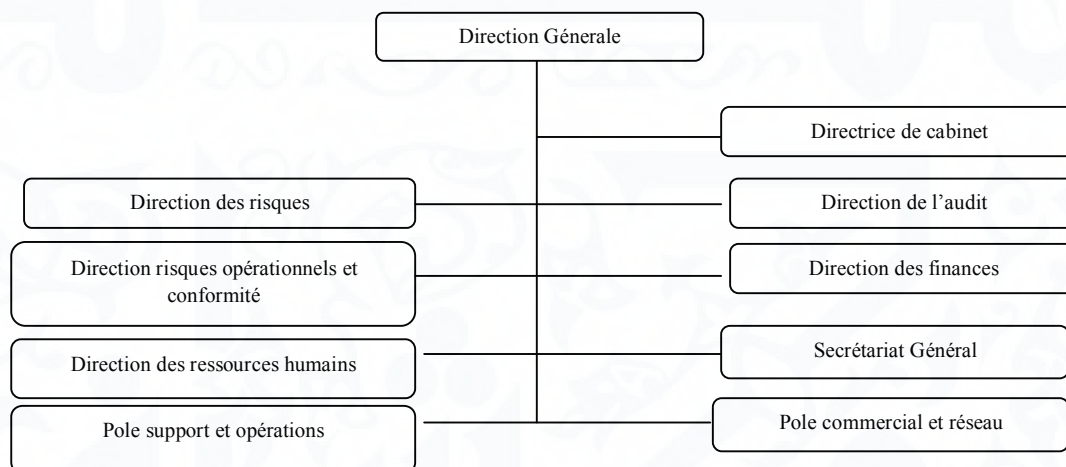
La gouvernance et l'organisation de la gestion des risques sont définies selon les mêmes principes de base pour l'ensemble des risques dans toute la Banque. Les principales responsabilités en matière de gestion des risques sont résumées ici : ¹⁵

- ***Le Conseil d'administration** décide des fondements de la gestion des risques et de la stratégie de prise de risque de la Banque.*
- ***Le Comité Audit et Risque (CAR)** s'assure de la mise en place et du fonctionnement de la gestion des risques selon le cadre défini par le Conseil d'administration.*
- ***La Direction générale** est responsable de la mise en place, du fonctionnement de la gestion des risques ainsi que du contrôle du profil de risque de la Banque.*
- ***Les Responsables de division** sont responsables de conduire et de maîtriser leurs activités. Ils ont la responsabilité première de surveiller, d'identifier et de gérer les risques stratégiques, business, de crédit, de marché et opérationnels découlant de leurs activités respectives.*
- ***Le Chief Risk Officer** (le chef de la gestion globale des risques) responsable du Département Risk Management, définit les principes et méthodes de la gestion des risques et il surveille l'exposition globale de la Banque aux quatre catégories de risques et assure le reporting des risques de la Banque.*
- *Pour toute exposition au risque de crédit de la Banque, la Division Gestion crédit du Chief Credit Officer (CCO) est responsable de l'analyse du risque et, dans les limites de sa compétence, de l'octroi ainsi que de la surveillance de l'exposition par contrepartie.*

III. Etude de cas de la société général Algérie :

La Société Générale Algérie est détenue à 100% par le Groupe Société Générale, est l'une des toutes premières banques privées à s'installer en Algérie, soit depuis 2000.

Fig. 2 : ORGANIGRAMME SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE



Source::Rapport annuel 2012,Société Générale Algérie ,p15.

1. la gestion des risques au sein de la banque : ¹⁶

Par définition, toutes les activités réalisées au sein de Société Générale Algérie, tant au plan opérationnel que fonctionnel, sont assujetties à un contrôle organisé en 02 niveaux distincts et rattachés à la Direction Générale :

Le contrôle Permanent de 1er niveau / le contrôle périodique de 2e niveau dont le but d'assurer et vérifier que les risques de toute nature sont identifiés, maîtrisés et suivis.

a. Risque de crédit :

Le risque de crédit au sein de la banque est géré par la direction des risques de Société Générale Algérie (DRIS) tout on respecte les principes et les règles édictés par les organismes de tutelle algériens.

b. Risque de concentration :

Le suivi du risque de concentration par contrepartie est effectué sur les principales contreparties clients ou groupe-clients, quel que soit leur montant.

Au 31/12/2012, aucun client ne bénéficiait de concours ¹⁷ dont le montant excédait la limite de 25% des Fonds Propres de la Société Générale Algérie.

c. Risque opérationnel :

la Société Générale Algérie classifie les risques opérationnels en huit catégories d'événements :

- litiges commerciaux;
- litiges avec les autorités;
- erreurs de « pricing » ou d'évaluation du risque ;
- erreurs d'exécution;

- fraudes et autres activités criminelles ;
- activités non autorisées sur les marchés (Rogue trading) ;
- perte des moyens d'exploitation ;
- défaillances des systèmes d'information.

d. Risque de règlement :

Compte tenu du contexte réglementaire, la Société Générale Algérie n'est concernée que par le marché des changes.

Les transactions sur les devises ne peuvent être opérées qu'avec un seul intermédiaire qui est le régulateur lui-même « la banque d'Algérie », de ce fait le risque de règlement n'est pas considéré comme opposable à la Société Générale Algérie.

e. Risque de liquidité :

La gestion du risque de liquidité est assurée par le Département de la Trésorerie/ALM placée sous l'autorité de la Direction Financière de Société Générale Algérie.

La position de liquidité est suivie quotidiennement avec une situation prévisionnelle à J+1 et J+4.

Le risque de liquidité est considéré comme un risque structurel et est examiné à périodicité trimestrielle.

f. Risques liés au blanchiment d'argent et au financement du terrorisme :

L'unité Lutte contre le Blanchiment de Capitaux et le Financement du Terrorisme (LAB-LFT) fait partie de la Direction Risques Opérationnels et Conformité (ROC) depuis 12/2009, laquelle est rattachée à la Direction Générale.

Cette unité est en charge de mettre en place le dispositif de prévention et de lutte anti blanchiment.

g. Dispositif de mesure des risques de marche :

Les différentes opérations sur le marché financier sont encadrées et suivies et contrôlées par le service de surveillance et de contrôle comptable rattaché au back office qui émet les demandes de traitement de ces opérations.

Depuis mi-2010 un service rattaché à la direction de trésorerie se charge de suivre les ordres passés auprès de la banque d'Algérie qui est la seule institution autorisée à gérer ce marché.

Le Groupe organise la gestion de ses risques autour de deux principes clés :

- les services chargés de l'évaluation des risques doivent être indépendants des Directions opérationnelles ;
- l'approche et le suivi des risques doivent être homogènes dans l'ensemble de ces agences.

2. La gouvernance à la Société Générale

a) Principes de Gouvernance :

La gouvernance de la Société Générale Algérie repose sur :¹⁸

- La forte implication de l'ensemble de l'encadrement de l'entreprise dans le processus de gestion des risques et la promotion de la culture risque, depuis le Conseil d'administration jusqu'aux équipes opérationnelles ;
- Des règles et procédures internes clairement définies ;
- Une surveillance continue exercée par une instance l'application des règles et procédures

indépendante pour assurer le suivi des risques et veiller à l'application des règles et procédures.

b) Les différents organes de gouvernance :

La gouvernance de la banque est assurée au travers de deux instances principales : le Conseil d'administration, via le Comité d'audit, de contrôle interne et des risques, et le Comité des risques. Sous l'autorité de la Direction générale, les directions fonctionnelles du Groupe telles que la Direction des risques et certains services de la Direction financière sont dédiés à la gestion et au contrôle permanent des risques en toute indépendance par rapport aux directions opérationnelles.

Conclusion :

A la fin on peut dire que la gouvernance et la gestion des risques sont considérées comme des solutions qui permettent aux banques d'améliorer la visibilité et la transparence à travers la banque et de limiter les risques métiers et risques de non-conformité aux réglementations de conservation et de confidentialité des données.

Et à partir de cette étude on a constaté qu'il existe une importante corrélation entre la gouvernance, la gestion intégrée des risques. L'Autorité considère ces éléments comme les bases sur lesquelles doit reposer la gestion saine et prudente d'une institution financière.

La gouvernance bancaire vue sous l'angle de la réglementation prudentielle n'a pas été à la hauteur de sa tâche et a accusé un retard par rapport aux évolutions majeures des techniques financières et du mode de fonctionnement des économies émergentes. Les principes fondamentaux et orientations publiés par le Comité de Bâle sur le contrôle bancaire et exposent clairement la nécessité pour les institutions financières d'instaurer de saines pratiques en matière de gouvernance.

En somme, il est essentiel que l'institution financière soit en mesure d'identifier tous les risques importants auxquels elle est exposée, d'évaluer les répercussions potentielles et de mettre en place des mesures pour les gérer efficacement.

*Pour la gestion des risques et la gouvernance à la **Société Générale Algérie** est attaché à réduire son profil de risques dans un contexte macroéconomique difficile.*

Référence:

- 1 Med slilm ben mahfoudh Maalej Bilel ,**Gestion des risque bancaire: definition, mesures, gestion, determinants et impact sur la performance**,10/05/2015 ,sur le site : http://www.memoireonline.com/07/08/1357/m_gestion-des-risques-bancaires-definition-mesure-gestion-impact-performance0.html
- 2 Thierry RONCALLI, **Introduction à la Gestion des Risques** , Groupe de Recherche Opérationnelle Crédit Lyonnais, Octobre 2001,p21
- 3 Christopher D. Daykin, **Gouvernance financière et gestion des risques par les institutions de sécurité sociale**, Actuaire du Gouvernement Département de l'Actuaire du Gouvernement, Royaume-Uni, 2004,p07
- 4 Gestion des risques bancaires & réglementation prudentielle, sur le site : <https://d1n7iqsz6ob2ad.cloudfront.net/document/pdf/534b9bbb81e49.pdf> ,p5
- 5 Mohamed SEMMAE, **De la gestion des risques à la gestion des risques financiers**, Lauréat 2009 de l'ENCG Tanger, sur le site : <http://www.veille.ma/De-la-gestion-des-risques-a-la.html>
- 6 Christopher D. Daykin, opcit, p 8,9.
- 7Houssem RACHDI , **De Bâle I à Bâle III : la crise de la gouvernance des banques**, Extrait de La Lettre de l'AFGE n°25 (Septembre - Octobre 2010) , sur le site : http://www.finyear.com/De-Bale-I-a-Bale-III-la-crise-de-la-gouvernance-des-banques_a16393.html le 12/01/2012
- 8 Houssem RACHDI, opcit, p9.
- 9 McDonough : nom du président en exercice du Comité pendant le processus d'établissement de l'Accord, William J. McDonough
- 10 Sur le site : <http://www.banque-credit.org/pages/baleII.html> le 12/01/2012
- 11 Jaime Caruana , **Bâle III : vers un système financier plus sûr**, 3^e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010,p2.
- 12 Michel Cardona, **Bâle 3 et nouvelles règles prudentielles Processus du G20**, Sommet Bancaire Francophone 2011,P2
- 13 **RISK MANAGEMENT**,sur le site : www.ausriskservices.com
- 14 Eduardus Tandelilin et d'autre, **Corporate Governance, Risk Management, and Bank Performance: Does Type of Ownership Matter?**, Final Report of an EADN Individual Research Grant Project ,May 2007,p79
- 15 Gouvernance disponible sur le site : http://www.bcv.ch/fr/la_bcv/relations_investisseurs/gestion_des_risques/gouvernance , le 29/05/2012 a 10:58
- 16 Rapport annuel 2012,Société Générale Algérie,p41
- 17 Un concours bancaire fait plus précisément référence à des facilités de crédit à court terme parmi lesquelles on va retrouver les découverts bancaires, les facilités de caisse et les autres formes de crédit permettant à un client de financer ses besoins de trésorerie à court terme.
- 18 Ibid,p2